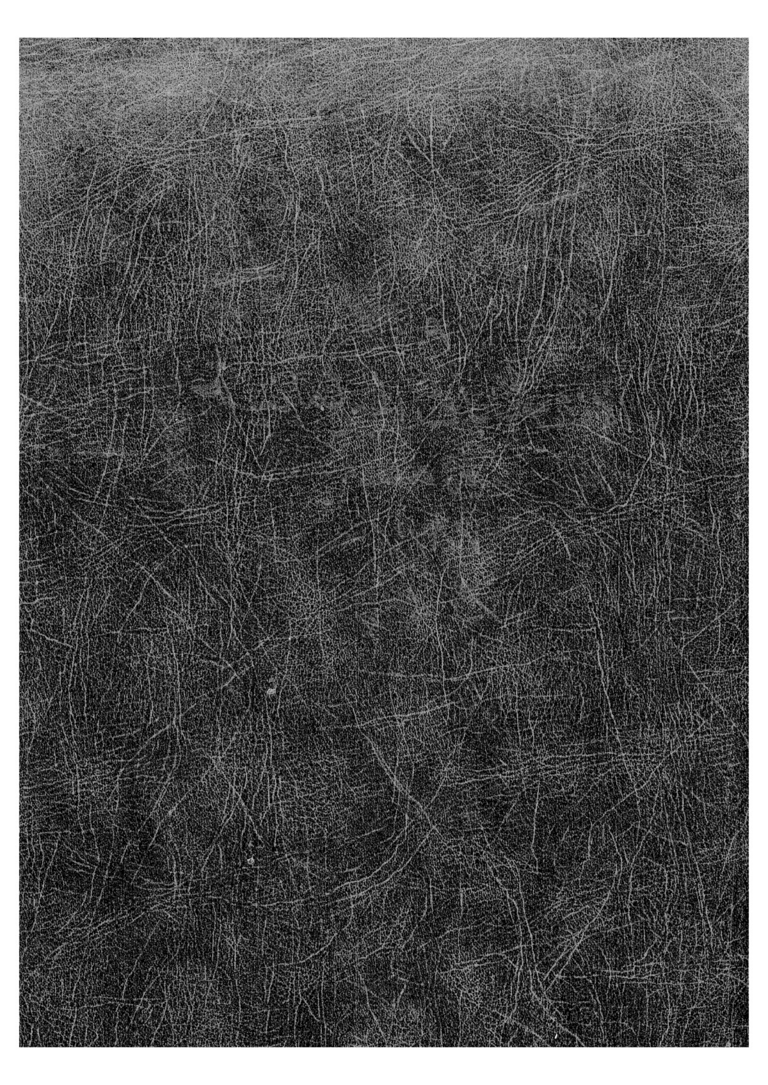


بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد التاسع

الانتخابات البرلمانية

(فى مصر)

١٩٨٧

الجزء الرابع

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

٥٢٥ـ القضاة لم يفرزوا صناديق الانتخابات •

الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/٩ ٩٧٠

٥٢٦ـ الوفد تكشف الاسرار الكاملة لمؤامرة الانتخابات •

الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ٩٧١

٥٢٧ـ انتهت المعركة .. فهيا للعمـــــل •

الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١٠ ٩٧٣

٥٢٨ـ كفى مهاترات واتقوا الله !

الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١٠ ٩٧٤

٥٢٩ـ ١٢٠٠ شخص يتظاهرون فى كفر شكر اثر اشاعة عن فوز خالد محيى الدين •

الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١٠ ٩٧٥

٥٣٠ـ مؤشرات و دلائـل التجربة الديمقراطية !

الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١٠ ٩٧٦

٥٣١ـ استيفاء اجراءات العضوية لـ ٤٤٨ عضوا بمجلس الشعب يبدأ غدا •

الاخبـــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ٩٧٧

٥٣٢ـ فى دائرة ديرب نجم بالشرقية : فاز الحسينى و سقط السعيد والمويدى فى المقعد الفردى •

الاخبـــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ٩٧٩

٥٣٣ـ دروس المعركة الانتخابيـــة •

ابراهيم نافـع الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١٠ ٩٨٠

٥٣٤ـ لحظات قبل اعلان النتائج •

فوزى عبد الحليم الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١٠ ٩٨٤

٥٣٥ـ المسئولون داخل غرفة العمليات: ماذا يقولون عن ادعاءات المعارضة بتزوير الانتخابات ؟

خميـس البكـرى الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١٠ ٩٨٥

٥٣٦ـ وسام على صدر مصر .

موفق ابو النين | الاهــــرام | ١٩٨٧/٤/١٠ | ٩٨٦

٥٣٧ـ الذين قال لهم الشعب : نعم .

الاهــــرام | ١٩٨٧/٤/١٠ | ٩٨٧

٥٣٨ـ هدأت المعركة في الاسكندرية .. وبدأ ضجيج التهاني !

عبد الواحد عبد القادر | الاهــــرام | ١٩٨٧/٤/١٠ | ٩٩٠

٥٣٩ـ .. والقرية : اساس البناء .. لكن ينبغي تنميتها أولا بدءا بالانسان .

الاهــــرام | ١٩٨٧/٤/١٠ | ٩٩١

٥٤٠ـ الحياة الجديدة .. بعد مرحلة الانتخابات .

محمود مــراد | الاهــــرام | ١٩٨٧/٤/١٠ | ٩٩٥

٥٤١ـ النتائج شبة النهائية لانتخابات مجلس الشعب .

الاهــــرام | ١٩٨٧/٤/١٠ | ٩٩٨

٥٤٢ـ نواب الشعب.. و ميزانية للاعتماد على الذات : كيف ؟

عبد الرحمن عقــل | الاهــــرام | ١٩٨٧/٤/١٠ | ١٠٠٢

٥٤٣ـ ارادة الشعب .. والاستقــرار .

سامي متولــي | الاهــــرام | ١٩٨٧/٤/١٠ | ١٠٠٤

٥٤٤ـ .. قيادة واعية للمسيرة الجديدة .

الاهــــرام | ١٩٨٧/٤/١٠ | ١٠٠٥

٥٤٥ـ ابراهيم شكري يؤكد : لا خلاف بين التحالف حول زعامة المعارضة بمجلس الشعب .

الاهــــرام | ١٩٨٧/٤/١٠ | ١٠٠٦

٥٤٦ـ مسرحية انتخابية سيئة الاخراج عرضها الحزب الوطني .

الوفــــد | ١٩٨٧/٤/١٠ | ١٠٠٧

٥٤٧ـ اكتشفا التزوير فطردهما من اللجنة !

مصطفى الخامى الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٠٩

٥٤٨ـ طرد مندوبى المعارضة من لجان دمياط .

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠١٠

٥٤٩ـ المعارضة لا مكان لها فى الاسماعيلية .

عادل القاضـى الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠١١

٥٥٠ـ المحجوب الصغير يعتدى على صحفى بالوفد .

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠١٢

٥٥١ـ تقفيل الصناديق لصالح الحزب الحاكم تم بعد ساعتين من بدء الانتخابات !

سليمان جودة الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠١٣

٥٥٢ـ تنسيق كامل بين قوات الشرطة وابطال التزوير فى قنا .

على ياسيـن الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠١٥

٥٥٣ـ اول بلاغ الى النائب العام : فرز صناديق الانتخابات فى العراء !

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠١٧

٥٥٤ـ لكم اغالبية مقاعد المجلس ولنا ثقة الشبـاب والمستقبل .

مصطفى شـمردى الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠١٨

٥٥٥ـ سيـارات الحكومـــة .

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠١٩

٥٥٦ـ ضبط مندوبة الحزب الوطنى متلبســة !

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٢٠

٥٥٧ـ اصوات اكثر من عدد الناخبين .

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٢١

٥٥٨ـ رؤوس قوائم الحزب الوطنى بالاسكندرية بالدوائر الثلاث ٠

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٢٢

٥٥٩ـ الوحدة الجديدة فى الاسكندرية ٠

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٢٣

٥٦٠ـ النواب السابقون بالاسكندرية الفائزون فى الانتخابات ٠

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٢٤

٥٦١ـ فوز ٥ رياضيين بالاسكندرية فى انتخابات مجلس الشعب ٠

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٢٥

٥٦٢ـ حصر شامل فى مكتب النائب العام لكل شكاوى و بلاغات الانتخابات ٠

عاطف زيـدان الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٢٦

٥٦٣ـ الاعادة فى ٩ دوائـــــــر ٠

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٢٧

٥٦٤ـ ابراهيم شكرى : لا خلاف حول زعامة المعارضة داخل مجلس الشعب ٠

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٢٨

٥٦٥ـ حفظ الشكاوى و الطعون فى صحة الانتخابات بدمياط ٠

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٢٩

٥٦٦ـ فوز رؤوس قوائم حزب العمـل بالاسكندرية ٠

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٣٠

٥٦٧ـ الناجحـون يتحدثـــون ٠

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٠ ١٠٣١

٥٦٨ـ تالاخـــوان جـــاءوا ٠

صلاح منتصـــر الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١١ ١٠٣٣

٥٦٩ـ غرفة العمليات بحزب الوفد تؤكد : الحكومة ذبحت الديمقراطية ·

	الوفـــــــــد	١٩٨٧/٤/١١	١٠٣٤

٥٧٠ـ أول بلاغ ضد التزوير الفاضح فى قنا ·

	الوفـــــــــد	١٩٨٧/٤/١١	١٠٣٦

٥٧١ـ عشرات الطعون و الشكاوى تدين ممارسات العنف و التزوير فى الغربية ·

احمد ابو اسماعيل	الوفـــــــــد	١٩٨٧/٤/١١	١٠٣٧

٥٧٢ـ قوات الامن تكتب الفصل الاخير فى مهزلة الانتخابات بالشرقية ·

	الوفـــــــــد	١٩٨٧/٤/١١	١٠٣٨

٥٧٣ـ اقبال الناخبين بالمنوفية ٢٥٪ و اصبحت على يد الشرطة ٩٨٪ ·

طلعت الطرابيشى	الوفـــــــــد	١٩٨٧/٤/١١	١٠٣٩

٥٧٤ـ بلطجية " الوطنى " بكفر الشيخ اطلقوا الرصاص على مواطن رفض التزوير ·

حمدى حمادة	الوفـــــــــد	١٩٨٧/٤/١١	١٠٤١

٥٧٥ـ توكيلات خاصة للعمـــــد ·

	الوفـــــــــد	١٩٨٧/٤/١١	١٠٤٢

٥٧٦ـ فى قنا : المرشحون قاموا " بتسويد " البطاقات الانتخابية بأنفسهم !

	الوفـــــــــد	١٩٨٧/٤/١١	١٠٤٣

٥٧٧ـ الاخـــوان جـــــاءوا ·

صلاح منتصـــــر	الاهـــــــرام	١٩٨٧/٤/١١	١٠٤٥

٥٧٨ـ قـــــوة الاخـــــوان ··

صلاح منتصـــــر	الاهـــــــرام	١٩٨٧/٤/١٢	١٠٤٦

٥٧٩ـ جولات ديمقراطية : الديمقراطية ·· اولا و النتائج فيما بعد ···

جلال الدين الحمامصى	الاخبـــــــار	١٩٨٧/٤/١٢	١٠٤٧

٥٨٠ـ ان الاوان ليتفرغ الجميع للعمل الجاد ،حكومة و شعبا .

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٢ ١٠٤٩

٥٨١ـ المعركة والحسابات !

سعيد سنبس الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٢ ١٠٥٠

٥٨٢ـ علوى نجح .. ولم يستبعد .

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٢ ١٠٥١

٥٨٣ـ ماذا جرى فى الانتخابات لحظة .. بلحظة .

جلال السيد الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٢ ١٠٥٢

٥٨٤ـ غدا .. معركة الاعادة فى ٩ دوائر .

الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٢ ١٠٥٣

٥٨٥ـ النجاح الانتخابى .. والسقوط الاخلاقى .

مصطفى شردى الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٢ ١٠٥٤

٥٨٦ـ نواب اختارتهم الجماهير .. واسقطتهم السلطة !

علاء عبد الهادى الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٢ ١٠٥٦

٥٨٧ـ وحدة الوفد ومستقبل الوطن .

لمعى المطيعى الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٢ ١٠٥٩

٥٨٨ـ " خيوط اللعبة .. والواقع المر " .

محمد شمس الدين حمودة الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٢ ١٠٦١

٥٨٩ـ الناخبون والسلبيـــة .

محمـود منســـــى الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٢ ١٠٦٢

٥٩٠ـ حبس ٣٢ من انصار مصطفى السعيد .

سنــاء عنــــان الاخبـــــــار ١٩٨٧/٤/١٢ ١٠٦٣

٥٩١ــ جولات لشكر الجماهير للفائزين الفرديين و مرشحي القوائم بالاسكندرية ٠

حمدى ياسين	الاخبـــــــــار	١٩٨٧/٤/١٢	١٠٦٤

٥٩٢ــ ١٩٨ عضوا جديدا بمجلس الشعب ، ٢٣٥ عضوا قديما ٠٠و ٦ من المستقلين ٠

	الاخبـــــــــار	١٩٨٧/٤/١٢	١٠٦٥

٥٩٣ــ د ٠ حاتم : تنمية مصر ٠٠ هدف اعضاء المجلس الجدد ٠

	الاخبـــــــــار	١٩٨٧/٤/١٢	١٠٦٦

٥٩٤ــ رئيس حزب الامة : حزبا الوطنى والعمل اتفقا على اسقاط مرشحى حزب الامة ٠

خيرى نور الدين	الاخبـــــــــار	١٩٨٧/٤/١٢	١٠٦٧

٥٩٥ــ الغربية وحدها ٠٠ الافادة فى دائرتين ٠

	الاخبـــــــــار	١٩٨٧/٤/١٢	١٠٦٨

٥٩٦ــ معركة الفأس والجمل فى الدقهلية ٠

عبد الله ابو العلا	الاخبـــــــــار	١٩٨٧/٤/١٢	١٠٦٩

٥٩٧ــ عضوان بمجلس الشعب من قرية الروضة بفارسكور ٠

	الاخبـــــــــار	١٩٨٧/٤/١٢	١٠٧٠

٥٩٨ــ وسقط ٧ نواب سابقون بدائرة الاسكندريـــة ٠

	الاخبـــــــــار	١٩٨٧/٤/١٢	١٠٧١

٥٩٩ــ ابراهيم شكرى ومصطفى مراد : التحالف لقن الحزب الوطنى درســا قاسيا ٠

اسامة الكرم	الاحــــــــــرار	١٩٨٧/٤/١٣	١٠٧٢

٦٠٠ــ الانتخابات ٠٠ والاغنام ٠

محمد فريد زكريا	الاحــــــــــرار	١٩٨٧/٤/١٣	١٠٧٣

٦٠١ــ بـــــلاغ للنـــــاس ٠

عبد الله الغوابى	الاحــــــــــرار	١٩٨٧/٤/١٣	١٠٧٤

٦٠٢ـ التلاعب في نتائج " التحالف " ٠

	الاحـــــرار	١٩٨٧/٤/١٣	١٠٧٥

٦٠٣ـ الانتخابات ٠٠ مزورة ٠٠ مزورة ٠٠مزورة !!

	الاحـــــرار	١٩٨٧/٤/١٣	١٠٧٨

٦٠٤ـ البلطجية الحكوميون اطلقوا النار على مندوبى التحالف لارهابهم ٠

هشام طنطاوى	الاحـــــرار	١٩٨٧/٤/١٣	١٠٧٩

٦٠٥ـ اهتموا بهذه القضية أولا ٠٠

مصطفى شردى	الوفـــــد	١٩٨٧/٤/١٤	١٠٨٦

٦٠٦ـ القوى الشعبية ٠٠ والقوى السياسية " الفعلية " ٠

توفيق الشـــاوى	الوفـــــد	٩٨٧/٤/١٤	١٠٨٧

٦٠٧ـ " المهـم عرفنـا وزننـــا " ٠

عثمان ابو زيـــد	الوفـــــد	١٩٨٧/٤/١٤	١٠٨٩

٦٠٨ـ انسحاب المرشح الوفدى من انتخابات الاعادة بشمال القاهرة ٠

	الوفـــــد	١٩٨٧/٤/١٤	١٠٩٠

٦٠٩ـ القضاء ينظر اليوم ٢٢ طعنا للوفد فى انتخابات مجلس الشعب ٠

	الوفـــــد	١٩٨٧/٤/١٤	١٠٩١

٦١٠ـ الفخ ٠٠ الذى وقعت فيه الصحف القومية ٠

	الوفـــــد	١٩٨٧/٤/١٤	١٠٩٢

٦١١ـ تضارب النتائج اكد اصرار الحكومة على التزوير ٠

عادل القاضى	الوفـــــد	١٩٨٧/٤/١٤	١٠٩٣

٦١٢ـ تدخل سافر و تزوير مفضوح فى انتخابات الاعادة بشمال القاهرة ٠

حمدى جمادة	الوفـــــد	١٩٨٧/٤/١٥	١٠٩٥

٦١٣ـ مندوبو وكالات الانباء يسجلون التزوير بالصوت والصورة •

الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٥ ١٠٩٧

٦١٤ـ مرشح الوفد باسوان يطعن فى اعلان النتائج •

الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٥ ١٠٩٩

٦١٥ـ فى انتخابات الاعادة للمقعد الفردى: اهالى صهرجت الكبرى يمتنعون عن التصويت •

الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٥ ١١٠٠

٦١٦ـ قصة مطاردة مندوبى الوفد وتقفيل الصناديق منذ الصباح الباكر •

الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٥ ١١٠١

٦١٧ـ مخالفة قانونية لمسئولى الحكومة •

الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٥ ١١٠٢

٦١٨ـ شاهد عيان على التزوير يتحدث •

الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٥ ١١٠٣

٦١٩ـ مؤشرات هادئة من انتخابات ساخنة •

صلاح الدين حافظ الاهـــــــرام ١٩٨٧/٤/١٥ ١١٠٥

٦٢٠ـ مساحة الرأى الاخر تنكمش •• وتجربتنا الديمقراطية تعرج على ساق واحدة •

الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٥ ١١٠٨

٦٢١ـ استمرار الفساد فى جهاز الحكم يقضى على الامل فى الاصلاح •

الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٥ ١١٠٩

٦٢٢ـ قدمنا الحلول ولكن الحكومة تعتبر مشاغبين •

الوفـــــــد ١٩٨٧/٤/١٥ ١١١٢

٦٢٣ـ " المجلـس الجديـــــد " •

نجيب محفوظ الاهـــــــرام ١٩٨٧/٤/١٦ ١١١٤

٦٢٤– مع الساعات الاخيرة لمجلس الشعب : شبح القائمة يلاحق نواب الحزب الحاكم ٠

الاحـــــرار ١٩٨٧/٤/١٦ ١١١٥

٦٢٥– انتهت الانتخابات ٠٠٠ فلنبدأ العمل !

الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١٧ ١١١٧

٦٢٦– الاحزاب ٠٠ واستثمار المعركة الانتخابية !

سامى متولى الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١٧ ١١١٨

٦٢٧– ظواهر جديرة بالدراسة والتأمل ٠

الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١٧ ١١١٩

٦٢٨– انتخابات مجلس الشعب وتطور النظام السياسى فى مصر ٠

اسامة الغزالى حرب الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/١٧ ١١٢٠

٦٢٩– الحزب الحاكم ٠٠ سرق اصوات الناخبين فى شمال القاهرة ٠

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٧ ١١٢٣

٦٣٠– التحالف: نهاية طريق ٠٠ ام بداية مرحلة ؟

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٧ ١١٢٥

٦٣١– المأمون الهضيبى : هدفنا تحويل الاعتراف الواقعى بالاخوان الى اعتراف رسى ٠

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٧ ١١٢٦

٦٣٢– الاخوان المسلمون اخوان والعمل عمل ٠٠ والاحرار احرار ٠

يوسف البدرى الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٧ ١١٢٧

٦٣٣– محمد السيد حبيب : زعامة اى شخص للمعارضة تحسمها ارادة الاخوان ٠

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/١٧ ١١٢٩

٦٣٤– قبل بدء دورة مجلس الشعب الجديد مأمون الهضيبى يتحدث للاحرار ٠

الاحـــــرار ١٩٨٧/٤/٢٠ ١١٣١

٦٣٥ ـ المسألة ليست مسألة هبش فى الحكومة و لكن الهدف هو مصلحة البلاد ٠

الاحـــــرار ١٩٨٧/٤/٢٠ ١١٣٢

٦٣٦ــ هناك ما نتفق فيه مع حزب التجمع ٠

هاله الاسمر الاحـــــرار ١٩٨٧/٤/٢٠ ١١٣٤

٦٣٧ــ زعماء التحالف يردون على الاكاذيب !!

اسامة الكرم الاحـــــرار ١٩٨٧/٤/٢٠ ١١٣٦

٦٣٨ــ مصطفى مشهور : التحالف مستمر و التنسيق بين المعارضة قائم ٠

الاحـــــرار ١٩٨٧/٤/٢٠ ١١٣٧

٦٣٩ــ الانتخابات !! والتحليلات !! والتوصيات !!

مصطفى كامل مراد الاحـــــرار ١٩٨٧/٤/٢٠ ١١٤٠

٦٤٠ــ ٠٠٢ الانتخابات ٠٠ والاسرار ؟

محمد فريد زكريـا الاحـــــرار ١٩٨٧/٤/٢٠ ١١٤٤

٦٤١ــ انتخابات مجلس الشعب و مستقبل النظام الحزبى ٠

مصطفى كامل السيد الاهـــــرام ١٩٨٧/٤/٢٢ ١١٤٥

٦٤٢ــ المرشحون يعلنون فى مؤتمر صحفى عالمى ٠

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/٢٣ ١١٤٨

٦٤٣ــ ايها السادة الحكام ٠٠ الى اين تمضون بمصر ؟

مصطفى شـردى الوفـــــد ١٩٨٧/٤/٢٣ ١١٤٩

٦٤٤ــ ثبوت تلاعب و شطب و تعديل فى محاضر فرز الاصوات ٠

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/٢٣ ١١٥٢

٦٤٥ــ حيثيات الحكم التاريخى الذى اصدرة مجلس الدولة ببطلان نتيجة الانتخابات ٠

الوفـــــد ١٩٨٧/٤/٢٣ ١١٥٣

٦٤٦ـ محكمة القضاء الادارى تحكم بوقف اعلان نتيجة الانتخابات فى ١١ دائرة ٠

لطفى عبد اللطيف الوفـــد ١٩٨٧/٤/٢٣ ١١٥٤

٦٤٧ـ الخطوة الاولى فى مجلس الشعب ٠

توفيق الشـــاوى الوفـــد ١٩٨٧/٤/٢٣ ١١٦٠

٦٤٨ـ ماذا بعد انتخابات مجلس الشعب ؟

وحيـد رأفـــت الوفـــد ١٩٨٧/٤/٢٣ ١١٦١

٦٤٩ـ قانون الانتخابات بالقائمة المطلقة مرفوض من كل الاحزاب ٠٠ حتى الحزب الوطنى ٠

الوفـــد ١٩٨٧/٤/٢٣ ١١٦٢

٦٥٠ـ دوامـــة الانتخابـــات ٠

الوفـــد ١٩٨٧/٤/٢٣ ١١٦٣

٦٥١ـ فقهاء القانون الدستورى يشيدون بحكم القضاء الادارى ٠

وحيـد رأفـــت الوفـــد ١٩٨٧/٤/٢٤ ١١٦٧

٦٥٢ـ رشاد نبية : الحكم اصاب اصحاب القرار بحالـة من الدوار و الارتباك ٠

الوفـــد ١٩٨٧/٤/٢٤ ١١٦٨

٦٥٣ـ هيئة قضايا الدولة و وزارة الداخلية تحاولان عرقلة تنفيذ القانون ٠

الوفـــد ١٩٨٧/٤/٢٤ ١١٧١

٦٥٤ـ استشكالات الحكومة امام القضاء المستعجل مخالفة للقانون ٠

الوفـــد ١٩٨٧/٤/٢٤ ١١٧٢

٦٥٥ـ الشعب يرفض منصـــب المحجـوب ٠

الوصيف عبد الوصيف الوفـــد ١٩٨٧/٤/٢٤ ١١٧٥

٦٥٦ـ الرئيس مبارك فى حديثه امس الى اعضاء مجلس الشعب ٠

الوفـــد ١٩٨٧/٤/٢٤ ١١٧٦

٦٥٧ـ الانتخابات بالكومبيوتـــــر ٠

محمد سيد احمد — الاهــــرام — ١٩٨٧/٤/٢٥ — ١١٧٩

٦٥٨ـ و لو !!

ابراهيم دسوقى اباظة — الوفـــــد — ١٩٨٧/٤/٢٥ — ١١٨٠

٦٥٩ـ ٠٠ و مازالت الاغلبية الصامتة تصر على تجاهل الحياة السياسية ٠

الوفـــــد — ١٩٨٧/٤/٢٥ — ١١٨١

٦٦٠ـ اساتذة الجامعات و المثقفون انضموا الى الاغلبية الصامته ٠٠ و رفضوا الادلاء بأصواتهم !

غادة الترســاوى — الوفـــــد — ١٩٨٧/٤/٢٥ — ١١٨٢

٦٦١ـ الشعب لن يثق فى انتخابات يشرف عليها وزير داخلية الحزب الوطنى الحاكم ٠

الوفـــــد — ١٩٨٧/٤/٢٥ — ١١٨٣

٦٦٢ـ قوانين الانتخابات ٠٠ التزوير ٠٠ اضطهاد المعارضة ٠

الوفـــــد — ١٩٨٧/٤/٢٥ — ١١٨٤

٦٦٣ـ بلاغ بالوثائق و المستندات يكشف تزوير انتخابات مجلس الشعب ٠

الوفـــــد — ١٩٨٧/٤/٢٦ — ١١٨٦

٦٦٤ـ انتخابات بنى سويف مزورة و هذا هو الدليل ١٦٠٠ كشطا و تعديلا ٠

الوفـــــد — ١٩٨٧/٤/٢٦ — ١١٨٨

٦٦٥ـ رئيس اللجنة العامة للانتخابات يثبت تحفظاته على التلاعب فى عدد اصوات الناخبين ٠

ميرفت السيد — الوفـــــد — ١٩٨٧/٤/٢٦ — ١١٨٩

٦٦٦ـ احزاب المعارضة تتحدى الحزب الحاكم فى معركة المحليات ٠

الوفـــــد — ١٩٨٧/٤/٢٦ — ١١٩٣

٦٦٧ـ عدم مقاطعة الانتخابات يعنى الموافقة على قانون القوائم ٠

الوفـــــد — ١٩٨٧/٤/٢٦ — ١١٩٤

٦٦٨ـ هل تستمر التحالفات الحالية ١٠٠م تظهر تحالفات جديدة فى انتخابات نوفمبر ؟

	الوفـــــــد	١٩٨٧/٤/٢٦	١١٩٦

٦٦٩ـ اجماع فى دوائر المعارضة رغم قانون القائمة المطلقة و ممارسات التزوير .

	الوفـــــــد	١٩٨٧/٤/٢٦	١١٩٧

٦٧٠ـ ديمقراطية التزوير ـ و تزوير الديمقراطية .

عبد العزيز العريان	الوفـــــــد	١٩٨٧/٤/٢٨	١١٩٨

٦٧١ـ من ملف التجربة المريـــرة .

محمد حسن درة	الشعـــــب	١٩٨٧/٤/٢٨	١٢٠٠

٦٧٢ـ الى الاستاذ ابراهيم نافـــع : حتى لا تتكرر الشكوى من تزوير الانتخابات .

توفيـق الشاوى	الشعـــــب	١٩٨٧/٤/٢٨	١٢٠٢

٦٧٣ـ الجهـــاد الاكبـــر .

محمد فؤاد عزب	الشعـــــب	١٩٨٧/٤/٢٨	١٢٠٣

٦٧٤ـ كيف حصل زعيم المعارضة على ٥٤ صوتا فقط فى انتخابات رئاسة مجلس الشعب ؟

نجوى عبد الجميد	الشعـــــب	١٩٨٧/٤/٢٨	١٢٠٤

٦٧٥ـ حكم القضاء عنوان الحقيقة لايحوز لرئيس الجمهورية تجاهلة او تعطيله .

محمد حلمى مراد	الشعـــــب	١٩٨٧/٤/٢٨	١٢٠٦

٦٧٦ـ قضاء مصر الشامخ فضح تزوير الانتخابات .

محمد عبد القدوس	الشعـــــب	١٩٨٧/٤/٢٨	١٢١٠

٦٧٧ـ الاخوان و الانتخابات داخل المجلس .

مصطفى مشهـــور	الشعـــــب	١٩٨٧/٤/٢٨	١٢١٤

٦٧٨ـ المعارضة و مستقبل الديمقراطية .

صلاح الدين حافظ	الاهـــرام	١٩٨٧/٤/٢٩	١٢١٦

٦٧٩ـ لماذا اقتحم الاخوان المسلمون الانتخابات ولماذا يواصلون التجربة مرة اخرى ؟ !

	الاعتصـــــــام	١٩٨٧/٤	١٢١٩

٦٨٠ـ مـن مبادئ الاخـــــوان .

	الاعتصـــــــام	١٩٨٧/٤	١٢٢٠

٦٨١ـ الاســـلام هو الحل .

	الاعتصـــــــام	١٩٨٧/٤	١٢٣٠

٦٨٢ـ هذه هى اخطر انتخابات .

جابر رزق	الاعتصـــــــام	١٩٨٧/٤	١٢٣١

٦٨٣ـ وتزوير ارادة الشعب احد اسباب السلبية .

	لـواء الاســلام	١٩٨٧/٤	١٢٣٧

٦٨٤ـ الابعاد الاجتماعية والاقتصادية لوعى المواطن المصرى على ضوء نتائج المعركة الانتخابية .

	الاهالـــــى	١٩٨٧/٥/٦	١٢٤١

٦٨٥ـ تصدع دستورى خطير !!

احمد الكنانى	الشعـــــب	١٩٨٧/٥/١٩	١٢٤٤

٦٨٦ـ شوقى خالد : عدم تنفيذ حكم المحكمة الادارية يعرض زكى بدر للحبس والعزل من وظيفته !

سمير شرباش	الشعـــــب	١٩٨٧/٥/١٩	١٢٤٧

٦٨٧ـ استفزازات سلطوية فى كل الاتجاهات !!

محمد حلمى مراد	الشعـــــب	١٩٨٧/٥/١٩	١٢٥٠

٦٨٨ـ صعود الاخوان المسلمون للبرلمان .

احمد عبد الحميد شرف	الاهالـــــى	١٩٨٧/٥/٢٧	١٢٥٣

٦٨٩ـ الاخوان المسلمون يقودون المعارضة فى مجلس الشعب .

صلاح عبد المقصـــود	الاعتصـــــــام	١٩٨٧/٥	١٢٥٦

٦٩٠ــ وانتصر التحالف الاسلامى فهيا جميعا الى العمل ٠

محمد ابو الجندى	الاعتصـــــام	١٩٨٧/٥	١٢٦٢

٦٩١ــ الانتخابات على طريق الدعوة ٠

مصطفى مشهـــور	لـواء الاســـلام	١٩٨٧/٦	١٢٦٤

المصدر : الوفد

التاريخ : ٩ أبريل ١٩٨٧

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القضاة لم يفرزوا صناديق الانتخابات

اكد الدكتور عبد الحليم مندور مرشح الوفد للمقعد الفردى فى دائرة شمال القاهرة ان القضاة لم يتولوا فتح صناديق التصويت وفرز الاصوات بمعرفتهم . قال ان لجان الفرز هى التى كانت تتولى هذه العملية . وكانت الصناديق تفتح فى الممرات وخارج غرف الفرز بعيداً عن رقابة القضاة نهائيا . وكان القضاة يتلقون فقط نتائج الفرز من كل لجنة ..

وقال الدكتور مندور ان القضاة فى دائرة شمال القاهرة اخبروه بان قيامهم بفتح الصناديق وفرز ما بها من اصوات كان يحتاج الى عدة ايام . ولهذا تركوا عملية الفرز لرؤساء واعضاء اللجان على ان يقدموا نتائج الفرز للقضاة فى ختام كل عملية .



المصدر : الـــوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

«الوفد» تكشف الأسرار الكاملة لمؤامرة الانتخابات

قيادات الداخلية : لولا «جهود» الشرطة لسقطت كل قوائم الحزب الوطنى بالمحافظات

والى والجنزورى يتصارعان على رئاسة الوزارة وحاتم والمحجوب على رئاسة مجلس الشعب

كتب المحرر السياسى :

أصبح من المؤكد الآن ، ان انتخابات مجلس الشعب الاخيرة ، كانت بمثابة «فخ» اعدته الحكومة ، وخططت له بدقة ، وذلك انتقاما من حزب الوفد ، بسبب إصراره على ضرورة تعديل الدستور ، وطريقة انتخاب رئيس الجمهورية ، وتحرير ارادة الأمة من خلال إلغاء القوانين سيئة السمعة ، وبناء حياة ديمقراطية حقيقية ، والمطالبة بحل مجلس الشعب القديم وتعديل قانون الانتخابات ، واجراء انتخابات حرة تضمن تمثيلا صادقا للشعب داخل البرلمان .

وقد اثبتت المعلومات التى حصل عليها مندوبو «الوفد» الذين طافوا بجميع المحافظات ، خلال الاسبوع الماضى ، وتابعوا احداث يوم الانتخابات ، ان الوفد واجه ما يشبه حالة الحرب الشرسة ، المنظمة والشاملة ، التى شاركت فيها قوات ومصفحات الامن المركزى ، وعناصر من اجهزة امنية مختلفة ، بالاضافة الى ميليشيات البلطجية المسلحين الذين كانوا ينفذون مراحل الخطة فى كل محافظة بمساعدة علنية من جانب اجهزة الأمن ، وباشراف المحافظ ومدير الأمن شخصيا . وخلال الاسبوعين الاخيرين وضعت تليفونات جميع قيادات الوفد فى المحافظات تحت الرقابة الدقيقة ، كما لجا زكى بدر وزير الداخلية الى


يوسف والى


زكى بدر

«البقية ص ١٠»



حيلة نقل اعداد كبيرة من ضباط ومخبرى المباحث من محافظة إلى اخرى ، حتى يصعب التعرف عليهم وهم يرصدون تحركات مرشحي الوفد ويراقبون مقاره في كل مدينة ومركز وقرية .

ومن خلال التفاصيل العديدة التي تجمعت لدى «الوفد» والتي ترسم صورة بشعة للموقف ، يمكن القول ان الوفد استطاع ان ينجو من مذبحة سياسية دنيئة ، استهدفت ضرب الوفد ومحاولة تطويق شعبيته المتزايدة والتي لا تحتاج إلى دليل او نقاش ، وذلك من خلال إظهاره في مظهر الحزب الصغير المحدود الذى «يناضل» في سبيل الحصول على نسبة الثمانية بالمائة ، التي قررها قانون الانتخابات الاجرامي السائد في مصر !!

دوافع المؤامرة

ويؤكد المراقبون السياسيون ، ان مثل هذه المحاولة لضرب الوفد كانت متوقعة ، بعد ان نجح الحزب الجماهيرى العريض خلال السنوات الثلاث الماضية ، في محاصرة الحكومة داخل مجلس الشعب وخارجه ، مما ادى إلى كشف العديد من جيوب الانحراف والفساد ، وخاصة من خلال الاستجوابات التي وضعت الحكومة في اكثر من مازق حرج ، مثل استجواب المفاعلات النووية ، واستجواب فضائح عملية بناء قصر العينى ، واستجواب الانحرافات في قطاع الأسمنت ، بالاضافة الى عدد من القضايا الكبرى التي حاصرت الفساد في مصر ، واسقطت عدة قيادات ووزراء في الحكومة ، وادت الى اضطرار القيادة السياسية إلى تغيير الوزارة ثلاث مرات .

الوفد اقوى مما كان

والغريب ان الخطة الموضوعة لم تقتصر على يوم الانتخابات فقط ، وما واجهه مرشحوه من اهوال ، وانما استمرت بعد ذلك ، عندما راحت الحكومة تضغط على اعصاب جماهير الوفد من خلال بيانات اعلامية متضاربة ، تزعم ان الوفد يحاول ان «يتشبث» بنسبة الثمانية بالمائة ، ثم تسرب معلومات انه عبر تلك النسبة ، ثم تعود إلى تسريب معلومات اخرى انه لا يزال «يتارجح» على حد تعبير بعض صحف الحكومة .

ونستطيع اليوم ان نؤكد ، ان الوفد على الرغم من كل ما جرى ، خرج من هذه المعركة الانتخابية الغادرة ، اقوى كثيرا مما كان ، وانه لا يهتم بالنتائج الوقتية لمثل هذه المعارك ، وانما ينصب اهتمامه الاساسى على مكاسب المستقبل .

مطبخ الحكومة

وقد حدث يوم الاربعاء الماضى ، ان سال مندوب وكالة «اسوشيتدبرس» في القاهرة ، فؤاد سراج الدين رئيس الوفد عن الموقف ، فاجاب سراج الدين : هذا متوقف على ما تقرره الحكومة .. وان الاقوال الآن كثيرة عن المحاولات التي جرت داخل غرفة العمليات التي يوجد بها كمبيوتر وزارة الداخلية الشهير ، وذلك لطبخ نتيجة لا يحصل الوفد من خلالها على النسبة المقررة ، وكانت صحف الحكومة تقوم بعملية التحضير للراى العام ، حتى إذا ما استقر راى الغرفة المذكورة ومن يشرفون عليها على الغدر بالوفد ، تكون الصحافة قد اعدت الراى العام لاستقبال هذه المؤامرة .

وقال سراج الدين : ان الوفد فيه ايضا جهاز كمبيوتر ، وان الارقام تؤكد ان الوفد عبر نسبة الثمانية بالمائة منذ مساء الثلاثاء ، ووصل إلى نسبة ١٢٪ مساء الاربعاء ، وانما يبقى ان كمبيوتر الداخلية هو الذى «يطبخ» النتيجة النهائية .

ازمة داخل الحكومة

وقد احدثت نتائج انتخابات مجلس الشعب ردود فعل واسعة في القيادة السياسية ، على الرغم من التزوير الذى قامت به الحكومة . واثار تمثيل عدد كبير من المعارضين في المجلس الجديد صدمة شديدة . وبدات قيادات الحكومة والحزب الوطني ، في تبادل الاتهامات ، حول المسئول عن زيادة اعداد النواب المعارضين داخل المجلس ، رغم كل محاولات التزوير ، التي قامت بها اجهزة الداخلية والحكم المحلى ، بمعاونة وزراء الخدمات والصناعة والمحافظين ، الذين جندوا كل الامكانات ، لانجاح قوائم مرشحى الحزب الوطني . واشتد الصراع بين زكى بدر وزير الداخلية ، وبين يوسف والى امين عام الحزب الوطنى . واتهم وزير الداخلية امين الحزب الوطنى بانه تسبب بسوء اختياره للقوائم ، واستبعاد العناصر ذات الثقل الجماهيرى ، في ضياع عدد من المقاعد في الدوائر الانتخابية الحساسة ! ويحاول الدكتور يوسف والى القاء مسئولية اختيار القوائم على كل من كمال الشاذلى امين التنظيم بالحزب ، والدكتور احمد سلامة وزير الحكم المحلى ، واللواء زكى بدر وزير الداخلية ، الذى يتهم يوسف والى بانه لم يقدم المعاونة الكافية ، لمرشحى الحزب في كل المحافظات ، مما ادى الى نجاح مرشحى المعارضة في بعض المحافظات ، مثل بورسعيد والسويس ومطروح والشرقية .

ويؤكد المسئولون في الداخلية ، انه لولا تدخلات رجال الشرطة ، لسقطت كل قوائم الحزب الوطنى في المحافظات ، وبالذات في الاسكندرية والبحيرة ، اللتين شهدتا افظع عمليات تزوير ، وتدخل في الانتخابات .

لماذا سقط الوزير ؟

واثار سقوط جمال السيد وزير الانتاج الحربى في الدائرة الثالثة بالقاهرة ، امام يوسف البدرى مرشح التحالف ، اكثر من علامة استفهام ، باعتبار ان جمال السيد يمثل المجموعة العسكرية داخل القيادة السياسية . ومن المنتظر ان تتم خلال الساعات القادمة عدة اجتماعات سياسية على مستوى عال ، لبحث اخر تطورات الموقف ، ووضع خطة لمواجهة المعارضة داخل المجلس ، بعد ان زاد تمثيلها عن المجلس السابق .

الصراع على الوزارة الجديدة

وينحصر الصراع حول رئاسة الوزارة الجديدة التي تبدا مشاورات تشكيلها في اوائل الاسبوع القادم ، بين الدكتور يوسف والى والدكتور كمال الجنزورى . واشتد الصراع على منصب رئيس مجلس الشعب بين الدكتور رفعت المحجوب والدكتور عبدالقادر حاتم ، رئيس المجالس القومية المتخصصة ، والدكتور صوفي ابوطالب رئيس مجلس الشعب الاسبق ، وتم استبعاد ترشيح كل من الدكتور احمد فتحي سرور ، والدكتور يحيى الجمل ، وسيتم ترشيح رئيس مجلس الشعب ، خلال اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب .

وعلمت «الوفد» ان هناك حركة جديدة للمحافظين ، وتغييرات في مناصب امناء الحزب الوطني في المحافظات ، سيتم الاعلان عنها خلال الاسبوع القادم . وتتم حركة تنقلات محدودة بين قيادات الشرطة .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/ أبريل/ ١٩٨٧

انتهت المعركة .. فهيا للعمل

انتهت المعركة الانتخابية بحلوها ومرها .. انتهى مولد الديمقراطية .. وفاز من فاز من احزاب وافراد ، وبقى ان يفى كل بوعده ، بقى ان يلمس المواطنون تنفيذ البرامج الحزبية والوعود الشخصية التى ملات الساحة الانتخابية ، كسبا لثقة الشعب ..

انتهى المولد بما فيه من هرج ومرج ، وجد وهزل ، وصدق وكذب .. وكل محاولات نيل ثقة الجماهير بأى اسلوب وطريقة .. وقال الشعب كلمته .. وبقى ان نعمل .. بقى ان تتحقق الوعود والامانى ... فهيا للعمل ..

ومجلس الشعب الجديد امامه الكثير .. امامه حكومة لابد ان يستمع الى برنامجها ويناقشه على ضوء الاولويات التى طالبت بها الجماهير والمطالب التى حملوها للنواب اثناء المعركة الانتخابية ..

امامه خطة خمسية جديدة ببرامجها واهدافها .. وتقييم جاد لنتائج الخطة الخمسية الاولى .. ولابد ان تأخذ الخطة فرصتها فى المناقشة الجادة

امامه ميزانية العام الجديد والتى يبدأ تنفيذها من اول يوليو القادم ولابد من دراستها دراسة وافية لتحقق الامال المطلوبة

وامامه التعديلات التشريعية العديدة التى وعدت بها الحكومة فى مسيرتها الانتخابية لتحقيق امانى المواطنين ، والاقتراحات بمشروعات القوانين التى سيتقدم بها الاعضاء والاحزاب للاصلاحات القانونية الواجبة

وامامه التقارير المتراكمة لاجهزة الرقابة وفى مقدمتها تقارير جهاز المحاسبات والمدعى العام الاشتراكى ، وامامه الاتفاقيات الدولية المطروحة امامه للتصديق ..

وامامه مئات القضايا الجماهيرية المثارة والتى تحتاج الى راى وحسم ..

اقول ان مجلس الشعب الجديد امامه حجم عمل ضخم .. واتمنى ان لا يبدد المجلس وقته فى موضوعات هامشية ، وقضايا بيزنطية ، وان يدخل من اول يوم فى الجد ..



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/أبريل/١٩٨٧

كفى مهاتـــرات وإتقـوا اللـــه !

لم تات المعارضة بجديد عندما وقفت تهلل مدعيه تزوير الانتخابات .. بعد ان قال الشعب كلمته بارادته الحرة وفى انتخابات لم يعكر صفوها الا بلطجية المعـارضة .. وانهـالت الصيحـات الكاذبة .. الصيحـات التى سمعها الشعب من المعارضة من يوم ان قال كلمته بحل مجلس الشعب وانتخاب مجلس جديد .. وتوقع بالطبع سماعات بصوت اعلى وتشنجات اعنف إثناء وبعد الانتخابات .. صيحات إن دلت على شيء فإنما تدل للاسف على ان هناك عناصر تسعى بكل السبل والوسائل لهدم الاستقرار .. وتحـاول انتزاع السلطة بدون حق على الرغم من انهم يعلمون انه لا وزن ولا حجم لهم فى الشارع السياسى وان الجماهير انفضت من حولهم لطول ماكذبوا وادعوا وشككوا وزعموا وزوروا وقالوا مالم يقله مالك فى الخمر .. وكشف الشعب الاعيبهم واباطيلهم وزيفهم .. فانفض عنهم ..

واذا جاز لنا ان نقول شيئا فى نهاية معركة حاسمة سجل فيها الشعب المصرى ضميره ، ولم يكتم شهادته بالحق ، فإننـا نقل لهؤلاء الـذين يحاولون هدم الاستقرار اتقوا الله فى مصركم .. اذا كنتم بالفعل مصريين ..



المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ١٠/ابريل/١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٢٠٠ شخص يتظاهرون في كفـــر شكر اثر اشاعة عن فوز خالد محيى الدين

بنها من ابو سريع امام : صرح اللواء شريف مدير امن القليوبية بان احداث كفر شكر الليلة قبل الماضية وقعت عقب ما تردد بشان فوز خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع على منافسه حسن منصور (حزب وطني) اذ تظاهر نحو ١٢٠٠ شخص في كفر شكر واسنيد ، وحاولوا قطع طريق بنها المنصورة السريع مما ادى الى تعطيل المرور لمدة نصف ساعة .

كما حاول المتظاهرون الاعتداء على مختار نصير عضو مجلس الشعب الجديد عن الحزب الوطني اثناء تاديته لواجب عزاء في كفر شكر وعندئذ تدخلت الشرطة لتفريق المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع وتم القبض على ٣٥ شخصا من مثيرى الشغب ، كما تم ضبط سيارتى نقل اثناء نقلها للمتظاهرين من القرى الى مدينة كفر شكر وتعطيلها للمرور .

واشار الى ان رجال الامن قد سيطروا على الاحداث وقال ان خالد محيى الدين لم يكن موجودا بكفر شكر اثناء هذه الاحداث .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧



مؤشرات ودلائل التجربة الديمقراطية !

مما يؤسف له ان يسعى البعض الى لى الحقائق وتكذيب الواقع لمجرد الرغبة فى إثبات وجودهم وتبرير فشلهم فى الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب ، وذلك باطلاق الشائعات وترديد الاكاذيب والادعاء بوقوع تزوير ، بينما يجمع كافة المراقبين المحايدين من مراسلى مختلف وكالات الانباء العالمية على ان هذه الانتخابات تعتبر من انظف الانتخابات التى شهدتها مصر .

انه امر مؤسف حقيقة ان تدعى بعض فصائل المعارضة ان الحكومة زيفت الانتخابات لصالح الحزب الوطنى وانها استخدمت كل وسائل العنف والارهاب فى سبيل ذلك ، بينما شعب مصر كله شاهد على ان الحكومة ادارت هذه المعركة بحياد سوف يحسب لها ، وانها تجاوزت عن كثير من الاخطاء والخطايا التى مارستها بعض فصائل المعارضة لكيلا تمكنها من تحقيق اهدافها فى اثارة القلاقل وتشويه التجربة وهز الاستقرار

إن مايبعث على الضحك والسخرية ان الذين دأبوا طوال الاسابيع الاخيرة على محاولة تهييج المشاعر واثارة البلبلة من قبل ان تجرى الانتخابات . هم انفسهم الذين قال الشعب رايه فيهم خلال الانتخابات لكى يتوقفوا عن العزف على الاسطوانة المشروخة بادعاء انهم يمثلون الشارع المصرى ، ولكنهم ـ فيما يبدو ـ لم يفهموا ولا يريدون ان يفهموا ومن ثم اصبح عزفهم على هذه الأسطوانة شيئا نشازا لا تطيق الآذان سماعه

لقد جرت العملية الانتخابية فى مصر فى ظل مناخ صحى من المنافسة الشريفة ، وكان وعى الشعب ويقظته هو الصخرة التى تحطمت عليها كل محاولات الراغبين فى اثارة المشاكل وتدبير الفتن وضرب الاستقرار وتعطيل مسيرة التنمية

ان الشعب المصرى عندما اعطى ثقته لتيار الاعتدال والوسط الذى يمثله الحزب الوطنى الديمقراطى تحت زعامة الرئيس مبارك كان يقول نعم للمستقبل ولا لنبش الماضى وتصفية الحسابات ومحاولة اشغال الجماهير بقضايا هامشية

لقد قال شعب مصر نعم للممارسة الديمقراطية السليمة بعيدا عن مزايدات الماضى التى يجيدها محترفو المناورات السياسية .. وقال الشعب نعم للاستقرار وترسيخ الشعور بالامن والامان تحت مظلة القانون والدستور الذى يحكم الجميع لان شعب مصر لا يعرف التطرف ولا يميل الى المغامرة

ان عديدا من الدروس المستفادة تستحق ان يتوقف امامها المراقبون المعنيون برصد التجربة الديمقراطية فى مصر واهمها ان غالبية شعب مصر قال نعم للانتماء العربى ونعم للسلام العادل ونعم لعدم الانحياز ونعم للدور المصرى الفعال فى دوائر الاهتمام والانتماء الاسلامية والافريقية

ولن يغيب عن فطنة احد ان شعب مصر قال فى هذه الانتخابات انه مع ترسيخ الانتماء وتاكيد الاستقرار ودعم مسيرة التنمية ومواصلة طريق العدالة الاجتماعية واثبات القدرة على تجاوز المشكلة الاقتصادية الراهنة

وهذه كلها هى الخطوط العامة لسياسة الرئيس مبارك التى قال لها غالبية شعب مصر نعم من خلال تزكيتهم لاستمرارية الثقة فى الحزب الوطنى الديمقراطى .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

استيفاء اجراءات العضوية لـ ٤٤٨ عضوا بمجلس الشعب يبدأ غدا

المجلس التاسع فى عهد الثورة يبدأ اجتماعاته يوم ٢٢ أبريل

يبدأ مجلس الشعب فى استقبال الاعضاء الجدد وعددهم ٤٤٨ عضوا ابتداء من غد .. فى أول انتخابات اجريت بنظام القائمة الحزبية ونظام المقاعد الفردية ... ويبدأ المجلس أولى جلساته بجلسة اجراءات يوم ٢٢ ابريل الحالى .

ويقول المستشار سامى مهران الامين العام المساعد لمجلس الشعب ان هذا هو المجلس التاسع والعشرون من بدء الحياة البرلمانية عام ١٨٦٦ ويعتبر المجلس التاسع عشر منذ دستور ١٩٢٣ والمجلس التاسع بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وقد رأس أول مجلس نيابى اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس شورى النواب فى عام ١٨٦٦ وأحمد مظلوم باشا أول مجلس بعد دستور عام ١٩٢٣. وعبداللطيف بغدادى أول مجلس بعد الثورة .

كتب زايد على سعد :

وعن الإستعدادات لاستقبال اعضاء مجلس الشعب الجدد قال المستشار سامى مهران ان أمانة مجلس الشعب استعدت لاستقبال الفصل التشريعى الخامس وبداية دور الانعقاد وقد شكل الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى والمشرف على مجلس الشعب لجنة عليا للاشراف يتبعها اربعة لجان تختص كل منها بعدد من المحافظات لأستقبال اعضاء مجلس الشعب لهذه المحافظات .

واضاف كما اعدت غرفة عمليات مزودة بمجموعة من الموظفين لأمكان تفريغ رغبات الاعضاء فى انضمامهم للجان الثمانى عشرة لمجلس الشعب .. وكذلك طبع الكتيب الخاص باسماء الاعضاء ومحافظاتهم ودفتر آخر مبين فيه اسماء الاعضاء بصورهم لتسهيل مهمة الامانة العامة فى التعرف على الاعضاء اثناء مناقشاتهم فى المجلس .

المطلوب من الاعضاء

وعن المطلوب من كل عضو مجلس شعب عمله فى اليوم الاول لذهابه إلى المجلس الجديد قال المستشار سامى مهران سيقوم كل عضو بنفسه بملء الاستمارات الخاصة بالعضوية وهى تحوى الاستمارة الأولى استمارة العضوية وتحوى الاسم وأسم الشهرة وعنوانه بالقاهرة ورقم تليفونه بها وعنوانه خارج القاهرة ورقم البطاقة ومحل وتاريخ الميلاد والدائرة الأنتخابية والصفة التى تم انتخاب العضو على اساسها والحزب السياسى الذى ينتمى اليه العضو والوظيفة والعمل الذى يقوم به العضو الآن والوظائف التى كان يقوم بها والمجالس النيابية التى سبق له الاشتراك فيها واللجان التى كان عضوا بها فى هذه المجالس ونشاطه النقابى والتعاونى والاجتماعى والمؤهلات الدراسية والدرجات العلمية ونوع التخصص واللغات الاجنبية التى يجيدها والمؤتمرات والاجتماعات الدولية أو أى نشاط خارجى اشترك فيه العضو ..

كما أعدت خانة لاى بيانات أخرى يرى العضو اضافتها ويوقع عليها العضو بنفسه واستمارة أخرى للمراسم والعلاقات العامة .

الاستثناء من التفرغ

وقال واعدت استمارة لابداء الرغبة فى الاستثناء من التفرغ لعضوية المجلس كل الوقت أو بعضه وذلك اعمالا لنص المادة (٢٧) من قانون مجلس الشعب والتى تجيز للمجلس لاعتبارات تقتضيها المصلحة العامة ان يستثنى من التفرغ لعضوية المجلس كل الوقت أو بعضه .

- مديرو الجامعات ووكلاؤها واعضاء هيئة التدريس والبحوث ومن فى حكمهم .
- رؤساء مجالس ادارة الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ..
- الشاغلون الوظيفة من وظائف الادارة العليا بالحكومة والقطاع العام .

وقال المستشار سامى مهران كما اعدت استمارة خاصة لطلب العضو لاستخراج اشتراك بالسكة الحديدية أو الاتوبيس من دائرته الانتخابية للقاهرة طبقا لما يقضى به قانون مجلس الشعب ..

واستمارة خاصة بالعنوان الذى ترسل اليه المراسلات الخاصة بالعضو واستمارة خاصة بصرف مكافأة العضوية اذا كان يريد صرفها من خزانة مجلس الشعب او حساب اى بنك تابع له .

واستمارة ابداء الرغبة فى عضوية اللجان التى يرغب العضو الانضمام اليها وله ان يختار لجنة بصفة اساسية وأخرى بصفة اختيارية رغبة أولى وثالثة بصفة اختيارية رغبة ثانية وذلك تطبيقا لنص اللائحة الداخلية للمجلس التى توجب ان يشترك العضو فى أحدى لجان المجلس ويجوز له بموافقة مكتب المجلس ان يشترك فى لجنة ثانية للاستفادة من خبرته وتخصصه فى مجال نشاط اللجنة .

ومن المعروف انه لا يجوز لاعضاء الوزارة أو وكلائها لشئون مجلس الشعب الجمع بين مناصبهم وعضوية اللجان .

بطاقة العضوية

كما تقوم الامانة العامة للمجلس باستخراج بطاقة العضوية وتحمل هذه الكارنيهات أرقاما حسب رقم العضوية وتبدأ بمحافظة القاهرة الدائرة الاولى ثم الثانية الخ ثم محافظة الاسكندرية الدائرة الأولى وهكذا طبقا لترتيب الجدول المرافق لقانون مجلس الشعب .

وقال ستوزع على الاعضاء الجدد مجموعة من المطبوعات التى تكون عونا لهم فى بداية عملهم البرلمانى وهى الدستور وقانون مجلس الشعب وتعديلاته وقانون مباشرة الحقوق السياسية (قانون الانتخاب) واللائحة الداخلية للمجلس وكتيب وصفى عن مبنى مجلس الشعب يحتوى على تاريخ الحياة النيابية والبرلمانية فى مصر ووصف دقيق لقاعات المجلس وما تم فيها من ترميمات .



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

في دائرة ديرب نجم بالشرقية

فاز الحسيني وسقط السعيد والسويدي في المقعد الفردي

السويدي : النتيجة أكبر دليل على نزاهة الانتخابات

أكد أحمد السويدى النائب السابق والمرشح المستقل (الساقط) بانتخابات المقعد الفردى للدائرة الثانية بمحافظة الشرقية ، للأخبار : ان نتيجة انتخابات المقعد الفردى بدائرة « ديرب نجم » بالشرقية والتى فاز بها الدكتور حسن الحسينى تعد اكبر دليل على نزاهة ونظافة الانتخابات التى يشكك فيها البعض سواء خلال عملية الادلاء بالاصوات او عمليات الفرز والتى انتهت بسقوطى وكذلك الدكتور مصطفى السعيد مرشح الحزب الوطنى .. كما تؤكد النتيجة أن الحكومة كانت محايدة تماما فى الانتخابات من بدايتها حتى نهايتها ولم تقف مع أحد من المرشحين ولم تعاد أو تحارب أحدا لتغيير خط سير المعركة لصالح أحد .. والدليل على ذلك سقوط مرشحها د . مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق حيث ان الكلمة الأولى والاخيرة كانت لرجل الشارع (الناخب) فقد اختار من أراد ليمثله فى مجلس الشعب الاخير وانا راض بالنتيجة ولابد ان يقتنع جميع المرشحين (الفائزين والساقطين) بالنتيجة لأنها تعبر عن رأى الناخبين فى دوائرهم .. ولا داعى للمهاترات والتشكيك .

وكان اللواء حسن كاظم مدير أمن الشرقية قد التقى بمكتبه فى الساعات الاولى من صباح أمس بعد ظهور نتيجة المقعد الفردى للدائرة الثانية بالدكتور مصطفى السعيد وأحمد السويدى (فى جلسة صلح) ومبادرة لتهدئة الموقف بين المرشحين الساقطين خاصة ان انصارهم كانوا على وشك الصدام .. بدأ اللقاء بثورة من د . السعيد وأصر على تقديم طعن فى نتيجة الانتخابات وبعد ساعات . هدأ . ولم يستكمل كتابة الطعن .. وخرج السعيد والسويدى وصرفوا انصارهم ، وباتت قرى ومراكز الدائرة خلال الساعات القليلة من صباح أمس فى هدوء تام .

وكان الصراع بين اعضاء (السعيد والسويدى) قد بدأ بعد فرز صناديق القرى والمراكز ولم يتبق الا صناديق مركزى ديرب نجم (مسقط رأس د . السعيد) وههيا وكانت النتيجة تقارب فى عدد الاصوات التى حصل عليها كل من (د . الحسينى ود . السعيد والسويدى) مع تفوق بسيط للحسينى .. وظن انصار السعيد ان المعركة قد انتهت بفوز مرشحهم وطافوا فى الشوارع مهللين بفوز السعيد وظن المواطنون ان د . السعيد نجح بالفعل .. وحاول انصار السويدى وقف هذه المحاولات .. وكاد الصراع يقع بينهم لولا انتهاء عمليات الفرز فى صناديق المركزين الاخيرين وحصل (الحسينى والسعيد والسويدى) على عدد متقارب فى اصوات المركزين .. ومع رصد الاصوات النهائية ظهر نجاح الحسينى وخسارة السعيد والسويدى .. فلم يعد للصدام مكان بعد ان كانت المفاجأة بفوز الحسينى .. والغريب ان البعض ظن ان معركة المقعد الفردى بهذه الدائرة هى معركة بين (السعيد والسويدى) ولكن ضحك الحسينى فى النهاية وفاز بالمقعد .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

نهـــــــــــاية

بقلم : إبراهيـــم نافـــع

دروس المعركة الانتخابية

بعيدا عما اسفرت عنه الانتخابات من نتائج ... وعما قالته وسوف تقوله المعارضة من دعاوى واتهامات تقليدية شهرتها كالسيوف من قبل ان تجرى ... وبعد ان جرت وانتهت :

بعيدا عن كل ذلك فان علينا ان نبدأ من الآن عملية تقييم واسعة لما تناولته هذه الانتخابات من قضايا وماكشفت عنه من دروس ... سوف يتوقف الكثير في مسيرتنا على حسن استيعابنا لها واستفادتنا منها .

فمن اكبر اخطائنا احزابا حاكمة ومعارضة ... اننا نتعامل مع بعض القضايا الكبرى احيانا بطريقة شبه لحظية ... نستغرق فيها في فترات معينة حتى تصبح شغلنا الشاغل ثم مانلبث ان نهدأ ... وننسى بمضى الايام ... وقد لانتعلم الكثير من دروسها !

من هذه القضايا مثلا قضية وجود الحزب الوطنى الحاكم في الشارع والتحامه بالجماهير التى اعطته تاييدها الكاسح من خلال معركة انتخابية ضاريه لم تشهد لها البلاد مثيلا من قبل .

هذا الوجود نفسه يحتاج من قيادات الحزب الوطنى الى اعادة تقييم ليعرفوا نقاط القوة والضعف فيه ... وليتعلموا من الاخطاء التى كشفت عنها المعركة اذا ارادوا لحزبهم ان يحتفظ بالاغلبية البرلمانية التى حصل عليها ...

فبالرغم من اننا لابد ان نعترف للحزب الوطنى بانه قد غير الكثير من خطط عمله الحزبى خلال الانتخابات ... وغير الكثير من اوراقه ايضا ... واجاد اختيار بعض الوجوه التى تقدم بها في بعض الدوائر بل واجاد لعبة تبادل التاييد بينه وبين بعض المرشحين المستقلين المشهود لهم بالقبول الشعبى في دوائر اخرى .

وبالرغم من ان معظم قياداته التى خاضت الانتخابات قد بذلت جهدا لا طاقة لبشر به خلال المعركة حتى تساقط بعضهم اعياء في الأيام الاخيرة .



وبالرغم من كل ذلك فلابد من الاعتراف ـ وبدون مجاملة ـ بان انجح حملاته الانتخابية هي التي قادها الرئيس مبارك بشخصه من خلال جولاته في طول البلاد وعرضها والتحامه بالجماهير بلا حواجز في كل مكان خاصة في المناطق الساخنة التي حذره البعض من الذهاب اليها خلال الانتخابات .

ولست اذكر هذه الحقيقة لاشيد بدور الرئيس مبارك لانه دور معلوم ومشهود ولا لاقلل من حجم الدور الذي بذلته قيادات الحزب الوطني في المعركة ... وانما اسجله فقط لكي توضع هذه الحقيقة موضع الدراسة والتقييم داخل الحزب ، ولكي يستخلص قادته منها النتائج والدروس التي تفيدهم في اعداد خطة عمل الحزب وسط الجماهير في المرحلة القادمة ... لانه ليس من الطبيعي ان يعتمد حزب حاكم على شعبية رئيسه وقبول الجماهير له كل هذا الاعتماد ... ثم يكتفي بذلك ويؤجل كل شيء الى المعركة القادمة .

لقد نجح الرئيس مبارك في طرح القضية على الجماهير واستقطاب تاييدها فاختار الشعب الاستقرار والديمقراطية واستمرار التنمية التي يمثلها كلها الرئيس مبارك .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ابريل ١٩٨٧

وليس سرا ان احزاب المعارضة لم تشق بشىء خلال المعركة الانتخابية الاخيرة ... اكثر من جولات الرئيس مبارك لافتتاح المشروعات الكبرى وزيارة مواقع الانجازات الجديدة والتحامه بالشارع المصرى .

لكن السؤال يبقى بعد ذلك مثارا ... هل تكفى شعبية الرئيس مبارك وصدق حسه الوطنى ... للحفاظ على الاغلبية لحزبه .. أم أن الامر يتطلب دراسة متانية ... تنتهى باعتماد خطط فعالة للتحرك بين الجماهير وضمان استمرار تاييدها للحزب ... واستقطابها له ؟

هذا هو السؤال ... وهذا ما ينبغى ان يكون أول دروس هذه المعركة ؟

من هذه القضايا ايضا ... قضية الفتنة الطائفية التى حاول البعض الاستفادة منها انتخابيا ...

هذه القضية كيف سنتعامل معها بعد خمود دخان المعركة الانتخابية ... هل سنكتفى بالكلمات الطيبة التى يذيعها عقلاء الأمة على الشعب ... أم ان الامر يحتاج إلى تقييم اوسع ودراسة اعمق ومواجهة مدروسة تنظر الى المستقبل باكثر مما تركز انظارها على الحاضر او على الاحداث الصغيرة المتفرقة التى تقع من حين الى اخر .

هذا هو السؤال ... وهذا ايضا ما ينبغى ان يكون احد دروس المعركة الانتخابية .

ثم هذه القضية الشائكة التى يتحاشى البعض الحديث عنها ... ويدور حولها البعض الاخر ... قضية التيار الاسلامى ... ومناداته بتطبيق الشريعة الاسلامية وطرحه للاسلام كحل لجميع المشاكل التى تواجهنا هل سنكتفى بالاقتراب منها على حذر كلما ثارت القضية وظهرت اسباب ملحة لمناقشتها ... ام نطرحها على بساط البحث بلا حساسيات ... وبلا تحسس ...

ان المجتمع الديمقراطى لايعرف القضايا المحرمة ... ولا القضايا غير القابلة للنقاش او للبحث ... واذا كان الامر كذلك فلماذا لانواجهها بكل وضوح ... ولماذا لانقول للجميع ان الشريعة هى المصدر الأساسى للتشريع بنص الدستور وان القانون المدنى فى بلادنا بكل مواده يطبق الشريعة وليس فيه ما يتعارض معها فى قليل او كثير ...

وان ٩٠ ٪ او اكثر من القانون الجنائى يتمشى مع احكام الشريعة الاسلامية فيما عدا موضوع الحدود .. وهو موضوع ينبغى ان يعرف الجميع وبوضوح تام انه يحتاج الى بحث متان وطويل لكى يمكن تطبيقه خاصة فى الدول الفقيرة والتى تنتشر فيها الحاجة والامية الى حد كبير .

فهل سنفعل ذلك ... ؟ وهل نستطيع ان نتعامل مع هذه القضية الخطيرة بهذا الوضوح ... وهذه الشجاعة ؟

هذا هو السؤال ... وهذا ايضا ما ينبغى ان يكون احد دروس المعركة .

ثم ناتى الى قانون الاحزاب الذى اجريت بمقتضاه الانتخابات الاخيرة .

لقد كشفت المعركة عن ان هناك تنظيمات سياسية ليست لها صفة الاحزاب المعلنة قد خاضت المعركة وكان لها فيها وجود محسوس كجماعة الاخوان المسلمين المنحلة بصفة اساسية ... وكالحزب الشيوعى المصرى غير الشرعى الذى حاول ان يلعب دورا فيها رغم ضالة مساحته من الواقع السياسى .

هذه الاحزاب غير المشروعة وفقا لقانون الاحزاب ... لماذا لانجرى تقييما موضوعيا لها نبحث خلاله هل من الافضل ان تعمل فوق الارض كاحزاب علنية مشروعة ... ام تستمر كاحزاب تحت الارض ... تتسمى بمسميات اخرى ؟

وهل يجوز فى ظل قانون الاحزاب الحالى ان ينشا حزب على اساس دينى .

واذا جاز ذلك فهل يكون للطوائف الاخرى ان تشكل احزابها السياسية العلنية رغم خطورة هذا الاتجاه فى مجتمع كمجتمعنا ... خاصة اذا ما تم دون انتظار لعمليات تطوير التعليم او بدون التغيير المتدرج المستنير .

هذه هى القضية التى ينبغى ان نبدأ دراستها على ضوء ما جرى فى الانتخابات الاخيرة ، فليس هناك شىء غير قابل للبحث ولا للدراسة ومن حق كل راغب فى العمل السياسى ان يجد الاطار الشرعى



لممارسته لهذا الحق ... لكن المؤكد انه ليس من حق احد ان يرهبنا ... او ان يستخدم هراوته ليقنعنا بما يؤمن به .

فهل نتعامل مع هذه القضية على هذا الاساس الواضح الجرىء ... ام نكتفى بتاجيل المشاكل الى ان تتفجر مرة اخرى اعتى واشد في انتخابات قادمة ؟

هذا هو السؤال ... وهذا ايضا هو ما ينبغي ان يكون احد دروس المعركة . ثم قضية الارهاب الفكرى الذى مورس بجلاء خلال الانتخابات الاخيرة من كافة الفرقاء ضد بعضهم البعض من جانب ثم من جانبهم جميعا ضد الحزب الوطنى والحكومة ...

لقد كان سلاح الاتهام بالتزوير هو احد اسلحة الارهاب الفكرى التقليدية الذى استخدمته المعارضة ضد الحكومة منذ اول لحظة لاعلان اجراء الانتخابات .

وكان الاتهام بالرشوة الانتخابية سلاحا آخر من اسلحته وكان الاتهام بمعاداة الشريعة سلاحا ثالثا ...

وكان التشكيك في الذمة والطهارة احد هذه الاسلحة الفاسدة ايضا ... ولقد كالت احزاب المعارضة لبعضها البعض في الايام الاخيرة قبل الانتخابات كل هذه الاتهامات التى تعودت ان تشرعها في وجه الحزب الوطنى وحكومته وحدها .

فلماذا يستمر هذا الارهاب ... وكيف نستطيع مواجهته بما لايؤثر على رصيدنا الديمقراطى الذى نفخر به .

◀◀ اننا نرفض العنف المادى ...

ونرفض ايضا الارهاب الفكرى ونطالب بان توضع هذه القضية موضع البحث والدراسة والتقييم ... بلا حرج ولاحساسية لنتوصل جميعا الى صيغة تسمح لكل انسان بان يعبر عن معتقداته بغير ان يتعرض لهذا الارهاب ... وبغير ان تهتك كرامته ويتهم في ذمته واخلاصه او عقيدته او وطنيته .

فهل نطرح هذه القضية للبحث والدراسة ... ام نكتفى بالشكوى منها ... وتاجيل بحثها الى اجل غير مسمى ؟

◀◀ هذا هو السؤال ... وهو كغيره من التساؤلات السابقة يحتاج الى مواجهة شجاعة مع النفس والى دراسة موضوعية ... والى تقييم يتناولها بمنطق البحث المجرد ... لكى نستفيد من كل ما كشفت عنه التجربة من قضايا ومواقف ولكيلا تضيع دروس المعركة الانتخابية في الهواء ...

إبراهيم نافع



لحظات قبل اعلان النتائج !

□ □ الصورة كانت في اللجان العامة هي صورة « ما بعد العاصفة » وكانت كذلك في مقار الاحزاب ، فالمقر الرئيسي للحزب الوطني بمحافظة القاهرة كان غارقا في السكون واختفى اى مظهر من مظاهر القلق بعد أن اكتسح الحزب معظم المقاعد المخصصة للدوائر الخمسة بالمحافظة وبعد ان نال اغلبية اصوات الناخبين ، وعلى بعد امتار حيث يوجد مقر حزب الوفد لم تختف الحركة وإن كان الجو مشحونا بدلائل الاحباط والأسى .

وفي مقر اللجنة العامة للدائرة الرابعة بالقاهرة وهي الدائرة التي تضم اقسام السيدة زينب والجمالية والدرب الاحمر وقصر النيل .. جلس اعضاء اللجنة العامة برئاسة المستشار محمد محمود وبقية اعضاء اللجنة في هدوء تام يضعون اللمسات الاخيرة لسير العمل وقد استلقى احدهم على سرير صغير وضع في ركن غير ظاهر من اركان القاعة لينعم بقليل من لحظات الراحة .

وقال اللواء يسرى كامل رئيس غرفة العمليات المركزية بالدائرة : إن شيئا غير عادى لم يحدث طيلة هذا النهار من المرشحين او انصارهم حيث كانت مؤشرات النتيجة قد ظهرت ... ولذا اختفى جميع المرشحين واختفى مؤيدوهم وانصارهم ، اما اللجنة فقد كانت حتى بعد ظهر امس تقوم بتجميع البيانات والارقام الاخيرة تمهيدا لاعلان النتيجة .. وكان الارهاق والتعب واضحا في عيون القضاة مجدى صيام وحسن نور ومحمد عثمان وحمدى مصطفى ..

اما محصلة النتيجة النهائية فقد كانت كالاتي كما يقول المستشار محمد محمود رئيس اللجنة :

بلغ عدد الذين ادلوا باصواتهم في مختلف اللجان الفرعية ٣٦٣٥٢ مواطنا من بينهم ٣١٧٢٤ صوتا صحيحا .

وقد حصل الحزب الوطني على ١٤ الفا و٤٨٦ صوتا وحزب العمل على ٨ الاف و٦٦٢ صوتا بفارق يقرب من ٦ الاف صوت عن الحزب الوطني .

ثم جاء حزب الوفد في المركز الثالث حيث حصل على ٨ الاف و٥٣٣ صوتا والتجمع في المركز الرابع ونال ١٣٥٧ صوتا اما حزب الامة اضعف الاحزاب فقد نال اقل الاصوات حيث نال ١٨٠ صوتا فقط .

وبقلق شديد ينظر رئيس اللجنة إلى عقارب الساعة ليتعجل انتهاء المهمة التى آن لها ان تنتهى □

فوزى عبد الحليم



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

□ □ المسئولون داخل غرفة العمليات :

مـــاذا يقولـــون عن ادعـــاءات المعارضـــة بتزويـــر الأنتخابـــات ؟

تهمة التزوير التى تلصقها احزاب المعارضة كلها بمسار العملية الانتخابية وتعلنها من خلال صحفها ، وتصريحات قادتها لمراسلى صحف ووكالات انباء العالم ..

ماذا يقول عنها المسئولون القانونيون والتنفيذيون داخل غرفة العمليات الانتخابية بوزارة الداخلية ؟

.. يقول المستشار نصر الدين صادق عضو اللجنة العليا للأشراف على الانتخابات إن ادعاءات احزاب المعارضة بحدوث وقائع تزوير فى بعض اللجان تعتبر مساسا بنزاهة القضاة الذين يمارسون عملهم بكل تفان واخلاص وحيدة ، ويتولون الأشراف التام والدقيق على كل مراحل الانتخابات بدءا من عملية التصويت وحتى إذاعة النتائج ..

اما عن احداث الشغب والتعدى على اللجان وإتلاف الصناديق .. فإن للقضاة وللمستشارين المشرفين على اللجان الهامة والرئيسية الحرية الكاملة فى اتخاذ القرارات ، كل حسب اختصاصه ودون تدخل منا هنا فى اللجنة العليا للأشراف على الانتخابات

... واجابة على السؤال المطروح بشان ادعاءات التزوير يقول اللواء احمد راسخ مساعد وزير الداخلية المشرف العام على الانتخابات :

..إذا كان المقصود من ادعاءات المعارضة حدوث بعض التجاوزات ، فإن اية انتخابات لاتخلو مطلقا من هذه التجاوزات سواء فى الماضى او فى الحاضر او المستقبل !

وكما هو الحال فى اية عملية انتخابية سواء كانت لمجلس شعبى او محلى ، او فى ساحات النقابات المهنية ، او العمالية ، او الاتحادات او الهيئات يحدث التنافس الحاد الذى ينتج عنه توتر الاعصاب والشحن الزائد .. ولا يمكن ان ينكر احد حدوث مثل هذه التجاوزات فى انتخابات مجلس الشعب الحالية وهى من صنع المتنافسين ... ويضيف اللواء راسخ فيقول : .. اما إذا كان المقصود بالتزوير هو ماتقوم به الادارة العامة للانتخابات والاجهزة المعاونة والمساعدة فلا اعتقد بل اؤكد ويؤكد معى كل الذين باشروا او تابعوا او راقبوا ماتم من اجراءات من بدايتها إلى نهايتها ، واعتقد يقينا ان الاحزاب جميعها تشهد بذلك ، من خلال تعاملى معها ، فهى تلمس سير العملية الانتخابية وفقا لقواعد محددة وفى خطوط مستقيمة لا اعوجاج فيها وبحيدة مطلقة بين الجميع □

خميس البكرى



وسام على صدر مصر

رأى مستشار لجنة الانتخابات

نجـــاح للديمقراطيـــة فى مصـــر

اسوان - موفق ابوالنيل :

قال المستشار شاكر ابراهيم المهندس المشرف على الانتخابات بدائرة محافظة اسوان ان الانتخابات الاخيرة تعتبر وساما على صدر الديمقراطية حيث لم تحدث أى تداخلات سواء من الأمن أو السلطة التنفيذية واستطاع المواطنون الإدلاء بأصواتهم فى حرية كاملة دون تدخل أو ضغوط كما لم يقع أى حوادث مخلة بالامن كما لم نتلق أى شكاوى سواء من الاحزاب أو جمهور الناخبين وقد صادفت صعوبات تتعلق بطول حدود المحافظة التى تمتد على اكثر من ٦٥٠ كيلومترا من الشراونة شمالا الى ابوسمبل جنوبا وقد تغلبنا على الانتقال بوجود زميل من القضاة فى كل لجنة رئيسية

عضو « العمل » الفائز فى السويس :

أشـــهد بنزاهـــة معركـــة الانتخابـــات

● السويس - عمرو غنيمة :

يقول عبدالعظيم المغربى الفائز عن قائمة حزب العمل : ان هذه اول مرة فى حياتى اخوض الانتخابات سواء داخل الاحزاب أو النقابات وادخل هذه المرة لأمثل اتجاه وفكر الاخوان المسلمين الذى لم يطرح فى الشارع السياسى خلال ٣٥ عاما وتعد ايجابية من ايجابيات الانتخابات التى دعا الى نزاهتها الرئيس مبارك ، ودخل التاريخ فى انصع وابيض صفحاته وكنت أود الا يشوب الانتخاب ماعلق بها من احداث واشكر رجال الأمن بالسويس الذين حافظوا على سير ونزاهة العملية الانتخابية ، والدليل النتيجة التى حصل عليها التحالف بالسويس وساحاول تحت قبة البرلمان التركيز على تغيير القوانين الوضعية والمطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية وساشارك فى رصد السياسة الخارجية التى تحفظ للوطن صبغته الاسلامية والعربية وساشارك فى التخطيط العام للسياسات فى الدولة خاصة السياسة الاقتصادية .

وبالنسبة للمشروعات داخل السويس فساعمل على توسيع الرقعة الزراعية وايجاد فرص عمل للشباب العاطل والتصدى لمشكلة الاسكان والاهتمام بالمناطق السكنية التى لم يكتمل بناؤها منذ سنوات والعمل على انشاء مجمع المصالح الحكومية لنقل الادارات الموجودة بالعمارات السكنية ..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

وقال الشعب كلمته

الذين قال لهم الشعب : نعم

كيف يفكرون ... وماذا يقولون بعد النجاح ؟



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

الـذيـن نجحـوا في امتحان الشعب وقالت لهم الجماهير : اهلا ومرحبا بكم في مجلس الشعب الجديد .... ماذا يقولون عن المعركة الانتخابية ؟ وكيف يفكرون ؟ وكيف يخططون للمستقبل ؟

□□ د . يحيى الجمل

تعلمنـــــا من الانتخـــابات الكثيــر

كتبت لميس الطحاوى :

قال الدكتور يحيى الجمل الفائز بالمقعد الفردى بالدائرة الأولى بالجيزة « وطنى » إنه تعلم من تجربته الأولى في الانتخابات مالم يتعلمه كأستاذ قانون دستورى هذه السنوات الطوال مما يدل على أن الاوضاع الاكاديمية بغير معاناة العمل والاحتكاك به ينقصها الكثير .

□ □ وعن مدى نزاهة الانتخابات قال :

اقطع في دائرتي - الجيزة أول - التي شاهدتها راى العين ان الانتخابات كانت نزيهة مائة في المائة ، وان القضاة كان موقفهم في غاية الدقة والموضوعية والالتزام بالقاعدة القانونية وان البوليس كان يعنيه اساسا أن يمر ذلك اليوم بسلام ، وانه لم يكن يعرف إلا هذا المعنى بصرف النظر عن كل الاحزاب وفي مقدمتها الحزب الوطني .

□ □ وعن افكاره التي سوف يدخل بها المجلس قال :

هي تعديل قانون الانتخاب لان موضوع المقعد الفردى أمر بالغ الارهاق والعسر لان المرشح الفردى مطلوب منه ان يبذل جهدا هائلا لكسب أصوات ناخبي الدائرة بالكامل التي يتحرك فيها مرشحو القوائم .

□□ مهندس ماهر أباظة :

الانتخـــــابات على مســـتوى المسئولية

كتب أحمد هاشم :

اعلن المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة ان الانتخابات كانت على مستوى المسئولية من كل الجوانب وكانت محايدة تماما واتسمت بالامن والامان لكل مواطن وان الاقبال كان واضحا في القرى كما ان رجال الشرطة حسب ملاحظتي كانوا على جانب كبير من الحياد التام مع كل المرشحين وعن تجربتي الشخصية في هذه الانتخابات فقد قمت بجولات كثيرة شملت خمسة مراكز كبيرة بها حوالى مليون نسمة وقد ناقشت خلال جولاتي مع الشيوخ والشباب والحرفيين والمزارعيين ومختلف النوعيات وكانت مناقشاتي معهم ايجابية وكانت اهتماماتهم يتجه الى الاصلاحات التي تفيد المواطن مثل الطرق والانارة والمستشفيات والمدارس ومراكز الشباب وقد لاحظوا ان الدولة كانت تدعم بالفعل كل هذه الاهتمامات كما دارت مناقشات في ايام الجولات الانتخابية بين المواطنين وكل المرشحين من مختلف الاحزاب

□□ كيميائي فوزى حسين :

المواطن المصرى على وعى سياسى كامل

كتب - عادل ابراهيم :

يقول الكيميائي فوزى حسين رئيس شركة البتروكيماويات المصرية وامين مساعد الحزب الوطني بالاسكندرية : ان فوزه باغلبية ساحقة بالمقعد الفردى في الدائرة الثالثة غرب الاسكندرية يؤكد اقتناع ووعى المواطن المصرى باهمية الممارسة الديمقراطية الحقيقية لاختيار افضل من يمثله ليعبر عنه ويحل مشاكله ليس بالشعارات ووعود براقة ورفض المهاترات والادعاءات الباطلة ، كما ان اساليب التشنج والاصوات العالية والتشهير وتزييف الحقائق لم تخدع الجماهير الواعية والتي اختارت من يخدمها ويدعم مكاسبها حيث ركزت حملتي الانتخابية على ما حققته حكومة الحزب الوطني من انجازات في دائرة غرب الاسكندرية بالارقام والحقائق .. ولم اطرح وعودا او شعارات خاصة وانني عملت وتعايشت مع ابناء دائرتي وخاصة العمال ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعن تصورى للعمل النيابى فى مجلس الشعب فاننى ساعمل على تدعيم وتطوير المشروعات الصناعية والبترولية بما يحقق خلق فرص عمل جديدة للشباب ، والاتجاه الى توفير العملات الصعبة والاعتماد على التوسع فى استخدام الغازات الطبيعية بدلا من البترول الخام لتصديره ، والتنسيق بين قطاعات البترول والصناعة والكهرباء وغيرها بما يحقق الاستغلال الامثل لمصادر الطاقة المتاحة .

□□ د . عبدالقادر حاتم :

انتخابات هادئة بلا مشاكل

● قال الدكتور محمد عبدالقادر حاتم راس قائمة الحزب الوطنى فى الدائرة الخامسة : ان عملية الانتخابات فى دائرته كانت هادئة ولم يحدث فيها اى مشاكل وكانت تجرى فى نزاهة تامة . هذا وقد حصلت القائمة الخامسة للحزب الوطنى التى كان على راسها الدكتور حاتم على اكبر نسبة اصوات فى القاهرة .. فقد حصلت على ٦٦٦٠ صوتا فى حين حصلت الازبكية على ٢٢٣٧ صوتا وبولاق ٢٨٣٥ صوتا والظاهر ٥٥٤١ صوتا وباب الشعرية ٤٩٣٨ صوتا والوايلى ٤٣٢٧ صوتا .

□□ عبدالفتاح الدالى :

الانتخابات نزيهة ١٠٠ ٪

كتب ـ عادل الديب :

اكد عبدالفتاح الدالى الفائز بالمقعد الفردى عن الحزب الوطنى بالدائرة الثالثة بالجيزة ان الانتخابات كانت نزيهة ١٠٠ ٪ وجهاز الشرطة لم تشبه اية شائبة من حيث التدخل وادارة المعركة بحيدة ونزاهة وتجرد .

وقال ان المعركة الانتخابية بالنسبة للمرشح الفردى من خلال تجربته كانت رهيبة وغير متكافئة حيث الصراع فيها على اشده ، والمفروض ان يجد المجلس الجديد صورة ملائمة للانتخابات بخلاف الصورة التى اجريت عليها هذه المعركة . وقال انه سينادى فى المجلس الجديد بتدعيم اكثر للديمقراطية والعمل الحزبى السليم كما ينبغى ان يكون الارتفاع بمستوى اداء النائب ودوره التشريعى الحقيقى تحت قبة البرلمان من حيث مناقشة السياسة العامة للدولة بكل فروعها بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة التى نحياها وانه ملتزم حزبيا مع الحزب الوطنى وان الانتخابات كانت تاكيدا وتدعيما للديمقراطية ..



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

● هدأت المعركة فى الاسكندرية .. وبدأ ضجيج التهانى !

بعد ان هدأت المعركة الانتخابية فى الاسكندرية ، ورحلت بضجيجها وصوتها العالى ، وعرف كل مرشح موقفه سواء فى قائمة الناجحين .. أو فى قائمة النادبين حظهم .. لم يبق على الساحة الان سوى عبارات وضجيج التهانى ، وهو ضجيج لم يعد يرهق الناخبين .. بقدر مايرهق الناجحين الان بعد مباراة حافلة بالسهر والحركة الدائبة هدأت حدتها بعد الانتهاء من اعلان نتائج الفرز ..

وانسحب بريق الضوء من فوق الناخبين .. وانتقل بسرعة الى بيوت الناجحين .

وهؤلاء الناجحون .. فنجد فى رؤسهم العديد من الافكار والمشروعات التى بداوا فى اعدادها ـ ليخطوا بها اول اعتاب قاعة مجلس الشعب فى اول تمثيل لهم فى البرلمان ..

فى البداية يقول احمد خيرى النائب الجديد بقائمة الحزب الوطنى عن وسط الاسكندرية والذى يشغل منصب الامين العام المساعد للحزب الوطنى بالاسكندرية ، انه سوف يطالب بتكوين كتيبة من الشباب داخل وخارج الجامعة تقوم بتطوير انشطة الشباب المختلفة على اساس ان الشباب هو اهم واخطر فئة فى المجتمع .. والهدف الثانى الذى يسعى لتحقيقه فى الاسكندرية باعتباره خبيرا للملاحة والسياحة هو تطوير المرافق والخدمات العامة والاهتمام بتطوير المناطق الاثرية والسياحية بالاسكندرية لتحقيق جذب سياحى مضطرد على مدار السنة صيفا وشتاء ..

وجه آخر يدخل مجلس الشعب لأول مرة جاء من اعماق الريف السكندرى بقائمة الحزب الوطنى .. هو الحاج رشاد عمران الذى يرأس عدة جمعيات زراعية واصلاح اراض بمنطقة ابيس وعضو مجلس ادارة الاتحاد الزراعى .. يقول ان مهمتى سوف تتركز على اقامة العديد من مشروعات الامن الغذائى بمنطقة ابيس لتغذية الاسكندرية والوافدين اليها بعد ان قمت فعلا بانشاء مشروعات للامن الغذائى بالمنطقة تجاوزت استثماراتها ٨ ملايين جنيه ..

وفى منطقة غرب الاسكندرية دخل البرلمان لأول مرة ممثلا عن القبائل العربية بالعامرية والعجمى والدخيلة الحاج سعيد مدكور ضمن قائمة الحزب الوطنى .. وهو يركز فى مهمته الجديدة على تحقيق الخدمات العامة لأهالى المنطقة ويتبنى مشروعا لتطوير منطقة الكينج مريوط التى تتمتع بمزايا طبيعية رائعة لكى تصبح بالفعل منطقة استشفاء عالمى صيفا وشتاء للمصريين والسياح كما يؤكد على ضرورة تحقيق حقوق العرب الموجودين بالمنطقة فى تملكهم الاراضى التى يستصلحونها لاستخدامها فى الزراعة وانتاج المحاصيل ..

ويقول على محروس عضو مجلس الشعب الجديد عن دائرة وسط الاسكندرية « وطنى » والذى يشغل منصب المدير المالى لنادى سبورتنج ونائب رئيس النقابة العامة للسياحة والفنادق واتحاد عمال الاسكندرية اننى سوف اطالب على الفور برفع كل القيود الموجودة امام تطوير صناعة السياحة لكى تسير على نفس نمط البلاد السياحية المتقدمة

ويقول الدكتور السيد على السيد الفائز بالمقعد الفردى بالدائرة الثانية .. لقد خرجت من المعركة الانتخابية بانطباعات مختلفة من اهمها انه لم تحدث انتخابات فى مصر منذ وجدت الانتخابات ولم يتهم المغلوب فيها بعدم النزاهة وعدم التزوير !! ولكن الاحداث تثبت دائما ان الجماهير تستمع للجميع ثم يتغلب الاختيار العاقل وتختفى المؤثرات العاطفية .

وعن برنامجه الانتخابى يؤكد الدكتور السيد على السيد : ان برنامجى كعضو فى الحزب الوطنى هو برنامج الحزب ، وهو البرنامج الذى يترجم لخطط خمسية تنتهى الواحدة لتبدأ الاخرى وسوف اقوم بالتركيز على الشباب .. وهو مايجب ان يكون شغلنا الشاغل ،

عبدالواحد عبدالقادر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٦

.. والقـــرية : اســاس البنــاء

لكن ينبغى تنميتها أولا بدءا بالانسان



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

واذا كان الانسان هو إساس الحياة الجديدة بعد مرحلة الانتخابات ، فهو ايضا اساس كل حياة وعلى اى مستوى ومن ذلك فهو بداية تطوير القرية المصرية التى ناقشنا قضيتها يومى الجمعة ٢٠ و ٢٧ مارس الماضيين ، ايضا فان القرية وباعتبارها الخلية الاولى في المجتمع والوطن .كله تعد بداية واساسا لتطوير الحياة

الانسان اذن هو بداية الطريق على مستوى العطاء الانسانى ، والقرية هى بداية الطريق على المستوى الجغرافى

وعن القرية ، عبرت آراء كثيرة عن نفسها ، قال الدكتور سيد جابر مدير مركز التنمية العمرانية في رسالة له

● لقد طالعتنا جريدة الاهرام العدد رقم ٣٦٦٣٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٧ ص ١١ بموضوع شيق وله جذور عميقة تحت عنوان « القرية المصرية هل تعود منتجة كما كانت أم تتطور الى شكل افضل » كما ذكر ايضا ان الوصفة الواحدة للتنمية لاتصلح لتعميمها في كل القرى وإنما ينبغى ان ينبع التخطيط من القرية نفسها وبمشاركة ابنائها وشارك في هذه الندوة سادة منهم الاساتذة والمسئولون عن قطاع تنمية القرية . وكان لنا الشرف العظيم اننا اخيرا انتقلنا الى موضوع سبق ان تناولناه ونادينا بان عملية التنمية العمرانية او التخطيط العمرانى لاتبدأ من خلال المخطط العمرانى بمفرده ولكن هى عملية متكاملة تجمع الاقتصادى والاجتماعى والمهندس وكل من يدلى بفكره العملى قبل النظرى . ثم توضع منهجية لهذا المخطط . لان المدخل الطبيعى للتنمية بشقيها سواء مباشرة او غير مباشرة هو التنمية الاقتصادية الشاملة وهذا امر مفروغ منه منذ زمن بعيد وتاكيدا لهذا فاننى اعلم تمام العلم بان هناك بعض اعمال تمت من قبل في مجال التخطيط العمرانى للمدن او القرى لايمكن العمل بها نظرا للاعتبارات الاتية

١ - كثيرا ماتسبق المهندس فكرة كتنمية عمرانية والاقبال على حلها . دون التعرف على مشاكل التنمية المباشرة « المقصود بها تنمية الانسان بوجود فرص عمل له » وهذا يؤثر بدوره على التنمية غير المباشرة « المقصود بها رفع كفاءة الخدمات العامة والبنية الاساسية » .

٢ - توضع الافكار العمرانية على مستوى المدن كفلسفة معمارية منقولة من مدارس اوروبية او امريكية . دون النظر في مهمة التنمية الاقتصادية واشكالها في الاتجاهين التنمية المباشرة والتنمية غير المباشرة . وهذا هو الخطا او الفجوة في نمو المدن الجديدة بمصرنا الحبيبة .

٣ - كثيرا مايعتمد على الخبرة الاجنبية في ان توضع الحلول لمشاكلنا اليومية . دون النظر الى ماهى خلفية الخبرة الاجنبية والخلفية الاجنبية حقا تفوق عنا في المظهر نظرا لتطورها التكنولوجى في المجالات العامة واستخدام الاجهزة الحديثة . ولكن عملية التخطيط كتنمية هى عملية اقتصادية نابعة من البيئة ، ولخدمة البيئة . ولايمكن ان تحل إلا من خلال ابن البيئة لتعرفه على جوانبها الاجتماعية المزمنة خاصة مشاكلها الاقتصادية .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

٤ ـ الاهمال من جانب الادارة لادارة عملية التنمية المباشرة وغير المباشرة علاوة على عدم وجود ربط متكامل بين مشاريع التنمية المباشرة والتنمية غير المباشرة ، والتعرف على مسببات الربط وكيف تتم ؟

٥ ـ ان عملية تقسيم الجمهورية الى ثمانية اقاليم أمر مشكوك فيه لان التنمية المباشرة وغير المباشرة تتم مع بعضهما البعض وهذا يحتاج إلى عملية تسبق التنمية يطلق عليها تحديد الحيز المكاني للتنمية سواء بشرية او عمرانية وهذا عمل علمي له اسلوب لم يؤخذ به داخل جمهورية مصر العربية ، على الاطلاق ولم توضع له محددات علمية في اطار جمهورية مصر العربية

٦ ـ عدم وجود سياسة واضحة لعملية التنمية المباشرة وغير المباشر في مصر يجعل التنمية بشقيها من الصعب سيرها في مسارها الصحيح . وهنا تبرز مشاكل البيئة في فرص العمل والاسكان والخدمات والمرافق العامة الخ

٧ ـ لقد سبق ان قامت وزارة الاسكان عام ٨١ ـ ٨٢ بعمل دراسة ضخمة عن السياسة القومية للحضر في مصر تكلفت ٢ مليون دولار معونة امريكية بخلاف نصف مليون جنيه مصري . وتوصلت الدراسة الى ان التنمية المباشرة في سياسة الحضر بمصر والتى قدر لها ايجاد فرص عمل تصل في حدود ٤ر١ مليون نسمة في ثلاث مناطق فقط هى القاهرة ، الدلتا ، والقناة في الخطة الخمسية الاولى من عام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ وباستثمار قدره ٩ر١٠ بليون جنيه مصرى ، وكذلك الخطة الخمسية الثانية ، ١٩٩١ ـ ١٩٩٦ ، قدرت فرص العمل بحوالى ١ر٢ مليون فرصة عمل باستثمارات تقدر بحوالى ٩ر١٨ بليون جنيه مصرى ، اما التنمية غير المباشرة فلقد قدرت الاستثمارات بها حوالى ١٥ بليون جنيه مصرى في كل مرحلة من المرحلتين .

هذا يعنى ان الانفاق على التنمية المباشرة واستثمارها يكون هو المدخل الاساسى للتنمية بشتى اشكالها سواء كانت تنمية مباشرة او غير مباشرة . لان التنمية غير المباشرة تشمل قطاع الخدمات والمرافق العامة ويكون العائد منها ضئيلا ، ولكن يكون لها ناتج معنوى كبير حيث ايجاد بيئة صحية صالحة لمعايشة الانسان بها

لذا ارى ان الاهتمام بتنمية القرية يبدأ من الانسان ذاته صاحب الارض وحسب امكاناته لان التنمية في مجال الزراعة تختلف كذلك من مكان الى آخر حيث نوعية الزراعة وخصوبة الارض والمناخ والانسان ذاته . وحرصا منا في الدخول الى تنمية القرية باسلوب علمي واضح فانني اتقدم من جانبي بمشاركة علمية متواضعة هى كالآتي :

اولا : الأسراع في وضع سياسة ثابتة للاراضى الزراعية على المستوى القومى ثم المحلى . خاصة اراضى الاستصلاح الجديدة .

ثانيا الاهتمام بتنمية الفلاح كاسرة منتجة مع اقتحام مشاكله ووضع الاساليب التى يمكنه التغلب عليها برغبته .

ثالثا الاهتمام بالصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة وتدعيمها مهنيا ، لانها اساس التنمية الريفية . وقد سبق ان تمت تجارب عملية ناجحة في هذا المجال من جانب هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ باقليم اسوان .

رابعا : يكون مدخل المخطط العمرانى للقرية عن طريق حلول مشاكل التنمية المباشرة التى يعانى منها فلاح القرية . وتأكيدا لهذا فاننا قمنا بتجربة عملية من واقع البيئة



العمرانية للقرية المصرية باقليم اسوان عام ١٩٦٨ واثبتت التجارب ان التنمية الانتمائية هى مفتاح تعمير القرية / وطبعت كمذكرة تدرس بمعهد الادارة المحلية فى الفترة ما بين ١٩٧٢/١/١٥ حتى ١٩٧٢/٢/١٦ ومرفقات

خامسا تعتمد الدراسة فى التنمية بتشقيقها على العمل الميدانى او الحياة العملية كى تصبح الدراسة لها فاعليتها ولاتعتمد على تقارير واحصائيات تتم من خلف المكاتب ثم توضع الحلول وتناقش مع الجهات المعنية عن طريق الاقناع للافراد والاشخاص وكيفية تنفيذها عمليا بالاعتماد على القاعدة الشعبية بالقرية او النجع .

ولهذا اقترح بان تتضافر جميع الجهات العلمية والمكاتب ذات الخبرة العملية فى هذا المجال بالتعاون المثمر والصادق مع الجهات المعنية للوصول الى الحلول المرضية والعمل على رفعة مصر الحبيبة .

● ومن « نبراه » ارسل الدكتور الحسينى محمد حميد يقول : ان ندوتكم عن القرية وهل هى منتجة ام مستهلكة وهل هى ندوة هامة اذ لامدينة بدون قرية ولاقطر بدون قرية وما اثرتموه من اسئلة هامة للتحضير باسلوبكم الباهر لهو دليل على اهمية هذا الموضوع وحيويته بل ويدفعنى هذا لابداء بعض النقاط او القرارات التى تظلم القرية ظلما مبينا بل وتدل على الفرق الواسع والبون الشاسع بين قرارات تصدر للتطبيق على القرية من فوق الكراسى الوثيرة والحلول الواقعية وحتى لاأذهب بعيدا اجمعت الامة بمختلف طبقاتها على ان حل جميع مشاكلنا يتمثل فى زيادة الانتاج زيادة الانتاج فى كل مكان .. قرية .. مدينة عزبة كفر .. نجع ، فى كل ربوع بلادنا وزيادة الانتاج ليست كلمة تقال بل الاخذ بكل الاسباب ومنها التكنولوجيا الحديثة والوسائل الحضارية ومنها الميكنة التى توفر الوقت والجهد والمال . ولكن للأسف نفعل عكس ذلك فى كثير من المواقع عامة والقرية خاصة . ومثال واحد يكفى ولو ان الامثلة كثيرة وهو ما اثاره المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل فى هذا المثل فى قريتى « نبروه » والتى هى قرية اسما ومدينة فعلا حيث يقطنها مايزيد على ٧٥ الف مواطن وتخرج منها اساتذة فى الجامعات وفطاحل التجار فى محافظة الدقهلية ولايخلو بيت من خريجى الجامعات وطلابها ونسبة تعليم الفتاة بها عالية جدا وكذلك وظائف الفتيات .

هذا الجمع الحاشد مكتوب عليه ان ياكل الخبز من فرن لبن بالمنزل اى الفرن البدائى القديم ، بحكم القانون تحرم المراة النبراوية من ان تنال قسطا من الراحة بل يجب ان يكون فى جدولها الاسبوعى يوم خبيز تجمع فيه الحطب والقش وتجوب الحارات من اجل البحث عن المساعدات فى يوم « الخبيز » والتى تابى اى منهن إلا ان تاخذ عشرة جنيهات فى اليوم وتشتعل الدموع امام الافران اللبنية انهارا وتعلن حالة الطوارىء فى البيت من مطلع الفجر حتى العشاء !!!

ولم نركن الى المسئولين فكان لنا قصب السبق فى الأخذ بالجهود الذاتية وانشانا مخبزا اليا متطورا عملاقا منذ عام ١٩٨٢ وتكلف مالا كثيرا ووقتا وجهدا ولكن كل هذا يهون فى سبيل رفع العناء عن الاسرة القروية النبراوية .

ولكن للاسف قال المسئولون ممنوع ممنوع ، بل قال لى وزير التموين السابق اجعل الستات يخبزن فى البيت .. بحجة انه ممنوع بناء مخابز فى القرى !!



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

الحياة الجديدة .. بعد مرحلة الانتخابات

كيف تكون خطانا إلى المستقبل .. وأى مستقبل نريد ؟

نحن فى حاجة إلى قيم فكرية تسهم فى إيقاظ الجماهير صانعة التنمية

محمود مراد

اليوم تشفى الاعصاب الملتهبة ، وتستقر المشاعر الحائرة ، فان نتائج الانتخابات قد ظهرت بمن فاز وبمن لم يحالفه التوفيق .. وابتداء من غد ، وبعد مواكب التهانى تبدأ مرحلة متجددة فى الحياة المصرية ، ليست منفصلة عن سابقتها وانما متصلة بها على طريق البناء والتقدم الذى اعتمدته مصر اسلوبا لابديل عنه لكى تلحق بالعصر فى زمن لايرحم المتخلفين !!

على انه ، ومع اتصال المرحلة المقبلة مع سابقتها ، ومع تواصل المسيرة فانه يتحتم علينا استثمار الفرصة بتشكيل نيابى جديد وبعد معركة انتخابية شهد الجميع بنزاهتها وسلامتها .. بل ان ماشهدته من احداث يعد دليلا اضافيا على مدى مانتمتع به من مناخ ديمقراطى وحرية تعطى الفرصة متكافئة ، وتهدى الفوز لمن عمل اكثر وعرق اكثر واعطى لمجتمعه ومواطنيه .

واذا كانت الكلمات قد قيلت وبكثرة ـ ولاتزال ـ فيما جرى خلال المعركة الانتخابية ونتائجها .. واذا كانت الكلمات سوف تقال عن مجلس الشعب الجديد ومهامه وماسيناقشه من قضايا اساسية ومصيرية .. فانه من المهم ان ننظر الى ذلك كله فى ضوء مايمكن ان نسميه : « الحياة الجديدة بعد مرحلة الانتخابات » .. وهذا نفسه هو عنوان بحث على درجة كبيرة من الاهمية للدكتور سيد عويس المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ..

يقوم البحث انه فى ضوء ظروف المجتمع المصرى المعاصر فانه يجب ان تكون مرحلة مابعد الانتخابات مرحلة تحول كبير فى هذا المجتمع .. ومن ثم فاننا نرجو ان يتحقق حدوث تغييرات جذرية تيسر السبيل الى حل المشاكل التى .. وبدون هذا الحل لايمكن ان نتوقع رفع المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للمواطنين .. ابناء هذا المجتمع .

وفى نفس الوقت فان هذا الحل لايتاتى إلا بأن تسود مرحلة السلام فى ربوع ارض السلام .. ذلك ان السلام باعتباره قيمة انسانى تحض عليها الاديان والمعتقدات .. يمهد عادة الى رفع التخلف والعنت عن كاهل الانسان ليزدهر ويسمو حتى يرتفع بطاقاته المتحررة الى الآفاق . ونحن اذ نتحدث عن مرحلة السلام نتحدث فى الواقع عن المستقبل ، اى عن مستقبل التنمية فى بلادنا ، اى عن بذل الجهود المنظمة لتحقيق استثمار مصادر ثروة المجتمع المصرى وقوته التى يملكها لاشباع حاجات اعضائه المادية والمعنوية على السواء حتى يعيش عصره ويواكبه ويستانف الاسهام فى بناء الحضارة الانسانية العالمية . إن تحقيق هذه التنمية ، فى ضوء ظروف المجتمع المصرى وفى ضوء الكثير من عناصره الثقافية الاجتماعية ، يقتضى محاربة الخرافة والتزام الموقف العلمى فى التفكير والتخطيط وتاكيد القيم الاجتماعية التى تعيننا ممارستها على التلاؤم مع اوضاع الحياة العصرية ، وتاكيد ارتباط ممارسة هذه القيم الايجابية فى مجتمعنا بفكرية ايجابية واضحة المعالم والاهداف اى فكرية تسهم فى ايقاظ الجماهير صانعة التنمية والمنتفعة بها حتى تلبى دعوة الاسهام بالسبل الديمقراطية فى صيانة التنمية ومتابعتها مدفوعة نحو ذلك بشعور صادق هو الشعور بالانتماء

ولكى ننهض بهذه المهمة المصيرية نقترح ان يكون هدف الاهداف فى ظل المناخ الثقافى الاجتماعى الناتج حتما من تحقيق كل ماسبق ، ان نعمل بكل الصدق والاصرار من اجل تربية الانسان المصرى تربية تساعده على ان يكون ذا فعالية ليحقق حياة المجتمع المصرى المرجوة ، اى لتحقيق صنع حياته الجديدة

التربيــة وعمليــة التغييــر

والملاحظ ان مفهوم « التربية » قد تعددت معانيه ودلالاته ومع ذلك فاننا نرى انه ينبغى ان تفهم التربية على انها « عملية تغيير » بواسطتها ينمو الانسان ويزدهر ، وتتفتح ملكاته وقدراته والانسان اذ يفعل ذلك فانه يكون نفسه ويتحول هو ذاته مع تكوينه وتحويله الآخرين والبيئة التى يعيش فيها ان عملية التغيير هذه تهدف اولا وقبل كل شىء الى اعداد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

المواطن (الانسان) لكى يستطيع ان يؤدى ادواره الاجتماعية التى يتوقعها منه المجتمع الذى ولد فيه ويعيش انها عملية تكوين الشخصية ، أى عملية جعل « الفرد » شخصا أى فرد له شخصية اجتماعية . أى يكون المواطن شخصا ذا اتجاهات فكرية نحو من يحيط به من الناس سواء كانت هذه الاتجاهات مما يفيد او يضر المجتمع وجماعاته وتكون فائدته للمجتمع وجماعاته فى ضوء قيم هذا المجتمع ويكون ضرره فى نفس هذا الضوء أى ان قيم المجتمع وجماعلته قد تكون قيما ذات اهداف ايجابية أى قيم بناءة تكون من وراء افكار اعضاء المجتمع ومن وراء اتجاهاتهم ونظرتهم نحو الامور والاشياء والاشخاص ، أى نحو الحياة التى يعيشونها أو التى يصنعونها أو التى يحاولون صنعها على السواء وقد تكون هذه القيم قيما ذات اهداف سلبية ، أى قيم غير بناءة

والقيم الاجتماعية تكون قيما بناءة لانها تدعو الى الخير ولاتدعو الى الشر أى ان اهدافها الخير لا الشر ونعنى بالخيج هنا كل مايعين على العمل الصالح من أجل الآخرين ، أى كل مايعين على التغيير الى الافضل والى الاقوى والى الاعظم ومن ثم فهى قيم حميدة تدعم الروح المعنوية فى صفوف اعضاء المجتمع أى مجتمع ، وترتفع بهذه الراح وتثبتها وتقويها . والقيم غير البناءة لاتدعو الى الخير بمعناه السابق بل تدعو الى الشر ، أى تدعو الى مايعين على العمل غير الصالح من اجل الآخرين ، أى ان اهدافها الشر لا الخير . والعبرة كل العبرة تكون فيما تحققه القيمة الاجتماعية من اهداف . فقد يكون هدف قيمة اجتماعية مثل قيمة « التعاون » البر والتقوى « وتعاونوا على البر والتقوى » ، أو يكون هدفها الاثم والعدوان « ولاتعاونوا على الاثم والعدوان »

الصبر ومعانيه المتناقضة !

والملاحظ ان المناخ الثقافى الاجتماعى للمجتمع المصرى ، مثله فى ذلك مثل أى مناخ ثقافى اجتماعى لأى مجتمع آخر ، يزخر بالقيم الاجتماعية ذات الاهداف الخيرة وبالقيم الاجتماعية ذات الاهداف الضارة

على السواء والامثلة على ذلك عديدة منها مايتضمنه معنى كل من القيمتين « الايثار » و « الاثـرة » ومعنى كل من القيمتين « العدل » و « الظلم » ومعنى كل من القيمتين « التفاؤل » و « التشاؤم » ... الخ ، والملاحظ ايضا ان اهداف القيم الاجتماعية قد تكون متغيرة وان بقيت هذه القيم بالفاظها مثل قيمة « التعاون » السابق ذكرها ، ومثل قيمة « الصبـر » وقيمة « المجاملة » فقيمة الصبر قد تهدف الى تحقيق « حبس النفس عن الجزع » وقد تهدف الى تحقيق « تقبل الضيم والمذلة » وقيمة المجاملة قد تهدف الى تحقيق « المعاملة بالجميل » وقد تهدف الى تحقيق « انتصار الباطل على الحق »

والملاحظ كذلك ان الاخيار من الناس لهم قيم تكون آهدافها بالضرورة خيرة وان الاشرار منالناس لهم قيم ايضا ولكن اهدافها تكون بالضرورة ضارة وفى ضوء بعض الظروف الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، نجد ان القيم ذات الاهداف الخيرة تتوارى وتبرز واضحة القيم ذات الاهداف الضارة أى ان اعضاء المجتمع على تباينهم واختلاف مكاناتهم الاجتماعية ومستوياتهم الاقتصادية ، جميعا ، لهم قيم اجتماعية تكون من وراء افكارهم ومن وراء اتجاهاتهم ونظجتهم نحو الامور والاشياء والاشخاص ، أى نحو الحياة التى يعيشونها أو التى يصنعونها أو التى يحاولون صنعها على السواء

واذا كانت مرحلة السلام المرجو تعنى حقن الدماء الانسانية فى محيط اعضاء مجتمعنا كما تعنى وقف الخراب والدمار وألوان الصراع بينهم ، فانها كما يعلم القارىء ، تؤكد القيم ذات الاهداف والمعانى التى تهدف الى الخير بالمعنى المشار اليه آنفا فالسلام فى ظل خلق المناخ الثقافى الاجتماعى المنشود ، هو السبيل الرشيد الى تحقيق التنمية الرشيدة ، أى خلق الامكانات لتحقيق انسانية الانسلن ، حلم الملايين والتحدى الحقيقى فى ضوء اهداف هذا المقال ، ذو شقين

.. الاول يتضمن دراسة التراث الثقافى المصرى دراسة علمية من اجل تنقية الثمين منه بتثبيته والحد من فعالية الغث منه ، فضلا عن مواجهة الاختلاف بين ماهو ايجابى فى هذا التراث على المستوى النظرى وبين مايمارس فعلا

اما الشق الثانى فيتضمن اتلحة الاجهزة المسئولة عن التنشئة الاجتماعية فى المجتمع لاعضائه ممارسة مليتضمنه هذا التراث من قيم ذات الاهداف الحميدة . اى ان التحدى الحقيقى لكى نصنع الحياة الجديدة للمجتمع المصرى بعد مرحلة الانتخابات هو مواجهة الازدواجية الثقافى القائمة فى هذا المجتمع فى الوقت الراهن مواجهة حقيقية تتضمن العزم الأكيد والاصرار على التغيير الى الافضل

●●●

ان الافضل .. هو ماينشده المجتمع المصرى فى مرحلة مابعد الانتخابات ، واذا كان الدكتور سيد عويس قد فتح باب الحوار بهذا البحث الموجز الجامع .. فان العقول كلها مطالبة بابداء آرائها . والأهم ان الشعب كله مطالب بأن يحرص على مكتسباته والانجازات التى تحققت له ، والتى صنعها بنفسه ونضاله ، والحرص يكون بمزيد من العمل والعرق والعطاء ..

غير ان هذا المطلب ـ وبكل تأكيد ـ يمثل خطا عاما ، أو مجموعة من المبادىء الرئيسية وهى فى حاجة الى ترجمة عملية وهذا مايمكن ان يدخل فى خطة للتنمية الحضارية الشاملة ، وتعتبر الخطة الخمسية جزءا اساسيا منها ، ويكملها عمل المفكرين والمثقفين فى كافة مجالات العلوم والانسانيات من اجل دعم بناء المواطن اساس كل عمل .. ووسيلته .. وهدفه .

المدوسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

النتائج شبه النهائية لانتخابات مجلس الشعب

الحزب الوطنى يفوز بغالبية المقاعد فى الدوائر

ومقاعد دوائر كاملة فى السويس والاسماعيلية وجنوب سيناء والدائرة الثانية بالمنوفية



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ابريـــل ١٩٨٧

اسفرت نتائج انتخابات مرشحي القوائم عن فوز الغالبية للحزب الوطني يليه تحالف العمل ثم الوفد ، وتشير النتائج إلى أن الحزب الوطني جعل على مقاعد دوائر كاملة منها الدائرة الثانية بالمنوفية (١١ مقعدا) ودوائر جنوب سيناء (٣ مقاعد) والاسماعيلية (٥ مقاعد) والسويس (٣ مقاعد).

وفيما يلي النتائج التي وردت من مندوب « الاهرام » بالمحافظات.

■ القاهرة :

الدائرة الخامسة (مقرها باب الشعرية) : فاز من الحزب الوطني : محمود ابراهيم ، والدكتور عبدالقادر حاتم ، وصبحي وهدان ، والدكتور بطرس بطرس غالي . ومن المنتظر ان يكون الفائز واحدا من ابوزيد عوض الله « عامل » او سعد الدين وهبة « فئات » وذلك لاستكمال نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين

كما فاز كل من حزبي العمل والوفد بمقعدين لكل منهما وهم :

العمل : محيي الدين الغندور ، واحمد حرك .

والوفد : ياسين سراج الدين ، واحمد السيد شاكر .

وبالنسبة للمقعد الفردي فاز جلال رضوان مرشح الحزب الوطني

□ في محافظة الجيزة تشير النتائج في دوائرها الثلاث كالتالي :

□ الدائرة الاولى - ٩ مقاعد - حصل الحزب الوطني على ٦ مقاعد وهم : حلمي الدالي ، والدكتور احمد هيكل ، ونصر عنبر وعمر عطية وحسنين سلام ومحمد البطران .

- حزب العمل . حصل على مقعدين وهما المستشار مامون الهضيبي وعمر الزير -

- حزب الوفد - مقعد واحد وهو لطفي المغربي - المقعد الفردي : فاز به الدكتور يحيى الجمل مرشح الحزب الوطني .

□ الدائرة الثانية : ٩ مقاعد - وحصل الوطني على ٦ مقاعد وهم : مجدي الزمر وسعيد مدكور وسماح صبيح وفتحي الصعيدي ويوسف المندوه وهيام كشيك .

- حزب العمل : مقعدان هما : - دكتور عصام العريان ومصطفى الورداني

- حزب الوفد : حصل على مقعد واحد وهو علي سلامة .

والمقعد الفردي فاز به الشيخ صلاح ابو اسماعيل مرشح التحالف

□ الدائرة الثالثة : - ٥ مقاعد وحصل الحزب الوطني على ٤ مقاعد وهم : محمد عزام وعبد القادر ابو هميلة . وسالم شنب .

وبالنسبة للمقعد الرابع لم يحدد الفائز به بعد ويدور بين حسين صبيح (فئات) وعبد التواب البارجلي (عامل) - وذلك لاختلاف الصفات - حزب العمل - حصل على مقعد واحد ولم يحدد الفائز به بعد ويدور بين ابو العلا القرني (فئات) وعبد الحكيم علم الدين (عمال) وذلك لاختلاف الصفات ايضا

والمقعد الفردي فاز به عبد الفتاح الدالي المرشح عن الحزب الوطني

وبذلك يكون الحزب الوطني قد فاز بـ ١٦ مقعدا حزبيا ومقعدين فرديين ، وحزب العمل بـ ٥ مقاعد حزبية ، ومقعد واحد فردي ، وحزب الوفد بمقعدين فقط .

□ دمياط : ٧ مقاعد وفاز كل من الدكتور رفعت المحجوب (وطني) ، واحمد فؤاد شتيه (وطني) والدكتور محمد حسن الزيات (وطني) وعوض جلبي وشهرته عوض شلبي (وطني) ومحمود الهلالي (وطني) وعلي بصل (وطني) . وعبد الرازق عثمان (عمل)

وفاز بالمقعد الفردي المهندس حسب الله الكفراوي (الحزب الوطني)

● محافظة المنوفية (الدائرة الاولى)

٩ مقاعد وفاز بها حمدي قنديل (وطني) وفتحي بيومي (وطني) والسيد حماد (وطني) وسعد احمد ابراهيم (وطني) ود . سميح مبارك (وطني) وعبد الرحمن نصار (وطني) ومصطفى عزب (وطني) وماهر اميابي العشماوي (وطني) وابو الفتوح عفيفي (عمل)

وفاز بالمقعد الفردي المهندس سليمان متولي (وطني)

□ الدائرة الثانية ١١ مقعدا وفاز بها كل من د . كمال الجنزوري (وطني) ومختار عبد الحميد (وطني) وكمال الشاذلي (وطني) واحمد عيسوي سليم (وطني) ومحمود حسن شعير (وطني) ومحمد فهمي قنديل (وطني) وعبد المقصود احمد حمزة (وطني) وابراهيم طه سليمان مقلد (وطني) ومحمد عبد المنعم عسل (وطني) ومحمود محمد مخلوف (وطني) وعبد الحليم محيي الدين صقر (وطني) وفاز بالمقعد الفردي : محمود قابيل (وطني)

● محافظة الفيوم :

من الحزب الوطني : ١٣ مقعدا وفاز بها الدكتور يوسف والي (وطني) وحسن ادريس المليجي (وطني) وابو بكر محمد حمد الباسل (وطني) وصلاح حلمي فهمي (وطني) وعويس عبد الحفيظ علوية (وطني) وابراهيم عبد القادر الجارحي (وطني) ومحمد نبيل عبد الظاهر (وطني) وحسني حسن ابراهيم (وطني) وجودة السيد عبد الجواد (وطني) واحمد ابو زيد (وطني) وعبد التواب احمد عمر (العمل) وعبد العزيز عشري حسن (عمل) وطه عبد الله محمود الخولي (وفد) وفاز بالمقعد الفردي الدكتور صوفي ابو طالب (وطني)

● محافظة السويس :

٣ مقاعد فاز بها مرشحو الحزب الوطني وهم :

عادل مصطفى الحداد وعبدالغني السمان وعبدالعظيم عبدالمجيد السمان.

وستجرى إعادة على المقعد الفردي بين فاروق متولي (مستقل) ومحمد ابو المجد مرزوق (مستقل)

● محافظة الاسماعيلية

٥ مقاعد وفاز بها كل من احمد محمد ابو زيد (وطني) ومحمد علي يوسف (وطني) واحمد محمد خليل (وطني) وعبدالكريم علي بغدادي (وطني) ومدوح محمد يعقوب (وطني)

. وفاز بالمقعد الفردي المهندس عثمان احمد عثمان (وطني)

● دائرة بورسعيد

٥ مقاعد فاز بها ابو بكر الصديق



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

(وطنى) وعبدالوهاب قوطة (وطنى) وحسن احمد حسن (وطنى) ومصطفى شردى (وفد) والرفاعي حمادة (وفد)

وبالنسبة عن المقعد الفردى فاز على عباس العطوى

● دائرة شمال سيناء :

٣ مقاعد : وفاز بها كل من محمد يوسف عابد (حزب وطنى) ومحمد محمد صالح (حزب وطنى) وعواد نصر الله (وفد)

وفاز بالمقعد الفردى الكاشف محمد الكاشف

● دائرة محافظة جنوب سيناء

٣ مقاعد فاز بها بريك عودة عيد (وطنى) وسلام مدخل سليمان (وطنى) وجليلة جمعة عواد (وطنى)

● محافظة أسيوط :

(دائرة اولى) ١١ مقعدا وفاز بها مد محمد دسوقى (وطنى) ويحيى عثمان كيلانى (وطنى) ومصطفى احمد قرش (وطنى) واحمد عبدالرحيم حافظ (وطنى) ومحمود عبدالعال (وطنى) وعبدالرحمن توفيق خشبة (وطنى) وسراج الدين عبدالرحيم ابو سيف (وطنى) وحلمى ماضى محمود (وفد) وزهير احمد عبدالغنى (وفد) وابو العيون عبدالنظير (وفد) وجمال أسعد عبد الملاك (عمل)

وفاز بالمقعد الفردى محمد السيد احمد حبيب

(لدائرة الثانية)

٧ مقاعد وفاز بها

عزت محمود محروس (وطنى) ومصطفى محمد سليمان (وطنى) وسيد عمار زناتى (وطنى) وعمر عبدالفتاح البدوى (وطنى) والمستشار ممتاز نصار (وفد) وكامل احمد مكى (وفد) وعبدالخالق احمد الشريف (عمل)

وبالنسبة للمقعد الفردى : تتم الاعادة بين المستشار الدمرداش العقالى عن الحزب الوطنى وحامد هشام (مستقل)

● محافظة بنى سويف

١٣ مقعدا فاز بها كل من د . إيهاب اسماعيل (وطنى) وعبدالحميد عبدالعظيم (وطنى) واحمد ماهر محمود (وطنى) وإيهاب كساب (وطنى) وعلى عبدالله مبروك (وطنى وشكرى رضوان (وطنى) ومصطفى صادق (وطنى) وسيد عطية احمد (وطنى) وعباس صفى الدين (وطنى) وحسين عبدالمجيد (وطنى)

ومحمد احمد لبيب (وفد) ومحمد تمام الشخيبى (وفد) وحسن جودة عبدالحافظ (عمل)

وفاز بالمقعد الفردى المستشار سعد احمد بهنساوى (وطنى)

● محافظة البحر الأحمر :

« ٣ مقاعد »

فاز بها محمود جمعة « وطنى » ومنصور ابوبكر « وطنى » ابراهيم محمد الجعفرى « عمل »

وفاز بالمقعد الفردى شاذلى توفيق مصطفى « وطنى »

● محافظة الاسكندرية :

● الدائرة الاولى : « ٩ مقاعد » فاز بها د . محمد عبدالله « وطنى » ومحمد راشد « وطنى » ود . فاروق احمد رخا « وطنى » ورشاد عمران « وطنى » وسعد عبدالحليم عثمان « وطنى » وامتثال الديب « وطنى » وطاهر بشر « وطنى » ومحمد السعدنى « وطنى » وخالد داود « عمل » وبالنسبة للمقعد الفردى فاز المهندس طلعت مصطفى « وطنى »

● الدائرة الثانية « ٧ مقاعد » فاز بها حسين عبدالمنعم « وطنى » وحسن جمال « وطنى » وجرجس يوسف « وطنى » وعلى حمروش « وطنى » واحمد خيرى « وطنى » ومحمد المراغى « عمل » واحمد السيد درويش « عمل » وفاز بالمقعد الفردى الدكتور السيد على السيد

● الدائرة الثالثة « ٧ مقاعد » وفاز بها احمد شومان « وطنى » وعبدالمنعم اسماعيل « وطنى » والمستشار فتحى رجب « وطنى » وسعيد مدكور « وطنى وفؤاد حسنين « وطنى » والسيد الليجى « وطنى » ومحمد عبدالمنعم حسن « عمل »

كما فاز بالمقعد الفردى المهندس فوزى حسين « وطنى »

● الوادى الجديد :

« ٣ مقاعد » فاز بها كل من محمد يوسف نعيم « وطنى » واحمد حسن فراج « وطنى » وعثمان هوارى « عمل »

وفاز بالمقعد الفردى محمود فوزى البرنس « وطنى »

□ البحيرة : الدائرة الاولى : (١١ مقعدا)

فاز محمد صبرى القاضى (وطنى) سعد النجار (وطنى) المستشار محمد عبد العزيز ملوخية (وطنى) محمد زكى مخبون (وطنى) عيسى ناجى نوار (وطنى) محمد عبد المطلب (وطنى) كامل عبد اللطيف الخويسكى (وطى) عبد الحليم يوسف (وطنى) بشير إبراهيم عثمان (عمل) محمد العريان (عمل) بدر محمود راضى (وفد)

وتتم الاعادة للمقعد الفردى بين محمد عبد الرحمن قرقورة (وطنى) ومحمود اسماعيل (مستقل)

وبالدائرة الثانية (٧ مقاعد) فاز سعد بسيونى (وطنى) محمد حمودة (وطنى) ممدوح قريطم (وطنى) عبد الوهاب عثمان (وطنى) واحمد عبد العزيز (عمل) فؤاد قاسم (عمل) فوزى احمد المغازى (وفد)

وفاز بالمقعد الفردى تماوى عبد السلام تماوى (وطنى)

وبالدائرة الثالثة (٨ مقاعد) فاز بها حسين الصيرق (وطنى) الدامى عبد العزيز الدامى (وطنى) محمد جبريل (وطنى) محمد ممدوح (وطنى) ممدوح سليمان حمزة (وطنى) صالح ابو رقية (عمل) حمدى نوفل (وفد) وفاز بالمقعد الفردى محمد حمدى الطحان (وطنى)

□ الغربية الدائرة الأولى (٧ مقاعد) فاز بها فؤاد احمد متصور (وطنى) محمد مصطفى وهبة الشعراوى (وطنى) عنايات ابو اليزيد يوسف (وطنى) توفيق زكريا حجازى (وطنى) محمد محمد الشيتانى (عمل) لاشين على عبد الله شنب (عمل) صلاح الدين توفيق (وفد)

وبالنسبة للمقعد الفردى ستجرى الاعادة بين الدكتور ابراهيم عوارة (مستقل) وعبد الحليم السباعى (مستقل)

الدائرة الثانية : (٩ مقاعد)

فاز بها فتح الله رفعت (وطنى) شوقى حسن الضنتين (وطنى) ابراهيم الذهبى (وطنى) ابو الفتوح ابو طه (وطنى) مصطفى محفوظ الهرميل (وطنى) عمر الفاروق عطوان (وطنى) محمد احمد حسن البرماوى (وطنى) الدكتور مصطفى احمد الهرميل (عمل) احمد محمد البسى (عمل)

وبالنسبة للمقعد الفردى تجرى الاعادة بين فاروق محمد خلف (وطني) وفكرى الجزار (مستقل)

الدائرة الثالثة (٧ مقاعد)

فاز بها محسن كمال مكاوى (وطنى) عبد الله عبد المجيد العشرى (وطنى) رافت عبد الحميد الليثى (وطنى) عبد الحميد سيد احمد الشهاوى (وطنى) محمد احمد بسطاويس (وطنى) مصطفى الششتاوى محمد برهام (وفد) محمد محفوظ حلمى (عمل)

وبالنسبة للمقعد الفردى فاز الشيخ منصور عبيد (وطني)

□ القليوبية : الدائرة الاولى (٩ مقاعد)

فاز كل من عطية الفيومى (وطنى) وكامل زايد عفيفى (وطنى) وثريا بيومى خليفة (وطني) ومصطفى فهيم النحال (وطني) ومحمد العنانى (وطنى) وأحمد مختار نصير (وطنى) وعز العرب فؤاد (عمل) واحمد محمد زايد (عمل) واحمد عبد العزيز بركات (وفد)

وفاز بالمقعد الفردى حسن منصور (وطنى)

وبالدائرة الثانية (٩ مقاعد)

فاز بها احمد رمزى الجبار (وطنى) ومحمد محمد عودة (وطنى) وقاسم مامون (وطني) وسعد عبد الواحد (وطنى) وصدقي محمد احمد (وطنى) ومحمد عبد المقصود (وطنى) ومحمود نصر (وطنى) ويوسف كمال محمد يوسف (عمل) وإبراهيم شلبى (وفد)

وفاز بالمقعد الفردى سعيد جمعة على (وطنى)



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧



نـــواب الشـــعب .. وميزانيـــة للاعتمـــاد على الـــذات : كيـــف ؟

انتهت انتخابات مجلس الشعب وفات السهل وبقي الصعب - كان سهلا ان يقول الحزب او المرشح الفردي برامج وافكارا وردية غالبا ماتكون غير قابلة للتنفيذ خصوصا في مجالات الاقتصاد حيث يسير الاقتصاد المصري كاي اقتصاد بعلاقات متشابكة في الداخل وفي الخارج - فلا يمكن لاي نظرية ان تكون جاهزة لتناسب ظروفنا وطبيعة مجتمعنا سوى تلك الهوية التي بدأناها منذ عام ٨٢/٨١ وهي اسلوب التخطيط الطويل الاجل على حلقات خمسية في اطار - علاقات متوازنة بين كل انواع الملكيات التي نص عليها الدستور - الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية التعاونية - وفي هذا الاطار تكون المهمة الصعبة في السنوات القادمة لاعضاء مجلس الشعب اغلبية ومعارضة ففي هذا الاطار تكمن السياسات الواجب اتخاذها لتمتد جذور التنمية والاستقرار - الى عمق كبير لايسمح لاي فئة او لاي معترض ان يقتلع ذلك الغرس الذي بدأناه .

والاعضاء القادمون الينا والذين توجهم الشعب بمنحهم ثقته وسلمهم الامانة - عليهم ان يؤدوا الامانة لمن ائتمنوهم - وهي جدية العمل السريع في مشاكلنا الراهنة ففي تاريخ الانعقاد الاول للمجلس الجديد سيكون المتبقي على العمل بالميزانية الجديدة شهران فقط وهي مايعني تكوين اللجان الاقتصادية للمجلس والتحضير والمناقشة والاقرار للموازنة وسوف يلازمها ايضا مناقشة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٨٨/٨٧ اولى سنوات الخطة الخمسية الجديدة .

ونعتقد ان المناقشة الجادة لميزانية عام ٨٨/٨٧ تحتاج لعمل بالليل والنهار خلال هذه المدة القصيرة وهي الشهران .

واهم ماتواجهه الميزانية الجديدة ذلك العجز المزمن - والذي لن نواجهه الا بامرين في نفس الوقت .. الامر الاول : مراجعة الانفاق العام - لااقول مجرد خفضه فكثير من اوجه الانفاق ضروري لعملية التنمية - ولكن علينا مناقشة تفاصيل الانفاق بشكل علمي مقنع ومن ناحية اخرى ربط الانفاق ببعضه - هل يؤدي الانفاق الى ترابط العملية الانتاجية ببعضها - فاذا اعتمدنا مثلا بناء مدرسة فهذه انفاق اي نعم ضروري ولكن هل تكامل معه الانفاق الامثل على العملية التعليمية فالنتيجة تخريج متعلم بمواصفات معينة لازمة لعملية التنمية لامجرد الشكل ، ماتنفقه الدولة على التعليم يجب ان يكون ضروريا ولازما لخطة التنمية . فنحن نحتاج للحرفيين والمهنيين من نوعيات معينة وهو مايجب ان نوجه الانفاق اليه - اما النوعيات الاخرى من التعليم العالي وفوق العالي فاننا نحتاج لاولئك المتفوقين والنابهين ولننفق عليهم من ميزانية الدولة الى ماشاء الله وبعد ذلك من يرغب من غير هذه الفئة عليهم ان يدفعوا لميزانية المجتمع - مثال اخر ننادي بالتصدير كقضية قومية وننفق راس مال في شكل بنك للتصدير ثم يجد البنك بعد ذلك انه في غابة من الاجراءات والروتين والتعقيدات وهذا انفاق لايؤدي المنفعة المرجوة منه .. ! والامثلة كثيرة على ضياع النفقة من اهمها عدم مراعاة الزمن فالنفقة مرتبطة بالزمن ويضيع علينا الكثير من التراخي في حساب الوقت مع اننا نردد دائما اننا في سباق مع الزمن - فكثير من المشروعات تتعطل طاقاتها بدء التشغيل لعدم انضباط التسلسل الزمني للنفقة لنواحي المشروع المتعددة . وصفوة القول ان المفقود غير المرئي في ميزانيتنا كثير وغير محسوب بسبب اننا لانراعي الدراسة الدقيقة العملية للانفاق ... اليس في هذا وقت كبير يجب ان تتجه اليه افكار وعقول نواب الشعب - والا نضيع الوقت في البحث عن نظريات جديدة ونجرب من جديد .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٨

اننا نواجه اخطر مراحل العمل الاقتصادى فما انفقناه فى السنوات الخمس السابقة لمشروعات استثمارية واعمال البنية الاساسية سوف تبدا عوائده فى الظهور ـ ولابد إن نحافظ على المولود الجديد .

والامر الثانى الذى سنواجه به عجز الميزانية هو تنمية مواردنا السيادية من الضرائب والجمارك وعوائد القطاع العام ـ وهذا موضوع اخر .

شهران فقط امام نواب الشعب ليقولوا لنا الصيغة الجديدة التى سنرى عليها ميزانية ٨٨/٨٧ وكيف تعكس الميزانية الجديدة فكرة الاعتماد على الذات .. والاعتماد على الذات لايعنى فقط تزايد دور القطاع الخاص فلذا كانت ملايين القطاع الخاص مطلوب ان تنجح فان مليارات القطاع العام ايضا مطلوب ان تنتج ـ فخلاصة الاعتماد على الذات إن ينتج كل قطاع ويعتمد على نفسه بصرف النظر عن ملكيته .

عبدالرحمن عقل

صور برلمانية

يكتبها : سامي متولي

إرادة الشعب .. والاستقرار

قال الشعب كلمته .. قالها بإرادته الحرة .. في أعنف معركة انتخابية شهدتها مصر وشاركت فيها كل الاحزاب والقيادات السياسية والفكرية .. قالها بدون اى تدخل من رجال الامن او الادارة إلا بما يحمي الامن والنظام ويمكن الناخب من الادلاء بصوته في حرية تامة .. ولم تحدث اى تجاوزات او مشاغبات او احداث مؤسفة الا من مؤيدى احزاب المعارضة ! !

يوسف والى

قال الشعب كلمته لصالح الافضل والانفع .. قالها دعما للاستقرار وحماية للانجازات .. قالها ضمانا للحاضر ودفعا لمسيرة المستقبل .. قالها دعما لمن صارحوه بالحقيقة .. لمن قدموا له برنامجا واضحا .. لمن لم يتاجروا بالماضي ويحلموا بالاستيلاء على المستقبل .. قالها لمن حاورهم بالعقل والمنطق والإقناع .. ولمن قدموا له الانجازات لا الوعود والشعارات وانتخب الشعب برلمانا حقيقيا يمثل إرادة الامة ويحمي انجازاتها واستقرارها .. واثبت الشعب باختياره انه شعب عريق في الديمقراطية يعرف كيف يختار وكيف يميز بين الحقائق والاكاذيب .. بين الإستقرار والقلاقل .. بين الجد والهزل .. بين الانجاز والوعود الكاذبة .. بين الواقع والخيال .. بين الوهم والحقيقة

والحمد لله بدأنا بالمجلس الجديد مرحلة جديدة .. ويجب ان يعي الجميع ان الإستقرار فيها ضمانة لكل شيء ومسئولية كل مصري ومصرية ، واهتزاز الاستقرار يؤثر على مسيرة الديمقراطية ومسيرة العمل الوطني من اجل الاصلاح ويؤثر على ريادة مصر وثقلها .. والشعب قال كلمته واكد بإرادته انه يرفض المساس بأمنه واستقراره . اقول ذلك وادعو الصحافة الحزبية ان تتفهم مسئولية المرحلة القادمة وان تبتعد عن الممارسات التي لاتخدم العبور الى مرحلة جديدة .. مرحلة فرضها الشعب بإرادته من اجل الاستقرار اليوم وغدا وفي كل اوان حماية للانجازات الضخمة التي تحققت في ظل سيادة القانون وحرية المواطن وامنه وسلامته واملا في تحقيق مزيد من الانجازات للوصول الى تحقيق اماني الشعب واحلامه .



.. قيادة واعية للمسيرة الجديدة

اعتقد ان الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي لديها من الاسماء اللامعة والبراقة الكثير لتختار منها هيئة مكتب مجلس الشعب، وهيئات مكاتب اللجان الدائمة للمجلس.

د.رفعت المحجوب — د.صوفي أبوطالب — د.عبدالقادر حاتم



د. يحيى الجمل — د. فتحي سرور — د. حلمي نمر

فلقد اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الكثيرين المؤهلين لتحمل هذه المسئوليات بكل جدارة، وفيهم من سبق ان مارس وتمرس على القيادة بكل إقتدار، وفيهم الجديد المؤهل لقيادة المسيرة بكل أمانة وموضوعية المهم أن توفق الهيئة في اختيار من يتحمل مسئولية قيادة المسيرة الجديدة الى بر الامان.

واعتقد ان المجلس الجديد بكل اتجاهاته واحزابه وتياراته سيبدأ مرحلة جديدة من العمل الوطني .. مرحلة تحتاج الى جمع الشمل، والتئام الجروح، مرحلة عمل لا اختلاف، ووئام لا خصام، عمل لا عناء، مرحلة دفع للامام لا شد الى الخلف، مرحلة انطلاق لا تعويق. مرحلة مشاركة الكل واخلاص الكل. مرحلة الديمقراطية السليمة، لا الحزبية البغيضة، مرحلة التفاني والتسابق من اجل العمل والبناء، مرحلة التفاهم المشترك والود المشترك من اجل دعم الاستقرار. مرحلة يكون فيها صوت ممثل الشعب عاليا في الحق واضحا في الصواب. مرحلة تشهد جلسات حية نابضة بالحوار الموضوعي، لا جلسات صخب وتنابذ بالالفاظ، مرحلة يتطهر فيها الجميع من المصالح الشخصية والمواقف الذاتية، ويكون الهدف دائما الصالح العام. مرحلة تشهد قيادات تعرف متى تتفق ومتى تختلف من اجل مصر. مرحلة يعرف فيها نواب الشعب معنى القدوة ويبداون بانفسهم قبل ان يطالبوا الآخرين. مرحلة تتواءم فيها كل السلطات وتتآخى من اجل المصلحة العامة .. مرحلة يتواجد فيها النواب في القاعة وبين جماهيرهم لا مرحلة هروب من هنا وهناك.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

■ ابراهيم شكرى يؤكد :

لاخلاف بين التحالف

حول زعامة المعارضة بمجلس الشعب

نفى المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل ماتردد عن وجود خلاف بين حزب العمل والاخوان المسلمين وحزب الاحرار حول من يتولى زعامة المعارضة فى مجلس الشعب خاصة بعد ان اتضح من النتائج الاولية فوز حزب العمل بزعامة المعارضة داخل المجلس الجديد وقال ان هذا الخلاف لا اساس له من الصحة

واوضح رئيس حزب العمل ان جميع الاعضاء الناجحين على قوائم حزب العمل هم اعضاء فى الحزب بالدرجة الاولى وان الهجوم الشديد الذى تعرض له الحزب من جانب بعض الاحزاب كان الغرض منه تفتيت التحالف .

■■■■



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧



مسرحية انتخابية سيئة الإخراج عرضها الحزب الوطنى

الحزب الوطنى استخدم

كل الأسلحة غير المشروعة

الإشاعات الكاذبة

الأسلحة النارية

التصويت عن الغائبين

تقليد انتخابى جديد

اللجان فى بيوت المرشحين

كتب عادل صبرى:

كانت الانتخابات في اسيوط عملية مخططة ومدروسة، وما حدث يوم الاثنين ٦ ابريل، لم يكن سوى اخراج النية المبيتة الى حيز التنفيذ.. بخطوات تم اعدادها مسبقا! لذلك انتهت الانتخابات في معظم لجان محافظة اسيوط في العاشرة والنصف صباحا، حيث كانت الاصوات قد سودت، والصناديق تم تقفيلها لصالح الحزب الوطني.

بدت مدينة اسيوط عاصمة المحافظة خالية تماما من لافتات مرشحي المعارضة، حيث صدرت اوامر وزير الداخلية بتمزيقها او ازالتها قبل زيارة الرئيس مبارك لاسيوط. وهي الزيارة التي افتتح خلالها الرئيس مستشفى اسيوط الذي استغرق انشاؤه ٢٢ عاما، وادخروا افتتاحه لموسم الانتخابات !

على ان اغرب وقائع الانتخابات على الاطلاق، هي وجود مقر لجنة انتخابية في بيت يملكه احد مرشحي الحزب الوطني.. وقد اشترك المرشح - صاحب البيت - مع رئيس اللجنة في تسويد الاصوات لصالحه، وفي تزوير اصوات السيدات اللواتي لم تحضر واحدة منهن الى اللجنة ! فاستحوذ مرشح الوطني، من لجنة واحدة، على اربعة آلاف صوت لايستحقها !

وكانت النية المبيتة، والتخطيط المسبق، يحتوى على نقطة جوهرية يقوم عليها هذا التخطيط باكمله، وهي اقصاء جميع مندوبي احزاب المعارضة عن اللجان.. وفي غيبتهم كان التحكم في مسار العملية الانتخابية سهلا:

- قام مرشحو الحزب الوطني بتوزيع بطاقات صفراء على الناخبين، مرسوم عليها رمز الهلال.. وصحبوهم الى اللجان، ليضعوا علاماتهم على رمز الحزب الوطني.. لان هذه هي رغبة الرئيس مبارك.. هكذا قال مرشحو الحزب الحاكم للناخبين بكل جراة وتبجح !!
- طرد احمد حمادة - شقيق احد مرشحي الحزب الوطني - مندوب الوفد من لجنة مدرسة النصر الاعدادية بالقوصية، واعتدى عليه بالضرب والسب، ومنعه من تصوير الاجراءات الباطلة التي تمت داخل اللجنة.. واستمر الاعتداء حتى استطاع الاهالي انقاذ مندوب الوفد من يد شقيق المرشح وانصاره.. ولم يكن هناك اثر للشرطة على الاطلاق..
- هدد الدكتور زكريا عبدالهادى امين مساعد الحزب الوطني الاهالي بدير التوصية اذا لم يصوتوا للحزب الوطني وامسك العصى داخل اللجنة وارغم الناخبين على التصويت امامه للحزب الوطني..

واطلقوا الشائعات الكاذبة!

اطلق الدمرداش العقالى مرشح المقعد الفردى للحزب الوطني بالدائرة الثانية الشائعات حول وفاة ممتاز نصار لبث الياس في قلوب الناخبين فقام بعض شباب البدارى بترديد الهتافات المؤيدة للوفد، وحياة ممتاز نصار ومروا امام مركز الشرطة فطاردتهم قوات الامن بالعصى، ومزقت اللافتات التي يحملونها واصر الاهالي على انتخاب ممتاز نصار..

عمل بلطجية الحزب الوطني على اثارة الشغب بالمناطق التي يشعرون فيها بضالة مراكزهم حتى تتم مصادرة الصناديق واستبعادها وقاموا بتزوير ٢٠٠ صوت بصناديق لجنة الرى بمركز البدارى، واستنجد المستشار حسام نصار بقاضي الدائرة الثانية الذى قام بضبط التلاعب، واقتحموا اللجنة الفرعية رقم ٢ بالوحدة المحلية بمركز البدارى وعبثوا باوراق اللجنة في الساعة الرابعة وقبض عليهم مدير الامن، وتم التحفظ على البطاقات.. وتجميع الصناديق واستبعادها اثناء الفرز..

واستخدموا الاسلحة النارية!

اعتدى مرشحو الحزب الوطني على مندوبي حزب الوفد بمركز ابو تيج واطلقوا الاعيرة النارية فاصابوا سبعة افراد اثنين منهم اصابتهما خطيرة وتم تحويلهم الى مستشفى ابو تيج العام لحين عرضهم على النيابة. واستولى بلطجية الحزب الوطني على ٦ آلاف صوت بمنطقة الواسطى، بالتزوير لصالح الحزب الوطني وطلب المستشار حسام نصار استبعاد هذه الصناديق او التحقيق من صحة التصويت فيها.. ولم تجد شكوى المستشار حسام نصار اية استجابة ، على حين كانت الشرطة تسارع بالحضور والتدخل ، اذا كان مصدر الشكوى هو احد مرشحي الحزب الوطني!..



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اكتشفا التزوير فطردهما من اللجنة!

كتب مصطفى الخامى:

ضبط مندوب الوفد، ايهاب الخولى، ومندوب التجمع، صندوقا يحتوى على ٤٧ بطاقة تصويت مسودة للحزب الوطنى ومرشحه الهردى، موضوعة كلها فى لفة واحدة (!!!) وذلك فى الساعة الواحدة صباحا بقسم الازبكية، اثناء فرز الأصوات. طلب مندوبا الوفد والتجمع من المستشار احمد نصار تحرير محضر بالواقعة، لاثبات التزوير، الذى تعرض له الصندوق ويحمل رقم «٢٢»، وتدخل ١٠ من مندوبى الحزب الوطنى، واعتدوا على مندوبى الوفد والتجمع بطريقة وحشية وسافرة.. وتم طرد المندوبين من لجنة الفرز (!!).



طرد مندوبى المعارضة من لجان دمياط

القى القبض على مندوبى احزاب المعارضة فى قرية كفر سعد البلد بمحافظة دمياط. ومن بينهم مندوب الوفد محمد عبدالجواد العبد.

اقتحم بلطجية الحزب الوطنى خمس لجان بالقرى وكان من بينهم رضا عبدالرحيم وابنه شريف وقاما بالاعتداء على مندوبى احزاب المعارضة وطردهم خارج اللجان ليخلوا لهم الجو ويتم التزوير.

اتصل مندوبو احزاب المعارضة بمحافظ دمياط فطلب منهم الاتصال بنيابة كفر سعد لتحرير محاضر وتم ذلك ورقمها ٦٣٣ إدارى.



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

المعارضة لا مكان لها في لجان الاسماعيلية !

كتب عادل القاضي:

فوجىء الناخبون بمدينة الاسماعيلية صباح يوم الانتخابات بالاغلاق الطرق المؤدية الى حى منشية الشهداء وبه ٢٢ لجنة انتخابية.. قام بلطجية الحزب الوطني بالوقوف امام اللجان، وبمنع مرشحى المعارضة ومندوبيهم من الدخول الى اللجان.. وتم تسويد البطاقات في جميع لجان الحي لصالح الحزب الوطني..

كما اعتدى افراد مسلحون بالمطاوى والسناكي والسلاسل الحديدي، على مندوبى احزاب المعارضة وقاموا بطردهم من اللجان.. والامثلة عديدة على ذلك منها مندوب الوفد في لجنة مدرسة قمة فايد الذى اعتدى عليه هؤلاء البلطجية، واحدثوا به اصابات عديدة في وجهه، واجزاء متفرقة من جسده.. وتكررت هذه الاعتداءات في لجان مدرسة الفتح الابتدائية بالمحطة الجديدة وجميع لجان القصاصين، ولجنة مدرسة السكة الحديد بفايد ولجنة فنارة.. والعديد من اللجان الاخرى التي تم فيها طرد مندوبى المعارضة لفترات تتروح بين ساعة وساعتين، تم فيها تسويد البطاقات لصالح حزب الحكومة..

وقد استخدمت سيارات شركات المقاولين العرب وشركة الدواجن، في نقل هؤلاء البلطجية من خارج مدن المحافظة، والذين بلغ عددهم اكثر من ٣٠٠ فرد مسلح ساهموا في النجاح الساحق الذى حققه الحزب الوطني.

ووقفت محافظة الاسماعلية بكل ثقلها وراء مرشحى الوطني.

بلغت نسبة التصويت في اللجان التي طرد منها مندوبى المعارضة اكثر من ٩٠٪ ، كانت كلها لصالح الحزب الوطني.

المحجوب الصغير يعتدى على صحفي بالوفد

قام بلطجية الحزب الوطني من حاشية الدكتور رفعت المحجوب المرشح على راس قائمة الحزب الوطني بدمياط ، بالاعتداء والضرب على الزميل وجدى زين الدين المحرر بالوفد ، اثناء توجهه الى لجنة مركز الزرقا للإدلاء بصوته . قام المقدم ابو المجد عوض المرسى مامور مركز الزرقا ، يحمل محرر الوفد بعيدا عن ايدى البلطجية . واثناء تواجده بمكتب مامور المركز حلول عبد الخالق المحجوب شقيق الدكتور رفعت المحجوب الاعتداء على محرر الوفد ، مستخدما الكراسى ، ووجه إليه الفاظا يعاقب عليها القانون ، فمنعه مامور المركز ، وخرج مصطحبا معه محرر الوفد ، بعيدا عن إيدي البلطجية وتوصيله الى مدينة دمياط .

تقفيل الصناديق لصالح الحزب الحاكم تم بعد ساعتين من بدء الانتخابات !

الاحباط الشديد يخيم على الناخبين بعد تزوير الانتخابات

● الغربية ـ سليمان جودة:

كانت محافظة الغربية بدوائرها الانتخابية الثلاث مسرحا كبيرا لتزوير الانتخابات والتلاعب بأصوات الناخبين، ورغم عدم وجود أية حالة من حالات العنف، إلا أن مرشحى ومندوبى الحزب الوطنى استطاعوا السيطرة على اللجان وتقفيل الكثير من الصناديق لصالحهم بعد ساعتين من بدء الانتخابات بمساعدة رجال الشرطة.

فى الساعات الأولى من بدء الانتخابات قامت اجهزة الامن بالتنبيه على مندوبى الحزب الوطنى بطرد مندوبى المعارضة من اللجان الانتخابية للانفراد بالصناديق وتزويرها لصالح الحزب الوطنى، وبالفعل نفذ مندوبو الحزب الوطنى التعليمات، ففى لجنة المدرسة القومية العربية بطنطا، انفرد مندوبان من الحزب الوطنى باللجنة وقاما بطرد مندوبى العمل والوفد خارج اللجنة، ولولا مرور الدكتور السيد البدوى مرشح الوفد لتم تقفيل اللجنة بالكامل للحزب الوطنى وفى لجنة «قحافة» بقسم ثان طنطا ضبط مرشح الوفد اربعة مندوبين داخل لجنة واحدة، لا يحملون لا توكيل عاما او خاصا رغم ان التوكيلات وزعت عليهم قبل الانتخابات بثلاثة ايام «على بياض» وظلوا يماطلون مندوبى الوفد والمعارضة فى انهاء التوكيلات الخاصة بهم حتى ان مامور قسم ثان طنطا خرج وترك مكتبه متعللا بتغيير ملابسه ولم يعد إلا فى الساعة السابعة مساء الأحد.

وفى كفر سنباط التابع لزفتى تم تقفيل جميع الصناديق لصالح الحزب الوطنى وقد اتضح ذلك من عمليات الفرز الأولية التى اثبتت حرمان كل احزاب المعارضة من جميع اصوات القرية وفى لجنة مسجد وصيف بميت رخا بزفتى اكتشف ابواليزيد سولية مرشح الوفد وجود صندوقين مفتوحين وبهما بطاقات ابداء الراى مزورة، واعترف الناخبون بانهم شاهدوا مندوب الحزب الوطنى يخفى الصندوقين خلف الستائر التى يتم ابداء الراى خلفها، ولم يجد مندوب الحزب الوطنى مفرا من الاعتراف بان اجهزة الداخلية احضرت الصندوقين دون اقفال..

«بلطجية الحزب الوطنى»

وكان الحزب الوطنى قد ادرك شعبية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٨٧

الوفد الكاسحة بالغربية وخاصة مناطق زفتي والسنطة وطنطا فقام منذ صباح يوم الانتخابات بتوزيع عدد كبير من البلطجية والصبية الذين راحوا يرفعون شعارات الحزب الوطني الجوفاء، ويهللون ويصيحون، وفوق كل هذا كانوا يقفون بعيدا عن مقار اللجان ويتصيدون الفرص للانفراد بالناخبين وتهديدهم بانتقام الحزب الوطني منهم اذا اعطوا اصواتهم للمعارضة وقد حدث هذا في لجان قرية كفر سيجر بالدائرة الاولى بالغربية، حيث اعترف عدد كبير من الناخبين بانهم جاءوا ليصوتوا لصالح المعارضة. فقابلهم بلطجية الحزب الوطني في الطريق الى اللجان وهم يحملون العصى وشعارات الحزب الوطني مطبوعة على ورق بالحجم الكبير، وهم يوزعونها على الناخبين بالقوة، ويدفعون خلفهم من يضمن تصويتهم لصالح الحزب الحزب الوطني وإلا فالضرب والعقاب باشد واحط

اساليب التهديد والانتقام.

اما سمنود والقرى المجاورة لها وخاصة قرية «الناصرية» فقد تم تقفيل اللجان بها من التاسعة صباحا وتم التصويت نيابة عن معظم الغائبين والمتوفين حتى أن بعض الناخبين توجهوا للادلاء باصواتهم ففوجئوا بمندوبي الحزب الوطني باللجان يخبرونهم بانهم صوتوا نيابة عنهم واغلقت اللجان بكل قرى مركز سمنود من العاشرة صباحا

تحت سيطرة جماعات الحزب الحام بالغربية.

ولم تنج قرية «برما» من بلطجية الحزب الوطني حتى صار امرها معروفا على مستوى المحافظة بالكامل.. وكان مندوبو الحزب الوطني بلجان قرية «برما» قد قاموا بطرد مندوبي احزاب المعارضة خارج اللجان بحجة ان بعضهم لا يحمل توكيلا من المرشح بالدائرة رغم ان معظم مندوبي الحزب الوطني لا يحملون اي توكيل وبمساعدة بعض رجال الشرطة الذين اصطفوا على ابواب اللجان للحراسة وتم ابعاد مندوبي حزب الوفد وتسويد جميع البطاقات الانتخابية بالقرية لصالح الحزب الحاكم، ولم يبق ناخب بمحافظة الغربية لا يعرف الذى حدث في هذه القرية.

ولم تكن انباء التزوير خافية على احد حتى قبل عقد لجان الانتخابات ففي مساء الاحد تزاحم عدد كبير من مندوبي حزب الوفد بمناطق زفتى وطنطا وبسيون والمحلة وهم يحملون توكيلات خاصة وعامة من المرشحين الوفديين لمراقبة الانتخابات داخل اللجان، وذهبوا الى

اقسام ومراكز الشرطة ففوجئوا بالخطة التي وضعتها اجهزة الداخلية بالمماطلة في ختم وانهاء التوكيلات الخاصة بهم وظلوا بين المامور الذى يعتذر ونائبه الذى يضع العوائق تلو العوائق حتى الثانية من صباح الاثنين فقامت اجهزة الامن بالقبض على كل مندوب لم يحصل على توكيل مختوم في هذه الفترة وقد ادرك العديد من المندوبين هذه الحيلة فلم يبيتوا بمنازلهم وبلغ عدد المقبوض عليهم ٤٥٠ فردا. يتهم بعض القيادات الاسلامية بالمحافظة ومن بين المقبوض عليهم حتى الآن عبدالسلام غلوش وحسن غلوش والسواح ابوعكر ومحمد لبيب وهم من القيادات المعروف عنها الحماس الشديد للوفد.

وخلال الساعات الحاسمة ساد مدن وقرى الغربية جو من التفاؤل العام بتفوق المعارضة على الحزب الوطني وخاصة حزب الوفد بعد ان لوحظ الاقبال الشديد بين الناخبين للتصويت لصالح الوفد رغم ان عدد الحاضرين كان منخفضا اذا قيس بالمقيدين بالجداول الانتخابية فمثلا في لجنة مؤسسة السيد عبدالرحيم بطنطا بلغ عدد الحاضرين ١٣٨ من ٥٠٠ ناخب مقيدين بجداول اللجنة صوت منهم ٤٧ لصالح الوفد وفي لجنة مدرسة الاقباط الاعدادية بلغ عدد الحاضرين ٢٣١ من بين ٦٧٧ مقيدين بجداول اللجنة صوت منهم ١٠٥ لصالح الوفد.

ورغم الاقبال الشديد على التصويت لصالح الوفد الا ان المفاجأة التي اصابت الناس باليأس الشديد كانت نتائج الفرز الاولية التي اكدت تفوق الحزب الوطني باغلبية ساحقة على احزاب المعارضة جميعا، وقد ردد عدد كبير من الناخبين حين فوجئوا ببوادر الفرز انهم اقبلوا على التصويت لصالح الوفد واحزاب المعارضة كرها في الحزب الوطني.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــــوفد

التاريخ : ١١ ابــــريل ١٩٨٧

تنسيق كامل بين قوات الشرطة وأبطال التزوير فى قنا

لم يكتف مزورو الانتخابات فى قنا بالتخلص من مندوبى احزاب المعارضة وابعادهم عن اللجان، بل زودوا انصارهم بتوكيلات مزورة ادعوا انها صادرة من احزاب المعارضة.. وبذلك اصبح ممثلو المعارضة فى اللجان هم اعضاء الحزب الوطنى!! وليس من قبيل المبالغة ان نقول ان محافظة قنا شهدت يوم ٦ ابريل ابشع صور التزييف فى اسوا انتخابات عرفتها المحافظة منذ بداية الحياة النيابية فى مصر.. فليس من قبيل المصادفة ان تخلو جميع المواقع التى يتكاثر فيها بلطجية الحزب الوطنى من رجال الشرطة، بينما يتواجدون بكثافة غير معهودة فى اللجان التى تتجه غالبية الاصوات فيها الى المعارضة.. ولكن ذلك لم يمنع الوفديين من التصدى لمحاولات التزوير فى بعض المراكز..





● فايز ابوالوفا ● مصطفى ياسين عبدالحكيم يوسف طاهر حزين

مندوبو الوفد فى التخشيبة والمرشحون يديرون اللجان

تحقيق :
على ياسين

ففى مركز قنا تصدى شباب الوفد، لبلطجية الحزب الحاكم، وقاموا بتحرير محاضر الاثبات ووقائع التزوير ولذلك الغى رئيس اللجنة العامة للمركز اصوات لجنتين فى قرية اولاد عمر واستطاع اعضاء الحزب فى قرية دندره، منع بلطجية الحزب الوطنى من التزوير. وايضا فى بندر قنا استطاعت احزاب المعارضة التصدى لممارسات الحزب الحاكم، اما فى قرية الكلاحين، فقد قام محمود غزالى وكيل المجلس المحلى للمحافظة، واحد قيادات الحزب الوطنى بمنع مندوبى احزاب المعارضة من دخول لجان الانتخابات ولذلك تم تسديدها لصالح الحزب الوطنى ومرشحه المستقل يوسف العادلى رئيس المجلس المحلى بالمحافظة، الذى وعد محمود الغزالى بالتنازل لصالحه عن رئاسة المجلس المحلى، فى الدورة القادمة. وبالرغم من كل ذلك، فقد حصل الوفد فى مركز وبندر قنا طبقا للنتائج الاولية على ١١٣٧٤ صوتا من مجموع الاصوات الصحيحة التى بلغت ٢٧ الف صوت، وذلك قبل دخول النتيجة الى كمبيوتر زكى بدر.

فدائى الوفد فى قفط

لقد كانت احداث التزوير التى حدثت فى بندر ومركز قفط ابشع من ان توصف ففى قرية البراهمة التى يبلغ عدد اصوات الناخبين المقيدين فى جداول الانتخابات فيها ١١ الف صوت زورت بالكامل لصالح الحزب الوطنى، حيث كان رؤساء اللجان يقفون خارجها، وبالداخل اعضاء الحزب الوطنى يقومون بالتصويت للغائبين والموتى والمسافرين.. حتى ان احد مرشحى حزب العمل بالدائرة الاولى، وينتمى لنفس البلدة، لم يستطع الاقتراب من لجان الانتخابات التى حوصرت ببلطجية الحزب الحاكم، وما تم فى البراهمة حدث فى باقى القرى وبندر قفط. ولكن فى قرية القلعة تصدى مرشح الوفد - وهو - احد ابطال اكتوبر - ومجموعة من الشباب المؤمن بالديمقراطية لمحاولات التزوير واستطاعوا ان يوقفوا هذه المهزلة فى القرية وعند ذهاب مرشح الوفد الى المركز لاثبات اعتراضه على التزوير منع من مقابلة رئيس اللجنة، كما قام مامور المركز باحتجاز مندوبين للوفد داخل التخشيبة .. حتى انتهاء عملية الفرز، ووقف مرشح الوفد، وحيدا مذهولا، من هول مايحدث، ولكن عبدالحكيم يوسف - رغم انه رقم ١٣ فى قائمة الوفد - بذل اقصى ما فى وسعه لمقاومة التزوير.

وفى قوص، حاصرت قوات الامن قبائل حجازة المؤيدة للوفد، ولم تلق هذه القوات بالا الى الاهانات التى وجهت الى مندوبى المعارضة فى باقى انحاء مركز قوص، وعلى الرغم من ذلك تمكنت احزاب المعارضة المجردة من كل الامكانات والمعرضة لابشع ممارسات العنف والتزوير ان تستاثر باصوات الشرفاء الذين رفضوا الخضوع لهذه الممارسات الكريهة، فقد حصل الوفد على عشرة الاف صوت والعمل على اكثر من ثلاثة الاف.!

وما حدث فى مركز قوص، حدث فى مركز الاقصر.. فلقد تعددت جرائم الحزب الحاكم، على طول الدائرة الاولى ولكن فى مركز ارمنت استطاعت احزاب المعارضة التصدى للتزوير، ولذلك كان عدد الاصوات الصحيحة ١٣٧٠٠ فقط من ٥٥ الف مقيدين فى جداول الانتخابات كما قام رئيس اللجنة العامة بالغاء الاصوات فى ثلاث لجان اعترضت احزاب المعارضة بسبب تزويرها وتم اثبات هذه الوقائع المخجلة..

معركة المقعد الفردى

لقد كانت معركة المقعد الفردى من اشد المعارك شراسة وجند فيها الحزب الحاكم كل امكاناته لمساندة مرشحه يوسف العادلى، بداية من اساليب التزوير وتوزيع الوعود الكاذبة على الناخبين، الى مشاركة اعضاء المجالس المحلية الذين ينتمون جميعا للحزب الوطنى فى مساندة يوسف العادلى وبالرغم من كل ذلك، استطاع مرشح المقعد الفردى لحزب الوفد.. طاهر حزين عضو مجلس الشعب السابق، من الحصول على ٢٨ الف صوت بينما حصل مرشح الوطنى بالتزوير والبلطجية على ٤٠ الف صوت..

وبالرغم من كل الاساليب غير ، شرعية التى استخدمها الحزب الحاكم الا ان احزاب المعارضة حصلت على نسبة كبيرة من اصوات الناخبين الشرفاء من الدائرة الاولى بمحافظة قنا. فطبقا للنتائج الاولية حصل حزب الوفد على ٣٠٥٠٠ صوت وحصل حزب العمل على ٢٧٠٠٠ صوت وحصل التجمع على ٥٠٠٠ صوت وحصل حزب التزوير على ١٣٤ الف صوت.

وطبقا لهذه النتائج يكون للوفد مقعدان لتمثيل الدائرة فى المجلس القادم، لاول اسمين فى قائمته الانتخابية وهما مصطفى ياسين - فئات - ومحمد خليل - عامل - ومقعدان لحزب العمل، وذلك حسب قانون الانتخاب بالقائمة (المعدل) الذى تم تفصيله على مقاس الحزب الحاكم. ومن طرائف هذا القانون التى يجب ذكرها نص يقول يجب ان يكون المندوب فى اية لجنة مقيدا فى جداولها الانتخابية ولذلك اصبحت لجان السيدات فى محافظة قنا بلا مندوبات. لعدم اشتراك السيدات فى المعركة الانتخابية، مما اتاح للحزب الحاكم تزوير كل لجان السيدات بالمحافظة!!

احداث الدائرة الثانية

وماحدث فى الدائرة الاولى بمحافظة قنا، تكرر - بنفس الصورة - فى الدائرة الثانية.

فرضت قوات الامن حصارا محكما حول اللجان الانتخابية فى مدينة دشنا - احدى المعاقل الرئيسية للوفد والمرشح بها حسن محمد حسن ابو كبل - فلاح - وفايز ابو الوفا - فئات - لارهاب المواطنين الذين توافدوا منذ الصباح للادلاء باصواتهم لصالح الوفد.. فلقد كان التنسيق متكاملا بين قوات الامن ورجال الحزب الحاكم.. فان لم يستطع الحزب ممارسة التزوير، تقوم الشرطة بمنع المواطنين من التصويت.. وما على مندوبى الحزب الوطنى الا ان يفتعلوا مشاجرة تكون مبررا لتدخل الشرطة!

وفى نجع حمادى بذل عبدالرحيم الغول جهودا ضخمة اسفرت عن التصويت نيابة عن الغائبين.. والحاضرين! لصالح الحزب الحاكم ومرشحه المستقل.. وقد تجنب المواطنون الذهاب الى لجان مركز شباب نجع حمادى.. والشاوريه.. تفاديا لبلطجية التزوير، وخوفا من مواجهتهم ! حتى ان المواطنين فى قرية بهجورة ذهبوا للادلاء باصواتهم فكان عبدالرحيم الغول يقابلهم بعبارة واحدة «جرى ايه ياجماعة. خلاص.. صوتنا لكم»



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

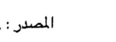
التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧



فرز صناديق الانتخابات فى العراء !

● قدم مندوبو ومرشحو احزاب المعارضة والمستقلين بالقناطر الخيرية مذكرة الى النائب العام حول التجاوزات التى حدثت صبيحة يومى ٦ ، ٧ ابريل بقرى سندبيس والشرفا وشبرا شهاب . وكانت النتيجة لصالح احزاب المعارضة حتى الساعة الرابعة من صباح يوم ٧ ابريل ، حيث كان قد تم فرز عشرين لجنة من اجمالى ٩٤ لجنة . بدا الارهاق الشديد على رئيس لجنة الفرز ، فطلب فترة راحة حتى الساعة الثامنة صباحا . ولكن فوجىء مندوبو احزاب المعارضة والمستقلين عند عودتهم فى الثامنة صباحا بنقل لجان الفرز الى احدى الحدائق العامة المجاورة لقسم الشرطة .. والى اماكن اخرى متفرقة .. وكانت الصناديق الـ ٧٤ المتبقية مفتوحة .. وتغير رئيس اللجنة ، وعين اخر بدلا منه وامر بفتح جميع الصناديق فى وقت واحد فى العراء . ولاحظ المندوبون ان الصناديق غير محكمة الغلق بالشمع الاحمر ومعظمها بدون شمع نهائيا وكان رجال الامن يعبثون فى الصناديق بحرية تامة ، ويسودون البطاقات لصالح مرشح الحزب الوطنى .. واضطر مندوبو احزاب المعارضة الى تقديم بلاغ بهذه التجاوزات الى النائب العام بعد ان رفض مامور المركز تحرير محضر بهذه المخالفات ..



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

لكم أغلبية مقاعد المجلس ولنا ثقة الشباب والمستقبل

اتمنى لو ان الذين يرقصون اليوم فى زفة الانتخابات و « انتصار » الحزب الوطنى » انتبهوا قليلا إلى انفسهم ، وإلى اقلامهم على وجه التحديد ، لان التمادى فى الرقص ، والادعاء بعدم وقوع تزوير ، والزعم بأن الحزب الوطنى ، انتصر ، لانه حزب الاغلبية ، كل ذلك قد يجعلهم يصدقون انفسهم ، ويقتنعون باكاذيبهم ، وهذا امر يضاعف من احتقار الناس لهم ، وفى مقدمة الناس فريق الجالسين على مقاعد السلطان ، لان هذا الفريق بالذات يعرف الحقيقة ، ولديه جميع التفاصيل ، وقد خرجت من عنده الخطط ، وصدرت التعليمات بالتنفيذ ، بما فى ذلك خطط وتعليمات الزفة الاعلامية التى نشهدها حاليا ..!

وامضى إلى القول ، ان الراقصين باقلامهم اليوم ، وهم يحسبون ان ذلك سوف يرضى الرئيس حسنى مبارك ، قد تتجمد الدماء فى عروقهم ، لو عرفوا رايه الحقيقى فيهم . لان الرئيس هو اول من يعرف ان الحزب الوطنى ليس حزبا ، ولا وجود له بين الجماهير ، وان هذا الحزب اذا دخل اية انتخابات دون حماية السلطة ، ودون ضغوط الاجهزة ، فقد لا يحصل على مقعد واحد ، بل ان الرئيس مبارك يدرك دون شك ، انه اذا تخلى عن رئاسة الحزب الوطنى ، ودفع به إلى انتخابات حرة ، فسوف يفترسه شعب مصر إفتراسا .

ويعلم الله اننى شخصيا ، لم اهتم بنتائج تلك الانتخابات منذ بدايتها . وإنما كان الاهتمام كله ينصب على استطلاع حقيقة راى الجماهير فى الشارع المصرى . واللقاءات والمؤتمرات الانتخابية تكاد تكون الفرصة الوحيدة لذلك ، بسبب قانون الطوارىء الذى يحجر على الحريات العامة ، ويمنع إقامة مثل هذه اللقاءات العريضة فى غير أوقات الانتخابات .

والذى رايته وشعرت به ، كمرشح معارض للحكم الفاسد الذى يتسلط على مصر ، كان يكفينى فى كل ليلة ، وعقب كل مؤتمر . وكنت اقول لنفسى ان صدق مشاعر الجماهير ، وحرارتها واصالتها ، اغلى عندى من اى مقعد فى الدنيا . فقد كانت سرادقات الوفد تزدحم بجموع لم يسبق ان شهدتها المدينة فى تاريخها . وكانت سرادقات الحزب الوطنى اشبه بتلك التى تقام فى مناسبات العزاء ، على الرغم من الضغوط التى كانت تدفع اعدادا من العاملين فى الحكومة ، لكى يحضروها قهرا وقسرا . ويوم زار فؤاد سراج الدين زعيم الوفد مدينة بورسعيد ، ابرزت السلطة كل انيابها ومخالبها ، وفتحت حنفيات المياه بملعب المعارف لتغرق ارض المؤتمر ، وحاولت ان تمزق موكب سراج الدين فى عدة مواقع ، والغت خط السير ، وبعثت من يندس وسط الجماهير ليوهم الناس ان الموكب دخل المدينة من شوارع اخرى . وعلى الرغم من ذلك كله ، فقد احتشد حوالى ثلاثين الف مواطن فى السرادق ، خرجوا يحيطون بسيارة زعيم الوفد بعد المؤتمر وهم يهتفون بحياته وحياة الوفد . وفى تلك الليلة قال لى زعيم الوفد : ان الانتخابات ونتائجها .. تاتى بعد هذه المشاعر الوطنية العظيمة .. بمسافات شاسعة .. فهذا الرصيد لدى الجماهير .. هو الذى يهمنا اولا واخيرا ..

ومرة اخرى اقول لفريق الطبل والزمر والراقصين بالاقلام : انتبهوا إلى انفسكم .. لان الذى تحاولون استرضاءه بهذا النفاق ، يعلم الحقائق جيدا ، ويراكم ترقصون للباطل ، ولا شك انه يحترم معارضى حزبه ، وإن اغضبوه احيانا ، اضعاف اضعاف إحترامه لكم ، هذا اذا كان يكن لكم اى قدر من الاحترام اصلا ..!

ثم اقول للحزب الحاكم ، المنتصر ، واخاطب قياداته على وجه التحديد : ان اخطر نتائج هذه الانتخابات على الاطلاق ، كانت التفاف جموع الشباب حول الوفد ، بصورة لم نكن نتوقعها . واعتقد ان هذه الحقيقة موجودة امامكم الان داخل التقارير .. ولذلك نقول لكم بكل الجدية والصدق .. مبروك عليكم الاغلبية داخل المجلس .. وهنيئا لنا الاغلبية بين جموع الشعب .. مبروك عليكم العودة إلى المقاعد بنفس الوجوه القديمة الكالحة لكى تربحوا حاضرا سوف يزول .. وهنيئا لنا ثقة الشباب .. فهذا هو كنزنا العظيم للمستقبل المستمر .

مصطفى شردى

سيارات الحكومة

في كفر الشيخ قامت سيارات الحكومة في مديرية الشباب والمحافظة والمجالس المحلية بنقل الموظفين الى مقار اللجان للادلاء باصواتهم للحزب الوطني والوقوف على ابواب اللجان للدخول ببطاقات اخرى جاهزة والتصدي لرجال المعارضة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـمـسـوفـد

التاريخ : ١٠ أبـريل ١٩٥٧

ضبط مندوبة الحزب الوطني متلبسة !

ضبطت عواطف سراج الدين - زوجة ياسين سراج الدين رئيس لجنة الوفد العامة بالقاهرة - والتي تحمل توكيلا عاما من الوفد في لجان السيدات بقسم الازبكية (الدائرة الخامسة) عددا من وقائع التزوير في اللجان الانتخابية بالدائرة، ففي مدرسة الازبكية الاعدادية (وبها عشر لجان) ضبطت مندوبة الحزب الوطني متلبسة بوضع بطاقات انتخابية في الصناديق فامسكت بيدها واستعانت بالمستشار رئيس اللجنة ومامور القسم فحضرا على الفور وحررا محضرا بالواقعة، واثناء فرز الصناديق في اللجنة رقم ٢٦ اكتشفت عواطف سراج الدين وجود عددا كبيرا من البطاقات غير مثنية وملتصقة ببعضها مما يدل على انها وضعت في الصندوق دفعة واحدة، وتم تحرير محضر بالطعن في الصندوق!



المصدر : الـوفـد

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

أصوات أكثر من عدد الناخبين

شاهد المرشح الوفدى محمد حافظ، عند مروره باللجنة رقم ٥٨ بمدرسة طاهر الاعدادية بغرب الاسكندرية، رئيس اللجنة يضع بيده سبع بطاقات انتخابية في الصندوق كلها لصالح قائمة الحزب الوطني، وعندما ابلغ عن الواقعة تسلم احد ضباط الشرطة البطاقات ورفض تحرير محضر بها بعد الفرز اتضح ان عدد البطاقات ٦٦٢ بطاقة منها ٥٨٦ لصالح الحزب الوطني، رغم ان الناخبين الذي حضروا باشخاصهم الى اللجنة لايزيد عددهم عن ٦٠ مواطنا !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

رءوس قوائم الحزب الوطني بالاسكندرية بالدوائر الثلاث

في الدائرة الاولى على رأس قائمتها الدكتور محمد عبداللاه وهو سياسي محنك وله خبرة بالعمل السياسي والنيابي سواء على المستوى الدولي أو النيابي وفي الدائرة الثانية حسين عبدالمنعم وهو عضو مجلس الشعب السابق وله ركيزة شعبية . ويعتمد أصلا على الصعايدة وأولاد البلد المنتشرين في كافة أنحاء هذه الدائرة ..

أما الدائرة الثالثة فتتصدرها وجه جديد على الحياة النيابية وهو أحمد شومان الامين العام المساعد للحزب الوطني بالاسكندرية ورئيس الشركة المصرية لمكابس الاقطان .. وفي نفس الوقت شخصية اجتماعية وحاصل على نوط الامتياز في العمل الاجتماعي حيث يرأس العديد من الجمعيات الخيرية مثل جمعية المواساة الاسلامية بالاضافة الى رئاسته لنادي سموحه الرياضي وهو من الاندية الكبيرة بالثغر .

الوحدة الجديدة في الاسكندرية

في الدائرة الأولى أستاذ جامعي هو الدكتور فاروق رخا أستاذ الحشرات بكلية الزراعة بالاسكندرية واحد رواد الأسر الطلابية بالكلية .

يدخل دائرة الضوء والانتخاب والنجاح فيه من المرة الأولى .

ومن الفلاحين والعمال الحاج رشاد عمران وهو قيادة زراعية بمنطقة أبيس والسيد راشد من القيادات العمالية النقابية البارزة حيث يرأس اتحاد عمال الاسكندرية ويشغل منصب نائب رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج على مستوى الجمهورية بالاضافة الى رئاسته اللجنة النقابية لشركة ستيا للغزل والنسيج وهو يؤيد ويطالب بربط الأجر بالانتاج وتوجيه القرية المصرية للانتاج .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

النواب السابقون بالاسكندرية الفائزون فى الانتخابات

ومن النواب السابقين فى الدائرة الأولى الكيمائى طاهر بشر رئيس مطابع محرم الصناعية والمفوض على الشركة الأهلية للورق ورئيس مجلس أدارة الجمعية المصرية لتطوير التعبئة والتغليف وامتثال الديب وهى شخصية اجتماعية معروفة وأمينة المرأة بالحزب وهى المرأة الوحيدة التى دخلت المجلس ممثلة للاسكندرية لتمثيل الجنس اللطيف بالاضافة الى سعد عثمان ومحمد السعدنى وهما من الاعضاء السابقين فى دورات سابقة لمجلس الشعب :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

فوز ٥ رياضيين بالاسكندرية في انتخابات مجلس الشعب

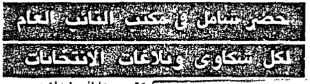
نجح جميع الرياضيين المرشحين في انتخابات مجلس الشعب بالاسكندرية وهم أحمد شومان رئيس نادى سموحة .. أحمد خيرى رئيس شرف نادى الاتحاد .. وحسن جمال وكيل النادى الاوليمبى وفوزى حسين عضو مجلس ادارة نادى الاتحاد .. وعلى محروس غانم مدير عام نادى سبورتنج .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



حصر شامل في مكتب النائب العام لكل شكاوى وبلاغات الانتخابات

كتب ـ عاطف زيدان :

تقوم النيابات المختلفة على مستوى الجمهورية بالتحقيق في شكاوى الانتخابات .: يتم ابلاغ المكتب الفنى للنائب العام بهذه التحقيقات أولا بأول للتصرف فيها .. هذا فيما يخص الشكاوى غير العاجلة .. اما الشكاوى التى تحمل وقائع مادية حول اجراءات عملية الانتخابات فيتم ابلاغ القاضى المشرف على الدائرة التى يعنيها البلاغ لاتخاذ مايراه فى ذلك .. ولم يتم حتى الآن حصر البلاغات حصرا كاملا وذلك لتشعب النيابات .

وعلم « مندوب الاخبار » ان الشكاوى التى تلقاها المستشار محمد الجندى النائب العام تمثل ٥٪ فقط من اجمالى الشكاوى على مستوى الجمهورية وتدور هذه الشكاوى حول منع بعض المرشحين من المرور فى دوائرهم من اجل الدعاية الانتخابية وادعاءات البعض من عمليات القبض عليهم .

وعلمت « الاخبار » ان المحامين العامين بالنيابات المختلفة يقومون باعداد تقارير سريعة حول التحقيقات فى البلاغات المقدمة اليهم وذلك لعرضها على النائب العام .

ومن اغرب البلاغات التى تلقاها احد المحامين العامين بلاغا من احد المرشحين ضد إحد القضاة المشرفين على الانتخابات بشان عملية فرز الأصوات حيث يتم فرز عدد كبير من الصناديق فى وقت واحد رغم ان النيابة العامة لا تملك التصرف فى مثل هذا البلاغ .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاعادة فى ٩ دوائر

تجرى اعادة الانتخابات مرة أخرى فى ٩ دوائر على المقعد الفردى الاثنين القادم ١٣ ابريل بعد أن فشل المرشحون المتنافسون بهذه الدوائر فى الحصول على النسبة المحددة للفوز من الجولة الأولى وهى ٢٠٪ ..



عبدالحليم مندور — فكرى الجزار

(وطنى) وحصل على ٧٥٦٢ صوتا وعبدالحليم مندور (وفد) وحصل على ٣٢٥٥ صوتا ● وفى دائرة السويس بين فاروق متولى (مستقل) وحصل على ٢٧٧٥ صوتا وأبو المجد مرزوق (مستقل) وحصل على ٢٢٢٠ صوتا ● وفى الدائرة الثانية بالغربية بين فاروق خلف (وطنى) وحصل على ٢٣٤١٨ صوتا وفكرى الجزار (مستقل) وحصل على ٣١٤٤٨ صوتا ● وفى الدائرة الأولى بالغربية بين د. ابراهيم عوارة (وفد) وعبدالحليم السباعى (مستقل) ● وفى الدائرة الثانية بأسيوط بين حامد هشام (مستقل) وحصل على ٢٧٤١٧ صوتا والدمرداش العقالى (وطنى) وحصل على ٢٠٤٩٨ صوتا ● وفى الدائرة الثانية بالدقهلية بين أحمد الوردانى (وطنى) وطلعت الشناوى (عمل) وفى الدائرة الاولى بالبحيرة بين محمود السيد أبو شوشة (وطنى) وحصل على

والدوائر هى ● الاولى بالقاهره وتجرى فيها الاعادة بين محمد جويلى ٣١١٨٧ ومحمد عبدالرحمن قرقورة ٢٧٧٢٧ صوتا



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

ابراهيم شكرى :

لا خلاف حول زعامة المعارضة داخل مجلس الشعب

نفى المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل ما تردد على وجود خلاف بين حزب العمل والاخوان المسلمين وحزب الاحرار حول من يتولى زعامة المعارضة فى مجلس الشعب خاصة بعد أن اتضح من النتائج الاولية فوز حزب العمل بزعامة المعارضة داخل المجلس الجديد وقال ان هذا الخلاف لا أساس له من الصحة .

حفظ الشكاوى والطعون فى صحة الانتخابات بدمياط

قرر المستشار السيد عويس رئيس اللجنة الرئيسية للانتخابات فى محافظة دمياط حفظ جميع الشكاوى والطعون المقدمة من مرشحى الحزب الوطنى وأحزاب المعارضة حول صحة الانتخابات فى كفر البطيخ صرح بهذا للاخبار اللواء زغلول زهران مساعد وزير الداخلية ومدير أمن دمياط .

كان الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب والمهندس حسب الله الكفراوى والدكتور محمد حسن الزيات أمين الحزب قد تقدموا الى المستشار رئيس اللجنة الرئيسية للانتخابات بطعن فى صحة التصويت فى دوائر كفر البطيخ . كما تقدم مرشحو أحزاب المعارضة بشكاوى وطعون وبعد أن تم التحقيق أصدر المستشار رئيس اللجنة قراره بحفظ الشكاوى والطعون وبذلك يكون الحزب الوطنى قد فاز بستة مقاعد مقابل مقعد لحزب العمل .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٨٧

فوز رءوس قوائم حزب العمل بالاسكندرية

تاكد فوز ٣ أعضاء من حزب العمل بمحافظة الاسكندرية بدوائرها الثلاث وهم رءوس القوائم فيها :

في الدائرة الأولى خالد داود رأس القائمة وهو يمثل التيار الاسلامي وهو مؤسس الجماعات الاسلامية عندما كان طالبا بكلية الهندسة ويعمل مهندسا حرا .. وهو عضو النقابة العامة للمهندسين / شعبة الميكانيكا - وفي الدائرة الثانية - وسط - محمد المراغي عضو مجلس الشعب السابق ويعمل في محافظة الاسكندرية وهو رئيس نادي المحافظة ..

وفي الدائرة الثالثة - غرب - يدخل محمد عبدالمنعم وهو من كبار الدعاة ونائب رئيس الجمعية التربوية الاسلامية وينتمي للتيار الاسلامي

الناجحون يتحدثون

أسعد فرج :

نشر الوعى للمشاركة بالجهود الذاتية

ويقول أسعد فرج حزب وطنى بالدائرة الاولى شمال القاهرة أن الانتخابات كانت عنوانا لدعم الديمقراطية .. ولننى ساعمل فى المرحلة القادمة على نشر الوعى الذى يستهدف المشاركة بالجهود الذاتية والاسهام فى مشروع حيوى تحتاج اليه دائرة شمال القاهرة وهى انشاء جمعية التربية والصحة .. ونقوم ببناء فصول مدرسة بالجهود الذاتية حتى لا يغالى أصحاب المدارس فى فرض تبرعات تحت مسمى دعم المدرسة قد يصل الى ألف جنيه عن كل طالب يتقدم للالتحاق

كما اننا سنسعى الى انشاء أقسام فى المستشفيات القائمة خصوصا قسم لعلاج الفشل الكلوى .

أسعد فرج

جسن منصور :

التمسك بالشريعة الاسلامية واستكمال المشروعات

يقول حسن منصور حزب وطنى الدائرة الاولى أن الانتخابات كانت شديدة للغاية بالرغم من حوادث الشغب التى حدثت الا أن الإنتخابات كانت نزيهة ومشرفة وكل مرشح أخذ حقه ..

وأنا أمامى أهداف سوف أحاول تحقيقها اذا وفقنى الله وهى ضرورة التمسك بالشريعة الاسلامية ومساعدة جميع من يعملون ضد الشيوعية فى أى مكان ..

كما اننى سأكافح لاستكمال مشروعات الدائرة كلها وخاصة المراكز الشبابية والتعليم والصرف الصحى ..

وحل جميع المشاكل التى تخص الفلاحين .

فايدة كامل :

نقل مشاكل الجماهير التى تحتاج الى تشريعات

وقالت فايدة كامل (حزب وطنى) الدائرة الثانية جنوب القاهرة أن المعركة الانتخابية كانت شديدة ولكنها اتسمت بالحرية المطلقة للجميع .. فكل مرشح أخذ حقه .

وقالت أن أمامى أهداف وبرامج اتمنى من الله أن يوفقنى فى تحقيقها وأهمها المساعدة على تنفيذ الخطة الخمسية القادمة وتدعيم كل برامج الحزب الوطنى الروحية والدينية .

كما أن هناك هدفا أساسيا وهو نقل مشاكل الجماهير التى تحتاج الى تشريعات الى المجلس الجديد لمحاولة حلها .. والمعايشة الكاملة لكل مشاكل الجماهير .. كما أننا نسعى الى المساعدة والمساندة فى قضية التنمية والانتاج .



المصدر : الاخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٨٧

فهمي عمر :
الانتخابات لم تزور ..

فى الدائرة الثانية بقنا فاز فهمي عمر رئيس الاذاعة والتليفزيون وحصلت قائمة الحزب الوطني على اربعة مقاعد فى مجلس الشعب القادم .. ويقول فهمي عمر عن سير الانتخابات لقد قرأنا فى صحف المعارضة وبعد الانتخابات انها ستزور لصالح الحزب الوطنى وانا اشهد ان ذلك لم يحدث ولن يحدث بل حدث العكس حيث اشتكي مرشحو الحزب الوطنى من الاجهزة التي كانت تشرف على الانتخابات لانها كانت تراعى طلبات المعارضة اكثر من اللازم .. وقد قام كل ناخب بانتخاب مرشحيه بحرية تامة ولم تتدخل العصبيات التي تشتهر بها قنا بل تمت الانتخابات فى هدوء تام .. وارجو ان تتضافر جميع الاحزاب فى المرحلة القادمة من اجل مستقبل مصر وحاضرها لنجتاز الازمات التى تقابلها خاصة فى جو الديمقراطية التى نعيشها فى ظل قيادة الرئيس حسني مبارك .

وعن الدور البرلماني الذى سيقوم به النائب فهمى عمر فى المرحلة القادمة يقول ينقسم الى قسمين الاول بصفة عامة وهو مناقشة القضايا العامة لمصر والبحث عن حلول جذرية لكل مشاكلنا ونظرة ايجابية لكل المعوقات التى تقف امام مسيرة الانتاج .. اما الصفة الخاصة وهى تخص محافظة قنا التي شرفني الناخبون بتمثيلهم فى مجلس الشعب .. حدث هناك بعض المشاكل التى سأقوم بمحاولة حلها .. مثل قضية التعليم وعلى راسها انشاء جامعة قنا التى صدر القرار الجمهورى بانشائها منذ ١٥ سنة ولم تنشا حتى الآن خاصة وانها سيتم بناؤها بالجهود الذاتية ويتم تحصيل بعض الرسوم من ابناء المحافظة لذلك منذ فترة طويلة .

وايضا هناك المشاكل التى تقابل الفلاحين فى زراعة القصب حيث لابد من حلها وانشاء مستشفى تخصصي كبير فى نجع حمادى بدلا من المستشفى القديم الذى انتهى عمره الافتراضي .. بالاضافة الى انشاء مراكز للشباب مختلفة ليمارس فيها الشباب رياضاته وممارساته المختلفة .

توفيق عبده اسماعيل :
غياب الوعى الاعلامى فى قضايا الدين

فاز توفيق عبده اسماعيل مرشح الحزب الوطني للمقعد الفردى فى انتخابات المجلس جديد فى الدائرة الثالثة بمحافظة الدقهلية وحصل على ١٦٦ الفا و ٨٢٢ صوتا .. بعد معركة عنيفة شديدة المنافسة .. وضح فيها غياب التنسيق بين قوائم الاحزاب والمرشحين للمقعد الفردى .. كما انه لغياب الوعى - الاعلامي استطاع البعض ان يتاجر بقضية الدين والمبادىء الخومينية ويستغل البعض خاصة طلبة الجامعات ..

ويضيف توفيق عبده اسماعيل انه سوف يستمر بعد دخوله المجلس فى خطه السياسى الذى بداه من سنة ١٩٧٦ بالمجالس النيابية المختلفة وهو المشاركة بالراى الايجابي فى حل المشاكل .. وخاصة المشاكل الاقتصادية كما سوف يسعى الى تعديل بعض التشريعات القائمة بما لايتنافى مع قواعد الشريعة .. مع اعادة التنسيق فى بعض اجهزة الدولة بعد ان تشعبت هذه الاجهزة وتعددت واصبح يوجد انعدام فى السيطرة على الكثير منها .. بالاضافة لضمان اتخاذ القرار الديمقراطى وخصوصا فى الاحزاب وهى المدارس السياسية .

سعيد جمعة :
دعم مساندة الشباب فى المرحلة القادمة

يقول سعيد جمعة الحزب الوطنى بالدائرة الثانية بالقليوبية ان امامنا فى المرحلة القادمة اهداف كثيرة واهمها حل جميع القضايا التى اثيرت اثناء اللقاءات مع الناخبين فى نهاية المواقع وخاصة التى اتصلت بالشباب والذين طالبوا بدعم اكثر ومساندة جادة .

كما ان هناك المشاكل المحلية التى يجب طرقها بجدية وحماس بالمرافق والطرق والاسكان .

وقال اننا نتمنى ان يكون هناك دعم مادى اكثر فى الميزانية بالخطة الخمسية الجديدة وخاصة ان جنوب القليوبية يعتبر من القلاع الصناعية الكبيرة حتى تتمكن من زيادة الانتاج والتي يعتبر المخرج الاول والاخير للحالة الاقتصادية التى تمر بها البلاد الآن .



مجرد رأى

الاخوان جاءوا

هناك فرق بين خبر مفاجىء وخبر له اهمية .. واوضح دليل على ذلك : الاخوان المسلمون

فنجاح الاخوان حتى بهذه الصورة التى حققوها لم يكن فى رايى مفاجاة ، لكن هذا النجاح فى حد ذاته ودخولهم مجلس الشعب باكثر من ٣٠ عضوا بعد ان كان لهم ٨ اعضاء فقط فى المجلس السابق حدث له اهمية ، بل يمكن بكل المقاييس وضعه على قمة اهم نتائج المعركة الانتخابية .

والاخوان المسلمون مثلهم مثل الوفد لهم جذور قديمة فى الشارع المصرى والبيت المصرى .

وكما ان رصيد الوفد يعتمد على تاريخ زعامة قديمة لها مكانتها العظيمة مثل سعد زغلول وعلى تحرك جماهيرى نابع من الشعب وضح فى ثورة ١٩ ، كذلك فان رصيد الاخوان يعتمد على تاريخ قيادة المرحوم حسن البنا الفريدة فى قوتها ، وعلى فصول عديدة من الصدام ، والسجن والتعذيب خرجوا منها باسلوب قطعة الفلين التى يمكن ان تضغط عليها وتدفعها الى الاعماق لكنها ما تكاد تتحرر من الضغط حتى تفلت وتعود الى السطح من جديد .

وقد دخل الاخوان المسلمون المعركة الانتخابية مع الوفد فى انتخابات ٨٤ لكن الوفد الذى كان عائدا فى هذه المعركة بزفة الحكم القضائى الذى صدر لصالحه بممارسة نشاطه السياسى استطاع ان يحجب ويحد من الاخوان .. فالوفد فى ذلك الوقت كان اناء مليئا بل ويفور بالمتحمسين لعودته ..

فى انتخابات ٨٧ تحالف الاخوان والعمل واستطاعوا ان يجدوا فى الاخير اناء خاليا ملاوه بالحماس والنشاط والى درجة بدا معها ان « النجمة » هى رمز الاخوان وان ابراهيم شكرى وحده فى الدقهلية هو كل حزب العمل .

والذى لا شك فيه ان دخول الاخوان المسلمين قد حرك الشارع الانتخابى سواء بالمؤيدين لهم او المعارضين . المؤيدون الذين اعطوا اصواتهم لرمز « النجمة » ، او المعارضين الذين راحوا يبحثون عن رمز اخر يعطونه اصواتهم .

وبالمقارنة بين حجم الناخبين فى عام ٨٤ وفى انتخابات ٨٧ فان اول ما نلحظ زيادة عدد المشتركين من ٥,٣ مليون فى علم ٨٤ الى ٧,٢ مليون علم ٨٧ بزيادة ١,٩ مليون

■ ■ والسؤال : اين ذهبت هذه الاصوات ولمن وكيف يمكن من خلالها تحديد القوى ؟

صلاح منتصر



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ أبريل ١٩٨٧

غرفة العمليات بحزب الوفد تؤكد

الحكومة ذبحت الديمقراطية

منعوا مندوبى الاحزاب ليتفرغوا للتزوير

تعرضت احزاب المعارضة فى المعركة الانتخابية لممارسات غير ديمقراطية ، من تدخلات حكومية سافرة ، وكانت وزارة الداخلية الاداة المنفذة لهذا الدور ، وكان مندوبو احزاب المعارضة هدفا لسهام وزارة الداخلية ، وفى النهاية كانت ارادة الشعب هى الضحية ، وكانت الديمقراطية هي المجنى عليها ، ومن داخل غرفة العمليات التى اعدها حزب الوفد لمتابعة الانتخابات نكتب هذا التقرير :

دارت حلقات هذا المسلسل فى كل محافظات مصر ، ولم يسلم الناخب من التاثير العنيف على ارادته . ففى محافظة القاهرة ، تم تفتيش الناخبين عند دخولهم للإدلاء باصواتهم ، كما فتشت ايضا ، حقائب ، السيدات ، كما تعرض رؤساء اللجان للتدخل السافر ، ففى محافظة بورسعيد تم طرد رؤساء اللجان وحل محلهم موظفون من المحليات تابعون للحزب الوطنى ، واذا كان هذا حدث للناخبين ولرؤساء اللجان فإن المرشحين تعرضوا لما هو اكثر من ذلك ، ففى محافظة بورسعيد حاول لواء شرطة الاعتداء على المرشح الوفدى ورئيس تحرير « الوفد » مصطفى شردى عند تقاطع شارعى سعد زغلول وحامد الالفى وشهر المسدس فى وجهه وتجمهرت الاهالى للرد على اعتداء الضابط لولا تدخل رجال الوفد ..



د . نعمان جمعة

اما الحملة الاساسية التى شنتها الحكومة ضد احزاب المعارضة فقد حظى بجانب كبير منها « المندوبون » لما للمندوبين من دور خطير فى حماية الصناديق . فإذا تم استبعاد المندوب باى وسيلة كان من اليسير ان يفوز الحزب الحاكم بما يريد .

وشهدت بورسعيد واحدة من ابشع عمليات التزوير فى منطقة الجنوب .. عندما زورت الصناديق من رقم ١١ حتى رقم ١٧ بواسطة فريق من ضباط الشرطة . وبعد ضرب وطرد مندوبى الاحزاب . وقد حصل الحزب الوطنى بذلك على حوالى ٥٠٠٠ صوت لايستحقها . ومع ذلك ظل اقل من الوفد باكثر من ٥٠٠ صوت .

طردوا المندوبين ليخلو لهم الجو !

● ففى محافظة كفر الشيخ : تم طرد مندوبى العمل والوفد وتم تسويد البطاقات فى شباس الملح وقلين وبيلا والعجوزين تبع دسوق ، وفى سخا والشهدا وعمير ومدبول ، قام بطردهم رجال البوليس والعمد والمشايخ ورجال الحكم المحلى ، وفى بيلا وقع حادث قتل لمرشح مستقل وفى الزعفرانة حادث قتل لوكيل حزب العمل وجرح العديد من المواطنين .

● وفى محافظة المنوفية : منع مندوبو احزاب المعارضة من دخول جميع لجان محافظة المنوفية بحجة انهم لم يخطروا باسماء مندوبيهم امس ، علما بانهم حاولوا الاخطار فلم يجدوا من يتسلم هذه الاسماء .

● وفى محافظة الفيوم : اطلق بلطجية الحزب الوطنى الاعيرة النارية على مندوبى احزاب المعارضة .

● وفى « ميت برة » تم تقفيل الصناديق ليلا ، وذهب الناخبون الى اللجان فوجدوا اللجان مغلقة ، واخبرهم بلطجية الحكومة ان الانتخابات انتهت ، وكانت اعلى نسبة من الاصابات بين مندوبى المعارضة فى قرية « ميت شهالة »

زوروا الانتخابات قبل موعد التصويت

وفى محافظة دمياط : ابعد جميع رؤساء اللجان ، ومندوبو المعارضة من دخول اللجان ، واغلقت جميع الصناديق ، واغلقت اللجان الساعة الثانية .

وفى محافظة الجيزة : فى الدائرة الاولى كانت بطاقات ابداء الراى غير مختومة بخاتم اللجنة الفرعية واثبت ذلك فى المحاضر ، وفى قرية منشية البكارى طرد المندوبون تحت تهديد طلقات الرصاص .

وفى محافظة سوهاج : اصيب رئيس لجنة طهطا ،بتربنة فى المخ ، وفقد البصر باحدى العينين اثر الاعتداء عليه ، وتم تسويد التذاكر لصالح الحزب الوطنى كما اصيب كل من علاء وخالد الشنطيلى وفؤاد صارو محامى مندوب حزب التجمع و٣٦ اخرون .

وفى محافظة الاسكندرية : تم طرد جميع المندوبين ثم اعادتهم ثم طردهم ثانيا بواسطة رجال الشرطة .

وفى محافظة الاسماعيلية : تم طرد المندوبين من ٣٣ لجنة وقف البلطجية بالسلاح لمنع دخول الناخبين ، تحت نظر الشرطة ، وتم احضار الناخبين بسيارات « المقاولون العرب » شركة الاسماعيلية للدواجن ، وحاولت المعارضة الاتصال بالمستشار ومدير الامن لابلاغهم فلم يعثروا عليهم ، وفى قسم منشية الشهداء تم منع مندوبى المعارضة من دخول اللجان واعتدى عليهم بالضرب ،

وفى محافظة البحيرة : تعسف مامورو اقسام كفر الدوار ومركز كفر الدوار وابو حمص واستغنوا نهائيا عن اعتماد اوراق المندوبين .

وفى محافظة الدقهلية : قامت فرقة من بلطجية الحزب الوطنى بالاعتداء بالضرب على مندوبى احزاب المعارضة ، فى ميت سلسيل ، ومنية سندوب ، وبرايدايته ، وقاموا بالتصويت بدلا من الناخبين علنا .

وفى محافظة القليوبية : القى القبض على « ديفيد هرست » مراسل جريدة الجارديان الذى كان يسجل الاعتداء على مندوبى التجمع ، كما تم القبض على مندوبى المعارضة فى قرية دجوى ، كفر الاربعين والشموت .

الصناديق مفتوحة وغير مختومة بالشمع

وفى مدينة العريش : تم تقفيل الصناديق من الساعة ٧,٣٠ مساء وتم عمل كردون حول المندوبين .

وفى محافظة الشرقية : رفض القاضى ادخال اى من المرشحين او المندوبين الى لجان الفرز .

وكان العبث فى الصناديق سلوكا شائعا : ففى محافظة الغربية اعلن رئيس لجنة مركز محلة ابو على تقفيل (٥) الصناديق منذ الساعة ٨,٤٥ صباحا .

وفى شياخة سنان باشا بولاق كانت الصناديق غير مشمعة وفى مدرسة الفسطاط الثانوية بارض السادات كانت الصناديق غير مغلقة . وضبط يس سراج فى قسم الازبكية صندوقا مملوءا ببطاقات مؤشر عليها لصالح الحزب الوطنى وتم تحرير محضر بالواقعة .

زور الانتخابات ليظل عمدة

كتب انور الهواى

قام عمدة منشاة بشارة بمدينة الحسينية بالدائرة الثالثة بمحافظة الشرقية بتقفيل جميع صناديق لجنة مدرسة منشاة بشارة الابتدائية لصالح الحزب الوطنى بناء على وعد سابق من مرشح الحكومة يقضى بالسعى لالغاء القرار الادارى - الذى من شانه الغاء مجلس قروى المنشاة وضمها الى بندر الحسينية حيث يسعى العمدة لتظل المنشاة قرية حتى يضمن بقاءه عمدة بها ، اشترك مع العمدة فى التزوير صاحب كازينو يعرض افلاما جنسية مخلة بالاداب



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١١ / ١٩٨٧

أول بلاغ ضد التزوير الفاضح فى قنا

الوفد حصل فى الفرز على ١١ ألف و ٥٠٠ صوت فى نجع حمادى
خفضها الحزب الوطنى الى ٢٢٠٠ صوت للاستيلاء على مقعدين !!

تقدمت اللجنة العامة للوفد بمحافظة قنا ، ببلاغ الى المستشار المحامى العام الاول لنيابات قنا ، والمستشار رئيس اللجنة الرئيسية للدائرة الثانية . كشفت اللجنة فى بلاغها ، عن وقائع تزوير فاضح ، وتلاعب فى عملية فرز الأصوات ، بمركزى نجع حمادى وابوتشت ، كان مندوبو الوفد فى لجان الفرز بدشنا قد اكتشفوا تصويت المتوفين ، والمسافرين ، والمجندين فى منطقة السمطا بحرى ، وطالبوا بالتحفظ على اوراق الانتخاب وإعادة الفرز . كما كشف البلاغ ايضا ، عن ان حزب الوفد حصل فى نجع حمادى على ١١ الفا و ٥٠٠ صوت ، وحصل الحزب الوطنى على ٢٩ الف صوت ، حسب نتائج الفرز الذى اجرى . وفوجىء الوفد فى اليوم التالى بانه حصل على ٢٢٠٠ صوت فقط ، والوطنى على ٣٩ الف صوت . وترتب على هذا التزوير الفاضح خفض عدد الاصوات ، التى حصل عليها الوفد بالدائرة الثانية الى ٣٠ الفا و٢٥٥ صوتا . فى حين وصل المتوسط الانتخابى للمقعد الى ٢١٤٨٤ صوتا . وترتب على تطبيق المعادلات المعقدة بواسطة كمبيوتر وزارة الداخلية ، الى حصول الحزب الوطنى على ٦ مقاعد من سبعة ، فى حين تؤهله الاصوات التى حصل عليها لاربعة مقاعد فقط ، واكد البلاغ ان هذا التزوير الفاضح ، هدف الى استبعاد مرشح الوفد فايز ابوالوفا الشاذلى ، الذى سبق ان استبعدت وزارة الداخلية اوراق ترشيحه . وطعن الوفد فى استبعاده ، وقضت اللجنة العامة للطعون باحقيته فى الترشيح ، على قائمة الوفد . كما ارسلت لجنة الوفد العامة بمحافظة قنا ، صورة من بلاغها الى اللواء احمد راسخ مساعد وزير الداخلية لشئون الانتخابات ، وصورة اخرى الى مدير امن قنا .



عشرات الطعون والشكاوى تدين ممارسات العنف والتزوير فى الغربية

تحكمت تدخلات اجهزة الامن وممارسات العنف من جانب انصار الحزب الوطنى فى مسار الانتخابات بمحافظة الغربية . حيث اعتقلت الشرطة عددا من مندوبى المرشحين عن أحزاب المعارضة والكثيرين من مؤيديهم وانصارهم .. وشمل الاعتقال انصار ممدوح طايل راس قائمة الوفد بالدائرة الثانية بالغربية وامتد الى بعض اعضاء المجالس المحلية فى مدن وقرى المحافظة كما حدث فى بسيون ـ حيث حبسوا تحت حراسة مشددة حتى لايتمكنوا من الوقوف فى وجه عمليات التزوير ..

الغربية ـ محمود الشاذلى :

وفى مدينة بسيون ايضا افتعل احد ضباط المباحث مشاجرة مع محمود سرحان المحامى واتهمه بالسب والقذف ولكن النيابة افرجت عن المحامى بضمان محل اقامته اما بقية الذين قبض عليهم فلم تنظر النيابة فى امرهم حيث بقوا فى يد الاجهزة الامنية ، حتى نهاية الانتخابات .

وازاء هذه الممارسات غير القانونية تقدم الوفد وباقى احزاب المعارضة بعدد من البلاغات والطعون التى تدين اعمال العنف والتزوير وتطالب بالتحقيق فيها .

وعلى سبيل المثال طعن الوفد فى لجان قرية برما وعدد من القرى القريبة منها ، بعد ان اكتشف رجال الوفد ان صناديق الانتخابات فى تلك القرى اغلقت وتم تشميعها منذ الساعة التاسعة صباحا ، بعد تسويد بطاقات الادلاء بالرأى لصالح الحزب الوطنى ومرشحه الفردى ويبلغ تعداد الاصوات بقرية برما ١٧ الف صوت وهو عدد يجعل منها ثقلا انتخابيا كبيرا .. ونفس الصورة تكررت فى لجان قرية نباو (٨٠٠٠ صوت) مركز دفره بالدائرة الاولى فتعرضت للطعن هى الاخرى ..

وبجهد مشترك بين اعضاء الوفد والعمل ، تم حصر الموتى والمسافرين الذين ادرجت اسماؤهم ضمن الاصوات الانتخابية بهذه القرية فتجاوز عددهم الف صوت !!

وطعن الوفد فى ١٢ صندوقا بمركز المحلة الكبرى والدائرة الثالثة اما اهالى قرية سامول فجاء طعنهم على صورة رد فعل تلقائى لما وقع امام اعينهم من تزوير .. فالقوا الصناديق فى الترعة ..

وكان ماحدث فى قرية نمرة البصل موضوعا لطعن اخر تقدم به الوفد .. ولم تخل معظم اللجان من تجاوزات تخل بالمسار الطبيعى لاستطلاع الارادة الشعبية وما قدمناه ليس سوى مجرد امثلة لما خلفته التدخلات من شكاوى

د . احمد ابو اسماعيل



قوات الأمن تكتب الفصل الأخير في مهزلة الانتخابات بالشرقية

ابطال التزوير انتظروا الصناديق داخل قسم الشرطة بمنيا القمح !!

كتب سيد عبدالعاطى :

اغرب عملية تزوير شهدتها الانتخابات وقعت على طريقة الروايات البوليسية - في قسم شرطة منيا القمح بمحافظة الشرقية اختبأ عدد من الضباط والجنود وبرفقتهم عدد اخر من رجال وانصار الحزب الوطني في دورة المياه وحجرة السلاح بمبنى القسم قبل وصول صناديق الانتخابات التي كان مقررا ان يتم فرزها فيه ..

وعندما حمل جنود الامن المركزي الصناديق في طابور داخل قسم الشرطة تحت الحراسة المسلحة تم ايداع عدد منها داخل دورة المياه وحجرة السلاح التي اختبأ فيها هؤلاء الرجال وعلى الفور قاموا بتفريغ الصناديق وملئها ببطاقات اخرى كانت مجهزة ومسودة لصالح الحزب الوطني ثم حملوا البطاقات الاصلية الى مكان بعيد لاحراقها بعيدا عن اعين المواطنين ..

وقد شاهد اهالى منيا القمح ممن التفوا حول قسم الشرطة لمتابعة فرز الصناديق امين الحزب الوطني محمد عز الدين يقفز من فوق احد المنازل المجاورة لقسم الشرطة بعد ان تسلق مواسير الصرف الصحي وبعد ان اكمل جريمته .. وعندما تنبهوا الى ماحدث حاولوا الامساك به والاعتداء عليه بالضرب الا ان قوات الشرطة تدخلت وانقذته في اللحظة الاخيرة ..

وقد اكدت كل التقارير الواردة من جميع مراكز محافظة الشرقية ولجانها ان نسبة الاقبال لم تتعد ٢٠٪ ولكن كانت نسبة الحضور التي اعلنتها جهات الامن مخالفة تماما للحقيقة حيث جاءت اكثر من ٩٠٪ وذلك بعد ان تم تسويد الفرق لصالح الحزب الوطني.

وقد حدثت مفاجاة اخرى عندما ذهب المواطنون للادلاء باصواتهم فلم يجدوا اسماءهم مدونة في كشوف الناخبين داخل اللجان ولم تحدث هذه الواقعة الا في القرى التي تؤيد حزب الوفد واحزاب المعارضة الاخرى ..

وقد قام محمد عز الدين امين الحزب الوطني ومعه عدد من البلطجية بالهجوم على لجنة كفر فرج بالشوم التسويد ١٨٠٠ بطاقة ابداء رأى لصالح الحزب الوطني كما قام ضباط وجنود الامن المركزي بالهجوم على لجنة قرية ملامس وضرب

سيارات الامن المركزي تحاصر مبنى المحافظة تحسبا للطوارىء

وطرد مندوبي المعارضة خارج اللجنة في تمام الساعة الرابعة بعد الظهر وقبل موعد غلق باب التصويت ..

وقامت قوات الشرطة المدججة بالسلاح بعمل كردون حول اللجنة وسمحوا لمندوبي الحزب الوطني وبلطجيته بتسويد البطاقات !! وقد حدثت هذه الوقائع في اكثر من لجنة من بينها لجنة مدرسة الصنايع الثانوية لجنة مدرسة التحرير الابتدائية لجنة مدرسة الزراعة الثانوية ولجنة مدرسة الألبى الاعدادية ..

وفي مركز فاقوس امتدت المظاهرات الشعبية تعبيرا عن السخط العام حتى الساعة الثالثة فجر يوم الثلاثاء الماضي وبلغت ذروتها بعد ان كشف المواطنون حالات التزوير البشعة وتدخل الشرطة السافر في الانتخابات ..

وفي قرية الحسينية تصدى رجال الامن المركزي وضباط الشرطة وبلطجية الحزب الوطني للمواطنين ومنعوهم من دخول اللجان مما تسبب في معركة دامية راح ضحيتها ستة مواطنين ما بين قتيل وجريح وامتدت حالات السخط العام داخل فاقوس حيث شهدت المدينة حالة من التوتر الشديد جعلت المواطنين يخرجون عن شعورهم ويحاولون الاعتداء بالضرب على مرشحي الحزب الوطني ..

تاكدت النية المبيتة والتحديد المسبق للتدخل في الانتخابات، باستبعاد مندوبي احزاب المعارضة من حضور الاجتماع الذي عقد يوم الاحد السابق على الانتخابات بمديرية امن المنوفية لتسليم كشوف الناخبين، حيث اقتصر هذا الاجتماع على مندوبي الحزب الوطني فقط. وقد تصاعدت حالة القلق والتوتر في دوائر احزاب المعارضة طوال ليلة الاحد بعد تسرب انباء عن صدور تعليمات الى مديرية الامن واجهزة الحكم المحلي بضرورة العمل على منع مندوبي احزاب المعارضة من دخول اللجان، وان مدير الامن قام بابلاغ رؤساء اللجان - خلال الاجتماع المغلق الذي عقده معهم - بهذه التعليمات، وبحث معهم التدابير اللازمة لتنفيذها.

اقبال الناخبين بالمنوفية ٢٥ ٪ وأصبحت على يد الشرطة ٩٨ ٪

كتب طلعت الطرابيشي:

تلقى رؤساء اللجان اوامر بعدم الاعتداد بتوكيلات المندوبين التي استمر اعتمادها في مراكز الشرطة حتى الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم. وعندما حاولت احزاب المعارضة التاكد من صحة المعلومات التي وصلتها وتشير الى اتجاه الشرطة ورؤساء اللجان لمنع مندوبي المعارضة داخل اللجان . رفض مدير الامن مقابلتهم لانشغاله مع حمدي قنديل امين عام الحزب الوطني في تلقي التعليمات التليفونية الواردة اليه طوال الليل. وتم تحويلهم الى مساعد مدير الامن لشئون الانتخابات الذي نفى وجود تعليمات بالمنع مادامت توجد لديهم توكيلات معتمدة. كما حاولت احزاب المعارضة تسليم كشوف المندوبين، فرفض مامور مركز الشرطة استلامها، فقاموا بابلاغ المحامي العام برفض استلام الكشوف ومما زاد حالة القلق والتاكد من وجود نية مبيتة للغدر. قيام الحزب الوطني مساء يوم الاحد بتسويد البطاقات الانتخابية في ٥ لجان بميت بره بقويسنا داخل مصنع للبطاطين. وتعيين معظم رؤساء اللجان من نفس المحافظة وخاصة من مديرية الزراعة والحكم المحلي. بل وبعضهم من اعضاء الحزب الوطني رغم مخالفة ذلك للقانون. وقد تم تسجيل ذلك في عدة بلاغات للنيابة.

وقد توجه مندوبو احزاب المعارضة صباح يوم الانتخابات، الى اللجان حاملين توكيلات معتمدة. ومع ذلك تم تنفيذ قرار المنع بالفعل. وعندما حاولوا مجرد الاحتجاج على طردهم واقتصار اللجان على مندوبي الحزب الوطني. تم القبض عليهم واقتيادهم الى مراكز واقسام الشرطة، وتحرك جنود الامن المركزي للارهاب



بسبب عدم إقبال المواطنين على التصويت في المنوفية وقف رؤساء واعضاء اللجان يتجاذبون اطراف الحديث .. ثم جاءت الداخلية لتعلن ان عدد المصوتين ٩٨ ٪ !!

وتطويق جميع اللجان بالجنود من حاملي الدروع والهراوات هذا فضلا عن السيارات المصفحة والسيارات المحملة بالجنود، والمتراصة على جانبي مديرية الامن ومبنى محافظة المنوفية في وضع استعداد لتلقي اية اشارة مما شجع مندوبي الحزب الوطني على التزوير والتلاعب في بطاقات ابداء الراى بحرية كاملة في حماية اجهزة الامن.

كما تم استبعاد احد رؤساء اللجان في مركز شبين الكوم لانه رفض ابعاد مندوب الوفد وحل محله في رئاسة اللجنة احد اعضاء الحزب الوطني.

وقد شهدت عدة مراكز بالدائرة الاولى عمليات تزوير فاضحة واستفزازية في مركز مليج وكفر مصيلحة وتلا والبتانون، وتعدادها اكثر من ٧٠ الف صوت. حيث تم منع مندوبي المعارضة واطلاق الاعيرة النارية لارهابهم. وتكررت نفس الصورة في الدائرة الثانية.

وقد وصلت نسبة اقبال الناخبين للادلاء باصواتهم إلى حوالي ٢٥٪ في جميع اللجان الانتخابية. ويرجع السبب في احجام الناخبين الى رؤيتهم التزوير والبلطجة علنا.

ومن صور التزوير الواضح وجود العديد من بطاقات ابداء الراى ملقاة على الارض وفي الطرقات خارج اللجان حيث يوجد مندوبو الحزب الوطني. وقد تمكنت فايزة بحر المرشحة المستقلة بالدائرة الاولى من الحصول على بعض البطاقات ملقاة في فناء المدرسة الاعدادية الحديثة بنات وهي اللجنة ٣٠ . وقد اثبتت ذلك وقام المستشار السيد العمروسي رئيس اللجنة العامة بتحريز اصول البطاقات كما تضمنت كشوف الناخبين تكرار العديد من الاسماء في بعض اللجان، وادرجت فيها بعض اسماء المتوفين، والمسافرين بالخارج والذين تم التصويت بالنيابة عنهم. ومنهم: الطفلة سامية ابراهيم ابو حشاد والتي ولدت ودفنت في اسبوع واحد منذ عشر سنوات بقرية جنزور مركز



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٨٧

حزب الوفد الجديد

(توكيل)

يوكل حزب الوفد الجديد بمحافظة ...

السيد / ... مندوباً ووكيلاً باللجنة الفرعية رقم ...

ومقرها ... ناحية ...

بمحافظة ... في انتخابات مجلس الشعب يوم ٦/٤/١٩٨٧

وهذا توكيل بذلك

رئيس لجنة حزب الوفد الجديد

بمحافظة ...

نماذج من توكيلات مندوبى الوفد التى رفضتها لجان الانتخابات فى المنوفية .

بركة السبع، واحمد ابراهيم ابراهيم دبدوب، والسيد ابو الغيط الجلبوطى. ومن الموجودين بالخارج سالم ابو العطا شلبى وعبدالحميد ابو العطا بالكويت.

كما قام اعضاء وامين مرشحى الحزب الوطنى بارهاب رؤساء اللجان تحت تهديد السلاح والمطاوى ومنهم محمد فتحى بسيونى ومحمد السعداوى بقرية كفر مليج مركز بركة السبع، حيث دخلا على رؤساء بعض اللجان لتقفيل الصناديق وابلغت النيابة فتم ضبطهم وتحريز طبنجة كانت فى يد ابن احد مرشحى الحزب الوطنى. حيث قررت النيابة حبسهم ٤ ايام على ذمة التحقيق.

وامام نائب مدير امن المنوفية قام السيد حماد مرشح الحزب الوطنى بالدائرة الاولى بضرب رئيس لجنة نقطة البوليس. ولم يتم اثبات ذلك بسبب تدخل نائب مدير الامن.

بلطجية « الوطنى » بكفر الشيخ أطلقوا الرصاص على مواطن رفض التزوير

كتب ـ حمدى حمادة :

اطلق بلطجية الحزب ، الوطني ، الرصاص على المواطن السيد المعداوى بقرية الزعفران بعد اكتشافه التلاعب والتزوير لصالح مرشحي الحزب الوطنى محمد توفيق عويضة واصيب بطلقتين نقل على إثرهما الى مستشفى كفر الشيخ العام بعد ان سقط مضرجا في دمائه واتهم من اطلقوا الرصاص عليه بانهم هددوه بالقتل بتاييد عويضة مرشح الوطنى ..

ومن ناحية اخرى قام بلطجية الوطنى بالاعتداء على الدكتور محمد البنوانى وتم نقله الى مستشفى الرياض بعد ان تعرض للضرب المبرح واللكمات واصيب بكدمات شديدة اثبتها التقرير الطبى ..

كان الدكتور البنوانى قد اكتشف عمليات التلاعب والتزوير في لجنة ، الرصيف ، اثناء افتعال مرشحي الوطنى لمشاجرة مع مندوبى المعارضة التى انتهت بتدخل الشرطة بطريقة سافرة حيث تم اقتياد المتشاجرين الى مركز شرطة الرياض فتم الافراج الفورى عن مؤيدى الوطنى ولم يفرج عن مؤيدى المعارضة الا في الساعة الخامسة مساء بعد الانتهاء من اعمال اللجنة وإتمام تسويد التذاكر الانتخابية لصالح الحزب الوطنى وبحراسة ضباط وجنود الشرطة !!

وتؤكد الوفد ان العقيد محمد عبدالجواد بمديرية امن كفر الشيخ اصدر تعليمات صريحة لضباطه بمنع دخول مندوبى المعارضة الى اللجان الانتخابية فاضطر عادل محمد الى كتابة مذكرة تفصيلية عن قرار المنع وقدمها لرئيس لجنة الطعون لانتخابات مجلس الشعب بمحافظة كفر الشيخ فامر المستشار رئيس اللجنة بالسماح له بدخول مقار اللجان لابداء ملاحظاته وتم اثبات ذلك بمحضر الجلسة طبقا لنص المادة ١٦ من التعليمات والمادة ٥ مكرر من القانون ٣٨ لسنة ٧٢ ..

ومن ناحية اخرى قام فتوات الوطنى بتسويد صناديق قرية شباس الملح والعجوزين وسنهور المدينة لصالح مرشحي الوطنى وقرر المستشار محمد امين غازى رئيس اللجنة الرئيسية إرجاء فرز الصناديق لحين البت في الطعون المقدمة من احزاب المعارضة بعد ضبط عدد ٤٠٦ بطاقات انتخابية مسودة مقابل ١٠٣٠ بطاقات فردية مسودة ايضا !! وبالفعل تم إلغاء هذه الصناديق واستبعدت بعد اثبات التلاعب والتزوير .





توكيلات خاصة للعمد

قام الحزب الوطني بعمل توكيلات خاصة داخل اللجان لعمد ومشايخ قرى محافظة المنيا لضمان تواجدهم داخل اللجان الانتخابية ..

وفى القرى التى تحوى اكثر من لجنتين انتخابيتين حرر الحزب الوطنى توكيلات خاصة لشيوخ القرى وشاهد مندوب الوفد بنفسه عمد البرجان ودماريس ومنهرى والشيخ حسين وصفط الخمارة يقومون بتسويد البطاقات الانتخابية بانفسهم لصالح الحزب الوطنى ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....

في قنا المرشحون قاموا «بتسويد» البطاقات الانتخابية بأنفسهم !

محافظ قنا نجح في الانتخابات.. وفي كراهية شعب قنا

نجحت خطة عبدالحليم الصعيدى محافظ قنا فى حصول الحزب الوطنى على معظم مقاعد مجلس الشعب بالمحافظة ولكنه نجح ايضا فى كسب عداوة شعب قنا .. وازدياد كراهيته له.. وادار المعركة الانتخابية عن طريق الوعد والتهديد واجبار رؤوساء المدن والمجالس المحلية على مناصرة مرشحى الحزب الوطنى .. وتسويد البطاقات الانتخابية لصالحهم بعد طرد مندوبى المعارضة من اللجان .. وتهديد رؤوساء اللجان بالقتل فى حالة اعتراضهم !!

فى محافظات الصعيد يختلف التزوير عنه فى العاصمة وفى محافظات الوجه البحرى . ففى الصعيد تزور الانتخابات بواسطة المرشحين الاقوياء انفسهم . وعن طريق سيطرتهم على اللجان الانتخابية التابعة لبلدتهم وطرد مندوبى المرشحين المنافسين من اللجان وتهديد رؤوساء اللجان بالقتل فى حالة اعتراضهم على تسويد البطاقات الانتخابية ومن الصعب على جهاز الشرطة اذا اراد حفظ الامن ومنع التزوير ان يتدخل لمنع ذلك لقوة العصبيات فى الصعيد من ناحية ، ولخوف الشرطة من انقلاب الموقف الى معركة هى المهزومة فيها ، وايضا لكبر الدوائر الانتخابية بالصعيد حيث تبلغ مساحة الدائرة الاولى بمحافظة قناة ١٦٠ كيلو مترا ..

وفى مدينتى قفط وقوص تمكن انصار مرشح الحزب الوطنى عن المقعد الفردى يوسف العادلى من تسويد البطاقات الانتخابية لصالحه وحصل على العادلى على ثمانية الاف صوت فى مدينة قفط .. وعلى ١١ الف صوت فى مدينة قوص . ولولا هذه الطفرة فى الاصوات لكانت فرصة العادلى ضعيفة فى النجاح امام ابن اسنا طاهر حزين الذى يحظى بشعبية فى معظم مدن المحافظة على عكس المرشحين الاخرين المنافسين الذين يتمتعون بشعبية فى مدنهم فقط ..

الجدير بالذكر ان طاهر حزين رفض طلب انصاره بتسويد البطاقات الانتخابية لصالحه فى اللجان التى له عليها سيطرة مثلما فعل انصار يوسف العادلى فى مدينتى قفط وقوص واصر طاهر حزين على ان تكون الانتخابات نزيهة تماما من جانبه وان يحصل كل مرشح على عدد الاصوات التى يستحقها واستطاع طاهر حزين ان يحقق انتصارا ساحقا فى اسنا مسقط راسه حيث حصل على اكثر من ١٥ الف صوت .. وحصل منافسه يوسف العادلى مرشح الحزب الوطنى على اقل من الف صوت ..

تدخل المحافظ

واخذ تدخل عبدالحليم الصعيدى محافظ قنا فى سير الانتخابات ونزاهتها اكثر من صورة .. منها انزال المحافظ لبعض المرشحين فى بعض المراكز ضد المرشحين الاقوياء الذين يستشعر المحافظ قوتهم وان فرص نجاحهم ليست بسيطة .. وحتى تتفتت الاصوات .. واقنع المحافظ بعض الاشخاص ممن يرغبون الترشيح بالتنازل عن ترشيح انفسهم خدمة لمرشحين اخرين فى مقابل حصولهم على وعود بالتعيين فى مراكز مرموقة بالمحافظة مثل رئاسة بعض المدن وحصولهم على عضوية مجالس المدن .. والمجالس المحلية بالقرى وفى صباح ليلة الانتخابات اصدر قرارا بتعيين احد ابناء القبائل الكبيرة بمحافظة قناة عضوا بالمجلس المحلى لاحدى المدن فى مقابل تاييد هذه القبيلة لمرشح الحزب الوطنى !.

طاهر حزين

وقامت مسيرات من الحزب الوطنى واعضاء المجالس المحلية تطوف بالقرى والنجوع تحذر الاهالى من ان عدم نجاح مرشحى الحزب الوطنى قد يجلب عليهم المصائب .. مثل خفض اسعار توريد طن القصب من ٣٤ الى ٢٠ جنيها .. وتهديد رؤوساء المدن بالفصل من مناصبهم اذا لم يناصروا مرشح الحزب الوطنى ..

اصوات النساء

ومن عجائب الانتخابات فى الصعيد .. ما يسمى باصوات النساء .. الذى يصل

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٨٧



عبدالحليم الصعيدى

بعضها فى بعض المدن الى اكثر من خمسة الاف صوت .. وجميعها يذهب الى الحزب الحاكم .. وابتدعت فكرة اصوات النساء فى قرى ونجوع محافظات الصعيد لضمان بعض المرشحين فى انتخابات العمدية والمجالس المحلية نجاحهم ..

الطريف ان بعض اللجان فى قفط واسنا وقوص اغلقت من الساعة الثانية عشر ظهرا وتوقفت عملية التصويت للرجال حتى تنتهى النساء من الادلاء باصواتهن .. والطريف ايضا ان تصويت النساء كان يتم عن طريق شباك خلفى للجنة الانتخاب . وكان يتم بعدم ظهور النساء على رئيس اللجنة .. وانما عن طريق وسيط هو شيخ القرية او القبيلة ..


المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١١ ابريل ١٩٨٧

مجرد رأى

الاخوان جاءوا

هناك فرق بين خبر مفاجيء وخبر له اهمية .. واوضح دليل على ذلك : الاخوان المسلمون فنجاح الاخوان حتى بهذه الصورة التى حققوها لم يكن فى رايى مفاجاة ، لكن هذا النجاح فى حد ذاته ودخولهم مجلس الشعب باكثر من ٣٠ عضوا بعد ان كان لهم ٨ أعضاء فقط فى المجلس السابق حدث له اهمية ، بل يمكن بكل المقاييس وضعه على قمة اهم نتائج المعركة الانتخابية .

والاخوان المسلمون مثلهم مثل الوفد لهم جذور قديمة فى الشارع المصرى والبيت المصرى .

وكما ان رصيد الوفد يعتمد على تاريخ زعامة قديمة لها مكانتها العظيمة مثل سعد زغلول وعلى تحرك جماهيرى نابع من الشعب وضح فى ثورة ١٩ ، كذلك فان رصيد الاخوان يعتمد على تاريخ قيادة المرحوم حسن البنا الفريدة فى قوتها ، وعلى فصول عديدة من الصدام ، والسجن والتعذيب خرجوا منها باسلوب قطعة الفلين التى يمكن أن تضغط عليها وتدفعها الى الاعماق لكنها ما تكاد تتحرر من الضغط حتى تفلت وتعود الى السطح من جديد .

وقد دخل الاخوان المسلمون المعركة الانتخابية مع الوفد فى انتخابات ٨٤ لكن الوفد الذى كان عائدا فى هذه المعركة بزفة الحكم القضائى الذى صدر لصالحه بممارسة نشاطه السياسى استطاع ان يحجب ويحد من الاخوان .. فالوفد فى ذلك الوقت كان اناء مليئا بل ويفور بالمتحمسين لعودته ..

فى انتخابات ٨٧ تحالف الاخوان والعمل واستطاعوا ان يجدوا فى الاخير اناء خاليا ملأوه بالحماس والنشاط والى درجة بدا معها ان « النجمة » هى رمز الاخوان وان ابراهيم شكرى وحده فى الدقهلية هو كل حزب العمل .

والذى لا شك فيه ان دخول الاخوان المسلمين قد حرك الشارع الانتخابى سواء بالمؤيدين لهم او المعارضين . المؤيدون الذين اعطوا اصواتهم لرمز « النجمة » ، او المعارضين الذين راحوا يبحثون عن رمز آخر يعطونه اصواتهم .

وبالمقارنة بين حجم الناخبين فى عام ٨٤ وفى انتخابات ٨٧ فان اول ما نلحظ زيادة عدد المشتركين من ٥,٣ مليون فى عام ٨٤ الى ٧,٢ مليون عام ٨٧ بزيادة ١,٩ مليون .

■ ■ والسؤال : اين ذهبت هذه الاصوات ولمن وكيف يمكن من خلالها تحديد القوى ؟

صلاح منتصر



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٧

مجرد رأى

قوة الاخوان ..

فى ظل قانون الاحزاب المعمول به حاليا والذى يبدو انه يضع قيودا وحواجز وموانع امام الذين يفكرون فى تشكيل اى حزب جديد استطاع الاخوان المسلمون ان يجدوا منفذا يخترقون منه القانون ويفرضون وجودهم . فى اكبر مؤسسة تشريعية . وبالتالى فان مقولة ان قانون الاحزاب يمنع تعبير التيارات المختلفة عن نفسها هى مقولة لاعلاقة لها بالواقع فالاخوان والناصريون والشيوعيون كانوا جميعا موجودين فى المعركة يطرحون شعاراتهم بلا حرج ويتحدثون عن هويتهم باعلى الاصوات .

اضخم اعلانات موجودة كانت لاشخاص الاخوان المرشحين ، وقد ادى دخول الاخوان الى جانب الجمع بين الانتخاب الفردى الذى يعرفه كل الناخبين مع الانتخاب بالقوائم ، إلى اشعال نيران الحماس فى الشارع الانتخابى وزيادة عدد المشاركين فى الانتخاب وقد كانت نسبتهم فى انتخابات ٨٤ فى حدود ٤٣٪ زادوا فى الانتخابات الاخيرة الى ٥٠,٤٪ رغم ان عدد المقيدين فى جداول الانتخاب قد زاد خلال نفس الفترة بنحو مليونى مواطن .

كذلك ادى دخول الاخوان الى تغيير شكل الخريطة الانتخابية عما كانت عليه فى انتخابات ٨٤ قبل ثلاث سنوات فقط .

ومن الطبيعى ان ينتشى الاخوان بفرحة النصر الذى حققوه ، ولكن من الضرورى ايضا لهم ولغيرهم معرفة حجم قوتهم الانتخابية دون تهويل او تهوين .

وكدليل إلى معرفة هذا الحجم من قراءة الارقام المعلنة لنتائج انتخابات ٨٤ و ٨٧ يتضح مايلى :

١ - فى انتخابات ٨٤ كان الوفد متحالفا مع الاخوان وحصل على ٧٧٨,١٣١ صوتا . وفى هذه الانتخابات الاخيرة فان نصيب الوفد انخفض الى ٧٤٦,٠٢٤ صوتا .

٢ - فى انتخابات ٨٤ كان العمل وحده وحصل هو والاحرار على ٤٥٢,٨٦٣ صوتا . وفى هذه الانتخابات الاخيرة التى شهدت توليفة الاخوان والعمل والاحرار فان هذه التوليفة حصلت على ١,١٦٣,٥٢٥ صوتا .

٣ - معنى هذا انه اذا افترضنا ان كل الزيادة التى ذهبت إلى التحالف الجديد جاءت كلها من الاخوان ومؤيديهم يكون حجم هذه الاصوات التى اضافها الاخوان ومؤيدوهم الى التحالف ٨٦٣,٥٤٢ صوتا وهو مايمثل حوالى ٨٪ من جملة الاصوات الصحيحة .

٤ - يبقى انه فى الوقت الذى سجل فيه التحالف هذه الزيادة فان اصوات الحزب الوطنى زادت فى الانتخابات الاخيرة مليون صوت اى تقريبا ضعف اصوات الاخوان . (كان للحزب الوطنى ٣,٧ مليون صوت فى انتخابات ٨٤ ثم ٤,٧ مليون فى انتخابات ٨٧) .

■ ■ لكن ذلك لايمكن ان يقلل ابدا من اهمية دخول الاخوان إلى المجلس ، وان كان من المهم لكل الاطراف استكشاف حدود القوى واحجامها .

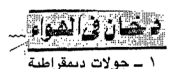
صلاح منتصر



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



١ ـ جولات ديمقراطية الديمقراطية .. أولا والنتائج فيما بعد ..

انتهت الانتخابات لمجلس الشعب ، وأعلنت النتائج ، الا ان الاصوات حول نزاهة وطبيعة المعركة الانتخابية مازالت عالية صاخبة ومتصارعة . فالحكومة تؤكد ان الانتخابات تمت في حرية كاملة وحيدة لا شك فيها . والمعارضة تؤكد من جانبها ان المعركة فقدت كل مقوماتها الديموقراطية وانها اديرت لمصلحة الحزب الحاكم .

ولقد قلت منذ بدء هذه المعركة ، انها ستكون « فرصة العمر » للقفزة تصل بالديموقراطية المصرية الوليدة الى نقطة استقرار تحقق تحالفا شعبيا ـ اغلبية ومعارضة ـ لمواجهة متاعبنا المتراكمة يدا واحدة وقلبا واحدا خاليا من الاحقاد يقوده العزم الاكيد على التقاء كل المؤسسات الدستورية حزبية وغير حزبية عند التفرغ لقضايا مصر .

× × ×

ومن النظرة الأولى للمسيرة الانتخابية ، فانه يتضح ان هذه الفرصة قد ضلت طريقها وأصبح محكوما عليها بالتيه لسنوات مقبلة .. هل كان الحزب الحاكم هو المسئول عن ذلك ؟ هل كانت الطبقة المثقفة التي تراجعت عن اداء دورها في هذه الانتخابات عاملا من العوامل الاساسية في تاجيل تحقيق فرصة العمر ؟ .. هل السبب ان مفهوم الديمقراطية ضل طريقه الى عقول الجميع ؟ .. هذه بعض أسئلة تحتاج الاجابة عليها الى تعمق في البحث المحايد وأن تنشر نتائجه ـ لا بالتحسر على ضياع الفرصة ـ بل للتخطيط للحكومة الديمقراطية المقبلة . او بمعنى اخر لا مجال للبكاء على اللبن المسكوب .

ان حماية « ديمقراطيتنا » تفرض علينا المشاركة في اعداد هذا البحث لنضمنه اجتهادا نراه ضروريا لضمان هذه الحماية .

× × ×

على انه انتظارا للجو المناسب للادلاء براى مستقل في هذه المرحلة من التجربة الديمقراطية التي انتهت ، فاننا نمهد لهذا البحث بالتركيز على الدور الذى لعبته الصحافة عامة ـ حكومية وهى الغالبية ومعارضة وهى الاقلية ـ قبل وخلال هذه المعركة .. هذا الدور الصحفى كان له أثره الكبير في حرمان الشعب من معرفة الحقيقة فيما تقوله الحكومة ، او تثيره المعارضة من اتهامات لنزاهة الانتخابات .

والتزاماتنا بعدم الرجوع الى الوراء فان هذه المواقف الاعلامية من الصحف قد أكدت حاجتنا الى وجود صحيفة مستقلة ـ او اكثر ان امكن ـ قادرة بامكانياتها والتمسك المطلق باستقلالية القائمين على تحريرها على ان تكون وسطا صادقا بين صحف قومية وحكومية معا تؤيد الحزب الحاكم بكل قواها ، وصحف حزبية فقدت في كثير من الأحيان اتزانها ووقارها ازاء ما تواجهه من تربص اجهزة الحزب الحاكم بها والمعاملة السيئة التى تعاملها بها الأجهزة الحكومية .

× × ×

ولقد تناول الاستاذ الزميل حلمى سلام فكرة الدعوة الى وجود جريدة مستقلة في مقال له بعدد مجلة آخر ساعة الاخير فقال : « ان الصحافة بغير حرية حقيقية لن تخرج ـ في احسن صورها ـ عن انها كمية من الورق مسكوب عليها قدر من « الحبر الاخرس » الذى لا يقول شيئا . ولا يجرؤ . ولا يستطيع . ومن هنا تبرز القيمة الحقيقية لهذه « الجرعة » الهائلة التى هياها مبارك لكل صحفنا ... ثم يمضى الاستاذ حلمى سلام بعد ذلك فيضيف قائلا : ومن هنا أيضا تبرز القيمة

(البقية ص ١٠ عمود ٧)

جلال الدين الحمامصى



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٨٧

الحقيقية لامنية جلال الدين الحمامصى بان تكون الى جانب صحفنا التى بدا ماء الحياة يتدفق الى عروقها . صحيفة مستقلة . ومستقلة تماما عن الحكومة . ومستقلة تماما عن المعارضة . ومستقلة تماما عن كل تيار ظاهر وخفى . سياسيا كان او دينيا .. وهذا فى حد ذاته كسب هائل .. كسب يساوى أن تبقى الأمنية على قيد الحياة الى اللحظة التى سوف تراها فيها الجماهير حقيقة واقعة . واننى واثق من انها سوف تراها . وسوف تفرح بها ..

× × ×

وهكذا فان الامنية .. امنية الجريدة المستقلة ، القوية ، القادرة على الصمود ازاء كل التيارات لم تعد أمنيتى وحدى ، بل انها امنية شعب حرم من حقه فى المعرفة والمشاركة ، وانعكست اثار هذا الحرمان على اغراقه فى الجهل بمفهوم الديمقراطية الحقيقى ، ومنه تولدت شكوكه فى كل ما يجرى امامه وحوله . بل وجعله يتطلع الى نتائج الانتخابات الاخيرة بنظرة المتشكك المتسائل : ايهما الصادق : الحزب الحاكم . ام احزاب المعارضة .

× × ×

الا ترى معى ان رعاية هذه الامنية هى اصلح نقطة لبداية البحث الذى نبدا به هذه الجولات الديمقراطية .. ولا اقول الجولات الانتخابية ؟

جلال الدين الحمامصى



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٧

كلمات

ان الاوان ليتفرغ الجميع للعمل الجاد ، حكومة وشعبا ، اغلبية ومعارضة ، واظن ان المدة التى انقضت منذ تقرر الاستفتاء على حل مجلس الشعب السابق حتى الآن ، كانت وقفة طويلة ، شغلنا فيها بتجديد المواقف اكثر من انشغالنا بالانجاز والانتاج وحل المشكلات التى تواجه الجميع بلا استثناء .

واذا كانت الانتخابات الاخيرة قد احدثت بعض الجراح ، فقد آن الاوان لهذه الجراح ان تلتئم ، لا شماتة من احد فى احد ، ولا شعور بالمرارة من احد تجاه احد ، احزابا كانوا ام اشخاصا .

وعلى الحزب الوطنى مسئولية تجيىء فى المقدمة . لانه حزب الاغلبية من جهة ، ولانه هو الذى يتحمل المسئولية من جهة . وبجانب ضرورة معرفة نتائج المعركة وتحركات اعضاء الحزب فيها واستخلاص الدروس من هذه المعرفة ، فان هنك مسئولية معرفة القضايا التى تهم الجماهير ، على ضوء ما اثارته الاحزاب جميعا من حديث عن هذه القضايا ، وما قدمته من برامج وما رفعته من شعارات ، وردود فعل الجماهير ازاء ذلك كله . ومن هذه الدراسة ، يمكن للحزب ان يسير فى طريق واضح . يحمل فى يده بوصلة تحدد الاتجاه السليم ، وما من اتجاه سليم الا مصلحة الوطن ككل ، استقرارا وعملا وبناء وتقدما وسعيا حثيثا لتخفيف الاعباء والمعاناة عن الناس .

ثم تاتى بعد ذلك مسئولية احزاب المعارضة ، وقد اتسعت امامها فرص التمثيل فى مجلس الشعب الجديد ، عددا واتجاهات سياسية متنوعة ، يمينا ويسارا ووسطا ، واستقلالا يتيح التارجح بين هذا وذاك .

ولقد كثر الحديث عندما اجرى الاستفتاء ، عن السلبيات التى ظهرت واضحة فى مجال عمل مجلس الشعب المنحل . ونرجو ان تكون الملاحظات التى ابديت فى هذا الصدد موضع الاعتبار . وليس معنى ذلك ان المجلس السابق كان كل عمله ونشاطه سلبيا . فقد قام بانجازات ايجابية كثيرة ، ولكن الناس يطمحون فى المزيد ، ويريدون زيادة فى نسبة الحضور ، وزيادة فى الوعى ، وجدية فى عمل اللجان ، وموضوعية فى النقاش ، وارتفاعا فى مستواه .

وليست مهمة المعارضة ان تعرقل السير ، وان تعارض لاجل ان تعارض . وفى نفس الوقت ليست مهمة الاغلبية ان تستبد بالراى ، وتهمل كل ما تبديه المعارضة من ملاحظات ، سواء فى

(البقية ص ١٠ عمود ٧)

محمود عبدالمنعم مراد

التشريع او فى الرقابة . المهم هو ان يتحلى الجميع بسعة الصدر ، وديمقراطية الحوار وموضوعيته وان يكون الهدف هو صالح الشعب المصرى ، بكل طوائفه ، وكل طبقاته وفئاته .

ولا نبالغ فى شيء ان العالم كله ينظر الى مسيرتنا اليوم نظرة تقدير واعجاب ، وفى نفس الوقت ، يريد ان يتاكد من اننا جديرون بالحرية والديمقراطية وقادرون بالفعل على ترسيخها وتثبيت دعائمها وتوسيع نطاقها . وعلينا جميعا ان نعمل للنجاح فى هذا الاختبار .

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٨٧

المعركة والحسابات !

بقلم سعيد سنبل

انتهت المعركة الانتخابية ، وبدأ حساب الخسائر والارباح ، في مختلف المواقع والصفوف .. وتعددت الأسئلة والتحليلات .. من كسب ، ومن خسر .؟ من يبقى ، ومن يختفي ؟

●● الحزب الوطني .. خرج بنصيب الأسد من المعركة ، وكان حصوله على الاغلبية الكبيرة التي حصل عليها ، أمرا متوقعا .. حتى أحزاب المعارضة التي ادعت أنها ستكتسح الانتخابات .. كانت تعلم مقدما ، أن غالبية الشعب المصرى تؤيد الحزب الوطني ..

وقد حصل الحزب الوطني ، هذه المرة ، على نفس نسبة الاصوات التي حصل عليها في الانتخابات الماضية .. رغم تزايد فصائل المعارضة وتعدد نوعياتها في الشارع المصرى .

والاغلبية التي حصل عليها الحزب الوطني ، تجعله يحكم الفترة المقبلة ، وهو مستقر مطمئن ، الى أن المعارضة لن تتمكن من انتزاع البساط من تحت أقدامه خلال فترة المجلس الجديد ..

ولكن هذه الاغلبية ، لا تعني بأى حال من الاحوال ان يسترخي الحزب ، خاصة أنه إن لم يكن قد خسر أرضا في هذه الانتخابات ، فانه لم يكسب أرضا جديدة ..!

●●●

●● الاخوان المسلمون .. أثاروا الاهتمام هذه المرة ، وشدوا الانتباه ، لانهم نزلوا المعركة سافرين يرفعون شعاراتهم ، ولايختفون تحت شعارات الاخرين ..

ووجود الاخوان المسلمين ، في المجلس الجديد .. لايعتبر حدثا غير طبيعي ، كما يحاول البعض أن يصوره .

لقد نزل الاخوان الانتخابات الماضية ، ضمن قوائم حزب الوفد .. ونجح بعضهم ، وأصبحوا أعضاء في المجلس السابق ، ومارسوا نشاطهم بكامل حريتهم ، بعيدا عن قيود حزب الوفد .

اذن وجود الاخوان المسلمين في المجلس ، لايعتبر حدثا جديدا .. إنما الجديد أن عددهم زاد وأن شخصيات بارزة منهم ، نجحت في دخول المجلس الجديد ..

●●●

ومن الامور التي شدت الاهتمام ، نتائج الانتخابات في الدوائر الفردية .. اذ اكتسح مرشحو الحزب الوطني معظم هذه الدوائر .

وعجز مرشحو الاخوان المسلمين في الدوائر الفردية ، رغم الدعاية الضخمة التي أحاطت بهم ، والاموال الهائلة التي انفقت على دعاياتهم .. أقول عجزوا عن منافسة مرشحي الحزب الوطني .

وكانت هذه الدوائر بالذات ، مقياسا لشعبية مختلف المرشحين والاحزاب .. وهي شعبية انفرد بها الحزب الوطني تقريبا .

●●●

●● حزب الوفد .. خسر بعض مقاعده هذه المرة ، وجاء ترتيبه الثاني بين قوائم المعارضة ، وبالتالي لن تكون له زعامة المعارضة في المجلس الجديد .

ولم يكن هبوط رصيده مفاجأة لاحد بعد أن تخلى عنه الاخوان المسلمون ، وانضموا الى قوائم حزبي العمل والاحرار .. !

●●●

●● وبعد أن انتهت الانتخابات .. تثور الاسئلة حول مصير التحالف الذى ضم الاخوان وحزبي العمل والاحرار .

هل يبقى هذا التحالف ، أم ينفض بعد أن أدى أهدافه .؟

أغلب الظن ، أنه سينفض ، لينفرد الاخوان بموقفهم وسياستهم ..

اما اذا بقى ، فان حزبي العمل والاحرار ، لابد أن يخضعا في حركتهما لسيطرة الاخوان المسلمين .

●●●

●● وتبقى قوى اليسار .. لقد أكدت الانتخابات الاخيرة ، أن قوة هذه القوى .. هي فيما تكتبه وتردده .. أما وجودها في الشارع السياسى فهو شبه معدوم .. ولعل في النتائج الاخيرة درسا لها تعيه وتتعلمه ، وتحاول من خلاله أن تتواجد بالفعل لا بالقول .. وبذلك لا تقتصر القوى السياسية في الشارع المصرى على اليمين ، والوسط وحدهما ..

ماذا جرى فى الانتخابات لحظة .. بلحظة

انفض المولد .. وحصل كل حزب على نصيبه حسب ثقله الجماهيرى وجاءت نتيجة الانتخابات ممثلة لارادة الجماهير ومعبرة عنها اصدق تعبير .. وقد تمت الانتخابات على مشهد من جماهير شعب مصر .. وتابعتها اجهزة الاعلام المحلية والعالمية وسجلوا شهادة للتاريخ بانها كانت فى حيدتها ونزاهتها وفرصتها المتكافئة صورة حضارية لمصر .

وبتحليل لكل ما حدث خلال الانتخابات .. وقد تابعتها لحظة بلحظة من خلال غرفة عمليات اقامتها « الاخبار » نستطيع القول بأن البعض منا يكل اسف يطوع الديمقراطية لصالحه فقط .. ويحتكم الى العبارات الرنانة والمزايدات للحصول على عطف الشعب .. فاذا جاءت ارادة الشعب موافقة لاهوائه متفقة مع مصالحه .. صفق وهلل ، واذا جاءت إرادة الشعب على خلاف ما توهم رفض مواجهة الحقائق ومراجعة سياساته والاعتراف بخطئه

● ولعل اكبر دليل على نزاهة الانتخابات بخلاف شهادة كل الشهود .. ارتفاع نسبة تمثيل المعارضة .. وهذه النسبة اذا قورنت بالانتخابات الماضية .. فسنجد ان الشعب لم يغير موقفه من الحزب الوطنى .. كما انه لم يغير موقفه بالنسبة للمعارضة .. ففى انتخابات عام ١٩٨٤ اعطى الشعب الوفد ومعه الاخوان ١٥,٥٪ اى حوالى ٥٨ مقعدا واعطى حزب العمل ٧,٢٪ اى حوالى ٢٨ مقعدا ولكن لان حزب العمل لم يتعد نسبة الـ ٨٪ لم يدخل منهم احد فى المجلس . ولو دخل لحصلت المعارضة عندئذ على ٨٦ مقعدا ..

● ولو كانت الحكومة تريد حقا تزويرا .. فهل كانت تسمح لوزير فى الحكم خاض المعركة بشرف ولم يوفق ايضا بكل شرف وبفارق بينه وبين المرشح الناجح ٢٤٠ صوتا .. وما كان اسهل على الحكومة ان تزور هذه الاصوات لينجح وزيرها .

لقد حسمت الانتخابات الموقف .. وعرف كل حزب حجمه الحقيقى فى الشارع السياسى .

● الامر الثانى الذى يستحق الملاحظة فى هذه الانتخابات .. هى المقاعد الفردية .. لقد ملت المعارضة تطالب بانتخابات فردية وتهاجم نظام القائمة .. وجرت الانتخابات فى ٤٨ دائرة بالنظام الفردى .. للحق انها كانت دوائر كبيرة وواسعة .. ولكن ماهى النتيجة .. لقد اكتسح نواب الفردى المنتخبون للحزب الوطنى ٣٠ مقعدا من الجولة الاولى .. منهم نواب حصلوا على اصوات ضخمة وبفارق شاسع مع منافسيهم . أذكر منهم الدكتور صوفى ابوطالب .. ومحمد عبدالحميد رضوان .. والمهندس حسب الله الكفراوى .. والمهندس سليمان متولى .. والمهندس عثمان احمد عثمان .. عبدالاحد جمال الدين .. ومحمد ابو يوسف

تحليل بقلم جلال السيد

وغيرهم .. وغيرهم .. ترى ماذا كان سيحدث لو ان الانتخابات جرت كلها بالمقاعد الفردية .. ترى هل كانت المعارضة ستحصل على هذه النسبة التى حصلت عليها فى القوائم !!

● الملاحظة الثالثة التى يجب الا نغفلها .. ان الحزب الوطنى فعلا كان على مستوى المسئولية .. فجاءت كل مؤتمراته بعيدة جدا عن المهاترات والمزايدات .. واعتمد فقط على الانجازات التى حققها .. لهذا وجد استجابة من الجماهير .. رغم ما تعانيه من مشاكل ومن غلاء .. ولكن لتعلم قيادات الحزب الوطنى ان زيارات الرئيس حسنى مبارك لبعض المحافظات .. وان جاءت تجسيدا للواقع من افتتاحه لمشروعات بدأ اقامتها من قبل .. الا ان هذه الزيارات قلبت موازين كثيرة فى بعض المحافظات .. وكان لها تأثير كبير .. لما يتمتع به الرئيس من حب الجماهير واحترامهم .. وهذا يستدعى ترتيب البيت من الداخل بعد الانتخابات لكى يكون الحزب الوطنى اكثر تفاعلا وسط الجماهير .

● الملاحظة الرابعة .. ان الحزب الوطنى كان فاشلا فى اعلامه عن نفسه فى المعركة الانتخابية .. فلم يكن له متحدث باسمه وهذا ما حدث بالنسبة للاعلام الخارجى فقد استطاعت الاحزاب الاخرى ان تكون على اتصال برجال الاعلام فى الخارج ولهذا صوروا الأمر فى الخارج على انه فى يدهم .. وان الحزب الوطنى ضائع .. وهذا ليس خطأ الاعلام .. ولكن خطأ المسئولين عن الاعلام فى الحزب الوطنى . والذين كانوا يتهربون من رجال الاعلام .

● الملاحظة الخامسة والتى لايجب ابدا ان نغفلها نسبة الاصوات الضئيلة التى حصل عليها حزب التجمع ٢,٢١٪ .. ولابد لقيادات هذا الحزب من تدارس الموقف والتأكد من سياستها التى تسير عليها .. وبرنامجها من المؤكد ان الشعب يرفضه .. ولابد من تصحيح هذا المسار .

● الملاحظة السادسة انه يجب الا يغتر الحزب الوطنى بهذا الفوز الساحق .. بل انه مطالب بدراسة تصرفات اعضائه فى الانتخابات والتحالفات التى وقعت فى الخفاء .. ومدى تفاعلهم مع الجماهير .. لقد اثبتت عدة شخصيات من خارج قيادات الحزب قوتها وشعبيتها فاقت فيها قيادات لها مواقع داخل الحزب .. ولابد من اعادة الحسابات لكى نعيد بناء الحزب الذى وضع الشعب ثقته فيه من اجل مستقبل افضل .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٨٧

غدا .. معركة الاعادة فى ٩ دوائر

فى الدائرة الاولى ـ شمال القاهرة ـ تجرى الاعادة بين محمد محمد جويلى مرشح الحزب الوطنى ود. عبدالحليم مندور مرشح الوفد وكلاهما رجل قانون .

وقد حصل جويلى على ٧٥٦٢ صوتا بينما حصل مندور على ٣٢٥٥ صوتا وعلى الرغم من ان اصوات جويلى اكثر من ضعف اصوات مندور الا انه كان يحتاج الى اكثر من ٨ الاف صوت لتجاوز نسبة الـ ٢٠٪ التى حددها القانون للفوز من الجولة الاولى وهكذا وجبت الاعادة بعد ان اشارت الدلائل الى فوز جويلى حتى ان انصاره طافوا الدائرة هاتفين ومهللين للنصر بينما كان مندور وانصاره قد استسلموا للنتيجة واعلنوا انها زورت لصالح جويلى وانهم سوف يفضحون النتيجة فى الصحف وامام القضاء .

ورغم ان التوقعات كانت تشير الى فوز جويلى من الجولة الاولى الا انه ليس غريبا الا يحصل اى مرشح على اغلبية ساحقة او حتى على نفس النسب التى فاز بها حزباهما حيث ان الحزب يتفق على تاييده انصار كل المرشحين فى كل المناطق بينما يختلف الناخبون حول المرشحين المستقلين حيث تنافس على هذا المقعد ٧٦ مرشحا حصل كل منهم على بعض الاصوات من مؤيديه فى مناطق السكن او من عصبياتهم .. مما فتت الاصوات بينهم مما جعل من الصعوبة على مرشح واحد ان ينال الاغلبية فى دائرة متسعة يبلغ عدد ناخبيها اكثر من ربع مليون صوت .

وكانت اكثر اصوات مؤيدى جويلى فى قسم شبرا حيث انها منطقة سكنه ومقر نشاطه السياسى بينما كانت اقل اصوات مندور من هذه المنطقة بينما العكس فى قسم الساحل حيث حصل مندور على اعلى الاصوات وحصل جويلى على اقل اصواته فى هذا القسم ، وكانت منطقة روض الفرج عادلة فى توزيع اصواتها عليهما حيث اقتربت النسب بينهما ، اما فى منطقتى الشرابية والزاوية الحمراء فقد كان تاييد الجماهير لهما اقل حيث ذهبت الاصوات الى ابناء المنطقتين المرشحين فى المقعد الفردى .

ولضيق الوقت فقد اسرع المرشحان كل منهما يستغل اى فرصة للدعاية حيث قاما بجولات فى الشوارع وزيارات لرءوس العائلات والشياخات كما قام جويلى بالتنسيق مع زملائه فى الحزب الوطنى لحشد قوى الحزب لكسب المعركة بينما قام مندور بتنظيم فرقة عمل يقودها احمد طه لتنظيم العملية الانتخابية وقد اعلنت بقية احزاب المعارضة تاييدها لمندور ووقوفها بجواره حيث ان له علاقات قوية مع هذه الاحزاب .



النجـاح الانتخابـى .. والسقـوط الأخـلاقى

اسطوانة واحدة تدور بها اقلامهم جميعا ، بنفس اللحن والكلمات والمعانى . فالمعركة الانتخابية كانت نظيفة ونزيهة . والحديث عن التزوير مسالة عادية من جانب المهزومين . والحزب الوطنى فاز لان له انجازات عظيمة ، ولانه يحقق للمصريين الاستقرار (!!)

واذا كان الزميل الصديق ابراهيم سعدة ، قد انتهى فى مقاله امس ، إلى ضرورة العودة إلى نظام الانتخاب الفردى ، وهذا راى الوفد وبقية احزاب المعارضة منذ البداية ، فانه بدا المقال للاسف الشديد ، بتكرار نفس الاسطوانة التى تشيد بنزاهة الانتخابات الاخيرة . وكما اختار الاستاذ ابراهيم سعدة حالة واحدة اتخذها دليلا على سلامة المعركة الانتخابية ، وهى سقوط احد الوزراء المرشحين ، فاننى ارفض هذا الاختيار ، وارى الدليل ضعيفا واهيا ، فقد يسقط الوزير نتيجة خلافات ، او حسابات ، داخل الحزب الذى دفعه إلى الترشيح وهو ينتوى اسقاطه . ولو ان الحزب الوطنى اراد لوزير الانتاج الحربى النجاح ، لوضعه فى اية قائمة ، وهذه حقيقة لا تحتاج إلى نقاش ، وربما كانت عندى بعض المعلومات عن اسباب اسقاط هذا الوزير بالذات ، ولكنى لن اعلنها ، لان التاريخ يكشف كل شىء دائما ، بما فى ذلك الصراعات الرديئة التى من هذا الطراز .

غير إن المعيار الذى اقبله ، واعتقد ان ابراهيم سعدة لا يرفضه ، هو ما جرى فى مدينة واحدة هى بورسعيد ، اثناء انتخابات ١٩٨٤ ثم فى الانتخابات الاخيرة . واتجاوز عن تفاصيل كثيرة تملا صفحات كتاب ، وقد عشتها ورايتها كواحد من المرشحين . ولست اشك لحظة واحدة فى إن ابراهيم سعدة يعرف ماذا جرى بدقة فى انتخابات ١٩٨٤ وكيف زورت صناديق بحر البقر وام خلف والكاب . وكيف نشل الحزب الوطنى من خلال هذا التزوير اربعة مقاعد من ستة ، بعد ان كان الوفد هو الفائز بالمقاعد الاربعة . وهذه قضية حسمها القضاء لصالح الوفد ، واصدر حكما بتعديل النتيجة ، التى به اين الاكابر او ... فى سلة المهملات .

ونترك الانتخابات القديمة فى حالها . ونتفرغ لبحث ما جرى فى الانتخابات الاخيرة . فقد ادركت احزاب المعارضة جميعها ان التلاعب فى لجان مدينة بورسعيد سيكون محدودا ، ومع ذلك تم ضبط اكثر من ٢٥ حالة تزوير حررت بها محاضر ، اما التلاعب الكبير فسوف يكون ، مرة ثانية ، فى صناديق بحر البقر وام خلف والكاب . وفى ضوء ذلك ، حرصت الاحزاب على اختيار مندوبى ووكلاء تلك اللجان من اقوى رجالها ، وكان معظمهم من رجال المحاماة . كما تم تخصيص عدة سيارات لحراسة الصناديق اثناء رحلتها إلى بورسعيد ، والمسافة كما يعرف ابراهيم سعدة تستغرق ثلث ساعة تقريبا .

فماذا جرى .. ؟

لا اريد ان اروى شيئا . فقد سبق ان رويت بالتفصيل ، كيف جرت عملية طرد وضرب المندوبين ، واحتجاز سيارة الصناديق فى طريق

(البقية ص ٤)

مصطفى شردى



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٨٧

النجـــاح الانتخابـــى .. والسقـــوط الأخــــلاقى

(بقية المنشور ص ١)

جانبى لمدة ساعتين تقريبا ، قام خلالهما ضابطان نشرت « الوفد » اسميهما بوضع حوالى ٤٥٠٠ بطاقة انتخابية لصالح الحزب الوطنى ، فى الصناديق السبعة . لن اروى الوقائع مرة اخرى . وإنما اطالب الصديق ابراهيم سعدة ، وهو مثلى يتشرف بالانتماء إلى بورسعيد ، بأن يرفع سماعة التليفون ، ويجرى بعض الاتصالات مع اشقائه وأصدقائه فى بورسعيد ، ويسالهم سؤالا واحدا : هل ماحدث فى صناديق جنوب بورسعيد من تزوير ، حقيقى ، ام اوهام تختلقها المعارضة ؟ ثم اطالبه بأن يسالهم وهم يعيشون فى بورسعيد ويعرفون نبضها : هل يستحق الوفد مقعدين فقط فى بورسعيد ويستحق الحزب الوطنى ثلاثة مقاعد ، ام ان ذلك هو الكذب والتزوير والبهتان ؟! واقول للصديق إننى اتقبل حكم أبناء بلدى مقدما ، ولن اعترض عليه . واعتقد ان ماجرى فى بورسعيد هو المعيار الحقيقى الذى ينبغى ان تقاس به نزاهة الانتخابات فى جميع انحاء مصر .

واعرف ان ابراهيم سعدة ، سوف يسال ، ويعرف ، ويسكت . ولا اعترض على ذلك . وشرطى الوحيد الا يسال ذلك الفريق من العسكر الانكشارية ، الذين خططوا ونفذوا عملية التزوير ، ثم راحوا يقسمون بالله ان ذلك لم يحدث .. !!

ثم اننى ارجو من الاستاذ سعدة ، وهو قريب من اولى الامر فى هذا البلد المنكوب ، ان يسال بالنيابة عن شعب بورسعيد الحائر ، وعنى ايضا ، كيف يمكن للحزب الوطنى ان يأخذ لنفسه ثلاثة مقاعد ، والوفد مقعدين فقط ، مع أن عدد الأصوات التى حصل عليها الوفد يزيد على اصوات الحزب الحاكم بمئات الاصوات ؟ كيف يحصل الذى كانت ثقة الجماهير به اقل على مقاعد أكثر ؟ ولماذا لم يعط هذا المقعد حزب الوفد ، وهو صاحب الاغلبية فى بورسعيد ، او حزب العمل الذى حصل على اكثر من اربعة آلاف صوت ؟

طبعاً سنسمع أجابة مليئة باللوغاريتمات ، وعمليات الجمع والطرح والضرب ، التى تجمع للحزب الوطنى مالا يستحق ، وتطرح من الوفد ما هو حق ، وتضرب المنطق فوق راسه ، وتنتهى الاجابة التى لن يفهمها او يقبلها احد بالعبارة الشهيرة : وهكذا يكون المقعد الثالث من حق الحزب الوطنى وإن حصل على اقل الاصوات .. !!

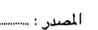
اما الحقيقة التى ستظل واضحة لابناء بورسعيد ، ثابتة فى ضمير التاريخ ، فهى ان اللعبة كانت ضرورية للحزب الوطنى ، لانقاذ مرشحه الفئات المليونير عبدالوهاب قوطه ، الذى انفق فى المعركة الانتخابية اكثر من نصف مليون جنيه . فلو أن الوفد صاحب أغلبية الأصوات فى بورسعيد ، على الرغم من ٤٥٠٠ صوت مزور وضعت فى رصيد الحزب الوطنى ، فاز بالمقاعد الثلاثة ، وهذا هو المنطقى والطبيعى ، لسقط عبدالوهاب قوطه . لأن قائمة الوفد تبدا بالفئات . والمقاعد الثلاثة الأولى تضم مرشحين من الفئات وثالثا من العمال . واختيار هؤلاء الثلاثة من قائمة الوفد يعنى استكمال نسبة العمال بمقعدين من الحزب الوطنى ، وبذلك يسقط مرشح الفئات فى قائمة الحزب الوطنى ، وهذا صعب عليه وعلى حزبه ، بعد كل ما بذل من جهد جهيد ، وبعد كل ما انفق من مال وفير .. !

.. ومرة اخيرة .. هل أطمع من الصديق ابن بورسعيد ، ان يسال الاهل والاصدقاء فى مدينته عن الحقيقة ، قبل ان يندفع مع الاخرين ، ويدير اسطوانة نزاهة الانتخابات ، وان الاتهامات بالتزوير تصدر دائما عن الساقطين فى الانتخابات .. !

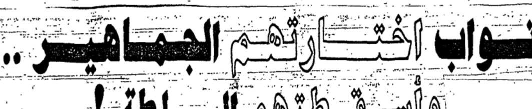
وبقيت كلمة للجميع .. وهى انه اذا كان الوفد قد سقط انتخابيا فى راى السلطة .. فإنه لم يسقط اخلاقيا فى راى الامة .. وهذه هى القيمة الوحيدة التى تهم الوفد والوفديين .

مصطفى شردى



المصدر :  الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٨٧



نواب اختارتهم الجماهير.. واسقطتهم السلطة!

● هذه الانتخابات .. كانت انتخابات الغرائب ، وسوف تحتاج منا الى فترة طويلة ، لتدارس الجرائم الانتخابية التى حدثت خلالها ، لانها فى نفس الوقت جرائم وطنية ، وسوف تحاول «الوفد» خلال الايام القادمة ، ان تتناول جوانب ما جرى فى المعركة الانتخابية .. مثل العوامل التى ادت إلى سقوط عدد من المرشحين الاقوياء فى دوائرهم الفردية ، امام مجهولين من حزب السلطة ، وكذلك المؤامرات التى وضعت لضرب قوائم الوفد فى اكثر من محافظة ، وإنقاص عدد المقاعد التى حصلت عليها قوائم الحزب ، كما سنحاول كشف تخبط النظام فى رصده الشعب باسره بينما كان المزورون يحاولون «طبخ» نتيجة الانتخابات

كتب علاء عبدالهادى :

الوجوم .. والياس الشديد .. وفقدان الثقة فى كل شيء ، هو ما يمكن ان يراه اى زائر ـ الآن لمركزى سمنود والمحلة ، واللذين يشكلان معا الدائرة الثالثة من محافظة الغربية .. والسبب الذى يجيبك عليه الطفل قبل الرجل هو ان حكومة الحزب الوطنى قد تدخلت بكل جبروتها وكل اجهزتها البوليسية لاسقاط مرشح الوفد فى المقعد الفردى الدكتور احمد ابواسماعيل عضو مجلس الشعب ووزير المالية الاسبق .. وانجاح الشيخ منصور عبيد مدير عام المساجد الاهلية بوزارة الاوقاف (!!)

اهل مركز سمنود كان يمكن ان يصدقوا كل شيء إلا سقوط د. ابواسماعيل الذى حصل على ١٧ الف صوت حسبما ارادت وجهزت وزارة الداخلية ومحافظة الغربية بكل اجهزتها بينما حصل المرشح الذى لم يكن ـ اصلا ـ من المدرجين فى قوائم المنافسين على ٤٧ الف صوت . وهذا شيء يستنكره اهل الدائرة .. والسؤال الذى قد يتبادر الى الذهن لماذا إذن هذه النتيجة التى لا تعبر عن اى صورة من صور الواقع ؟

ولكن يهمنا فى البداية ان نقول من هو دكتور احمد ابواسماعيل .. ومن هو منصور عبيد مرشح الحزب الوطنى (!!)

الدكتور احمد ابواسماعيل جمع بين محراب العلم والسياسة .. فهو استاذ بارز فى الاقتصاد وخبير ذائع الصيت فى السياسة المالية والاقتصادية .. حصل على دكتوراة فى الاقتصاد من جامعة بيرمنجهام بانجلترا .. وشغل منصب العمادة فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .. شغل عضوية مجلس الادارة ورئاستها فى كثير من البنوك .. ودخل كعضو فى مجلس الشعب لاكثر من مرة وكان يكتسح بشعبيته الكبيرة كل منافسيه .. شغل منصب وزير المالية اثناء حكم الرئيس السادات .. وقام اثناء توليه الوزارة بإصدار قانون الاصلاح الوظيفى بالدولة والقطاع العام .. كما ساهم فى تحسين احوال مئات الآلاف من العاملين بهذين القطاعين .. هذا بالاضافة الى المصانع التى افتتحها الدكتور ابواسماعيل فى سمنود والتى يعمل بها ما لا يقل عن ٤ آلاف عامل وعاملة من اهالى المركز والقرى المجاورة .

هذا هو الدكتور ابواسماعيل الذى رشحه الوفد عن المقعد الفردى .. ونتساءل مثل غيرنا من هو منصور عبيد الذى نجح كما ارادت اجهزة الحزب الوطنى والسلطة ، والذى تدعمه المباحث والامن المركزى ؟! ببساطة هو مدير عام المساجد بوزارة الاوقاف وكفى (!!) كان فى قائمة الحزب الوطنى فى انتخابات المجلس السابق ودخل المجلس .. وكان ضمن قائمة ابوالهول المشهورة التى لم تشارك فى اعمال مجلس الشعب اللهم إلا بالتصفيق ورفع اليد بالموافقة ولم يكن مهما الموافقة على ماذا ولكن كان الاهم الموافقة على اى شيء يريده المحجوب .. بعكس الدكتور ابواسماعيل العضو النشط داخل المجلس والمشارك بتقديم الاستجوابات والاستفسارات .. هذا هو ابواسماعيل مرشح الوفد .. وهذا هو منصور عبيد مرشح الحكومة .

يقول عبدالله على الكيالة «ترزى» من مركز سمنود : إن ابواسماعيل فى قلب كل بيت فى سمنود والمحلة .. فقط عليك ان تمر على القرى والمراكز .. وتسال حتى الطفل عن ابواسماعيل سيقول لك انه رجل خير وهو استاذ الاقتصاد الذى يعرفه رجال العلم وهو ابن البلد الذى يقف بجانب الجميع فى وقت المحن ولا يغلق بابه فى وجه احد .. وقد جاءت النتيجة نكسة لرغباتنا وارادتنا .. لقد فقدت الانتماء لمصر بهذه الافعال البوليسية للحزب الحاكم ولن اذهب بعد اليوم للانتخاب .

اعمال ابواسماعيل كثيرة

يقول فوزى الفحيل ـ مهندس من ابناء سمنود : ان الدائرة تشمل مركزى المحلة وسمنود والتى بها ما يقرب من ٢٤٠ الف صوت انتخابى .. يشكل العمال الغالبية العظمى منها .. والدكتور ابواسماعيل له شعبيته بين طبقة العمال بما صنعه لهم .. فعلى سبيل المثال لا الحصر .. انشا ابواسماعيل مصنع الملابس الجاهزة بسمنود والذى حدد له طاقة عمالية قدرها ٤ آلاف عامل .. وانشا الصرف الصحى بمدينة سمنود بتكلفة ١٨٫٥ مليون جنيه .. وانشا المدارس والوحدات الصحية بمركزى المحلة وسمنود كما انشا شركة النسيج والوبريات بسمنود والذى سوف يستوعب ثلاثة آلاف عامل فوق الالف الذى به الآن فى حالة انتهائه وغيرها من المشروعات التى يصعب علينا حصرها .. هذا بالاضافة الى الخدمات الفردية .. فبيت «ابواسماعيل» مفتوح لجميع اهالى الدائرة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٧

انتخبه اهل المنافس

● وعندما حاولت «الوفد» الوقوف على الحقيقة بابعادها وبعيدا عن الصراعات الحزبية قررنا الذهاب الى «محلة زياد» عقر دار مرشح الحزب الوطني الشيخ منصور عبيد لننقل الصورة بكل حيدة .. فمحمد محمد الدق «دكتور» احد ابناء قرية الشيخ منصور عبيد يقول : اذا سألت اى انسان حتى ولو كان من الحزب الوطني عن ابواسماعيل فسيقول لك انه احق الناس بتمثيلنا وليس ابن قريتى الشيخ منصور .. ولكن الاعيب الحزب الوطني افسدت علينا التوقعات فلا وجه للمقارنة بين الاثنين .. ابواسماعيل يملك قلوب واحترام الناس حتى هنا فى «محلة زياد» اما الشيخ منصور فهو بغير الحزب الوطني لا شىء .. وعندما بدات المعركة لم نكن نتوقع ان ينجح اصلا الشيخ منصور وقلنا ان الذى يمكن ان ينافس الدكتور ابواسماعيل هو حمدى السعيد مدير مدرسة طلعت حرب الثانوية لان له شعبية فى قريته بشبيش .

يقول صبرى السمنودى احد ابناء قرية محلة زيادة بلد الشيخ منصور عبيد مرشح الحزب الوطني :

اجمع الكل هنا فى الدائرة الثالثة سواء فى المحلة او سمنود على ابواسماعيل فهو رجل برلمانى اجمعت عليه جميع الاتجاهات السياسية حتى مرشحو الحزب الوطني والعمل والتجمع .. وكان بلا جدال سينجح ولكن الحكومة ارادت غير ما اردنا .

الامن المركزى فى استعراض للقوة

والان بقى ان نكشف الستار عن اسلوب البلطجة الذى داب على استعماله الحزب الوطني لانجاح مرشحيه عنوة رغما عن ارادة الناس .. فقبل بداية الانتخابات بيوم انتشرت ما يقرب من اثنتى عشرة سيارة امن مركزى محملة بالالاف من الجنود المدججين بالسلاح فى استعراض للقوة لارهاب المواطنين وبث الرعب فى النفوس .. ولان تنتشر هذه القوات فى جميع انحاء سمنود ، خوفا من حدوث انتفاضة غضب يقوم بها اهل سمنود .. كانت هذه هى البداية التى مهدوا لها ايضا برفض اعطاء مندوبى الوفد اى توكيلات

تفاصيل المؤامرة ..!!

يحتوى مركز سمنود على حوالى ٢٥ الف صوت ، والمحلة على حوالى ٦٠ الف صوت ، بخلاف اصوات القرى التابعة لمركز المحلة ، والذى حدث ويعرفه كل اهالى مركزى المحلة وسمنود ، ان بلطجية الحزب الوطني قاموا بتقفيل اصوات لجان اكثر من ثلاثة عشرة قرية ، تضم ما يقرب من ٣٥ الف صوت ، وسودت جميعها للحزب الوطني .. هذه القرى هى «الناصرية» و«بنا ابوصير» و«ميت بدر حلاوة» و«ميت حبيش» وكلها تتبع مركز سمنود . وقرى «نمرة البصل» و«المعتمدية» و«كفر ارطنة» و«ارطنة» و«الانشا» وتتبع مركز المحلة ، حيث تم طرد مندوبى المعارضة من الساعة التاسعة صباحا . وكان من ياتى ليدلى بصوته يقولون له لقد انتخبت قبل ذلك ، وقام عمدة نمرة البصل عبدالمجيد شهاوى هو ومجموعة ماجورة تحملها ثلاثة عربات نقل ، بدور كبير فى عملية التقفيل والتسويد لصالح الحزب الوطني ، واعتدى احد المواطنين الماجورين بمطواه على «سعيد عنتر» من ابناء سمنود .. لانه صمم على اعطاء صوته الى الدكتور احمد ابواسماعيل وقائمة الوفد ، وقد احتج اهالى قرية «ساموك» على تقفيل لجنتهم لصالح الحزب الوطني ، وقاموا بإلقاء صناديق القرية فى الترعة ، وكان بها ما يقرب من ٤٠٠٠ صوت . وانهالوا ضربا على رئيس اللجنة ، الذى نقل الى المستشفى ، وفى مدينتى سمنود والمحلة .. قامت قوات الامن المركزى بدورها فانتشر جنودها فى جميع اللجان ، واحاطتها وقت خروج العمال من المصانع ، كما انتشرت سيارات قوات . الامن فى الطرق فى استعراض صارخ للقوة ، وقطعت جميع الطرق المؤدية للجان وقام مندوبو الحزب الوطني بتسويد البطاقات لصالح مرشح الحزب الوطني .. وتكررت ماساة انتخابات عام ١٩٧٩ التى زورتها الحكومة لصالح «مصطفى حلمى» وزير الاسكان الأسبق !!

ومن الامثلة الصارخة ، على تدخل الحزب الحاكم بكل اساليبه البوليسية لاسقاط الدكتور ابواسماعيل ومعه قائمة الوفد ، تصويت المتوفين والمسافرين للخارج والعاملين بالقوات المسلحة لصالح الحزب الحاكم ، فاللجنة رقم ١٠٥ بميت بدر حلاوة كان اجمالى الاصوات بها ٧١٠ أصوات حصل الوطني على ٧٠٠ صوت والوفد على ٣ والعمل على ٧ . وتحمل كشوف هذه اللجنة ٥٦ اسما بين متوفى ومسافر للخارج وعامل بالقوات المسلحة (!!) .

كذلك فإن لجنة محلة زياد كانت نسبة الحضور بها لم تتجاوز الـ ٣٠٪ رغم انها بلد منصور عبيد المرشح الحكومى فقد حضر ٣٤٠٠ من ٩٠٠٠ ناخب مقيدة اصواتهم ، ولم يحصل ابن القرية الشيخ منصور عبيد على اكثر من الف صوت من هذه الاصوات ، فكيف يعقل ان يحصل على ٤٧ الف صوت فى قرى ومراكز لم تسمع عنه !! وهذا برهان على التزوير الصارخ للانتخابات

كتب سليمان جودة :

كان سقوط خالد محيى الدين مفاجاة للجميع ، إلا الحزب الوطني بالطبع ، وكان نجاحه امرا لا يحتمل أدنى درجات الشك ، وتقديرا لخالد محيى الدين ، ولاهل دائرته ، وثقتهم فيه ، لم يشا الوفد ان ينازعه فى دائرته . فلم يرشح احدا فى المقعد الفردى بالقليوبية ، ولكن الحزب الحاكم كان يبيت شيئا آخر ، فقد جند محافظ القليوبية كل اجهزته الامنية لمحاربة خالد اينما ذهب ، واقسم المحافظ لرئيس الوزراء ان سقوط خالد امر مؤكد حتى لو كان مرشح الحزب الحاكم «ماسح احذية» وجاء مرشح الحكومة الذى لم يسمع به احد من قبل واجتمع المحافظ واجهزته واسقطوا خالدا ، ولكنهم سقطوا جميعا من اعين الناس ، فقد كانت تمثيلية مفضوحة مكشوفة فضحت الحزب الحاكم وكشفت الاعيبه وتزويره امام كل الناس . .

الناس فى القليوبية .. لا يصدقون ان خالد محيى الدين قد سقط .. لأن ٨٠٪ على الاقل اعطوا اصواتهم له ، وكان خالد يعرف ان الحكومة تضمر سوءا لحزبه ، وان الحكومة لن تسمح للتجمع بان يدخل مجلس الشعب مهما كان الأمر ؛ ولذلك رشح خالد محيى الدين نفسه عن المقعد الفردى بالقليوبية ، وهو يدرك تماما انه سيحظى بتاييد كاسح من جماهير المحافظة ، وراح يجوب القرى والمراكز بالمحافظة ، وسط الاف المؤيدين والانصار ، وبدات اجهزة امن القليوبية تطارده فى كل مكان وتمنعه من دخول بعض المناطق بالمحافظة كما فعلت معه فى طوخ وبلتان والعمار . وتنزع لافتات التاييد الخاصة به من قرى ومدن المحافظة .

المرشح المجهول !!

وبعد أن تاكد التاييد الكاسح من جماهير المحافظة لخالد محيى الدين ، بدات اجهزة المحافظة تبحث عن فرص اخرى ، فامر المحافظ بقطع الكهرباء والمياه عن القرى والمدن التى ابدت تاييدا لخالد ، وكل من تشجع وابدى حماسا زائدا اخذوه ليقضى وقتا سعيدا فى مراكز الشرطة (!!) .

وقد اثار اختيار حسن منصور ، مرشحا عن الحزب الحاكم ، فى مواجهة خالد محيى الدين استغراب الجميع ، وبداوا يتساءلون من هو حسن منصور ؟ ومن هذا الذى سيواجه خالدا فى دائرته وبين اهله ؟ ولكنهم عرفوا فيما بعد انه مقاول انفار مبتدىء لا صلة له بالسياسة ، وكان حوت القليوبية هو الذى رشحه بعد اتفاق مع المحافظ على ضرورة نجاحه باى شكل كان . واصطحب حوت القليوبية مرشح الحزب الحاكم وذهبا معا الى قرية «بلتان» ذهبا وهما يتوقعان استقبالا حافلا ولكن الناس كانوا فى استقبالهما بالطوب والحجارة ، وثار الشباب وراحوا يهتفون وهم يرددون شعارات تفضح تصرفات حوت القليوبية مع المرشح الجديد المجهول والتى تفوح رائحتها وتملا اجواء المحافظة !!

وجاء يوم الانتخابات واجهزة الامن



المصدر : الــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٨٧

بالقليوبية ترتعد من احتمالات العنف التي سيفجرها مؤيدو خالد محيي الدين اذا عرفوا ان صوتا واحدا قد خرج من دائرته للحزب الحاكم ، ولكنهم لم يستحوا فكان التزوير علانية في كفر شكر ، مسقط راس خالد محيي الدين ، والتي مازال الناخبون بها يعجبون كيف خرج من كفر شكر ٨ الاف صوت لمرشح الحزب الحاكم ؟ خاصة انه لم يعط ناخب واحد منهم صوته للحزب الحاكم ؟ وتفجرت احداث العنف التي انطلقت ترفض التزوير ، فواجهتها اجهزة الامن بكل عنف ، والقت القبض على مراسل «الجارديان» الذي كان يسجل ويلتقط فضائح الحزب الحاكم بكفر شكر ، واحاطت قوات الامن المركزي بلجان الانتخابات ، وادلى الناخبون باصواتهم تحت تهديد السلاح !!

ورغم ذلك خرجت المؤشرات من لجان الفرز ، تؤكد تفوق خالد محيي الدين وتقدمه على منافسه مرشح الحزب الحاكم ، ونشرت جريدة الاهرام ذلك بالكلمة والصورة في صفحتها الاولى صباح الاربعاء الماضي ، وفي طبعتها الثانية تراجعت ونشرت ما يشير الى تضاؤل فرص فوز خالد محيي الدين ، وفي اليوم التالي اكدت سقوطه بجدارة (!!)

والاعجب ان مرشح الحزب الحاكم ذهب يدعو لنفسه في منشية النور ببنها ، وعقد مؤتمرا بمضيفة مسجد النور كان شبيها بمؤتمرات عبدالاحد جمال الدين الخاوية ، وراح يكيل الشتائم والسباب لخالد محيي الدين ، ولم يتجاوز عدد الحاضرين ثلاثين فردا ، انفضوا من حوله عندما اكتشفوا ضحالته وحقده على منافسه ، وراح يؤكد لهم ان خالدا لن ينجح ، وانه اخذ وعدا اكيدا من المحافظ بذلك

وجاءت نتيجة الانتخابات : ٧٣ الفا و٢٥٩ صوتا لمرشح الحزب الحاكم و٤١ الفا و٢٢٨ صوتا لخالد محيي الدين ، وكان حدثا مذهلا للجميع . كيف حدث ذلك ؟ والطريف ان وفود التهنئة ، كانت قد توافدت على كفر شكر لتهنيء خالد محيي الدين بفوزه ، كانت قد اقبلت وهي متاكدة تماما من فوزه الاكيد . واقام اهالي كفر شكر السرادقات ، وبداوا يستقبلون المهنئين . واعلنت احدى الصحف خبر سقوط خالد محيي الدين .. فخرجت الالاف من ابناء دائرته في مسيرات ضخمة تعلن شجب هذا الفعل الفاضح المنكور ، وخرج شباب الولجا وكفر الولجا وسنبت والبقاشين وكل المناطق المحيطة بكفر شكر في مسيرة هائلة حتى سدوا طريق المنصورة السريع ، وكانت اجهزة الامن على اتم الاستعداد ، فقد قام جنود الامن المركزي بالواجب وراحوا يقذفون الشباب القنابل المسيلة للدموع ، والقي القبض على ٩٠ شخصا ، وتم ترحيلهم الى بندر بنها ، ومازالوا بالحبس حتى الان بتهمة اثارة الشغب وتحريض الجماهير .

كتب علي ياسين :

وفي محافظة قنا ، كانت كل المؤشرات تؤكد سقوط مرشح الحزب الوطني في المقعد الفردي ، وهو الدكتور يوسف العادلي ، امام مرشح الوفد طاهر حزين ، احد نواب الوفد المرموقين في المجلس السابق ، والذي هزت اسئلته وطلبات الاحاطة التي قدمها اركان المجلس ، واحرجت الحكومة ، خلاف الخدمات العديدة التي قدمها لابناء دائرته ، وحب اهل الدائرة الشديد له على اختلاف ميولهم ، وثقتهم الدائمة به . ولكن الجماهير فوجئت بنجاح من يدعى بالدكتور يوسف العادلي وهو مرشح الحزب الحاكم رغم انه بدون رصيد جماهيري سوى انه منذ ان تولى منصب رئيس مجلس محلي المحافظة ، ارتفعت نسبة الاجازات المرضية في مصنع الغزل ، بصورة مخيفة ، وكانت كل الشهادات المرضية تقريبا ، صادرة من عيادة الدكتور يوسف العادلي ، الطبيب النفسي الوحيد بالمحافظة (!!) كذلك شكا مصنع السكر بالمحافظة ، من ارتفاع نسبة الاجازات المرضية النفسية التي يمنحها الدكتور يوسف للعمال مما يؤثر على الانتاج !! وبفضل مرشح الحكومة بمحافظة قنا ، ونائبها بمجلس الشعب القادم ، رغم انف اهالي الدائرة ، ارتفعت نسبة الاصابة بالامراض النفسية في محافظة قنا ، واصبحت من اعلى المعدلات بين المحافظات (!!).

كان هذا هو رصيد مرشح الحكومة يوسف العادلي ، الطبيب النفسي امام طاهر حزين مرشح الوفد ، والنائب البرلماني الشاب ، الذي حقق لنفسه تاريخا سياسيا هاما على المستوى البرلماني في فترة قصيرة . ولان النتيجة كانت محسومة بحب الجماهير وثقتها بمرشح الوفد ، فقد هرع مرشح السلطة الى المحافظ ، ورجال الحزب الوطني بالمحافظة ، لتجنيد كل امكانات السلطة من اجل انجاحه .

ورغم تدخل السلطة بكل اجهزتها وامكاناتها لصالح مرشحها إلا ان الواقع يؤكد ان النتائج الحقيقية لم تكن في صالح هذا المرشح الحكومي . تقول الارقام الحقيقية ان طاهر حزين حصل على ٣٥ الف صوت تم تخفيضها بالتدخل السافر الى ٢٨ الف صوت عن طريق :

● تخفيض الاصوات بتجنيب الاصوات المؤيدة لطاهر حزين ، حتى الانتهاء من الفرز ، وفي حالة تفوقه يتم ابطال عدد كبير منها ، عن طريق وضع علامة اخرى على اي مرشح اخر ليصبح الصوت باطلا . فعلى سبيل المثال حصل طاهر حزين على ٤٤٠٠ صوت في «قفط» تم تجنيبها ثم ابطلوا منها ٢٩٠٠ صوت ، ليصبح عدد الاصوات ١٥٠٠ صوت فقط (!!).

● تم فرز مركز إسنا بمعدل سريع ، وعطلوا الفرز في بقية المراكز ، حتى ظهرت نتيجة هذا المركز ، وسحق طاهر حزين فيه مرشح السلطة يوسف العادلي حيث حصل مرشح الوفد على ١٦ الف صوت مقابل ٩٨١ صوتا فقط للمرشح الحكومي (!!) . وبمجرد ظهور هذه النتيجة تحولت باقي مراكز الفرز الى ما يشبه الحمى ، حيث تم فتح جميع الصناديق مرة واحدة ، وفي لحظة واحدة ، وفشل المستشار والقضاة في السيطرة على عملية الفرز ، وتحولت العملية من فرز للاصوات الى عد «رزم» بطاقات التصويت لصالح مرشح الحزب

مقابل ٢٨٠ صوتا فقط للمرشح الحكومي (!!) وبمجرد ظهور هذه النتيجة تحولت باقي مراكز الفرز الى ما يشبه الحتمي ، حيث تم فتح جميع الصناديق مرة واحدة ، وفي لحظة واحدة ، وفشل المستشار والقضاة في السيطرة على عملية الفرز ، وتحولت العملية من فرز للاصوات الى عد «رزم» بطاقات التصويت لصالح مرشح الحزب الوطني ، بطريقة عد اوراق «الكوتشينة» دون النظر لحقيقة ما تحمله بطاقات التصويت من علامات (!!)

● تم رفع نسبة مرشح السلطة يوسف العادلي ، في المراكز الى عشرات الالاف من الاصوات ، في الوقت الذي لا يمكن ان يحصل في هذه المراكز على اكثر من ١٠٠٠ صوت ، مثال ذلك مركز «قوص» الذي رفعوا اصواته به بالتسويد الى ١٠ إلاف صوت ، ومركز «قفط» الذي رفعوا اصواته به الى ١١ الف صوت .

كل ذلك تم بخلاف عمليات الضغط التي تعرضت لها بعض القبائل للتاثير على ارادتها ، عن طريق وعود واغراءات معينة ، تم تنفيذ بعضها ليلة الانتخابات ، واليوم السابق عليها . بالاضافة للتهديدات التي تعرض لها بعض العمد ، الذين كانوا يتعاطفون مع طاهر حزين ويمرون معه جهارا نهارا على الناخبين ، لاحساسهم انه بالفعل ، خير من يمثل الدائرة .. وليس دكتور الشهادات المرضية النفسية (!!)



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٨٧

وحدة الوفد ومستقبل الوطن

بقلم: لمعى المطيعى

بعد انتخابات ابريل ١٩٨٧ ، والنتائج التى سوف تطرحها على الساحة السياسية المصرية ، ارى ان (وحدة الوفد) تتقدم كل الواجبات الملقاة على عاتق الوفد قيادة وقاعدة ، اعضاء ومؤيدين ، اصليين واحتياطيين ، عاملين ومحبين من اجل مستقبل الوطن ...

لماذا ؟ وما النتائج التى يمكن ان نتصورها فى مقبل الأيام ؟ ..

● استمرار حزب واحد فى السلطة دون بارقة امل فى التغيير من شانه ان يعوق محاسبة المنحرفين ، ومن شانه ان يجعل هذا الحزب الواحد منطقة جذب لعناصر كثيرة فى الاحزاب الاخرى ..

● احتمال المواجهة وارد بين حزب السلطة والتحالف الاسلامى لاختلاف الاهداف واختلاف الاساليب فضلا عن ان شعارات التحالف الاسلامى تهدد بجذب عناصر كثيرة من مؤيدى الحزب الحاكم اليها ..

● احتمال الانقسام وارد داخل حزب العمل من جانب المعارضين لفكرة التحالف ، وداخل حزب التجمع من جانب الناصريين او من جانب من يسمون انفسهم باليسار الوطنى فى مواجهة ما يسمونه باليسار المغامر ..

● ضعف الامل فى المحاسبة وفى التغيير من شانه ان يدفع اجزاء هامة من اليمين المتطرف واليسار المتطرف الى العمل تحت الارض بدلا من العمل بين الناس ومن خلال القنوات الشرعية ..

● تزايد الاحتمالات السابقة كلها يمكن ان يؤدى الى انقسام الحياة السياسية المصرية باسرها الى حزب فى السلطة مندمج مع الاجهزة الادارية والمحليات وحزب اخر يقوم على اساس دينى او ما يشبه ذلك ..

ومن هنا تجىء اهمية بقاء (الوفد) ووحدته وتماسكه كمؤسسة وطنية تدعو الى حكم دستورى وسيادة القانون والحريات الديمقراطية ومساواة بين المواطنين امام القانون والى تعددية حزبية حقيقية والى طرح مشكلات الوطن طرحا سياسيا .. وهكذا يكون وجود ووحدة وقوة هذه المؤسسة الوطنية لصالح الوطن ومستقبله وليس لمجرد صالح مجموعة سياسية بذاتها ..

واتصور فى اطار هذا المفهوم ان يكون النشاط التنظيمى للوفد على راس قائمة اعماله فى الفترة القادمة .. حركة نشطة لتنظيم صفوفه وطرحا واسعا لبرنامجه ولائحته ، وجذبا سريعا لكل المؤيدين لتاريخه ومواقفه وقبل هذا كله عملا يتسم بصفة الابوة لاعادة كل الابناء الذين خرجوا عليه فى الفترة السابقة وعدم تركهم فريسة لمغريات القوى السياسية الاخرى او لمغريات الطموح الفردى .. وفى هذا الصدد استطيع ان اقول :

● ان التنسيق الذى تم فى فترة سابقة بين الوفد والاخوان المسلمين لم يؤثر على الوفد كمؤسسة وطنية لها تقاليدها فى العمل الوطنى الذى يقوم على التمسك بالدستور والقانون والحريات والمساواة بين المواطنين على اختلاف الوانهم وعقائدهم وبهذا المفهوم يمكن ان يتكرر هذا التنسيق بل ان المطلوب هو استمرار الحوار بين الوفد كمؤسسة وطنية والاخوان المسلمين كتيار اسلامى له مفهوماته الخاصة فلا مبرر اذن لخروج من خرج بسبب هذا التنسيق ولا مبرر اذن لمن احجم بسبب هذا التنسيق ايضا .. والوفد بحكم تكوينه التاريخى يتسع لتيارات فكرية كثيرة مادام لها هدف مشترك واسلوب مشترك .

● ان الحوار بين اجيال وعناصر تاريخية واجيال وعناصر جديدة ينبغى ان يتصل ولا اتصور ان يضيق صدر بعض العناصر التقليدية لوجود عناصر جديدة كثيرة على العكس فهذه الظاهرة مطلوبة ومطلوب رعايتها لان العمل الحزبى ليس حكرا على احد والمؤسسة الوطنية ليست مقصورة على فئة معينة وبقدر ما تفتح المؤسسة ابوابها للاجيال الجديدة وللعناصر الجديدة بقدر ما تكون قادرة على التطور وفهم متطلبات العصر السياسية والمؤسسة الوطنية يجب ان تكون قادرة على اجراء الحوار مع ابنائها الذين يمكن ان تكون لهم تصورات خاصة .

● ان نشر تاريخ الحركة السياسية المصرية الحديثة بجوانبها المختلفة على درجة كبيرة من الاهمية وخاصة للاجيال الجديدة حتى تدرك ان العمل السياسى تقدم وتراجع وان العمل السياسى تضحيات ومعاناة وان العمل السياسى فيه دهاليز كثيرة وليس مجرد طريق ممهد وان العناصر التاريخية لها ايجابيات وسلبيات وان التعامل مع البشر بكل ما فيهم من تعقيدات واخطاء ليس كالعمل مع تماثيل يمكن تشكيلها كما نشاء ..



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٧

● ان الحزب - أى حزب - بقدر ما يكون له ولمواقفه ولتاريخه من اصدقاء بقدر ما تكون له حركة فعالة بين الناس ليست المسالة مجرد بطاقة عضوية ولا بطاقة هوية الحزب يتعامل مع بشر فلياخذ مالدى البشر من ايجابيات ويطرح ما عندهم من سلبيات ..

ولست من القائلين بان الانقسامات تعطى الحزب قوة وصلابة ولست من القائلين بان خروج العناصر تطهير له .. ان سيادة هذا المفهوم يمكن ان يشيع روح التساهل ازاء خروج بعض المجموعات او بعض العناصر من أى حزب بدلا من بذل اقصى الجهد للتمسك بكل عنصر ، وبذل اقصى الجهد لاعادته مرة اخرى .. وعلى الرغم من ان الانقسامات التاريخية على الوفد كانت لاختلاف الرؤية السياسية وكانت لتغيرات اجتماعية بفعل محاولات من خارج الوفد نفسه الا ان النظرة الموضوعية للامور توضح ان هذه الانقسامات اضرت بالمسيرة الوطنية باسرها نتيجة لاضرارها بالوفد كمؤسسة وطنية ..

● الانقسام الاول .. وخروج الجماعة التى اسست الاحرار الدستوريين كانت على حساب وحدة الثورة ووحدة الثوار .. واوجدت فرصة امام الاحتلال ان يراوغ وان يقدم الاستقلال فى صورة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .. واضعف من قوة اندفاع الثورة ذاتها التى كانت يمكن ان تحقق شروطا افضل ،

● الانقسام الثانى (اهملت هنا خروج السبعة والنصف) .. وخروج عناصر كانت من خيرة شباب الوفد وطنية وتضحية .. اعطى الفرصة لاعداء الوطن اعداء الوفد ليطول عمرهم ويتمرسوا اكثر فى المناورات ..

● الانقسام الثالث .. الذى اوجد شرخا فى الوفد وكاد يوجد شرخا فى وحدة هذا الشعب اعطى فرصة للقصر ورجل القصر « احمد حسنين » ولاحزاب الاقليات السياسية للنيل من الوفد ولاغراق الشعب فى خلافات ادت الى تاخير الدخول فى مفاوضات حاسمة بعد الحرب الثانية مع الانجليز بل اكاد اقول انها ادت الى الدخول فى مفاوضات فاترة كالتى دارت بين اسماعيل وصدقى والانجليز وانتهت الى لاشىء .. وضاعت على الوطن فرصة دخوله فى جبهة موحدة لاستكمال ما عجزت عنه معاهدة ١٩٣٦ ..

وانا لا اتكلم هنا من منطلق ضيق .. ولكن من منطلق صالح الوطن باسره وصالح الحركة الوطنية باسرها .. فامام الوطن مشكلات سياسية تحيط به من الخارج ومن الداخل .. ومشكلات اجتماعية واقتصادية تحيط به من الخارج والداخل معا .. ووجود (الوفد) كمؤسسة وطنية موحدة قوية متماسكة هو فى صالح مستقبل هذا الوطن قبل ان يكون لصالح ابناء هذه المؤسسة .



المصدر : الـوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٧

« خيوط اللعبة .. والواقع المر »

• اعتقد ان خيوط اللعبة قد تكشفت تماما للشعب ، ولم يعد خافيا ان هذه الخيوط تحركها قلة ذات اتجاهات لا تتفق مع مصالح الوطن ، بل تزيده تورطا يوما بعد يوم ، وبان الشعب هو الضحية الوحيدة لمهزلة سياسية واقتصادية فاضحة لا يستفيد منها الا الانتهازيون واصحاب المصالح الذاتية .

ولعل اسوا ما تُبتلى به الشعوب في غيبة الديمقراطية وفقدان الشرعية هو هيمنة القلة على الاغلبية ، واصرارها على فرض سياسات لا تتمشى مع الاماني القومية لشعوبها ؛ حيث تجد نفسها في النهاية - وقد سلكت طريقا بناى عن تاييد الجماهير لها - متورطة في مشكلات اقتصادية واجتماعية لا حصر لها ، فلا تلبث - وقد افلت الزمام من يدها - ان تحصن نفسها ، وتحمي وجودها بمجموعة من القوانين الاستثنائية التي تكبل الحريات ؛ وبسلسلة من الاجهزة الامنية لتواجه بها التذمر الشعبي الضاغط ، ثم تحاول عبثا ان تطيل فترة بقائها في الجاه والنعيم ، فتعلن عن سياسات اصلاحية وهمية ، لتُسكن بها آلام الشعب واوجاعه ، ولكن هيهات لها ان تحقق شيئا في ظل الجمود الفكري الذي يطبق عليها ، ومفهومها الضيق للممارسة الديمقراطية ، وعنادها المكابر في نبذ كل نصيحة مخلصة او راى سديد ، وهذا هو الواقع المر الذي نعيشه وتعيشه معنا كل امة تُفرط في حقوقها ، وتسمح للاقلية بان تسيطر عليها ، ثم تكتفي بالنحيب على اطلال الخراب القائم ، والبكاء على ما كان ،

وهنا في مصر ، فإننا نضحك على انفسنا اذا اعتقدنا ان الحزب الوطني يتمتع باغلبية شعبية هي التي رفعته الى مرتبة الحكم ، وما هو في الواقع الى مجموعة من اصحاب المنافع ، تكونت تحت اسماء عديدة ، بدءا بالاتحاد القومي وانتهاء بالحزب الوطني ، انهم هم نفس الاشخاص الذين تربطهم مصالح مشتركة تأفف منها الشعب ، وادار لها ظهره ، بعد ان تكشف له انها عبارة عن مجموعة من المتسلقين تلبس عباءة كل عهد ، وتكيف مصالحها تبعاً لكل ظرف ، ولانها تعلم حجمها الحقيقي بين الجماهير ، وانها لن تبقى في مراكزها لو طبقنا الديمقراطية كما نعرفها ؛ لذلك نجدها تزيف الانتخابات ، وتبث عيونها بين الطلبة والعمال وجميع التجمعات لتجتث الخطر لذى يهددها قبل استشرائه ، وتمنع الاحزاب من مباشرة حقها السياسي في عقد المؤتمرات حتى لا تنشر افكارها المتحررة بين جموع الشعب ، وتحاول جاهدة ان تستقطب القيادة السياسية ، وتنقل اليها صورة مشوشة عن حقيقة الاوضاع ، وتوقع بينها وبين الاحزاب المعارضة وبالذات حزب الوفد لعلمها بمدى شعبيته ، وخطر هذه الشعبية على كيانها ، وهي بهذا كله تطعن النضال الوطني في الصميم

محمد شمس الدين حمودة

سكرتير مساعد لجنة الوفد العامة بالاسكندرية



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٨٧

الناخبـــون والســـلبية

كان من نتائج السلبية بعدم المشاركة في الانتخابات او تزويرها او تزييفها باية طريقة ان اصبحنا امة مدينة بعد أن كنا دائنين تفرض عليها الحلول لاصلاح اقتصادها من خارجها امة تعيش وسط غابة من القوانين المتعارضة المتداخلة تستورد اغلب ما تاكل رغم قدرتها على الانتاج .. فضلا عن مشكلات الاسكان والبطالة في الوقت الذى تفتقد الايدى التى تعمل ..

والعجيب الغريب ايضا اننا بعد ان نقلبنا في الدين عن كل صغيرة وكبيرة لم نسمع رجلا من رجال الافتاء يتحدث عمن يهمل واجبة الانتخابي او من يحاول ان يزور صوت مواطن او ارادة امة !!

انني ادعو رجال الدين والافتاء وماأكثر واقدرهم .. ادعوهم للحديث والإفتاء ولاظهار هذه الحقائق والكشف عنها ..

كفانا حديثا عما هو ظاهر وواضح من الدين وليكن رائدنا في ذلك ماحدث للاستاذ الامام الشيخ محمد عبده رحمة الله عليه .. فقد كان عائدا من السودان اذ كان يعمل قاضيا للقضاة في القطر الشقيق ولما نزل ضيفا على مدير اسوان جاءه نفر من الفقهاء يشكون اليه اختلافهم في حدود الوجه عند الوضوء قال رحمة الله . ساخرا : هذه مسالة تحتاج الى مساح يضع حدودا لمساحة وجه كل من يتوضا !!

ثم اضاف : دعونا ياسادة مما هو ظاهر .. فالطفل يعرف حدود وجهه وتحدثوا الى الناس فيما يشكل عليهم من غامض الامور !!

وماأشد حاجتنا في هذه الايام الى راى المفتى في هذه الامور امام الراى العام وامام الذين استهانوا بكل شىء !!

ما حكم الدين فيمن يتراخى عن واجبة الانتخابي ؟ !

وماحكمه فيمن يعطى صوته لمن لايستحق طمعا في عرض من اعراض الدنيا ؟ !

وما حكمه فيمن يزور او يزيف في اى عمل من اعمال الانتخاب او يغير او يموه ارادة امة حتى نتقى فتنة لاتصيب الذين يرتكبون مثل هذه الذنوب وحدهم وانما تصيب الامة عامة ..

محمود منسى



حبس ٣٢ من أنصار مصطفى السعيد

الشرقية ـ سناء عنان :

اصدر حسين الشافعي المحامي العام لنيابات الشرقية قرارا بحبس ٣٢ مواطنا من قرية شبرا صورة مركز ديرب نجم ١٥ يوما على ذمة التحقيق مع توجيه تهمة التجمهر وأحداث الشغب والتلفيات للمال العام .

وكانت قرية شبرا صورة قد شهدت أحداثا للشغب .. قام بعض الأهالي بقطع طرق المواصلات السلكية واللاسلكية والطريق الموصول للمدينة باشعال اطارات كاوتشوك السيارات والاعتداء على عدد كبير من السيارات والاتوبيسات اثر اعلان نتيجة الانتخابات المقعد الفردي بالدائرة الثانية بالشرقية وسقوط مرشحهم الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق .

وقد أصدرت وزارة الداخلية قرارا بحظر التجول في القرية من السابعة مساء حتى الخامسة صباحا للسيطرة على الأمن العام وحفظ القرية من اية اعتداءات أخرى .



جولات لشكر الجماهير للفائزين الفرديين ومرشحي القوائم بالاسكندرية

الاسكندرية - حمدي ياسين :

طاف اعضاء مجلس الشعب بالاسكندرية الناجحون والفائزون بالمقعد الفردي بدوائر الاسكندرية الثلاث (طلعت مصطفى الاولى) والدكتور (السيد على السد) الثانية والكيملي (فوزى حسين) على دوائرهم وناخبيها لتقديم واجب الشكر

استقبلتهم الجماهير بالهتاف بحياة الرئيس حسني مبارك ونثرت الزهور والورود عليهم خلال (جولات التحية) واقاموا لهم الزينات . واكد الاعضاء انهم سيلتحمون وسيلتقون بقواعدهم في اماكنهم مع تخصيص مكاتب متخصصة لبحث المشاكل العامة والخاصة لحلها . كما طاف اعضاء مجلس الشعب وخاصة رؤوس القوائم واعضاؤها الذين تاكدوا من نجاحهم بدوائرهم المختلفة للقاء المواطنين وتقديم واجب الشكر .



١٩٨ عضوا جديدا بمجلس الشعب .. ٢٣٥ عضوا قديما .. و٦ من المستقلين

اسفرت نتائج الانتخابات الخاصة بمجلس الشعب عن فوز ٤٣٩ عضوا من القوائم والمقاعد الفردية يمثلون احزاب الوطنى والعمل والمستقلين ..

تجرى انتخابات الاعادة فى ٩ مقاعد فردية على مستوى الجمهورية من بين النواب ١٩٨ وجها جديدا يدخلون المجلس لاول مرة .. منهم ١٢٣ من الحزب الوطنى .. ١١٠ من القوائم .. و١٣ من المقاعد الفردية . و٤٩ من حزب العمل منهم ٤٦ من قائمة حزب العمل و٣ مقاعد فردية .. و٢٦ من حزب الوفد الجديد .

وبهذا يكون هناك ٢٣٥ وجها قديما و٦ وجوه من المستقلين .

لم يمثل حزب العمل فى ٧ محافظات هى سيناء الشمالية .. وسيناء الجنوبية .. مطروح .. الوادى الجديد .. اسوان .. الاسكندرية .. الاسماعيلية .

كما لم يمثل حزب الوفد فى ١٣ محافظة هى سيناء الشمالية .. سيناء الجنوبية البحر الاحمر .. مطروح .. الوادى الجديد .. الفيوم .. الاسكندرية .. السويس .. المنوفية .. البحيرة .. الاسماعيلية .. دمياط .. القليوبية .

د . حاتم :

تنمية مصر .. هدف اعضاء المجلس الجدد

صرح الدكتور محمد عبدالقادر حاتم المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة وعضو مجلس الشعب عن الدائرة الخامسة بأن تنمية مصر هى هدف اعضاء المجلس الجدد حتى يتحقق لهذا الجيل طموحاته المشروعة فى مستقبل رأيه فى قضايا الوطن فلم تعد الحرية مطلبا من مطالب الجماهير بل صارت جزءا لا يتجزأ من نظامنا السياسى ونسجينا الاجتماعى وهذا بلا شك تعبير عن موقف القيادة الحكمية للرئيس مبارك .

اضاف ان هدفنا هو معالجة كل السلبيات وازالة المعوقات امام انطلاقه العمل الجاد والمخلص من أجل رفعة الوطن وتقدمه فى كافة المجالات ومختلف المواقع والمستويات .

وقال انه لا يكفى ان يكون الانسان قد مارس السياسة عمليا فقط وانما الافضل ان يكون قد درسها علميا فيضع علمه فى خدمة عمله ويجعل عمله مكملا لعلمه وهذا ما حرصت عليه على مدى الاربعين عاما الماضية فى كافة المواقع .



رئيس حزب الأمة :

● حزبا الوطنى والعمل اتفقا على اسقاط مرشحى حزب الأمة

كتب ـ خيرى نور الدين :

أكد احمد الصباحى رئيس حزب الأمة أن الحزب الوطنى وحزب العمل اتفقا على اسقاط حزب الأمة !! وسرقا ٥٠٠ الف صوت من الاصوات التى حصل عليها وتقاسموها فيما بينهم .

وقال ان الشعب كله كان ملتفا حول حزب الأمة وبرنامجه لانه حزب جديد .. وذلك بعد ان فقد الشعب ثقته فى الحزب الوطنى وجميع احزاب المعارضة (الوفد والعمل والاحرار والتجمع) !



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٧

الغربية وحدها ..

الاعادة فى دائرتين

الغربية ـ عبدالعزيز هلالى :

بعد « مهرجان » المرشحين المستقلين الذى شمل ٨١ مرشحا فى الدائرة الاولى والثانية .. انحصرت المنافسة بين اربعة مرشحين .

والمعركة التى كانت ساخنة فى « زحمة » المرشحين فى بداية الانتخاب أصبحت ملتهبة بعد أن انحصرت بين اثنين فى الدائرة الأولى هما **الدكتور ابراهيم عوارة والعقيد عبدالحليم السباعى** .. وكلاهما مستقل .

واثنين فى الدائرة الثانية هما **فاروق خلف** مرشح الحزب الوطنى **وفكرى الجزار** المرشح المستقل .

واتساع الساحة الانتخابية بالنسبة للمرشح الفردى لم يترك لأى مرشح من المرشحين الأربعة فرصة لالتقاط الانفاس .. فالكل يجرى بين مئات القرى والعزب لعقد الاتفاقات وضمان الزيارات لمئات الالاف من الناخبين خلال ايام قليلة .

ويركز عبدالحليم السباعى ـ ابن السنطة ـ وجه جديد فى الساحة الانتخابية ظهر فجأة ظهورا قويا ـ على الترابط بين العائلات وخاصة فى الريف ويؤكد ان اندماجه طبيعى وخاصة انه ترك القاهرة منذ سنوات ليعيش فى موطنه.

مسهلة .

اما الدكتور عوارة ابن طنطا فيتقدم للناخبين برصيد كبير من الاستجوابات والاسئلة للمسئولين قدمها خلال تاريخ حافل منذ ان كان رئيسا للمجلس الشعبى المحلى لمحافظة الغربية حتى اصبح عضوا فى مجلس الشعب الاسبق .

والدائرة الثانية .. ويتنافس فيها مرشح الحزب الوطنى **فاروق خلف** وجه جديد يقف وراءه فى المعركة جيش من الشباب .. بحكم موقعه التنفيذى كمدير لرعاية الشباب .

اما منافسه **فكرى الجزار** نائب سابق وله نشاط بارز فى الستينات واطلق عليه الفلاح الفصيح ..

وبعد فانها معركة بالغة الشدة .. ولابد فى النهاية من ناجح فيها وخاسر .. ولكن الذى لاشك فيه ان كلا من الناجح والخاسر سيكون قد بذل من عرقه وماله الكثير ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٨٧

معركة الفأس والجمل في الدقهلية

المنصورة - عبدالله ابو العلا :

● فى الدائرة الثانية بالدقهلية (ميت غمر واجا والسنبلاوين) تدور معركة الاعادة بالمقعد الفردى بين احمد الوردانى فرج رئيس المجلس الشعبى المحلى بالدقهلية ومرشح الحزب الوطنى الذى حصل على اعلى الاصوات فى الجولة الاولى .. وطلعت الشناوى ، مدرس ثانوى ، ومرشح حزب العمل .

وبالرغم من قصر ايام المعركة بين المرشحين الا انهما يعتمدان فى ، معركة الحسم ، على نتائج مؤتمراتهما وجولاتهما الاولى مع الشعبية الكبيرة التى يتمتع بها كل منهما فى القرى والمراكز والتى ابرزتها نتائج الانتخابات الاولى .. فالوردانى يعتمد فى ، معركة الايام القليلة ، على شعبيته لكونه رئيسا لمجلس محلى المحافظة وشقيقا لرئيس مدينة السنبلاوين .. أما الشناوى فيعتمد على الشباب وتاييد حزب العمل الذى يدعمه الاخوان المسلمون .

وبدات معركة الجولة الثانية بين المرشحين فور اعلان نتيجة انتخابات الجولة الاولى .. ولان الوقت قصير جدا .. فقد قام الوردانى بعدة زيارات ولقاءات عائلية للعديد من قرى ومراكز الدائرة لدعم موقفه الانتخابى

وخلال هذه الجولات تم تكثيف اللافتات والبوابات الاعلانية فى جميع قرى الدائرة خاصة بعد أن فرغت المساحة من اعلانات المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ .. ولم يختلف كثيرا بالنسبة لتحركات الشناوى .

والغريب ان المرشحين من مركز واحد وهو ميت غمر .. وبفحص أرقام نتائج انتخابات الجولة الاولى نجد أن كلا منهما حصل على - فى ميت غمر (الوردانى ٩ الاف صوت) و (الشناوى ٢٥ الف صوت) - وفى السنبلاوين (الوردانى ٢٦ الف صوت) و(الشناوى ١٠ الاف صوت) - وفى اجا (الوردانى ٣ الاف صوت) و(الشناوى ٩ الاف صوت) .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٧

عضوان بمجلس الشعب من قرية الروضة بفارسكور

اصبحت قرية الروضة بمركز فارسكور اول قرية يدخل مجلس الشعب منها في هذه الانتخابات عضوان عن العمال .. فقد حظيت القرية بنصيب الاسد في انتخابات محافظة دمياط حيث فاز احمد شنين الثاني في قائمة الحزب الوطني وعبدالرزاق عثمان عن حزب العمل .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٨٧

وسقط ٧ نواب سابقون بدائرة الاسكندرية

سقط ٧ من اعضاء مجلس الشعب فى الدورات السابقة بمحافظة الاسكندرية وهم ابو العز الحريرى (الدائرة الثالثة) وكمال احمد (الدائرة الثانية) وحامد الخيال (الدائرة الثانية) واحمد الشرنوبى (الدائرة الأولى) وعبدالحليم شاهين (الدائرة الثالثة) ومحمد دياب (الدائرة الثالثة) وعادل عيد (الدائرة الثانية) .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ أبريل ١٩٨٧

ابراهيم شكرى ومصطفى مراد :

التحالف لقن الحزب الوطنى درسا قاسيا

الاحرار رفضت ضرب التحالف مقابل التعيين

كتب ـ أسامة الكرم :



ابراهيم شكرى — مصطفى كامل مراد

استقبل الاستاذ مصطفى كامل مراد زعيم حزب الأحرار المهندس ابراهيم شكرى زعيم حزب العمل يوم الخميس الماضى بمقر حزب الاحرار حيث تناقش الزعيمان فى نتائج الانتخابات والمضايقات العديدة التى تعرضت لها قائمة التحالف الاسلامى .

وأكد المجاهد الكبير ابراهيم شكرى أن الحزب الوطنى تلقى درسا كبيرا فى هذه الانتخابات وأن زكى بدر أدار الانتخابات نظيفة بالفعل إلا انه أغمض عينيه عن دوائر بعض الوزراء ولاسيما فى المنوفية وكفرالشيخ .

وأوضح مصطفى كامل مراد زعيم حزب الاحرار أن فكرته فى تكتل المعارضة فى قوائم موحدة أثبتت نجاحها ثم كشف النقاب عن رفض حزب الاحرار بشدة لطلب سرى للحزب الوطنى قبل الانتخابات يقضى بخروج الأحرار من التحالف واعلان ذلك فى مؤتمر صحفى حتى تنهار قوائم التحالف مقابل تعيين عشرة من الاحرار بمجلس الشعب ، وذلك لايمان الاحرار بان وجود الاخوان فى المجلس سيؤدى الى توازن سياسى ويعطى دفعة كبيرة للأمن القومى والاستقرار بمصر .

وعقب ذلك بدأت المضايقات تنهال على حزب الاحرار نتيجة لرفضه هذا الاتفاق السرى حيث أعلنوا طرد الحزب من المقر الرئيسى بالرغم من موافقة رئيس الجمهورية السابق ورئيس الوزراء الأسبق على أحقية الحزب فى المقر ، فى أوراق رسمية .

وفى نهاية اللقاء صرح ابراهيم شكرى للاحرار ان المعارضة سترشح أحد أعضائها لرئاسة مجلس الشعب ، وان المنشقين عن التحالف من حزب العمل سيعرض أمرهم على اللجنة العليا .

حضر اللقاء محمد عامر رئيس تحرير الاحرار وعضو المكتب السياسى للحزب ود. وحيد صادق رئيس لجنة الشباب ود. نشأت السيسى .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٨٧

كلمة عتاب

الإنتخابات .. والاغنام

يا الله .. لقد ظلمونا وظلموني .. فانتقم لي منهم يا الله .. في ابدانهم وابصارهم واولادهم .. اللهم العنهم في حياتهم وفي مماتهم .. اللهم سلط عليهم كل آفات الدنيا والآخرة .. واحرمهم من جميع نعمك .. انها من مظلوم يا سميع يا مجيب .. لقد انتصر الباطل .. وانتصر الفساد .. وغابت العدالة .. وانتشر الظلم .. فاظلمت الدنيا .. ونجح زبانية الشيطان في تحطيم ارادة هذا الشعب .. وتمزيق حق الامة .. لقد تآمر الزبانية ليحجبوا شمس الحق .. وشروق النور وتعاليم الله .. ان نتائجهم باطلة .. فقد فاز التحالف باكثر من ٧٠٪ .. ولم يحصل الحزب الوطني على نسبة الـ ٨٪ (رغم جريمة استبدال بعض رؤساء اللجان الانتخابية برجال الشرطة من محافظات اخرى .. فالعدل الآن تشكيل حكومة التحالف للانقاذ والتغيير والاصلاح ولكنهم فعلوها بكل تبجح وتمرس في الفساد .. ونفذوا مؤامرة استمرارهم في الحكم بالآتي .

١ ـ ضرب المعارضة : ..... (أ) الطعن في قوائمنا وابعادنا .. (ب) الرشاوى الحكومية للشعب وخداعه .. (ج) تسخير المرتزقة من كتابهم للهجوم على المعارضة ..

٢ ـ التزوير : ..... (أ) منع اعطاء توكيلات لمندوبي المعارضة وارهابهم بتهديدات أمن الدولة .. (ب) بلطجية لضرب مندوبي المعارضة قبل وصولهم الى اللجان .. (ج) اختيار قضاة ومستشارين (في المواقع الساخنة وذات الكثافة الجماهيرية) لهم علاقات مع الأمن .. وضد تطبيق الشريعة الاسلامية .. (د) اعتقال الركائز الاساسية لتحالف قبل الانتخابات .. لارهاب المندوبين والمواطنين ... (هـ) تدخل رجال الشرطة في المواقع ذات الكثافة السكانية وقيامهم بطرد المندوبين وتعليم البطاقات .. (و) قيام الأمن المركزي بطرد المندوبين والمرشحين من اماكن الفرز ومنعهم من تقديم طعون لمنع التزوير ... (ى) تغيير بعض رؤساء اللجان واستبدال بعضهم برجال من الامن يرتدون الزى المدني لتزوير الانتخابات .

٣ ـ التمثيلية : ..... (أ) القاهرة والاماكن ذات الكثافة القليلة من السكان تترك دون تدخل لتؤكد على نزاهة الانتخابات لانها لا تؤثر في النتيجة ... (ب) عدم مساندة أحد الوزراء (الذى ليس له تاثير على المجلس) مثل وزير الانتاج الحربي .. ليرسب ثم يبدا كتاب السلطة (في الطبل والزمر) مؤكدين نزاهة الانتخابات .. بسقوط احد الوزراء للحزب الحاكم .

انهم يعاملوننا كشعب من الاغنام .. او كجثث من الاحياء .. لقد تعرضت للموت اكثر من ثلاث مرات وهددت بالقتل من مامور مركز القنايات .. عندما ضبطته يقوم بتعليم البطاقات لصالح الحزب الوطني وسيده صالح الصالحي ولم ينقذني قاضي اللجنة .

والسؤال هل يعلم مبارك هذا ؟!.. بكل تاكيد انه لا يعلم هذه المهزلة ؟!..

فقاقيع :

★ غريب يا زمان .. الفساد في كل مكان .. الظالم حر .. والمظلوم مسجون في الليمان !!

★ قانون الغابة .. سارق البيضة في السجن .. وسارق ارادة الشعب في امان !!

محمد فريد زكريا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأحرار

التاريخ: ١٣/ابريل/١٩٨٧

بلاغ للناس

السيد اللواء زكى بدر وزير الداخلية والمشرف العام على الانتخابات

أولا: أتقدم بالشكر لأفراد الشرطة وقياداتها على الحيدة الكاملة من رجالها وعدم تدخلها فى الانتخابات إلا من قلة قد ضاع ضميرهم ولا تستطيع الوزارة أن تصلح من هؤلاء أحدا. كما أتقدم بالشكر والعرفان لرجال شرطة المطرية دقهلية كبيرا وصغيرا

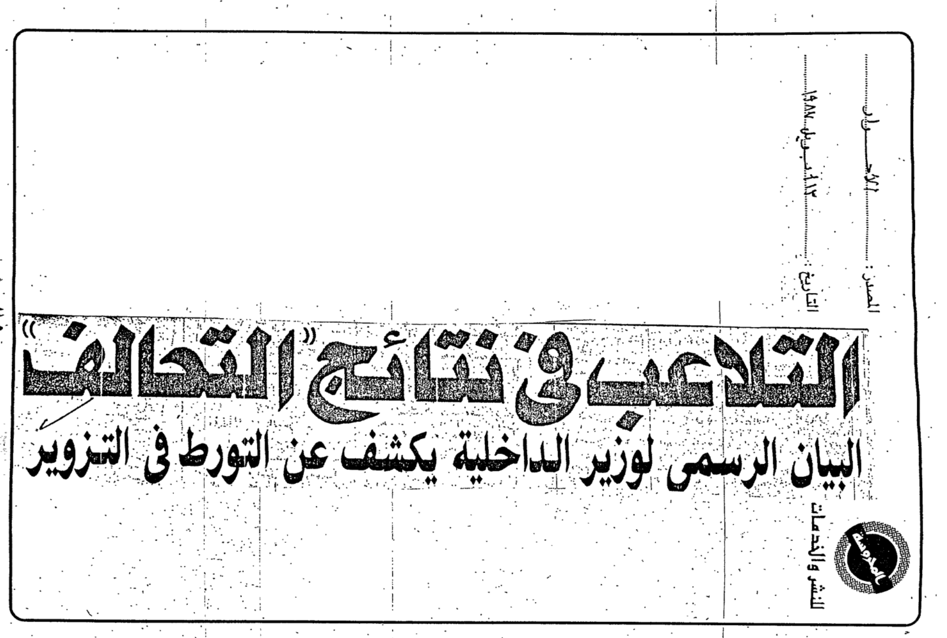
وأخص بالشكر اللواء محيسن مدير أمن الدقهلية على تفانيه فى أداء رسالته بحق وعدل

ثانيا: ضاع الحق وانتصر الباطل بالدائرة الثالثة دقهلية فقد فتحت خزانة أحد أعضاء قائمة الحزب الوطنى جيوب أصحاب السوابق وبلطجية الحزب الوطنى واتفق معهم على استخدام كافة الأساليب الاجرامية لتزوير إرادة الشعب لصالحه وزملائه وبهذا الاتفاق تم مهاجمة اللجان بالمطرية دقهلية بالرشاشات والبنادق الآلية والطبنجات والسلاح الأبيض مثل السنكى والخناجر وكسروا بعض الصناديق وألقوا ما بها من أصوات بالشوارع وقمت بإبلاغ المستشار رئيس اللجنة الرئيسية بدكرنس فى نفس اللحظة التى تم فيها الهجوم وحول البلاغ الى نيابة المنزلة دقهلية وتم تحرير بعض الأوراق كإثبات حالة وباقى الأوراق يوجد معى جزء منها على استعداد لوضعه بين أيديكم وأيدى العدالة إحقاقا للحق

وقد تم استخدام الأسلحة النارية أمام اللواء المسئول عن أمن الانتخابات بالمطرية وعندما علم أن هؤلاء لصالح الحزب الوطنى تركهم وذهب وأقام بقسم الشرطة ولم يتحرك منه لحين سفره مساء اليوم نفسه مخالفا التعليمات الصريحة لمدير أمن الدقهلية بضرورة الحيدة وحفظ الأمن لصالح كافة المرشحين

ولكن اتضح أن القلة التى ضاع ضميرها كانت تنفذ تعليمات السيد محافظ الدقهلية وأصبحت انتخابات ١٩٨٧ م صورة بالكربون من انتخابات ١٩٨٤ م وبذلك التأكيد الذى منحه المحافظ لتوفيق عبده اسماعيل عندما أعلن رغبته فى التنازل عن الترشيح أن قال اذا لم تنجح رغم أنف الجميع فلا أستحق أن أكون محافظا وعلى هذا قام سيادة المرشح المستقل للحزب الوطنى ومعه رأس القائمة وهو وزير الرى وبمساعدة شرطة الأمن المركزى بالمنزلة بضرب وطرد المندوبين والمرشحين من لجان الفرز بالمركز وطلبوا من القاضى الذى رفض التزوير أن يستريح بعض الوقت وقاموا بتغيير الأصوات من الأوراق البيضاء المنقية وأخرجوا الكثير من الأوراق التى من حقنا ومزقوها وأحرقوها ليخفوا جريمتهم فى حق الشعب، والله شاهد على ما أقول وكذلك أبناء الدائرة مستعدون للشهادة من أجل الحق وبدلا من أن يكون لقائمة حزب العمل ومرشحها المستقل الفوز بخمسة مقاعد على الأقل أذا بخزائن العضو تحسم الوضع حيث كان ترتيبه متأخرا فى القائمة وضاع الحق وانتصر الباطل وحسبى الله ونعم الوكيل

عبدالله الغوابى



المحروسة
للنشر والخدمات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٨٧

"التلاعب في نتائج التحالف"

البيان الرسمي لوزير الداخلية يكشف عن التورط في التزوير



المصدر: الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٣ ابريل ١٩٨٧

علم المحرر السياسى للاحرار انه عقب قيام زكي بدر وزير الداخلية باذاعة بيانه عن نتائج الانتخابات ، وتحديد مقاعد التحالف بـ ٥٦ مقعدا ، اكتشف فجأة أن عدد المقاعد التى حصل عليها التحالف حسب الفرز والبيان المرسل من المحافظات يصل الى ٧٦ مقعدا وليس ٥٦ مقعدا كما أعلن ، الأمر الذى يعنى اعترافا رسميا بالتزوير لم تشهده مصر فى تاريخها الطويل .

وقد عكس بيان الوزير ردود فعل غاضبة من رؤساء اللجان التى يرأسها قضاة بعد أن تبين لهم أن هناك مخالفة كاملة للارقام الواردة منهم ، طبقا للمحاضر والكشوف الرسمية المعتمدة .

وقد عكفت اللجنة

زكي بدر

القانونية المختصة بدراسة ومتابعة وقائع التزوير فى الانتخابات على دراسة هذه الواقعة الخطيرة التي تؤكد لكل مواطن مصرى بما لا يدع مجالا للشك أن التزوير قد تم ، وانه كان هناك خلاف داخل الحكومة على تحديد النسبة التى سيسمح بها للتيار الاسلامى والاخوان المسلمين . كان هناك من المتشددين من كبار رجال الأمن من يرى انه يجب الا يزيد عدد المقاعد للتحالف على ٣٠ مقعدا وآخر كان يرى انه لابد من زيادة هذا العدد اذ يعتبر قليلا جدا وان الناس لن تصدق أن التيار لاسلامى الذى خاض معركة عنيفة ضد التدخل الادارى والتنفيذى والسياسى للحكومة يحصل على ٣٠ مقعدا فقط .. ولذلك كان هناك اقتراح بتخصيص عدد من المقاعد لا يقل عما حصل عليه « الوفد » فى الانتخابات الماضية ..

وكانت الانتخابات قد شهدت أسوأ الأساليب لوقف الزحف البشرى لمساندة قائمة التحالف ، حيث تم القاء القبض على ٣ آلاف قيادة اسلامية فجر يوم الانتخابات .

وقد قامت الحكومة ضامنة متضامنة مع الحزب الوطنى فى

(البقية ص ٩)



التلاعب في نتائج التحالف

(بقية المنشور ص ١)

الاعتداء على مرشحى التحالف ، حيث تم الاعتداء على محمد حسن درة مرشح التحالف فى دمياط ، واغلاق القرى أمام مندوبى المعارضة واحراق صناديق بأكملها تمهيدا لالغائها بعد أن تبين أن كل أصواتها للتحالف مثل اللجنة ١٩ فى الجيزة

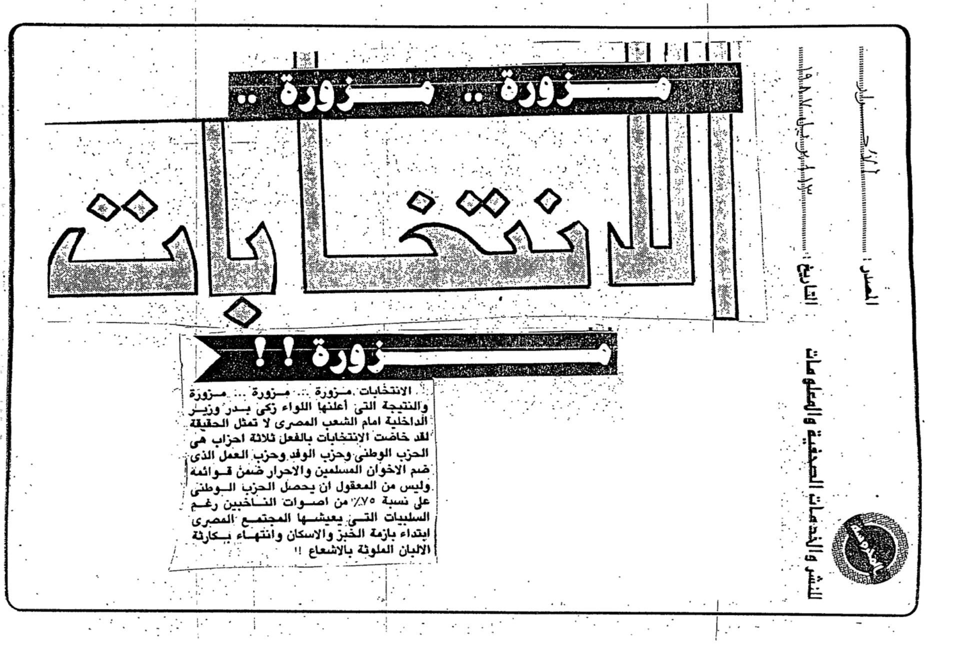
وقد قام رؤساء اللجان ومعظمهم كان من موظفى وزارة الزراعة بالتزوير بأنفسهم وقام ماهر الصغير بضبط واقعة تزوير يقوم بها رئيس اللجنة فى لجنة الفلكى بالدائرة الخامسة بالقاهرة وتم الابلاغ عنها

وستقوم اللجنة القانونية للتحالف بتقديم الطعون الخاصة بكافة المخالفات والتجاوزات التى شاهدها المواطن المصرى فى القرية وفى المدينة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٨٧



الانتخابات

مزورة .. مزورة ..

مزورة !!

الانتخابات مزورة ... مزورة ... مزورة والنتيجة التى أعلنها اللواء زكى بدر وزير الداخلية امام الشعب المصرى لا تمثل الحقيقة لقد خاضت الانتخابات بالفعل ثلاثة احزاب هى الحزب الوطنى وحزب الوفد وحزب العمل الذى ضم الاخوان المسلمين والاحرار ضمن قوائمه وليس من المعقول ان يحصل الحزب الوطنى على نسبة ٧٥٪ من اصوات الناخبين رغم السلبيات التى يعيشها المجتمع المصرى ابتداء بازمة الخبز والاسكان وانتهاء بكارثة الالبان الملوثة بالاشعاع !!



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٨٧

البلطجية الحكوميون اطلقوا النار على مندوبى التحالف لإرهابهم



والسؤال الآن الذى تطرحه نتيجة الانتخابات كيف حصل الحزب الوطنى الحاكم والمسئول الاول عن مشاكل الشعب المصرى المزمنة على ٧٥٪ من اصوات الناخبين ؟!

والاجابة تقدمها الاحرار لكل من يهمه الامر بالوقائع الدامغة والمستندات حتى لا يصدق احد افتراءات الحزب الوطنى من خلال الوقائع التى اختلقها بان احزاب المعارضة تحاول التزوير فى بعض الدوائر الامر غير المنطقى !!

● التزوير !

عبدالله الغوابى مرسح التحالف عن الدائرة الثالثة دقهلية يروى قصة التزوير التى عايشها ابتداء بتقديم اوراق ترشيحه وانتهاء بالتزوير ..

يقول قبل الانتخابات أى يوم الاحد الموافق ٤/٥ وفى تمام الساعة الثامنة مساء اجتمع وزير الرى المهندس عصام راضى ومحمد كمال صقر « عامل » وطنى .. واتفقوا على استخدام كافة الوسائل الشرعية وغير شرعية لمنع جمهور التحالف من التصويت لصالح المرشحين الإسلاميين .. ومما يؤكد ذلك ما تعرضت له داخل اللجان الانتخابية وخاصة اللجان ٣٣/ ٣٤/ ٣٥/ ٣٦ بمدرسة امين سلام الابتدائية بحى العقبيين بالمطرية حيث اقتحم بلطجية الحزب الوطنى من اصحاب السوابق الاجرامية يرافقهم اعضاء للمجلس المحلى بالمدينة وقد حملوا اسلحتهم النارية عبارة عن مدافع رشاشة وبنادق الية وطبنجات وسلاح ابيض وسيوف

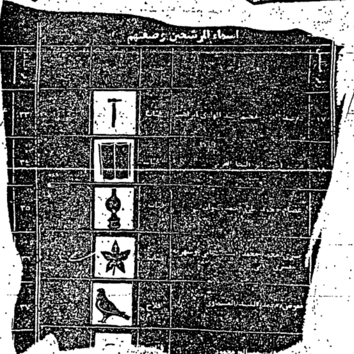
تحقيق :
هشام طنطاوى
هالة الاسمر
مجدى نور الدين
عماد ناصف



المصدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٨٧

حزب الوفد الجديد			حزب العمل الاشتراكي	
خانة ابداء الرأى			خانة ابداء الرأى	
اسماء المرشحين وصفتهم			اسماء المرشحين وصفتهم	
محمد الباز محمد سويلم وشهرته حـ سويلم المحامى	١	فئات	احمد محمود احمد مجاهد وشهرته احمد مجاهد	١
سعد طه حسانين	٢	عامل	ابراهيم حسن ابراهيم	
لواء/ محمود محمد صالح ... وشـ	٣	فئات	عبد الله عبد الرازق النواتى	



يا .. وزير الداخلية مطلوب صندوق ومرشح !

حصلت الاحرار على كمية كبيرة من تذاكر التصويت مصدق عليها بخاتم اللجنة .. لذلك فالمطلوب الان لانجاح اى مرشح فى اية دائرة صندوق خشبى من وزارة الداخلية لان التذاكر كلها بيضاء بدون علامات التصويت !!





زكي بدر



عبدالله الغوابى



محمد موسى الغرباوى

وخناجر كما اطلقوا اعيرة نارية فى حوائط لجنة ٣٥/ ٣٦ مما ادى الى تحطيم زجاج المدرسة واصابة الحوائط والدليل موجود حتى الآن داخل هذه اللجان .. وذلك فى محاولة لتزوير الانتخابات لصالح الحزب الوطني .. وبالفعل تمكنوا من تزوير الاوراق المتبقية ثم القوا بالاوراق الخاصة بالصناديق فى الشارع مما اهدر آلاف الاصوات الخاصة بالتحالف .. وقدمت مجموعة من الاهالى الى الاحرار بعض هذه الاوراق حيث تم تحرير محضر وتحريز بعضها بالنيابة امام وكيل النائب العام ابراهيم عبدالعال الاحمر بعد ان قام المستشار رئيس اللجنة الانتخابية بدكرنس بتحويل واقعة التزوير الى النيابة المختصة !

● اثناء الفرز !

واضاف عبدالله الغوابى .. انني اكتشفت اثناء الفرز اغرب واقعة حيث يقوم مندوب الحزب الوطني بالطعن للقاضي المسئول حول اية صندوق يكتشف ان بداخله نسبة اصوات كبيرة تؤيد التحالف .. وبالتالى استطاعوا ايقاف نتيجة اثنى عشر صندوقا مما اثر على نتيجة الانتخابات وبعد استبعاد هذه الصناديق حصلت على نسبة ٦٢٪ من الاصوات الصحيحة وهذا يضمن للتحالف خمسة مقاعد بالبرلمان فى الدائرة الثالثة دقهلية

● فى المنزلة

اقتحم توفيق عبده اسماعيل المرشح المستقل « وطني » والذى تاكد من عدم فوزه وتقدم د . يسرى هانى مرشح التحالف الفردى عليه داخل لجان الفرز بمركز المنزلة حيث قام بطرد المرشحين والمندوبين بالقوة التى يساندها افراد الامن المركزى من اللجان ثم قاموا بتسويد الاوراق المتبقية لصالحهم اى لصالح الحزب الوطني ثم قاموا بحرق الاوراق التى تؤيد التحالف .

● ميت غمر .. الدائرة الثانية

محمد محمد موسى الغرباوى .. مرشح التحالف يؤكد بالمحاضر الرسمية ان مرشحى الحزب الوطني قد لجأوا الى التزوير عندما اكتشفوا تقدم التحالف .. فى بلدة « دماص » اثناء مرورى اكتشفت وجود المندوبين خارج اللجان حيث اكتشفت ان بلطجية الحزب الوطني قد قاموا بطردهم من اللجان بعد ان قاموا بالاعتداء عليهم ولقد اثبت ذلك بمركز شرطة ميت غمر كما قدمت طعنا للمستشار رئيس اللجان حيث ثبت صدق شكواى واصدر قرارا بالغاء بعض الصناديق بلجنة « دماص » .

واضاف قائلا بان لجنة مدرسة البنات بكوم النور قام مرشحو الحزب الوطني وبلطجيتهم بضرب مندوبى المعارضة . وطردهم من اللجان وايضا قد قدمت طعنا آخر للمستشار رئيس اللجان الذى احاله الى السيد رئيس نيابة ميت غمر ..

المفاجأة !

يقول الغرباوى .. لقد اعلن السيد المستشار رئيس اللجان نتيجة الفرز على الجماهير بواسطة مكبر الصوت بان التحالف قد فاز بثلاثة مقاعد والوطني خمسة مقاعد كما فاز الوفد بمقعد واحد .. وبالتالى كنت احد الفائزين فى الانتخابات الا انني فوجئت بعدم فوزى واصبح للحزب الوطني ستة مقاعد وللعمل اثنان والوفد واحد وهذا يخالف النتيجة التى ابلغت لوزارة الداخلية ..!!

ارهاب الناخبين

وقد شهدت لجان الانتخابات بالاسكندرية عدة احداث استهدفوا منها التاثير على المواطنين وارهابهم حتى لا تكون اصواتهم لصالح احزاب المعارضة . وخاصة قائمة التحالف .. ففى لجنة مدرسة الزراعة الثانوية بالرأس السوداء اعتقلت الشرطة ٣٠ مواطنا قاموا بالاحتجاج من سوء معاملة

العاملين على لجان ... مندوبى الحزب الوطني ووصل الامر فى هذه اللجنة الى درجة السماح للمواطنين الادلاء باصواتهم لصالح الحزب الوطني بدون اى اثبات للشخصية . وعند الساعة الواحدة بعد ظهر الاثنين منعوا المواطنين من دخول اللجنة معللين ذلك بازدحامها رغم انها خالية تماما ولكن الحقيقة انه فى ذلك الوقت كانت تجرى عمليات تزوير البطاقات الانتخابية وتسديدها لصالح مرشحي الحزب الوطني .

ـ كما عضدت الشرطة موقف فتوات الحزب الوطني الذين استأجرهم لاغراض الارهاب والاعتداء والتحرش لاجبارهم على التصويت لصالح الحزب الحاكم .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ إبريل ١٩٨٧

ـ هذا بالاضافة الى توزيع أوراق الدعاية لصالح مرشحى الحزب الوطنى وعندما حاول احد المواطنين توزيع اعلانات الدعاية لصالح قائمة التحالف انقض عليه فتوات الحزب الوطنى وبعض المخبرين وكادوا أن يقتلوه لولا ان تدخل القدر بخروج احد الضباط من اللجنة قائلا « يابهايم .. احنا مش عايزين جرايم .. احنا عايزين نخلص .. فاهمين نخلص » وفعلا كانوا وقت هذا الحادث قد اشرفوا على الانتهاء من تسويد وتسديد الصناديق لصالح الحزب الوطنى .

الفنون الجميلة !

ـ امام لجنة كلية الفنون الجميلة ـ بجليمنج ـ التابعة للدائرة الاولى شرق الاسكندرية توقفت ثلاثة اتوبيسات تابعة لشركة النقل والهندسة تحمل عشرات المواطنين من العمال والموظفين .. اندفعوا الى داخل اللجنة وقد بدت على وجوههم علامات غير واضحة . الا ان عبارة احدهم قد خرقت اذن « مندوب الاحرار » وهو يقول لصاحبه « ايوه ياعم نصف يوم وعلاوة ومصروف جيب » .. هكذا كانت النزاهة الشرعية الدستورية التى يتحدثون عنها .

ـ وكانت ابرز الاعيب سلطات الامن والقائمين على تنظيمها هى تضليل الناخبين عن اللجان المقيدة أسماؤهم امامها . ففى الدائرة الاولى شرق الاسكندرية كانوا قد اعدوا اللجان الانتخابية بترتيب الحروف الابجدية لسكان شرق الاسكندرية التابعين لقسم المنتزه . وعرف كل مواطن لجنته حسب التقسيم الا انهم اجروا عدة تعديلات متعمدة لتقسيمة اللجان وتضيع معها فرصة مؤيدى قوائم التحالف والمعارضة وتكون فرصة لامتلاء الصناديق (الاستبن) !!! بالاصوات المزورة .

وسط الاسكندرية

وأمام لجنة مدرسة « نبوية موسى » الثانوية للبنات التابعة للدائرة الثانية وسط الاسكندرية ـ رفضت قوات الامن السماح لـ ٥٠ ناخبا ومعظمهم من طلبة الجامعة السماح بدخول اللجنة للادلاء باصواتهم عندما علموا انهم جاءوا لانتخاب قائمة التحالف. وافتعلوا مشاجرة معهم لكي لا يكون امامهم الا خياران اما مغادرة اللجنة بدون تصويت واما القاء القبض عليهم !!!

وفى نفس اللجنة قام مندوبو الحزب الوطنى بتوزيع اعلانات مرشحيهم داخل وخارج اللجنة وتحرشوا بمندوب التحالف عندما اعترض على تصويت اسماء لم تكن مقيدة بكشوف الانتخاب ولم تكن الا مجرد افواج وهمية حملتها اتوبيسات هيئات ومؤسسات القطاع العام ولم تكن مقيدة بكشوف الانتخاب لتسديد بطاقات الانتخاب لصالح الحزب الوطنى .

فضائح حزب ٩٩,٩٪ !!

وفى الدائرة الثالثة ـ اصدر فوزى حسين رئيس مجلس ادارة شركة البتروكيماويات وعضو المكتب السياسى للحزب الوطنى والمرشح الفردى لدائرة غرب الاسكندرية تعليماته بخروج عمال الشركة وموظفيها للادلاء باصواتهم لصالحه مقابل منحهم راتب ٥ ايام مكافأة وبالفعل هرعت سيارات الشركة وحملت العمال والموظفين الى حيث التزوير والتضليل وخداع الرأى العام ..

وفى نفس الدائرة وامام لجنة الشهيد صلاح مصطفى الاعدادية دارت معركة بين أحد مرشحى الحزب الوطنى الذى وعد بمكافأة مجزية لمن باعوا ضمائرهم ودينهم ووطنيتهم . وبعد ان قاموا بمهمتهم الوضيعة حانت لحظة الدفع مقدما واصروا على ذلك وخرج المرشح المغمور عن وعيه وانهال عليهم ضربا بحقيبته التى كانت فى يده وتعدى عليهم بالفاظ نابية يعاقب عليها القانون وامام هذا لم تتبر الشرطة كعادتها لمحاسبة الجانى لان الجانى هو واحد منهم جاءوا لحمايته وتشجيعه ـ

احداث كفر الدوار

وعلى بعد ٢٠ كيلو مترا من الاسكندرية انتفضت صباح الثلاثاء الماضى جماهير مدينة كفر الدوار كعادتهم فى رفض الظلم والغش والتزوير معبرين عن استيائهم لتزوير ارادتهم وانقلبت شوارع المدينة الى مظاهرة وطنية واعية رددوا خلالها عبارة نددوا فيها باعمال الحزب الوطنى الحاكم ورفض حكومته وطالبوا باستقالة رئيس الجمهورية من الحزب الفتهاوى الذى جاء بطريقة غير شرعية .

ـ هتف شعب كفر الدوار « مش عايزين الحزب الحاكم بعد الجوع والفقر الدائم .. وطافت هذه المظاهرة الوطنية شوارع المدينة وتوجهت الى مقر الحزب الوطنى بشارع الثورة .

وعلى الفور اتخذت سلطات الامن اجراءات انتقامية وتحركت وحدات الامن المركزى لمحاصرة وضرب انتفاضة جماهير كفر الدوار واطلقت غازاتها المعهودة ونيران اسلحتها لتفريق المتظاهرين وآزرتها وحدات أخرى من فرق الامن المركزى بالاسكندرية . واعلن بالمدينة حظر التجول من الرابعة مساء حيث تم القاء القبض على ٩٢ شخصا وتولى النيابة التحقيق معهم !

اجراءات غير شرعية !!

وفى محافظة البحيرة لم يختلف الامر كثيرا عن بقية المحافظات وان كان منحدرا الى الاسوأ . فكانت



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أبريل ١٩٨٧

تعليمات الداخلية صريحة الى اجهزتها في المحافظات وكان لمباحث امن الدولة في هذه المحافظة الدور الفعال في التأثير على مندوبي احزاب المعارضة بالضغط والارهاب ولاسيما الضرب والطرد . لقد جرى إتفاق سري بين الحزب الوطني ومباحث امن الدولة بإبعاد مندوبي التحالف بعد اكتشافهم تأييد الجماهير للتحالف . .

كما قامت مباحث امن الدولة قبل بدء الانتخابات بـ ٢٤ ساعة بالقاء القبض على عدد كبير من شباب التحالف بعد ان علموا بأسمائهم وايقنوا انهم سيقفون في وجه سيطرة الحزب الوطني واصراره على التزوير ففى « نكلا العنب » التى تتبع الدائرة الثالثة بحيرة تم القاء القبض على خليل فطيم - وفتحى فطيم - وسعيد مرسى وهم من مؤيدى التحالف وذلك لمنعهم من الحضور امام لجان الانتخابات كمندوبين وتم ترحيلهم الى سجن دمنهور ثم معتقل ليمان طرة بالقاهرة .

وكان لهذا الاجراء رد فعل عنيف من جميع أبناء القرية التى تضم حوالى ٤٠ الف مواطن - قاموا بالتظاهر في مسيرات منظمة وهتفوا باسقاط الحزب الوطني وأجراءاته غير الشرعية كما نددوا بأعمال القمع التى تتخذها سلطات الأمن بالمحافظة ضد قائمة التحالف ومؤيديها .

وفي شبراخيت ضمن الدائرة الاولى بالبحيرة قامت سلطات الأمن بفرض حصار امنى على المدينة واقتحم رجال الشرطة المنازل للقبض على مؤيدى قائمة التحالف وسيقوا الى سجن دمنهور .

وفي دمنهور تم القاء القبض على ٦٠ شابا جاءوا بهم من اعمالهم وكان من بينهم اطباء ومهندسون ومحامون وطلبة وعمال ومع ذلك قام مرشحو التحالف الاسلامي بعقد مؤتمر قبل الانتخابات بيوم في ساحة الشهداء بدمنهور حضره اكثر من ٢٠ الف مواطن من جميع انحاء المحافظة . وكانت النتيجة الحتمية لذلك فرغت معظم اللجان الفرعية بالبحيرة من مندوبى التحالف واصبحت الفرصة مهيأة للحزب الوطني للتزوير وتسديد الخانات لصالح الحزب .

تزوير مع سبق الاصرار !

وفي اشمون الدائرة الثانية منوفية : توجه مندوبو الاحزاب صباح يوم الانتخاب لممارسة اعمالهم داخل اللجان . فوجئوا بتعليمات عليا بعدم دخولهم اللجان - بعد ان ذاقوا الامرين في عمل التوكيلات التى اعطت سلطات الأمن تعليمات بتسليمها قبل ٢٤ ساعة ولكن كيف يتسنى لهم ذلك ولم يستطع المندوبون الانتهاء منها الا قبل بداية الانتخابات بـ ١٢ ساعة ...

واشترطوا لصلاحية توكيلات المندوبين الحصول على توقيع رئيس اللجنة وخاتمه على التوكيل وهنا كان (كعب الداخلية الدائر) حيث ان رؤساء اللجان مجهولى الشخصية فأين هم من لجانهم وقد طوقوا رءوسهم بطاقية الاخفاء ولم تكن لهم اية قائمة في لجانهم ... ولماذا لم تنطبق كل هذه القيود على مندوبى الحزب الوطني الذين راحوا في نوم عميق في منازلهم وجاءوا صبيحة يوم الانتخابات لايقاظ مندوبى المعارضة وانهالوا عليهم ضربا وطردوهم من لجانهم بمساعدة قوات الشرطة .

مؤامرة في اللجان الفرعية

وكان لتحرشات مندوبى الحزب الوطني في اللجان دور كبير في وقوع صدامات مفتعلة بين الشرطة ومندوبى التحالف والمعارضة مما ادى الى تعاطف اهالى الدائرة معهم بالسؤال عن السبب فالرد غير مقنع لضباط الشرطة انفسهم لانهم ملزمون بتنفيذ اوامر وزير الداخلية .

اجتماع مرشحى المعارضة

ادت تلك الاحداث الى اجتماع مرشحى المعارضة صبيحة يوم الانتخابات بنقابة المحامين بأشمون وحرروا عدة شكاوى الى رئيس النيابة العامة الذى دفع بعدم اختصاصه وتحويل الشكاوى الى رئيس اللجان الذى لايعرف عنه شيء - ثم توجه المندوبون الى المأمور فأجاب بأن تلك هى تعليمات مدير الأمن ووزير الداخلية وفي النهاية قبلت شكاوى المرشحين وتم التوقيع عليها بما يفيد دخول المندوبين إلى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٨٧

اللجان وامام مرافعة رئيس اللجان كان اعتراض ضباط الشرطة بمنع دخولهم . معللين ذلك بأن طلباتهم غير مختومة .

التزوير فى المنوفية

ـ وفى قرية سبك الأحد الدائرة الثانية ـ منوفية اعتدى ابراهيم طه مقلد عل المواطن فهمى سليمان العروس وطعنه بمطواته فى وجهه وتقدم المجنى عليه ببلاغ الى نيابة اشمون وامر رئيس النيابة بسرعة ضبط واحضار الجانى وتحويل المجنى عليه الى المستشفى ومازال التحقيق مستمرا !

ـ وفى قرية شطانوف ـ منوفية اصدر ضباط الشرطة تعليماتهم الى رؤساء اللجان بتمزيق اى توكيلات لاتحمل توقيع الضابط شخصيا .

ـ وفى قرية دروة تم طرد مندوبى المعارضة واخذوا فى تزوير الانتخابات لصالح البلطجية بواسطة عبدالمحسن ابوشكر نائب وزير الكهرباء الذى قام بالاعتداء على حمدى رفعت مندوب التحالف وشاهين رفعت وعصام فريدوالامير فرح حماد والاشتباك بالأيدى مع عياد الحفناوى رئيس المجلس المحلى مما أدى برئيس لجنة الحزب الى تبليغ مدير الأمن بشبين الكوم الذى لم يعلق على ذلك ولو بكلمة واحدة . ... تمام الرابعة تم اقفال ابواب اللجان .. وجرت عمليات تزوير لمرشحى الحزب الوطنى !

التزوير فى لجان الفرز ايضا !

وفى لجنة الادارة الزراعية رقم ٩ باشمون المخصصة لفرز صناديق القرى والنجوع جلس احد مندوبى الحزب الحاكم خلف بقية المندوبين وخلسة اخذ فى اخراج بعض البطاقات واستمر فى التزوير وعند اكتشافه حرر له محضر اثبات حالة واحيل الى رئيس اللجان الذى احاله بدوره الى النيابة العامة للتحقيق وسرعان ماعاد هذا المندوب لممارسة عمله ولم يتخذ معه ادنى اجراء قانونى !!!

تقارير الصعيد

○○ اشارت كل التقارير من لجان الانتخابات بالصعيد الى بلطجة قيادات الحزب الوطنى واثارتهم للشغب داخل اللجان لطرد مندوبى المعارضة وتقفيل الصناديق لصالح مرشحى الحزب الوطنى .

ففى بنى سويف ـ قام الرائد جمال عبدالفتاح رئيس مباحث مركز ببا بالاعتداء على بعض رجال الدعوة الاسلامية وطردهم من اللجان فى مدارس النهضة وواصف غالى .. كما القى القبض على « ماهر عباس » رئيس جمعية الدعوة بمركز ببا وعدد من شباب الجماعات الاسلامية واعضاء احزاب المعارضة بحجة التظاهر فى الأحداث الاخيرة ببنى سويف .

○○ وفى قرية النويرة بمركز اهناسيا ـ قام ضابط شرطة برتبة « رائد » باخراج المندوبين من اللجان وقام بتقفيل الصناديق لصالح الحزب الوطنى وكان ذلك الساعة الرابعة مساء قبل انتهاء عملية التصويت .. وقد تقدم المرشحون ببلاغات لمدير الأمن نظرا لتجاوزات الشرطة .

○○ وفى قرية بليفيا ـ قام اقارب مرشحى الحزب الوطنى بتقفيل الصناديق لصالح الحزب الوطنى والمرشح الفردى من الساعة العاشرة صباحا .

○○ وفى قرية اشمنت ـ قامت عدة مشاجرات بين انصار مرشحى الحزب الوطنى ومرشحى التحالف انتهت الى طرد مندوبى المعارضة من اللجان وتم تقفيل الصناديق لصالح الحزب الوطنى فتدخل انصار حزب العمل وامسكوا ببعض الصناديق وتقدموا ببلاغات للنيابة .

○○ وفى قرى مركز الواسطى .. أمر العقيد فتحى بهنساوى مأمور المركز وهو شقيق سعد بهنساوى المرشح الفردى للحزب الوطنى بالمحافظة ـ امر العمد والمشايخ باجبار الفلاحين

لانتخاب الحزب الوطنى وحدثت عدة مشاجرات بين انصار المرشحين المستقلين بمركز الواسطى .

○○ وفى بندر بنى سويف ـ قام بعض قيادات الحزب الوطنى بالمرور على اللجان فى محاولة لاثارة الشغب داخلها لطرد مندوبى المعارضة .. كما حدث فى لجنة « مدرسة الهلال » حيث قام اثنان من هذه القيادات بالاحتكاك بمندوبى المعارضة فتعرض لهم رئيس اللجنة واستدعى لهم الرائد « محمد البتهاوى » رئيس مباحث بنى سويف وأحد القضاة فانصرفوا فى الحال .

○○ ومن المفارقات التى حدثت فى لجنة قرية بنى هارون ببنى سويف ان توفى المواطن « معوض عبدالرحمن » بعد ان أدلى بصوته داخل اللجنة .. وهو قريب الدكتور عادل صادق استاذ الطب النفسى .

○○ وفى الفيوم ـ نشبت مظاهرات عنيفة لبعض الجماعات الاسلامية احتجاجا على اعتداءات بلطجية الحزب الوطنى على مندوبى اللجان وطردهم فى مركز سنورس وتم تقفيل الصناديق لصالح الحزب الوطنى .

وفى محافظة السويس لم يختلف الحال .. تم القبض على عدد من مندوبى حزب العمل قبل الانتخابات بيوم . ولايعرف مكان بعضهم حتى الآن . وصل الأمر الى درجة تهديد اعضاء الحزب الوطنى لمندوبى التحالف فى اللجان بالسجن وذلك فى يوم الانتخابات ؛

طرد ضباط المباحث مندوبى حزب العمل بلجان مدرسة الحجاز ومدرسة جيلان عارف لاعتراضهم على التزوير . . .

فوجىء العديد من الناخبين باختفاء اسمائهم من اللجان التى انتخبوا بها من قبل ، وآخرها استفتاء الشهر الماضى . حدث هذا فى لجان قسم الاربعين وغمر مكرم وغيرهما كما نقلت لجان من امكانها السا

نقلت لجان من مكانها السابقة حيث تم نقل الوحدة الحية بالجنانين فى قرية عامر الى مقر اخر لى بعد عشر كيلو مترات من امقر السابق ، على الرغم من التصريحات التى ادلى بها اللواء احمد راسخ حول عدم تغيير اماكن اللجان ! اما لجنة مدرسة عبدالناصر الابتدائية فكانت مغلقة تماما ولم يستدل على مكانها الجديد .

الصناديق فى لجنة وابور المايه وجد بعضها بلا اقفال . وفى لجنة مدرسة « تل القلزم » وجد بعضها مكسورا !! وفى لجان عتقاية وبورترفيق كانت الصناديق بلا طلاء او ارقام .

استغل الحزب الوطنى السيدات لتزوير الاصوات لصالحهم فى مختلف لجان السويس .. سمح للعديد من السيدات للتصويت ببطاقات التأمين . كما دخل تلاميذ بدلا من السيدات للادلاء بالاصوات نيابة عنهن ! وقامت العديد من السيدات بالادلاء بأصواتهن فى اكثر من لجنة .

وفى لجنة مدرسة الحجاز وجد عجز فى ٥٠ بطاقة للادلاء بالرأى . وفى لجنة مدرسة احمد رمضان كان العجز فى ١٢ بطاقة . وفى لجنة رعاية الطفل بتبيمسل تم تسجيل الحضور ٢٣٣ ناخبا على الرغم من انهم ٢٩٩ .

وفى لجان محافظة الاسماعيلية تم تزوير اكثر من ٣٠ الف صوت .. ففى القنطرة (١٣ لجنة) قام مرشح الحزب الوطنى ممدوح يعقوب بتزوير حوالى ٩ الاف صوت ليضمن نجاحه حيث أن ترتيبه متأخر فى قائمة الحزب الوطنى . تقدم احمد حسن امين مرشح حزب العمل والمرشح المستقل محمد رحيل بطعون لانه تم الانتخاب للمتوفين !

وفى القنطرة شرق ايضا والشهداء تم طرد جميع مندوبى العمل حيث زعم الأمن ان حزب العمل سحب توكيلاتهم . وتم تهديد الناخبين بالمطاوى وتوصيلهم بسيارات الحكومة والمقاولين . العرب والاسماعيلية للدواجن الى مقرات لانتخاب الحزب الوطنى ومنع ناخبى العمل والملتحين من الادلاء بأصواتهم فى لجان الشهداء .

وهكذا اسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز الحزب الوطنى بـ ٧٥٪ !!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٨٧

اهتموا بهذه القضية أولا ..

.. وبدلا من افلام الاقطاع والباشوات ، التي تعرضونها قبل كل انتخابات ، لماذا لا نطرح اخطر قضايا مصر الراهنة ، واعني قضية الشباب .. ؟

وبداية اقول ، ان إهمالنا الجسيم لقضية الشاب المصرى ، خطيئة سوف يكون ثمنها باهظا في المستقبل . والغريب اننا جميعا ، نمارس الثرثرة حول العديد من المشاكل والقضايا التي لا يمكن ان ترقى إلى مستوى وحجم قضية الشباب . بل اننا ننسى ان كل جهد يبذله جيل ، في اى زمان ومكان ، انما يستهدف ضمان حياة افضل للجيل الذى يليه ، اى للشباب ، اى لاولادنا وبناتنا ، فهل نحن نفعل ذلك حقا ؟

بدلا من التفاهات التي يطالعنا بها التليفزيون ، وبدلا من مقالات النفاق التي تزدحم بها صحف الحكومة ، لماذا لا يكون الحديث عن قضية الشباب باعتبارها قضية القضايا ، وهدف كل عمل وبناء ؟

اننا نريد مثلا ، ان نعقد ندوات ، نترك فيها للشباب فرصة الحديث عن اوضاعهم ، في حرية كاملة ، ونستمع منهم إلى الافكار التي يعتقدون انها قد تحل ، او تخفف ، قضيتهم . اليس من المحتمل ان يطرح الشباب علينا حلولا لم نفكر فيها ، او يقدموا لنا مقترحات لم تقترب من اذهاننا ، بل اليس من المحتمل ان يقدم الينا الشباب ، وافكارهم دائما نقية طاهرة ، حلولا لمواجع وامراض جيلنا التعيس ، الذى يتخبط وسط عواصف وامواج وظلمات ، والذى قد يتهرب من مسئولياته ، فيحزم كل مصائبه وبلاياه ، ويتركها ميراثا ثقيلا رديئا للاجيال القادمة ؟

ان جميع أجهزة الاعلام في الدنيا كلها ، تمنح اهتماما خاصا لقضايا الشباب ، وتتيح له الفرصة الكاملة لابداء ارائه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي كل مناسبة ، وفي كل قضية وطنية عامة . لانهم هناك يصدقون عن اقتناع عميق ، ذلك الشعار الذى نردده هنا كالببغاوات ، عندما نقول : ان الشباب هو نصف الحاضر .. وهو كل المستقبل .. !!

وفي تصورى ان اقتحام قضية الشباب ، من خلال مشاركة فعالة من جميع القوى الوطنية ، ومن خلال تكاتف كل الجهود دون استثناء ، وبصدق ، وباخلاص ، في تصورى ان ذلك قد يكون المخرج الوحيد الذى يخلصنا من جميع مشاكلنا وقضايانا .

اذا استطعنا ان ننزع الياس المرير من صدر الشاب المصرى ، ونحرره من الخوف ، ونفتح امامه مجالات عمل غير روتينية وغير تقليدية ، واذا استطعنا ان نوفر له ابسط مسكن ، وابسط حياة مستقرة ، فإن ذلك يعنى بالتالى ، اننا قضينا على مشكلة الاسكان ، واننا حققنا امالنا في الانتاج ، واننا نضمن استقرار المجتمع استقرارا حقيقيا ، وليس هلاميا ، او صوريا .

وليست هذه احلام . وإنما هي واقع قائم في دول اخرى ، عرفت كيف تحول الافكار إلى خطط وتنفيذ وعمل وعائد يحمل لها ولشبابها ولمستقبلها كل الخير والازدهار . وكانت وسيلتها الاولى لإنجاز ذلك كله ، هى الشجاعة الوطنية ، والوضوح الكامل ، والايمان بالقضية ، وإتاحة الفرص امام الشباب ليفجر طاقاته ، وإدراك حقيقة ان الشباب في اية امة ، وفي كل عصر ، هو اغلى واعظم وابقى الكنوز التي تمتلكها الاوطان .

والذى إعتقده عن يقين ، ان الشاب المصرى لا يريد منا ان نجره من يده إلى شقة جديدة وعمل مريح وزوجة مناسبة ، وإنما كل ما يريده منا ، ان تكون لدينا شجاعة فتح الابواب اما م طاقاته ، وتحريره من قيوده ، وعدم الخوف منه ، فاذا فعلنا ، فسوف نرى المعجزة ، وسوف نفاجا بطاقات الشباب تتدفق كالشلال على ارض مصر ، تحمل لها كل الخير ، وكل النماء ، وكل الاستقرار .

مصطفى شردى



المصدر : الـــــوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٨٧

القوى الشعبية .. والقوى السياسيــــة « الفعلــية »

بقلم : د . توفيق الشاوى

كتب الاستاذ الدكتور نعمان جمعة فى الوفد الجديد بتاريخ ١٢ رجب ١٤٠٧ هـ كلمة يدعو فيها . القيادة السياسية .. الى اجراء انتخابات حرة نزيهة نظيفة .. مع ان هذا الهدف فى نظره يعتبر حلما بعيد المنال ..

ولكى يقنع المسئولين بالاستجابة لهذه الدعوة قال ان تمثيل القوى السياسية . بحجمها الطبيعى فى مجلس الشعب هو مفتاح الاستقرار السياسى فى البلاد ، لانه يجعلها اكثر حرصا على النظام السياسى ، واستشهد الزميل الكريم على ذلك بما حدث عندما ضم الوفد عددا من الاخوان المسلمين الى قوائمه فى الانتخابات الماضية . فكانت التجربة ممتازة ، وكان سلوكهم داخل المجلس مثاليا ..

هذا الاستشهاد جعلنى اعتقد ان الدكتور نعمان جمعة عندما اشار الى القوى السياسية . وذكر منها الاخوان المسلمين ، انما يقصد نوعا خاصا من القوى السياسية . هو القوى الشعبية . وارى من الضرورى ان اضيف الى ماقاله انه يحدث فى كثير من الاحيان ان توجد قوى سياسية تقوم بدور هام فى النظام السياسى الى جانب القوى الشعبية ـ ولكن الاصل ان تمارس سلطاتها او نفوذها خارج المجلس النيابى لا من داخله ـ لان المفروض فى البلاد التى تاخذ دساتيرها بمبدا السيادة الشعبية ـ ان تكون القوى الشعبية هى وحدها الممثلة فى المجلس النيابى ـ لذلك يسمى مجلس الشعب او مجلس الامة ..

هذه القوى السياسية خارج البرلمان توجد فى النظم النيابية مثل الملك او العرش فى النظام الملكى او رئيس الجمهورية (فى النظام الجمهورى) اذ يتمتع كلاهما بسلطات دستورية خاصة الى جانب السلطات التى يقررها الدستور للمجلس النيابى الذى يضم القوى الشعبية ..

هذه القوى السياسية تكون لها صفة الشرعية مادامت تعمل فى حدود اختصاصاتها الدستورية ، لكن الى جانب ذلك قد توجد قوى سياسية غير دستورية او غير منظورة او غير شرعية (او فعلية) واهم مثل لها القوى الاستعمارية او الاجنبية مثل النفوذ الانجليزى الذى كان يمارسه « قصر الدوبارة » او المندوب السامى البريطانى فى فترة الاحتلال ..

وتدخل ضمن القوى السياسية الفعلية كذلك قوة الجيش او ما يسمى مجلس قيادة الثورة فى بعض البلاد التى يفرض فيها الجيش سلطته بطرق الانقلاب او التى تحدث فيها ثورة تستولى فيها هيئة ثورية على مقاليد السلطة بقصد تغيير النظام الاجتماعى او السياسى ..

وتدخل فى القوى السياسية الفعلية ايضا بعض القوى الدستورية ذاتها عندما تتجاوز حدود اختصاصها الدستورى فتلجا الى تعطيل سلطة المجلس النيابى . وبذلك تصبح سلطتها فعلية غير دستورية بل غير شرعية بحكم مبدا الفصل بين السلطات ..

ان تعطيل سلطة المجلس النيابى او الدستور ، كما حدث ذلك مرارا فى مصر يقع بوسائل مختلفة ومتعددة نذكر امثلة لها :

اول هذه الوسائل التى مارستها القوى السياسية الفعلية ، غير الشعبية ، فى مصر هو حل المجلس النيابى او تعطيل الدستور او إلغاؤه صراحة ، كما حدث ذلك فى مصر على يد « السراى » التى كان يدعمها النفوذ الاجنبى الانجليزى . ثم حدث ايضا على يد « مجلس قيادة الثورة » بعد عام ١٩٥٢ م ، ولايمنع من ذلك ان تقدم القوى السياسية الفعلية مبررات واسبابا تتعلق بالسياسة العليا او الاهداف الثورية التى تدعى لنفسها بناء عليها الحق فى ان تمارس الوصاية على الشعب وتدعى لنفسها السيادة بدلا منه . كما انه لايمنع من ذلك إصدار دستور اخر مؤقت او دائم بدون ان تتم الموافقة الحرة عليه من قبل جمعية تاسيسية منتخبة انتخابا حرا او من قبل عامة الشعب فى استفتاء حر نزيه ..

إلى جانب تعطيل الحياة النيابية او الغاء الدستور او تعطيل ذلك توجد وسائل ملتوية اخرى تستخدمها القوى السياسية الفعلية : لابعاد القوى الشعبية عن ممارسة السلطة اهمها ما اشار اليه الدكتور نعمان جمعة وهو اجراء انتخابات غير حرة وغير نزيهة وغير نظيفة وذلك عن طريق التدخل الادارى والحكومى فى عملية الانتخابات ..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٨٧

وقد عرفنا من تجاربنا في مصر ان هذا التدخل الادارى لتزوير الانتخابات يبدا عادة بحل الاحزاب او القوى الشعبية كلها او بعضها ووصفها بناء على هذا الحل بانها غير قانونية او غير شرعية لحرمانها من حقوقها في ممارسة العمل السياسى وتتبع هذا الحل عادة اجراءات وتدابير لمقاومة نشاطها او تحطيم كيانها او حرمان المنتمين اليها من حقوقهم السياسية . بل من حقوقهم الانسانية والمدنية ايضا في بعض الاحيان عندما يساقون الى المعتقلات والسجون وتمارس ضدهم أساليب التعذيب والاضطهاد والعنف ..

ولا تكتفى القوى السياسية الفعلية بذلك بل انها كثيرا ما تلجا الى انشاء حزب تصطنعه وتنفق عليه وتشجعه وتدفعه ليزاحم الاحزاب الشعبية او القوى الشعبية التى يراد حرمانها او ابعادها عن ممارسة السلطة او المشاركة فيها هذا النوع من الاحزاب المصطنعة يعرف عادة بانه احزاب ادارية وهى تختلف عن الاحزاب الشعبية وعن القوى الشعبية هذه الاحزاب الادارية ليست قوى شعبية وليست قوى سياسية وانما هى مجرد اداة تستخدمها القوى السياسية الفعلية وسيلة لابعاد القوى الشعبية عن الميدان السياسى ويختلف الحزب الادارى عن الاحزاب والقوى الشعبية في ان « الحزب الادارى » يؤسسه من يتولون السلطة فعلا فهو امتداد للسلطة الفعلية يمكنها من ابعاد القوى والاحزاب الشعبية عن المشاركة في السلطة او الرقابة على من يمارسونها - وبعبارة اخرى هو اداة لتعطيل ممارسة الشعب لحقه في الرقابة على الحكام الذى هو اساس النظام النيابى وبذلك يتحول النظام النيابى الى نظام صورى زائف يخفى وراءه سلطات فعلية استبدادية وزيادة في الصورية والخداع تعطى لمثل هذه الاحزاب الادارية اسماء براقة مغرية يقصد بها غش الجماهير وتضليلها مثل حزب الشعب المعروف الذى انشاه المرحوم اسماعيل صدقى ومن نسج على منواله من الاحزاب الادارية التى جاءت بعده والتى يعرفها القراء ..

مثل هذه الاحزاب الادارية تنشا في احضان السلطة الفعلية ولا تعيش بدونها ولذلك تحرص على عدم التخلى عن السلطة لحظة واحدة - لان هذا التخلى يكشف عن عدم توافر القاعدة الشعبية لها - وهذا بخلاف الاحزاب التى تستند الى قوى شعبية فهى قد نشات ونمت وترعرعت خارج نطاق السلطة الفعلية بل وفي ساحة المعارضة للسلطة الفعلية - ولذلك تعيش وتقوى وتنمو دون حاجة لممارسة السلطة بل انها تزداد قوة ونموا رغم مقاومة السلطات الفعلية لها ورغم اضطهادهم وتنكرهم لها .. ورغم استعمال سلاح القوانين والقرارات الاستثنائية والرديئة وسيئة السمعة لتصويرها بانها غير قانونية .. فكل ذلك له نتيجة واحدة هى ابتعاد « السلطة الفعلية » عن القاعدة الشعبية التى يعترف لها الدستور بالسيادة في النظم النيابية ..

ان الاصل في النظام الحزبى انه وضع لتمكين القوى الشعبية والاحزاب الشعبية وحدها من التعبير عن رغبات القاعدة الشعبية للدولة عن طريق التقدم للانتخابات وممارسة الرقابة على القائمين بالعمل السياسى نيابة عن الشعب داخل المجالس النيابية . ومعنى ذلك ان النظم النيابية او الديمقراطية الصحيحة لاتعرف الا نوعا واحدا من الاحزاب وهى التى تمثل قوى شعبية وتتمتع بنفوذ شعبى يؤهلها للنجاح في الانتخابات الحرة النزيهة النظيفة ولا يمكن ان تقر النظم النيابية بوجود احزاب ادارية تتخذ واجهة لممارسة الدكتاتورية باسم الديمقراطية خلف شعارات زائفة واساليب ملتوية .. هذه الاحزاب الادارية لايمكن ان يكون لها مكان على المسرح السياسى الا عن طريق تزوير الانتخابات وتزييفها ولو كان لها سند شعبى حقيقى او جدى لما تشبثت بان تقوم هى بنفسها باجراء الانتخابات لتحمل اثم تزويرها وتزييفها ..

ان القوى السياسية الفعلية عندما تتنكر للاحزاب الشعبية وللقوى الشعبية وتصر على ابعادها عن العمل السياسى قد تلجا الى تعطيل الدستور او النظام النيابى . واسلوب التعطيل رغم عنفه وكره الناس له . يمتاز بالصراحة والصدق ، اما اسلوب التزييف فانه يقوم على الخديعة والغش وعدم النزاهة ولذلك فانه اشد كرها لدى الناس . وينمى في الشعب روح الحقد والثورة على من يمارسون هذا الاسلوب ويدفع القوى الشعبية الحقيقية للعمل خارج المجلس النيابى مادام قد سدت امامها الطرق المشروعة لدخول المجلس والتعبير عن راى القاعدة الشعبية التى تمثلها في القنوات المشروعة التى رسمها الدستور وهذا ما يهدد الاستقرار السياسى للنظام القائم ، والمسئولون عن ذلك هم مستشارو السوء الذين لهم مصلحة في احداث الفرقة بين القوى السياسية الفعلية والقواعد الشعبية الممثلة للامة . واملنا الا تقع القوى السياسية الفعلية في شراك هؤلاء المستشارين الذين لهم مصلحة في زعزعة الاستقرار السياسى في بلادنا ..

لذلك فاننا نؤيد الدكتور نعمان جمعة في قوله ان تمثيل القوى الشعبية في مجلس الشعب بحجمها الطبيعى هو مفتاح الاستقرار السياسى في البلاد .



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٨٧

« المهـــم عرفنـــا وزننـــا »

عقد مجلس برلمان المصطبة جلسته الاخيرة قبل تشكيله الجديد بعد الانتخابات التي تمت على ، المصطبة ، أسوة بالمجلس الجديد وفي بداية الجلسة طلب العضو الفلفوس الكلمة فقال ، اخواني الاعزاء .. فيه مثل بيقول ذهبت السكرة وجاءت الصحوة .. طبعا كلنا عارفين ان مجلسنا الموقر كان منبرا مفتوحا للتنفيس عن مافي قلوبنا وصدورنا .. لم يكن لنا ابدا مثل هذا المنبر العظيم .. لقد اصبح لنا يا اخواني صوت مسموع من خلال مجلس ، على المصطبة ، كنا حسب الأوراق الرسمية مواطنين فقط بالاسم .. نعطي ولا ناخذ .. كنا نزرع ونقلع ونبني العمارات والمدارس والمستشفيات والقصور .. كنا فعله .. ولكن بفضل الصحافة الحرة اصبحنا مهمين .. الكل يجرى وراءنا .. الكل يطلب رضانا ياسبحان الله .. اذا بنينا لنفسنا خص حاكمونا .. اذا زرعنا محصول اخدوه منا بحكم القانون .. دلوقت زى ماشفنا كل طلباتنا مجابة ولو حتى بالكلام .. ياسبحان الله بين يوم وليلة اصبحنا في ايدنا القرار .. الكل بيطلب ودنا ويقعد معانا .. تصوروا الكبار بيزورونا .. المحافظ يقعد معانا والوزير يتصور في وسطنا ويكلمنا كانه واحد منا حاجة غريبة طبعا .. كلنا عارفين ان دى حاجة مش حاتتكرر ابدا الا في انتخابات تانية بعد سنة او سنتين او اربعة الله اعلم .. أصل الحاجات اللي زى دى ملهاش ميعاد في بلدنا .. على العموم احنا ناس مسلمين ومتوكلين على الله .

طبعا ياالخواني انتم شفتم بنفسكم ايه اللي حصل في انتخابات المجلس الشقيق .. وطبعا قراتم اللي نشرته جرايد الحكومة واللي نشرته جرايد المعارضة .. وانتم تقدروا تحكموا لانكم شفتم بنفسكم .

عارفين المثل اللي بيقول شفت بعيني محدش قاللي .. لكن نعمل ايه خلاص اللي حصل حصل .. كانت خطة ياخواني ذكية .. كانت خطة محكمة لاتخطر على بال .. طلعوا فيها اخر ذكاوة .. عارفين حكاية الطيران المصرى في حرب يونيو ١٩٦٧ .. لما ضربوا الطيران على الأرض وحبوا الجماعة يفسروا الحكاية دى قاموا قالوا كنا منتظرينهم من الشرق قاموا جم لنا من الغرب .

واستمر الفلفوس في كلامه قائلا ، طبعا كل الكلام ده ليس وراءه فايدة .. لان كل شيء راح وانتهى .. عاوزين ننتظر ونشوف حايعملوا ايه .. وعدونا باشياء كثيرة واحنا في الانتظار .. المهم انهم عرفوا وزن الريف .

وطلب العضو الفلحوص الكلمة فقال ، اتوجه الى اخواني اعضاء المجلس بالشكر لما ابدوه من تعاون خلال الدورة الماضية .. وبهذه المناسبة احب اوضح موضوع مهم جدا ياالخواني .. ايام فترة الدعاية نزلت اشاعات قوية ان الوفد انتهى خلاص وانه لن يحصل عل نفس المقاعد التي كانت له في المجلس القديم وربما يسقط نهائيا .. واشاعات ان تحالف العمل والاخوان والاحرار تم لانهم لا وجود لهم في الشارع المصرى وليس لهم وزن وكل واحد كان بيعتمد على الحزب الآخر علشان ينجح ويدخل المجلس .. لكن فات عليهم حاجة مهمة جدا جدا وهي ان المعارضة بجميع أشكالها ليست طامعة في اغلبية ساحقة كما كانوا يتصوروا .. المعارضة هدفها ان تكون موجودة في المجلس الجديد تحت اى رقم ... ليه لان دور المعارضة ان تتصدى لأى خطا .. دورها كبير ياالخواني .. هذا هدف المعارضة وليس هدفها الحكم .. ولذلك كانوا بيحاربوها بكل عنف وشراسة .. هذا هو المقصود من المعارضة وهو ان تكون موجودة بواحد او بمائة سيان .

وطلب ممثل الحكومة الكلمة فقال ، والله تقولوا فيه كذا وكذا فهذا لايهمنا .. احنا عملناها وخلاص .

الفلاح الفصيح ، بهذه المناسبة اتوجه لشباب الريف والحضر .. هذا الشباب قد اثبت وجوده في هذه المعركة بجدارة وهذا شرف عظيم له سيذكره له التاريخ .. وشكرا .

الفلاح الفصيح

عثمان أبوزيد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٨٧

انسحاب المرشح الوفدى من انتخابات الاعادة بشمال القاهرة

ابلاغ النائب العام عن وقائع تزوير فاضحة لصالح مرشح الحزب الوطنى

أعلن الدكتور عبد الحليم مندور، المرشح الوفدى للمقعد الفردى فى شمال القاهرة، إنسحابه من انتخابات الاعادة، التى اجريت امس وقرر الدكتور مندور سحب مندوبيه من جميع اللجان الانتخابية، احتجاجا على تدخل الشرطة، لصالح محمد محمد جويلى مرشح الحزب الوطنى. وحرر الدكتور مندور محاضر بوقائع التزوير، فى اقسام شرطة الساحل وشبرا وروض الفرج والزاوية. كما تقدم ببلاغات الى المستشار محمد عبدالعزيز الجندى النائب العام، والمستشار المشرف على الانتخابات وكشف فيها عن تدخل الشرطة، ومنع مندوبيه من دخول اللجان، رغم حصولهم على توكيلات رسمية، وقيام بلطجية الحزب الوطنى بتزوير بطاقات التصويت منذ صباح امس وكشف الدكتور عبد الحليم مندور، مخالفة قانونية ارتكبها الحزب الوطنى، بتعيين رؤساء اللجان من حى شمال القاهرة، وكان من المفروض ان يقوم مندوبون من خارج محافظة القاهرة، بالاشراف على اللجان. وقد عقد الدكتور مندور، مؤتمرا صحفيا فى مكتبه بروض الفرج، وحضره صحفيون مصريون واجانب، واعلن فيه انه توقع هذا التدخل السافر، بعد ان زورت الحكومة اربعة الاف صوت فى صناديق قسم شرطة شبرا، لصالح مرشح الحزب الوطنى، فى الانتخابات الاولى. واعلن الدكتور مندور فى مؤتمره الصحفى، ان الدكتور عبدالاحد جمال الدين تدخل تدخلا سافرا، لصالح مرشح الحزب الوطنى



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٨٧

القضاء ينظر اليوم ٢٢ طعنا للوفد في انتخابات مجلس الشعب

تنظر محكمة القضاء الاداري ، اليوم ، الطعون التي تقدم بها حزبا الوفد والعمل في نتائج الانتخابات . اقام الوفد حتى امس ٢٢ دعوى طعن ، ومنها ٥ طعون على نتائج الدوائر التي استكملت فيها وزارة الداخلية نسبة العمال والفلاحين ، من قوائم الحزب بالمخالفة لقانون مباشرة الحقوق السياسية .

وتناولت الطعون الاخرى نتائج الدوائر التي تم استبعاد الوفد فيها من عمليات توزيع مقاعد الدوائر . كما تنظر المحكمة ، الطعن الذي اقامه حزب العمل ، على نتائج الانتخابات التي اعلنتها وزارة الداخلية ، واستكملت فيها نسبة العمال والفلاحين من قوائمه .

وكانت وزارة الداخلية قد تعمدت استبعاد المرشحين في رؤوس قوائم حزب الوفد ، ببعض الدوائر ، التي حصل فيها الوفد على مقعد او مقعدين ، بحجة استكمال نسبة العمال والفلاحين ، رغم مخالفة ذلك للقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، بمباشرة الحقوق السياسية ، الذي اصدره رئيس الجمهورية ، وتم فيه حذف الفقرة الخاصة باستكمال نسبة العمال والفلاحين من احزاب المعارضة والاقلية . ويقضي القانون باستكمال نسبة العمال والفلاحين من قائمة حزب الاغلبية . والتزمت وزارة الداخلية بتطبيق القانون في بعض الدوائر ، مثل الدائرتين الاولى والرابعة ، بالقاهرة والتي حصل فيها الوفد على مقعدين .

ولم تلتزم وزارة الداخلية بتطبيق القانون في دوائر اخرى . ومنها الدائرتان الثانية والثالثة بالقاهرة ، والتي حصل الوفد فيها على مقعدين ، وتم استبعاد المرشحين الفئات على رأس القائمتين . واختارت وزارة الداخلية الثاني والرابع في ترتيب القائمة من العمال . كما استقر راى وزارة الداخلية ، في الدائرة الثانية بمحافظة اسيوط على حصول الوفد على مقعد واحد . وقامت باستبعاد المستشار ممتاز نصار (فئات) رغم وجوده على راس القائمة ، واستبدلته بالمرشح التالي له في الترتيب (عمال) وتكرر هذا التزييف مع عبد المنعم حسين في الدائرة الاولى بالبحيرة ، والفريق سعد الدين الشريف راس القائمة الوفدية ، بالدائرة الثانية بالدقهلية ، والدكتور محمود السقا راس قائمة الدائرة الثانية بالشرقية ، وعبد العزيز نور راس قائمة الدائرة الاولى بالدقهلية . ووصل عدد الحالات التي خالفت وزارة الداخلية فيها تطبيق القانون ، الى ١٥ حالة على مستوى الجمهورية ، من قوائم الوفد وحده ، وبلغ عدد الذين اعلنت وزارة الداخلية نجاحهم من الوفد ، ٢٨ مرشحا من العمال والفلاحين ، و٦ فقط من الفئات .

المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٨٧

الفخ .. الذي وقعت فيه الصحف القومية :

لم يكن وجه العجب الوحيد فى انتخابات ٨٧ ، هو ماشابها من تزوير ، فقد شاهدت جماهير الناخبين هذا التزوير عيانا بيانا .. وكان شعار وزارة الداخلية يوم ٦ ابريل هو : على عينك ياناخب ! لم يكن التزوير شيئا جديدا ولا عجيبا ، بل ان معظم المراقبين ومعظم الدوائر السياسية كانت تتوقعه .. ولكن الجديد فى انتخابات ٨٧ هو المازق الحرج الذى دفعت وزارة الداخلية صحف الحكومة الى التردى فيه .. ذلك ان الطبخة الانتخابية لم تنضج كلها دفعة واحدة ، فقد كانت الاوانى متعددة .. قوائم ومقاعد فردية ، وستة احزاب ، و٤٨ دائرة .. ولان الطبخة كانت معقدة ، فقد كانت الانباء « تتسرب » من وزارة الداخلية ، بالقطارة ومن خلال مرشحات .. ومع كل الاحتياطات وتحسب الاحتمالات ، كانت النتائج تتغير بين لحظة واخرى ، ويبدو ان كمبيوتر الداخلية اصيبت بشىء يشبه عسر الهضم ، أو بطء الفهم ، ازاء هذه الحسبة المربكة ، والداخلية لا تريد ان تستسلم للكمبيوتر الذى اصابه الارتباك .. وبسبب هذا التخبط غير المفهوم ، وقعت الصحف الحكومية فى العديد من الاخطاء وكانت كلما ذكر اسم الحزب الوطنى مالت الارقام الى التصاعد .. وكلما جاءت سيرة المعارضة انخفضت الارقام وتضاءلت حتى اصبحت نسبة الـ ٨٪ املا بعيد المنال ، وحلما مستحيل التحقيق .. والنتيجة النهائية هى ان وزارة الداخلية اوقعت الصحف القومية فى مازق حرج امام القراء .

بسبب تخبط وزارة الداخلية

ضاعت هيبة الصحف القومية خلال الانتخابات



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٨٧

تضارب النتائج أكد اصرار الحكومة على التزوير

تحقيق : عادل القاضى
غادة الترساوى
نجوى حامد

ففى صبيحة السابع من ابريل نشرت « الاهرام » ان التحالف حصل على ١٧٪ وان الوفد تجاوز ٨٪ وان التجمع حصل على ٥٪ .. بينما ذكرت « الاخبار » ان التحالف حصل على ١٥٪ والوفد لم يحصل على ٨٪ بعد ، بينما حصل التجمع على ٢٪ من الاصوات واكتفت « الجمهورية » بالقول بان التحالف والوفد حصلا على ٢٥٪ فقط ..

بينما كان المانشيت الرئيسى لجريدة « المساء » فى عدد الاربعاء ٨ ابريل : « الوفد فاقد الامل فى الـ ٨٪ » .. وكان لهذا الخبر رد فعل شعبى واسع المدى ، حيث انهالت الاتصالات التليفونية من جميع محافظات الجمهورية حتى ساعة متاخرة من مساء الاربعاء .. للاستفسار عن مدى صحة هذا الخبر ، وحدث هذا رغم تاكد رئيس تحرير المساء من تخطى الوفد للنسبة ، بل وحصوله على حوالى ١٢٪ من الاصوات .. ولكنه هو صحفى الحكومة الأمين ، الغيور على مصالحها ، رفض ان ينشر هذه الحقيقة ، ليتيح الفرصة لكمبيوتر الداخلية الشهير ان يقوم بتعديل النتيجة ، وتقليل هذه النسبة المفزعة لحكومة الحزب الوطنى .. ولتكذب المساء تصريحات زميلتها « الاهرام » فى الصباح التى اكدت تجاوز الوفد نسبة الـ ٨٪ !! ولم تخف « المساء » طوال فترة الانتخابات والايام التالية لها شماتتها فى الوفد وامنياتها الشديدة بالا يحصل على النسبة التى تتيح له دخول المجلس .. وكان هناك ثار بينها وبين الحزب ، وقد حانت لها الفرصة ان تاخذ بثارها !! .

وفى ٨ ابريل تراجعت « الجمهورية » عن موقفها السابق فنشرت فى راس صفحتها الاولى مايفيد حصول الحزب الوطنى على ٨٠٪ من الاصوات كما اشارت النتائج الاولية للفرز .. وهكذا قامت « الجمهورية » مشكورة بزيادة ٥٪ من الاصوات الى رصيد الحزب الوطنى .. ولابد لنا ان نتساءل امام مانشر بها عن مصدر تلك المعلومات التى نشرتها فى عدد ٧ ابريل حيث لم تكن نتائج الفرز الاولية قد ظهرت بعد !! .

واذا لم تكن هذه المعلومات من وزارة الداخلية .. فهل نشرتها « الجمهورية » من قبيل التخمين ؟ ام لتاكدها من حصول الحزب الوطنى على ٧٥٪ من الاصوات سواء كان ذلك عن طريق بيانات الداخلية او غيرها !! .

١٠٠٪ لثلاثة احزاب فقط !

ولم تمض عدة ساعات حتى طالعتنا « الاخبار » فى عدد الخميس ٩ ابريل ان الحزب الوطنى سيحصل على ٧٥٪ وان تحالف الاخوان والعمل حصل على ١٧٪ بينما يتارجح الوفد حول ٨٪ وبعملية حسابية بسيطة نجد ان الوطنى والعمل حصلا على ٩٢٪ ، وترك ٨٪ لبقية الاحزاب بما فيها الوفد .. فكيف يمكن ان تكون للوفد فرصة ٨٪ اذا كان التجمع وحده حصل على ٥٪ من الاصوات .. !!

وفى نفس العدد نشرت فى صفحاتها الداخلية عدد المقاعد التى حصل الوفد عليها .. فجاء عددها ٥٣ مقعدا .. فى الدوائر الانتخابية الـ ٤٨ ! وبذلك تصبح النسبة التى سيحصل عليها الوفد حوالى ١٤٪ .. وهذا مايتعارض كلية مع مانشيت الجريدة الذى اكد تارجح الوفد حول ٨٪ .

كما نشرت « الجمهورية » فى عددها الصادر فى نفس اليوم ان الحزب الوطنى حصل على ٧٥٪ وان التحالف حصل على ١٥٪ .. بينما حصل الوفد على ١٠٪ وبذلك اختلفت النسب بين الجرائد الحكومية الثلاث .. كما ان الجمهورية والاخبار وزعت الاصوات على الاحزاب الثلاثة فقط بنسبة ١٠٠٪ متجاهلة تماما ان هناك حزبين آخرين حصلا على ٦٪ .. ويبدو ان معرفة هذه الصحف الجيدة للقانون جعلتها تتوقع اضافة هذه النسبة للحزب الوطنى باعتباره الحزب صاحب الاغلبية المتوقعة .. !!

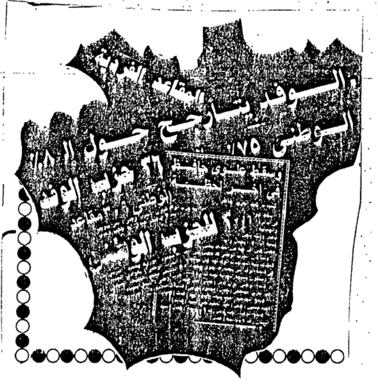
وتذكروا التجمع والامة

تعود « الاهرام » لتنشر فى عدد الجمعة ١٠ ابريل ان الحزب الوطنى حصل على ٧٦٪ من الاصوات ، وان التحالف حصل على ١٤٪ ، وحصل الوفد على ١٠٪ .. فى حين اعلنت الاخبار فى نفس اليوم حصول الحزب الوطنى على ٦٩,٦٪ وحصول التحالف على ١٧٪ ، وحصول حزب الوفد على ١٠,٩٪ .. وحصول التجمع على ٢,٢٠٪ والامة ١٩, ٪ .. وهكذا يتضح



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٨٧



للقارىء هذا التضارب الشديد بين ماقالته الاهرام ، وماذكرته الاخبار حيث قلت نسبة الوطني حوالى ٦,٤٪ في الاخبار عنها في الاهرام .. وزادت نسبة التحالف ٣٪ في الاخبار عنها في الاهرام وزاد الوفد ٩,٪ .. وتذكرت جريدة الاخبار ان هناك حزبين اشتركا في الانتخابات هما « التجمع والامة » .. فذكرت النسب التقديرية التي حصل عليها الحزبان .. ولكن السؤال : من هو المسئول عن هذا التضارب بين الصحف الحكومية الثلاث ، التي من المفترض انها تستقى معلوماتها وارقامها التي تنشرها من مصدر واحد وهو كمبيوتر الداخلية ؟ فهل هو المسئول عن ذلك ؟ واذا كان مسئولا فهل يعني هذا شيئا سوى ان العملية الانتخابية لم تكن نظيفة ؟ !! ..

تبديد ثقة القارىء

ولم تسلم هذه الصحف الحكومية من التضارب في البيانات الرسمية ايضا ، حيث اذاعت بيان وزير الداخلية عن الانتخابات ، وقالت اخبار اليوم ان الوفد حصل على ٣٥ مقعدا ، بينما اكدت الاهرام ان الوفد حصل على ٣٦ مقعدا .. الفرق مقعد واحد ، ولكنه يعني الكثير لدى القارىء ، ويبدد من رصيد الثقة في مدى صحة المعلومات والبيانات التي تنشرها هذه الصحف .. كما يؤكد ماسبق ان قلناه من فشل هذه الصحف في تقديم خدمة صحفية امينة للقارىء في هذه الانتخابات .

المكتسحون في الدوائر الفردية !!

ولم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للمقاعد الفردية .. حيث تضاربت الانباء حول فوز المرشحين لهذه المقاعد او رسوبهم .. فالجمهورية تعلن ان الاعادة تقررت في ٥٠٪ من الدوائر الفردية اى مايقدر بـ ٢٤ دائرة انتخابية .. في حين ذكرت الاخبار ان الاعادة ستتم في ٧ دوائر فقط .. بينما تؤكد النتائج ان الاعادة ستتم في تسع دوائر .

كما اعلنت هذه الصحف عن نجاح كل من « خالد محيي الدين » و« مصطفى السعيد » و« جمال السيد » .. و« محمد محمد جويلي » بينما اظهرت النتائج بعد ذلك عدم نجاحهم جميعا في هذه الدوائر .. واجراء إعادة بين « د . عبد الحليم مندور » و« محمد جويلي » ولم تخجل هذه الصحف الحكومية من نفسها وهي تعلن هذه الانباء عن اعادة الانتخابات .. وعن فوز ورسوب المرشحين ، بل اخذت هذه الصحف تحاول تبرير سقوط الشخصيات القوية التي لم يتوقع احد سقوطها .. والتي تتمتع بتاييد شعبي كبير .

وهكذا اثبتت الصحف القومية عدم قوميتها .



المصدر : الوفد

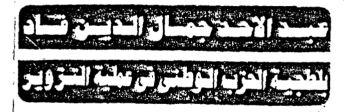
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٨٧

تدخل سافر وتزوير مفضوح فى انتخابات الاعادة بشمال القاهرة

شهدت دائرة شمال القاهرة فصلا دراميا جديدا من فصول مهزلة انتخابات ١٩٨٧ . تلك المهزلة التى بدات اول فصولها يوم ٦ ابريل بطول البلاد . وعرضها .. وجاءت انتخابات الاعادة فى المقعد الفردى بشمال القاهرة لتستكمل فصول المأساة .

تحقيق وتصوير :
حمدى حمادة
عادل صبرى

النيابة العامة تحقق مع النائب الوفدى احمد طه بتهمة التظاهر !



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٨٧

فمنذ الصباح الباكر قام بلطجية الحزب الوطنى بمنع مندوبى الوفد من دخول اللجان ، فى ظل حماية قوات الامن التى احتشدت امام مقار اللجان الانتخابية . وفى الساعة التاسعة صباحا بدات عمليات «تسويد» الاصوات لصالح مرشحى الحزب الوطنى ، وابلغ الدكتور عبدالحليم مندور مرشح الوفد النائب العام ورئيس اللجنة العامة للانتخابات بالدائرة الاولى بهذه الوقائع فامر بالتحفظ على بعض الصناديق .. الا ان هذا لم يحل دون استمرار عمليات التزوير مما دفع النائب الوفدى احمد طه لعقد مؤتمر صحفى فضح فيه عمليات التزوير السافرة امام الراى العام العالمى .

فى نفس الوقت خرجت جماهير شمال القاهرة فى مسيرة معلنة عن رفضها لتزوير ارادتها الا ان قوات الامن تصدت للجماهير واعتدت فرق الكاراتيه عليهم والقت القبض على بعضهم . وصباح امس بدات نيابة شمال القاهرة التحقيق مع النائب الوفدى احمد طه وبعض المحتجزين بتهمة التظاهر وترديد هتافات معادية للنظام .

وقد بدات عملية تزوير انتخابات الاعادة بدائرة شمال القاهرة منذ اللحظة الاولى لعمل اللجان الانتخابية ، وجاءت هذه العملية على اكثر من مرحلة اولاها منع مندوبى الوفد من دخول اللجان او طردهم منها فى نفس الوقت الذى بدات فيه عمليات تسويد الاصوات بالقوة ، وكانت اخر هذه المراحل الاعتداء على الجماهير التى خرجت تعبر عن رفضها لتزوير ارادتها ، والانتهاك البشع لابسط المبادىء الديمقراطية الذى كانوا جميعا شهودا عليه .. «والوفد» تعرض تقريرا صحفيا مفصلا عن الاحداث التى شهدتها دائرة شمال القاهرة فى انتخابات الاعادة امس الاول .

وبدات تجاوزات الحزب الحاكم ضد اسرة الدكتور عبدالحليم مندور المرشح الوفدى ، اذ فوجئت نادرة مندور اثناء تواجدها بلجنة مدرسة التوفيقية بموجب توكيل عام عن الدكتور مندور بقيام ضباط الشرطة بمنعها من التواجد بمقر اللجان ، وتم طردها واعتدوا عليها بالضرب والسب والقذف بالفاظ لا تليق !! فتوجهت إلى قسم شرطة روض الفرج لعمل المحضر اللازم لاثبات واقعة التعدى ومنعت من ذلك ، وتم طردها بصورة مهينة ، فتوجهت

والسب والقذف بالفاظ لا تليق !! فتوجهت إلى قسم شرطة روض الفرج لعمل المحضر اللازم لاثبات واقعة التعدى ومنعت من ذلك ، وتم طردها بصورة مهينة ، فتوجهت
الى مستشفى الساحل لعمل تقرير طبى ولكنهم رفضوا بحجة ضرورة الحصول على خطاب من قسم الشرطة !! وقد اثبت ذلك محمد اسماعيل الحسينى وكيل اول النيابة وامر بعرض الوقائع على مستشار النيابة العامة فى الحال .

● وتعرض محمود عبدالعاطى احمد للضرب والاهانة بحجة ان توكيله غير موثق مع انه موثق من الشهر العقارى ، ولكن احد ضباط الشرطة ابلغه بان الداخلية فوق الجميع وهى القانون وفوجىء باللكمات ونقلوه محمولا الى مستشفى الساحل الذى اثبت ان علاجه يحتاج الى اكثر من ١٥ يوما ، لانه مصاب بكدمات بالصدر والظهر تعرض لها فى مدرسة التوفيقية .

● وتم طرد خالد حسن السيد من اللجنة رقم ٦٦ بروض الفرج بحجة ان التوكيل الخاص به مزور مع ان مامور قسم روض الفرج موقع عليه ومعتمد من مدير امن القاهرة .

● وفوجىء خالد ابراهيم محمود باللجنة ١٧ بقسم شبرا بدخول المرشح الفردى الحكومى ومعه اعضاء بالمجلس الشعبى يرافقهم رضا وهدان اخر قائمة الوطنى ، يطالبونه بالخروج من اللجنة فرفض فذهبوا الى والدته بالمنزل رقم ٢٧ بشارع مسعود حمودة بمنطقة احمد بدوى وساوموها على ابنها وهددوها فاضطر المرشح الحكومى ذو الرمز السمكى ان يستخرج تذكرة استقبال من مستشفى شبرا العام باسم مندوب الدكتور مندور واخرجوه من اللجنة بحجة انه مصاب بمغص كلوى !! وقاموا بتسويد اصوات اللجنة!!

● ومنع حسن فايز قطب من الدخول فى اللجنة رقم ١٣ بالزاوية الحمراء وابلغوه بان يحضر فى الساعة الحادية عشرة قبل الظهر بحجة ان توكيله مزور وفوجىء بتسويد اللجنة .

● وفى اللجنة ١٠١ بمدرسة باحثة البادية فوجىء طارق العوضى مندوب الوفد ببلطجية الحزب الوطنى يخرجونه بالقوة بحجة ان حزب الوفد قد انسحب نهائيا من الانتخابات ، وفوجىء بدخول المرشح الحكومى بصحبة مرشح القائمة الوطنية عبدالفتاح بدر وتهجموا عليه بالالفاظ التى لا تليق !! واخرجوه وكادت تقتله سيارة مرسيدس صفراء تعقبت خروجه لولا لطف الله ..

ومنعوا مغاورى منصور محمد مندوب الوفد باللجنة ٢٥ بمدرسة محمد فريد الثانوية من البقاء باللجنة بحجة ان توكيله مزور !! وفى لجنة مدرسة رمسيس الاعدادية الخاصة بنين طردوا ميشيل سليمان مندوب اللجنة ٣٢ ايضا وكذلك فعلوا مع محمود حسين الشيمى مندوب اللجنة رقم ٦٢ بمدرسة شبرا الاعدادية بنين حيث قام ابوالوفا طعيمة بطرده علانية مع انه كان مرشحا حكوميا وعضوا بمجلس شعبى حى شمال القاهرة .

ابعدوا مندوبى الوفد ليخلو لهم الجو للتزوير

وفى مدرسة محمد شرف بالشرابية تم التعدى على فراج ابراهيم مندوب الوفد ، واحالوه لقسم الشرابية مع انه تعرض للضرب من فتوات الوطنى ، واخلوا سبيله بعد ٢٠ دقيقة فقط فذهب الى اللجنة وتكرر نفس الشىء مع المهندس

عصام عمار فى لجنة عبدالعزيز جاويش . اما سلطان محمد سلطان عضو لجنة الوفد بقسم الساحل ففوجىء باستبعاده من لجنته رقم ٩٢ بمدرسة روض الفرج العسكرية واكتشف عدم وجود اى مندوبين حيث شاهد رئيس اللجنة «يسود» بطاقات ابداء الراى علانية !!

وتعرض السيد العسيلى وكيل حزب الوفد بحى البراد والخازندار لتعسف ضباط الشرطة حيث ابلغوه بان توكيلات الوفد مزورة ، فطلب منهم التاكد من ذلك فاحالوه الى قسم الساحل وتهربوا منه فعاد الى لجنة معهد القراءات وصعق عندما راى التزوير الفاضح .

وفى اللجنة ١٢ بمدرسة اليرموك بالزاوية الحمراء اجبرت فاطمة عبدالظاهر محمد على التوقيع على محضر قفل اللجنة على بياض فذهب النائب احمد طه لاثبات ذلك بقسم الشرطة وتوجه للمستشار رئيس اللجنة العامة واثبت ذلك ! كما تم اخراج فوزى زكريا من اللجنة ٩٤ بمدرسة ابوبكر الصديق بارهاب من المرشح الحكومى الفردى ، وامام اعين ضباط الشرطة الذين تعاملوا باسلوب «لا اسمع ولا ارى ولن اتكلم»!! ونفس الامر تعرض له محمد رفيق الكردى من ضابط مباحث شبرا اثناء تواجده بمدرسة محمد فريد حيث منع بالقوة من الدخول فى لجنته الانتخابية ، وفوجىء احمد محمد عوض بالسباب ينهمر عليه من رائد شرطة اثناء تواجده بمدرسة سامى البارودى بشارع عبيد فابلغوه بان «الانتخابات خلصت !!»



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٨٧

التزوير ليس كافيا

لم يكتف الحزب الوطني بعمليات التزوير السافرة التي قام منذ الصباح الباكر ، بل صاحب هذا التزوير تدخلات خطيرة منها قيام سيارات القطاع العام التابعة لشركة كهرباء القاهرة ذات الارقام ١٢٨١ شيفرولية زرقاء ، ١١٢٧٥٨ ق ع و١١٢٧٧ ق ع بافراد من العاملين بالهيئة واقتحمت لجنة مدرسة عمر المختار وموسى ابن نصير وصوتوا في المدرستين بنفس اعدادهم ولم يعترضهم احد وطردوا مندوب الوفد قهرا وهددوه بعلقة ساخنة !!

كما قام الدكتور عبدالاحد جمال الدين

مندوبو وكالات الأنباء يسجلون التـــزويـــر بـــالصـــوت والصـــورة

بدخول لجان شارع شبرا واعطى تعليمات لمندوبى الحزب الوطني بمدرستي روض الفرج وشبرا الثانوية بتسويد الاصوات لصالح مرشح الحزب الوطني الفردى ، واثناء تغطية مندوب «الوفد» للجولة الانتخابية اعترضه السلطان واشار للشرطة باتخاذ اللازم ، وحاول ان ياخذ الكاميرا ومع اصرار الشرطة على تحطيمها حصل على «الفيلم» فقط وحرر مندوب «الوفد» محضرا بالواقعة ورفعها للمستشار رئيس اللجنة الرئيسية بقسم شبرا .

ومنعت الشرطة دخول المهندس احمد ابوسريع اللجان الانتخابية بمنطقة الزاوية الحمراء رغم وجود توكيل عام خاص به ومختوم بشعار الجمهورية واصرت الشرطة بضرورة ان يكون الختم باللون الاحمر لا باللون الازرق !! فطلب من المقدم طاهر نصر الدين بمديرية امن القاهرة وقف التصويت باللجان حتى يتم البت في امر الاختام فرفض فاضطر للذهاب لقسم شرطة الزاوية الحمراء وعرض الامر على المقدم عاطف الحملاوى فقال له «ختم المديرية» غير واضح !! ونفس اللعبة مارسها الرائد محمد كمال بالاشتراك مع رؤساء لجان مستعمرة كهرباء شمال القاهرة حيث منعوا مندوبى الوفد من دخول اللجان .

التهديد بالقتل

ولم يكن التدخل والتزوير كافيين اذ قام المرشح الفردى الحكومي ومجموعة من بطات المجلس الشعبى بشبرا وحي شمال القاهرة بتهديد مندوب الوفد باللجنة ١٧ بالقتل .

واثناء مرور احمد ابراهيم وكيل الوفد بمنطقة شبرا على لجان مدرستى طلعت حرب والجمهورية وبهما ٩ لجان قام رؤساء اللجان بادخال قيادات الوطنى بالمنطقة وصوتوا في اللجان مع انها ليست لجانهم وعندما اعترض مندوب الوفد على هذه التصرفات المخالفة للقوانين اطلقوا عليه شخصا يدعى «العمدة» وانهال عليه بالسب والاهانة واعترضت مندوبة الوفد بلجنة مدرسة الخازندار رقم ٣٥ على وضع رجل داخل لجنة السيدات فاخرجوها بالقوة وذهبت نادية شعبان لقسم الساحل ولكن !! وكذلك تم طرد اغلب مندوبى ومندوبات الوفد !!

التليفزيون الالمانى يسجل التزوير

وقد تم الاعتراض ايضا على السيد عبدالعال الذى كان مرشحا للتجمع وصمم على ان يكون مندوبا للدكتور مندور وتعللوا بان توكيله مزور وكانت المفاجاة عندما اكتشف الاهالى قيام بعض امناء الشرطة بقسم الساحل بتسويد الاوراق الانتخابية بسرعة كبيرة وعندما اكتشف ذلك مندوب التليفزيون الالمانى قام بتصويرهم وارتبكوا وخطفوا الاوراق بسرعة فصرخت شوقية الكردى مندوبة الدكتور مندور فتجمع المارة ليكونوا شهودا على المهزلة .


المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٨٧

وقد قام المحامى كامل مندور بتحريز الصندوق الخاص باللجنة ٢٣ بمدرسة بلال بمنطقة العزب بالشرابية حيث فوجيء بمحمد سيد أحمد ومعه مجموعة من الفتوات بالتعدى عليه وانطلقت اشارة لاسلكية موجهة الى ضابط شرطة كبير تقول بالنص «تم تحريز الصندوق الخاص باللجنة ٢٣ وفى نفس الوقت قام الرائد علاء السباعى بالاعتداء على مندوب الوفد» .

الامن هو المتهم الاول

وفى مديرية امن القاهرة تهرب العقيد محمود فكرى واللواء خضر من نبيل مندور المحاسب لعرض وقائع الفوضى والتحايل .. ولكن المماطلة والتهرب كانا اسلوبا مميزا داخل مديرية امن القاهرة ويكفى ان اللواء خضر ترك مكتبه ليستقر فى مكتب اخر بالدور السادس .

ولا شك ان هذا الاستفزاز لمشاعر الجماهير كان لابد ان يولد غضبا واسع النطاق ، فتجمع اهالى شبرا والساحل وروض الفرج بتلقائية وصحبوا معهم احمد طه والدكتور مندور فى سيارة نصف نقل لتجديد الثقة والتاييد بالرغم مما حدث ، وانطلقت السيارة لتطوف بشوارع روض الفرج وشبرا وجسر البحر وانطلقت الهتافات «همة نواب التزوير واحنا نواب الجماهير» واستمرت المسيرة الشعبية ساعة ونصف الساعة . وفجاة هجمت الشرطة على الموكب الجماهيرى وقاد الهجوم العميد مازن محمد نور الدين مساعد فرقة شمال القاهرة والعقيد محمد احمد حسن مامور قسم الساحل والرائد حسن محمد عبدالحى الذى انتزع احمد طه والدكتور مندور من على السيارة ، وتم القبض على محمد محمد عوض وخالد طلبة ومحمود الشافعى واحمد ابراهيم المحامى ، الذى اوسعوه ضربا ولكما ومزقوا ملابسه وسالت الدماء من وجهه بصورة لا يمكن ان يقبلها العقل .. وفرضت الشرطة حصارا محكما حول منطقة جسر البحر وتحولت الى ثكنة عسكرية خوفا من غضب الجماهير .

داخل قسم الساحل

وتم احتجاز النائب احمد طه

والمقبوض عليهم فذهب الدكتور محمود السقا المحامى ومحمد امين فهيم واحمد ناصر عضوا مجلس نقابة المحامين لقسم الساحل ومعهما مواهب الشوربجى المحامية وانكر من بالقسم وجود احمد طه مما جعل المحامين يترددون على القسم اكثر من مرة ومنعوا من الدخول واخيرا تقرر عرض المحتجزين على نيابة شمال القاهرة للتحقيق فى «الاتهامات» المنسوبة اليهم وتحول الامر الى قضية وبدا التحقيق فى الساعة الواحدة صباح امس «الثلاثاء» وحاول مندوب «الوفد» الدخول الى سراى المحكمة ، ولكن ضباط الامن رفضوا ذلك على الرغم من ابراز الصحفى للبطاقة الصحفية التى تتيح للصحفى ان يتابع ما يجرى . وتعمد ضباط الشرطة ان يضللوا كل من يسال عن التحقيق وكذبوا على اسرة النائب احمد طه وابلغوهم بانه خرج مع انه لم يخرج من سراى المحكمة بسبب اتهامه فى قضية جنح خاصة بقيامه هو ومواطنوه بالتجمهر ! على حد تعبير بلاغ الشرطة !!

الحقائق تتكلم

ان ما حدث يوم الاثنين ١٢ ابريل فى حقيقته ان احمد طه فاز بعضوية مجلس الشعب وانه كان يمر بسيارة مكشوفة فى دائرته الانتخابية يحيى اهالى دائرته ويشكرهم على ثقتهم الغالية ، وقد التفت حوله الجماهير الواعية يهنئونه ويتدافعون حوله وداعين له بدوام النصر ، وكانت تسير خلف سيارته سيارتان للشرطة وسيارات من الامن المركزى وسيارات مدنية يستقلها ضباط من المباحث .. وفجاة وبلا مبرر او سبب واضح اندفعت سيارات الشرطة ، وحاصرت سيارة احمد طه بقيادة العميد مازن مساعد فرقة الشمال والرائد حسن محمد عبدالحى رئيس مباحث قسم الساحل الذى جذب احمد طه وتطاول على من حوله .



المصدر : الـــوفـد

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرشح الوفد
باسوان يطعن فى
اعلان النتائج

اقام السيد عبدالقادر محمود المرشح على رأس قائمة الوفد بمحافظة اسوان طعنا امام محكمة القضاء الادارى. فى اعلان نتائج انتخابات مجلس الشعب وكانت وزارة الداخلية قد اعلنت نجاح المرشح الوفدى . فى الصحف الحكومية ثم اعلنت نجاح المرشح العامل الذى يليه فى الترتيب واخيرا اعلنت وزارة الداخلية عدم نجاح اى مرشح من قائمة الوفد طعن السيد عبدالقادر محمود فى تخبط وزارة الداخلية .. فى اعلان الصفة ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٨٧

في انتخابات الاعادة للمقعد الفردى :

أهالى صهرجت الكبرى يمتنعون عن التصويت احتجاجا على استبعاد الفريق سعد الدين الشريف

امتنع اهالى صهرجت الكبرى مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية . عن الذهاب الى لجان انتخابات الاعادة بالدائرة للمقعد الفردى امس الأول «الاثنين» احتجاجا على اسقاط الفريق سعد الدين الشريف بعد اعلان نجاحه ! فشل مدير امن الدقهلية ، وسكرتير عام المحافظة ، ورئيس مجلس مدينة ميت غمر فى اقناع الاهالى بالذهاب الى اللجان . وقد رفض الاهالى الخضوع للضغوط والتهديدات التى اطلقها رجال الامن والمسئولون بالمحافظة وصمموا على عدم الذهاب الى لجان التصويت . وكانت صهرجت الكبرى قد خرجت عن اخرها عقب اعلان نتيجة فوز الفريق سعد الدين الشريف . واقامت مسيرة كبرى احتفالا وابتهاجا بفوزه . ثم فوجئت بوزارة الداخلية تعلن نتيجة مخالفة تؤكد فيها استبعاد الفريق الشريف ، رغم انه راس قائمة حزب الوفد بالدائرة الثانية بالدقهلية .



المصدر : الــــوفد

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مندور يكشف فى مؤتمر صحفى

قصة مطاردة مندوبى الوفد وتقفيل الصناديق منذ الصباح الباكر

كشف د . عبدالحليم مندور مرشح الوفد للمقعد الفردى أن الحزب الوطنى خالف القانون ، حيث قام بتعيين رؤساء اللجان من حى شمال القاهرة مما يعد مخالفة قانونية ، والمفروض ان يكون رؤساء اللجان من المحافظات الاخرى .. والغريب فى الامر ان د . عبدالاحد جمال الدين رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة وقايدة كامل وعطية ابو سريع قاموا بجولات دعائية لصالح مرشحى الحزب الوطنى ، وقام د . عبدالاحد بالاستيلاء على كاميرا الزميل عادل صبرى المحرر بجريدة الوفد اثناء قيامه بتصوير اللجان التى يقومون بالدعاية فيها لصالح مرشح الحزب الوطنى .

وقد عقد د . عبدالحليم مندور مؤتمرا صحفيا حضره عدد من مندوبى الصحف المصرية ووكالات الانباء العالمية اعلن فيه : ان ما حدث لم يكن غريبا علينا ، فقد كنت اعلم منذ بدء المعركة الانتخابية ان الحكومة تترصد خطاى فى المعركة ، وانها لن تسمح لى بخوض المعركة ضد مرشحها ، وقد صح ما توقعته فقد زورت الحكومة لمرشحها ٤ آلاف صوت فى صناديق قسم شرطة شبرا ، وكشفت هذا التزوير باقى صناديق الانتخابات فى الاقسام الاخرى ، فى الانتخابات التى اجريت يوم ٦ ابريل ، ولم يحصل منافسى على الف صوت فى اعلى الاقسام اصواتا ، بينما تفوقت عليه فى باقى الاقسام ، وقد ضبطت بنفسى التزوير فى قسم شبرا وبالتحديد فى مدرسة محمد فريد الثانوية ، ومدرسة رمسيس الاعدادية ، وشاهدت بعينى راسى احدى اللجان تقوم باجراء العلامة على رمزى السمكة والهلال وهما الرمزان الخاصان بالحزب الوطنى ، فامسكت بهذه الاوراق المزورة واستدعيت المستشار رئيس اللجنة العامة ، فحضر ومعه مامور قسم شبرا واحد ضباط المباحث وشاهد بنفسه واقعة التزوير ، وامر الضابط المرافق له بتحرير محضر بالواقعة واحالتها الى النيابة العامة ، غير أن المستشار المشرف على الانتخابات امر بالقبض على ابنى المحامى دون سبب سوى انهم ارادوا مساومتى بين ان اترك واقعة التزوير وبين ان اترك ابنى فى قبضة الشرطة وقد وعدنى المستشار باستبعاد الصندوق المزور من الفرز ولكن تم فرزه .



الدكتور عبدالحليم مندور يكشف لمندوبى الصحف كيف تدخلت السلطة والحزب الحاكم فى تزوير انتخابات الاعادة .

واضاف د . عبدالحليم مندور فى مؤتمره الصحفى ، قائلاً :

ـ ان الحزب الوطنى لجا فى انتخابات الاعادة الى احط اساليب البلطجة والتزوير شارك فيها ضباط الشرطة والمباحث وقيادات الحزب الوطنى وعلى راسهم د . عبدالاحد جمال الدين الذى جمع شباب الكاراتيه والمصارعة والملاكمة لكى يخوضوا معه وبقيادته معركة الاعادة كما استعانت سلطات الامن بخبرائها من قدامى الضباط الخبراء فى البطش والتزوير فى معارك الانتخابات .



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٨٧

مخالفة قانونية

لمسئولى الحكومة

واضاف د . مندور ، قائلاً : ان د . عبدالاحد جمال الدين رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة كان يتجول داخل لجان شبرا وكان يدخل اللجان رغم ان هذا مخالف للقانون حيث ان القانون لا يسمح بهذا الا للمرشح او لوكيل المرشح ، وفى الوقت الذى سمح فيه لعبدالاحد جمال الدين وجلال رضوان وعدد من بطانة الحزب الوطنى بالتجول منعت قوات الامن وضباط الشرطة دخول عددا من مندوبى الوفد الذين وكلتهم بالمرور على اللجان ،. لكن الحزب الوطنى لجا الى هذه الاساليب القذرة لكى يستروا عارهم الذى انفضح من استخراج بطاقات للاطفال سن ١٦ سنة ومن طبع بطاقات انتخابية فى مصانع اهلية وضعوا عليها علامة الهلال والسمكة ، وهى ورقة رسمية تصدر عن وزارة الداخلية ويعتبر اصطناعها جناية تزوير ، ولم يكن ما حدث صباح يوم الاعادة مفاجأة لنا ، فقد كنا نعلم سلفا كل ما جرى ونعلم ان الاوامر قد صدرت من وزير الداخلية وقيادات الامن العام ، فالحزب الوطنى يمنع مندوبينا ووكلائنا من دخول اللجان الانتخابية وقاموا بالاعتداء عليهم بالضرب ، فقد اعتدى رجال الشرطة على ابنتى المحامية اثناء دخولها مقر لجنة التوفيقية الثانوية ، رغم ان لديها توكيل رسميا منى بذلك .

وفى الساعة الواحدة والنصف ظهر يوم الاثنين توجه د . عبدالحليم مندور الى مكتب المستشار محمد الجندى النائب العام وابلغه بوقائع التزوير وتدخل الشرطة فاحالته الى مساعد النائب العام الذى احاله الى المحامى العام لندب المحامى العام لشمال القاهرة ليحقق فيما حدث من وقائع .

شاهد عيان على التزوير يتحدث :

ضربوني عندما اعترضت على التزوير وسودوا كل البطاقات لصالح حزبهم

كتب ـ حمدى شفيق :

جوانب جديدة من مسرحية الانتخابات الهزلية بالغربية كشفت عنها قصة محمد مصطفى سيد احمد ـ ٣٥ سنة ـ الموظف بمديرية التربية والتعليم بالغربية والذى انتدب رئيساً للجنة رقم ١١٩ الانتخابية ومقرها مستشفى سامول بمركز المحلة الكبرى . حاول بلطجية الحزب الوطنى اغراءه على تسويد البطاقات لصالح مرشحيهم ، فرفض وكان الجزاء علقة ساخنة نقل على إثرها الى المستشفى بين الحياة والموت !

محمد مصطفى سيد احمد

يحكى محمد مصطفى القصة من اولها فيقول :

ـ انتدبت الى مركز شرطة المحلة حيث سلمونى أوراق وبطاقات وكشوف اللجنة ١١٩ بمستشفى قرية سامول . واقلتنا سيارة أتوبيس فى مساء الاحد الى القرية وقضينا الليل فى عنبر الرجال بالمستشفى . وفى الثامنة صباحاً بدأت اللجنة اعمالها . كان معى سكرتير اللجنة سامى ولا اعرف من اسمه اكثر من هذا ، واغلب ظنى انه لم يكن مهندساً زراعياً من كفر الزيات كما يدعى ، ولكنه شخصية غامضة شديدة الشبه برجال المباحث

سار العمل فى هدوء حتى الساعة الثانية عشرة والنصف تقريباً حين استاذن سامى لاداء صلاة الظهر وعقب خروجه فوجئت بدخول عمدة القرية ، ومعه محمد إسماعيل جودة امين الحزب الوطنى بالقرية وهو شيخ البلد ايضاً ، وعبدالله عبدالشافى وكيل عام عن الحزب الوطنى ورئيس المجلس القروى ورئيس الوحدة البيطرية بسمنود ، وطلبوا منى إقفال اللجنة وتسليمهم البطاقات لتسديدها لصالح الحزب الوطنى ولكنى رفضت بشدة .. وزيادة فى الحرص وضعت البطاقات على كرسى وجلست فوقها . واستمروا هم فى الإلحاح على دون فائدة ، فهددنى محمد إسماعيل جودة قائلاً باللفظ : وحياة أبوك سندفنك فى الترعة إن لم تسلمنا البطاقات حالاً . رددت عليه : شكراً على إهانتك لى وأنا ضيف عندكم ومع هذا لن أسلمكم البطاقات ولو قتلتمونى .

وبعد حوالى نصف الساعة احضروا الغداء ، ولكنى رفضت تناوله بعد الإهانات الى وجهوها الى . واستمرت اللجنة فى اداء أعمالها حتى قبيل الساعة الثالثة حين فوجئنا باقتحام العمدة وامين الحزب الوطنى ورئيس المجلس القروى وعدد كبير من اعوانهم للغرفة وهم يحملون العصى وقوالب الطوب وانهالوا علىّ ضرباً حتى اغمى علىّ وأفقت لأجد نفسى خارج الحجرة والبلطجية يعبثون بالبطاقات ويؤشرون عليها جميعاً لصالح الحزب الوطنى بعد ان طردوا مندوب التجمع ايضاً .

ويواصل شاهد العيان على المهزلة

ـ اسرعت بالهرب حينما وجدت محمد جودة ومصطفى سعد يهرولان خلفى لإجبارى على عمل محضر بانتهاء عملية التصويت ثم توقيع عليه

وحمدت الله عندما وجدت دراجة

مستشفى المحلة الكبرى العام

« تقـــــرير طبى »

اسم المريض : محمد مصطفى سيد احمد

تاريخ الدخول : ٦/٤/١٩٨٧

تاريخ الخروج : ٩/٤/١٩٨٧

نوع المرض : [illegible]

نتيجة العلاج : [illegible]

التقرير الطبى يؤكد الاعتداء على رئيس لجنة التصويت



بخارية متجهة الى المحلة فقفزت خلف سائقها الذى تطوع بنقلى الى مستشفى المحلة العام .

وقد ادى مدير المستشفى واطباؤه دوراً بطولياً عندما رفضوا إخراجى من المستشفى كطلب مسئولى الحزب الوطنى بالغربية وقاموا بواجبهم فى علاجى

وقد تقدمت ببلاغ عاجل الى النائب العام بشان واقعتى الاعتداء الوحشى والتزوير العلنى الفاضح . واثناء وجودى بالمستشفى جاءنى ضابط برتبة عقيد بشرطة قسم أول المحلة واصطحبنى الى القسم حيث رفضت الإدلاء باية اقوال إلا امام رئيس النيابة . وإزاء اصرارى على موقفى ارسلونى الى سراى النيابة حيث ذكرت كل الوقائع واثبتها المحقق فى محضره .

ويختتم المواطن النزيه الذى رفض تلويث يديه بجريمة التزوير حديثه الى « الوفد » مبدياً قلقه بسبب التهديدات المستمرة التى يتلقاها بتلفيق قضايا له واعتقاله إذا لم يتنازل عن بلاغه الى النيابة ويتساءل الرجل فى حيرة : هل هذا هو جزاء الشرفاء فى هذا البلد ؟



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٨٧

مؤشرات هادئة من انتخابات ساخنة

معـــركة ما بعد الانتخـــابات ....

بحلوها ومرها ، انتهت انتخابات المجلس النيابى التاسع والعشرين فى تاريخ الحياة النيابية ، منذ ان اقتحمت مصر هذا الميدان فى ستينات القرن الماضى .... واذا كان من واجب الكتاب والمحللين الجادين ، التسابق الى قراءة نتائج الانتخابات الاخيرة قراءة متانية وامينة ، وتحليل مضمونها واتجاهاتها امام الشعب ، فإنى اظن ان ذلك جهد يحتاج لعمل مؤسسات تقرا بدقة وتحلل بموضوعية ، اكثر مما يخضع لاجتهاد شخصى ..

صلاح الدين حافظ

لكننا ومن الوهلة الاولى ، نستطيع الزعم ان هذه كانت واحدة من ابرز الانتخابات العامة التى اجريت فى مصر ، فشغلت البلاد والعباد وشدت انتباه الاشقاء والاصدقاء والاعداء على السواء ، ومثلما تميزت بالاهمية ، اشتعلت بالسخونة وحدة المنافسة بين التيارات السياسية المعلنة شرعيا ، وغير المعلنة شرعيا ... من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ..

وبصرف النظر عن كل ماتعلنه احزاب المعارضة صباح مساء ، عن تزوير الانتخابات لصالح الحزب الوطنى ، فإن النتيجة العامة تؤكد اتساع تمثيل المعارضة فى مجلس الشعب الجديد من حيث النوعية ومن حيث الكمية .. اى من حيث تعددية القوى السياسية ، ومن حيث عدد المقاعد التى فازت بها المعارضة ككل

وبصرف النظر عن حرفية تطبيق القانون وتفسيراته ، بشأن الاحزاب المعترف بها ، فإن الثابت ايضا ان قوى سياسية قد برزت الى السطح ، واكتسبت الشرعية بالامر الواقع وفاز مرشحوها فى الانتخابات ... ونحن من الناحية الليبرالية ، مع ابراز كل القوى السياسية والاجتماعية ، الى سطح العمل العام لتعمل فى ضوء النهار وتقبل قواعد الشرعية وشروط العمل السياسى ... بدلا من الانخراط فى تنظيمات سرية تعمل فى انفاق تحت الارض ، تظل تحفر من خلالها حتى ينهار البناء واهله لا يدرون ... أو هم يدرون ولا يعترفون ... وتلك كارثة اصبحت تعرف بالعمى السياسى !

والعمى السياسى هذا يصيب المجتمع ، حين يفقد قدرته على رؤية المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، ويكتفى برفضها او يقف منها موقف التجاهل ... بينما الرؤية السياسية الصحيحة تتحقق حين يتمكن المجتمع من التكيف مع المتغيرات ، وحشدها فى جهد منسق يخدم تطوره وتقدمه ، واحداث توافق عام مع قواه وتياراته وجماعاته وافراده ، لكى يجرى الجميع فى تناسق جماعى ... رغم الخلاف فى الراى والاجتهاد ..

ومن التوافق العام الذى نتمناه لمجتمعنا ـ وهو فى واحدة من اصعب مراحله ـ ان ينفض سريعا عن كاهله آثار التنافس الحاد الذى شهدته الانتخابات الاخيرة ، ليخرج منها بتثبيت دعائم الديموقراطية التى تظلل الجميع ، وتفتح الباب واسعا وحرا ، امام كل القوى القادرة والراغبة ، فى تقديم رؤاها واجتهاداتها لبناء مصر المستقبل وطن الحرية والنمو والاستنارة ...

فى اطار هذا الامل الواسع ، يعلق اهمية كبيرة على البرلمان الجديد ، الذى تعددت الى حد ما بداخله ، القوى السياسية ، وإن غابت عنه قوى اخرى ، لكى يقود الحياة السياسية والتشريعية بكثير من التنوع والرصانة .. ويتميز بتعدد المنابع الفكرية ، ويشارك بحق فى قيادة الامة ورسم مستقبلها ، وترسيخ استقرارها على قدمين ثابتتين هما : التنمية والديمقراطية .. العدل والمساواة .

• • •

الان ... القراءة الاولية لنتائج الانتخابات الاخيرة ، تظهر تغيرا نوعيا وكميا ، عن نتائج انتخابات عام ١٩٨٤ .. وهى بالقطع مختلفة عما جرى من انتخابات قبل ذلك ... مثلا ..

• • مازال الاقبال على التصويت منخفضا ... ففى انتخابات ١٩٨٧ ، لم تكد نسبة الذين ادلوا باصواتهم ، تصل الى نصف عدد من لهم حق الانتخاب .. كما ان من لهم حق الانتخاب فى مصر كلها وهم نحو ١٤ مليونا لا يشكلون سوى ثلث الشعب المصرى ... وفى الحالتين الامر يثير التساؤل ويحتاج لدراسة ... لماذا الاحجام عن المشاركة فى الانتخابات ؟؟



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ أبـــريل ١٩٨٧

●● يعكس المجلس الجديد، اتساعا واضحا لدائرة المعارضة في الشارع المصري، الامر الذي اعطى مقاعد للنواب المعارضين، اكثر من اي مرة جرت فيها انتخابات برلمانية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الان ..

على سبيل المثال في انتخابات ١٩٨٤، نجح حزب معارض واحد هو الوفد في تخطي حاجز الـ ٨٪، بينما فشلت احزاب العمل والتجمع والاحرار... فاصبح للوفد ٥٨ مقعدا (بما في ذلك الاخوان المسلمون الذين دخلوا تحت اسمه) بينما في الانتخابات الاخيرة، تخطى الحاجز كل من احزاب العمل والاحرار والاخوان (التحالف) والوفد وفشل التجمع والامة .. واصبح للمعارضة نحو مائة مقعد داخل البرلمان الجديد بنسبة تقترب من الربع وبدرجة تشكل ثقلا سياسيا هاما يغير من التوازنات السابقة.

●● حدث تغير نسبي في خريطة القوى السياسية والحزبية في الساحة المصرية، على ضوء الانتخابات الاخيرة ... فالحزب الوطني الديمقراطي فاز بالاغلبية الساحقة، لكن مقاعدة نقصت عما كان عليه الحال في المجلس السابق، حيث كان يتمتع باغلبية ٨٠٪ هي الان تقل عن ذلك

بينما تراجع الوفد عن احتلال زعامة المعارضة، كما كان في المجلس السابق، حين كان يتمتع بمقاعد تصل الى ٥٨ مقعدا، اصبحت في المجلس الجديد ٣٥ مقعدا فقط .. اما الحصان الاسود فقد كان تحالف العمل والاحرار والاخوان، الذي دانت له زعامة المعارضة بما يزيد على ٦٠ مقعدا، غير من يتعاطفون معه من المستقلين او نواب الاحزاب الاخرى .. وقد تحقق ذلك النجاح بفضل تمتع الاخوان اساسا بثلاثة مقومات هي قوة العقيدة وقوة التنظيم وقوة التمويل

اما الخسارة الكاملة فقد كانت من نصيب حزبي التجمع والامة، وكذلك من نصيب الناصريين والحزب الشيوعي المصري وكلا التيارين رشح بعض رموزه، ربما على سبيل اثبات الذات ليس اكثر.

●● نحسب انه رغم الضجيج العالي الذي افزع الجميع قبيل وخلال العملية الانتخابية، الا ان العنف بمعناه الحرفي كان اقل مما توقع الكثيرون .. وربما يعود ذلك اساسا الى مناخ الانفتاح الديمقراطي، والى رغبة القوى والاحزاب في التعبير عن افكارها عن طريق الاقناع والحوار، وماعدا ذلك من حوادث عنف لم تكن الا وليدة خلافات عائلية او صدمات عصبية مؤقتة

ولم يكن هذا الا تعبيرا عن جو السماحة الديموقراطية في بلد عريق متسامح يقدس الحرية على امتداد الزمن.

●●●

في ظل هذا الوضع المتعدد القوى داخل البرلمان الجديد، يصبح متوقعا ومنطقيا ان يكون صوت المعارضة وقوة تاثيرها اعلى مما كان عليه الامر من قبل .... ويصبح بالتالي من واجب الاغلبية تقبل ذلك والتوافق معه باعتباره وضعا جديدا فرضته انتخابات اجرتها حكومة حزب الاغلبية ..

ويصبح واجب الجميع دخول معركة مابعد الانتخابات بافكار واساليب وممارسات مختلفة، عن تلك التي سادت معركة الانتخابات ذاتها .. ذلك أن التحديات الوطنية والقومية المطروحة على مصر اليوم، اشد وأعنف من ذلك التبسيط - بل التسطيح - الذي تابعناه من خلال دعايات كثير من المرشحين ... الامر اشد قسوة وصرامة .. وهو لذلك يحتاج لكل القوى والافكار سواء داخل البرلمان او خارجه .. فليس كل من فاز امتلك وحدة ناصية الحكمة، وليس كل من فشل فقد الى الابد صواب الفكر!

فإذا مابدانا بالقوى والاحزاب السياسية، وماهو مطروح عليها من تحديات، ندعي ان نتائج الانتخابات الاخيرة سوف تترك اثارا غائرة تظل تتداعى بالفعل ورد الفعل لفترات طويلة .. ونعني بذلك عنصرين رئيسيين هما:

(١) الكل مطالب بمراجعة افكاره ومبادئه السياسية والحزبية .. العقيدة والسلوك .. المواقف والمعارك .. التحالفات والخصومات .. ماذا حققت والى اين قادت .. كيف كان صداها في الشارع ومدى قبول الناخبين او اعراضهم عنها ..

(٢) الكل معرض لخلخلة حزبية شديدة، بل الى تقلصات تصيب القيادات والكوادر والاعضاء ... ثمة توقع حملات لتصفية الحسابات، وانشقاقات قديمة تتعمق او انسلاخات جديدة تشق طريقها الى الخروج!

ولو حاولنا تطبيق ذلك كله على القوى السياسية الراهنة، لوضعنا ايدينا الى حد كبير، على التحديات المطروحة

من واجب الحزب الوطني صاحب الاغلبية مثلا، ان يسأل نفسه لماذا نقصت إغلبيته وتآكلت لحساب المعارضة ... هل لان المعارضة نجحت في سحب بعض الارض من تحت اقدامه، أم لان ممارساته قد زادت من معارضيه، ام لان ترتيب القوائم - الذي اخترعه - افقده الكثير ... هل لا يزال يرى في نفسه خير ممثل للوسط المعتدل، ام ان بعض اجنحته تضغط كل في اتجاه مصالحه، بينما الشعب يحتاج الى اصلاح اشمل واعمق!!؟

الوفد ... هو الاكثر عرضة للتحدي بعد تاكل مقاعده وتراجعه الى الصف الثاني في المعارضة ... هل حدث ذلك بسبب تذبذبه وتارجحه بين القديم والجديد ... بين ملفات الماضي ومشاكل الحاضر ... ام حدث بسبب عجزه عن التواؤم مع ثلاثة اجيال متلاحقة نشأت في ظل ثورة يوليو بينما هو لايزال يعاديها ويعتبرها ثورة السلب والنهب فقط!!؟

●●●

ربما كان التحالف - العمل والاحرار والاخوان - في موقف اصعب من الاخرين ... فمازلنا نزعم انه تحالف قام قبل أسابيع فقط من الانتخابات وبهدف تخطي حاجز نسبة الـ ٨٪ وتحت شعار



عام هو الاسلام ... والاسلام ليس - ولايجب ان يكون - موضع خلاف ... انما التحدى المطروح على التحالف يبدأ بقدرته على الاحتفاظ بتماسكه داخل البرلمان ، والى اى مدى وفى اى ظروف وامام اى نوعية من الافكار والسياسات ، المختلفة بالضرورة عن مجرد شعارات معركة انتخابية خاضها ونجح فيها

ثم يستمر التحدى بقدرته على مواجهة اغلبية ساحقة تقف له بالمرصاد ، - الحزب الوطنى والحكومة - ومواجهة اقلية لا تلتقى معه كثيرا - الوفد - وفى ظل دعوة اطلقها بعض المؤلفين ، لتزويج الحزب الوطنى وحزب التجمع - وكلاهما يرفع مبادىء ثورة يوليو - من حزب الوفد الذى قامت الثورة لتصفى رموزه ولذلك فهو لايزال يدينها ويشجبها ! ! ورغم ان فكرة المزاوجة هذه سقطت بانتهاء الانتخابات ، الا ان طرحها لايزال محتملا طالما بقى التحالف متماسكا

ويصل التحدى مداه ، حين يطلب من التحالف داخل البرلمان وفى الشارع ، تفسيرات محددة وخطط واضحة لشعاره الانتخابى « الاسلام هو الحل » .. فبقدر ما اغرق مرشحو التحالف حملتهم الانتخابية بهذا الشعار ، بقدر ماكان رد الفعل من الاطراف الاخرى عنيفا .. اذ لم تكتف بعض هذه الاطراف بنقد التعميم وعدم الافصاح ، بل اشتط فى النقد الى درجة التطاول على الاسلام ، والاسلام برىء من كل الالاعيب السياسية ! ومع ذلك فقد استفاد التحالف من الهجوم عليه بعنف ، وكسب كثيرا من تعاطف الشارع معه فترجمه الى مقاعد ونواب .

• • •

اخيرا ...

ماذا بقى من تحديات معركة مابعد الانتخابات ! ؟

بقى التحدى الوطنى والقومى ... اى الاهم والاعظم .. فعلى مدى نجاح القوى والاحزاب والتيارات السياسية ، داخل البرلمان وخارجه ، فى الانشغال بقضايا الوطن الرئيسية وهموم الناس المطحونة ، يتوقف مستقبل الديموقراطية فى بلادنا ..

ومن ثم فمصر تحتاج من برلمانها الجديد الى تدعيم الديموقراطية - فكرا وممارسة - وازالة كل الحواجز القانونية والادارية المعوقة لها ، حتى لو اقتضى الامر تعديل الدستور بشجاعة واستنارة وتحرر

وتحتاج من برلمانها الى دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساندتها سياسيا وتشريعيا ، حتى تخرج من المأزق الخانق الراهن ...

ثم هى تحتاج اكثر ، من برلمانها الى فكر الرجال وقوة الجبال لتستمر صامدة فى وجه قوى الضغط واصحاب المصالح وابتزاز الديون والمعونات ...

فمصر الديموقراطية ... هى مصر المستقلة القادرة على صد الضغوط :

وتلك هى المعركة الكبرى ، قبل وبعد الانتخابات ، □

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٨٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مساحة الرأى الآخر تنكمش .. وتجربتنا الديمقراطية تعرج على ساق واحدة

معركة الانتخابات

جلال الدين الحمامصى:

نحن نفتقد الرأى العام الذى يضغط على الحكومة

الأزمة الاقتصادية والمتاعب الداخلية نتجت عن تعثر التجربة الديمقراطية

ابراهيم الدسوقى اباظة : المطلب الجماهيرى الأول هو اقرار الديمقراطية بتعديل الدستور والغاء القوانين الاستثنائية

الدكتور محمد عصفور: **المشكلة الحقيقية في نظام الحكم الحالى هى تقدير مكانة المعارضة**

حكومات ما بعد يوليو ١٩٥٢ اعتبرت المعارضة خيانة!

مسرح الحياة المصرية يموج الآن بالمشاكل على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكثيرا ماطرحت الحلول الجادة، وبذلت المحاولات المخلصة للتحليل والتشخيص والعلاج، وتلمس الطريق الى النجاة، سواء في أعمدة الصحف، او على السنة نواب الشعب، او خلال الدراسات المتخصصة، وغير ذلك من قنوات البحث والتعبير، دون ان تجد استجابة او يكون لها صدى لدى الأجهزة الرسمية المختصة بحل المشكلة، وكانه لا حل حقيقيا إلا ما ينبع من فكر الحكام، ولا خلاص إلا على ايديهم، ولا فكرة صائبة يمكن ان تاتى من خارج دواوينهم.. وهم في نفس الوقت لا يملون الحديث عن الديمقراطية، ولا يكفون عن المطالبة بالحوار بين الرأى والرأى الآخر من أجل صالح الوطن! وحينما يعلن الرأى الآخر عن نفسه، فما أسرع ما يصفه الرسميون بالاثارة والتحريض ومحاولة استغلال معاناة الجماهير! والنتيجة الحتمية هى ان يتحول الكتاب والمفكرون والباحثون وسياسيو المعارضة والمستقلون، إلى «نقط فكرية» مستقلة ومنعزلة لا تحس احداها بالأخرى، ولا تلقى بالا إلى ما تقوله، كانما كل منا يبحر في قاربه الخاص ولا يشارك الآخرين جميعا حياتهم ومشاكلهم ومصيرهم.. كيف وصلنا إلى هذه الحال؟ وما هو تشخيص هذه الظاهرة، وأسبابها، واسلوب علاجها سعيا إلى ممارسة ديمقراطية مجدية وسليمة؟ كل الكتاب والمفكرين والسياسيين الذين سعينا إلى استطلاع آرائهم، يسلمون بوجود ظاهرة الانعزال هذه، بل ويؤكدون وجودها من واقع تجاربهم الشخصية، وممارساتهم العامة، ويتطلعون إلى اليوم الذى تختفى فيه هذه الظاهرة السلبية لتفسح المجال للحوار البناء والتفاعل الحقيقى بين مختلف الآراء.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٨٧

علوى حافظ

استمرار الفساد فى جهاز الحكم يقضى على الامل فى الاصلاح

الدكتور على الدين هلال: الرأى المعارض ليس محاولة للضغط على الحكومة بل مشورة مجانية

●● الكاتب الصحفى الكبير الاستاذ جلال الدين الحمامصى:

- إن ما نفتقده فى مصر، هو وجود القوى الضاغطة على الحكومة، والتى تسمى الراى العام.. فكثيرا ما يتردد ان الراى العام يتخذ مواقف سلبية إزاء المشكلات، وهذا طبيعى، لان هناك فترات تختفى فيها الديمقراطية، والسلطة التى تصنع القرار - خلال تلك الفترات - لا تقيم للراى العام وزنا، ولا تعمل للشعب اى حساب، لذلك يختار السلبية مقابل الاهمال.

ولكننا يجب ان نعترف بان المشكلة الاقتصادية لا يمكن حلها إلا بمشاركة الشعب مع الحكومة فى تحمل تبعات قاسية واعباء ثقيلة، حتى يمكن المرور من عنق الزجاجة الاقتصادية.. ومع ذلك يجب الا يغيب السؤال: من الذى كان مسئولا عن وجود وتفاقم هذه المشكلة؟ وهل نوافق على استمرار القوانين سيئة السمعة، أم نبادر اولا إلى إلغاء هذه القوانين؟

وهناك اراء تقول ان الفساد هو المتسبب فى كل ما نعانيه من مشكلات، وان مواجهة الفساد بطيئة او تكاد تكون معدومة، وفى مقالى اليومى عرض للقضايا العامة يتضمن دعوة قد لا تكون مباشرة ولكنها نابعة من معاناة المواطنين.. فمثلا، الدعوة الى الحد من ارتفاع الاسعار تاتى من خلال ما يعانيه المواطنون من الارتفاعات المفاجئة سواء فى اسعار المواد الغذائية، او ثمن الخدمات التى تقدمها الدولة..

تدخل الحكومة.. افسد التجربة

ويواصل الاستاذ جلال الدين الحمامصى، حديثه الى «الوفد» فيقول:

- هناك مبادرات ومقترحات ليست نابعة من الشعب، ولكنها تطرح كوسيلة لايجاد نوع من التفاعل، ولتقوية الشعور بالانتماء، ومثال ذلك دعوة المواطنين الى المساهمة فى سداد ديون مصر، وقد قوبلت هذه الفكرة برفض يكاد يكون واسع النطاق، ومع ذلك كان هناك اصرار على نشر كل الاراء التى تتعلق بهذا الموضوع، وفى مقدمتها الراى المعارض، ونتيجة لذلك تولد احساس عند الشعب بانه مادة لعمل وطنى قومى، فذابت السلبية والمعارضة الى حد كبير، وبدات التبرعات تتدفق، إلا ان الشعب عاد الى سلبيته مرة اخرى، وتوقف عن الدفع، بسبب تدخل الحكومة تدخلا حول المشاركة إلى ارغام، عن طريق الاقتطاع من مرتبات الموظفين - مثلا - وهنا توقفت الدعوة ولا اقول فشلت.. حتى تقنع الحكومة بفساد اجرائها. والاثر السلبى لتدخلها.. وحتى تعود هذه الدعوة الى مسارها الصحيح.. واذا كان ذلك قد تاخر بعض الوقت، فالسبب يرجع الى عدد من المشكلات التى برزت اخيرا، وفى مقدمتها مشاكل الاستقلال الاقتصادى، وكذلك الى ظهور الفكرة الجديدة التى ندعو إليها الآن، وهى تكوين جبهة قومية يساهم فيها الشعب بانتمائه لوطنه، ومشاركته للحكومة فى ايجاد حلول للمعادلة الصعبة: كيف نتغلب على التراكمات الاقتصادية والمتاعب الداخلية التى نتجت عن تعثر التجربة الديمقراطية الاخيرة.

المداخل الطبيعية للاصلاح

● الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة:

- هناك الكثير من المطالب والمقترحات التى طرحت، ورغم انها تمثل مطالب شعبية، إلا ان معظمها لم يناقش حتى يظهر مدى قصوره، او ليؤخذ به إذا ظهرت صلاحيته.

المطلب الاول، هو مطلب سياسى، لإقرار الديمقراطية فى مصر وإلغاء القوانين الاستثنائية، وبعض مواد الدستور غير الديمقراطية، ومنها النصوص الخاصة بانتخاب رئيس «جمهوريه»، وإلغاء السلطات الاستثنائية الممنوحة للرئيس فى صلب الدستور فى غياب مجلس الشعب، وإلغاء نظام الانتخاب بالقائمة النسبية والمطلقة والعودة لنظام الانتخاب الفردى.

وهذا الاصلاح السياسى هو الذى يفتح الطريق إلى الاصلاح الاقتصادى، بل هو المدخل الطبيعى لهذا الاصلاح.

اما الاصلاح الاقتصادى، فنقطة البداية فيه هى اعادة النظر فى تنظيم الاقتصاد المصرى، لايجاد توازن بين القطاعين العام والخاص.. ولسنا ضد وجود القطاع العام، ولكن ضد استفحاله وتورمه، وخطورته على الحرية الاقتصادية للافراد، فضلا عن ان ضخامة حجم القطاع العام تؤدى الى ارتفاع تكاليف التنظيم والادارة، ومن ثم إلى إهدار الموارد.

وهناك انشطة اقتصادية تديرها الدولة بنجاح، واخرى يصعب عليها القيام بها. من النوع الاول صناعة الطاقة الكهربائية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٨٧

تحقيق :
سحر ضياء الدين

والصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والالمونيوم والاسمنت والبتروكيماويات ووسائل المواصلات. ومن النوع الثانى - الذى نرى إسناده إلى القطاع الخاص - انشطة الخدمات السياحية والمسارح والسينما وقطاع التوزيع التجارى الذى تمثله المحلات الكبرى، لأن القطاع الخاص - بطبيعته - اقدر على إدارة هذه الانشطة بنجاح.

ومن اهم الاصلاحات التى طالبنا بها مرارا، إصلاح التعليم ليكون موازيا للاهداف التى يسعى إليها المجتمع، إذ من الواضح ان هناك انفصالا بين اهداف المجتمع وبين السياسة التعليمية المطبقة الان.. وعلى سبيل المثال: اين التعليم الفنى، وما هو حجمه ونوعيته بالقياس إلى متطلبات التنمية الاقتصادية؟

نقطة اخرى، هى الاصلاح النقدى والمالى، على مستوى الميزانية، وعلى مستوى سوق المال والاستثمار، وتحقيق توازن الميزانية والقضاء على العجز المزمن فيها، والذى يرجع - فى واقعه - إلى سوء السياسات الانفاقية للحكومة، وتبديد نسبة هامة من موارد الميزانية بلا طائل، مثل نفقات الامن المركزى التى تبلغ مليارا ونصفا من الجنيهات سنويا.

المعارضة.. كمرادف للخيانة!

● الدكتور محمد عصفور:

- المشكلة الحقيقية فى نظام الحكم الحاضر هى مشكلة تقدير مكانة المعارضة فى النظام، بمعنى: هل تعامل المعارضة على انها قوة سياسية لها وزنها فى الحياة العامة فتكون جديرة بالاستماع والاحترام، ام ينظر إليها على انها قوة مشاغبة لا تتحدث إلا عن الاخطاء والتجاوزات مع المبالغة فى هذا الاتجاه؟

والحقيقة أن نظام الحكم منذ يوليو ١٩٥٢، لا تتحمل حكوماته قيام معارضة، لأن العسكرية تعتبر المعارضة خيانة، او على اقل الفروض تثبيطا لقواها.. ومن هذا المنطلق كان التفكير فى الغاء الاحزاب السياسية والاعتراف بمنظمة سياسية وحيدة هى هيئة التحرير اولا، ثم الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى.. وبطبيعة الحال، فإن نظاما للحكم يلغى الاحزاب السياسية، هو نظام شمولى لا يقبل - بداهة - وجود معارضة، وإذا كان قد تسامح مع بعض الاراء المخالفة داخل المنظمة الوحيدة، فعلى اساس فكرة النقد الذاتى له المعارض، حتى عندما اصدر السادات اوراقه المعروفة، بما فيها الورقة التى انتقد فيها، بقسوة، الاتحاد الاشتراكى، فانه كان حريصا على ان يؤكد ضرورة إصلاح الاتحاد الاشتراكى.

لذلك فليس غريبا ان يعادى نظام الحكم الحاضر فكرة المعارضة من اساسها، ولا اعتقد انه يمكن تغيير هذا الوضع بحيث تقوم المعارضة بدورها الحقيقى، إلا بتغيير جوهرى فى اسس نظام الحكم القائم.

اما الخطوات الضرورية والعاجلة - فى راى الدكتور محمد عصفور - فيمكن تلخيصها فى النقاط الاتية:

● الاعلان عن تكوين جمعية تاسيسية بالانتخاب الفردى المباشر، مهمتها وضع دستور جديد - غير دستور ٧١ - ينص فيه صراحة على ان نظام الحكم برلمانى وليس رئاسيا.

● إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات والمطعون فى دستوريتها، وبوجه خاص قانون الاحزاب السياسية.

● التحرى عن المصادر الشرعية للكسب، ليس بالنسبة للموظفين وحدهم، بل ولجميع السياسيين واقاربهم منذ حركة يوليو ١٩٥٢، وكذلك جميع المتعاملين مع الدولة وخصوصا شركات المقاولات وكبار الممولين.

● سد باب الاقتراض نهائيا، لان ماساة مصر الكبرى بدات بالقروض فى عهد سعيد ثم اسماعيل، ولن تكون هناك ارادة حرة مع وجود تبعية اقتصادية.

المسئولون ينكرون إنجازات المعارضة

●● الدكتور محمد حلمى مراد:

- هناك اقتراحات قدمتها منفردا فى مقالاتى، واخرى بالمشاركة مع حزب العمل، ومنها ما تقدمت به كاسئلة وطلبات إحاطة واستجوابات فى مجلس الشعب، وهى - فى كل الحالات - تتناول الكثير من الامور، وتشير الى حلول للعديد من المشاكل، فى حين ينكر المسئولون ذلك، ويرددون أن المعارضة تثير المشاكل ولا تتقدم بالحلول. ومن ذلك على سبيل المثال:

● الدراسات التى تمت عن اوجه مخالفة العديد من التشريعات للمبادىء الديمقراطية السليمة، وبصفة خاصة القوانين التى توصف بانها سيئة السمعة.

● طالبنا مرارا بمراعاة نزاهة الانتخابات، واعادة النظر فى اساليب الانتخاب لمجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية، حتى تتم الانتخابات بطريقة سليمة ومعبرة عن ارادة الشعب، كما ناشدنا الحكومة إلغاء حالة الطوارىء خاصة وان الغرض منها قد انتهى.

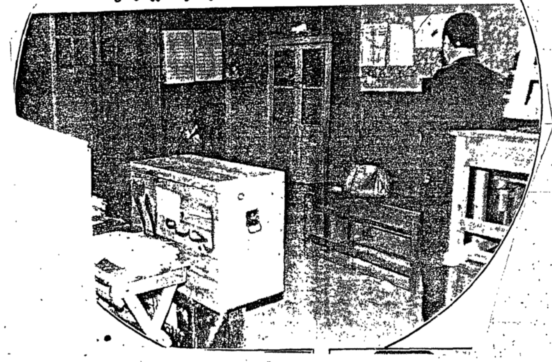
● فيما يختص بالمشكلة الاقتصادية، مثلت حزب العمل فى المؤتمر الاقتصادى القومى الذى عقد عام ١٩٨٢، وتقدمت بتقرير يتضمن مقترحات للعلاج، ولكن الحكومة لم تكن تقصد الوصول الى حلول عن طريق الحوار والمناقشة، ولكنها كانت تريد تغطية موقفها إذا اقدمت على إلغاء الدعم - وهذا ما لم يوافق عليه المؤتمر - ومازال هذا التقرير حتى الان صالحا فى معظم جوانبه.

● تعرضت فى مقالاتى، وفى مشروعات القوانين التى تقدمت بها عندما كنت عضوا بمجلس الشعب، لمهاجمة الفساد والكشف عن كثير من الانحرافات، ولكننا لم نجد اذانا صاغية من الدولة.

استعادة المال المنهوب

●● النائب الوفدى علوى حافظ:

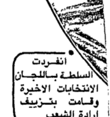
لم يعد هناك شك أن النظام الحاكم يقتل الرأى الآخر ، وليس يعمل على انكماشه فقط . وقد اثبتت الانتخابات الاخيرة ان السلطة ما زالت تصر على ان تفعل كل شىء بالنيابة عنا .. حتى اصواتنا فى الانتخابات .. عزّ عليهم أن يتعبونا بالذهاب إلى الصناديق ، واغلقوا اللجان عليهم .. وقاموا هم بالواجب .. وبنفس الاسلوب ، تصر السلطة ان تفعل كل شىء بالنيابة عنا ، ونخشى يوما ان نجد السلطة تقف بين افراد الأسرة ، لتمنعهم من حل مشاكلهم بانفسهم .. وتدعى لنفسها الحق فى حل هذه المشاكل .. لنفقد اخر شىء يمكن ان نقول عنه انه مازال سليما .. وهو النظام الاسرى .. بعد أن تسببت الحكومة فى تدهور كل شىء !



الدكتور حلمي مراد :

طالبنا مراراً بنزاهة الانتخابات وإلغاء الطوارئ ولم يستمع احد

قدمنا الحلول ولكن الحكومة تعتبرنا مشاغبين



• انفردت السلطة باللجان الانتخابات الاخيرة وقامت بتزييف ارادة الشعب



د . محمد حلمي مراد



- استمرار الفساد فى جهاز الحكم يقضى على كل أمل فى الاصلاح، واتصور ان الخطوة الصحيحة الاولى لعلاج الانهيار الاقتصادى فى مصر، هى تعرية الفساد ومحاسبته والتاكد من الذمة المالية لكل من يجلسون فى موقع اصدار القرار، وهذا لن يتحقق إلا بالبحث عن المال المنهوب، وحصره، واعادته إلى الخزانة العامة ليكون فى خدمة الاصلاح والتنمية، بدلا من الاستمرار فى سياسة القروض والاعانات والمنح لمواجهة الازمات، وهى سياسة لا تؤدى إلا إلى مزيد من الانهيار الاقتصادى، والتبعية للدول التى تمنح القروض والاعانات.

والمشكلة الثانية هى الانفجار السكانى المجنون، وفشل كل محاولات تنظيم الأسرة، وكنت قد تقدمت خلال الدورتين الماضيتين بمشروع قانون لوقف الانفجار السكانى وإعادة توزيع السكان، ولكنه اغفل، ولم يعرض للمناقشة.

· بعد ذلك تاتى مشكلة المخدرات، والتى تدور فى إطار اربعة ملايين جنيه سنويا، وقد تقدمت خلال الدورة الماضية باقتراح لتصفية مشكلة المخدرات خلال عام.

الموضوع الاخير - والكلام لايزال للنائب الوفدى علوى حافظ - هو موضوع المفاعلات النووية، وقد تقدمت باستجواب فى ٢ ديسمبر ٨٤، ومازلت متمسكا برايى فى وجوب الابتعاد عن المفاعلات النووية، فالعالم كله لم يصل بعد إلى حل للتخلص من النفايات النووية، او لتفادى الكوارث



المحتملة، اما إذا اصرت الدولة على الدخول فى هذه المغامرة، فيجب اولا ان يجرى استفتاء شعبى على هذا القرار، يسبقه مؤتمر دولى يحضره بعض علماء الطاقة فى العالم، ويجرى حوار يسمعه الشعب قبل ان يدلى برايه مع او ضد المفاعلات النووية.

المعنى الحقيقى للديمقراطية

●● ويعقب على الآراء السابقة، الدكتور على الدين هلال، استاذ الفكر السياسى بجامعة القاهرة، فيقول:

- يجب ان نبدأ بالاتفاق على معنى الديمقراطية.. الديمقراطية لا تعنى فقط حق المعارضة، او حق المواطنين فى ابداء ارائهم بصفة عامة، ولكنها تعنى ايضا، وبنفس الدرجة، واجب الحكومة فى التفاعل مع هذه الآراء. الديمقراطية إذن تسير على قدمين: راى يقال سواء من داخل الحزب الحاكم او من خارجه، واستجابة من جانب الحكومة، وإذا تخلف احد هذين الاساسين، يحدث خلل فى العملية الديمقراطية.

وعدم قيام الحكومة بمواجهة وتناول الآراء التى تنشر فى الصحف القومية او المعارضة، لا يتفق مع هذا الفهم للديمقراطية، وليس من المتصور - بطبيعة الحال - ان تقوم الحكومة بالرد على كل كبيرة وصغيرة تنشرها الصحف، ولكننا نتحدث عن القضايا الكبرى ووجهات النظر الأساسية التى يعرضها الكتاب الاقتصاديون والسياسيون، وفى كثير من الاحيان تطرح وجهة نظر ولكن لا يحدث حولها حوار، ويبدو لى احيانا، ان اغلب



د . على الدين هلال

الناس مهتمون بطرح ارائهم دون التجاوب مع الاخرين، كما لو اننا تحولنا إلى محطات اذاعة متعددة كل منها يبث على موجة مختلفة! ولا اعتقد ان هذا يعتبر علامة صحية سواء من الحكومة او من احزاب المعارضة، إلا ان مسئولية الحكومة تزيد على مسئولية المعارضة، لأنها هى التى تحكم، ولها مصلحة فى الاستفادة من الآراء الاخرى، واقول إن بعض الناس يصورون الامر للحكومة وكانه رغبة فى الضغط عليها، ولكن هذا التصور ليس صحيحا، ولا اعتقد انه يساعدنا فى الخروج من مشاكلنا الكبيرة.. فالحديث عن الضغط ليس واردا، لان الحكومة تملك وتسيطر على القطاع العام، وادوات الاعلام، والجزء الاكبر من الصحافة، ولها الاغلبية الساحقة فى المجالس النيابية والمحلية، فكيف يكون الضغط عليها؟ ونحن كلنا فى مركب واحد، إما ان ننجو جميعا او نغرق معا.. ومعنى حديثى كله هو ضرورة التعاون المشترك، وان تنظر الحكومة إلى الراى الاخر على انه استشارة مجانية هى المستفيدة منها، لاننا لو نجحنا فى حل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية، فسوف يعود الفضل لحكومة الحزب الوطنى، اما تصويرها على انها عمليات إثارة وتحريض، فلست اعتقد انه يفيد الحكومة او الوطن.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٨٧

وجهة نظر

« المجلس الجديد »

لو تجاوزنا مناقشة سلامة الانتخابات لمن يملكون اسباب القول فيها ، فاننا نستطيع ان نقول ان المجلس الجديد يعكس صورة قريبة من الشمول للتيارات التى يموج بها واقعنا . فلكل تيار رموز فيه وان اختلفت نسبة تمثيلها بالقياس الى حجمها ، وتهيات بذلك فرصة للجميع للمشاركة فى النشاط السياسى تحت القبة . وهذه خطوة ينتصر بها الواقع بثقله على عوائقه ويسجل للديمقراطية تقدما نرحب به من قلوبنا . وهى فى الوقت نفسه تحمل المجلس الجديد امانة جليلة عليه ان يضطلع بها بقوة تناسب التحديات التى تاخذ بخناقنا ، وان يخط سبيلا للنجاة وان طال الزمن وتضاعف الجهد . نحن نطالب الاغلبية بالسلوك اللائق حقا بالاقوياء فعليها ان توسع صدرها للمعارضة وتفسح لها المجال لاداء واجبها . كما نطالب المعارضة بالجدية والموضوعية والتصدى للمشكلات المصيرية واقتراح القرارات الحاسمة دون مزايدة من ناحية او تملق من ناحية اخرى وان تواصل مطاردتها للفساد والكشف عن مصادره . وان يعمل الجميع - حكومة ومعارضة - على البناء والتعمير وقهر التخلف بانواعه .

ولعلى - وكثيرين معى - يأملون من وراء العمل المنشود دعما متواصلا للديمقراطية ووضع اسس ثابتة لحل المشكلة الاقتصادية انتاجا واستهلاكا وقروضا ، وتنفيذا لما جاء فى الدستور عن الشريعة ، بالاضافة الى دعم وحدتنا الوطنية على اسس راسخة تسمو بها فوق الازمات والمكائد وتجعل منها المرجع والمنطلق الى نهضة شاملة فى الداخل والخارج . ارجو الا تشغلنا بعد اليوم الا شواغلنا والا نهتم الا بهمومنا والا نبدد قوانا فى غير ما يهيىء لنا التقدم والفلاح فى هذا العصر الذى لا يرحم متخلفا ولا يقبل عاجزا . الله اسأل للمجلس الجديد الصحة والعافية والاستمرار والاستقرار فى ظل الدستور وبتأييد منه آمين .

نجيب محفوظ



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٨٤

مع الساعات الأخيرة لمجلس الشعب

شبح القائمة

يلاحق نواب الحزب الحاكم

تلاعب شبح الانتخابات القادمة لمجلس الشعب باعصاب نواب الحزب الوطنى ولم يغب هذا الشبح لحظة واحدة ووصلت ذروة الازمة مع الساعات الاخيرة لجلسات مجلس الشعب التى رفعت مؤقتا الى ما بعد الانتخابات لتعود فتعلن فض الدورة فى موعدها الدستورى ..

كيف تحول ولاء النواب عن القاعدة إلى القائمة ؟

وقد كان هذا الشبح يتقدم كل كلمة ينطق بها نائب الحزب الحاكم تحت القبة .. وكان له فعل السحر فى تصرفات النواب وكيفية معالجاتهم للمواقف داخل المجلس .. فانقلبت الموازين .. وتغيرت الاحوال .. وتحول الجناح المعارض داخل الحزب .. والذى كان قد اكتسب الشرعية واعترف به فى اواخر عام ٨٠ الى جناح مؤيد وموافقة على طول الخط يتجنب المعارضة .. بل ويتجنب الدفاع عن وجهة النظر — حتى ولو كانت فى خدمة الحزب خوفا من العقاب . واستبعاده من قائمة الحزب .

مواقف ومواقف

وبقدرة قادر وعلى غير العادة .. تغير موقف النائب المدقق والدارس لكل ما يعرض من المجلس من اتفاقيات وموضوعات — الى نائب مسالم للغاية — لا يعارض ولا يناقش بل فضل الحياد السلبى — وهو فى اغلب الاحيان غائب من القاعة .. فى عز ((المعمعة)) كما يقولون . وتجلت هذه المواقف فى موقف النائب توفيق زغلول الذى كان لا يترك اتفاقية او موضوعا الا درس وناقش ووافق وعارض . واختلف مع الحكومة دفاعا عن المصالح — مصالح الجماهير .. فقد ظل هذا النائب بموقفه ((الثورجى)) حتى نهاية الدورة الرابعة للمجلس .

وكان من أبرز ما فجره النائب من قضايا خلافاته مع محافظ الغربية التى هى دائرته الانتخابية .. وقت أن كان المحافظ يفرض اتاوات وضرائب على الحرفيين فى المحافظة مخالفا لقواعد الدستور والقانون .

ونجح زغلول فى حملته .. وتراجعت الحكومة من تحصيل هذه الضرائب والاتاوات التى فرضها السيد المحافظ على الحرفيين .

والمنحب تبدل هذا الموقف فى الدورة الاخيرة الحالية للمجلس — فظل مسالما للغاية — لا يدافع عن القضايا الا فى أضيق الحدود .. ويعمل دائما بطريقة التوازن ما بين مصلحته كنائب ستكون القائمة هى ((كارت)) مروره الى الانتخابات .. وبين مصلحة الحكومة التى تعد هذا الكارت !!

.. ومثل آخر

ونجد على جانب اخر مثلا بارزا .. وهو جبريل محمد نائب الاسكندرية الذى فجر اخطر الموضوعات ونجح — على مدى الدورات الاربع الماضية — وكانت اشهر قضيتين اثارتا داخل القاعة — قضية المستشار ابو الفضل الدرندراوى الذى اتعب الحكومة بلفه ودورانه أكثر من ١٠ سنوات واستطاع بما فجر من قضايا ان يخرج الحكومة عن طورها .. وجعلها فى موقف لا تحسد عليه حتى تهرب كل من ايد الدلدرازى من الحكومين لدرجة انه فى فترة من الفترات اتهم بعض الوزراء وكبار المسئولين بالحصول على اثارة من هذا المستثمر او ليسن لديهم القدرة على رفض المشروع . وتساءل فى مناقشاته .. كيف حصل المستثمر على ٩٩ توقيعا بالموافقة على استقطاع مساحة اكثر من [illegible] فدان لاقامة مشروع وهمى .. و ((كشت)) الحكومة وتراجعت واخيرا اعلنت رفضها للمشروع .

بل وامتد الخلاف الى زميله صبرى القاضى الذى يعمل صهره مستشارا للدنداراوى .. حدث ذلك داخل القاعة — واستطاع صوفى أبو طالب رئيس المجلس فى ذلك الوقت نفى الموقف بسرعة تغيير المواقف وتحويل تلك الموضوعات الحساسة الى اللجان لتموت ويخفت صوتها .. ويا دار ما دخلك شماتة !! ..

ولكن فى الدورة الاخيرة .. تحول السيد النائب الى موقف مسالم تماما وان كان يخفى وراءه بركانا قد يكون اعد العدة له هو وزميله توفيق زغلول .. اذا قدر له وكان ضمن سعداء الحظ فى قائمة الحزب الوطنى .. وعلى النقيض — نجد بعض النواب الذين كانت مواقفهم تتسم بالاعتدال .. وقد تحولت الى مواقف أكثر انفعالا ويبدو انهم رفضوا النفاق — وكان من هؤلاء النائب السوهاجى ايهاب مقلد .. فبالاضافة الى مواقفه الصريحة داخل القاعة .. كان النائب الوحيد من الحزب الوطنى الذى واتته الشجاعة وحضر مادبة حزب العمل التى أقامها المهندس ابراهيم شكرى تكريما لعودة أبو العز الحريرى نائب التجمع الى عضوية المجلس ؟ بل والقى كلمة حيا فيها المعارضة .. وكان بالطبع محل انتقاد نواب الحزب الوطنى المتملقين .. الذين تلاعب بهم شبح الانتخابات وبدأوا يحسبون خطواتهم .

وظاهرة أخرى جديرة بالتسجيل فلاول مرة ومنذ بداية الحياة البرلمانية فى مصر .. يتحول ولاء النائب من اتجاه الى آخر .. فبعد أن كان النائب يتجه الى ناخبيه مع نهاية كل فصل تشريعى أى يعود الى قاعدته الانتخابية ليضمن نجاحه فى ظل النظام الفردى تحول ولاؤه لقائمة الحزب املا فى ترشيحه .. وهذه الظاهرة الخطيرة تتمثل فى انتقال الناخبين بالمئات وتجمعهم على أبواب مجلس الشعب وقت انعقاد الجلسات فى انتظار نوابهم لانجاز مصالحهم ؟ ولكن هيهات فلم يعد فى يد المواطن نجاح النائب بل هى القائمة ؟ بل من قادة الحزب الذين يتحكمون فى المصائر .. ولذلك انتقل ولاء النائب من القاعدة الى القائمة .. والا كان مصيره الا يعود الى مكانه تحت القبة .

كما تمثلت هذه الظاهرة فى احتجاب الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء وامين عام الحزب من نوابه فى هذه الفترة التى يعد فيها القوائم .. وقد كان النواب يلاحقونه فى مكتبه فرادى وجماعات سواء بمقر الحزب او مقر مجلس الوزراء وفشلت كافة محاولات مدير مكتبه من منعهم من الدخول والكل يحاول ان يحظى بالرضا السامى . وان يضرب (زمبة) فى زميله املا فى التسلق والوصول على اكتافه . وثالث يهمس فى أذن الامين العام بانه الاصلح .. ورابع يؤكد أن من حوله من الزملاء .. لا يصلحون للعمل لمصلحة الحزب فى الدورة القادمة . وخامس وسادس والكل يسعى للحصول على تزكية قيادة الحزب ورضا امينه العام الذى يمثل للنائب الذى يريد العودة الى قاعدته الانتخابية .

وصار الوضع على خلاف ما كنا نشاهده فى نهاية كل فصل تشريعى .. حيث كان النائب ينصرف الى دائرته ليكسب ثقة ناخبيه .. ولا يهتم بالحضور والتواجد بالقاعة . فصار الان يواظب على الحضور ليكون فى الصورة ؟ وتراه يحرص طوال الجلسة على التنقل بين مقاعد الوزراء والحديث مع هذا الوزير وذاك احاديث جانبية أبعد ما تكون عن الصالح العام ولا هدف لها الا استجداء التزكية والتأييد لتشمله مظلة القائمة .. وبذلك تتحول الساحة البرلمانية داخل المجلس الى مظاهر عجيبة .. نواب يلاحقون الوزراء .. ووزراء ((يشخطون)) — وينفعلون ويرفضون — ويكون الانتصار فى النهاية اما ((لانحناء)) النائب واما لهرب الوزير من القاعة

والسؤال الذى يطرح نفسه الان على القاعة .. من ينتصر — الولاء للحزب .. أم الولاء لصاحب الصوت الانتخابى صاحب الحق الاصيل فى نجاح زيد أو عمرو .. عموما هذا ما ستظهره الانتخابات القادمة !!



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ إبريل ١٩٨٧



انتهت الانتخابات .... فلنبدأ العمل !

بعد انتهاء انتخابات الاعادة فى عدد من الدوائر الفردية واعلان القائمة الكاملة باسماء اعضاء مجلس الشعب الجديد الذين نجحوا فى الانتخابات سواء عن طريق القوائم الحزبية او الدوائر الفردية تكون مرحلة هامة ودقيقة من مراحل اعادة البناء الديمقراطى قد اكتملت ، وبات من المحتم ان يستعد الوطن كله لمواجهة مهام المرحلة القادمة مع بدء ممارسة المجلس النيابى الجديد لاعماله بعد ايام .

واذا كان من الطبيعى والمتعارف عليه ان ترتفع الاصوات وتتباين الاتجاهات وتسنح الفرصة لكل حزب ان يدخل سلحة المزايدات خلال فترة المعركة الانتخابية ، من اجل كسب اصوات الناخبين ، الا انه من غير الطبيعى بل ومن غير المقبول ان يواصل البعض الاحاديث المجوجة حول ملابسات المعركة الانتخابية والقاء تبعات الفشل وعدم التوفيق على الرشاوى الحكومية وعلى التدخل البوليسى تارة اخرى فضلا عن ادعاءات التزوير التى لم ترصدها جموع الشعب ورصدتها بعض عيون المعارضة فقط !

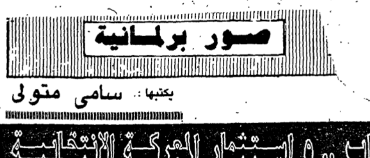
اننا نعتقد ان التنافس الحزبى الذى هو مظهر من المظاهر الاساسية للديمقراطية لايبرر باى حال من الاحوال استمرار شغل الشارع المصرى بعيدا عن الاهتمامات والتحديات الرئيسية التى ينبغى توظيف كل قوى المجتمع من اجل التغلب عليها .

اننا نتمنى ان يغلق الجميع ملف الانتخابات بخيره وشره ، وان يتكاتف الجميع فى المرحلة القادمة من اجل استثمار المناخ الديمقراطى فى اقتحام المشاكل الصعبة التى يعانيها المواطنون خصوصا مايتعلق بظواهر الازمة الاقتصادية .

ان المجلس النيابى الجديد الذى يضم بين صفوفه كافة التيارات السياسية الفاعلة فى الساحة المصرية ، يستطيع اذا خلصت النيات ان ينجز الكثير والكثير مما يريده الشعب ويبتغيه سواء فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، او فى مجال تطوير نظم التعليم بما يواكب العصر والمرحلة ، فضلا عما يأمله الشعب من المجلس الجديد فى القدرة على انجاز التعديلات الضرورية فى عديد من القوانين التى تهم قطاعات عريضة وفى مقدمتها قانون العلاقة بين المالك والمستاجر فى الاراضى الزراعية .

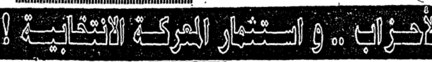
وليكن شعار الجميع تحت القبة حرية فى النقاش للاقلية والمعارضة على حد سواء ، ووحدة فى الاتفاق الذى تقول به الاغلبية فى النهاية .

لقد انتهت الانتخابات وآن لنا ان نبدأ العمل اذا كنا بالفعل نحب مصر ونحو الغد لها .



صور برلمانية

يكتبها : سامى متولى



الأحزاب .. و استثمار المعركة الانتخابية !

قبل أن تبرد نار المعركة الانتخابية ويتلاشى بخارها ، وقبل ان يخبو حماس الجماهير التى التفت تؤيد أحزابها وشخوصها ، لابد أن تحرص الاحزاب على استمرار هذا الالتفاف والالتحام الذى شمل كل مدينة وقرية ونجع فى كل موقع على أرض مصر . لابد أن تستفيد الاحزاب مما خلفته أقوى معركة انتخابية لم تشهد لها البلاد مثيلا من قبل ، وأن يستثمروا هذه الهبة الجماهيرية المشتعلة بالحماس والوطنية والحرص على المشاركة والاختيار من اجل حياة برلمانية وديمقراطية افضل .. لابد والاحساس الوطنى ، مازال ساخنا وفعالا أن تبدأ الاحزاب ، كل الاحزاب وفى مقدمتها الحزب الوطنى فى تقييم أدائها الجماهيرى بكل موضوعية ، على ضوء تجربة الانتخابات .. ولابد حتى يتعمق الالتفاف الجماهيرى ويزداد ويتسع أن تبدأ الاحزاب فى دفع الجماهير وتحريكها للمشاركة فى قضايا العمل الوطنى .. لابد أن تحرك الاحزاب جماهيرها الى تقدير وتقديس قيمة العمل والانتاج .. تحرك جماهيرها الى دعم الانتماء والاحساس بالمسئولية القومية والمشاركة الايجابية .. تحرك الجماهير إلى دفع قضايا التنمية الذاتية والمشاركة بالجهود الفعالة لحل بعض المشكلات .. تحرك الجماهير لتبنى قضايا محو الامية والنظافة وتحسين الانتاج وتعمير الصحراء .. تحرك الجماهير لدعم الرقابة الشعبية والتخلص من السلبية وكلمة أنا مالى .. تحرك الجماهير الى المعاونة الجادة والحرص على المال العام .. تحرك الجماهير للعمل

يوسف والى فؤاد سراج الدين خالد محيى الدين

والاعتماد على الذات لان ذلك هو الحل ..واقول يجب على الاحزاب سواء التى فازت بثقة الجماهير واصبح لها ممثلون بمجلس الشعب او التى تتطلع للفوز فى المستقبل بهذه الثقة ان تضرب جذورها فى الشارع المصرى مستفيدة من تجربة الالتحام والوجود الذى خلقته المعركة الانتخابية .. ولن يأتى الالتحام الحقيقى الا بما تقدمه هذه الاحزاب من توجيه جماهيرها الى المهام الوطنية التى تخلق الانتماء للوطن والانتماء للحزب .

واعتقد بعد الهبة الانتخابية لابد ان تلتحم الأحزاب بالجماهير ، ولن يتأكد هذا الالتحام الا بالالتفاف حول عمل نافع ، بدلا من التفرغ لاطلاق الاتهامات الطائشة التى تتبادلها الاحزاب [illegible] الجماهير فى حالة فرجة عليها لا اقل ولا اكثر !!



ظواهر جديرة بالدراسة والتأمل

القراءة السريعة لنتائج انتخابات مجلس الشعب تشير الى مجموعة ظواهر جديرة بالدراسة والتامل .. فلقد حصل الحزب الوطنى على ٣٤٨ مقعدا منها ٣٩ مقعدا فرديا ، وحصل تحالف العمل والاحرار والاخوان المسلمين على ٦٠ مقعدا منها ٤ مقاعد فردية ، وحصل حزب الوفد على ٣٥ مقعدا ، وفاز ٦ مستقلين فى المقاعد الفردية .

واذا قارنا ذلك بنتيجة انتخابات عام ١٩٨٤ نجد ان المعارضة تمكنت هذه المرة من ان تحرز تقدما ملموسا وتضاعفت مقاعدها بالمجلس وهذا بالطبع فى صالح الديمقراطية .

ومن الظواهر الجديدة فى انتخابات هذا العام ان ساحة العمل السياسى شهدت اول انتخابات تستاثر باكبر قدر من الايجابية والاهتمام ، سواء من جانب المرشحين او الناخبين فلقد تقدم للترشيح على قوائم الاحزاب ١٦٥٥ مرشحا بالاضافة الى ١٩٣٧ مرشحا من الافراد بمعنى ان عدد المرشحين لمجلس الشعب بلغ ٣٥٩٢ مرشحا !!

اى أن انتخابات هذا العام تضاعف عدد المرشحين تقريبا عن المرات السابقة !!

ولقد بلغ عدد الناخبين الذين ادلوا باصواتهم ٧ ملايين و٢٢٧ الفا و٤٦٧ ناخبا من جملة المقيدين بجداول الانتخابات وعددهم ١٤ مليونا و٣٢٤ الفا و١٦٢ مواطنا اى ان نصف المواطنين فقط بنسبة ٤٩ز٦٤٪ اى ان العمل والاحرار معا فى الانتخابات السابقة لم يحققا نسبة الذين لهم حق مباشرة حقوقهم السياسية هم الذين شاركوا فى المعركة !!وكان عدد الذين ادلوا باصواتهم فى انتخابات ٨٤ خمسة ملايين و٣٢٣ الفا و٨٦ مواطنا من بين ١٢ مليونا و٣٣٩ الفا و٤١٨ مواطنا لهم حق التصويت ، ومعنى ذلك ان الانتخابات الاخيرة شهدت اقبالا اكثر من الانتخابات السابقة .

ومن الملاحظات ايضا ان الحزب الوطنى حصل فى هذه الانتخابات على ٤ ملايين و٧٥١ الفا و٧٥٨ صوتا فى انتخابات القوائم فقط اى بنسبة ٦ز٦٩٪ وكان قد حصل فى انتخابات ١٩٨٤ على ٣ ملايين و٧٥٦ الفا و٣٥٩ صوتا اى بنسبة ٩٨ز٧٢٪ ومعنى ذلك ان الحزب الوطنى قد حقق جماهيرية اوسع فى هذه الانتخابات اذا اضفنا رصيده فى انتخابات المقاعد الفردية .

وحصل تحالف العمل والاحرار والاخوان المسلمين على مليون و١٦٣ الفا و٥٢٥ صوتا وبنسبة ١٧٪ وكان حزب العمل فى انتخابات ١٩٨٤ قد حصل على ٣٦٤ الفا و٤٠ صوتا اى بنسبة ٧٣ و٧٪ من الاصوات الصحيحة يومها وبذلك لم يحقق نسبة الـ٨٪ اما حزب الاحرار فقد حصل يومها على ٣٣ الفا و٤٤٨ صوتا اى ٨٪ المطلوبة . ولكنهم بتحالفهم مع الاخوان استطاعوا تحقيق ١٧٪ وحصل حزب الوفد على ٧٤٦ الفا و٢٤ صوتا اى بنسبة ٩ز١٠٪ وكان فى انتخابات ١٩٨٤ قد حصل على ٧٧٨ الفا و١٣١ صوتا وبنسبة ١١٩٠ز١٥٪ ، ويرجع السبب بالدرجة الاولى الى ابتعاد الاخوان المسلمين عن الوفد ، والى ان جماهيرية الوفد لم تتسع نتيجة ممارساته التى افقدته الكثير .

وحصل حزب التجمع على ١٥٠ الف و٥٧٠ صوتا اى بنسبة ٢١ز٢٪ وكان قد حصل فى انتخابات ١٩٨٤ على ٢١٤ الفا و٥٨٧ صوتا اى بنسبة ١٦٩ز٤٪ !! ولابد ان يبحث التجمع عن اسباب هذه الخسارة الجماهيرية الفادحة .

وحصل حزب الأمة على ١٣ الفا و٣١ صوتا بنسبة ١٩ز٠٪ ولم يكن ممثلا فى الانتخابات السابقة ، واعتقد ان هذه النسبة تشير الى ان هذا الحزب لاوجود له على الساحة السياسية .

ولقد جاءت نتيجة الانتخابات ممثل لارادة الجماهير ومعبرة عنها اصدق تعبير .. وجاء الاختيار للاستقرار باعتباره الدعامة الاولى للانجاز

وعلى اية حال فان اعظم مكسب فى هذه الانتخابات انها طرحت الواقع الاجتماعى والسياسى الذى كان كامنا تحت السطح وكشفت ابعاده ومواقعه وتطلعاته وتصوراته ..

واسفرت النتائج عن تمثيل التيارات السياسية فى مصر وهذا بلا شك يعتبر تطوراً فى الحياة السياسية المصرية ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابات مجلس الشعب

وتطور النظام السياسي في مصر

ربما سوف يذكر المؤرخون ان الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٧ والظروف التى احاطت بها، والنتائج التى اسفرت عنها، كانت علامة هامة على تطور النظام السياسى المعاصر، القائم فى مصر منذ يوليو ١٩٥٢. فطوال العقود الاربعة الاخيرة تقريبا من التاريخ السياسى للمجتمع المصرى تعلقت التغيرات البارزة فى النظام السياسى، بالدرجة الاولى، بهوية وتكوين « النخبة الحاكمة »، اى من يمسكون بمقاليد السلطة السياسية. ينطبق هذا على احداث مارس ١٩٥٤ التى احكم فيها عبد الناصر قبضته على السلطة، مثلما ينطبق على تطورات ١٩٦١ و ١٩٦٢ التى تمخض عنها انشاء الاتحاد الاشتراكى ووضع الميثاق، وكذلك على تطورات مابعد هزيمة ١٩٦٧ وبيان ٣٠ مارس، كما ينطبق ايضا على « حركة التصحيح » فى مايو ١٩٧١ والتغييرات الواسعة التى شملت عناصر النخبة الحاكمة. بل إن اعلان التعدد الحزبى علم ١٩٧٦ كان - فى حينه - تعبيرا بالاساس عن تغيرات « من اعلى » فى النظام السياسى، لعبت فيها مبادرة الرئيس السادات دورا حاسما.

على ان انتخابات ١٩٨٧ تبدو علامة على تطور فى اتجاه آخر، يتعلق - ليس بهوية وتكوين النخبة الحاكمة - وانما بفاعلية وتنظيم القوى المحكومة. فطوال العهد الناصرى، ظلت تلك القوى المحكومة وكأنها، كتلة صماء، لافارق فيها بين مؤيد ومؤيد، فضلا عن عدم السماح - تقريبا - بالتمييز بين مؤيد ومعارض. وفى ظل حكم الرئيس السادات، وبالرغم من السماح بالتعدد الحزبى، فان ذلك التعدد « الرسمى » لم يعكس فاعلية مابين القوى الشعبية المحكومة، بقدر ماعكس بقايا قوى قديمة مرتبطة - بشكل او باخر - بالنخبة الحاكمة. ولكن الوضع فى الثمانينيات



محمد حسنى مبارك



د. أسامة الغزالى حرب

وبعد تولى الرئيس مبارك للسلطة، اخذ يتغير بالتدريج، وتفاعلت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، مع مناخ الانفراج فى حرية التعبير السياسى، مع ممارسات الاحزاب السياسية الرسمية والقوى السياسية غير الرسمية، لتشكل الصورة التى برزت اوضح ماتكون فى انتخابات ١٩٨٧. ان التغير الذى تمخضت عنه هذه الانتخابات لايتعلق بالحاكمين ولكن بالمحكومين، ويرتبط « بالمعارضين » اكثر مما يرتبط بالمؤيدين. انه تغير له خصائصه الكيفية المميزة. وجوهر ماحدث فى انتخابات مجلس الشعب كان هو المبادرة بالتحرك الفعال، وفقا لقواعد الممارسة السياسية المشروعة، من جانب قوى سياسية معارضة للحكومة ونشيطة جماهيريا - اى القوى الاسلامية - بما لايقاس به اى تحرك منظم سابق. وهذا التحرك لايعتمد فقط على قواعد تقليدية (عائلية او محلية) قديمة، بقدر مايعتمد ايضا - وربما غالبا - على قوى حديثة شابة، تدخل معترك السياسة لاول مرة



والدلالة الرئيسية لحركة هذه القوى السياسية الصاعدة ـ قوى « الاسلام السياسى » ـ لاتتعلق بقوتها « كمعارضة » ضد « الحكومة » ، بقدر ماتتعلق بقوتها وفاعليتها النسبية المتنامية فى مواجهة فصائل المعارضة الاخرى . ويؤكد هذه الدلالة الاخيرة ، ان « الثقل » الذى تتمتع به « الحكومة » فى الممارسة السياسية او نفوذها فى مختلف مراحل العملية الانتخابية ، انما ثبت فى مواجهة كافة الفصائل المعارضة بلا استثناء ، ولم يثبت مثلا فى مواجهة « الوفد » او « التجمع » ـ اكثر من التحالف الثلاثى . اى ـ بعبارة اخرى ـ فان التحدى الحكومى ـ اى تحدى الحزب الوطنى ـ كان « عاملا مشتركا » بين كافة فصائل المعارضة . ويترتب على ذلك ، ان ايا من فصائل المعارضة الاخرى ، لاتستطيع ان تعلق اخفاقها فى الانتخابات على شماعة « التدخل الحكومى » ، متناسية نواحى قصورها وتقلص وزنها السياسى والانتخابى ، فى مواجهة القوى الاسلامية .

ان هذا التغير الجوهرى فى حركة القوى الفاعلة على الساحة السياسية يحمل بلاشك تغيرات حاسمة بالنسبة للنظام السياسى الحالى فى مصر :

ـ اول هذه التغييرات ، هو التحرك الحثيث نحو تمايز القوى السياسية المختلفة ، وتبلور الحدود فيما بينها ، وتعريفها بمسمياتها الحقيقية . ان تلك الحدود او الخطوط الفاصلة لم تفصل بين حزب وآخر فقط ، ولكنها فصلت بين القوى والتيارات المختلفة فى داخل نفس الحزب . ذلك ينطبق على تمايز التيار الاسلامى وتبلوره ، مثلما انطبق ايضا على تمايز التيار الناصرى وتبلوره . ولذلك ، فان الاحزاب والتشكيلات السياسية التى سوف تبرز بعد انتخابات ١٩٨٧ تختلف عن تلك التى كانت قائمة قبلها .

ـ ثانى هذه التغيرات هو تقليل الفجوة بين الخريطة « الرسمية » للقوى السياسية ، والخريطة الفعلية لها . وبمقتضى هذا التغير ، فان احزابا ورقية سوف تتلاشى بالضرورة لتبرز محلها احزاب وقوى سياسية حقيقية . وبهذا المعنى ، فان البداية الحقيقية للاحزاب السياسية فى مصر ، انما تاخذ مجراها

ـ ثالث هذه التغيرات هو ماسوف يترتب على التغيرين السابقين من توسيع نطاق « المشاركة السياسية » للجماهير ، لتشمل فئات وقوى عريضة كانت حتى الان فى موقع « المراقبة » او « اللامبالاة » . فنشاط جماهير تيار سياسى ما ، لابد وان يحث جماهير التيارات السياسية الاخرى على الحركة ، ولاجتذاب مزيد من الانصار .

ان هذه التغيرات يمكن ان تكون ذات عائد ايجابى على تطور النظام السياسى المصرى ، ويمكن ان تدفع به ليكون نظاما ديمقراطيا تعدديا ، حقيقيا وراسخا ، اذا ماتوافرت شروط حيوية لامفر منها :

ـ اول هذه الشروط ، ان تلتزم « القوى الاسلامية » بالديمقراطية وبالتعدد الحزبى ، وان تحترم تعدد الاراء والاختلافات . وذلك يعنى ضرورة التخلى عن كثير من الممارسات التى حفلت بها الدعاية الانتخابية ، والتى وصلت الى « تكفير » المعارضين لها ، كما يعنى ضرورة ان يكون احترام « الشرعية الدستورية » والديمقراطية التعددية اكثر من مجرد تكتيك انتخابى . ولنلاحظ هنا ان قيادات حزبى « العمل » و« الاحرار » قد ركبت عربة القوى الاسلامية للدخول الى مجلس الشعب ، ولكن الاهم من ذلك هو ان القوى الاسلامية ركبت عربة « العمل » و « الاحرار » للدخول الى حلبة « السياسة الشرعية » الواسعة .

ـ ثانى هذه الشروط ، هو ان تعى القوى السياسية الاخرى الدروس البليغة التى انطوت عليها المعركة الانتخابية ، وان تتجاوز بسرعة الوقوف عند شعارات « التزييف » و« التزوير » الحكومى ، لتضع يدها على مواطن الداء فى افكارها وتنظيماتها وممارساتها . لقد اجتهد حزب « الوفد » فى تفتيت الرصيد الذى عاد به الى الحياة السياسية ، فتحالفه السابق مع « الاخوان المسلمين » افقده قطاعات واسعة من الذين تجذبهم « علمانية » الوفد ، وتحامله المبالغ فيه على ثورة ٢٣ يوليو ، وشهوة الانتقام الجامحة من زعيمها ورموزها ـ خاصة من خلال



جريدة الحزب ـ افقدته قطاعات الشباب الواسعة ، واتاحت لمعارضيه اقوى الاسلحة ضده ..

اما حزب التجمع ، فقد آلت صيغته « التجمعية » الى صيغة « انفرادية » ثم الى صيغة « شللية » . وفي الوقت الذى يضم فيه « التجمع » بعضا من افضل عقول مصر ومثقفيها ، ، فانه ركز ـ من خلال صحيفته بالذات ـ على ماهو « ثانوى » و « هزلى » على حساب ماهو « اساسى » و « جدى » .

ولكن الوضع بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى يختلف كثيرا ، لان القدرة على استخلاص « دروس الانتخابات » تبدو عسيرة للغاية وسط نشوة الانتصار . ولكن تظل هناك اهمية حيوية للتفرقة بين حقيقة انه نجح لانه « حزب الحكومة » (او الحزب الذى تنتمى اليه الحكومة) وبين انه نجح لانه الحزب الذى يمثل تيارا سياسيا وسطيا ، له ملامحه الخاصة .

والمشكلة التى تتقاسمها تلك الاحزاب ـ وان كانت بدرجات مختلفة ـ هى الغربة عن ملايين الشباب الذين يشكلون مايقرب من نصف المجتمع المصرى الان ، والعجز عن جلبهم للمشاركة السياسية ، والتفاعل الواعى مع الهموم الحقيقية لمجتمعهم . ولذلك يضحى على الجميع ان يدركوا انه لابديل عن تدعيم الديمقراطية ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ، وادخال اوسع القطاعات من المواطنين الى حلبة السياسة ـ ولابديل عن العمل السياسى الحقيقى الذى يركز على ماهو اساسى وليس على ماهو ثانوى ، ويحتضن الاجيال الصاعدة ولايقنع برصيده لدى الاجيال القديمة ، وينظر الى المستقبل ، ولاينشغل ـ امجاده . ذلك هو الطريق الوحيد لتشكيل كتلة سياسية كبرى ، تؤمن ايمانا راسخا بالديمقراطية ، وتقف بصلابة لحماية مصر وشعبها ، ضد اية انحرافات او تهديدات ، ايا كان مصدر الانحراف او التهديد .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٨٧

الحزب الحاكم ..

سرق أصوات الناخبين

في شمال القاهرة



من تعدى السلطة على مندوبي الوفد



المصدر : ....الـــوفد..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٢ ابريل ١٩٨٧....

● كتب حمدى حمادة :

فى انتخابات الاعادة بالدائرة الاولى ، احتشدت جموع المزورين : صبرى ابوطالب محافظ القاهرة عبدالاحد جمال الدين وزيرهم وامين حزبهم وغيرهم من القيادات المعروفة التى خططت ونفذت التزوير . خرق المحافظ القانون عندما عين رؤساء اللجان وسكرتيريها من محافظة القاهرة وعاونه رئيسا احياء شمال القاهرة وشبرا وغيرهما من القيادات .

وتدخلت الشرطة بشكل سافر فتم حشد ضباط مباحث امن الدولة والمباحث الجنائية ومرتزقة الحزب الوطنى ممن يسمونهم بالقيادات .

واعتدى ضباط مباحث امن الدولة والمباحث الجنائية والشرطة على وكلاء المرشح عبدالحليم مندور ومندوبيه بالضرب وسجلت المحاضر كل هذه الاعتداءات وكانت التعليمات التى صدرت فى الليلة السابقة صريحة: اضربوا مندوبى مندور ! وشارك فى التزوير نواب الحزب الوطنى محمد سيد احمد وعبدالرحمن راضى وسيد رستم الذى انتقل من الحزب الاشتراكى(!) الى حزب الانفتاح ونشات كامل برسوم محامى مغتصبى اراضى الدولة واخرها قضية ارض الراعى الصالح لصالح الطبيب فايز حبشى والتى ستثار قريبا فى مجلس الشعب وغيرهم كما شارك فيها للاسف الشديد محمود القران الذى استبعدوه من قوائمهم ورفعت البطل عضو مجلس الشورى وغيرهم .

وسجل التليفزيون الالمانى وقائع التزوير بالصوت والصورة كما سجلها بعض مندوبى وكالات الانباء العالمية . وقابلوا مشلولا اسمه فرغلى وصوروا صور الضرب والمعاناة التى تعرض لها .

وعندما اتخذ الدكتور مندور واحمد طه قرار الانسحاب للمندوبين كان مفاجاة للمزورين فذهبوا يرجون احضار مندوبين ويعلنون استعدادهم للتوقيع على التوكيلات حتى لو كانت على ورقة بيضاء بعد ان ظل اللواء خضير طوال اليوم السابق على الانتخابات يرفض ويتهرب من توقيع او ختم التوكيلات .

كانت بداية التزوير من الثامنة صباحا مما اتاح للدكتور مندور ولاحمد طه ان يجمعا العديد من الوقائع المادية التى اثبتت رسميا ..

وساعة الفرز ، خرج احمد طه

والدكتور مندور يشكران الجماهير على وقفتهم ، ولحقت بهم قوات الامن المركزى وفرق الكاراتية بشارع جسر البحر وهو شارع شعبى رئيسى يزدحم بالجماهير ويعادى الحزب الوطنى . والقت النساء من اسطح المنزل بالطوب والادوات المنزلية على رؤوس رجال الشرطة وعجزت القوات المدججة بالسلاح عن المقاومة

وفرت هاربة باربعة مواطنين ثلاثة منهم كانوا يحيطون باحمد طه لحمايته وهم محمود الشافعى واحمد ابراهيم المحامى وخالد طلبه ومحمد عوض .

وذهب الضباط الى مستشفى الساحل وفرضوا على الاطباء كتابة تقارير عن اصاباتهم وكذلك اثنين من امناء الشرطة وبذلك اثبتوا انهم ليسوا فقط مزورين بل ملفقين ايضا ..

فقد دبر قادة الشرطة ومباحث امن الدولة والمباحث الجنائية اتهاما كاذبا لاحمد طه بانه كان يحمل «ميجافون» ويردد الهتافات ضد رئيس الجمهورية واحضروا اربعة مواطنين بينهم عضو بالحزب الوطنى لتاكيد اتهامهم . ولكنهم تخبطوا فى اقوالهم امام المحققين وكانوا يريدون راس احمد طه ولكن المواطنين الذين اتوا بهم كذبوا اقوالهم بالاضافة الى ان جسم الجريمة ذاته كما يقولون وهو «الميجافون» لم يكن له وجود وتكررت قصة ونش مترو الانفاق عندما ضاعت العربة وتضاربت اقوالهم حول رقمها .

المحامون يهددون بالاعتصام فى المحكمة

وبدأ التحقيق فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل لينتهى فى الساعة الرابعة مساء بصورة متصلة فى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وصلت رسالة الى الصحف وزعتها احدى الجهات وهى ان القرار قد صدر بمد حبس الجميع اربعة ايام ، بينما كذب رجال الشرطة وتخبطوا عندما انكروا القبض على احمد طه وادعوا انه هو الذى اصر على مصاحبة المتهمين الى القسم مما دعا احمد طه ان يسجل فى محضر النيابة سؤالا عن الطريقة التى قدم بها للنيابة العامة .

فى الساعة الثانية قابل وفد من محامى لجنة الدفاع عن الحريات وابلغوه ان هناك مائة محام سيعتصمون فى محكمة شمال القاهرة اذا لم يصدر فورا قرار الافراج عن الجميع ، وكانوا برفقة المتهمين بالقسم وفى النيابة - قد ظلوا ساهرين الليل والنهار حتى تم الافراج .

كما قرر المواطنون الخروج بمظاهرتين كبيرتين من قسم الساحل اذا تاخر الافراج عن نائبهم احمد طه .

من اين جاء ٨٨ الف صوت

وكان الدكتور مندور قد حضر الى النيابة فى الساعة الثانية وتقدم الى المحامى العام حيث ادلى باقواله بحضور عدد ضخم من المحامين .

وفى الخامسة مساء كانت النيابة قد بذلت جهدا مضنيا وحققت بعدالة مطلقة فاصدرت قرارها بالافراج عن الدكتور مندور واحمد طه ومحمد عوض واحمد ابراهيم وخالد طلبة بالضمان الشخصى من سراى النيابة .

وقدم اهالى الساحل وشبرا وروض الفرج والزاوية الحمراء والشرابية المثل لمقاومة الحزب القبيح ورموزه والحكومة التى توجت تزويرها بمنح الجويلى مرشحها ٨٨ الف صوت بينما لم يحضر فى الانتخابات الاولى سوى ٤٠ الف مواطن .

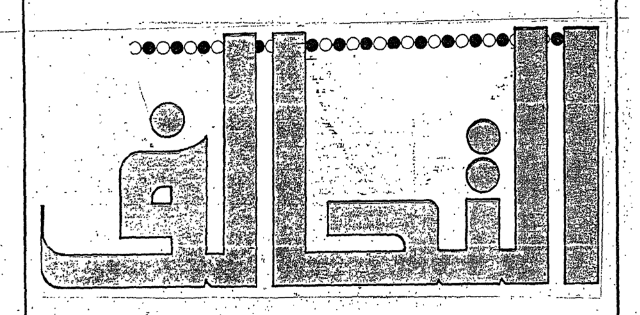
وكما قال فؤاد سراج الدين .. ان الشعب سيقاوم . وسينتصر .

بقى ان نقول ان الشرطة ورجال الحزب الحاكم وسلطاته انتهكت القانون .. عندما قبض على احمد طه رغم تمتعه بالحصانة البرلمانية من اليوم الاول لاعلان نتيجة الانتخابات رسميا .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٨٧



نهاية طريق ..
أم بداية مرحلة ؟



المصدر : الوفد

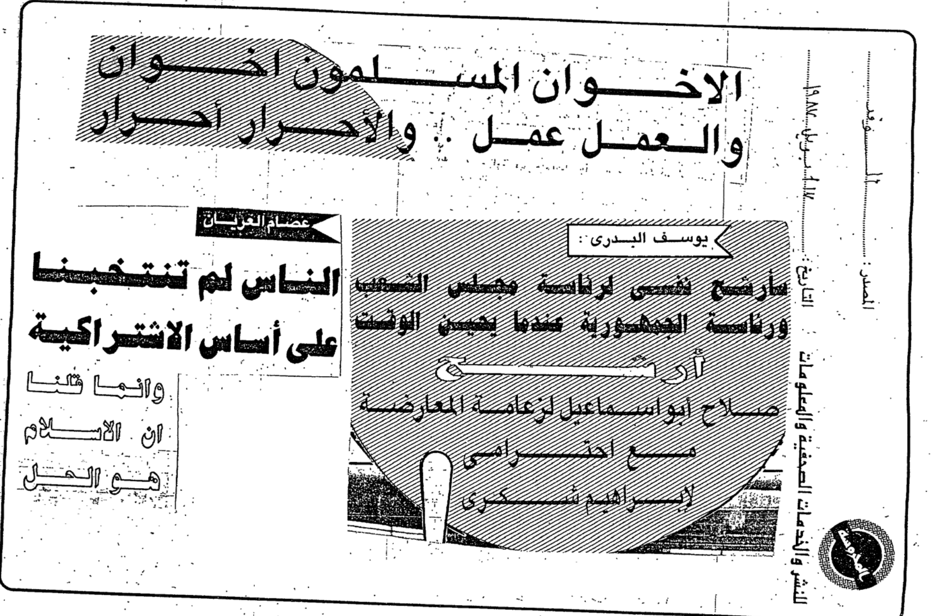
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ / ابريل ١٩٨٧

المأمون الهضيبي

هدفنا تحويل الاعتراف الواقعي بالاخوان الى اعتراف رسمي

أطالب بوقفة من جميع أطراف التحالف لاعادة التفاهم وتقييم المواقف

ظهر على المسرح السياسي خلال المعركة الانتخابية الاخيرة كيان جديد عرف باسم « التحالف الثلاثي » ضم هذا الكيان الجديد حزبين شرعيين قائمين بالفعل هما العمل والاحرار، وقوة تسعى الى الوجود الشرعي تحت قبة المجلس من خلالهما هي الاخوان المسلمون، الذين بدا - من سير المعركة الانتخابية ومن نتائجها ايضا - انهم اقوى اطراف التحالف. واذا كان السعي الى التواجد تحت قبة المجلس النيابي هو الدافع العملي - او المرحلي - لقيام التحالف وقد حقق - من هذه الناحية - شيئا من النجاح فان السؤال يدور الآن في الشارع السياسي على صعيد الرأي العام، حول قابلية هذا الكيان الجديد للحياة والاستمرار، وما اذا كان التحالف نفسه ليس الا مرحلة في حياة كل من هذه القوى الثلاث تعود بعدها الى الانفصال والاستقلال بذاتها خاصة وان مثلث التحالف يتبنى - في كل ضلع من اضلاعه - فكرا متميزا، واتجاها سياسيا خاصا به بدءا من ليبرالية الاحرار، واشتراكية العمل ثم اسلامية الاخوان



الاخوان المسلمون اخوان والعمل عمل .. والاحرار أحرار

يوسف البدرى:

سأرشح نفسى لرئاسة مجلس الشعب ورئاسة الجمهورية عندما يحين الوقت

أرشح صلاح أبو اسماعيل لزعامة المعارضة مع احترامى لإبراهيم شكرى

عصام العريان

الناس لم تنتخبنا على أساس الاشتراكية

وانما قلنا ان الاسلام هو الحل



المصدر : الـــوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٨٧

يقول سيف الاسلام حسن البنا :

ـ البرلمان احد الميادين التي ينبغي ان نقول فيها كلمة الحق وان نبلغها دعوة الله ، وان نتخذ منها منبرا للدفاع عن حقوق الناس ، وعن الحريات العامة وهذا يتطلب ان تكون المعارضة يدا واحدة ، بحيث تستكمل مسيرتها التي بدات في ٥ فبراير ، وسوف يستمر التعاون بين الاخوان وحزبي العمل والاحرار في حدود البرنامج المتفق عليه والذي جرت الانتخابات على اساسه ، ونحن الاخوان لا نرى داعيا للانفصال ، بل لابد من تكاتف كل احزاب المعارضة ، وانا شخصيا أطالب بالتنسيق مع كل احزاب المعارضة ، والاخوان مازالوا يتمسكون بقرارات مؤتمر المعارضة في ٥ فبراير ....

إعداد :
القسم السياسي

الاختلاف أمر وارد

● ويقول الدكتور عبدالحي الفرماوي :

ـ الاختلاف بين اطراف التحالف امر وارد ، في القضايا الفرعية ، ولا ضرر في ذلك مادام الاتفاق سيظل قائما . على ان تكون للإسلام هيمنة في حياة الناس ، وان يكون له وجوده في واقع المجتمع المصري المعاصر ، ونتمنى ان يعمل الجميع لصالح البلاد ، بل انا لا احب ان اسمع كلمة , معارضة ، لان الناس لا يفهمون منها إلا ان فريقاً من الناس يذهبون للمجلس ليقولوا (لا) لكل شيء .

إن إثارة مسالة زعيم المعارضة والتكهن بالخلافات حولها هي ، زوبعة في فنجان ، وإثارة للقلاقل ، وعمل الاخوان من خلال القنوات الشرعية دليل على انهم لا يضمرون عدواناً .

نحن إخوان

● اما المستشار المامون الهضيبي فيقول :

ـ نحن ممثلون للاخوان المسلمين داخل مجلس الشعب ، وهذه هي الحقيقة .. إما اننا نجحنا على قوائم العمل كاخوان مسلمين فهذه ايضا حقيقة .. ، وحزب العمل هو الذي اتاح لنا الفرصة .

ومرحلة دخول الاخوان الانتخابات انتهت بإعلان النتيجة ، وعلينا ان نفكر في بداية المرحلة الجديدة التي بدات بدخولنا مجلس الشعب ، وهي كيفية التنسيق بين اطراف التحالف داخل المجلس .. وسوف تعقد لقاءات بين قيادات الاخوان والعمل والاحرار للتخطيط للمرحلة القادمة .

ولكن هذا لا يعني اننا لم نتفق على اسس من قبل فالأسس والمبادىء التي قام عليها التحالف هي البرنامج الانتخابي الذي سنلتزم به .. اما القضايا التي ستكون لاطراف التحالف وجهات نظر مختلفة فيها ، فسوف تناقش بين اعضاء المجموعة البرلمانية قبل ان تناقش في المجلس .. ولا اعتقد ان مجالات الخلاف بين الاطراف ستكون واسعة ، لان الجميع متفقون على ان قضية تطبيق الشريعة ، هي اساس وجودنا داخل المجلس .

ويضيف الهضيبي قائلا : ليست القضية أن اكون زعيما للمعارضة ، او لا يكون زعيم المعارضة من الاخوان . لقد كنت رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة بدرجة وزير وانا لست في حاجة الى مناصب ولا الإخوان .. فمسالة زعامة المعارضة لا تقدم ولا تؤخر .

واهم قضية سنطرحها داخل المجلس بالاضافة الى القضايا الاسلامية تحويل الاعتراف الواقعي بوجود جماعة الاخوان إلى اعتراف رسمي ، وهذا محل دراسة الآن ....

واطالب بوقفة من جميع اطراف التحالف : لإعادة تقييم المواقف ، وإعادة التفاهم ، بعد الدخول في مرحلة جديدة .. وعموما الاخوان المسلمون إخوان والعمل عمل ، والاحرار احرار .

لرئاسة المجلس ورئاسة الجمهورية

● يقول يوسف البدري :

ـ المعارضة داخل المجلس ستكون معارضة اسلامية لا معارضة حزبية ..

والمعارضة الحزبية من وجهة نظري هي التي تعارض الحزب الحاكم في كل شيء دون تقديم الحلول ، اما المعارضة الإسلامية فهي تقف موقفين : الموقف المؤيد اذا كان قرار الحزب الحاكم طيبا .. والموقف البديل والإلحاح عليه إذا كان القرار خاطئا .

اما عن زعامة المعارضة داخل المجلس فانني ارشح لها الشيخ صلاح ابو اسماعيل رغم خلافي معه في كثير من الآراء ولكنني اراه الاصلح من وجهة نظري مع احترامي للمهندس ابراهيم شكري .. لاننا في وقت نحتاج فيه الى عالم ديني لا إلى زعيم شعبي ..

ويقول البدري : انني ساقوم بترشيح نفسي لرئاسة مجلس الشعب ولرئاسة الجمهورية عندما يحين وقت الترشيح .. ويعلل ذلك بقوله : إن لنا مبادىء ، وهذه المبادىء اختارنا الشعب على اساسها ، واظن اننا اقدر الناس على تطبيقها ولذلك تقدمنا لعضوية مجلس الشعب أولا ثم لرئاسة المجلس ثانيا ثم لرئاسة الجمهورية ثالثا .. والذين انتخبوني اكثرهم من اعضاء الحزب الوطني وقد التقى بي الكثيرون وسوف ينتخبونني ايضا داخل المجلس ، فانا لست غريبا على الحزب الوطني .. انا والحزب الوطني في خندق واحد هو محاولة اصلاح الامة الاسلامية .. وسالتزم بديني فقط ، وسوف اعارض المعارضة نفسها إن حادت عن هذا السبيل .

ويؤكد البدري : انه اذا لم ينصلح حال حزب الاحرار ـ وانا وكيل الحزب ـ فسوف اعتذر لرئيس الحزب مصطفى كامل مراد واتركه ، فانا انتخبت من قبل الشعب كداعية لا كوكيل حزب الاحرار ، ولم استخدم صفتي الحزبية في الدعاية الانتخابية .

جماعية المعارضة

● ويضيف حسن الجمل :

ـ سوف التزم بما تقرره الهيئة البرلمانية بزعامة ابراهيم شكري ـ رئيس حزب العمل ـ في المجلس ، ولقد كنت ملتزما بما كانت تقرره الهيئة البرلمانية للوفد في المجلس السابق .. فنحن نعتبر اعضاء في حزب العمل وإن كنا ننتمي إلى جماعة الاخوان المسلمين ، ولن نختلف مع زعيم المعارضة في اى شيء وسوف نبحث كل امر معا .

وعن القضايا الاسلامية التي ستطرح في المجلس .. قال : ، إن الاسلام هو الحل ، شعارنا الذي خضنا على اساسه الانتخابات ، وانتخبنا من قبل الشعب ..

ونحن نرى ان كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا حل لها إلا بالاسلوب الاسلامي ..

ويقول حسن الجمل ان اول استجواباته ستكون حول شرعية نوادي الروتاري والليونز في مصر والاعمال المشبوهة التي تقوم بها مؤسسة بيلان الامريكية في جنوب القاهرة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٨٧

محمد السيد حبيب

زعامة أي شخص للمعارضة تحسمها إرادة الاخوان



سوف نتعاطف مع الاخوان وأعتقد أنهم سيتعاطفون معنا !

اشتراكية إسلامية

● اما احمد حرك امين العمل وعضو اللجنة التنفيذية بحزب العمل فيقول :

ـ ليس هناك تعارض بين طرح العمل الاشتراكي وطرح الاخوان الاسلامي ، فنحن اشتراكية اسلامية .. وليس هناك تعارض بيننا .. وسوف يستمر التحالف بين العمل والاخوان والاحرار داخل المجلس .. لانه قام على أسس تضمن له كيلية الاستمرار ، فلماذا نختلف الآن ؟!

اننا ـ كنهج اشتراكي ـ سوف نتعاطف مع الاخوان في القضايا التى سيطرحونها ، واعتقد انهم سيتعاطفون معنا ، وسوف اوافق فورا على ضرورة عودة جماعة الاخوان المسلمين ، او ان يسمح للاخوان بتكشيل حزب سياسي لهم ، وكذلك للناصريين .

اما عن المنشقين عن الحزب ، والذين هاجموا حزب العمل في ظروف حرجة ، فسوف تنظر اللجنة التنفيذية امر فصلهم ، لانهم خالفوا لائحة الحزب وخانوا الامانة ..

والقضايا الاساسية التى ارى ضرورة مناقشتها داخل المجلس هي : قوانين التامينات ، وقانون جديد للمعاشات والاجور ، وتعديل قانون الجمعيات التعاونية للاسكان .

من يختلف معنا .. سنختلف معه

● ويقول د . عصام العريان عضو مجلس نقابة الاطباء :

ـ نحن اخوان مسلمون سواء كنا في مجلس الشعب او في الشارع او في اى مكان ، وطرحنا هو الطرح الاسلامى لاية قضية من القضايا الاساسية ، وسوف يكون لنا راينا الواضح والصريح داخل مجلس الشعب .

ونحن نؤمن بالاسلام دينا ودولة ، عقيدة وتشريعا .. ومن يخالف ذلك سنختلف معه .. برنامجنا هو البرنامج الانتخابى ، ونحن نرى انه لا حل للمشكلات الاساسية إلا بالعودة الى الاسلام فلا اشتراكية ولا غيرها تكفل هذا الحل .

ثم احترام حقوق الانسان اولا وقبل كل شيء ، وهذه هي اهم قضية لابد ان تطرح داخل المجلس .. فكرامة الانسان المهدرة داخل السجون والمعتقلات لابد ان تناقش ، ولقد اعتقلت وسجنت وشاهدت بعيني راسى كيف يعامل صاحب الراى في مصر ، وإنني اليوم في هذا المجلس الذى يسن التشريعات لابد ان اطرح هذه القضية لتوفير الضمانات للمسجون السياسى .

ـ ونحن لا نسعى لان نكون زعماء سواء للمعارضة او لغيرها ، نحن نعمل فقط بوحى من ديننا وعقيدتنا ، فزعامة المعارضة ليست هدفا لنا او غاية ، والامر يحسم من قبل قيادات الاخوان .

واعتقد ان التحالف سيستمر على النهج الاسلامي الذى التزمنا به امام الناس ، ولا نهج غير النهج الاسلامى ، فلم نقل للناس انتخبونا على اساس ان الاشتراكية هي الحل .. انما قلنا ان الاسلام هو الحل .

خطة للإجهاض ..

● اما فريد زكريا السكرتير المساعد لحزب الاحرار فيقول :

ـ وضعت خطة لاجهاض المعارضة داخل مجلس الشعب وتفتيتها ، ومن المتوقع ان تطرح قضايا خلافية لاظهار الاختلافات بين التيارات السياسية في مجلس الشعب وبخاصة تحالف الاخوان والعمل والاحرار .

ويتوقع فريد زكريا ان تقوم الحكومة بالضغط على بعض النواب الناجحين على قائمة التحالف واستقطابهم في الحزب الوطنى ، وهذا الاسلوب ليس جديدا على الحكومة فقد استقطب حزب مصر ١٧ نائبا من حزب الاحرار .. وسوف تقوم الحكومة باحراج المعارضة بان تحل مشاكل الجماهير في الدوائر الانتخابية عن طريق نواب الحزب الوطنى لزعزعة الثقة في نواب المعارضة .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعن استمرار التحالف ، يرى السكرتير المساعد للاحرار انه سيستمر ، رغم الاختلافات الجذرية في منطلقات كل طرف من الاطراف الثلاثة .. وان كان هناك تقارب اكبر بين الاخوان المسلمين والاحرار ، ولكن في النهاية سيتم الاتفاق على اساس البرنامج الانتخابي الذى خاض التحالف الانتخابات به .

اما عن زعامة المعارضة ، فان جميع الاطراف تتفق على المهندس ابراهيم شكرى وهو سيكون متحدثا باسم التحالف لا باسم حزب العمل .

الخطوط غير واضحة !

● ويقول محمد عامر المسئول الاعلامي بحزب الاحرار ورئيس تحرير صحيفة الحزب :

- الاغلبية التي حصل عليها الاخوان في التحالف لن تمكنهم من العمل بمفردهم ، وتفرض عليهم العمل مع حزبي الاحرار والعمل .. وان كانت الخطوط الاساسية لعمل التحالف داخل المجلس لم تتضح بعد !!

التطبيق الإسلامى اولا

● والدكتور محمد السيد حبيب رئيس مجلس ادارة نادى هيئة التدريس باسيوط وعضو مجلس الشعب عن المقعد الفردى يقول :

- على الرغم من اننى نجحت كمرشح للمقعد الفردى بالدائرة الاولى باسيوط ، وليس على قائمة حزب العمل ، إلا اننى سالتزم برأى الاخوان المسلمين في مجلس الشعب .

اما عن مصير التحالف الثلاثى فاعتقد انه سوف يستمر داخل المجلس بطريقة مثمرة بل انه سوف يسعى الى التنسيق مع المعارضة كلها .

وزعامة اى شخص للمعارضة لا تشغلنى ، فهى محسومة تماما برأى قيادات الاخوان ، واعتقد ان الطرح الاسلامى للقضايا هو الذى سينقذ مصر مما هى فيه ..

اما عودة جماعة الاخوان المسلمين فهى قضية اساسية ، فليس من المعقول ان يكون للجماعة هذا الثقل الشعبى في الشارع ولا تعترف به الحكومة ، فاول اسس الديمقراطية هو حرية تكوين الاحزاب والجماعات وحرية اصدار الصحف .

اما قضايا ابناء اسيوط والمشاكل التى تواجههم ، والتحام الأمن المركزى لمبنى جامعة اسيوط ، واعتقال ومطاردة الطلاب ، ودخول جنود الامن المسجد بالاحذية ، ومشاكل اساتذة الجامعة .. كل هذه القضايا ستكون في مقدمة مشاغلى .

رايت التزوير بعينى

● ويضيف المهندس محيى احمد عيسى (الدائرة الاولى المنيا) :

- ابناء المنيا يعرفوننى كعضو في الاخوان المسلمين ، لا كعضو في حزب العمل . دخلت المجلس كاخوان ، وساكون كذلك في المجلس .. لا حل إلا الحل الاسلامى .. التزوير الذى رايته بعينى راسى من قيادات الحزب الوطنى والشرطة في الانتخابات جعلنى ازداد ثقة في ان الاسلام هو الحل ، فلو كان الاسلام سائدا ما حدث تزوير ولا حدث تزييف .

لا يعنينى ان يكون اى شخص زعيما للمعارضة ولكن يعنينى ماذا يقول فقط .



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٨٧

قبل بدء دورة مجلس الشعب الجديد

مأمون الهضيبي يتحدث للأحرار

ثار في الآونة الأخيرة العديد من التساؤلات التي تتعلق بجماعة الاخوان المسلمين والتحالف الاسلامي وتساءل الشارع السياسي حول استمرار التحالف وحقيقة برنامج الاخوان المسلمين لحل مشاكل الشعب الملحة وهل سيطر الاخوان على الاحزاب الشرعية الموجودة في الساحة وغيرها من الاسئلة التي تدور في اذهان المحللين السياسيين.

لهذا كان لابد من لقاء صريح مع ابرز قيادات الاخوان المسلمين داخل مجلس الشعب المستشار مامون الهضيبي ابن الاستاذ حسن الهضيبي المرشد العام الاسبق للاخوان المسلمين للاجابة بصدق وموضوعية حول تساؤلات الشارع المصري.



المسألة ليست مسألة هبش فى الحكومة ولكن الهدف هو مصلحة البلاد

حتى لو أقتضى الأمر التنسيق مع الحزب الوطنى

كيف اتهم بعض الأخوان الانتخابات بالتزوير بينما وصفها البعض الآخر بالنزاهة ؟!

*** ما هو مدلول نتائج الانتخابات الاخيرة ومؤشراتها لقوة الاخوان فى الشارع المصرى ؟**

ـ اولا هى مؤشر قوى جدا على تجاوب الشارع مع الدعوة الاسلامية والتحالف الاسلامى وهذا واقع ملموس من قبل اعلان النتائج ويدركه الجميع .. التيار قوى وجازف لتأييد الدعوى الاسلامية والتحالف على اساس انه قائم على الدعوة الاسلامية ولاشك ان التيار فى الشارع المصرى كان اقوى من النتائج ومع ذلك فالنتائج نحمد الله عليها لانها شكلت اكبر ثقل لصوت معارض موجود حاليا ولاول مرة منذ عام ١٩٢٣ يكون المجموع العام للمعارضة بمثل هذا الحجم فى مجلس الشعب لان المعارضة سواء التحالف الاسلامى او الوفد لهم حوالى ٩٠ مقعدا لهم وزنهم واعتبارهم وهذه خطوة لعلها تكون قوية نحو تعديل مسار المناقشات فى مجلس الشعب وتعديل الاجراءات فيه فلا الاغلبية تهمل المعارضة اهمالا كاملا وشاملا كما حدث فى المرات السابقة ذلك لمصلحة الحياة البرلمانية المصرية وتأكيدا لمصلحة الشورى بوجود معارضة قوية

*** خرجت اصوات التحالف تتهم الانتخابات بالتزوير ولكن بعضا من اعضائه ايضا وصفوا الانتخابات بالنزاهة مما اعطى انطباعا بالاختلاف فى التقييم فما رايكم فى هذا ؟**

ـ لايوجد اختلاف فقد عقدنا مؤتمرا صحفيا اشترك فيه الاطراف الثلاثة ابراهيم شكرى ومصطفى كامل مراد وانا وعبرنا بوضوح كامل اما اذا كان واحد مثل الشيخ يوسف البدرى يريدان يقول شيئا مخالفا فهذا رايه الخالص وهو حر فيه اما نحن كهيئة تكلمت باسم القيادة المسئولة عن الائتلاف واعلنت رايها فاذا كان هناك واحد يرى فى دائرته شيئا ما اما نحن فلدينا رؤية عامة فى جميع الدوائر ونحن مطلعون على كل الدوائر وبهذا الشكل نحن اقدر على معرفة الحقيقة .

التحالف مستمر

*** يتردد بعد انتهاء الانتخابات ان مرحلة التحالف قد انتهت كتكتيك انتخابى وبدأت تظهر خلافات واضحة تهدد بانفضاضه يساعد عليها انتهاء الغرض منه فما مدى صحة هذا ؟**

ـ هذا الكلام غير وراد إن شاء الله لاننا صدقنا نحن الاطراف الثلاثة للتحالف على برنامج انتخابى واعلن ونشر هذا البرنامج ويحتوى على نقاط محددة ومعروفة وهذه النقاط اجتمعنا عليهانحن الثلاثة وتعاهدنا على بذل الجهد فى سبيل تنفيذها اثناء حياة هذا المجلس وبالتالى فهناك اتفاق فما الذى يأتى بعد ذلك حتى يحدث خلاف حتى ولو كان هناك بعض نقاط خلافات الا ان هناك جزءا هاما متفقا عليه وهذا الجزء لو امكنا تنفيذ جزء منه فهذاخير من عند الله ويكون فضل للمجتمع كله فلو استطعنا الغاء حالة الطوارىء يكون هذا فضل كبير وتتنفس البلد الصعداء لان البلد محكومة بحكم الطوارىء استخدم قانون الطوارىء فى اثناء الحملة الانتخابية واعتقل الف ومائتان وثلاثة عشر من خيرة ابنائنا الذين كانوا سيكونون المندوبين والوكلاء وكان لذلك اكبر تأثير على وضعنا الانتخابى وتحركنا وتسهيل التزوير و إثارة الرعب فى نفوس الناخبين هذا بطش لم يكن له اى مبرر ولا سند الا مجرد محاولة تحجيم قوة التحالف واضعاف روح تأييد التحالف لدى الناس وجود قانون طوارىء فى حد ذاته هو شىء غير منطقى لانه كما يسمى هو لعلاج حالة طارئة وليس قانونا دائما فلا يعقل ان يظل من عام ١٩٨١ الى ١٩٨٧ كأننا نعيش حياتنا كلها حالة طارئة اذا كانت هناك مقتضيات ان يظل هذا القانون مستمرا فلتطلب الحكومة عرضه وتطلب تقنين السلطات التى ترى ضرورتها لمواجهة الحالات التى تزعم



انها تحتاجها لقانون الطوارىء وتتم مناقشة ذلك ويقنن ويحترم علما ان تحكم البلاد بقانون الطوارىء ويعطى السلطة التنفيذية بسلطات استثنائية شاملة فهذا هدم للدستور وهدم لقوانين البلد .. هذه مسائل متفق عليها وتطبيق الشريعة متفق عليه فكل شىء يعرض على المجلس سينظر اليه من هذا المنظار فهل هو تنفيذ لما امر الله به ؟ فهل هو تنفيذ لاحكام الشريعة الاسلامية هل هو خروج عن ذلك وهى نظرة نحن متفقون عليها باذن الله .

*** يقال ان فترة اعداد القوائم شهدت منعطفات عديدة هددت بفض التحالف وان بعض الاحزاب المشاركة فى التحالف اتهمت الاخوان بالاستئثار باعداد اكبر من المقرر لها والاستئثار برءوس القوائم فما رأى الاخوان فى هذا ؟**

ـ هذ المسألة هراء وليست الا ادعاءات المسألة كانت تحدد بان هذا له كذا وذلك لهم كذا ولم يحدث فيها خلاف ، المسألة تاتى أن كل وا حد ينظر فى دائرته وهو يريد ان يكون على قمة قائمة الدائرة انما الاساس ان تقسم الدوائر على الجميع ولكل نصيب حسب الاتفاق وتصور البعض انه مادام له نصيب فيجب ان تكون رأس القائمة باستمرار من حزبه فما حدث ان بعض القيادات والوجوه من الاحزاب استاءت لانها لم تجد المجال الذى كانت ترجوه اما الاستئثار فلم يكن موجودا لانها مسألة محددة بالاعداد وهى ليست محل خلاف والحمد لله كل الامور جرت مع التفاهم فالمسألة ليست الاولى او الاخيرة ولكن المسألة مسألة النجاح كما انه ليس من المعقول ان يوضع على رأس القائمة من ليس لديهم القدرة على جلب اصوات الناخبين ولا يحوزون ثقة الناخبين فهذا يسىء الى التحالف ولا يجعله مقبولا لدى الناس فالناس تنظر الى الدعوة ومن يحمل هذه الدعوة ولابد ان يكون حامل الدعوة محل ثقة وهى امور متفق عليها وتقريبية فى حدود الامكانيات . قوة التحالف فى صدق المتحالف ورغبتهم الاكيدة فى المصلحة العامة والنجاح وانه ليس تحالفا هشا وليس قائما على ان كل واحد يريد مصلحته الخاصة .

"الاسلام هو الحل"

*** ماذا تقولون لمن يهاجم شعار التحالف «الاسلام هو الحل» وغيره بقولهم انه لاثارة عواطف الجماهير اما من ناحية التنفيذ والتطبيق فلا يوجد شىء واضح ؟**

ـ اولا الشعار كان موجودا ولابد ان يكون هناك شعار فلكل كتاب عنوان ولايمكن ان يكون عنوان الكتاب متضمنا لكل ما فيه ولابد ان يكون العنوان صادقا ومعبرا عما فى الكتاب ولابد ان يكون مختصرا ومفيدا والاسلام هو الحل شعار مفيد ومختصر ولكنه قطعا يتضمن كل ما نريد ان نقوله وكل ما نريد ان نقوله ان خروجنا من هذه المآسى التى حلت بنا وهذا الضنك الذى احاط بنا من كل جانب لا امكانية له الا بان نعود ونسلم وجوهنا الى الله وان نتمسك باسلامنا لله سبحانه وتعالى وان ديننا هو الذي يكون سائدا ومهيمنا على كل امورنا وكل مجتمعنا . وكل دولتنا .. وهذا ما نريد ان نقوله والبرنامج اصله موجود بالقرآن الكريم والسنة بها برنامجنا فضلا عن اننا انتقينا نقاطا معينة وضمناها برنامجنا الانتخابى وهو تطبيق لهذا الشعار وتحديد لاهم النقاط التى نريدها تحت هذا الشعار الصادق المعبر وطبيعى ان يكون مختصرا وتفصل فى البرنامج الانتخابى و التفصيل اكثر موجود لدى كل ذى بصيرة .

نطالب بمناهج شاملة

*** ما حقيقة القول بان الاخوان ستكون قضيتهم الاولى والتى سيركزون عليها طوال وجودهم فى المجالس هى الحدود وليست اية قضية اخرى .**

ـ اولا الحدود تهم الشارع المصرى الدين الاسلامى الحدود جزء من شريعة متكاملة بشروط كلها تشملها الحدود وحدها لايقول احد انها الشىء الوحيد الذى ينقصنا فعندنا الربا موجود وقائم ومخالف لاحكام الشريعة وعندنا اليانصيب وانواع كثيرة من التأمينات وعقود احتكار وغيرها وكل هذا الآن والشريعة الاسلامية غير مطبقة ولماذا هم يخيفون الناس من الحدود ؟ لايخاف منها الا الحرامى اما الشرفاء فجميعا يرحبون بها فهل لايريد احد ان يعيش آمنا . الناس الشرفاء يريدون ان تكون اموالهم مصونة والاعراض مصونة وكذلك الحريات والانساب كلها مصونة اما الذين يقترفون الضلال فهم الذين يخشون الحدود التى تصون هذه القيم والتى لابد ان تتوافر فى المجتمع ليكون مجتمعا فاضلا متماسكا قادرا على الانتاج والعمل .

المشاكل اليومية

*** وما هى حلول الاخوان بالنسبة للقضايا اليومية والتى سيتبناها الاخوان من خلال المجلس ؟**

ـ لابد ان نعمل على القضاء عليها بقول الله فى سورة البقرة «الم ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين» فابواب الخزائن ليس بالضرورة ان تكون بصورة

هناك ما نتفق فيه مع حزب التجمع

أجرت الحوار : هالة الاسمر
تصوير : بكر خليل

ان تنفجر الارض وانما باخذ الاسباب مع العمل والجهد والعلم والدراسة ويقول الله تعالى : «فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم باموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا .. مالكم لاترجون الله وقارا» لماذا لاتريدون ان تصدقوا ان الاستغفار سيؤدى الى هذا فالعمل بكتاب الله والامتثال لشريعة الله فالمسالة الاقتصادية مربوطة بالمسالة الايمانية ولايمكن فصلهما . بدليل قوله تعالى «ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا» ربنا قال هذا ونحن نعيش عيشة ضنكا من يريد ان يحارب الله ورسوله فيلحاربه ولكننا نعلم انها حرب فاشلة ونتيجتها لما نحن فيه فاننا اذا نؤمن بهذه المعتقدات غيرنا يحسب المسائل بشكل مادى لاشأن لها بالمعتقدات وهذا فرق جوهرى بيننا وبينهم لان كل امورنا مرتبطة بالعقيدة والايمان والاسلام لهذا قلنا ان الاسلام هو الحل لان الاسلام هو الركيزة الاساسية ان تسلم الله المسألة ليست مسألة دين فقط فمن يعيش فيها الى اكثر من مائة عام ان الدار الآخرة اسمها الحيوان ووظيفة الحاكم ان يقود الناس للجنة قبل ان يقول الدنيا المسألة ليست ماديات فقط بل عقيدة وايمان ودراسة وعلم وفن وهندسة والعلوم جميعها الى جانب هذا نحن لاننتقصه ونضعه فى الاعتبار انه هام ولكن نضعه فى ظل الايمان وعقيدتنا .

● الواضح ان هناك محاولات للتنسيق بين التحالف و الوفد فما هى طبيعة واسس هذا التنسيق ؟

ـ هناك فرق بين التنسيق والتحالف فنحن فعلا قابلنا الاستاذ فؤاد سراج الدين وهو رحب بحدوث التنسيق بين المعارضة ككل وسنختار اشخاصا يتصلون بنا ونتصل بهم لتنسيق المواقف فى الامور التى تقتضى هذا التنسيق فالمسائل المتعلقة بالحريات لااعتقد ان حزب الوفد سيختلف موقفه معنا فاذا فكرنا فى مثل هذه الامور فسيكون التنسيق بيننا منتجا ومثمرا ومجديا فعلى هذا الاساس نحن نبغى المصلحة العامة وانا احب ان اقول اكثر من هذا إن التنسيق ليس بيننا وبين الوفد فقط بل لو استطعنا ان نفعل تنسق بيننا وبين الحزب الوطنى سنفعله مادامت المسألة متعلقة بمصلحة البلد وان تخرج بالدعوة الاسلامية فنحن على اتم الاستعداد فالمسألة ليست مسألة «هبش» فى الحكومة ولا مجرد معارضة للحكومة ليس كل همنا ان نعيب الحكومة ونحاول اسقاطها او نشوه صورتها « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن » .

● يقول البعض ان الإنقسامات الموجودة حاليا داخل حزب العمل يراها الاخوان لمصلحتهم وتساعد على توليهم مناصب قيادية فى حزب العمل لاضفاء رسمية على الجماعة فما تعليقك على هذا ؟

ـ نحن لانستطيع ان نسد افواه الناس او نخرس السنتهم وهذا ليس من شأن عقيدتنا ولكن نطلب من الناس ان تعرف انها ستحاسب كل انسان على ما يقول وتنظر للامور نظرة عاقلة وموضوعية وتزنها بميزان العقل والمنطق السليم نحن لم نتدخل فى اى شىء اطلاقا يتعلق بحزب العمل ولا كان لنا ابسط دور فى هذه الامور ونحن لا شأن لنا بها اطلاقا وحتى الآن نجهل ما يكون داخل حزب العمل لم يقولوا لنا شيئا عما يدور ولا نحن نسألهم فهى اشياء لاتخصنا والموضوع بالنسبة لنا على العكس مادمنا نريد تحالفا قويا يهمنا ان يكون اعضاؤه اقوياء ويهمنا ان يكون كل طرف قوى ومتماسك وعقيدتنا كمسلمين وكاخوان مسلمين دعوة مفتوحة للكل وندعو الكل فنحن لسنا مخربين ولا مفرقين بل نحاول تجميع الناس وتوحيد الصفوف انا شخصيا اجهل ٩٠٪ من اسباب الخلاف الا اشياء لمستها من بعض الاشخاص الذين كانوا موافقين على التحالف وكانوا يأتون هنا ويتحدثون عن انهم سيدخلون التحالف ومثلا اشترطوا ان يدخلوا فى راس القائمة فلماذا لم يكن هذا من نصيبهم سمعنا فى الصحف انهم استقالوا وانضموا لجهات اخرى وهاجموا ابراهيم شكرى وهم فى الاصل كانوا موجودين وموافقين والمسألة كلها من الذى سيدخل نمرة واحد ومن نمرة اثنين فغضب واعلن خروجه من حزبه اما غير ذلك فلا اعرف الاشخاص ولا اسباب الخلاف .

● هل ستعملون على اخراج القوانين الخاصة بالشريعة الاسلامية من ادراج المجلس فورا أم تدريجيا ؟

- المبدأ معروف دائما ومطلوب الايمان به والعمل على تطبيقه تطبيقا كاملا والتسليم به دائما وسنحاول فى كل مناسبة أن ننبه اليه ونعمل فى الشىء المعروض نعمل على تطبيقه عليه ولابد من مراعاة اننا لسنا الاغلبية العددية وصنع القرار لازال فى يد الحزب الوطنى لانهم الاغلبية الساحقة

*** ما رايكم فى محاولة زج التحالف الاسلامى فى احداث الفتنة الطائفية**

- هذا الكلام سخيف حتى احمد بهاء الدين كتب فى الاهرام وقال هذا كلام سخيف وقالوا انتم تمتهنون عقول الناس لم يكن هناك بين الاحزاب والتيار الاسلامى وغير المسلمين اى خلاف بالعكس نحن باستمرار علاقتنا بهم جيدة وهم يعرفون هذا جيدا تاريخنا من اول نشأتنا حتى الان خلا من اى إثارة بيننا وبين المسيحيين بالعكس المسلم العارف بدينه والمتقى الله هم يطمئنون اليه والى حسن معاملته لهم وحفاظه على معتقداتهم واموالهم ونفوسهم واعراضهم كما يحافظ على مايخص المسلمين وغير المسلمين عاشوا معا فى مصر منذ اكثر من ١٣ قرنا ولم يعرفوا دستورا غير القرآن ولاقانونا غير الشريعة الاسلامية ولا محاكم غير المحاكم الشرعية فما الذى حدث بينهما طوال الفترة السابقة والتاريخ موجود والمقصود الإثارة وتخويف الناس من اشخاص لايراعون الله .

*** وما طبيعة العلاقة بين الاخوان والجماعات الاسلامية المختلفة ؟**

- علاقتنا بالجماعات الاسلامية فى اننا اصحاب دعوة مفتوحة لكل من يريد ان يتعاون معنا فاهلا وسهلا به مادام يتعاون على الخير ونحن نقول له نحن فى يده نتبعه ولانقول له اتبعنا بل نحن جنود له على الخير .



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٨٧

إثار نجاح التحالف في انتزاع ٦٠ مقعدا في مجلس الشعب رغم كل المحاولات والمضايقات التي تعرض لها ، أثار خفيظة بعض الكتاب وانهالت اقلامهم لتؤكد وجود شرخ في جدران التحالف تارة وبين صفوف حزب العمل تارة اخرى وبعد ان فشلت كل محاولاتهم السابقة للتاثير على الناخبين حيث حصلت قوائم التحالف على ٪ الاصوات .. بدأوا يختلقون الكثير من الاكاذيب بداية من اختيار زعيم المعارضة الى صعوبة قيادة التحالف والتنسيق بين المعارضة داخل المجلس جاهدين لبث روح الوقيعة بين صفوف المعارضة .

من اجل هذا كان لزاما علينا ان نستوضح الحقائق مع قيادات التحالف الاسلامى لتحرى الصدق والموضوعية وحرصا على ابراز الحقيقة للقارىء .

زعماء التحالف يردون على الاكاذيب !!



مصطفى كامل مراد :

التحالف يؤكد النضج السياسى بمصر

الرعب يجتاح الحزب الوطنى

في البداية يقول مصطفى كامل مراد زعيم حزب الاحرار انه لاشك ان التحالف او بمعنى ادق الائتلاف بين قيادات الاحرار والعمل والاخوان السياسية ان دل على شىء فانما يدل على نضوج الفكر السياسي والحزبى لدى هذه التيارات فاى ائتلاف او تحالف انما اول مايهدف الى تحقيق اهداف معينة بناء على برنامج متفق عليه وهو ماقد كان بين احزاب المعارضة جميعا بالنسبة لقضية الديمقراطية اى تحقيق الديمقراطية السليمة

تحقيق
أسلمة الكرم

وقد يتبلور ذلك في مؤتمر عابدين المنعقد في ٤ فبراير سنة ٨٧ حيث اعلنت كل الاحزاب السياسية الخمسة المعارضة اتفاقها على تحقيق الديمقراطية الكاملة وازالة كافة العقبات التى تعترضها سواء كانت دستورية اى في صلب الدستور وذلك بتعديله او قانونية ، اى في القوانين التى لاتتفق مع الديمقراطية وتمنع نموها واستقرارها في البلاد مثل كافة القوانين المقيدة للحريات وحالة الطوارىء المعلنة منذ ٦ سنوات وقانون الاحزاب السياسية وقانون الصحافة وقوانين الانتخاب لمجلس الشعب والشورى والمحليات وقانون مباشرة الحقوق السياسية من اجل ذلك توحدت اهدافها حول الديمقراطية الكاملة وهو امر يتطلب تحالفها حول البرنامج المشار اليه بهدف تحقيق التوازن السياسى اى تمثيل كافة الاتجاهات الفكرية والتيارات السياسية التى لم تتمكن من تكوين احزاب سياسية بسبب قانون الاحزاب مثل « الاخوان المسلمون والناصريون والشيوعيون » بالرغم من وجود كل هذه التيارات في الساحة السياسية .

نهدف الى توازن سياسي

واضاف زعيم حزب الاحرار ان تمثيل هذه التيارات يمكنها من التعبير عن ارائها وتطبيق برامجها السياسية لحل مشاكل الجماهير وعدم تمثيلها يؤدى بها الى العمل السياسي السرى الذى يؤدى

إبراهيم شكري:

القضية الأساسية .. تحريك قوانين الشريعة فى المجلس
إتفاق المعارضة فى قضايا الحريات والاصلاح الدستورى

مصطفى مشهور:

التحالف مستمر والتنسيق بين المعارضة قائم

مصطفى مشهور

الى عدم الاستقرار السياسي وظهور الفراغ السياسي الذى يهدد الامن القومي للبلاد ولذلك فان تحقيق هذه الاهداف يتطلب التعاون فى اطار برنامج موحد وهو ماسمى بالتحالف او الائتلاف الحزبى وهذا التعاون يتطلب اول الامر التنسيق فيما بينها فى انتخابات مجلس الشعب والشورى والمحليات مما يمكنها من وضع ببرنامج موحد للدعاية الانتخابية ويمكنها من تخطى عقبة قصور الامكانات المالية للاحزاب لتحقيق الدعاية بالحجم المطلوب على مستوى الجمهورية

ان الاحزاب بائتلافها تتمكن من توفير المندوبين اللازمين لتمثيلها فى اللجان الانتخابية حيث تزيد على ٤٢ الف مندوب اللازمين لـ ٢١٫٨٠٠ الف لجنة لكل منها مندوبان احدهما اصلى والاخر احتياطى لضمان نزاهة الانتخابات هذا بالاضافة الى الفى وكيل انتخابى للمرور على الصناديق مما قد لايتوافر لمعظم الاحزاب السياسية الا فى حالة الائتلاف لتوحيد الجهود بالنسبة للمنشورات والدعاية والمؤتمرات واللقاءات بالاضافة للناحية النفسية للمواطنين وتسهيل عملية الانتخابات لهم بالتاشير على قائمة تحالف واحد بدلا من التاشير على ثلاث او اربع قوائم مختلفة للاحزاب فى حالة عدم تحالفها اى ان التحالف يكون عاملا نفسيا لجذب اصوات الناخبين

حكومة ائتلافية

واكد مصطفى كامل مراد زعيم حزب الاحرار ان الذى نتوقعه ان تبدأ الاحزاب فى دراسة المعركة الانتخابية الاخيرة والنتائج التى حصلت عليها ولهذا نتوقع ان تتسع قاعدة التحالف وذلك بانضمام احزاب الوفد والامة والتجمع واذا استطاعت هذه القيادات التحالف فانها ستشكل اول حكومة ائتلافية منذ قيام ثورة يوليو بعد حصولها على الاغلبية ولاشك ان النتائج التى حصل عليها التحالف الحالى قد هزت صفوف الحزب الوطنى هزا قويا حيث ان الرعب يجتاح صفوف الحزب الوطنى من نتائج التحالف مما ألجأها الى التزوير واثارة الشائعات المغرضة ضد هذا التحالف منها انه غير قانونى اى مخالف لقانون الاحزاب ومنها انه مؤقت ومنها ان الخلافات دبت بين اعضاء التحالف وكلها امور غير صحيحة لان التحالف باق ويدعم قوائمه ويعمل على جذب لحزاب جديدة اليه بتوسيع قاعدته الشعبية

مظلة واحدة

● تتردد بعض الاقاويل عن ذوبان حزب العمل تحت عباءة الاخوان المسلمين فما مدى صحة هذه المقولة ؟

اجاب المجاهد الكبير ابراهيم شكرى هذه الاقاويل تتردد من قبل اناس يبغون الفتنة ونحن نقول لهم موتوا بغيظكم والله متم نوره ولو كرهتم الامر بمنتهى الوضوح ان الاخوان جاءوا على قوائم حزب العمل ولا نقول ان احدنا قد ذاب تحت عباءة الاخر لاننا جميعا تحت مظلة واحدة هى الاسلام وهو الشىء الوحيد الذى جمع حزب العمل مع الاحرار مع الاخوان والشىء الملموس امام شعبنا هو برنامج التحالف الذى نشرناه فى جريدة الشعب وايضا بالاحرار والذى لم يختلف عن برنامجنا الانتخابى عام ١٩٨٤ ولهذا اتحفظ كثيرا على كلمة ذوبان واقول اننا جميعا تحت مظلة الاسلام وهدفنا تطبيق الشريعة السمحاء

● هل تاثر حزب العمل وحدثت به انشقاقات بعد قيام التحالف كما تصورت بعض الاقلام ؟

اجاب المهندس ابراهيم شكرى زعيم حزب العمل ان كلمة انشقاقات وصف غير دقيق وواقع الامر ان هناك قرارات اتخذها الحزب بمستوياته العليا سواء اللجنة التنفيذية او اللجنة العليا وهناك بعض العناصر التى وقفت موقفا مضادا لموقف الحزب أثناء المعركة الانتخابية وكان من المفترض حتى لو كان لهم وجهات نظر مختلفة عن الغالبية داخل الحزب فانه لايمكن ان يكون لهم مثل هذا الموقف اثناء المعركة ويصل الامر الى عقد مؤتمر يتحدثون فيه عن الخلافات ولهذا كان لابد بعد الانتخابات من مناقشة ماحدث وقررت اللجنة التنفيذية انهم بالفعل انفصلوا عن الحزب وعلى هذا تم اتخاذ قرار من اللجنة التنفيذية باغلبية كبيرة باعتبارهم مستقيلين عن الحزب وعموما فان هذه الامور عادة ماتحدث داخل اى حزب قبل واثناء اى معركة وليس هذا بامر مستحدث على الاحزاب السياسية .

موقف المعارضة فى المجلس

● يرى بعض المحللين ان هناك خلافات بين توجهات المعارضة تحت قبة البرلمان فهل يمكن ان يحدث التنسيق بينها والى اى مدى ؟

اجاب المجاهد الكبير - بالنسبة للتنسيق مع نواب احزاب المعارضة الاخرى فانى لا اشك فى انها تتفق معنا فى العديد من القضايا المشتركة واهمها قضايا الحريات والاصلاح الدستورى وهذه قد تبلورت ووضحت فى مؤتمر ٥ فبراير الماضى وفى تصورى اى مواقف تتصل بهذه الموضوعات يمكن ان يكون فيها تنسيق بين جميع النواب تحت قبة البرلمان .

وبالنسبة لنواب التحالف فان الامر واضح وسهل حيث ان برنامجنا قد اتضح وهو ماسنعمل باذن الله على تحقيقه والعمل من خلاله .

● حاول البعض اثارة الفتن قبل واثناء المعركة الانتخابية وانكم سعيتم للتحالف حتى تكون زعامة المعارضة من نصيبكم ؟

فقال زعيم حزب العمل - هذا الكلام محض افتراء فعندما عرضنا الامر على زعماء المعارضة اقترحت ان تنزل كل القوى السياسية فى مصر تحت قائمة واحدة فى قائمة حزب الوفد وضحيت باسم حزب العمل من اجل انجاح الفكرة وبعد ان اعتذر حزب الوفد كان لزاما علينا ان نحافظ على التحالف بين اكبر قدر ممكن من صفوف المعارضة وكان التحالف فى صورته النهائية بين العمل والاحرار والاخوان اذن لم تكن القوائم من اقتراحى بادىء الامر باسم العمل وانما كانت باسم الوفد وبالتالى كانت زعامة المعارضة من نصيبه حسب اقتراحى اذن لم يسع ابراهيم شكرى لشىء من هذا مطلقا ..

● ولكن ترددت فى بعض الصحف ان هناك خلافات حول اختيار زعيم المعارضة ؟

هذا الكلام محض افتراء حيث لم يحدث اى نقاش فى هذا الشان او جدل والمناقشة الوحيدة التى تمت كانت يوم ١١ ابريل وكانت مجرد تحصيل حاصل ولم يستمر النقاش اكثر من دقائق ولم يكن هناك اخذ ورد وانما كانت المرة الاولى والاخيرة .

تحالف برنامج

● هل سيستمر التحالف بعد الانتخابات وماهى صورته داخل المجلس ؟

اكد المجاهد الكبير ابراهيم شكرى ان التحالف مستمر واننا تقدمنا ببرنامج مشترك سنلتزم به جميعا لم يكن له وجود او مثيل فى انتخابات ١٩٨٤ بين تحالف الوفد والاخوان وداخل المجلس سنلتزم



المصدر : الأحرار

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٨٧

باذن الله بالبرنامج وسنعمل على ان يكون برنامج كل نواب مجلس الشعب وليس نواب التحالف فقط . لان تطبيق الشريعة هي اول نقاط البرنامج تنفيذا للمادة الثانية من الدستور ..

● ماهي اول مطالب نواب العمل تحت قبة البرلمان ؟

يؤكد زعيم حزب العمل ان المطالبة بتطبيق الشريعة هو اول ماسيقوم به نوابنا ولاسيما ان المجلس السابق قطع قدرا كبيرا في البحث والدراسة وقد اعدت لجنة لتقنين الشريعة وانجزت بالفعل بعض القوانين مثل قانون المعاملات المدنية وقوانين التجارة ولهذا سنقوم بتحريك هذه القوانين وستكون هذه اولى المهام التي يتحملها نواب التحالف على عاتقهم ومشوار الالف ميل يبدأ بخطوة وهذه اولى خطواتنا .

لاخلاف

وعلى الجانب الاخر في جماعة الاخوان كان لنا لقاء مع المفكر الاسلامي الكبير مصطفى مشهور

● رددت بعض الصحف القومية ان بداية الخلافات داخل صفوف التحالف كانت على اختيار زعيم المعارضة مامدى صحة ذلك ؟

فاجاب الاستاذ مصطفى مشهور لم يكن هناك اى مناقشة حول زعامة المعارضة لانه من الطبيعي ان رئيس الحزب الذى دخلنا تحت قوائمه هو زعيم المعارضة وقد تم اختياره بدون منافس ولم يحدث حول هذا الموضوع اى جدال او مناقشة ونحن نقدر زعامة المجاهد الكبير ابراهيم شكرى للمعارضة بكل ارتياح .

● وهل ترون ان التحالف مع حزب العمل قد اضر بالحزب ولاسيما ان بعض كوادره قد استقالت احتجاجا على هذا التحالف الاسلامي ؟

فقال المفكر الاسلامي الكبير نحن قرأنا ان البعض تركوا الحزب ولم يرقهم التحالف معنا لكن في ظنى أن الحزب بهذا التحالف اخذ وضعا وانضم اليه عدد لابأس به من النواب في المجلس مما يعتبر كسبا للحزب ولاسيما ان زعامة المعارضة ستكون لهذا الحزب ونرى ان هذا تعويض كبير واخذ وضع افضل من سابقه ولعل البعض الذى احتج على التحالف يراجعون موقفهم ويعودون للحزب بعد ذلك الوضع الافضل للحزب .

● ذكرت بعض الصحف القومية ان الاخوان استطاعوا ان يؤجروا حزب العمل مفروشا ماتعليقكم ؟

هذا افتراء وكذب ونأسف ان يكون بعض الكتاب لهم هذا الأسلوب الرخيص وبهذا المستوى الهابط فهم بذلك يحاولون عبثا تشويه الحقائق الناصعة وبشتى الطرق يلهثون نحو تلوين الامور بغير حقيقتها والحقيقة ان حزب العمل هو الذى سعى للتحالف مع كل الاحزاب والتيارات السياسية الموجودة من اجل تحقيق وتوسيع نطاق الديمقراطية حتى تمثل كل التيارات وحتى يتغلب على الشروط المجحفة في قانون الانتخابات وقد تم التحالف نتيجة للاقتناع والتفاهم لخدمة الصالح العام وحتى تصلح الدنيا بالدين

الاسلام هو الحل

● ماهو تصوركم لمهام نواب التحالف في المجلس ؟

اوضح الاستاذ مصطفى مشهور ان هذا سيتم من خلال التأثير على سياسة الحكومة لتكون متفقة مع الخط الاسلامي في معالجة القضايا المحلية والخارجية لاننا نؤمن ان الاسلام هو الحل وان ماشرعه الله من منهاج في كل حياتنا اقتصادية او سياسية او اجتماعية او غيرها هو امثل وافضل لانه من عند الله الذى خلقنا ويعلم ما يصلحنا ومايفسدنا ومايضرنا وما ينفعنا فلايمكن ان يكون هناك منهاج من صنع البشر يقدم على منهاج الله سبحانه وتعالى ولكن في نفس الوقت يجب ان يعلم الناس ان وجود الاسلاميين ممثلين في التحالف في المجلس لايمثل اغلبية ومازالت الاغلبية في يد الحزب الحاكم وسيكون له سلطة القرار فلايتوقع ان يكون لنا تأثير كبير في ان تكون القرارات موافقة لما نهدف اليه تماما في هذه الدورة ولكن الامل كبير في الله عز وجل في ان تكون التشريعات القادمة من المجلس اقرب الى شرع الله وعما كانت عليه سابقا ولاسيما اننا نؤكد ماينص عليه الدستور من ان دين الدولة هو الاسلام وان الشريعة هى المصدر الرئيسي للتشريع والمفروض ان حزب الاغلبية يلتزم بالدستور ولايخالفه ..

التحالف سيستمر

● هل التحالف سيستمر بعد نتيجة الانتخابات داخل مجلس الشعب ؟

اجاب الاستاذ مصطفى مشهور ان المسألة واضحة فقد اتفقنا في الاهداف الى حد كبير ولاسيما في تطبيق الشريعة والغاء القوانين المقيدة للحريات ولانحسب ان حزبى العمل والاحرار سيتوقفون عن المطالبة بهذين المطلبين الاساسيين وبالتالى لايتوقع ان ينتهى هذا التعاون او هذا التحالف . .

● ولكن هناك موقف مشابه حدث مع تحالف الوفد والاخوان ولم يستمر فهل توجد هذه المرة ضمانات تحمى استمرار التحالف ؟

نعم بعد ان رفع الوفد شعار تطبيق الشريعة الاسلامية كنا نتوقع ان يكون ملتزما بهذا ولكن في اول التعاون كان واضحا ان الوفدى وفدى والاخوان اخوان ولكن لمسنا تغير موقف الوفد بالنسبة للشريعة وبالتالى لم يكن بالصورة التى كنا نرجوها لكن ملتمسه ونلمسه من صدق توجه قيادة حزب العمل والممثلة في الاستاذ ابراهيم شكرى وحزب الاحرار ايضا في المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية وذلك نعتبره الى حد كبير ضمانا لاستمرار هذا التحالف ومع ذلك نحن لانكره غيرنا على ضرورة الالتزام بكل اهدافنا .

المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ أبريل ١٩٨٧

رأى المعارضة

الانتخابات !! والتحليلات !! والتوصيات !!

أعلنت النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب ، والتى يتضح منها ما يأتى :

أولاً : ان جملة المقيدين بجداول الانتخاب على مستوى الجمهورية ولهم حق مباشرة الحقوق السياسية ١٤,٣٢٤,١٦٢ مواطنا وان جملة الناخبين الذين ادلوا باصواتهم ٧,٢٢٧,٤٦٧ اى بنسبة ٥٠,٤٦٪ وهذا يعنى ان نسبة التغيب تصل الى حوالى ٥٠٪ . واذا قارنا هذه النسبة بنسبة الحاضرين فى انتخابات ١٩٨٤ والتى بلغت حوالى ٤٣٪ لاتضح أن هناك زيادة فى الحضور تصل الى ٧٪ وان كان ذلك يدل دلالة واضحة على سلبية المواطنين بالنسبة لاداء واجبهم الدستورى وحقهم الديمقراطى الاصيل فى انتخاب نوابهم وهى ظاهرة سلبية تسترعى الانتباه وتستدعى العلاج من الحزب الحاكم ومن الاحزاب المعارضة عن طريق وسائل الاعلام وفى معاهد العلم وفى الندوات والمؤتمرات السياسية والجمعيات التعاونية على اختلافها واتحادات الغرف التجارية والصناعية ومجالس رعاية الشباب والرياضة خاصة اذا علمنا ان عدد المواطنين الذين بلغوا ثمانية عشر عاما ولهم حق القيد فى جداول الناخبين يصل الى ٢٨ مليون مواطن ..

ثانيا : ان جملة الاصوات الصحيحة بلغت ٦,٨٢٤,٩٠٨ اصوات .. بنسبة ٩٤,٤٣٪ وان جملة الاصوات الباطلة بلغت ٤٠٢,٥٥٩ الف صوت بنسبة ٥,٥٧٪ من الحاضرين وأن دل ذلك على شىء فانما يدل على صعوبة الانتخاب بالنسبة للناخبين بسبب تعدد القوائم وكثرة مرشحى المقاعد الفردية مما أدى الى بطلان ٦٪ تقريبا من الاصوات اى ما يعادل ١/١١ من جملة الناخبين .

ثالثا : ان نسبة الـ ٨٪ التى حددها القانون لتمثيل الاحزاب فى مجلس الشعب قد بلغت ٥٤٥,٩٢٢ الف صوت وهذا هو الحد الادنى الذى يجب أن تحصل عليه قائمة اى حزب لتمثل فى مجلس الشعب ـ وهذا يؤكد ارتفاع هذه النسبة وصعوبة تحقيقها بالنسبة لمعظم الاحزاب نظرا الى ان ذلك يقتضى من هذه الاحزاب ان تنتشر لجانها اى اعضاؤها على مستوى قرى الجمهورية بلا استثناء بمعدل لايقل عن ١٠٠ عضو فى كل قرية من قرى مصر وبانتشار لايقل عن ١٠٠٠ عضو فى الاقسام وعواصم المراكز والمحافظات بشرط ان يكون هؤلاء الاعضاء كلهم مقيدين فى جداول الانتخابات وهذا يقتضى تواجد مقرات للاحزاب المعارضة فى كل قرى ومراكز وعواصم المحافظات بلا استثناء مما يتكلف مصاريف ثابتة سنوية لاتقل عن نصف مليون جنيه بالاضافة الى أن الاحزاب يجب ان ترشح قوائمها فى جميع الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٤٨ دائرة والتى يضم كل منها ما يقرب من مليون مواطن وحوالى ٣٠٠ الف ناخب !! مما يتطلب مصاريف دعاية انتخابية لا تقل عن مليون جنيه بمتوسط ٢٠ الف جنيه للدائرة الواحدة على الاقل وهو امر كما تعلم غير متاح لاى حزب من الاحزاب المعارضة باستثناء حزب الوفد ، ومن ذلك يرى ان الذى وضع قانون الانتخابات بالقائمة ووضع هذه النسبة المرتفعة (٨٪) التى يصعب تحقيقها كما أوضحنا انما كان يهدف اول ما يهدف إلى استبعاد احزاب المعارضة من التمثيل فى مجلس الشعب بهدف الحفاظ على الحزب الوطنى الكبير بنسبة لاتقل عن ٩٠٪ من مقاعد مجلس الشعب وهذا يعنى بصريح العبارة استمرار نظام الحزب الواحد الذى ساد على مدى ٢٥ عاما منذ قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ حتى ظهور الاحزاب السياسية فى سنة ١٩٧٦ . بكل ما يحمله نظام الحزب الواحد من مخاطر واحتمال انقلابات صامتة او ساخنة كما حدث فى هيئة التحرير فى سنة ١٩٥٤ وكما حدث فى الاتحاد الوطنى فى سنة ١٩٥٨ وكما حدث فى الاتحاد الاشتراكى العربى سنة ١٩٧١ ،



وما ترتب على ذلك من هزات وطنية خطيرة لهزيمة ١٩٦٧ وحادث المنصة سنة ١٩٨١ ـ كما ان هذا القانون حرم على الاحزاب السياسية دخول الانتخابات في قائمة موحدة حتى يحرمها من الحصول على نسبة الـ ٨٪ ولذلك فلم يكن امام احزاب المعارضة لزيادة تمثيلها في مجلس الشعب وكسر نسبة الـ ٨٪ الا ان تستقيل بعض قيادات احزاب المعارضة وان تنضم الى قائمة حزب معين او ان تنضم قيادات بعض التيارات السياسية القوية كالاخوان المسلمين والتى لم تتمكن من تكوين حزب سياسي بسبب العقبات الموجودة في قانون الاحزاب وذلك بهدف تقوية تيار المعارضة وهو مادعا اليه حزب الاحرار اى الائتلاف المعارض في انتخابات ١٩٨٤ وفي انتخابات ١٩٨٧ . لقد ترتب على عدم موافقة احزاب المعارضة على هذه الفكرة في سنة ١٩٨٤ ان حصلت على

٢٧٪ من اصوات الناخبين وكان يجب ان تمثل طبقا لقاعدة التمثيل النسبي بـ ١٠٨ مقاعد في مجلس الشعب ولكنها مثلت بـ ٥٨ مقعدا فقط بنسبة ١٢٪ من المقاعد اى انها فقدت ما يقرب من ٦٠ مقعدا لسبب عدم حصول احزاب العمل (٧٪) التجمع (٤٪) الاحرار (٦,٠٪) على نسبة الـ ٨٪ المشار اليها وبالتالي فقدت اصواتها القدرة على تمثيلها في مقاعد مجلس الشعب ، بل ان هذه الاصوات طبقا لقانون الانتخابات العجيب قد اضيفت الى اصوات الحزب الوطني الحاصل على الاغلبية تحدياً لارادة الجماهير التى انتخبت هذه الاحزاب المعارضة .

اما في انتخابات ١٩٨٧ فان احزاب المعارضة قد استجابت جزئيا الى نداء الاحرار بائتلاف المرشحين تحت قائمة حزب العمل وكانت النتيجة الايجابية هى حصول قائمة حزب العمل على ١٧٪ من الاصوات وكان يجب ان تمثل بـ ٦٨ مقعدا في مجلس الشعب ولكن بسبب قاعدة احتساب الكسور الجائرة مثلت فقط بـ ٦٠ مقعداً اى بنسبة ١٤٪ فقط ..

ولو ان حزب الوفد قبل مبدأ الائتلاف وكذلك حزبا التجمع والامة لحصلت قائمة المعارضة على ١٢١ مقعدا بدلا من ٩٦ مقعدا حاليا بسبب الغاء اصوات قائمة حزب التجمع (٢,٢٪) وكذلك قائمة حزب الامة (٠,٢٪) وائتلاف الاحزاب كما نعلم على برنامج معين من الوسائل المعمول بها في كل الدول الديمقراطية سواء قبل الانتخابات للحصول على اكبر عدد من المقاعد او بعد الانتخابات لتكوين اغلبية في البرلمان وتشكيل حكومة ائتلافية كما هو حادث في المانيا الغربية وفي ايطاليا وغيرها من الدول الديمقراطية .

رابعا : ان الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم حصل على ٤,٧٥١,٧٥٨ صوتا بنسبة ٦٩,٦٢ ٪ من اصوات الناخبين الصحيحة وكان هذا يؤهله للحصول على ٢٧٨ مقعداً ولكنه حصل على ٣٠٨ مقاعد بسبب قاعدة اضافة الكسور اى انه زاد عن حقه في التمثيل النسبى بمقدار ٣٠ مقعدا .

وحصل حزب العمل الاشتراكى على ١,١٦٣,٥٢٥ صوتا بنسبة ١٧,٠٥٪ وكانت هذه النسبة تؤهله للحصول على ٦٨ مقعدا ولكن حصل على ٩٦ مقعدا فقط في مقاعد القوائم البالغ عددها ٤٠٠ مقعد أي انه فقد ١٢ مقعدا بسبب نظام احتساب الكسور .

وحصل حزب الوفد الجديد على ٧٤٦,٠٢٤ الف اى انه حصل على نسبة ١٠,٩٣٪ من الاصوات الصحيحة ولذلك فان حقه في التمثيل النسبى ٤٤ مقعدا ولكنه حصل على ٣٦ فقط بسبب قاعدة احتساب الكسور .

وحصل حزب التجمع على ١٥٠,٥٧٠ الف صوت اى انه حصل على نسبة ٢,٢١٪ من مجموع الاصوات الصحيحة والتى تعطيه الحق في الحصول على ٩ مقاعد من مقاعد قوائم الاحزاب ولكنه لم يحصل على اى مقعد بسبب عدم حصوله على نسبة الـ ٨٪ .

اما حزب الامة فقد حصل على ١٣,٢١ الف صوت بنسبة ١٩,٠٪ والتى تعطيه الحق بان يمثل بمقعد واحد في مجلس الشعب ولكنه لم يمثل بسبب عدم حصوله على نسبة الـ ٨٪ .

والخلاصة ان حزبي التجمع والأمة قد اهدرت اصواتهما كما ان حزب العمل قد استطاع ان يتخطي نسبة الـ٨٪ بنسبة كبيرة وحصل على ١٧٪ بسبب الائتلاف وان كان لم يحصل على المقاعد الحقيقية التي تؤهله لها هذه النسبة وكذلك الحال بالنسبة لحزب الوفد ، اما الحزب الوطني فقد حصل على مقاعد تفوق نسبة إصواته الى الاصوات الصحيحة كما بينا من قبل (٢٠ مقعدا) .

أردنا بهذا التحليل ان نوضح نقاط الضعف في هذا القانون وتحيز وضعه الظاهر للحزب الوطني لتمكينه من الابقاء على اغلبية الـ ٩٠٪ واستمرار نظام الحزب الواحد او الحزب الكبير .

خامسا : أن الظاهرة الجديدة في هذه الانتخابات هو ان القيادات السياسية التي مثلت فيها تزيد على التيارات السياسية التي مثلت في انتخابات ١٩٨٤ للاسباب الاتية :

١ ـ أن حزب الاحرار قد مثل بمقعدين في المقاعد الفردية ولم يمثل في انتخابات ١٩٨٤ بسبب نسبة الـ٨٪ كما ان ثلاثة من قياداته قد نجحت في قائمة حزب العمل بعد ان استقالت من حزب الاحرار وانضمت الى حزب العمل ورشحت في قوائمه

٢ ـ ان حزب التجمع وكذلك حزب الامة لم يمثلا في المجلس بسبب عدم قبولهما الائتلاف في قائمة موحدة .

٣ ـ ان حزب الوفد الجديد حصل على نسبة الـ١١٪ تقريبا وهي تقل عن النسبة التي حصل عليها في انتخابات ١٩٨٤ ومقدارها ١٥٪ بالاضافة الى فقدانه عددا من المقاعد بسبب قاعدة الكسور

٤ ـ ان احزاب المعارضة لو استمعت الى رأى حزب الاحرار للائتلاف تحت قائمة حزب الوفد وهو ما تم الاتفاق عليه لحصلت المعارضة على ١٢١ مقعدا ولما أضاعت عليها المقاعد الكثيرة التي فقدتها بسبب قاعدة الكسور ولاصبح لها ثقل في مجلس الشعب يؤدى الى التوازن السياسي وهو اساس الاستقرار السياسي ، بالاضافة الى ان كل التيارات السياسية من يسارية وناصرية وشيوعية كان قد اتيح لها التمثيل في المجلس مما يجنب البلاد مخاطر العمل السياسي غير الشرعي وبشكل غير معلن مما يهدد امن البلاد ولايمكن الشعب من التعرف على وجهات النظر المختلفة للتيارات السياسية وبرامجها لاصلاح شئون البلاد .

٥ ـ الظاهرة الفريدة من نوعها عند تحليل نتائج الانتخابات هي ان الجماعات الاسلامية قد مثلت لاول مرة بفضيلة الشيخ يوسف البدرى وكيل حزب الاحرار ورئيس جماعة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وهذا يؤكد لباقي الجماعات الاسلامية الثماني ان الانضواء تحت لواء الاحزاب يمكنها من التمثيل الشرعي تحت قبة البرلمان والاعلان عن برامجها بطريقة شرعية وهو ماسعى اليه حزب الاحرار منذ سنة ١٩٨٥ عن طريق الحوار المفتوح الاسبوعي في مقر حزب الاحرار بالقيادة مع قيادات الجماعات الاسلامية وكان نجاحه محدودا وان كان قد استطاع استقطاب ثلاث جماعات من الجماعات الاسلامية المنتشرة في مصر والذى احب ان اعلنه ان هذا الحوار بين الاحرار والجماعات الاسلامية قد تم بطريقة علنية مفتوحة وبعد موافقة الرئيس حسني مبارك في حفل الشاي الذى اقيم بقصر القبة في صيف عام ١٩٨٥ بعد انتهاء الدورة البرلمانية لمجلس الشورى .

سادسا : أن الدرس المستفاد من هذه المعركة هو أن ائتلاف احزاب المعارضة تحت قائمة واحدة امر ضرورى اذا أريد للمعارضة ان تمثل بثقل كبير في مجلس الشعب اى بثقلها الحقيقي في القواعد الشعبية بعد أن تتخطى كافة العقبات الموجودة في قانون انتخاب مجلس الشعب ، وان عليها ان تراجع ماحصلت عليه من أصوات في الـ٢١ الف صندوق انتخابي وان تعيد تنظيم صفوفها طبقا لنتائج المراجعة لتدخل المعركة الانتخابية القادمة بكل ثقلها مما قد يمكنها من الحصول على اغلبية في مجلس الشعب او مايقرب منها فيحدث التوازن والاستقرار السياسيان المطلوبان وتعمل كل التيارات السياسية تحت قبة البرلمان وعلى منصته الشرعية ويكون شعب مصر بكل فئاته وطوائفه وتياراته ممثلا احسن تمثيل في السلطة التشريعية ـ وأن امام احزاب المعارضة فرصة لدعم صفوفها في انتخابات المجالس المحلية القادمة في اواخر عام ١٩٨٧ .

٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢ أبريل ١٩٨٧

سابعا : ان الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه السيد رئيس الجمهورية والذي يضم في عضويته كل المحافظين وكل رؤساء المدن ورؤساء القرى لم يتمكن من تجاوز نسبة ٦٩٪ من اصوات الناخبين الا بقدر ضئيل !! بالرغم من كل التجاوزات التي حدثت والتي تعلمها قياداته تمام العلم وبالرغم من المجهود المضني والشاق وغير العادي الذي بذله اللواء زكي بدر وزير الداخلية لحفظ الأمن والنظام بشكل يثير الاعجاب والتقدير بالرغم من ظروف المعركة الصعبة العسيرة التي واجهت الحزب الوطني مما جعلنا نقترح من باب المداعبة ان يرقى زكي بدر من رتبة اللواء الى رتبة المشير الاول تقديرا لخدماته الجليلة للحزب الوطني في هذه الانتخابات ولمقدرته الفائقة في حفظ الأمن والنظام بالرغم من تجاوزاته الكثيرة واستخدامه لقانون الطوارىء على أوسع مدى فإننا لانستطيع الا أن نشكره وان نطالب منه بالحاح الافراج السريع عن مئات المعتقلين من انصار قائمة تحالف العمل وخاصة من التيارات الاسلامية ، كفى الله المؤمنين القتال .

ولنتوجه جميعا الى مجلس الشعب حكومة ومعارضة ولنتعاون جميعا لحل مشاكل مصر المزمنة ولاقامة حياة ديمقراطية سليمة تحقق النمو والاستقرار والحرية للمواطنين في ظل شريعة سمحاء هي شريعة الاسلام .

مصطفى كامل مراد

كلمة عتاب

٢ .. الانتخابات .. والاسرار ؟

دق جرس باب المنزل .. ففتحت .. فوجدت رجلا كبيرا ممتلئا .. ابيض الشعر .. احمر الوجه .. انيق المظهر .. قال بحزن : لقد بكيت عندما قرات مقالك السابق !!.. قلت : بكيت من اجلى ؟.. قال : كلا .. بكيت من اجل مصر !! هل تسمح لى بالدخول ؟.. فقلت : تفضل .. فجلس ثم قدم لى صورته مع الملك فاروق وقال مبتسما : متى نعود لديمقراطية هذا العهد ؟.. قلت : ولكنه عهد الفساد والباشوات !!.. قال منفعلا : كان بسبب الاحتلال .. اما الآن يوجد مائة ملك .. والآلاف من السوبر باشوات .. لقد نهبوا الشعب .. وتاجروا فى الشعارات .. ثم صنفونا فلاحين .وعمال وفئات ومثقفين الخ .. ليبعدوا الشرفاء .. ويفتتون المجتمع .. وان مهزلة الانتخابات الاخيرة خير دليل .. قلت : تقصد انتخابات السح الدح امبو .. ومع هذا لاتتجنى على عهد بخطأ افراد ..

قال : لقد كنت اعلم نتيجة الانتخابات منذ شهر !.. قلت : كيف ؟!.. قال : كنت فى زيارة صديقى الدكتور ؟ وهو احد حكامنا .. فسالته : هل ستتركون الانتخابات حرة ؟.. فقال الدكتور : نعم ستكون انتخابات حرة بنسبة ١٠٠٪ بشرط ان يكون للحزب الوطنى اكثر من الثلثين .. وهى النسبة التى حددها الدستور من اجل التجديد للسيد الرئيس .. قلت : اذن ستعطون للمعارضة الثلث ؟.. فقال الدكتور : لابد ان يكون لدينا فائض احتياطى .. تكفيهم ٢٠ او ٢٢٪ على الاكثر وعليهم أن يشكرونا على هذا !!.. فقاطعته منفعلا : نشكرهم لانهم جعلوا من بطوننا مقبرة للنفايات المشعة .. جعلت الالمان يتظاهرون حزنا علينا !.. نشكرهم لتزويرهم الانتخابات !.. نشكرهم على ازمة الاسكان والمواصلات وارتفاع الاسعار والجوع !.. لاحول ولاقوة الا بالله .. قال : ماذا حدث بالشرقية ؟.. قلت : فعلها رجل وثقنا فى تدينه .. وفى زبيبته .. لقد كنت احترم واقدر واحب اللواء حسن كاظم مدير امن الشرقية .. ولكنه فضل تعاليم زكى بدر على تعاليم الله .. وقد حصل على المكافاة .. واصبح محافظا للشرقية بالانابة .. ولم يتعظ بما اصاب اللواء ميتكيس من دعوات المظلومين .. ولكن على اهالى الشرقية ان يعلموا حقيقة محافظهم القادم .. قال : واين كان القضاة ؟.. قلت : لم نشعر اثناء الانتخابات بالقضاة كانهم جميعا رجال شرطة .. وقد قال لى احدهم : (اثناء تقديم الطعن) : طعن ايه وتطبيق شريعة ايه !.. لقد اتفقوا جميعا على تحطيم تعاليم الله .. فحسبى الله ونعم الوكيل فيهم .. وقد فضحهم الله عندما تعب احد الجنود من كثرة حرق البطاقات المسودة لصالح المعارضة .. فالقى بحوالى بطاقات فى الطريق .. فعثر عليهم المرشح صلاح شلبى .. وابلغ الاستاذ/ حسين الشافعى المحامى العام الذى امر بالتحفظ على صناديق الدائرة الاولى .. فرفض الامن التنفيذ .. ثم فجاة قفز وفتح الباب وقال : انك ستعتقل واختفى .. ومازلت فى حيرة من لغز هذه الزيارة وهذا الزائر !!!

فقاقيع : ★ الشرطى للمجرم : ياحرامى .. المجرم للشرطى .. يامزور .

★ بمناسبة تزوير الانتخابات .. اهدى لمدير امن الشرقية اغنية عبدالحليم حافظ .. خدعتنا زبيبته !!

محمد فريد زكريا



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٨٧

انتخابات مجلس الشعب ومستقبل النظام الحزبى

إنتخابات مجلس الشعب الأخيرة حافلة بالدلالات الهامة لكافة القوى السياسية فى مصر ، واولى هذه الدلالات تتعلق بدرجة الاهتمام العالية من جانب كافة القوى السياسية بهذه الانتخابات . فمع انها كانت مفاجئة لكل هذه القوى ، بما فى ذلك الحزب الوطنى الديمقراطى ذاته ، إلا ان كل هذه القوى بلا استثناء ، سواء منها تلك التى لها احزاب علنية ، أو القوى الأخرى التى لا تتمتع بالوجود القانونى بعد شاركت فيها بجدية بل وامتد ذلك الاهتمام الى فئات متعددة من المواطنين ، بما فيهم هؤلاء الذين لم تكن لهم اى تجربة حزبية سابقة .

يلفت النظر انه على الرغم من هذا الاهتمام الكبير من جانب المشتغلين بالسياسة والمتطلعين الى الاشتغال بها ، الا أن مواقف المواطنين قد تباينت كثيرا ، ويمكن القول انه كان هناك نمطان اساسيان . ففى المدن الكبرى ، تشير شواهد عديدة ، الى أنه على الرغم من كثرة اللافتات والملصقات بل وعلى الرغم من الدعوة الرسمية على أعلى المستويات للمواطنين بممارسة حقهم ، بل واجبهم الانتخابى ، إلا أن الصدى كان محدودا .

ومع أن نسب المشاركة ترتفع فى الاسكندرية ، إلا انه يبدو كذلك ان الذين شاركوا فى التصويت يقلون عن نصف عدد المواطنين الذين بلغوا سن الانتخاب . أما فى الاقاليم ، فتشير شواهد عديدة إلى أن معدلات مشاركة المواطنين فى هذه الانتخابات كانت عالية نسبيا ، فاقت مشاركتهم فى انتخابات ١٩٨٤ . وربما كان ذلك هو الذى أدى إلى ان يصل معدل المشاركة الاجمالى على مستوى البلاد كلها إلى مايقرب من نصف عدد المسجلين فى جداول الانتخاب .

ولا شك ان لهذه النسب دلالات بالغة . فهى تبين ان اعدادا كبيرة من المواطنين فى المدن الكبرى ، يمثلون الاغلبية الساحقة فى مدينة القاهرة مثلا ، لم تحركهم الدعوات المتعددة من كافة الأحزاب والقوى السياسية التى خاضت هذه الانتخابات إلى ان تذهب إلى صناديق الاقتراع . ولذلك فإن الاحزاب التى كسبت هى تلك التى استطاعت تعبئة انصارها ، الذين يمثلون اقلية فاعلة ، اما هؤلاء الذين لم يتحركوا ، فإنهم ظلوا يمثلون اغلبية ساحقة تكتفى بالتفرج . ومن حق كل القوى السياسية الموجودة فى مصر الآن ان تراهن على ان هذه الأغلبية الصامتة تميل الى واحدة او أخرى منها ، إلا ان الارجح ان هذه الاغلبية لا تشعر بالتوحد مع أى من هذه القوى ، اولا تقتنع بأنه من المجدى ان تخرج عن موقف المتفرج فى الوقت الحاضر .

[● ● ●]

والدلالة الثانية تتعلق بنتيجة الانتخابات ذاتها ، ومدى نجاحها فى تمثيل القوى السياسية القائمة فى مصر الان . والملاحظ ان نسب الاصوات التى حصلت عليها القوائم الحزبية المختلفة تراوحت بين ٦٩,٦٪ فى حالة الحزب الوطنى الديمقراطى ، و١٧٪ لتحالف الاخوان المسلمين مع حزبى العمل والاحرار ، ١٠,٩٪ لحزب الوفد ، و٢,٢٪ لحزب التجمع ، بينما لم يحصل حزب الأمة إلا على ٠,١٩٪ أو أقل من خمسة من واحد فى المائة .

وقد تراجعت نسب كل من الحزب الوطنى والوفد والتجمع عما احرزته هذه الأحزاب ذاتها فى سنة ١٩٨٤ ، فقد فقد الحزب الوطنى ثلاث نقاط ، وفقد الوفد خمس نقاط ، وفقد التجمع نقطتين ونصف تقريبا . أما بالنسبة لكل من حزبى العمل والأحرار ، فمن الصعب مقارنة نسبهما فى هذه الانتخابات بما



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٨٧

د . مصطفى كامل السيد
استاذ العلوم السياسية
بالجامعة الامريكية

يؤدى التمثيل النسبى فى إطار هذا النظام إلى ازدهار الحياة الحزبية ، فانه على العكس اصبح بعد أربع سنوات من الأخذ به يهدد استمرار اغلب الاحزاب القائمة . فنسبة الثمانية فى المائة التى يشترطها ذلك القانون للتمثيل فى مجلس الشعب قد ادت الى استبعاد ثلاثة احزاب فى سنة ٨٤ او استبعاد حزبين فى سنة ١٩٨٧ . وكانت صعوبة الحصول على هذه النسبة فضلا على القيود المفروضة على تمثيل القوى السياسية غير الحزبية هى السبب الاساسى وراء تحالف حزبى الاحرار والعمل مع حركة الاخوان المسلمين ، والذى ضاعت معه الهوية المتميزة لكل من هذين الحزبين ، بحيث يصعب الآن تصور اى مستقبل لها خارج اطار هذا التحالف الذى لا يحتمل ان يدوم طويلا .

وحتى عندما تتجاوز بعض الاحزاب نسبة الثمانية فى المائة فإن عملية ترجمة اصواتها الى مقاعد فى مجلس الشعب تتضمن تمييزا ضد الاحزاب الصغيرة وليس هناك ما هو ادل على ذلك من مقارنة نسبة الاصوات التى حصلت عليها تلك الاحزاب فى الانتخابات الاخيرة وعدد مقاعدها فى مجلس الشعب ، باستثناء المقاعد الفردية . فبينما حصل الحزب الوطنى على ٦٩,٦

حصلا عليه فى سنة ١٩٨٤ ، فالفضل فى القفزة الانتخابية التى حققتها التحالف يعود بدرجة اساسية الى انضوائهما تحت جناح الاخوان المسلمين بدعوتهم إلى الاسلام التى تستهوى القلوب وبتنظيمهم المحكم ، وامكاناتهم المالية الهائلة ، فضلا عن براعتهم فى إجادة قواعد اللعبة الانتخابية ، وهو ما ابرزه التيار الاسلامى من قبل فى انتخابات نوادى اعضاء هيئات التدريس الجامعية ونقابتى الأطباء والمهندسين .

[● ● ●]

وتؤدى نتيجة الانتخابات الى مفارقة كبيرة بين تعدد القوى السياسية التى شاركت فيها وتركيبة مجلس الشعب الذى نتج عنها . فالتيار الليبرالى الذى يمثله حزب الوفد تراجع وجوده فى مجلس الشعب الجديد ، ولم يدخله التجمع ولا اى من القوى الماركسية والناصرية التى تنشط فى المجتمع من خلال التجمع او خارجه . كذلك فقد ضاعت شخصية حزب العمل المتميزة بذوبانه فى التيار الاسلامى الذى تقوده حركة الاخوان المسلمين ، وتنطبق نفس هذه الملاحظة على حزب الاحرار . وهكذا فإن مجلس الشعب الجديد وإن اكتسب مصداقية اكبر بوجود التيار الاسلامى ممثلا يثقل داخله إلا أنه قد يفقد بعدم تمثيل اليسار الماركسى والناصرى فيه تعددية ضرورية لتحقيق التوازن فى الحوار القومى الذى سيدور فيه .

كما انه يحرم اقساما هامة من النخبة السياسية فى مصر من ان يتاح لها الإطار الذى يمكنها من ان تشارك بدورها فى صياغة مستقبل الوطن . صحيح أن عدم وجود هذه القوى داخل المجلس يعود فى الأساس الى قصورها عن التواصل مع المواطنين وعن تعبئة من قد يؤمنون بافكارها وراء صناديق الاقتراع . ومع ذلك فإن خروجها عن الحلبة البرلمانية على هذا النحو قد يؤدى ببعض عناصرها إلى ان تكفر باللعبة البرلمانية كلية . وقد يشكل ذلك خسارة لها وللوطن ، فقد لا يجعلها هذا الخروج أكثر فعالية فى التأثير على مستقبل البلاد ، كما أنه قد يحرم الوطن من خبرات ومعارف بقدر كبير من اتباع هذين التيارين على تقديمها .

ولكن الذى يدعو الى تأمل كل القوى السياسية ، بما فى ذلك قيادة الحزب الوطنى الديمقراطى ، هو الأثر الذى أحدثه نظام انتخاب مجلس الشعب على الحياة الحزبية فى مصر . فبدلا من أن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٤ إبريل ١٩٨٧

فى المائة من الاصوات ، فإن عدد مقاعده فى مجلس الشعب من بين تلك المخصصة للقوائم بلغ نسبة ٧٧٪ وعلى العكس من ذلك ، فقد تقلصت نسبة مقاعد كل من التحالف والوفد عن نسبة اصوات كل منهما . فنصيب التحالف من الأصوات وصل الى ١٧٪ ولكن مقاعده تمثل ١٤٪ فقط من إجمالى مقاعد القوائم ، ونصيب الوفد كان حوالى ١١٪ (١٠,٩٪ بالتحديد) من الاصوات ومقاعده لا تتجاوز ٩٪ . ولم يؤد إتساع المجال أمام المستقلين للترشيح إلى تمكين الاحزاب الصغيرة من تقوية مراكزها النسبية ، فمن بين ٤٨ مقعدا ، حصل الحزب الوطنى على نصيب الأسد (٣٩ مقعدا) وحصل التحالف على ٣ مقاعد ، وحصل المستقلون على المقاعد الستة الباقية .

وقد اخفقت توقعات حزب التجمع بالذات فى ان يتمكن من النفاذ الى مجلس الشعب من خلال المقاعد الفردية ، وهكذا يمكن القول بان الأطراف الأساسية فى مجلس الشعب الجديد هى الحزب الوطنى من ناحية وحـزب الوفـد وحركـة الاخوان المسلمين من ناحية أخرى . ومعنى ذلك ان قانون انتخاب مجلس الشعب مع التعديلات التى طرات عليه ، قد ادى فى الواقع وبعد اربع سنوات فقط الى تقليص الوجود الحزبى الفعال فى مجلس الشعب .

وتبدو اهمية هذه الملاحظة على ضوء الارتباط القوى بين الحزب الوطنى الديمقراطى وقيادة الدولة وخصوصا شخص الرئيس حسنى مبارك ، وهو ما اسهم قطعا فى ذهاب نسبة عالية من الأصوات الى هذا الحزب ، ولكن ذلك لا يغنى أى حزب عن ضرورة تقوية فعالية وجوده بين المواطنين وتنمية ارادته الذاتية فى مواجهة الأحداث . وقد عانى حزب الوفد من انفصام تحالفه مع الأخوان المسلمين ، فتقلصت نسبة اصـواته ومقـاعده فى الانتخـابات الأخيرة . ولذلك فمن العجيب أن يكون المستفيد الأساسى من قانون انتخابات مجلس الشعب هم الاخوان المسلمون الذين هم اقرب الى الحركة السياسية منهم الى الحزب السياسى بالمعنى الدقيق .

والدلالة الاخيرة لهذه الانتخابات تتعلق بدورها فى المساهمة فى دفع التطور الوطنى ويتوقف ذلك على كون مجلس الشعب معبرا حقيقيا عن القـوى السياسية فى البلاد وعن نجاحه فى ترجمة قضايا المواطنين الى اسس للعمل التشـريعى وللرقـابة عـلى السلطة التنفيذية . ويلاحظ فى هذا الصدد أن المعركة الانتخابية لا تقدم اى دلائل لما سيكون عليه البرنامج التشريعى لأى من القوى الثلاث التى تسيطر على المجلس . فقد غاب عن جو الحملة الانتخابية اى نقاش حول قضايا الوطن العاجلة وكيفية مواجهتها ، وإنما سادتها احيانا شعارات بالغة العمومية .

ومع ذلك فمن المنتظر أن يدفع اعضاء التحـالف بقضية تطبيق الشـريعة الاسلامية الى موضع الصدارة بين اهتمامات مجلس الشعب .

وهذا مطلب مشروع ويتفق مع رغبات قطاعات واسعة من المواطنين . إلا ان نجاح مجلس الشعب فى اداء دوره فى مواجهة تفاقم ازمة المديونية وبروز شبح الفتنة الطائفية من جديد يستلزم من اعضاء حركة الاخوان المسلمين فى مجلس الشعب على وجه الخصوص ان يثبتوا امام سائر المواطنين قدرتهم على المساهمة فى حل مشاكل الوطن الاخرى والا يؤدى التزامهم بقضية تطبيق الشريعة الى تعثر حوار وطنى ضرورى حول القضايا الملحة التى تواجه البلاد ، والتى تتصل فى النهاية بالحفاظ على حرية ارادتها فى مواجهة دائنيها الخارجيين وتدعيم الـوحدة بين صفوف ابنائها .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المرشحون يعلنون فى مؤتمر صحفى عالمى :

الدولة كشفت عن وجهها الحقيقى برفضها تنفيذ أحكام القضاء

عقد مرشحو الوفد ، الذين حكم القضاء المصرى ، بفوزهم فى الانتخابات ، مؤتمرا صحفيا ، فى مقر الوفد ، ظهر امس . حضر المؤتمر مندوبو ومراسلو الصحف ووكالات الانباء العربية والاجنبية . واكد المرشحون خلال المؤتمر ، ان الدولة كشفت عن وجهها الحقيقى برفضها تنفيذ احكام القضاء المصرى . واكدوا انه توجد الان ازمة دستورية ، واصبحت السلطة القضائية فى مواجهة السلطة التنفيذية . واعرب المرشحون ، انهم كانوا يأملون ان يقوم رئيس الجمهورية ، بتنفيذ احكام القضاء المصرى مادام الحكام يعلنون اننا فى بلد ديمقراطى .

اكد اللواء عبد المنعم حسين ان الحزب الوطنى اعتاد تزوير ارادة الشعب لانه جثة هامدة فى الشارع المصرى ولو اجريت انتخابات حرة فلن يحصل على نسبة ٨ ٪ من مقاعد المجلس واضاف بان هذا النظام يكشف كل يوم عن وجهه وعدم تنفيذه لاحكام القضاء ولا نعرف مصير هذه الدولة التى لا تحترم فيها احكام اعلى سلطة قضائية فى مصر واعلن الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة اننا امام سابقة فريدة وتعد الاولى من نوعها فى عهد الرئيس مبارك الذى داب على التاكيد على سيادة القضاء واحترام احكامه واكد ان المجلس الحالى مجلس مشوب بالبطلان وهذا قول اعلى سلطة قضائية فى مصر ولم يحقق المجلس الحالى الهدف من حل المجلس السابق فقد كان المقصود انقاذ انتخاب رئيس الجمهورية من البطلان وتحاشى الرئيس ببطلان انتخابه واجريت الانتخابات بالقانون الجديد والباطل ايضا ودعمت الحكومة الشك ببطلان المجلس بتزوير الانتخابات بالطرق التقليدية وابتدعت اساليب جديدة بتغيير تفسير النصوص القانونية وتطبيق نصوص ملغاة واوضح الدكتور ابراهيم اباظة ان محصلة هذا الموقف الفريد من نوعه اننا فى ازمة دستورية كما ان السلطة القضائية اصبحت فى مواجهة مع السلطة التنفيذية ولابد من حل هذه الازمة طالما ان الحكام يدعون اننا بلد ديمقراطى .

واكد الدكتور محمود السقا انه بقدر ماسعد بوجود سلطة قضائية تحمى الانسان المصرى شعر بالاسى لان الحكام ضربوا باحكام القضاء المصرى عرض الحائط وهذا الحكم كشف عن مقدمات استطاع الحكام ان يخططوا لها لليلة سوداء بدءا من التزوير ونهاية بعدم تنفيذ احكام القضاء واوضح ان ما بدر من الحكومة هو رفض صريح لحكم القضاء الذى صدر لانهم يعلمون ان الحكم يجب تنفيذه فورا وبدون اعلان وتلقى زكى بدر وزير الداخلية هذا الحكم واخفاه فى مكتبه ولجأت الحكومة الى هذا التردى لانها تعلم يقينا انها تريد الاصطناع ورسم صورة غير حقيقية للشعب واكد الدكتور السقا اننا كنا نامل ان يقوم رئيس الجمهورية باعتباره رئيسا للحزب الوطنى باعادة حساباته خصوصا انه علم باحكام محكمة القضاء الادارى قبل اجتماعه مع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى وكان يجب عليه ان يامر حزبه بتنفيذ احكام القضاء ويامر بوقف وزير الداخلية الذى ارتكب خطيئة كبرى بتزويره ارادة الامة المصرية وكان المفروض ان يحترم هذا الوزير القانون ونصوصه وكان على الرئيس ان يصدر امرا لوزير الداخلية بتعديل تسلسل القوائم طبقا لاحكام محكمة القضاء الادارى واعلن الدكتور السقا ان الحكومة كشفت عن رغبتها فى سلب ارادة الامة عندما رشحت المستشار احمد موسى وكيلا للمجلس الجديد واثبتت احكام القضاء بطلان عضويته واختير هذا العضو وكيلا بالاجماع مما يعتبر تحديا سافرا للديمقراطية، والحكم الذى اصدره القضاء .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٨٧

أيها السادة الحكام .. إلى أين تمضون بمصر ؟

بقلم : مصطفى شردى

لو ان احكام محكمة القضاء الإدارى ، صدرت فى دولة اخرى يحترم نظامها الدستور والقانون وينحنى امام كلمة القضاء ، لكانت كافية لإسقاط الحكومة كلها ، وإجراء انتخابات جديدة بعيداً عن إشراف وزارة الداخلية . اما واننا فى مصر ، حيث لا أحد يسقط او يحاسب حتى لو اوقع الوطن فى هزيمة مروعة ، فقد كنت انتظر من الرئيس حسنى مبارك ، ان يبادر فورا إلى اتخاذ قرارين :

●● القرار الاول : تنفيذ احكام محكمة القضاء الإدارى فى الحال ، وبالنص ، حتى لو تطلب الأمر إرجاء بدء اعمال مجلس الشعب ليوم او يومين . وفى إطار هذا الموقف الصحيح ، كنت اتمنى لو أن الرئيس مبارك اصدر بيانا يؤكد فيه احترام الجميع لكلمة القضاء ، ويؤكد ايضا انه من خلال هذا الحكم النزيه الشجاع، يتضاعف اطمئنانه على مصر، على اساس إن العدالة هى الركيزة الأولى لاى استقرار، وأن العدل أساس الملك.

●● القرار الثانى: هو قبول استقالة وزير الداخلية، ومعه كل من كانت له صلة بعمليات التلاعب بالقانون، وتزييف إرادة الناخبين، وسلب الحقوق من اصحابها، سواء الذين اعلن عدم فوزهم، او الذين تم استبعادهم بتحويل نسبة الفلاحين والعمال، إلى وسيلة انتقامية من عناصر معينة، ليس من المرغوب تواجدها تحت قبة مجلس الشعب.

غير ان المواقف المتعاقبة، تزيد من إحساس المصريين، بان الامل فى تحسين الاساليب مجرد وهم، وأن لعبة الديمقراطية فى مصر، هى عبارة عن مبارزة دائمة، بين الذين يريدون للديمقراطية ان تصبح حقيقة جادة راسخة ومقدسة، والذين يصرون على إبقائها مجرد ديكور يخدع الناظرين من بعيد، تماما كما حدث فى الانتخابات الاخيرة، عندما استطاعت الآلة الإعلامية الحكومية فى مصر، وهى الآلة الوحيدة النشيطة التى نملكها، ان تخدع عددا من المراسلين الاجانب، وان تضع امامهم مشاهد نظيفة ناصعة البياض، بعيدا عن «الملاحم الامنية» التى كانت دائرة فى بقية انحاء مصر، واحداث التزوير والتزييف والبلطجة والاعتداء التى شهدها الملايين من المصريين.

وعلى الرغم من الحقيقة القاطعة، التى تقول إن احكام القضاء الإدارى واجبة التنفيذ فورا، وعلى الرغم من النصوص الواضحة، التى تقصر الطعن على تلك الاحكام امام جهة محددة، والتى تقطع بأن المادة ١٣ من قانون السلطة القضائية، تمنع القاضى العادى من نظر المنازعات الإدارية، وبالتالى فإن القضاء العادى غير مختص بنظر الإشكالات فى تنفيذ احكام القضاء الإدارى، وهذا راى المستشار الدكتور احمد ثابت عويضة رئيس مجلس الدولة السابق الذى اعلنه امس، على الرغم من ذلك كله، فإننا نفاجأ بهيئة قضايا الحكومة تعلن: إن اى إشكال فى التنفيذ



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٨٧

يوقف تنفيذ الحكم إلى حين الفصل في الاشكال! ثم يقرا الناس رايا للمستشار مجدى العجاتي رئيس المكتب الفني للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع يقول فيه: إن القضاء العادى لا يملك وقف تنفيذ احكام القضاء الادارى، وهى احكام واجبة النفاذ فور صدورها، بالمسودة، وبغير إعلان، ولابد من التزام الحكومة والجهات الادارية بتنفيذ احكام القضاء الإدارى متى طلب منها ذلك، ولو باستخدام القوة الجبرية.

يقرا الناس هذا الراى الباتر، ويضربون كفا بكف، ويتساءلون: ومن الذى يملك استخدام القوة الجبرية إذا كانت القوة الجبرية هى التى قامت بالتزوير وهى التى في قفص الاتهام؟ من الذى يستطيع ان ينتزع حقوق الناس والامة التى قررها القضاء من براثن الحزب الغول الذى يفترس مصر؟

● ● ●

وليس المهم الآن ان يسترد الوفد عشرة مقاعد جديدة في مجلس الشعب، استطاع القضاء المصرى الشريف، تاج المصريين ودرعهم في كل عصور الطغيان، ان يتاكد من انها سلبت جهارا نهارا فيحكم بردها إلى اصحابها، فإن الذى سلب في الظلام، وصعب علينا أن نضبطه، او نقيم الدليل عليه، ربما كان اضعاف هذا العدد من المقاعد.

وليس المهم الآن، ايضا، ان يسترد ١٢ نائبا وفديا حقوقهم، التي قررتها لهم محكمة القضاء الإدارى، من خلال حكم قاطع، سيذكره تاريخ مصر بالكثير من الإعزاز والإجلال.

وإنما الأهم في نظر الوفد ونوابه، بل في نظر المصريين جميعا، ان نقف اليوم ونسال: إلى اين تمضى سفينة هذا الوطن، التى يقودها حزب تكاد خبرته، وعبقريته، تنحصر في البحث عن العواصف، والاندفاع نحو الصخور، وإغراق السفن العائمة ؟ الى اين تمضى مصر وهى كتلة من الجراح النازفة والمحن والاوجاع ، وهذا الحزب يجثم فوق انفاسها، ويصر على انه طبيبها الوحيد، بينما ممارساته تحقنها كل يوم بمزيد من جرعات السم والآلام؟ بل إننا نتساءل بكل الصراحة: إلى أين يمضى هذا الحزب بمصر، من خلال سياسات الكيد والعناد، وإهدار إرادة الامة، وعدم الاكتراث براى الشعب، والتصادم مع الدستور، واختيار اسلوب المواجهة ضد احكام القضاء؟

إلى أين ايها السادة؟ والسؤال من حقنا تماما، فنحن الركاب الذين يدفعون ثمن هذا الموقف الوطني الداخلي المعقد، ونحن الضحايا الذين يغرقون مع السفينة في النهاية، بعد ان يفر منها الجرذان.

والمصريون جميعا يعلمون، ان احدا في الطرف الآخر لن يجيب، او يهتم بالرد. وبدلا من ذلك، قد تهب علينا عاصفة جديدة من الشتائم والبذاءات، التي لا تحمل إجابات، بقدر ما تحمل من ادلة قاطعة على مزيد من التخبط، ومزيد من الإفلاس. ولعل السر وراء ذلك، أن الحزب الذى يحتمي من الشعب خلف الدروع والمتاريس، ويدعي انه حزب الأغلبية، لم يعد يهتم بتغطية وجهه باى قناع. فقد صارت كل اقنعته معروفة وقديمة ومهترئة. ولاشك أن الحزب الوطني قرر اخيرا ان يبقى وجهه مكشوفا، وعلى المتضرر أن يلجا إلى القضاء. وحتى في مواجهة القضاء، لم يحاول الحزب الحاكم ان يتجمل ولو قليلا. واحداث الانتخابات الأخيرة، وموقف النظام من احكام محكمة القضاء الإدارى التي اصدرتها المحكمة امس الأول الثلاثاء، ابلغ دليل على ان الحزب الحاكم يلعب الآن على المكشوف. عيني عينك. ولم يعد يهتم بمدى ما نشاهد على وجهه من علامات وسمات تثير الفزع والاستنكار.



وبقيت عندى كلمه إلى الساده كتاب الحكومه، الذين تسابقوا إلى نظم قصائد الغزل فى نزاهة الانتخابات، ونظافة العملية الانتخابية، ودقة وزارة الداخلية. وتسابقوا ايضا إلى اتهامنا بالكذب والادعاء بوجود تزوير، لاننا احزاب اقلية تشعر بالغيرة من حزب الإغلبية النزيه الشريف، فتحاول ان تخفى فشلها وراء توجيه الاتهامات بوقوع تزوير.

أسال السادة الذين جرحونا لحساب الحكومة، ونهشوا لحمنا كسبا لرضاء «امنا الغولة»، ولابد ان اسمع منهم إجابة: ما رايكم بعد هذا الحكم القاطع الناصع بوجود تلاعب ووقوع عمليات لا تتفق مع القانون؟

وما رايكم أيها السادة فى تجاهل حكومتكم وحزبكم لحكم القضاء، وإلى درجة ان تبث وكالة أنباء الشرق الأوسط فى نشرتها، عبارة خطيرة ليس من حقها إطلاقا ان تقولها، وهى ان الإشكال الذى قدمته الحكومة، يجعل حكم القضاء الادارى «وكأن لم يكن»؟!.

ما رايكم فى الطريق المظلم الذى يندفع فيه حزبكم الذى عنه تدافعون وتبارزون، بعد الموقف الاخير، المذهل، من أحكام القضاء المصرى واجبة النفاذ؟

ماذا ستكتبون للناس؟ وكيف تبررون هذا الموقف الخطير؟ وإذا اسعفتكم الخبرة وطول المران ببعض العبارات والتعليقات للاستهلاك المحلى.. فماذا ستقولون للتاريخ.. بل ماذا سيقول التاريخ عنكم؟

يعلم الله.. انني ارثى لكم كثيرا كثيرا.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٨٧

حيثيات الحكم التاريخي ببطلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب

ثبوت تلاعب وشطب وتعديل في محاضر فرز الأصوات

استكمال نسبة العمال والفلاحين على حساب الوفد اجراء باطل ومخالف للقانون

كشفت محكمة القضاء الادارى فى حيثيات حكمها التاريخى الخاص ببطلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب عن ثبوت تلاعب وشطب وتعديل فى محاضر فرز الأصوات مما أدى الى استيلاء الحزب الوطني الحاكم على ١٧ مقعداً لايستحقها ، وصفت المحكمة قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات بانه اهدار لارادة الناخبين ، واكدت انه لايتفق مع منطق العدل والحق ان تهدر اصوات الناخبين التى منحت لاحزاب المعارضة لتئول الى الحزب الوطنى .

وقالت المحكمة فى الحيثيات التى اعلنت امس ان استكمال نسبة العمال والفلاحين من قوائم الوفد اجراء باطل ويتضمن عدوانا على حقوق المواطنين والاحزاب .

وقد تم الغاؤه بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ الخاص بمباشرة الحقوق السياسية ، واقرت المحكمة ركن الاستعجال فى الدعوى لان موعد انعقاد المجلس الجديد قد حان مما يوجب وقف تنفيذ القرار المطعون عليه .

وتعرضت حيثيات الحكم بالتفصيل الى بيانات كل دائرة من الدوائر التى تدخلت فيها الحكومة وحرمت قوائم الوفد من نصيبها العادل فى المقاعد ، وقالت ان المشرع عول على ارادة الناخبين واصواتهم عند حساب المتوسط الانتخابى لكل دائرة على حدة ، فلايجوز بالتالى اهدار تلك الاصوات عند توزيع المقاعد المتبقية ، ومن ثم لايجوز عدلا حرمان الوفد من نصيبه فى المقاعد ومنحها للحزب الوطنى .

وفيما يختص بتغيير صفات المرشحين فى احدى عشرة دائرة مما ادى الى شطب رءوس القوائم الوفدية بحجة استكمال نسبة العمال والفلاحين ، قضت المحكمة بوقف تنفيذ هذا الاجراء والغاء ماترتب عليه من آثار والزام الحكومة بمصروفات الدعوى واتعاب المحاماة وتنفيذ الحكم بمسودته وبدون اعلان . وقالت المحكمة ان التعديل الذى اجرى مؤخرا على قانون مباشرة الحقوق السياسية الغى البند الخاص باستكمال نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الاقل اصواتا ، وكان يتعين على وزير الداخلية الالتزام بترتيب الاسماء طبقا لورودها بقوائم الاحزاب .

وبالنسبة لطلب الحكومة وقف الدعوى المرفوعة من المرحوم المستشار ممتاز نصار لوفاته . قالت المحكمة ان الخصومة مستمرة لوجود آخرين فى الدعوى ، فضلا عن ذلك فان المدعى الاول فى القضية هو رئيس حزب الوفد .

واثبتت حيثيات الحكم احقية تحالف العمل فى سبعة مقاعد استولى عليها الوطنى عن طريق التزوير والكشط والتغيير فى محاضر فرز الاصوات ، كما تبين استيلاء الحزب الحاكم على ١١ الف صوت فى احدى الدوائر كانت من نصيب التحالف ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٣ أبريل ١٩٨٧

حيثيات الحكم التاريخي الذى أصدره مجلس الدولة ببطلان نتيجة الانتخابات

ثبوت تلاعب وشطب فى محاضر فرز الأصوات ظاهر للعين المجردة

وزير الداخلية شطب رؤوس القوائم الوفدية فى ١١ دائرة ولم يلتزم بترتيب الأسماء طبقا لورودها فى القوائم

وفاة ممتاز نصار لا تبرر انقطاع الدعوى لأن المدعى الأول هو رئيس حزب الوفد

وزير الداخلية تجاهل التعديل الخاص باستكمال نسبة العمال والفلاحين والزم الوفد بدون حق بتصحيح الخلل

محكمة القضاء الادارى تحكم بوقف اعلان نتيجة الانتخابات فى ١١ دائرة



أكدت محكمة القضاء الادارى فى حكمها امس الاول (الثلاثاء) فى طعون الانتخابات المقدمة من حزبى الوفد وتحالف العمل ، على نزاهة القضاء المصرى وعدالته ووقوفه الى جانب ارادة الشعب فى اختيار ممثليه وضد قوى الظلم والجبروت المضادة لارادة الناخبين .

وحكم القضاء الادارى الذى صدر برئاسة المستشار محمد عبدالمجيد نائب رئيس مجلس الدولة، وعضوية المستشارين محمد توفيق المريوى وكيل المجلس ومحمد حمدى مصطفى وادوارد غالب سيفين وعبدالرحيم احمد فودة واحمد كمال الدين محمد فؤاد ومحمد عادل شهيب وسمير ابراهيم البسيونى اضافة جديدة الى سجل القضاء المصرى الحافل والمشرف .

اعداد :

لطفى عبد اللطيف

مصطفى خامى

وكشفت حيثيات الحكم عن الاعيب وزارة الداخلية وتزويرها الفاضح لصالح الحزب الوطنى واستيلائه بغير حق على ١٩ مقعدا كانت لصالح المعارضة .

وقالت المحكمة فى حيثياتها .ان قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة الانتخابات وقرار لجنة اعداد الانتخابات بالشكل الذى ظهرت به يمثل اهدارا لارادة الناخبين فى التعبير عن آرائهم .. وانه لا يتفق مع منطق الحق ولا العدل ان تهدر تلك الاصوات الانتخابية التى منحت من الجماهير لحزبى الوفد ، وتحالف العمل وان تؤول للحزب الوطنى ..

واكدت المحكمة ان عملية توزيع المقاعد تتم بمرحلتين : المرحلة الأولى تتم بقسمة عدد الاصوات الصحيحة على عدد المقاعد لاستخراج المتوسط الانتخابى للمقعد ، ثم توزيعه على الأحزاب التى تجاوزت نسبة الـ ٨٪ . والمرحلة الثانية تتم فى حالة وجود مقاعد واصوات متبقية من المرحلة الاولى ، فيتم حساب نصف المتوسط الانتخابى . وفى حالة حصول اى حزب بغض النظر عن انه الحزب الوطنى او احد احزاب المعارضة على اكثر من نصف المتوسط الانتخابى يحصل على مقعد من المقاعد المتبقية من عملية الحساب الاولى .. وهذا هو الخطا الذى وقعت فيه وزارة الداخلية حيث قامت بمنح الحزب الوطنى جميع المقاعد المتبقية من عملية الحساب الاولى .

وكشفت حيثيات حكم المحكمة وجود تلاعبات وتغييرات فى كشوف البيانات المقدمة من وزارة الداخلية تم رؤيتها بالعين المجردة وكذلك وجود عمليات شطب ومحو فى البيانات الواردة بالمستندات المقدمة من وزارة الداخلية وخصم من اصوات احزاب المعارضة واضافة الى اصوات الحزب الوطنى .

اما عن استكمال نسبة العمال والفلاحين من قوائم حزبى الوفد وتحالف العمل فقالت المحكمة فى حيثيات حكمها ان استكمال هذه النسبة على حساب قوائم احزاب الاقلية ، الغى بصدور قرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ المعدل بقانون مباشرة الحقوق السياسية وبذلك فان اعلان وزارة الداخلية استكمال هذه النسبة من احزاب الاقلية لا يستند الى القانون ويتضمن اخطاء جسيمة وعدوانا على حقوق المواطنين والاحزاب .

وعن ركن الاستعجال فى الدعوى قالت المحكمة انه يتوافر فى الطعون المقدمة من الحزبين - الوفد والعمل - لان استمرار قرار وزير الداخلية بإعلان النتيجة يحرم الحزبين من مقاعد مجلس الشعب كما يحرم المتدخلين من حق عضوية المجلس خاصة ان موعد انعقاد المجلس الجديد يعتبر من صور الاستعجال التى تبرر وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

فى الفيـــوم

وفى الفيوم ثبت للمحكمة من البيان المقدم من وزارة الداخلية والمعلن فى نتيجة الانتخابات ان الاصوات الصحيحة فى محافظة الفيوم كالتالى :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٨٧

حصل الحزب الوطنى على ١٩٧٫٢٢٣ صوتا .

وحصل حزب العمل على ٣٠٫٠٩٦ صوتا .

وحصل حزب الوفد على ١٧٫٧٩١ صوتا .

ومخصص لدائرة الفيوم ١٣ مقعدا ويبلغ المتوسط الانتخابى فى الانتخابات ١٨٫٨٥٤ صوتا يخص الحزب الوطنى ١٠ مقاعد ويبقى زائدا له ٨٦٨٣ صوتا ، وحزب العمل مقعدا واحدا ، ويبقى له ١١٫٢٤٢ صوتا مع وجود ١٧٫٧٩١ صوتا لحزب الوفد ، ومن ثم يكون لحزب الوفد المقعد الثالث عشر حيث انه حصل على كثر من المتوسط الانتخابى .

وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها ان الاصوات المتبقية لكل حزب بعد توزيع مجموع الاصوات للناخبين فى الدائرة ، على عدد مقاعدها وتحديد ما يخص كل مقعد منها وما يتبقى بعد ذلك من اصوات لا تصل الى حد المتوسط الانتخابى .. وفى هذه الحالة يمثل هذا الباقى بالنسبة لكل قائمة اصواتا زائدة تخول القائمة صاحبة تلك الاصوات مقعدا من المقاعد المتبقية فى الدائرة شريطة الا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى .

ولقد استهدف المشرع من ذلك عدم اهدار ارادة الناخبين فى التعبير عن اختيارهم فيمن يمثلهم فى عضوية مجلس الشعب متى صدر هذا التعبير وذلك الاختيار عن جمهور من الناخبين يبلغ فى نصابه حدا معينا هو نصف المتوسط الانتخابى للدائرة احتراما لارادتهم ونزولا عليها .

وان المشرع عول على ارادة هؤلاء الناخبين واصواتهم عند حساب المتوسط الانتخابى للدائرة وبالتالى فيما يخص كل مقعد من تلك الاصوات عند عملية التوزيع الاول ولا يجوز بالتالى من منطق الحق والعدل ان تهدر تلك الاصوات عند توزيع المقاعد المتبقية .

وقد اكد ذلك ما ورد بالاعمال التحضيرية لاقتراح بمشروع قانون تعديل بعض احكام قانون مجلس الشعب بشان المادة ١٧ التى تقول «توزع باقى المقاعد المتبقية على القوائم الحاصلة على اكبر الاصوات على مستوى الجمهورية» وبذلك يحق للحزب الوطنى فى هذه الدائرة ان يحصل على عشرة مقاعد وحزب العمل على مقعد واحد فى حالة التوزيع الاول ثم يحق للحزب الوطنى ان يحصل على مقعد اخر وكذلك حزب الوفد لانهما حصلا على اصوات اكثر من المتوسط الانتخابى .

اما اعلان نتيجة الانتخابات بفوز الحزب الوطنى بـ ١٢ مقعدا وحزب العمل بمقعد واحد وعدم فوز حزب الوفد ، فان ذلك باطل ويجب الغاء هذا وتصحيح النتيجة وان حرمان حزب الوفد من التمثيل فى مجلس الشعب عن الدائرة يخرج عن نطاق العدل ، وبناء على ذلك قررت المحكمة وقف قرار وزير الداخلية باعلان النتيجة فى دائرة الفيوم لانه تضمن عدم اعلان فوز حزب الوفد بمقعد فى الدائرة .

الدائرة الأولى
شمال محافظة القليوبية

الثابت من الاوراق ومن بيان الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها الاحزاب الثلاثة التى لها حق التمثيل فى مجلس الشعب عن الدائرة هى ١٤٠٫٤٦٤ صوتا ، ومخصص لها ٩ مقاعد :

- وقد حصل الحزب الوطنى على ١٠٣٫٦٧٢ صوتا .
- وحصل حزب العمل على ٢٣٫٠١٨ صوتا .
- حزب الوفد على ١٣٫٧٧٤ صوتا .

ومن ثم يحق للحزب الوطنى ان يحصل على ٦ مقاعد يتبقى له ١٠٠٣٠ صوتا ، ويحق لحزب العمل الحصول على مقعد واحد ويتبقى له ٧٤١١ صوتا ، ويبقى لحزب الوفد مجموع الاصوات التى حصل عليها من الدائرة وهى ١٣٫٧٧٤ صوتا ، وبذلك يكون حزب الوفد هو الحزب الحاصل على اعلى نسبة من نصف المتوسط الانتخابى بما يعطيه الحق فى الحصول على مقعد من هذه الدائرة ، ولكن المقعد المتبقى من نصيب الحزب الوطنى باعتباره الحزب التالى الحاصل على اعلى نسبة من نصف المتوسط الانتخابى بعد حزب الوفد ، ومن ثم اقرت المحكمة باحقية حزب الوفد لمقعد واحد من هذه الدائرة على ان ينفذ الحكم بمسودته الاصلية وبدون اعلان :



المصدر : ....الوفد..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....٢٣ ابريل ١٩٨٧..........

وفى مرسى مطروح

مجموع الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها الاحزاب الثلاثة التى لها حق التمثيل فى مجلس الشعب عن دائرة مرسى مطروح ٣٣٫٢٧٠ صوتا ، ومخصصا للدائرة ثلاثة مقاعد فان المتوسط الانتخابى لهذه الدائرة يكون ١١٫٠٩٠ صوتا .

- حصل الحزب الوطنى على ٢٦٫٣٤٣ صوتا .
- وحصل حزب العمل على ٩٦٣ صوتا .
- و حصل حزب الوفد على ٥٫٩٦٤ صوتا .

ومن ثم يحق للحزب الوطنى ان يحصل على مقعدين ويبقى له ٤١٦٣ صوتا .. وفى حالة حساب نصف المتوسط الانتخابى ، للمقعد الثالث نجد حزب الوفد قد حصل على ٥٩٦٤ صوتا اى اكثر من نصف المتوسط الانتخابى ، وبذلك يحصل على المقعد الثالث فى حين تقل الاصوات المتبقية للحزب الوطنى عن نصف المتوسط الانتخابى الذى يقدر بـ ٥٥٤٥ صوتا وبذلك لا يستحق الحزب الوطنى المقعد الثالث .

وان مخالفة ذلك وحرمان الوفد من مقعد فى الدائرة ، يعنى حرمان الدائرة من التمثيل فى مجلس الشعب ومباشرة الحقوق السياسية التى كفلها الدستور ، وطالبت المحكمة بإزالة هذه الآثار المترتبة باعلان وزير الداخلية عدم فوز الوفد بمقعد فى الدائرة ووقف قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات .

ويترتب على قرار المحكمة اعلان فوز مرشح الوفد عبدالرحمن عبدالجواد عبدالرحمن بالمقعد الثالث بدائرة مرسى مطروح .

شمال سيناء

- حصل الحزب الوطنى فى دائرة شمال سيناء على ٢٢٫٢٤٦ صوتا .
- وحصل حزب العمل على ٣٫٢٩٤ صوتا .
- وحصل حزب الوفد على ١٠٫٣٥٤ صوتا .

وتبلغ عدد المقاعد المخصصة للدائرة : ثلاثة مقاعد .. ومن ثم يكون المتوسط الانتخابى للدائرة ١١٫٩٦٤ صوتا ، وعلى اساسه تتم عملية التوزيع الاولى للمقاعد فى الدائرة فيحصل الحزب الوطنى على مقعد واحد ، ثم يتم بعد ذلك توزيع المقعدين المتبقيين فى الدائرة على اساس توالى الاصوات الزائدة بعد عملية التوزيع الاولى وهى :

- حزب الوفد ١٠٫٣٥٤ صوتا .
- الحزب الوطنى ١٠٫٢٨٢ صوتا .
- حزب العمل ٣٫٢٩٤ صوتا .

وبذلك يستحق حزب الوفد مقعدا والحزب الوطنى مقعدا فى عملية التوزيع الثانية .

اما اعلان وزير الداخلية فوز الحزب الوطنى بالثلاثة مقاعد بالدائرة فانه مخالف للقانون ويمثل اهدارا لاصوات الناخبين وعلى اساسه يتم وقف قرار وزير الداخلية باعلان النتيجة بالدائرة وتصحيح الوضع باعلان فوز الحزب الوطنى بمقعدين والوفد بمقعد واحد .

الدائرة الثانية قليوبية

الثابت من الاوراق والمستندات التى قدمتها وزارة الداخلية ان مجموع الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها الاحزاب الثلاثة التى لها حق التمثيل فى مجلس الشعب بالدائرة الثانية بالقليوبية ١٢٦٫٦٧٥ صوتا وكان مقررا لهذه الدائرة تسعة مقاعد ، ومن ثم فان المتوسط الانتخابى للدائرة يكون ١٤٫٠٧٥ صوتا .

- حصل الحزب الوطنى على ٩٦٫٢١١ صوتا .
- وحصل حزب العمل على ١٧٫٥٧١ صوتا .
- وحزب الوفد على ١٢٫٨٩٣ صوتا .

وبذلك يحق للحزب الوطنى ان يحصل على ٦ مقاعد ويتبقى له ١١٫٧٦١ صوتا ، ويحصل حزب العمل على مقعد واحد ويتبقى له ٣٤٩٦ صوتا ويبقى لحزب الوفد عدد الاصوات التى حصل عليها فى الدائرة لعدم تخصيص مقعد له فى مرحلة التوزيع الاولى .

اما فى مرحلة التوزيع الثانية التى تتم على اساس نصف المتوسط الانتخابى فانه يحق لحزب الوفد ان يحصل على مقعد ، وكذلك الحزب الوطنى بينما لم يحصل حزب العمل على نصف المتوسط الانتخابى .

وقرار وزير الداخلية باعلان عدم فوز حزب الوفد باى مقعد فى الدائرة يبطل قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات بالدائرة .

الثانية بحيرة

بلغ مجموع الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها الاحزاب الثلاثة التى لها حق التمثيل فى مجلس الشعب بالدائرة الثانية بالبحيرة ١٠٠٫٩٧٨ صوتا وكان مقررا لهذه الدائرة سبعة مقاعد ، ويبلغ المتوسط الانتخابى لهذه الدائرة ١٤٫٤٢٥ صوتا .

حصل الحزب الوطنى على ٦٢٫٢٤١ صوتا ، وحزب العمل على ٢٨٫١٠٨ اصوات ، وحزب الوفد على ١٠٫٦٢٩ صوتا .

وبذلك يحق للحزب الوطنى ان يحصل على ٤ مقاعد ويبقى له ٤٫٥٤١ صوتا ، وحزب العمل على مقعد واحد ويبقى له ١٣٫٦٨٣ صوتا ، ويبقى لحزب الوفد عدد الاصوات التى حصل عليها فى الدائرة والتى تزيد على نصف المتوسط الانتخابى مما يخول له مقعدا فى الدائرة .

ومن حيث ان قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة الانتخابات قد ظهر دون اعلان فوز حزب الوفد بمقعد فى هذه الدائرة فإن وزير الداخلية فى قراره باعلان النتيجة قد خالف القانون فيما تضمنه من عدم اعلان فوز حزب الوفد بمقعد فى الدائرة الامر الذى يبطل هذا القرار ويترتب على ذلك وقف اعلان النتيجة .

وبذلك يحصل الدكتور احمد سمير قاسم على مقعد فى مجلس الشعب ممثلا حزب الوفد بالدائرة .

الثالثة جيزة

مجموع الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها الاحزاب الثلاثة : الوطنى والوفد والعمل بالدائرة الثالثة بالجيزة تبلغ ١٢٦٫٨٨٣ صوتا .. والمقرر لهذه الدائرة خمسة مقاعد ، ومن ثم يبلغ المتوسط الحسابى لكل مقعد بالدائرة ٢٥٫٣٧٦ صوتا .

وقد حصل الحزب الوطنى على ٧٢٫٣٧٢ صوتا ، وحصل حزب العمل على ٣٥٫٢٧٧ صوتا وحزب الوفد على ١٩٫٢٣٤ صوتا .. ومن ثم فانه يحق للحزب الوطنى ان يحصل على مقعدين ويبقى له ٢١٫٦٢١ صوتا ، ويخص حزب العمل مقعد واحد ويتبقى له ٩٩٠١ صوت ويبقى لحزب الوفد الاصوات التى حصل عليها بالدائرة وهى ١٩٫٢٣٤ صوتا تزيد على نصف المتوسط الانتخابى بما تخوله هو الاخر مقعدا فى الدائرة .

وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها ان اعلان وزير الداخلية عدم فوز حزب الوفد بمقعد فى الدائرة مخالف للقانون فيما تضمنه وبذلك يوقف قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات بالدائرة .. وبهذا القرار يفوز المرشح الوفدى عمر محمد فيصل الديب بالدائرة الثالثة جيزة بمقعد فى مجلس الشعب .

الدائرة الاولى بالمنيا

تضمنت نتيجة الانتخابات التى اعتمدتها لجنة اعداد نتيجة الانتخابات واعلنها وزير الداخلية بالنسبة للدائرة الاولى بمحافظة المنيا حصول الحزب الوطنى على ١٥٥٫٦٦٣ صوتا ، وحزب العمل الاشتراكى على ٤٤٫٨٠٩ اصوت ، وحزب الوفد على ١٦٫٦٨٨ صوتا وبذلك يكون مجموع الاصوات الصحيحة بالدائرة ٢١٧٫١٦٠ صوتا ومخصص لهذه الدائرة ١٣ مقعدا فيكون المتوسط الانتخابى ١٦٫٧٠٤ اصواتا .

من ثم يحق للحزب الوطنى الديمقراطى ان يحصل على ٩ مقاعد



ويتبقى له ٥٣٢٧ صوتا ، وحزب العمل الاشتراكى على مقعدين ويتبقى له ١١ر٤٠١ صوتا ، ويبقى لحزب الوفد الاصوات التى حصل عليها بالدائرة وهى تزيد على نصف المتوسط الانتخابى بما يخوله هو الآخر مقعدا فى الدائرة ، ويبقى بعد ذلك مقعد فى الدائرة يؤول الى حزب العمل باعتبار ان الاصوات المتبقية لديه تزيد على نصف المتوسط الانتخابى فيخصه بذلك ثلاثة مقاعد .

وقالت المحكمة فى حيثيات الحكم ان القرارين المطعون عليهما ؛ قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات وقرار لجنة اعداد النتيجة قد صدرا باعتماد النتيجة فى الدائرة الاولى بالمنيا على اساس ان حزب الوفد لم يحصل على مقعد ، فان القرارين المطعونين يكونان قد خالفا القانون فيما تضمناه من عدم حصول الحزب على مقعد بالدائرة الامر الذى يبطلهما ويجعلهما راجحى الالغاء جزاء عدم مشروعيتهما .

وبذلك يحصل العقيد فاروق طه عبدالله على مقعد حزب الوفد بالدائرة الاولى بمحافظة المنيا .

الدائرة الثالثة بمحافظة البحيرة

حصل الحزب الوطنى على ١١١ر٨٥١ صوتا وحصل حزب العمل على ٢٦ر٤٧٣ صوتا والوفد على ١٤ر١٣٦ صوتا ويبلغ عدد المقاعد المخصصة للدائرة سبعة مقاعد ومن ثم يكون المتوسط الانتخابى للدائرة ٢١ر٧٨٠ صوتا ، وعلى اساسه تتم عملية التوزيع الاولى ، والتى يستحق فيها الحزب الوطنى خمسة مقاعد وحزب العمل مقعدا واحدا .

وبعد ذلك يوزع المقعد المتبقى فى الدائرة على اساس توالى الاصوات الزائدة بعد عملية التوزيع، ويكون المقعد المتبقى لحزب الوفد حيث حصل على ١٤,١٣٩ وهذا اكثر من نصف المتوسط الانتخابى بينما لم يحصل الحزب الوطنى وحزب العمل على هذه النسبة، ومن ثم يسوغ للمحكمة أن تامر بتخصيص مقعد فى هذه الدائرة لحزب الوفد ويترتب على عدم اعلان ذلك وقف قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات بالدائرة.

الدائرة الأولى دقهلية

من واقع المستندات التى قدمتها وزارة الداخلية بالدائرة الاولى دقهلية فإن عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها الاحزاب الممثلة فى مجلس الشعب كالآتى:

الحزب الوطنى ١٢٨,٠٣٢ صوتا.
وحزب العمل ٦٢,٣٩٨ صوتا.
وحزب الوفد ١٥,٩٠٩ صوتا.

وقد خصص لهذه الدائرة احد عشر مقعدا ومن ثم يكون المتوسط الانتخابى لهذه الدائرة ١٨,٧٥٨ صوتا، وعلى اساس ذلك يحصل الحزب الوطنى على ستة مقاعد وحزب العمل على ثلاثة مقاعد ثم يتم توزيع المقعدين المتبقيين فى الدائرة تبعا لتوالى الأصوات الزائدة وهى ١٥,٩٠٩ لحزب الوفد ويليه الحزب الوطنى ١٥,٤٨٤ وبذلك يستحق حزب الوفد مقعدا بالدائرة. على خلاف ما إعلنه وزير الداخلية بفوز الحزب الوطنى بثمانية مقاعد، وهو الأمر الذى يخل بمبدأ المتوسط الانتخابى، وعلى ذلك يعلن فوز المرشح الاول بقائمة الوفد بالدائرة عبدالعزيز نور..

استبدال الصفات

تقدم حزب الوفد باحد عشر طعنا فى ١١ دائرة انتخابية فاز فيها بمقعد بكل دائرة.. وبنى طعن الوفد على اساس ان فوز الحزب بمقعد فى الـ ١١ دائرة يعنى فوز راس كل قائمة حسب الترتيب ولكن تخطى وزارة الداخلية لراس القائمة «الفئات» واختيار المرشحين رقم «٢» بالقوائم «العمال» يعنى مخالفة القانون.

وطالب دفاع الحزب باعلان نجاح اسماء رؤوس القوائم فى الدوائر الاحدى عشرة وهم:

- بكر عمر حداد «فئات» الدائرة الثانية بالقاهرة.
- د. ابراهيم دسوقى اباظة «فئات» الدائرة الثالثة بالقاهرة.
- الفريق سعد الدين الشريف «فئات» الدائرة الثانية بالدقهلية.
- اللواء عبدالمنعم حسين «فئات» الدائرة الاولى بحيرة.
- عبدالفتاح يوسف الجندى «فئات» دائرة كفر الشيخ.
- مصطفى عبدالعزيز النحاس «فئات» الدائرة الثالثة الغربية.
- العقيد فاروق طه عبدالله «فئات» الدائرة الاولى المنيا.
- عمر عزالدين ابوستيت «فئات» الدائرة الثانية سوهاج.
- السيد عبدالقادر محمد «فئات» اسوان.
- المرحوم المستشار ممتاز نصار «فئات» الدائرة الثانية اسيوط.
- الدكتور محمود عز العرب السقا «فئات» الدائرة الثانية الشرقية.

وقال دفاع الوفد فى المذكرة التى تم تقديمها إلى مجلس الدولة انه اذا استكمل وزير الداخلية نسبة العمال والفلاحين من الحزب باعتبار انه حزب الاقلية واختار بدلا منها الاسماء التى تم اعلانها فى هذه الدوائر والتى تحتل الرقم الثانى فى ترتيب القوائم باعتبارهم عمالا وفلاحين فانه يكون خطا.. وطالب الدفاع بوقف قرار وزير الداخلية وتعديل الصفات.

وقد قضت المحكمة بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية وقرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات فيما تضمناه من استكمال نسبة العمال والفلاحين فى الدوائر الاحدى عشرة المشار اليها والتى فاز فيها حزب الوفد بمقعد فى كل دائرة والغاء ما ترتب على ذلك من آثار وإلزام الحكومة بمصروفات المحامين وتنفيذ الحكم بمسودته وبدون إعلان واحالة الدعوى الى هيئة مفوض الدولة لتقديم تقرير بالراى القانونى فى طلب الالغاء.

وقالت المحكمة فى حيثيات الحكم فى دعاوى تغيير صفات المرشحين واعلان نجاح رؤوس قوائم الوفد بهذه الدوائر:

أن طلب الغاء قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات وقرار لجنة اعداد الانتخابات بصفة مستعجلة فيما تضمناه من عدم الالتزام بالترتيب الوارد بقوائم الحزب طبقا لورودها لوزارة الداخلية. فان الدعوى قد استوفت اوضاعها الشكلية أما عن وقف قرار وزير الداخلية بصفة مستعجلة فان المشرع خول للقضاء الادارى صلاحية وقف تنفيذ القرارات الادارية المطعون فيها بالالغاء واستهدف بذلك تلافى النتائج الخطيرة المترتبة على تنفيذها..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٨٧

ووجب على القضاء الادارى الا يوقف قرارا اداريا إلا إذا تبين له - على حسب الظاهر من الاوراق - ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين الجدية وهو نتيجة ما يشوب قرار وزير الداخلية من عيوب تشوب مشروعيته والثانى ركن الاستعجال وهى النتائج التى يخشى عليها من فوات الوقت.

واضافت المحكمة فى حيثيات حكمها: ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ قد استبعد من المادة ٣٦ من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ شرط استلزام استكمال نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب صاحب اقل الاصوات، واشار القرار بقانون فى ديباجته الى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب وتعديلاته وبالتالى يكون قد نسخ الشرط الموجود بالقانون الاخير باعتبار ان اللاحق ينسخ السابق وكان يتعين على وزارة الداخلية عند اختيار مرشحى حزب الوفد الجديد الناجحين فى الانتخابات الالتزام بترتيب الاسماء طبقا لورودها بقوائم الحزب دون استكمال نسبة العمال والفلاحين من قائمة حزب الوفد.

وقالت المحكمة فى حكمها: ان الحكم الخاص باستكمال نسبة العمال والفلاحين - عند توزيع مقاعد الدائرة على المرشحين الناجحين فى قوائم الاحزاب - من قائمة الحزب الحاصل على اقل عدد من المقاعد حسبما كانت تنص عليه المادتان ١٧ من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣، والمادة ٣٦ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ معدلا بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٦ وبقرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ يضحى هذا الحكم منسوخا بعد تعديل هاتين المادتين بالقانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وقد استبعد مراعاة استكمال نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على اقل الاصوات.

وان لجنة اعداد الانتخابات لم تلتزم عند اعداد النتيجة فى الدوائر المطلوب تعديل الصفات فيها بالترتيب الوارد بقائمة الحزب والتى تقدم بها فى انتخابات مجلس الشعب اذ قامت باستكمال نسبة العمال والفلاحين فيها وقد اصدر وزير الداخلية قراره باعتماد نتيجة الانتخابات فى هذه الدوائر على هذا الاساس.

فان قرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات وقرار وزير الداخلية باعلان النتيجة يكونان قد صدرا على غير اساس سليم من صحيح القانون بما يبطلهما ويلغيهما لعدم مشروعيتهما والامر الذى يتوافر معه ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ.

وان الاستمرار فى تنفيذ القرارين المطعون فيهما يخل بتقديرات الحزب وحقه فى ان يمثله فى هذه الدوائر من جعل له الاولوية على قوائمه من الفئات حق للحزب وقانونى ولابد من تعديل الوضع الخطا الذى سببه قرار وزير الداخلية باعلان النتيجة.. ولابد من إنهاء هذا الوضع بخاصة وقد قرب موعد انعقاد المجلس الجديد وهذا يعتبر من صور الاستعجال التى تبرر وقف تنفيذ القرارين المطعون فيهما.

ولذلك امرت المحكمة بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية وقرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات فى الاحدى عشرة دائرة المشار اليها.. وبهذا الحكم سوف ينجح كل من: بكر حداد، د. ابراهيم دسوقى اباظة، سعد الدين الشريف، د. محمود السقا، عبدالمنعم حسين، عبدالفتاح يوسف الجندى، مصطفى عبدالعزيز النحاس، فاروق طه عبدالله، عمر ابوستيت، السيد عبدالقادر محمد، والمرحوم ممتاز نصار.

لماذا حكم لصالح ممتاز نصار؟!

وفى دعوى المرحوم المستشار ممتاز نصار دفع محامى الحكومة بانقطاع سير الخصومة بوفاة احد الخصوم - ممتاز نصار - .. فقالت المحكمة انه من المقرر، فقها وقضاء، انه إذا تعدد الخصوم وقام سبب من اسباب انقطاع الخصومة لاحد الخصوم فان الخصومة لا تنقطع بالنسبة للباقين متى كان الموضوع قابلا للتجزئة إلا فى حقه وتسير الخصومة بالنسبة للباقين.

وفى دعوى المرحوم المستشار ممتاز نصار المدعى الاول رئيس حزب الوفد بطلب الغاء قرار وزير الداخلية فيما تضمنه باستبعاد راس قائمة الوفد بالدائرة الثانية باسيوط رغم نجاحه - ممتاز نصار - واختيار المرشح الثانى واعلان نجاحه.

ولما كان المدعى الثانى المرحوم ممتاز نصار يطلب الغاء قرار استبعاده واعلان نجاحه بالمقعد الاول فان هذا يجعل موضوع الدعوى قابلا للتجزئة واذا توفى المدعى الثانى إلى رحمة الله تعالى فانه يتعين انقطاع سير الخصومة بالنسبة للمدعى الثانى ولكنه لا يسقط بالنسبة للمدعى الاول رئيس حزب الوفد الذى يطالب بوقف قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات وقرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات ولقد استوفت الدعوى اركانها وقضت المحكمة بوقف القرارين المطعون فيهما.

وقد قضت المحكمة باحقية تحالف العمل والاخوان والاحرار بتسعة مقاعد جدد فى الدائرة الثانية بالاسكندرية، بورسعيد، الثانية بالمنوفية، الاسماعيلية، الثانية بسوهاج، الثانية بقنا، اسوان.

وكشفت المحكمة اساليب التلاعب فى محاضر الفرز الرئيسية والفرعية فجاء فى حيثيات حكم المحكمة:

فى الدائرة الاولى بسوهاج يبدو من المستند الرسمى الصادر عن اللجنة الرئيسية لتلك الدائرة والموقع عليه من رئيس اللجنة ان مجموع الاصوات الصحيحة فى جميع اللجان ٢٨٠,٥٥٠ بياناتها كالتالى:

- الحزب الوطنى ٢٠٨٧٥٣ صوتا.
- العمل الاشتراكى ٤٢٢٢١ صوتا.
- الوفد ٢٢٧٢٤ صوتا.
- التجمع ٦٨٥٢ صوتا.

وقد جاءت بيانات الوزارة مطابقة للارقام المشار اليها عدا فارق ١١ الف صوت تم خصمها من اصوات حزب العمل واضافتها إلى اصوات الحزب الوطنى فجاءت البيانات الواردة فى اوراق وزارة الداخلية والواضح بالعين المجردة انه جرى تصحيحها على النحو التالى:

مجموع الاصوات الصحيحة ٢٠٨,٥٥٠ صوتا اجمالى الاصوات بعد استبعاد ما حصل عليه حزب التجمع من اصوات.

- الحزب الوطنى ٢١٩٧٥٣ بزيادة ١١ الف صوت.
- حزب العمل ٣١٢١٢ بنقص ١١ الف صوت.
- حزب الوفد ٢٢,٧٢٤

وقد اكدت المحكمة ان التعديل الذى تم فى الكشوف المقدمة من الوزارة واضحا للعين المجردة وانه يكون حقا وقانونا تمسك حزب العمل بحقه فى الحصول على المقعد الثانى له فى الدائرة الاولى بسوهاج.

الاصوات بالمخالفة للأصل

واثبتت المحكمة فى حيثيات حكمها انه فى الدائرة الثانية بالبحيرة جاء عدد الاصوات مخالفا لما تضمنته بيانات وزارة الداخلية فقد جاء فى البرقية المرسلة من مديرية امن البحيرة التى تفيد بان الحزب الوطنى حصل على ١٣٤,٢٩٤ والعمل على ٣٤,٢٥٧ وطبقا لذلك يحق لحزب العمل الحصول على مقد بالدائرة ولكن جاءت مستندات وزارة الداخلية تفيد ان:

- الحزب الوطنى حصل على ١٤٤,٢٩٤ بزيادة عشرة الاف صوت.
- حزب العمل حصل على ٢٤,٢٥٧ بنقص عشرة آلاف صوت وذلك التغيير ادى الى فقدان الحزب للمقعد ومن حقه المطالبة به.

واكدت المحكمة فى حيثيات حكمها ان نفس الامر حدث فى الدائرة الثانية بالمنيا مما ادى الى حصول الحزب على مقعد واحد بدلا من حصوله على مقعدين.

ولقد ثبت للمحكمة وجود ثمة تلاعبات متعمدة فى بيانات اللجان العامة والرئيسية تمثلت فى التشطيب والمحو كما ورد فى المستندات المقدمة من وزارة الداخلية وفى الخصم من رصيد حزب العمل واضافتها الى رصيد الحزب الوطنى.

اما بالنسبة للمقاعد المتبقية بعد عملية التوزيع الاولى فقد حصل الحزب على سبعة مقاعد دونتها المحكمة فى حكمها كالتالى:

الدائرة الثانية بالاسكندرية

مجموع الاصوات الصحيحة ٦٥٤٧١ صوتا وعدد المقاعد المخصصة لها سبعة مقاعد والمتوسط الانتخابى للمقعد ٩٣٥٣ ونصفه ٤٦٧٦، وقد حصل الحزب الوطنى على ٥ مقاعد ويتبقى له ٥٥٨٤ ولم يحصل حزب العمل او الوفد على مقاعد، واذا كان لحزب العمل ٨٦١٠ صوتا بما يزيد عن نصف المتوسط الانتخابى فمن ثم يحق له الحصول على مقعد بالدائرة ويؤول المقعد المتبقى للحزب الوطنى.

بورسعيد

وفى بورسعيد فإن مجموع الاصوات الصحيحة ٣٨٣٦١ صوتا وعدد مقاعدها خمسة مقاعد وبذلك يكون المتوسط الانتخابى ٧٦٧٢ صوتا ونصفه ٣٨٣٦ صوتا وقد حصل الحزب الوطنى على مقعدين وتبقى له ١٣٧٦ صوتا وحصل حزب الوفد على مقعدين وتبقى له ١٥٨٥ صوتا، ويبقى مقعد واحد، وكان حزب العمل قد حصل على ٤٧١٢ صوتا اى يزيد عن نصف المتوسط الانتخابى ومن ثم يكون من حقه دون سواه الحصول على المقعد المتبقى.

الثانية منوفية

اما عن الدائرة الثانية بالمنوفية فمجموع الاصوات الصحيحة ٣٢٨١٣٢ صوتا وعدد المقاعد ١١ مقعدا والمتوسط الانتخابى للحصول على مقعد ٢٩٨٣ ونصفه ١٤٩١ صوتا وقد حصل الحزب الوطنى على عشرة مقاعد ويتبقى له ٣٥٢١ صوتا ولم يحصل حزب الوفد وحزب العمل على اى مقاعد، ولكن بالبحث وجد ان حزب العمل له ٢١٥٢٥ وهذا يتعدى المتوسط الانتخابى وبذلك يحصل حزب العمل على المقعد المتبقى.

أما فى الاسماعيلية فإن مجموع الاصوات الصحيحة ٦٥٨٥٥ صوتا وعدد المقاعد المخصصة ٥ مقاعد والمتوسط الانتخابى ١٣١٧١ ونصفه ٦٥٨٥ صوتا وقد حصل الحزب الوطنى على ٤ مقاعد ويتبقى له ٧٢٥٥ صوتا، ومن ظاهر المستندات ان حزب العمل مجموع اصواته تزيد عن المتبقى للحزب الوطنى من اصوات وبهذا يكون مستحقا لذلك المقعد.

الثانية سوهاج

وفى الدائرة الثانية سوهاج فمجموع الاصوات الصحيحة ٢٣٥٦٧٧ وعدد المقاعد لهذه الدائرة ٩ مقاعد والمتوسط الانتخابى للحصول على مقعد ٢٦١٨٦ ونصفه ١٣٠٩٣ وقد حصل الحزب الوطنى على سبعة مقاعد وحزب الوفد على مقعد ولم يحصل حزب العمل على شىء، ولما كان يتبقى فى الدائرة مقعد واحد وقد حصل بالفعل حزب العمل على اصوات تزيد على نصف المتوسط الانتخابى وتزيد على ماتبقى لحزبى الوفد والوطنى اذ حصل العمل على ١٩٦٢٤ وبذلك يكون له الحق فى شغل المقعد الباقى.

الثانية قنا

وفى الدائرة الثانية قنا فمجموع الاصوات الصحيحة ١٥٠٤٨١ وعدد المقاعد ٧ مقاعد والمتوسط الانتخابى ٢١٤٩٧ ونصفه ١٥٧٤٨ وقد حصل الحزب الوطنى على اربعة مقاعد وتبقى له ١٦٣٥٥ صوتا وحصل حزب الوفد على مقعد واحد ويتبقى له ٨٧٣٨ بينما لم يحصل حزب العمل على اى مقعد وبذلك يتبقى بالدائرة مقعدين، فيحق للحزب الوطنى مقعد وحزب العمل المقعد الاخر المتبقى لانه حصل على ١٧٨٨٣ صوتا.

اسوان

وفى دائرة اسوان فمجموع الاصوات الصحيحة ٨٩٢٦٦ ومقرر لها ٧ ومتوسطها الانتخابى للحصول على مقعد هو ١٢٧٥٢ صوتا ونصفه ٦٣٧٦ صوتا، وقد حصل الحزب الوطنى على اربعة مقاعد وتبقى له ١١٣٣٠ وحصل حزب الوفد على مقعد وتبقى له ١٤٦٨ صوتا وتبقى مقعدان يحصل عليهما حزب العمل والحزب الوطنى إذ إن حزب العمل قد تعدى نصف المتوسط الانتخابى وحصل على ١٢٧١١ صوتا.

وبهذا يحق لكل من صلاح الدين ابوالمجد «اسوان» وعادل محمد المصرى «بورسعيد» وعاشور سليمان غانم «ثانية منوفية» ود. محمد حسن حامد «الاسماعيلية» وعثمان احمد ابراهيم «ثانية سوهاج» محمد المراغى «الثانية بالاسكندرية» ومقعد بالدائرة الثانية قنا.. بالاضافة الى مقعد بالدائرة الاولى سوهاج يخصص للمرشح ابوالفتوح على كمال الدين والناتج عن استرداد الحزب لـ ١١ الف صوتا اخذها الحزب الوطنى من حزب العمل بتعديله فى الكشوف حيث زاد للحزب الوطنى ١١ الف صوت ونقص من العمل نفس العدد.. وشاهدت المحكمة هذه التعديلات بالعين المجردة فى الاوراق والمستندات التى قدمت لها.

استبدال الصفات

وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها ان جور الحزب الوطنى على مقاعد احزاب الاقلية واستكماله نسبة العمال والفلاحين من مقاعد الاقلية لا يستند على اى اساس قانونى وانه لا توجد حكمة تقضى بإلزام حزب الاقلية دون حزب الاغلبية بمعالجة الخلل الناجم عن استكمال نسبة العمال والفلاحين.



الخطوة الأولى فى مجلس الشعب

بقلم د. توفيق الشاوى

انتهت معارك الانتخابات ولكن الجدال حولها سوف يمتد طويلا . وسوف يشتد الخصام بين من يدعون نزاهتها ومن يتهمون الحكومة بانها اخلفت وعدها . واستعملت سلطتها للتاثير على الناخبين ، والضغط على المرشحين ومن يمثلونهم ، وان اساليب الاكراه والغش لتزييف ارادة الناخبين قد استعملت لصالح مرشحى الحزب الحاكم .

لكن هناك نقطة ايجابية لهذه الانتخابات لاينكرها احد ممن اشتركوا فيها بل لعلهم تنافسوا فى اعلان تمسكهم بها وهى مبدا تطبيق الشريعة الاسلامية - ووجوب الالتزام بمبادئها وتنفيذ احكامها .

هذا المبدا قد اجمعت عليه الاحزاب والهيئات وجميع القوى السياسية التى شاركت فى هذه الانتخابات - كما سبق لهم ان اجمعوا عليه فى الانتخابات الماضية فى عام ١٩٨٤ - بل وما بعدها ، وان كان هناك خلاف حول تفصيلات تطبيقية ، وكيفية الالتزام به - ومازال هذا الخلاف قائما ، ولذلك يمكن اعتبار هذا المبدا نقطة الانطلاق نحو برنامج وطنى مشترك تساهم فيه جميع الاحزاب والهيئات والجهات المسئولة .

اننى ممن يؤمنون بشمول الاسلام وعموم شريعته - وانه ينظم كل نواحى الحياة الفردية والاجتماعية ويهيمن عليها جميعا - ولذلك لا تقبل الاخذ ببعضه دون البعض الاخر - لان صورته الكاملة التى رسمها الكتاب والسنة لا تقبل التجزئة ولا يمكن ان يؤخذ منها ويترك - بل يجب علينا الالتزام باحكامه كاملة لا يفصل جزء منها عن الاخر .

وقد سمعنا كثيرا ممن يدعون انهم يؤثرون التانى والتدرج وان التسرع قد يؤدى الى بعض المصاعب والمتاعب لهم - وطالما انهم هم الذين يمسكون بزمام الامر ويتولون سلطة الحكم فانهم لا يقبلون التطبيق الفورى للشريعة الاسلامية لانهم لا يستطيعونه .

قد يكون هذا الجدل فى نظرى سابقا لاوانه - واعتقد اننا يجب ان نفكر اولا فيمن يطبق احكام الشريعة - واذا كانت نقطة البداية فى نظر الجميع هى صدور قوانين من المجلس التشريعى الممثل للشعب مستمدة من الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الاسلى للتشريع طبقا لنص الدستور القائم . فعلينا ان نطالب المجلس الذى اسفرت عنه هذه الانتخابات بتنفيذ هذا المطلب الذى اجمعت عليه الاحزاب واجمع عليه الشعب اثناء الانتخابات .

لكن هذه المطالبة مهما تكن ملحة وواجبة ، الا انها تستلزم اولا الفصل فى صحة انتخابات هذا المجلس - وهل هو يمثل الشعب حقيقة ام ان انتخابه قد شابته عيوب تجعله غير مؤهل لتمثيل الشعب صاحب السيادة والكلمة العليا وفقا للدستور .

فى نظرنا ان اول ما يجب الالتزام به لتطبيق احكام الشريعة هو حماية حقوق الانسان وحريته وهو الامر الذى تتسابق فى تقديسه جميع المذاهب والانظمة والحكومات والهيئات ، ولاشك ان اول حقوق الانسان فى المجتمع هو حقه فى ممارسة حقوقه الانتخابية واعلام ارادته دون ان يتعرض لاكراه او تهديد او تزوير .

ثم ان الذى يلتزم بحماية حقوق الافراد هى الجماعة كلها ولكن لا يمكن لها ان تقوم بمسئوليتها فى الدفاع عن حقوق الافراد او حماية حرياتهم الا اذا كانت هى ذاتها تتمتع بحريتها وتستطيع ان تدافع عن حقها فى التعبير عن ارادتها واختيار من يمثلونها عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة - فاول واجب على الجماعة هو ان تضع المبادىء والاصول التى تحمى حرية الانتخابات ونزاهتها .

وقد سمعنا من رئيس الدولة انه يدعو لميثاق وطنى وعقد اجتماعى لحماية المجتمع من الشقاق والخلاف - فليكن الاتفاق على اقامة مؤسسة مستقلة للاشراف على عمليات الانتخاب اول خطوة فى هذا الميثاق .

والذين يدعون ان الانتخابات الحالية كانت نزيهة لا يستطيعون ان يدعوا ان انشاء مؤسسة مستقلة للاشراف على الانتخابات فى المستقبل سيجعلها اقل نزاهة - وعليهم ان كانوا صادقين ان يكونوا اول من يوافق على انشاء هذه المؤسسة الدستورية المستقلة حتى نسد الباب على الجدال والخلاف على نزاهة الانتخابات وصحتها فى كل مرة تجرى فيها الانتخابات الامر الذى يشوه صورتنا امام العالم ويجعلنا فى مستوى اقل من السودان الشقيق وغيره من البلاد التى لا نسمع فيها من يجادل فى صحة الانتخابات .

المصدر : الوفد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات - التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٨٧

ماذا بعد انتخابات مجلس الشعب ؟

بقلم د . وحيد رأفت

● تلقيت رسالة بتاريخ ٩ من ابريل الجارى من مواطن مغترب كريم يعمل طبيبا باحد المستشفيات بالمملكة العربية السعودية ، حيث يقيم منذ حوالى ١٣ عاما ويعرض فيها انه يشارك حزب الوفد الجديد فى افكاره ويؤمن بمبادئه ، ومن هذ المنطلق فقد ارسل خطابا فى ابريل عام ١٩٨٦ الى رئيس تحرير جريدة الحزب طالبا الاشتراك لمدة سنة فى اعدادها ، وانه ارسل كذلك خطابا اخر إلى رئاسة الحزب طالبا الانضمام الى عضويته ، فلم يتنازل احد - على حد قوله - بالرد على خطاباته بالايجاب او الرفض . ويضيف سيادته انه رغم سوء نتائج الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب وانكماش عدد الناجحين فيها من مرشحى الوفد عما كان عليه فى انتخابات مايو ١٩٨٤ ، فإنه غير شامت على الاطلاق ، بل ومازال يؤمن ايمانا تاما بمبادىء الحزب ، ويكرر طلب الانضمام لعضويته ، ولكنه لايخفى فى الوقت ذاته عتابه لقيادات الحزب على هذا التجاهل لطلب الاشتراك فى جريدة الحزب وفى عضويته ! .

● وهى روح طيبة اقدرها حق قدرها ، ولا اتصور ان يشمت اى مواطن يتجاوب مع حزب الوفد لمبادئه وماضيه المشرف ، لان نتائج الانتخابات الاخيرة لم تاته لاسباب خارجية عن ارادتنا . كما كنا نتوقعه ونرتجيه ! وقد رأيت من واجبى ان ارد على هذا المواطن الكريم حتى قبل عرض شكواه على المسئولين فى الحزب لاجابته إلى سؤاله ، لكى اعتذر له عما اعتبره ، تجاهلا ، لطلباته ، ولاوضح له اننا كنا فى الاشهر الاخيرة نخوض معركة انتخابية شرسة فرضت علينا وشغلت كل اوقاتنا وتفكيرنا ! اما وقد انتهت الانتخابات بمتاعبها وشجونها فإن الحزب ، اذ يبدا مرحلة جديدة ، مصمم على اعادة تنظيم ، البيت ، من الداخل للقضاء على اسباب مثل هذه الشكوى ونظائرها من جانب انصاره ومريديه الذين تقدموا بطلبات الانضمام الى عضويته ولم يتلقوا ردا بالقبول او الرفض حتى الآن ! .

● والواقع ان الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب ، والتى جرت فى السادس من ابريل الجارى ، واستكملت فى ١٢ منه ، كانت فرصة مناسبة - واكاد اقول حتمية - لكل حزب خاض هذه الانتخابات ، لكى يخلو لنفسه ليراجع سجل نشاطه فى مختلف صوره ، ويقيم هذا النشاط بصدق وامانة ، ويدرس اوجه الخطأ والصواب ، ليتجنب الاولى ويضاعف من الثانية ! وليخلص فى النهاية من هذه المراجعة والمحاسبة للنفس ، إلى الركائز التى يجب ان تقود خطاه فى المستقبل القريب على الاقل ! اما المستقبل البعيد فمن الصعب التنبؤ بمكنونه فى هذا العالم السريع التحول والتطور بسرعة الصاروخ ، ليس من جيل لجيل فحسب ، بل ومن سنة لاخرى ! .

● ولست اشك فى ان كل حزب خاض الانتخابات الاخيرة من بين احزابنا الستة ، يقوم الان بهذه المراجعة الذاتية سرا او علنا على ضوء نتائج تلك الانتخابات والمتغيرات التى جدت على الساحة منذ الانتخابات السابقة فى مايو ١٩٨٤ ، والتى من شانها يتعين ان نغير من صورة مجلس الشعب الجديد ، بحيث لن تكون هى الصورة التى الفناها فى المجالس النيابة السابقة ، منذ العمل بالدستور الحالى ! لقد كان هذا الدستور ذاته الذى استصدره الرئيس السادات فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، مرحلة جديدة فى حياتنا النيابية والسياسية ، هى مرحلة مابعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وذلك باحلال ، الشرعية الدستورية ، محل ماوصفه البعض ، بالشرعية الثورية ، ! ولقد عرفت البلاد من اصدار دستور سبتمبر ١٩٧١ هذا اربعة مجالس نيابية متتالية ! اولها مجلس سنة ١٩٧١ الذى اتم مدته الدستورية كاملة (خمس سنوات) فى سبتمبر/ اكتوبر ١٩٧٦ وشهد بواكير التحول من الانغلاق السياسى والاقتصادى الى الانفتاح فى هذين المجالين ! ثم مجلس اكتوبر ١٩٧٦ الذى عاصر منذ اللحظة الاولى بعث التعددية الحزبية وتقرر حله قبل نهاية مدته فى ابريل ١٩٧٩ فى اعقاب التصديق على معاهدة السلام مع اسرائيل فى ٢٥ مارس من نفس العام ، ثم مجلس ١٩٧٩ الذى استمر حتى نهاية فترته الدستورية فى عام ١٩٨٤ ، وشهد نهاية عصر السادات وبداية عهد الرئيس محمد حسنى مبارك اثر حادث المنصة الاليم فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ ! وفى مايو ١٩٨٤ جرت الانتخابات العامة لمجلس الشعب ولاول مرة على اسس القوائم الحزبية النسبية المشروطة ففاز الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم بنصيب الاسد ، بينما لم يفز من احزاب المعارضة الا حزب الوفد ، فكانت له زعامة المعارضة فى المجلس وحوالى ٥٨ نائبا من اصل ٤٥٨ بينهم عشرة يختارون بطريق التعيين ! ولم يترك الرئيس مبارك المجلس ليتم فترته الدستورية ، بل تقرر حله فى فبراير من هذا العام ولم يكن قد انقضى على انتخابه الا حوالى نصف المدة ! .

● وهكذا شهدت البلاد فى المدة من سبتمبر ١٩٧١ حتى فبراير ١٩٨٧ اربعة مجالس نيابية خلال اقل من ستة عشر عاما اتم مجلسان منها مدتهما الدستورية ، وحُل الآخران قبل نهايتها ! ولاشك فى ان بقاء المجلس الخامس الذى يفتتح رئيس الجمهورية دورته الاولى يوم الخميس ٢٣ ابريل ١٩٨٧ ، او زواله قبل الاوان يتوقف الى حد كبير على نوعية العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، اى بين هذا المجلس والحكومة ! فإن حسنت العلاقات سمح للمجلس بالبقاء حتى نهاية سنواته الخمس فى ابريل عام ١٩٩٢ ! وان ساءت كان الحل مصيره قبل نهاية هذه المدة مثل مجلس سنة ١٩٧٦ ومجلس سنة ١٩٨٤ ، واغلب الظن ان الاحتمال الثانى هو الارجح ، لاحتواء المجلس الجديد ربما لاول مرة على معارضة متعصبة لعقيدتها ومصممة على بلوغ غاياتها بجميع الوسائل الممكنة ، مما سوف يجعل جو المناقشات داخل المجلس ساخنة اكثر من اى وقت مضى ، والعلاقات بين الحكومة والمعارضة ممثلة فى تحالف العمل والاحرار والاخوان المسلمين (او الجماعات الدينية) مشدودة بصورة غير مسبوقة ! وهنا يمكن للمعارضة المتزنة المسئولة ممثلة فى حزب الوفد الجديد ان تؤدى دورا ملطفا وتاريخيا ، لا حبا فى الحكومة وحزبها الحاكم ، فهما لا يستحقان شيئا من ذلك ! .. بل حرصا على الاستقرار السياسى والاجتماعى الذى لا غنى عنه للاستقرار الاقتصادى وحل مشاكلنا الاقتصادية والمالية المعقدة والمتراكمة ، تجنبا لما هو اسوأ .

● ولكى يؤدى حزب الوفد جيدا دوره هذا المفروض عليه فى المجلس الجديد لابد من اعادة النظر بصورة جادة وجذرية فى منظمات الحزب وهياكله المركزية والمحلية وامانته العامة ، ولجانه الاقليمية والنوعية . وبلورة سياساته وبرامجه وشعاراته ، لتكون فى متناول الجماهير ، وعلى مستوى ادراكها ! ولابد من الاستعانة بالشباب وبالدم الجديد الى جانب الخبرات القديمة المكتسبة ، بمضى الزمن ، وفى ان تعايش جميعها الحاضر اكثر من معايشة الماضى ،. مع التركيز بخاصة على ما سوف ينجزه الحزب حينما يتولى الحكم او يشارك فيه اكثر من الحديث عن انجازات السلف الصالح وامجاده قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ! ولابد من ان نولى القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية اهتماما اكبر ، لا يقل عن الاهتمام بالشئون السياسية والدستورية ! فالبطون الخاوية والاسر التى لا تجد المأوى او ثمن الدواء ، لا يعنيها تحت اى نظام سياسى او دستورى تعيش ، بقدر ما يعنيها حل مشاكلها ! وقديما قالوا : ، عش اولا ثم تفلسف بعد ذلك ، ! .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

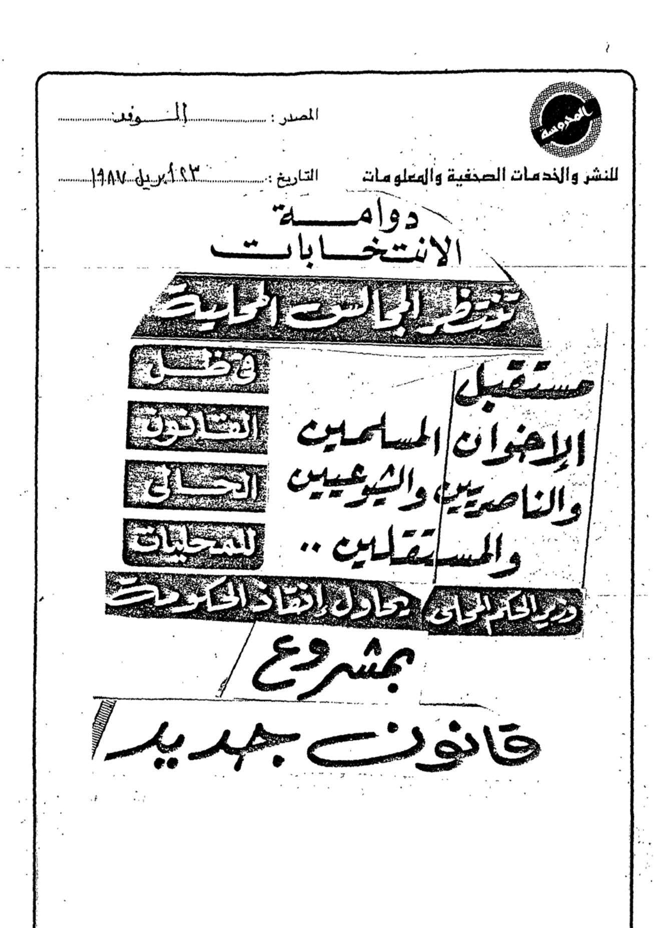
التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٨٧

قانون الانتخابات بالقائمة المطلقة

مرفوض من كل الأحزاب حتى الحزب الوطني

إعداد القسم السياسي

المصدر : الــــوفد
المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٣ أبريل ١٩٨٧



دوامة الانتخابات

تنتظر المجالس المحلية

في ظل القانون الحالي للمحليات

مستقبل الإخوان المسلمين والناصريين والشيوعيين والمستقلين ..

وزير الحكم المحلي يحاول إنقاذ الحكومة

بمشروع قانون جديد!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٣ أبريل ١٩٨٧

قفزت انتخابات المجالس المحلية - التى ستجرى فى نوفمبر القادم - الى المرتبة الاولى من اهتمامات الاحزاب والتيارات السياسية، رغم انها لم تفرغ بعد من معركة انتخابات مجلس الشعب، إذ لا يمكن القول بان تلك المعركة قد انتهت باعلان النتائج التى سيتم على اساسها تشكيل المجلس الجديد، فقد كانت لها آثار وانعكاسات اهمها الطعن فى القانون الذى تمت على اساسه بعدم الدستورية، والطعن فى العملية الانتخابية نفسها بالتزوير، وكلها مسائل لاتزال موضع نظر من القضاء، ومحل بحث فى الدوائر السياسية.. ومع ذلك فقد بدات الاحزاب والتيارات السياسية التى لا أحزاب لها، تراجع نفسها، وتدرس اطار حركتها وحجمها فى الشارع السياسى، لتتبين معالم طريقها الى المحليات، وهو طريق مفروش بالاسئلة الحائرة، التى تبدو بلا اجابة حتى الآن.

ويثير هذه الاسئلة الصفة ان انتخابات المحليات - شانها شان انتخابات مجلس الشورى - ستجرى بنظام القوائم الحزبية المطلقة، وهو نظام مرفوض فى كافة الدوائر الحزبية المعارضة، وكان سببا فى مقاطعتها لانتخابات مجلس الشورى، احتجاجا على نظام القائمة المطلقة.. فهل من المنتظر ان تعدل الحكومة عن هذا النظام، بتعديل القانون الذى يقرره، كما فعلت قبل انتخابات مجلس الشعب؟.. أم أن الاحزاب ستعدل عن موقفها السابق - المقاطعة - وتخوض معركة المحليات رغم قانون القائمة المطلقة وفى ظله؟.. ام انها ستصر على المقاطعة وترفض كل فرصة للتواجد فى المجالس المحلية - مهما كانت ضئيلة - احتجاجا على نظام القائمة المطلقة ورفضا له؟.. هل ستعود فكرة القوائم الموحدة الى الظهور من جديد، لتضم فى شكل حزبى القوى السياسية التى لم تنجح حتى الآن فى تكوين احزاب تمثلها كالاخوان المسلمين والناصريين والشيوعيين؟.. على ان السؤال الذى يبدو اكثر غموضا وتعقيدا هو موقف المستقلين، الذين اتاح لهم التعديل الأخير فرصة الترشيح لمجلس الشعب، ولو فى اطار صورى وشكلى، إلا ان فرصتهم - فى ظل القائمة المطلقة - معدومة تماما!

ولا ينبع هذا الاهتمام من فراغ، بل من الاهمية التى تمثلها المحليات بالنسبة للقوى السياسية، خاصة بعد ان تحولت المجالس المحلية الى معاقل للحزب الوطنى، يتولى توجيهها وادارتها على النحو الذى يخدم اهدافه الحزبية، ومصالح اعضائه فى بعض الاحيان، ومن ناحية أخرى، فان هذه المجالس يمكن ان تكون مقياسا او مؤشرا لمدى شعبية حزب ما، وحجم قاعدته الجماهيرية فى احياء المدن، او بين سكان القرى، كما انها تخلق من العضو قيادة راى ومركز تاثير فى محيطه المحلى، وهى ميزات يستاثر بها حتى الآن، والى حد كبير، الحزب الوطنى وحده دون باقى الاحزاب.

وقد حدد قانون المحليات الصادر عام ١٩٨١، مهام وحدات الحكم المحلى الخدمى فى عدة نقاط اهمها انشاء وادارة المرافق العامة، ومباشرة اختصاصات الوزارات فى نطاقها، باستثناء المرافق القومية، ومن اهم هذه الاختصاصات: التصرف فى اموال الوحدات المحلية، الموافقة على عقد القروض لاقامة المشروعات الانتاجية، تحديد المناطق الصناعية، انشاء لجان الخدمات، واعداد الموازنة ومشروعات الخطة فى الدائرة..

وشفع القانون هذه الاختصاصات الواسعة بسلطة رقابية، حيث سمح لاعضاء المجالس المحلية بتقديم الاسئلة وطلبات الاحاطة للمحافظين، عن القضايا التى تهم الدائرة وتقع فى نطاقها.

اهم من مجلس الشعب!

ويرى طاهر حزين - عضو مجلس الشعب السابق عن حزب الوفد - ان المجالس المحلية اهم من مجلس الشعب، لانها - فى حدود اختصاصها - تملك اقتراح الميزانية ووضع الخطة فى ضوء موارد الدائرة.

بينما يرى عزت عطش، عضو المجلس الشعبى بالساحل، ان المجالس المحلية فى جميع بلدان العالم هى العامل المؤثر القوى بالنسبة لجميع الاحزاب.

ويؤكد عبدالقادر دياب، عضو المجلس المحلى بالقاهرة، ان المحليات هى قناة الاتصال الحقيقية بالجماهير، والتعايش معهم.. فعضو المجلس المحلى هو - فى المقام الاول - ابن الحى الذى يعرف كل قضاياه.

واذا كانت الآراء تجمع - على هذا النحو - على اهمية الدور الذى تمارسه المحليات، إلا ان النصوص القانونية التى تحدد اختصاصاتها وسلطاتها ليست دائما محل تطبيق، لأن المحافظ يظل - رغم هذه النصوص - هو مرجع كل شىء فى محافظته. وهو الذى يقدر كل ما يتخذ سواء فى القرية او فى المدينة واحيائها المختلفة، والموارد المخصصة لكل دائرة تبقى تحت تصرف المحافظ فى صناديق الخدمات، وقد توجه الى صالح مشروعات فى عاصمة المحافظة وليس فى القرى او المدن الصغيرة كما هو مخطط لها.

ونص القانون ايضا على ان المحافظ هو الذى يشكل لجان الاشراف على الانتخابات المحلية ولجان فحص الطعون.. وخول القانون المحافظ فى الظروف الاستثنائية ان يقصر مدة فتح باب الترشيح ومدة الطعون، وتعديل موعد بداية ونهاية دورة الانعقاد لبعض المجالس الشعبية المحلية.. كما يجوز للمحافظ الاعتراض على اى قرار يصدر من المجلس المحلى.. وفى ظل القائمة المطلقة ، فالمحافظ هو الذى يشرف بنفسه على وضع الاسماء فى القوائم لضمان الولاء.

وقد اثبتت الانتخابات البرلمانية الاخيرة مدى تدخل المحافظين فى الانتخابات لصالح الحزب الحاكم.. واعمال التزوير التى ارتكبها رجال المجالس المحلية.. وهذا مكمن الخطورة.

حقل تجارب

اما قانون المحليات فقد مر بظروف وتطورات عجيبة فى البداية كان اعضاء المجالس المحلية يعينون من قبل الاتحاد الاشتراكى ولابد ان يكونوا اعضاء فيه.. وفى ١٩٧٥ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ جعل اعضاء هذه المجالس



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٨٧

بالتعيين وبعضهم بالانتخاب المباشر. ولكن في ١٩٧٩ اصدرت الحكومة قانونا جديدا للمحليات برقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ واعتبرت هذا القانون كما جاء في مقدمته «فتحا جديدا وبعثا رائدا في مجال المحليات انتقلت بموجبه السلطات التنفيذية التي كانت تمارسها الوزارات المركزية الى وحدات للحكم المحلي. واصبح للمحافظين سلطات الوزراء».

وفجاة رات الحكومة ان قانون المحليات الصادر في ١٩٧٩ غير مرغوب فيه وانه - كما جاء في مقدمة القانون الجديد - اسفر تطبيقه عن عدم تحقيق القدر الكافي المستهدف من نظام الحكم المحلي وانه لا يصلح لمواكبة المسيرة الحضارية ولا يحقق الديمقراطية!! فاصدرت حكومة د. فؤاد محيي الدين القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الذي منح دورا اكبر للحكم المحلي، ولكن هدفه الاساسي كان تغيير طريقة الانتخابات لضمان عدم وصول اي من احزاب المعارضة الى هذه المجالس الشعبية.

نص القانون على ان ينتخب اعضاء المجالس الشعبية المحلية طبقا للقوائم الحزبية التي تحصل على الاغلبية المطلقة لعدد الاصوات التي تقدمت للانتخابات.. واذا لم تتوافر الاغلبية المطلقة لاي من القوائم اعيد الانتخاب بين القائمتين الحاصلتين على اكبر عدد من الاصوات.. كما نص على ان مدة المجلس الشعبي المحلي اربع سنوات تبدا من اول اجتماع له.

محاولات للخروج من المازق

إلا ان تقرير هيئة مفوضي الدولة الذي اكد ان حرمان المستقلين من الترشيح لمجلس الشعب السابق غير دستوري، قد وضع الحكومة في مازق حرج، فاذا اجريت انتخابات المحليات بالقائمة الحزبية المطلقة، فانها ستحرم المستقلين من الترشيح وهذا غير دستوري.. ويجعل القانون مطعونا في دستوريته، ومناقضا لما قاله الرئيس مبارك عندما اعلن عند حل مجلس الشعب السابق، ان قانون الانتخابات بالقائمة النسبية اثبت انه لا يحقق المسيرة الديمقراطية ويحرم فئات من الشعب لا تنتمي للاحزاب من حقوقها.

ولذلك تحاول الحكومة الخروج من هذا المازق.. وقد علمت «الوفد» ان الدكتور احمد سلامة وزير الحكم المحلي قد اعد مشروع قانون جديد للمجالس الشعبية المحلية يتضمن مد العضوية بهذه المجالس لمدة خمس سنوات بدلا من اربعة، ومن المتوقع ايضا ان يغير من طريقة الانتخابات.. ولكن هذا المشروع لم ير النور حتى الآن نظرا لانشغال قيادات الحزب الوطني في انتخابات مجلس الشعب.. وقد لاقى مشروع د. احمد سلامة استحسان قيادات الحزب الحاكم، إذ بمقتضاه ستؤجل انتخابات المحليات الى نوفمبر ١٩٨٨.

وقد طرح حزب العمل الاشتراكي في يوليو ١٩٨٤ مشروع قانون للحكم المحلي امام مجلس الشعب السابق تضمن ضرورة العودة الى نظام الانتخابات الفردي ولكن رفضته اغلبية الحزب الوطني الكاسحة.

الانفراد بالمحليات

والحزب الوطني في حالة اصراره على اجراء الانتخابات بالقائمة المطلقة في المحليات في نوفمبر القادم، فانه يحاول استغلال موقف احزاب المعارضة والتي يتوقع قادة الحزب الوطني مقاطعتها للانتخابات لكي ينفرد بالمحليات.

ويكون امام المعارضة في هذه الحالة خياران.. اما ان تقاطع الانتخابات وتجعل الفرص سانحة امام الحزب الوطني للاستئثار بها، او ان تشارك في انتخابات المحليات كامر واقع وتدخل الانتخابات إما في قائمة موحدة او كل حزب على قوائمه الخاصة.

فاذا ما قدرت المعارضة دخول انتخابات المحليات كل حزب بقائمته، فعلى هذه الاحزاب - منذ الآن - البدء في تشكيل امانات في القرى والاحياء والمدن والمحافظات وتنشيط عضوية الحزب بدرجة كبيرة لان قانون المحليات يطلب حشد عدد كبير من المرشحين الإصليين واخرين بصفة احتياطية فمثلا:

● المجالس الشعبية في كل محافظة تتكون من ستة اعضاء عن كل مركز او قسم اداري، احد هؤلاء الستة من النساء. اما منطقة القناة والوادي الجديد وشمال سيناء وجنوب سيناء والبحر الاحمر فتمثل بعشرة اعضاء في كل مجلس، احدهم على الاقل من النساء.

● ويشكل المجلس المحلي في كل مركز بعشرة اعضاء على الاقل وباقي الوحدات المحلية في نطاق المركز بستة اعضاء في كل وحدة.

● وفي المدن يشكل المجلس الشعبي المحلي في كل مدينة يمثل فيه كل قسم اداري من اقسام المدينة بعشرة اعضاء، ويمثل المدينة ذات القسم الواحد ١٨ عضوا من بينهم عضوتان من النساء.

● وتشكل المجالس الشعبيه في الاحياء على النحو الاتي: كل قسم اداري في كل حي يمثل بثمانية اعضاء، والمجلس المحلي للحي الذي يضم قسما اداريا واحدا يشكل من ١٤ عضوا.

● وتشكل المجالس المحلية في القرى كل قرية بعدد ١٨ عضوا وفي حالة ما اذا كانت القرية تضم مجموعة من القرى في نطاقها تمثل كل قرية منها بعضو على الاقل في المجلس الشعبي ولا يقل العدد عن ١٨ ولا يزيد إلا بالعدد الذي يقتضيه تمثيل كل قرية.

ومن ثم لابد ان يكون لكل حزب في كل قرية وحي تشكيل حزبي قوي قادر على خوض انتخابات المحليات وهذه هي المشكلة التي تواجه الاحزاب في المحليات.

النظام الفردي

وبسبب التعقيدات التي اوجدها نظام الانتخابات بالقائمة الحزبية المطلقة، كانت المبادرة من اعضاء المجالس المحلية التي تطالب بالعودة الى نظام الانتخابات الفردي. وكما يقول عبدالقادر دياب عضو المجلس المحلي بمحافظة القاهرة، فان عملية الانتخابات بالنظام الفردي تجعل الشعب يتفاعل مع عضو المجلس المحلي وتجعله يقدم لهم اكثر ويؤدي دوره بفاعلية.. وان قانون المجلس المحلي الحالي ليس قانونا بل هو مجموعة من الاختصاصات تنازلت عنها بعض الوزارات.. ويطالب عبدالقادر دياب باصدار قانون جديد للمحليات والغاء نظام الانتخابات بالقائمة المطلقة.

ويطرح طاهر حزين جانبا اخر من مشكلة قانون الانتخابات بالقائمة المطلقة فيقول، ان الاحصاءات الرسمية تعترف بان نسبة الامية في مصر اكثر من ٥٦٪، فالمواطن الامي لا يفرق بين حزب واخر ولكنه يستطيع ان يفرق بين شخص يقدم له خدمة فينتخبه وشخص اخر لا يقدم له خدمات فلا ينتخبه.. والذي يتحكم في هذه العملية بدرجة اكبر النظام القبلي في الريف والعائلي في المدن.

ويقول طاهر حزين انه على ضوء ما رايناه من تزوير سافر في انتخابات مجلس الشعب، ارى من الاصلح للقوى السياسية عدم دخول انتخابات المحليات اذا اجريت في ظل القائمة المطلقة فالنتيجة معروفة مسبقا.. سقوط كل القوائم ونجاح الحزب الوطني.. وعلى كل حزب ان ينشغل في تكوين كوادره وتشكيلاته.

اما د . يوسف حامد زكى، فيرى ان فكرة المجالس المحلية فى ظل ازمة اقتصادية طاحنة يعتبر عبثا، والأجدر منه التركيز على المجالس النيابية واعطاء سلطات تشريعية لمجلس الشورى وتحويله الى مجلس للشيوخ وهذا لا يعنى اننى ضد فكرة المجالس المحلية.. اما قضية الانتخابات بالقائمة المطلقة فهى قضية نزاهة انتخابات فاذا وجدت النزاهة وجد الاصلح.

وفى النهاية تظل قضية انتخابات المجالس المحلية مطروحة هل ستجرى فى نوفمبر القادم بنظام القائمة المطلقة ام ستتقدم الحكومة بمشروع الدكتور احمد سلامة للمحليات لمجلس الشعب لاقراره والذى بمقتضاده تبقى المجالس المحلية الحالية حتى نوفمبر ١٩٨٨ ، وتتاح فرصة اكبر امام الاحزاب لتشكيل تنظيماتها فى المدن والقرى ؟

يبقى موقف احزاب المعارضة من انتخابات المحليات .. وهذا ماسنناقشه فى عدم قادم .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ إبريل ١٩٨٧

فقهاء القانون الدستورى يشيدون بحكم القضاء الادارى

دكتور وحيد رأفت

التحقق من صحة الانتخابات حق للقضاء

إبراهيم فرج

وزير الداخلية ملزم بتنفيذ الحكم

دكتور نعمان جمعه

وجود الـ «٧٨» عضوا بالمجلس باطل دستوريا



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٨٧

الحكم أصاب أصحاب القرار بحالة من الدوار والإرتباك

رشاد نبيه

حكم محكمة القضاء الادارى ببطلان عضوية ٧٨ نائبا في مجلس الشعب الجديد، يعتبر حكما تاريخيا يضاف الى السجل المشرف للقضاء المصرى العظيم .. كما كان هذا الحكم انتصارا كبيرا للمعارضة المصرية، حيث اكد التلاعب والتزوير وسوء تفسير القانون الذى قام به الحزب الوطنى الحاكم ووزير داخليته .. ووجه هذا الحكم صفعة قوية الى كتبة الحكومة، الذين مازالوا يؤكدون على نزاهة الانتخابات، وعدم تزويرها، رغم ما اعلنته المعارضة من بيانات ودلائل على البلطجة والارهاب والتزوير الواضح في كثير من الدوائر الانتخابية .. وقامت الحكومة بتقديم استشكال باطل لوقف تنفيذ الحكم، لان هذا الحكم مشمول بالنفاذ.. وبالرغم من ذلك انعقد مجلس الشعب ودخل الاعضاء الـ ٧٨ الباطلون الى المجلس، وقاموا بحلف اليمين الدستورية، دون أدنى مراعاة من المجلس لقدسية القضاء واحترام قراراته.. وقد عاد نبى أورشليم ليجلس على منصة المجلس مرة اخرى، يمارس سطوته ويدق بقبضته الحديدية فوق

رؤوس اقطاب المعارضة.. ومما لا شك فيه انه يستعد بفرح وسرور بالغين لان يصرخ في المجلس مرة اخرى بأن احكام القضاء لا فائدة منها، وأن المجلس هو اعلى سلطة في البلاد .. ولكن الوضع يختلف هذه المرة، حيث ان الحكم صدر قبل انعقاد المجلس وأصبح دخول هؤلاء الاعضاء باطلا وغير دستورى... ولا نعرف الى متى سنظل ندور في متاهة عدم الدستورية، وهذا الارتباك الشديد الذى أصاب جميع اجهزة الدولة والنظام.. فهل يحترم النظام أحكام القضاء، ويعطى القدوة والمثل في ضرورة احترامها، ووضعها موضع التنفيذ، نحن نتمنى ذلك، والا اصبح الامر فوضى دستورية شاملة لا نعرف كيف تخرج منها.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٨٧

ويرى الدكتور وحيد رافت نائب رئيس الوفد انه من الخير ان صدر الحكم قبل ان ينعقد المجلس، ويحلف اعضائه اليمين الدستورية .. لاننا كنا سنجد من يقول ان المجلس وحده هو صاحب الحق في اثبات صحة نيابة اعضاءه، وانه لابد من الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية .. رغم ان التحقيق في صحة الانتخابات والفصل في النزاعات بشانها ، لابد ان يكون من حق القضاء ، الذى يجب ان تحترم كلمته وينفذ قراره ..

ويؤكد الدكتور وحيد رافت على ضرورة انتزاع هذا الحق من مجلس الشعب، كما حدث قبل الثورة عندما انتزع من المجلس هذا الاختصاص واعطى للقضاء ، نظرا لان السلطة التشريعية لم تكن نزيهة في ممارستها لهذا الحق .. وهذا يوفر لنا حيادا كاملا عندما يكون الامر في يد القضاء، سواء كانت المحكمة الدستورية او محكمة القضاء الادارى او محكمة النقض .

واضاف نائب رئيس الوفد: ان هذا الحكم لا يعنى بطلان نتيجة الانتخابات برمتها، وانه لا يعطل انعقاد المجلس .. ولكنه ابدى تخوفه من عدم تنفيذ هذا الحكم في ظل رئاسة نبى اورشليم للمجلس .. ويرى انه لابد ان يلتزم المجلس بتنفيذ قرارات السلطة القضائية، وان يصبح قدوة يحتذى بها في هذا المجال والا اصبحت المسالة فوضى كاملة ..

وعلق ابراهيم فرج سكرتير عام حزب الوفد على الحكم مؤكدا ان هذا الحكم مفخرة لمصر سجلها القضاء في اخلد صفحات التاريخ .. فقد اعاد الحق الى نصابه ، واجرى التصحيح المشروع ، لتطبيق القانون بعيدا عن الهوى والغرض .. ولا شك ان سيادة القانون التى يرفع لواءها رئيس الجمهورية هى التى املت هذا الحكم العظيم، الذى لا يخامرنا اى شك في ان وزير الداخلية سوف يبادر فورا الى ابلاغ مجلس الشعب ، بالنتائج الصحيحة لانتخابات المجلس ، كما حسمها حكم محكمة القضاء الادارى في القضايا التى طرحت عليه ..

واضاف ابراهيم فرج: ان الرئيس حسنى مبارك عودنا ، واكد لنا في كل مناسبة منذ تولية الرئاسة ان احكام القضاء واجبة الاحترام ، وواجبة التنفيذ ايضا .. وان تجاهلها يشكل مخالفة دستورية ، وجريمة وطنية لا تغتفر ، واعتقد ان وزير الداخلية ملتزم بهذا التوجيه السديد ، وسيعمل على وضع هذا الحكم موضع الاهتمام والتنفيذ ...

« احكام مشمولة بالنفاذ »
« واشكالات باطلة »

اكد الدكتور نعمان جمعة سكرتير عام مساعد حزب الوفد والاستاذ بحقوق القاهرة بان الاحكام التى اصدرتها محكمة القضاء الادارى هى احكام مشمولة بالنفاذ ، وقد تم تنفيذها بالفعل وذلك بتسليم صورها الى وزارة الداخلية . وان الاستشكالات التى تقوم بها هيئة قضايا الدولة ليس لها اى اثر على تنفيذ الحكم ، ولم يعد امام وزارة الداخلية الا اتخاذ الاجراءات المترتبة على تمام تنفيذ الاحكام ..

واضاف د . نعمان جمعة: ان الاشكال الذى قدمته هيئة قضايا الدولة امام محكمة الامور المستعجلة لوقف تنفيذ الحكم هو اشكال باطل ، لان محكمة النقض لا تختص الا بما يتعلق بعمليات الفرز والتصويت وما يدور في العملية الانتخابية ذاتها من مخالفات .. وهى الامور التى تتولاها محكمة النقض ويفصل فيها مجلس الشعب ، اما الحالة التى اختص بها حكم محكمة القضاء الادارى، فهى تتعلق بقرار ادارى، اذ اخطا وزير الداخلية في قراءة وتفسير النتائج النهائية للفرز .. ويختص مجلس الدولة بالنظر في هذا الامر ، والغاء هذا الحكم ، واذا صدر مثل هذا القرار من مجلس الدولة ، فإنه يتحتم على جميع سلطات الدولة احترام هذا الحكم ..

كما اكد سكرتير مساعد الوفد ان اجتماع مجلس الشعب، مع الاصرار على عدم تنفيذ حكم القضاء ، وعدم تعديل العضوية وفقا لهذه الاحكام ، يعتبر اجتماعا باطلا .. والاستقامة السياسية تقتضى النزول على مقتضيات احترام هذه الاحكام وتنفيذها ، وغير ذلك يعتبر عملا من اعمال النصب والبلطجة، التى لن يرضاها الشعب منهم مرة اخرى .

الحكم واجب التنفيذ قبل انعقاد المجلس

ويؤكد الدكتور محمد عصفور استاذ القانون الدستورى ان هذا الحكم يعد انتصارا كبيرا للمعارضة كلها ، ويعبر عن منتهى الشجاعة من هيئة المحكمة التى اصدرت هذا الحكم .. كما انه حلقة من حلقات الاحكام المتصلة التى تؤكد عدم دستورية قانون الانتخابات ، الذى كنا نعيب على الحكومة تمسكها به برغم تاكدها من عدم دستورية .. الا انها لم تلتزم ايضا بهذا القانون المشوه ، وتحايلت عليه بكل الطرق ، لكى تقلل من عدد اعضاء المعارضة في المجلس ، ولتستبعد عددا من النواب البارزين المشهود لهم بالكفاءة ..

وبالنسبة لتنفيذ الحكم فإن د . عصفور يخشى من عودة الدكتور رفعت المحجوب الى اساليبه المعروفة في عدم تنفيذ احكام القضاء ، والاستناد الى هذا التفسير الشاذ الذى سبق ان استند اليه في عدم تنفيذ احكام القضاء في الطعون الخاصة بالمجلس المنحل .. رغم ان المحكمة حسمت هذا الامر باحكام نهائية ، ما كان يجوز للمحجوب ان يتحداها الى اخر دقيقة في حياة المجلس المنحل ..

عدم التنفيذ جريمة دستورية

ويضيف د . عصفور ان هذا الحكم لا يعنى بطلان قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات ، لان هذا يستلزم ان يتم الطعن في شرعية الانتخابات كلها على اساس انها تمت طبقا لقانون غير دستورى وكانت مزورة . ولكن الحكم يؤدى الى بطلان الجزئيات التى شملها حكم محكمة القضاء الادارى، ولابد من اعادة النظر فيها ، وبذلك لابد من اعادة النظر في عضوية ٧٨ عضوا شملتهم احكام محكمة القضاء الادارى .

ويؤكد استاذ القانون الدستورى ان هذا الحكم لا يعطل انعقاد مجلس الشعب.. وواجب التنفيذ سواء قبل اجتماع المجلس ، او بعد انعقاده الذى سيكون في هذه الحالة منعقدا بصورة غير شرعية .. ورغم ذلك فإنه لابد وان يتم تنفيذ الحكم ، لانه ينطبق عليه باثر رجعى، واذا لم يتم تنفيذ الحكم ، وامتنع المجلس عن تنفيذه بعد انعقاده بحجة ان المجلس صاحب الحق الوحيد في دخول او خروج اعضاء جدد - فإن ذلك سيعتبر جريمة دستورية خطيرة ، لن تكون مامونة العواقب .

تلاعب الحكومة اوصل « ٧٨ عضوا باطلا للمجلس »

ويرى الدكتور حلمى مراد الامين العام لحزب العمل ان الحكم الذى اصدرته محكمة القضاء الادارى ، يدل دلالة واضحة على التلاعب والتزوير الذى لجات اليه وزارة الداخلية في الانتخابات

واكد د . حلمى مراد ان حكم محكمة القضاء الادارى لا يعطل انعقاد مجلس الشعب ، ولكنه يجب ان يعطل دخول الـ ٧٨ عضوا الذين شملتهم احكام القضاء .. سواء منهم من سيتم استبداله بفئات، او من سيخرج ليحل محله عضو اخر من اعضاء المعارضة الناجحين ، والذين يعودون الى المجلس بحكم المحكمة .. لذا يجب وقف تنفيذ قرار اعلان عضويتهم بالمجلس، ولا يجوز ما قاموا به من حنف لليمين الدستورية ..

« الاشكال حجة لوقف التنفيذ »

وطالب امين عام حزب العمل النظام القائم بضرورة احترام احكام القضاء، لان الحكمة تقتضى ذلك ، ليشعر الشعب بانه يعيش تحت مظلة سيادة القانون ، وانها هى اساس الحكم في البلاد كما ينص الدستور على ذلك .. اما اذا حدث خلاف ذلك، فإنه سيؤدى الى اشاعة الفوضى والبلبلة ، وفقدان الثقة بين الشعب وحكامه .. ولا اعتقد ان ذلك سيكون في مصلحة النظام القائم ، وسيؤدى الى تفجر الاوضاع بالداخل ، وتشويه صورة هذا النظام الذى يدعى الديمقراطية امام العالم الخارجى .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٨٧

واضاف د . حلمى مراد: من المعروف ان الاشكالات الخاصة باحكام محكمة القضاء الادارى لا ترفع امام القضاء المدنى .. ولكنهم رفعوا اشكالا باطلا لمجرد ان يقال ان هناك اشكالا يتحججون به لوقف تنفيذ الحكم، وطريقة ايقاف تنفيذ هذا الحكم هى الطعن امام المحكمة الادارية العليا وطلب وقف التنفيذ لحين الفصل فى هذا الطعن .. وستحكم محكمة القضاء الادارى بعدم الاعتداد بهذا الاستشكال المرفوع من الحكومة، والاستمرار فى تنفيذ الحكم .

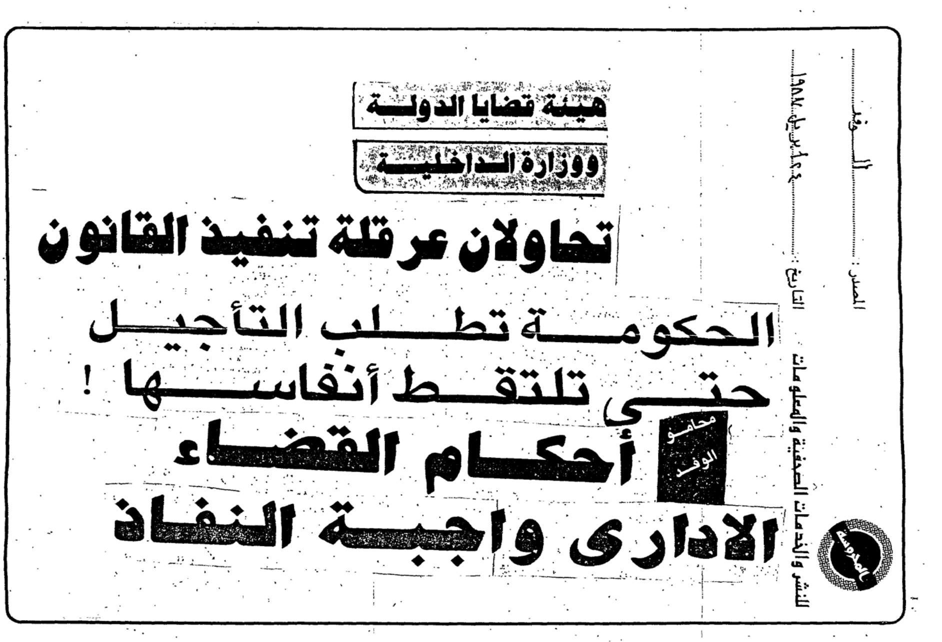
هل يقبلون حكم القضاء ؟ !

ويرى محمد رشاد نبيه المحامى الذى ترافع فى قضايا الطعن التى صدر الحكم بشانها ان هذا الحكم يفرض على النظام تساؤلا هاما عليه ان يجيب عنه فورا مؤداه: هل سيقبل هذا النظام احترام القانون وتنفيذ الحكم ؟ ام سيلجأ الى البلطجة باسم القانون ورفع استشكال فى تنفيذ الحكم ؟ ثم نعود الى متاهات مجلس الشعب . وما يردده رئيس المجلس من ان المجلس هو سيد قراره ولا قيمة لاحكام القضاء، ولا موجب لتنفيذها ..

ويضيف محامى الوفد :

فى تصورى انه اذا كان المجلس قد لجا إلى وسيلة عدم تنفيذ احكام القضاء ، فى طعون د . ابراهيم عوارة ود . عبد الحليم مندور، وحامد الازهرى .. فهو لا يستطيع ان يواجه العالم الخارجى بمثل هذه التصرفات اللادستورية مرة أخرى.. ولن يستطيع رئيس المجلس منع ٧٨ عضوا جديدا من دخول المجلس ، لتمثيل الشعب تمثيلا صادقا وصحيحا لان تشكيل المجلس حاليا وعلى ضوء حكم محكمة القضاء الادارى به ٧٨ عضوا عضويتهم باطلة . ويؤكد رشاد نبيه ان نظام الحكم فى مصر، وان كان لا يهتم كثيرا بمعاناة الشعب، الا انه يهتم بتحسين صورته امام العالم الخارجى ، ليعطى صورة بانه نظام حكم ديمقراطى يلتزم بسيادة القانون.. ولا شك ان هذا الحكم الذى يمثل انتصارا عظيما للقضاء المصرى، قد أحدث دويا هائلا فى الاوساط السياسية العالمية.. ولابد انه سيصيب أصحاب القرار فى مصر بحالة من الدوار والارتباك، ولا نعلم ماذا سيكون قرارهم فى ظل هذا الدرس الذى لقنه لهم قضاء مصر العظيم .

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٤ أبريل ١٩٨٧



أحكام القضاء الاداري واجبة النفاذ

محامو الوفد

الحكومة تطلب التأجيل حتى تلتقط أنفاسها !

هيئة قضايا الدولة ووزارة الداخلية تحاولان عرقلة تنفيذ القانون



المصدر : الــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٨٧

حتى ولو طعن عليها أمام المحكمة الادارية العليا

استشكالات الحكومة أمام القضاء

المستعجل مخالفة للقانون

قررت محكمة القضاء الادارى تاجيل نظر الاستشكالات المقدمة من حزبى الوفد والعمل ضد وزارة الداخلية لامتناعها عن تنفيذ احكام مجلس الدولة التى صدرت لصالح الحزبين فى طعون الانتخابات الى جلسة الثلاثاء القادم .

عقدت المحكمة جلستها امس وسط اجراءات امنية مشددة حيث حاصر جنود الأمن المركزى وضباط الشرطة الشوارع المحيطة بمبنى مجلس الدولة

وانتشر رجال مباحث امن الدولة والمخبرون السريون بين المحامين واصحاب الدعاوى داخل المجلس .. واثارت الداخلية جوا من الرعب والفزع بين الحاضرين .

علمت «الوفد» ان وزارة الداخلية توقعت ان يخرج الذين حصلوا على احكام بنجاحهم فى الانتخابات بمظاهرة من مجلس الدولة الى مجلس الشعب . اثناء خطاب الرئيس مبارك .

بدات المحكمة نظر الاستشكالات برئاسة المستشار محمد عبدالمجيد نائب رئيس المجلس .. فطالب محامو الوفد د. نعمان جمعة ورشاد نبيه ود. محمود السقا بالاستمرار فى تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الحزب واعلان نجاح مرشحى الحزب الذين قضت المحكمة بنجاحهم

وطالب السيد الشوربجى نائب رئيس قضايا الحكومة بتاجيل نظر الاستشكالات لان الاعلانات التى تمت للحكومة باطلة لان اعلان الحكومة للحضور كان لجلسة الاربعاء ٢٢/٤ وليس لجلسة الخميس ٢٣/٤

تحقيق :
لطفى عبداللطيف
مصطفى الخامى

ورد الدكتور نعمان جمعة على محامي الحكومة قائلا ان الحكومة حضرت جلسة اليوم - الخميس - وهذا هو نائب رئيس هيئة قضايا الحكومة يحضر جلسة المحكمة ، وبالتالى يزول اى بطلان لان قانون المرافعات يقرر انه اذا تحققت الغاية من الاعلان الباطل يزول البطلان فضلا عن ان الاعلان تم صحيحا وحضور محامي الحكومة ازال هذا البطلان .

ولكن محامي الحكومة السيد الشوربجى طلب التاجيل مرة اخرى وقرر ان الحكومة تطلب التقاط انفاسها لان البلد فى حالة خطيرة ولذلك نطلب التاجيل لالتقاط الانفاس من اثر صدور هذه الاحكام ولتستعد هيئة قضايا الدولة .

وهنا انبرى له محمد رشاد نبيه محامي الوفد بقوله ان الحكومة التى تلجا الى البلطجة باسم القانون ترفع ٢٣ قضية استشكال امام محكمة الامور المستعجلة وتوزعهم على جميع دوائر محكمة الامور المستعجلة وفى جلسات مختلفة وهى تعلم انه طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور والمادة العاشرة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهو قانون مجلس الدولة فإن محاكم مجلس الدولة هى الوحيدة المختصة دون غيرها بنظر الاستشكالات التى ترفع عن الاحكام الصادرة من مجلس الدولة وليس من حقها ان تطلب التاجيل لالتقاط الانفاس .

وقال رشاد نبيه انه كان من المفروض والقائمين على الفتوى للحكومة هم اجهزة قانونية متخصصة واهم وظائف هذه الاجهزة ليس فقط الدفاع عن الحكومة بل تقديم المشورة القانونية الصحيحة فى اطار المشروعية بعيدا عن «اللت والعجن» فى الخصومة وكان حريا بالحكومة بوصفها الامينة على حماية حقوق المواطنين والحارسة على تنفيذ القانون ان تعمل جادة على احترام الاحكام القضائية بما لها من حجية وان تسارع الى تنفيذ مقتضى هذه الاحكام او الطعن عليها بالطرق الصحيحة فى القانون .

واضاف محمد رشاد نبيه انه حتى الطعن على الاحكام الصادرة لصالح الحزب والمرشحين امام المحكمة الادارية العليا لا يوقف التنفيذ طبقا لنص المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومعنى ذلك انه على فرض ان الحكومة طعنت على هذه الاحكام فانه لا يسوغ الامتناع عن تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الحزب والمرشحين .

الحكومة تطلب التقاط انفاسها !

ثم اعقب ذلك المستشار السيد الشوربجى بطلب للتاجيل ، وقرر ان الحكومة تطلب التقاط الانفاس والبلد فى حالة خطيرة وتطلب التاجيل لالتقاط الانفاس من اثر صدور هذه الاحكام ولتستعد هيئة قضايا الدولة فى هذه القضية .

وهنا انبرى له محمد رشاد نبيه الحاضر عن الوفد والمرشحين بقوله ان الحكومة التى تلجا الى البلطجة باسم القانون وترفع ٢٢ قضية استشكال امام محكمة الامور المستعجلة وتوزعها على جميع دوائر محكمة الأمور المستعجلة وفى جلسات مختلفة وهى تعلم انه طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور المصرى والمادة العاشرة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وهو قانون مجلس الدولة فان محاكم مجلس الدولة هى الوحيدة المختصة دون غيرها بنظر الاستشكالات التى ترفع عن الاحكام الصادرة من مجلس الدولة ليس من حقها ان تطلب التاجيل لالتقاط الانفاس ، وكان المفروض والقائمين على الفتوى للحكومة هم اجهزة قانونية متخصصة واهم وظائف هذه الاجهزة ليس فقط الدفاع عن الحكومة . بل تقديم المشورة الصحيحة لها .

ويقول رشاد نبيه المحامي : ان تنفيذ احكام القضاء الادارى التى صدرت لصالح حزبى الوفد والعمل فى طعون الانتخابات والتى تم بمقتضاها اعلان فوز حزب الوفد بعشرة مقاعد جدد والعمل بتسعة مقاعد وتغيير الصفات فى ٢٢ مقعدا للوفد والعمل .. يتم بتطبيق المادة ٣٨ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وذلك بان ترسل وزارة الداخلية عقب اعلان نتيجة الانتخابات الى كل من المرشحين شهادة بانتخابه كما يصدر قرار وزارى باعلان نجاح المرشح وينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

وزارة الداخلية ترفض تنفيذ الحكم

وقد رفضت وزارة الداخلية تنفيذ حكم المحكمة مستندة الى الاستشكالات التى رفعتها امام محكمة الامور المستعجلة وهى محكمة غير مختصة وما كان يجوز رفع هذه الاستشكالات امام هذه المحكمة وهناك حقيقة قانونية لن تستطيع الحكومة الهروب منها وهى ان المادة ١٢٣ عقوبات توجب الحكم بحبس من يمتنع عن تنفيذ حكم محاكم مجلس الدولة فضلا عن العزل من وظيفته.

ورفضت وزارة الداخلية تنفيذ الحكم الذى سيترتب عليه ان ترفع ضد وزير الداخلية ٢٢ قضية من حزب الوفد ومرشحيه و١٦ قضية من حزب العمل ومرشحيه ستنتهى حتما بالحكم بحبسه.

وقد يقال بان الحكم بالحبس سيتاخر لان نظام الحكم حصن وزير الداخلية ضد انحرافاته ضد القانون بتعيينه عضوا بمجلس الشورى وبالتالى له حصانة ولا تجوز محاكمته إلا باذن المجلس الذى يؤتمر بامر النظام ولكن من يضمن فى ظل نظام الحكم فى مصر بقاء مجلس الشورى؟؟ وهل سيبقى إلى الأبد؟؟ وسينتهى اجل مجلس الشورى فى يوم من الايام وسيواجه الشعب وزير الداخلية بعدد ٣٨ قضية يحكم فيها بحبسه.

لماذا رفعت الدولة الاستشكال امام الأمور المستعجلة

وعلمت «الوفد» انه عقب صدور احكام مجلس الدولة باحقية حزبى الوفد والعمل بسبعة عشر مقعدا جديدا بمجلس الشعب وتغيير ٢٢ مرشحا من الحزبين من صفة «عمال وفلاحين» الى فئات وبذلت هيئة قضايا الحكومة وزارة الداخلية جهودا مكثفة لعرقلة تنفيذ هذه الاحكام بشتى الاساليب.

وقد تقدمت هيئة قضايا الحكومة استشكالات عديدة فى تنفيذ احكام محكمة القضاء الادارى الصادرة لصالح الوفد والعمل وقيدت بقلم كتاب الامور المستعجلة لمحاولة وقف تنفيذ الاحكام بدعوى ان قانون المرافعات يعطى لها هذا الحق.

وعلق «رجال القضاء» على تصرفات هيئة قضايا الحكومة ورفعها استشكالات فى الحجم امام محكمة الامور المستعجلة بانه غير قانونى فقانون مجلس الدولة هو القانون الملزم فى شان احكام القضاء الادارى حيث يقضى بان احكام مجلس الدولة واجبة النفاذ فور صدورها.

وانه يجب على الحكومة ان تلتزم بها وعلى وزير الداخلية تنفيذها بالقوة الجبرية ، ولا يوقف هذه الاحكام إلا إذا امرت بذلك المحكمة الادارية العليا.

اما اقامة استشكالات فى تنفيذ احكام القضاء الادارى فلا يكون إلا امام نفس المحكمة - محكمة القضاء الادارى - لانه طبقا لقانون السلطة القضائية يمتنع على المحاكم العادية ان تنظر المنازعات الادارية.

وصرح مصدر مسئول بهيئة قضايا الحكومة ان الهيئة اعدت تقارير الطعون في هذه الأحكام وستقدمها للمحكمة الادارية العليا.

هؤلاء مطلوب إحلالهم بالمجلس الجديد

أما بالنسبة لاحكام القضاء الادارى التي صدرت الثلاثاء الماضى فإن تنفيذها يقتضى احلال ٢٢ عضوا من حزب الوفد فئات وهم:

- د. ابراهيم دسوقى اباظة.
- د. محمود السقا.
- اللواء عبدالمنعم حسين.
- الفريق سعد الدين الشريف.
- عبدالفتاح يوسف البدرى.
- مصطفى عبدالعزيز النحاس.
- فاروق طه عبدالله.
- عمر عز الدين ابوستيت.
- السيد عبدالقادر محمود.
- المرحوم محمد ممتاز نصار.
- محمد نجيب الشريعى
- بكر عمر حداد.

وان يتم استبدال ١٢ مرشحا من حزب العمل في الدوائر: ثالثة جيزة، ثانية بحيرة، الثالثة بالدقهلية، الاولى والثانية بالشرقية، بنى سويف، الفيوم، الاولى بالمنيا، الاولى بالمنوفية، الثانية بالغربية.

وبهذا يخرج ٢١ عضوا من الحزب الوطنى ويحل بدلا منهم ٢١ عضوا من العمال وذلك طبقا لقانون مباشرة الحقوق السياسية المعدل برقم ٢ لسنة ١٩٨٧.

وايضا يدخل عشرة اعضاء جدد من الوفد وهم: فاروق طه، عبدالعزيز نور، احمد حسن شلبى، طه الخولى، احمد سمير قاسم، محمد عطية عبدالرازق سرحان، عمر فيصل الديب، عواد نصر الله، احمد كمال سعد. وايضا يفوز حزب العمل بسبعة مقاعد في دوائر بورسعيد والاسماعيلية والاولى والثانية اسكندرية، الثانية منوفية، الثانية قنا، الثانية سوهاج، اسوان.

ويتم بمقتضى ذلك ان يخرج ١٧ عضوا من مجلس الشعب حزب وطنى.. ولذلك تبذل الحكومة محاولات مستميتة حتى لا ينفذ الحكم.

وفي تصريح للمستشار مجدى العاجاتى رئيس المكتب الفنى للجمعية انه طبقا لقانون مجلس الدولة لا يجوز وقف تنفيذ احكام محكمة القضاء الادارى إلا إذا امرت بذلك دائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا، ولا يملك القضاء العادى وقف تنفيذ هذه الاحكام ، واضاف ان القانون يجعل احكام القضاء الادارى واجبة النفاذ فور صدورها وقال ان تنفيذ الحكم بمسودته وبدون اعلان يقتضى التزام الحكومة والجهات الادارية بتنفيذه متى طلب منها ذلك ولو باستخدام القوة الجبرية.

ويقول د. محمود السقا استاذ القانون بحقوق القاهرة: لقد اثار بعض رجال القانون تحديد صفات العمال والفلاحين بان مجلس الشعب هو المختص وهذا امر يخالف الحقيقة جملة وتفصيلا إذ ان الطعن المرفوع امام القضاء الادارى لا يتعلق من قريب او بعيد بصفة الاعضاء بل العكس تماما فنحن نقر بهذه الصفات لهم ولكن الطعن على ترتيب الاعضاء من خلال القوائم الحزبية وهى مسالة «مراكز قانونية» وليست «صفات عضوية» وان مثل هذه المغالطات القانونية لا تعنى إلا الاحتيال على راى الشعب وهم يدعون أن القضاء الادارى غير مختص وهذا يحمل مغالطة قانونية مفضوحة إذ ان القضاء الادارى وحده هو المختص بالطعن في القرارات الادارية وقد لجات الحكومة الى الطريق غير السليم في الاجراءات حيث استشكلت امام محاكم غير مختصة وهى محكمة عابدين للامور المستعجلة وهذا استهتار بالقانون.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــــوفـد

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٨٧

الشـعب يـرفـض منصـة المحجـوب

تعودت دائما والحمد لله ان انطق صدقا واقول حقا ، وقد كان لى موقف عما قريب نشرته جريدة الاهرام يوم الجمعة قبل الماضى اشدت فيه بنزاهة الانتخابات التى جرت فى دائرتى الثانية جنوب القاهرة ، رغم انى لم افز فيها بمقعد حيث كنت الثالث على سبعين مرشحا مستقلا .

واليوم قد استشعرت انكم فى الاجتماع المزمع للهيئة البرلمانية للحزب الوطنى سوف ترشحون الرئيس السابق للمجلس المنحل رئيسا للمجلس الجديد .

اقول اليوم للرئيس مبارك من منطلق استمرار حبنا لك ان الشعب سبق ان رفض رئاسته لمجلسه المنحل فى استفتاء لم يتحمس الشعب لمثيل له من قبل ، ذلك ان نبض الجماهير خلال المرحلة الماضية والتى كان المحجوب رئيسا للمجلس خلالها قد نطق وعبر عن هذا الرفض القاطع لمجلس كان معظم اعضائه عن الكلام معرضين وللتصفيق متسابقين .

واستشعرت الجماهير وقتها ان المنصة لم تعط للنواب فرصا متكافئة فى عرض مقترحاتهم بما يحقق نبض الشارع المصرى ورفضت فى الاستفتاء الابقاء على المجلس وطبعا رئاسته .. وقد كان ولايزال نبض الجماهير واحساسها فى موضعه لا يتغير ولا يتبدل .

اننا نامل من المجلس الجديد او يوجه الحكومة الى ضرورة زراعة القمح والمحاصيل الرئيسية فى الاراضى الشاسعة التى وهبنا الله اياها ، وهى صالحة للزراعة فورا وتغنينا عن استيراد القمح من جهة والحصول عليه منحة من جهة اخرى .

اننا نامل من المجلس الجديد ان يتصدى لمشاكل الاسكان ، ويقدم الحل عن طريق اراضى الدولة داخل كردون المدن لاقامة مجتمعات لمحدودى الدخل والشرفاء الذين لا يقدرون على شراء شقق التمليك الباهظة .. وان تتنازل الدولة عن قيمة هذه الاراضى لتنخفض تكلفة الشقة الى القدر المتاح لفئات الشعب الكادحة ، وان تنتهى وصمة سكان القبور الى الابد .

ان الشعب يريد من مجلس الشعب ان يتصدى بالتشريعات الجادة للصوص البنوك الذين ينهبون المال العام ويهربون للخارج ويؤثرون على اقتصادنا القومى .

ان الشعب يامل فى المجلس الجديد ان ينهى حالة الطوارىء ، وان تلغى القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ، والتى اصدرها مجلس ابوالهول السابق ورئاسته .

ان الشعب الذى يطالب بالخدمات والمرافق لا يزال قطاع كبير منه يعيش بلا خدمات للصرف الصحى والمياه والشوارع الكبيرة ، التى تربط ملايين السكان بلا رصف او إنارة .. ويعانى منها الجميع .

هذا الشعب يرفض باصرار رئاسة سبق او وافقت على قوانين اضرت بحاضره ومستقبله . ولو اننى فى مقاعد الاعضاء الآن لما وافقت على اعادة ترشيح او انتخاب هذه الرئاسة التى اقرت كل هذه القوانين الظالمة ، ولم تقدم حلا لمشاكل الشعب المتعددة والتى لا يقدر على حلها الا المخلصون الموفقون من الله .

ولهذه الاسباب اصارحكم يا سيادة الرئيس بان الجماهير ترفض هذا الترشيح الآن ومثلما رفضته من قبل عندما قالت كلمتها الشهيرة «الله لا يعيده مجلس» .

الوصيف عبدالوصيف

المرشح السابق فى الدائرة الثانية بالقاهرة



الرئيس مبارك فى حديثه أمس إلى أعضاء مجلس الشعب :

● الانتخابات نزيهة .. وجاءت اعلانا دستوريا رائعا لصوت الشعب الذى لا يعلو عليه صوت

شهد الرئيس حسنى مبارك صباح أمس ، الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بمقر مجلس الشعب . وكان الرئيس قد وصل الى الساحة الخارجية لمقر المجلس فى الساعة العاشرة إلا عشر دقائق من صباح امس واستقبله الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب ، والدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى ، والدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ، والدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة . كما استقبله المستشار احمد موسى وايهاب مقلد وكيلا مجلس الشعب ، وثروت اباظة واحمد العماوى وكيلا مجلس الشورى .

وصافح الرئيس كبار مستقبليه وعزفت الموسيقى السلام الوطنى .

وشهد الاجتماع المشترك مع الرئيس مبارك ، نواب رئيس الوزراء والوزراء وكبار رجال الدولة . كما شهدتها قرينة الرئيس مبارك ، ورجال السلك الدبلوماسى العربى والاجنبى بالقاهرة . وعقد الرئيس مبارك ، لقاء قصيرا بعد وصوله الى مقر المجلس ، حضره رئيسا مجلسى الشعب والشورى ورئيس الوزراء وكبار المستقبلين ووكيلا مجلس الشعب

الرئيس مبارك

● لا صراع تحت قبة مجلس الشعب

ولا مناقشة فى شىء سوى مصلحة الشعب



المصدر : الـوفـد

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكان اعضاء مجلسى الشعب والشورى قد اتخذوا اماكنهم فى قاعة مجلس الشعب . ودخل الدكتور رفعت المحجوب فى الساعة العاشرة ، الى قاعة المجلس ، واعلن افتتاح الجلسة .

وفى الساعة العاشرة وخمس دقائق دخل الرئيس مبارك الى قاعة المجلس واستقبل بعاصفة من التصفيق . واتخذ مكانه على المنصة . وجلس الى يمينه الدكتور رفعت المحجوب ، والى يساره الدكتور على لطفى . وبدات الجلسة بكلمة الدكتور المحجوب التى رحب فيها بالرئيس حسنى مبارك فى مجلس الشعب .

واكد ان تجربة المجلس السابق بسلبياتها وايجابياتها ستكون بين ايدينا ، وتحت عيوننا نهتدى بها فى الممارسة البرلمانية الجديدة .

والقى الرئيس محمد حسنى مبارك خطابه فى الساعة العاشرة والثلث واعرب فى بدايته عن تمنياته فى ان تكون المرحلة القادمة ، دعما حقيقيا للديمقراطية على ارض مصر ، واكد ان الانتخابات التى اتت باعضاء مجلس الشعب الجديد ، كانت نزيهة ، واعلانا دستوريا رائعا لصوت الشعب ، الذى لا يعلو عليه صوت ، ولارادة الشعب التى هى فوق كل ارادة . واعرب الرئيس مبارك عن اعتقاده فى ان يكون مجلس الشعب الجديد مظلة يحتمى بها كل مواطن مؤكدا ان الوحدة الوطنية هى التى تحمى النمو والازدهار فى مصر .

ودعا الرئيس مبارك فى خطابه اعضاء مجلس الشعب الى الالتزام بمصلحة الشعب ، واكد ان ذلك هو المقياس الذى يقدر به المواطنون كون المجلس سلطة من السلطات التى نص عليها الدستور . واشار الرئيس الى ان الشعب يريد مجلسا يعمل ويتسابق اعضاؤه من كل الاتجاهات نحو هدف واحد ، هو الانجاز معيدا الى الاذهان ان مجلس الشعب السابق انجز الكثير من المهام .

وقال الرئيس ان هناك العديد من الامور الهامة ، التى تنتظر من الاعضاء الجدد الكثير من الجهد . واضاف ان الشعب يريد كذلك من اعضاء المجلس تجردا من الحزبية والتحزب فى مناقشة مشكلات المواطنين . ودعا الرئيس اعضاء مجلس الشعب الجديد ، الى عدم افتعال اى مشاكل من واقع النظرة الحزبية الضيقة . ولفت الرئيس انظار الاعضاء الى ان من بين المهام الضخمة فى المرحلة القادمة إقرار واعداد الخطة الخمسية القادمة . واكد ان مصر تسير فى طريق صعب جدا ، اجتازت بدايته القاسية فى العام الماضى .

واوضح الرئيس مبارك فى خطابه ، ان العمل الجاد فى الفترة الماضية قد ادى الى نتائج طيبة واشار الى ان اسعار البترول قد سجلت ارتفاعا محدودا بالاضافة الى التباشير الايجابية فى الدخل السياحى ، واجتذاب رءوس الاموال الاجنبية والعربية ، للاستثمارات فى مصر . واعلن الرئيس انه تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى اخيرا ، لاعادة جدولة الديون على مصر . وقال ان ذلك سيمكننا من المضى قدما فى تخفيض العجز فى الميزانية .

وتناول الرئيس فى خطابه السياسة الخارجية المصرية . فقال ان مصر لا تتلون ، ولا تتحول ، ولا تدير ظهرها لصديق يقف الى جانبها . وقال ان التلون والتحول يتعارضان مع الاستقرار الذى وصفه بانه ركن اساسى فى سياسة مصر الداخلية والخارجية . واكد الرئيس ان مصر لا تتذبذب فى سياستها . ولا تتارجح لان المبدا الذى تسير عليه هو اقامة علاقات الصداقة والتعاون مع جميع الامم والشعوب التى تبادلنا هذه الرغبة . وتثبت استعدادها لاحترام سيادتنا والحفاظ على كرامتنا .

ودعا الرئيس مبارك فى خطابه ، الجميع الى الانتاج والانجاز على كل المستويات . واكد ان ما تم انجازه فى السنوات القليلة الماضية ، جدير بان يفاخر به كل مصرى ، لانه دليل على الجدية والاستقرار كما شهد بذلك الاعداء قبل الاصدقاء . وقال ان الاستقرار الذى تنعم به مصر هو الذى ساعد على الانجاز ، مؤكدا دور الشعب المصرى الاصيل فى حماية هذا الاستقرار وقال ان المجتمع المترابط القوى هو مجتمع الوحدة الوطنية . واضاف الرئيس مبارك ، ان محاولات تمزيق الشعب المصرى مقضى عليها بالفشل ، لان مصر قاهرة الغزاة والطغاة على مدى



المصدر : الوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٨٧

تاريخها الطويل ، وشعبها بمسلميها واقباطها شعب مترابط لا يسمح باى تامر على مستقبلها ، وحياة ابنائها . واكد ان شعب مصر هو شعب المودة والسماحة والحب والاخاء :

ودعا الرئيس مبارك ، فى خطابه ، الى ضرورة اعادة النظر فى برامج وسياسة التعليم فى مصر . وقال ان اعادة النظر فى سياسة التعليم هى من اهم الاولويات التى توجه مصر اليها الاهتمام فى المرحلة القادمة . واكد ان اعداد المعلم ، واختيار المقرر ، وتهيئة دور العلم .هى اول الاولويات وباسرع ما يمكن . وقال ان التعليم يجب ان يكون فى كل مراحله اداة لبناء الانسان المصرى ، وتكوين شخصيته ، وتنمية مواهبه . واوضح الرئيس مبارك ، ان من بين الاولويات فى المرحلة القادمة . استصلاح الارض ، وتوفير مناخ الثقة لجميع انواع الاستثمارات ، والاقتراب من الاكتفاء الذاتى ، واعطاء الشباب الفرصة لغزو الصحراء . ووجه الرئيس حديثه الى اعضاء مجلس الشعب الجديد قائلا لهم ، انه لا صراع تحت قبة مجلس الشعب . ولا مناقشة فى شىء سوى مصلحة الشعب كل الشعب ودعاهم للانحياز الكامل لمصلحة شعب مصر بكل فئاته . وقال ان مجلسكم هو اكبر حصون الديمقراطية .

واستمر خطاب الرئيس خمسين دقيقة ، وصارح الشعب بكل الحقائق والتحديات الصعبة المطلوب اجتيازها فى المستقبل والايام القادمة من اجل زيادة الانتاج والبناء ، واكد اهمية الاستقرار الذى يقوم فى ظل الديمقراطية ، واكد كذلك اهمية تعميق الديمقراطية بالممارسة الجادة التى تصون الوحدة الوطنية . ولاحظ الرئيس قبل انتهاء كلمته اشارات من الاعضاء بالحديث من الحديد ورد معلقا ان لديه خطابا فى عيد العمال . وحذر الرئيس مبارك فى خطابه ، كل من يخرج على القانون فى مصر ويظهر عكس ما يبطن ، وقال انه لا تهاون ولا تسامح ولا مهادنة ، مع اى خارج على القانون ، ولابد من التصدى الحازم والسريع . وفى ختام خطابه هنا الرئيس اعضاء مجلس الشعب الجديد ورئيس المجلس . وذلك فى بداية عمل المجلس الجديد ، واكد ان مصلحة الشعب يجب ان تكون نصب اعين الجميع ، ولها اول الاولويات ، وان يؤدى الجميع الامانة بالصدق والشرف والالتزام بالفكر القويم والخط الواضح

وقبل ان يغادر الرئيس قاعة مجلس الشعب ، القى الدكتور رفعت المحجوب كلمة قصيرة ، قال فيها : بعد ان استمعنا الى هذا الخطاب الشامل ، الذى تفضل الرئيس مبارك بالقائه ، والذى سيكون تحت نظرنا فى ممارستنا القادمة ، أتقدم باسمكم جميعا بكل الشكر والتقدير لسيادته .. واعلن رفع الجلسة على ان تعود للانعقاد فى الساعة ال واحدة من بعد ظهر امس .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٨٧

الانتخابـــات بالكومبيوتـــر

بقلم : محمد سيد أحمد

نريد ان نضع حدا نهائيا لاتهامات بتزوير الانتخابات .
نريد ان تكون الانتخابات فى مصر على غرار مايحدث فى البلدان المتمدينة حيث تتعاقب الاحزاب فى السلطة ، وليس واردا ان يتهم حزب حزبا آخر يعارضه ، بتزوير الانتخابات .
نريد الا يكون هناك مجال للقول اية قوة معارضة فى مصر بان الانتخابات قد زورت .

ونقترح ، حلا لهذه المعضلة العويصة ، ان تبادر مصر باجراء الانتخابات مستعينة بالتيسيرات التى اصبحت متاحة بفضل انظمة الكومبيوتر .

والكومبيوتر الذى اقصده ليس ، كومبيوتر غرفة العمليات ، بالداخلية .

فهو من افضل الاحوال جهاز جمع وطرح وليس جهازا يحظى بكل إمكانيات الكومبيوتر المعاصر . وهو لايغنى عن وزارة الداخلية التى تتولى هى - لا الكومبيوتر - كافة الاجراءات الجوهرية الخاصة بالعملية الانتخابية . كما انه لا يغنى عن وزارة العدل ، او اية جهة إشرافية اخرى ، طالبت المعارضة باشراكها فى هذه العملية .

ما اقصده كومبيوتر عصرى ضخم ، مركزى أوحد ، باطراف تمتد الى مختلف مكاتب الاقتراع فى شتى انحاء الجمهورية .

ما اقصده هو إحلال اطراف الكومبيوتر محل صناديق الانتخاب حتى لايكون لاجهزة اية وزارة دخل بعمليه الانتخابية ، ولايتعامل الناخب مع ورق ، وانما تجرى العملية كلها بطريقة الية ، من لحظة اختيار الناخب لمن يراه اهلا بعضوية المجلس الى لحظة ظهور النتائج النهائية .

وما اقصده هو الاستعانة بالتكنولوجيا المعاصرة ، لانهاء كل خلاف - سياسى او غير سياسى - حول اجراء الانتخابات بنزاهة لايشوبها غبار ! .

وحتى تكون العملية للناخب ، ولاجهزة الدولة ، بالغة البساطة ولاتحتمل التلاعب ، وحتى يتحمل جهاز الكومبيوتر كل اوجه التعقيد ، فيه بمقتضى برنامج يقبل المراقبة .

تقوم العملية على ان يكون لكل مواطن بطاقة شخصية مزودة برقيقة الكترونية على غرار بطاقات الائتمان ، او تلك التى يجرى بها التعامل مع البنوك .

يدخل المواطن بطاقته فى فتحة بالجهاز معدة لهذا الغرض . فتضاء لمبة حمراء معلنة ان الكومبيوتر قد تعرف على شخصيته . عندئذ يلتفت الى لوحة بالجهاز عليها اسماء وعلامات القوائم الحزبية والمرشحين الافراد . وتحت كل قائمة ومرشح زر . يدوس على الزر المناسب لينتخب من يريد .

هكذا لم نعد بحاجة الى اللجان الانتخابية لفرز الاصوات ، ولا الى مندوبين لمراقبة الفرز ، ولا الى قضاه للتحقق من سلامة الاجراءات ، ولا الى اجهزة وزارة الداخلية لاجراء عمليات الجمع وتقرير من هم الفائزون . فهذا كله يتم عن طريق الكومبيوتر بطريقة الية ، ووفق برنامج معد سلفا يتعذر فيه الغش والتدليس .

وهناك اساليب فنية يمكن التحقق بها فعلا من ان مثل هذه البرامج خالية تماما من فرص الغش .

● قد يقال : إن اكثر الدول تقدما لم تلجا بعد الى الكومبيوتر لاجراء الانتخابات - على الاقل بالمعنى الذى قصدناه .. لماذا نكون نحن اول من يبادر بذلك ؟

اقول : لان التزوير ليس اتهاما واردا فى هذه الدول . وهو إتهام يحتل فى كل عملية انتخابية مكان اكبر المانشيتات فى كل صحف المعارضة .

وعلى اى الاحوال ، فان الاستعانة بالكومبيوتر - بالمعنى الذى نقصده - أمر وارد تعميمه فى المجتمعات المتقدمة فى مستقبل قريب ، ولو من باب تيسير الإجراءات وسرعة الحصول على النتائج .

● قد يقال : العملية بالغة التكلفة .. وللدولة من اوجه الانفاق مايكفى .

اقول : إن إقامة هذا الكومبيوتر سوف تكلف الدولة جزءا ضئيلا للغاية مما انفقته لاصلاح التليفونات .. او بناء مترو الانفاق .

ثم اقول وهذا هو الاهم : إن مسحا كاملا للسجل المدنى فى مصر ، وتجديد البطاقات الشخصية والعائلية ، اصبح امرا ضروريا لاغنى عنه . فكلنا مازلنا نحمل ببطاقات لم تجدد منذ عشرين عاما او اكثر .. وهناك من توفى ، وهناك من هاجر ، وهناك من انتقل من مسكن الى اخر ، وكل هذا غير مسجل .

من المضحك على سبيل المثال انني املك بطاقة انتخابية صدرت فى بداية الخمسينات بصفتى « طالبا » ، وكدت ابلغ سن التقاعد !! .

ولايعقل ان يبلغ تعداد المصريين اكثر من خمسين مليونا ، ولايزال عدد الذين يملكون حق التصويت فى الانتخابات اربعة عشر مليونا ! بل ان الذين ادلوا باصواتهم فعلا باعتراف وزير الداخلية نصف هذا العدد . ومن المؤكد ان سببا من اسباب هذا التفاوت المضيف هو ان كشوف الناخبين لم تعد تطابق واقع حالهم الآن .

ثم هل يستقيم ان ينتخب بسبعة ملايين مواطن مجلس شعب يمثل اكثر من خمسين مليونا ؟ ونستشهد هنا بالارقام الرسمية ، دون ماننظر الى اتهامات المعارضة بتزييف النتيجة .

القضية لابد ان تؤرقنا جميعا دون استثناء - مؤيدين ومعارضين - لو جمعنا فعلا الايمان بان الديمقراطية يتعين ان تكون اساس الحكم .

هناك حاجة ملحة لمراجعة شاملة للسجل المدنى ، وللبطاقات الشخصية والانتخابية ، ولكشوف الناخبين ، ولا يعقل ان تجرى هذه العملية الشاملة بالطرق البدائية البالية فى عصر اصبح متاحا فيه اللجوء الى الكومبيوتر لانجازها بيسر ودقة وفعالية تفوق كل تصور .

ليس اقتراحى لمجرد معالجة اتهام التزوير ، بل تحكمه قبل ذلك اعتبارات امن واستقرار المجتمع ، وتحكمه فوق ذلك مصداقيتنا كدولة تحرص على مواكبة مشارف القرن الواحد والعشرين .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥-٢ أبريل ١٩٨٧

ولــو!!

بقلم: دكتور ابراهيم دسوقى أباظة

رفضت الحكومة تنفيذ حكم القضاء بتصحيح نتائج الانتخابات!!

وادعت الحكومة انها أوقفت تنفيذ الحكم بإشكال قدمته الى قاضى الامور الوقتية بمحكمة عابدين!! وظنت الحكومة انها بهذه المراوغة تكسب الوقت حتى ينعقد مجلس الشعب ويحلف الاعضاء اليمين وتنتهى القضية عند هذا الحد!!

وهذا قمة الجهل والاستهانة بهيبة القضاء وقدسية احكامه.. فلن تنتهي المشكلة ابدا بمجرد انعقاد مجلس الشعب.. ولن يؤدى حلف اليمين الدستورية من قبل الاعضاء الذين ابطلت المحكمة عضويتهم الى تصحيح هذا البطلان.. وسيظل تشكيل مجلس الشعب الحالى باطلا بحكم القضاء وبقوة القانون حتى ينفذ الحكم ويصحح تشكيل المجلس.. او يرث الله الارض ومن عليها!!

وهذه بشرى اقدمها لكل من سولت له نفسه التهرب من تنفيذ احكام القضاء وركوب طريق الغواية واستخدام القوانين الرديئة مطية لهذا التهرب.. تماما كالمدين الذى ضربه الافلاس فراح يماطل فى الاداء ويستنزف كل الوسائل القانونية بسوء نية لقصد المراوغة والاضرار بالدائنين.. وهذا بالضبط مافعلته وتفعله هيئة قضايا الدولة لقطع الطريق على المعارضة المصرية صاحبة الحق الاصيل فى القضاء حقها فى مقاعد مجلس الشعب!!

والمذهل ان هذه الهيئة بمستشاريها وخبرائها تعلم جيدا ان حكم محكمة القضاء الادارى بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات والزامه بتصحيح النتيجة حكم نافذ بمسودته وبلا اعلان وبالقوة الجبرية ايضا!

كما ان الهيئة تعلم يقينا انه لا يمكن وقف تنفيذ هذا الحكم من القضاء العادى كما فعل مستشاروها قصد تضليل الراى العام وايهامه بان الحكم قد اوقف تنفيذه!!

الجهة الوحيدة التي تملك وقف تنفيذ هذا الحكم هى المحكمة الادارية العليا وهذا ما لم يحدث حتى الآن!!

والذى لا شك فيه ان هناك حكما قضائيا صادرا من جهة مختصة يدين نتائج الانتخابات التى اعلنها وزير الداخلية.. ويامر الوزير بوجوب تعديل هذه النتيجة واعلان فوز عدد من مرشحى المعارضة واستبعاد عدد من المرشحين الذين اعلنت وزارة الداخلية فوزهم.. وهذا الحكم صدر فى مواجهة وزير الداخلية وقبل ميلاد مجلس الشعب.. وكان على الوزير ان يقوم بتنفيذ الحكم فور علمه به وذلك بتصحيح النتيجة وفقا لما قضى به الحكم وابلاغ امانة مجلس الشعب بذلك قبل انعقاد المجلس.. ولكن «النباهة الحكومية» كانت حاضرة جدا فى هذه المشكلة كما كانت حاضرة دائما فى غيرها.. فقرر أعوان السلطة من القانونيين المماطلة فى التنفيذ حتى ينعقد مجلس الشعب.. والمسالة كلها كما غلبهم الظن لا تزيد على اربع وعشرين ساعة وبعدها سوف ينعقد مجلس النواب.. وسوف يجرى حلف اليمين.. ويصبح الحكم فى تصورهم «كان لم يكون»!!

ولم يدرك اصحاب النباهة القانونية من اعوان الحكومة انهم بمشورتهم هذه قد اقحموا النظام كله فى ازمة دستورية.. ووضعوه فى موقف اللامشروعية فالاصرار على عدم تعديل النتيجة ادى الى ان اصبح تشكيل مجلس الشعب الجديد مشوب بالبطلان لان من بين اعضائه من ابطل القضاء فوزه فى الانتخابات ولن يصحح هذا البطلان حلف اليمين ولو الف مرة.. وهذه حقيقة لا ينكرها الا جاهل او معتوه.

ويترتب على هذا الوضع الجديد نتائج خطيرة لابد من اعلانها.. والتشديد عليها من الآن.. فكل مايترتب على مجلس الشعب من قرارات وكل ما يصدر عنه من قوانين سوف يكون مشوبا بالبطلان.. فعملية انتخاب رئيس المجلس مشوبة بالبطلان.. وعملية انتخاب وكيلى المجلس مشوبة بالبطلان ايضا.. ولن يصحح هذا البطلان الا تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بتعديل نتيجة الانتخابات وفقا لهذا الحكم!!

هل هذا الكلام واضح يااصحاب النباهة.. ام انتم فى حاجة الى مزيد من الايضاح؟!

ان كنتم فى حاجة الى مزيد من الايضاح اقول لكم ان هذا المجلس الجديد الذى عدلتم من اجله قانونا انتخابيا سيئا فانتهيتم من هذا التعديل الى قانون اسوأ.. والذى كافحتم من اجل تشكيل اغلبيته بالتزوير المادى والمعنوى والقانونى.. حتى وصلتم الى تشكيل باطل.

هذا المجلس الذى هيئتموه وزينتموه ليكون جاهزا لاعادة انتخاب رئيس الجمهورية لن يقوى دستوريا على هذا الانتخاب.. لانه مجلس مشوه كسيح ولابد ان ياتى قراره بالترشيح لمنصب الرئاسة مشوبا بالبطلان.. فهنيئا لاصحاب النباهة بهذه النتيجة الباهرة .. فقد هزمت نباهتهم كل المستحيلات الا مستحيلا واحدا وهو ان تصحح القوة ما حكم القضاء ببطلانه!!



ومازالت الأغلبية الصامتة

تصر على تجاهل الحياة السياسية

زكى بدر

تعكس الارقام الرسمية التى تضمنتها بيانات وزارة الداخلية ، عزوف الجماهير عن المشاركة السياسية ، فمن بين ٣٢,٥ مليون مواطن يحق لهم قيد انفسهم فى جداول الانتخابات ، لم يتقدم لقيد اسمه سوى ١٤ مليون مواطن فقط ! ومعنى ذلك ان هناك حوالى ١٨ مليونا يحق لهم الادلاء باصواتهم وليست لهم بطاقات انتخابية .. بمعنى اخر لا يرغبون فى قيد اسمائهم فى جداول الانتخابات كما اعلنت بيانات الداخلية ان ٧ ملايين فقط هم الذين ادلوا باصواتهم فى انتخابات مجلس الشعب الاخيرة فى ابريل الماضى وهم يمثلون ١٤٪ من عدد سكان مصر .. اى ان ١٤٪ فقط هم الذين يرسمون مستقبل الوطن و٨٦٪ فى عزلة كاملة عن العمل السياسى يسمعون عن صناديق الانتخاب ولايقتربون منها .. يتحدثون فى السياسة ولا يشتغلون بها .. وفى احيان كثيرة يخشون الحديث فيها .. فهم يستمعون ولا كلام .. يقراون ولا تعليق .. عزلة شبه كاملة عن الحياة السياسية !! .

وتزداد خطورة الامر اذا علمنا ان ٨٠٪ من شباب مصر لا يمارسون العمل السياسى ويفضلون مشاهدة مايحدث فى مجتمعهم ، بل تمتد السلبية الى المثقفين الذين يفترض فيهم القدرة والوعى على التعامل السياسى .. والاسباب كثيرة ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٨٧

اساتذة الجامعات والمثقفون انضموا إلى الأغلبية الصامتة .. ورفضوا الادلاء بأصواتهم !

تضمن بيان وزير الداخلية عن نتائج الانتخابات الاخيرة ان عدد من ادلوا باصواتهم كان ٧ ملايين ناخب من عدد ١٤ مليونا مقيدين بجداول الانتخابات اى بنسبة ٥٠٪ ، بينما بلغت نسبة من ادلوا باصواتهم فى انتخابات مجلس الشورى ٨٢٪ وفى استفتاء حل مجلس الشعب اكثر من ٨٥٪ .. وهذا التضارب لايتفق مع المنطق السليم ، ولم يراع التوازن بين اهمية كل انتخاب .. حيث كان من المفترض ان تكون نسبة الاقبال على صناديق الانتخاب لمجلس الشعب هى اكبر نسبة ولكنهم فعلوا العكس .. حيث اكدوا بذلك مايعتقده المواطن المصرى من عدم وجود اى فائدة لمشاركته فى التصويت حيث النتائج معروفة ومعدة مسبقا.. وحيث يذهب صوته الى الحزب الحاكم دون ان يريد هو ذلك.. ومن هنا تولدت ازمة عدم الثقة بين الناخب المصرى وبين الحكومة التى تشرف على تزوير الانتخابات وتعلن نتائجها دائما فى صالح الحزب الحاكم.. وكان هذا احد الاسباب الرئيسية وراء تعميق ازمة السلبية السياسية لدى معظم فئات الشعب المصرى.

تحقيق :

غادة الترساوى

عادل القاضى

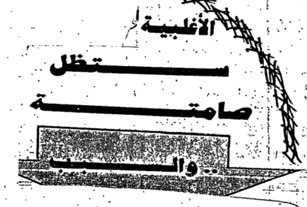
يقول د . زكى عزمى رئيس قسم الاحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

لم اشارك فى انتخابات ابريل ١٩٨٧ رغم انى احمل بطاقة انتخابية ، ولم اشارك فى اية انتخابات قبلها لانى غير مقتنع بسلامة اسلوب ممارسة العمل السياسى او بالاحرى لانى فقدت الثقة فى المحصلة النهائية لهذا العمل ..

ففى هذه الانتخابات مثلا كنت قد عقدت النية على ترشيح نفسى كمستقل للمقعد الفردى ، ولكنى فوجئت بممارسات غريبة لم تخطر لى ببال رغم كل مانسمعه ونعرفه عما يحدث فى الانتخابات من تزوير .. فوجئت بان المرشحين انفسهم يتنازلون عن الترشيح لبعضهم البعض بموجب اتفاقيات مدفوعة الثمن .. وقد عرضوا على هذا مقابل عدة الاف فالثمن معروف فى هذه الاتفاقيات وله حد ادنى لا يقل عن ٥ الاف جنيه وحد اقصى لا يزيد عن عشرة الاف ...

وبالطبع امام هذا الانحراف الذى آثرت الانسحاب وترك العمل السياسى برمته قبل ان اخطو اليه الخطوة الاولى .

وقد اكدت لى هذه التصرفات اننى كنت على حق عندما كنت شبه مقاطع للانتخابات من قبل .. وجعلتنى لا احاول حتى التفكير فى الادلاء بصوتى هذه المرة ...

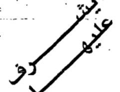




المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٨٧







فرصة شكلية للمعارضة !!

زينب عبد القادر بكلية العلوم قسم الجيولوجيا ـ جامعة . القاهرة .

ـ ليس لى بطاقة انتخابية .. ولم افكر فى استخراجها لان موطنى الاصلى « ميت غمر » بالدقهلية ولست على استعداد لان اترك اعمالى ومشاغلى هنا لاذهب الى الدقهلية لاستخرج بطاقة انتخاب .. ولذلك لم اشارك فى انتخابات ابريل ١٩٨٧ ولا فى غيرها ..

وقد يبدو هذا تكاسلا منى ولكنى لا اعتبره كذلك لان الممارسات التى نراها ونسمع عنها فى كل انتخابات ، تجعلنى لا افكر مطلقا فى المشاركة فيها .. ففى كل مرة يحدث التزوير وتعلن النتائج التى تفوق كل التوقعات وتاتى عكس جميع الرغبات

واذا فرضنا جدلا ان صوتى سيذهب لمن اريده وان النتائج ستعلن بنزاهة فما هى الفائدة .. ؟ نحن نرى على شاشة التليفزيون فى جلسات مجلس الشعب مايحدث من مقاطعات لنواب احزاب المعارضة وتشويش عليهم ومنعهم من الحديث ، وذلك عندما يكونون بصدد الحديث عن بعض الامور الهامة والمساوىء التى يجب علاجها .. هذا طبعا بغض النظر عما يتم قطعه من هذه الجلسات .. ومن المعروف طبعا ان هذه الاجزاء غير المذاعة تكون اكثر حدة وخطورة . ! ومعنى هذا ان الفرصة الممنوحة لهؤلاء النواب المعارضين فرصة شكلية فقط ..

● سناء جلال ، المعيدة بقسم الصحافة بكليه الاعلام جامعة القاهرة :

ـ لعدم ثقتى فى الانتخابات لم افكر قط فى عمل بطاقة انتخابية .. فالنتائج التى يتم اعلانها عقب كل انتخابات تكون تقريبا واحدة ! فلماذا اذن ادلى بصوتى وانا متاكدة انه لن يغير فى الامر شيئا ؟ ! .

وعندما اتاكد ان صوتى سيذهب لمن يستحقه بالفعل ساحرص على ان تكون لى بطاقة وان ادلى بصوتى .

التزوير .. هو السبب !

● محمد عبد الرحيم ـ محام :

ـ لقد استخرجت بطاقتى الانتخابية منذ عام ١٩٨٤ لكنى من وقتها والى الآن وانا شبه مقاطع للانتخابات ، لاعتقادى انها ستزور ، كما يحدث فى كل مرة .. فالنتيجة معلنة من قبل اجرائها ولكن داخل الادراج .. ! وقد حدثت ممارسات بالفعل فى هذه المرة اكدت صدق حدسى .. ففى محافظة بنى سويف صدرت الاوامر لمندوبى الحزب الوطنى داخل اللجان بان يتركوا الامور تسير عادية حتى الساعة الثانية وان ظهرت البوادر ضد صالح الحزب الوطنى فإن عليهم طرد مندوبى الاحزاب الاخرى .. وقد اخبرنى بالفعل احد اصدقائى ، وكان مندوبا للحزب الوطنى داخل احدى هذه اللجان ، انه بعد الساعة الثانية ظهر ان احد احزاب المعارضة هو المكتسح لذلك فقد قاموا بطرد المندوبين وفتح الصناديق وابطال جميع الاصوات بها التى كانت لصالح حزاب المعارضة .. وقاموا بتسديد بقية الاصوات لصالح الوطنى !! وانا ارى ان هناك ظاهرة اخرى جديرة بالملاحظه فمعظم اصدقائى فى حالة رعب شديد من مجرد الذهاب الى اللجان والادلاء باصواتهم ضد الحزب الوطنى ، فاثروا عدم الذهاب على الاطلاق لتحاشى وزارة الارهاب المسماة مجازا وزارة الداخلية .. !

٣٠٠ مرشح بدائرة واحدة .. !

● لبيب قوره ـ موظف



المصدر : الــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥-٢ أبريل ١٩٨٧

● قوانين الانتخابات
● التزوير
● اضطهاد المعارضة

منذ عام ١٩٧٢ ، ومنذ خروجي من الجيش وانا لا اشارك في الانتخابات رغم ان معي بطاقة انتخاب .. واذا كانت هناك اسباب منعتني من الانتخاب في الدورات السابقة .. فان هذه الاسباب تضاعفت في هذه المرة ، فالدائرة التي من المفروض ان ادلي بصوتي فيها وهي الدائرة الثانية بالمأمورة ، مرشح بها ٣٠٠ مرشح فردي فكيف بالله اعرفهم واعرف برامجهم ؟

هل يراقب الوزير نفسه ؟

● عبد العاطي عبد الرازق - طالب بالسنة الرابعة بكلية الهندسة قسم مدني :

- لم اشارك في الانتخابات السابقة لاني لم استخرج بطاقتي الانتخابية .. وحتى لو كنت استخرجتها فان ذلك لم يكن ليؤثر على موقفي .. لان اختياري سيكون اختيارا عشوائيا .. فانا لا اعرف احدا من المرشحين الذين لا يظهرون الا ايام الانتخابات فقط .

كما انني غير راض عن عملية ترشيح الوزراء لمجلس الشعب فالفصل واجب بين السلطة التنفيذية والتشريعية .. فبالله هل سيقوم الوزير بمراقبة نفسه داخل مجلس الشعب ؟ !!.

إلغاء العمال والفلاحين

● د . محمد عرفه - بقسم الصحافة بكلية الاعلام :

ان عدم مشاركة الناخبين في العملية الانتخابية يعود الى عدم ثقتهم في العملية السياسية باكملها .. فهم يرون ان الحكومة تغيرت او لم تتغير فالنتيجة واحدة وبالتالي فالتغيير شكلي ولا يستحق المساهمة فيه ولو بإبداء الرأي .

هذا بالاضافة الى ان القانون نفسه غير مفهوم .. والقوائم مازالت مسيطرة وبذلك فإن الهدف من تغييره لم يتضح حتى بالنسبة لاساتذة الجامعة .. فما بالنا بالعامة من الجمهور . !


د . حسن نافعه

كذلك نسبة العمال والفلاحين .. ارى ضرورة الغاء هذه النسبة مثلما تم الغاء مقاعد المرأة .. فهذه الفئات كان من الضروري تواجدها بالمجلس في اوقات تطبيق النظام السياسي الواحد ، عندما كان الانتخاب شكليا ، اما الآن فهناك احزاب وهناك وعي لدى الناخب .. وفي رايي أن عدم ادلاء الناخب بصوته ، هو - في حد ذاته - تسجيل موقف .

قانون غير مفهوم

● القائمة مرفوضة

● اما د . حسن نافعه الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فيقول :

- لم ار في هذه الانتخابات فرصة لاحداث التغيير السياسي والاجتماعي الذي نراه ضروريا للخروج بمصر من الازمة الراهنة .. لذلك فلم اذهب للادلاء بصوتي فرغم ترحيبي بقرار حل مجلس الشعب الا انه كان يتعين في نفس اللحظة اتخاذ قرارات اخرى تتعلق بمسيرة الديمقراطية وتصحيح الخلل والاخطاء .. ولكن لم يحدث شيء من هذا ، واتضح ان الامر كله يتعلق بمعالجة قضية اعتقد انها في نهاية الامر شكلية وهي مدى شرعية مجلس الشعب السابق . وعندما


د . محمد عرفه

بدأ التفكير في انتخاب جديد لمجلس شعب جديد لم يدرس الموضوع الدراسة الكافية ، ولذلك فان تعديل قانون الانتخاب لم يسد جميع الثغرات الدستورية ، ولذلك فان مجلس الشعب الجديد قد يواجه نفس مصير مجلس الشعب المنحل .. وهكذا فقد تمت معالجة الموضوع برمته على عجل ودون اى تخطيط كما هي عادتنا في جميع الاحوال ..

لكل هذه الاسباب فقد رايت انه لا داعي مطلقا لان اجشم نفسي عناء السفر ، وفضلت الانتظار الى مابعد الانتخابات لزيارة اسرتي واستمع الى تعليقاتهم حول هذه الانتخابات العجيبة .

اما فيما يتعلق باحجام عدد كبير من الناخبين عن الذهاب الى صناديق الانتخاب ، فاعتقد ان هذه النقطة يجب ان تدرس من جانب علماء السياسة دراسة متانية ، وهذه الدراسة تقتضي معرفة الخريطة التفصيلية لنتائج الانتخاب ، وطبقا لمعلوماتي فان نسبة احجام الناخبين تزيد في المدن الكبيرة عنها في المدن الصغيرة او القرى . كما انها تزيد كثيرا في قطاع المثقفين عنها في القطاعات

الاخرى .. واعتقد ان هذه الحقيقة تكفي وحدها للتاكيد على ان من احجموا عن الادلاء باصواتهم قد احجموا عن عمد نتيجة عدم اقتناع بامكانية احداث التغيير خلال صناديق الاقتراع وفقا للقوانين المعمول بها حاليا .

وبالطبع المسئولية هنا تقع على عاتق الحكومة وعلى عاتق الاحزاب القائمة ايضا .. كما ان هذه الحقيقة تؤكد في نفس الوقت انه من المحتمل جدا ان قطاعا عريضا من الناخبين في مصر لاتعبر عنهم افكار وبرامج اى من الاحزاب القائمة .

وبالتالى فإن فتح الباب امام حرية تكوين الاحزاب قد يكون ضروريا في المستقبل لاثارة اهتمام الجماهير التى احجمت حتى الآن .

وهناك مشكلة اخرى تتعلق بعدم وضوح قانون الانتخاب وتعقيده ، واعتقد ان كثيرا من الناس لم يكونوا يعرفون على وجه التحديد حتى وهم ذاهبون الى الصناديق .. كيف سيدلون باصواتهم ؟ .. وكم عدد المرشحين المستقلين او مرشحى القوائم التى يتعين انتخابهم ؟ وهل ينتخب قائمة واحدة او يستطيع انتقاء اكثر من قائمة ؟

ولعل اهم الاسباب ان قانون الانتخاب الحالى اقام حواجز وسدودا بين الناخبين والمرشحين ، فالمرشحون على القوائم يتم اختيارهم في الواقع من جانب قيادات الاحزاب ، وبالتالى فالناخب يستفتى على اسماء يطرحها رؤساء الاحزاب ، ولا يقوم الناخب نفسه بانتخاب هؤلاء الاشخاص عبارة الانتخاب هنا عبارة مجازية ، لانه في حقيقة الامر لا ينتخب بل يقر او لا يقر .. يوافق او لا يوافق على ترشيح رؤساء الاحزاب لهذه القوائم ..

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى .. فان اتساع الدوائر الانتخابية حال دون استمرار صلة المرشح الشخصية بالناخبين .. والمرشح قد يكون معروفا في جزء بسيط او مساحة محدودة ولكن ليس معروفا على مستوى الدائرة كلها .

وبالتالى فاذا طلب من الناخب ان يذهب الى الصناديق لاختيار مرشح لا يعرفه فان الناخب يفضل في هذه الحالة عدم الذهاب الى صناديق الانتخاب . اما ارتفاع نسبة الناخبين في المناطق الريفية فهذه الحقيقة تعكس قدرة الاجهزة المحلية على حشد هؤلاء الناخبين باكثر مما تعكس حماس الناخبين انفسهم للعملية الانتخابية ومعنى هذا في النهاية ان الجماهير الاكثر وعيا في حقيقة الامر والاكثر ثقافة والاكثر قدرة على الاسهام والمشاركة السياسية هم اكثر الناس احجاما عن المشاركة في الانتخابات .

الحكومة مسئولة

● ويؤكد الدكتور وحيد رافت نائب رئيس حزب الوفد ان عدم اقبال ٨٠٪ من الجماهير على القيد في الجداول الانتخابية ، سببه عدم الثقة في نتيجة الانتخابات ، اذ ان الجماهير تتساءل : ماالفائدة اذا كانت النتائج معدة مسبقا ؟ ! .. حتى اذا كانت هناك عقوبة على عدم التصويت ، فان الجماهير لا تقبل على عملية التصويت ، والسبب الاساسى هو فقدان الثقة في نزاهة الانتخابات وحيدتها .. مما يؤدى الى مزيد من التشكك في النظام القائم ، ومادام هناك تشكك ، فلن تقبل الجماهير ابدا على المشاركة السياسية ..

ويطالب نائب رئيس الوفد بان يتم انتزاع حق الاشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية ومن الحكومة القائمة واعطاؤه لسلطة مستقلة تماما ، تبدا عملها من جداول الانتخابات حتى انتهاء عمليات التصويت والفرز واعلان النتائج .. بعيدا عن تدخل الحكومة ووزير داخليتها ، ويمكن ان نحتذى في هذا المجال بتجربتي الهند والسودان الديمقراطيتين ، حيث يتم تطبيق هذا النظام فيهما ، ويؤدى الى انتخابات نظيفة تشارك فيها الاغلبية ..

ويرى الدكتور وحيد رافت ان الشعب لن يثق ابدا في اية انتخابات مستقبلة يشرف عليها وزير داخلية حكومة الحزب الوطنى ، وخاصة ان حزب الحكومة يدخل الانتخابات ورئيسه هو نفسه رئيس الدولة .. وهذا كفيل بتسخير كل اجهزة الدولة لخدمة مرشحى الحزب الوطنى ، وبذلك ينعدم تكافؤ الفرص بين الاحزاب .. وتفقد الغالبية العظمى من الجماهير ثقتها في هذا الحزب ، وفي اهمية المشاركة في الحياة السياسية .. ويؤدى ذلك الى انعزال هذه الجماهير ، وعدم مشاركتها لتعانى مزيدا من السلبية التى تتعمق في انشطة اخرى تتصل بالعمل والانتاج في المجتمع .

ويرى الدكتور حلمى مراد امين عام حزب العمل ان عدم استجابة الحكومة لمطالب المعارضة الخاصة بضمان نزاهة الانتخابات ، وبخاصة عدم وجود هيئة قضائية مستقلة تشرف على الانتخابات في جميع مراحلها .. يفسر عدم اقبال المواطنين على قيد اسمائهم في جداول الناخبين ، وعدم اقبال المقيدين على الادلاء بصوتهم الانتخابى .. وذلك لادراكهم بان اصواتهم لن تؤدى الى النتيجة التى قصدوها ، واردوا لها ان تكون ، بل سيجرى عليها التحريف والتغيير لضمان بقاء الحزب الحاكم مسيطرا باستمرار ، وهو مايتعارض تماما مع الديمقراطية ، ويمثل في حقيقته استمرارا للنظام الشمولى القائم على الحزب الواحد مع ديكور شكلى للنظام الديمقراطى .

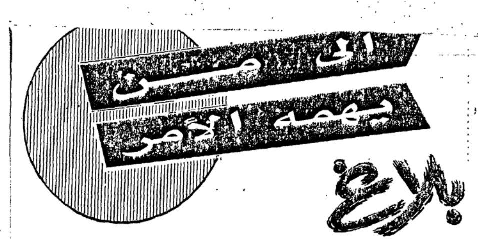
ويدلل الدكتور حلمى مراد على صحة قوله بالارقام الرسمية المعلنة عن عدد من ادلوا باصواتهم في الانتخابات الماضية ، ابتداء من انتخابات التجديد النصفى مجلس الشورى ، حيث بلغ عدد الحاضرين ٨٢٪ من المقيدين في جداول الانتخابات .. هذا بالرغم من انها كانت انتخابات جزئية ، لمجلس ليست له فاعلية وقاطعتها جميع احزاب المعارضة .. في حين بلغت نسبة الحضور في انتخابات مجلس الشعب الاخيرة حوالى ٥٠٪ ..

ويرى د . حلمى مراد ان هذه النسب لا تتفق مع المنطق السليم ، وتدل على انها تتم طبقا لخطط مرسومة ومعدة مسبقا ، وفات الحكومة مراعاة التنسيق بين هذه النسب .. ولن يتحقق استقرار سياسى ، ولن تتدعم الديمقراطية بمزيد من المشاركة الايجابية للمواطنين في العملية السياسية ، الا اذا احس المواطنون ان الحكومة تعمل على توفير الضمانات المطلوبة لحيدة الانتخابات ، وحريتها ، والا اذا رفعت وزارة الداخلية يدها عن الاشراف على الانتخابات ، وضرورة تشديد عقوبة تزوير الانتخابات ، بحيث تصل الى عقوبة الخيانة العظمى بالنسبة لمن يزور الانتخابات .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٨٧



بالوثائق والمستندات يكشف تزوير انتخابات مجلس الشعب

نزاهة الانتخابات ، وحياد الاجهزة التى تشرف على اجرائها ، ليس مطلبا حزبيا او مسالة شخصية يهتم بها المرشحون وحدهم .. بل هو مطلب قومي وضرورة ملحة لبث روح الانتماء والمشاركة .. فاذا كان الناخب يعرف ـ مسبقا ـ ان صوته ليس ملكا له بل ملك لمن بيده مفتاح الصندوق ، يوجهه الى حيث يشاء ، وان ارادته ليست حرة الا فى الظاهر فقط بينما الحقيقة ان النتيجة مخططة ومعروفة من قبل التصويت .. اذا كان الناخب يعرف كل هذا ، فلماذا يتحمل عناء الذهاب الى اللجان والوقوف فى الطوابير .. وماالفائدة من ذلك كله ، اذا كان هناك من ينوب عنه فى الاختيار ، واذا كان كمبيوتر وزارة الداخلية سيقوم بالمهمة ؟ لذلك ليس غريبا ان يحجم اكثر من نصف الناخبين المقيدين فى جداول الانتخابات عن الادلاء باصواتهم ، وان يمتنع اكثر من نصف المواطنين الذين لهم حق الانتخاب عن قيد اسمائهم فى هذه الجداول اصلا ! ! والكلام عن التزوير ، والنيابة عن الناخبين ـ رغم انوفهم ـ فى اختيار نوابهم .. لاياتى من فراغ ، ولايلقى بلا دليل ، فكم من قضايا شغلت ساحات العدالة وصدرت فيها الاحكام الدامغة ، وترتب عليها الغاء صناديق او اعمال لجان انتخابية باكملها ، وكم من احكام ترتب عليها اسقاط عضوية بعض الذين دخلوا بالفعل الى مجلس الشعب ، وجلسوا تحت قبته وكم من احكام قضت بحق العضوية فى مجلس الشعب لبعض الذين رفضهم الكمبيوتر بعد ان قبلهم الناخبون وصوتوا لصالحهم واختاروهم نوابا عن الامة ! !



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٨٧

زكى بدر
وزير الداخلية

وزارة الداخلية
مديرية أمن [illegible]

محضر

إجراءات الفرز باللجنة العامة

بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٧ الساعة [illegible] بمقر اللجنة الأولى [illegible] ومقرها قسم / مركز [illegible] محافظة [illegible]
نحن [illegible] رئيس لجنة فرز العامة
وعضوية كل من :

ورؤساء الأغلبية الفرعية التابعة لهذه الدائرة :
وأمانة [illegible]

اجتمعت اللجنة بالجهة المبينة بعاليه ، وشرعنا في فرز صناديق الانتخاب التابعة لهذه الدائرة ، وحصدت محضرا لفرز كل صندوق واتضح من عملية الفرز ما يأتى :

(أ) جملة عدد الناخبين المقيدين للانتخاب أمام جميع اللجان الفرعية [illegible] اسما .
(ب) مجموع بطاقات الرأى التى أعطيت فى هذه اللجان [illegible] بطاقة .
(ج) مجموع البطاقات الصحيحة فى جميع اللجان [illegible] بطاقة .
(د) مجموع البطاقات الباطلة فى جميع اللجان [illegible] بطاقة .

وبجمع الأصوات التى حصلت عليها قائمة كل حزب حسب محاضر الفرز المرفقة (نموذج رقم ٥٨ / ١ ش) اتضح ما يأتى :

مسلسل	قائمة حزب	عدد الأصوات التى حصلت عليها
١	[illegible]	[illegible]
٢	[illegible]	[illegible]
٣	[illegible]	[illegible]
٤	[illegible]	[illegible]
٥	[illegible]	[illegible]
٦		
٧		
٨		
٩		
١٠		

ولما تحرر هذا المحضر من نسختين ووقع من اللجنة عليهما وسلمت للسيد مدير الأمن بالمحافظة ومعها أوراق الانتخاب لتسليم نسخة من [illegible] السيد رئيس اللجنة الرئيسية .

الأعضاء — الأمين — الرئيس

ملحوظة :
ترتب أسماء قوائم الأحزاب تنازليا حسب الأصوات التى حصلت عليها قائمة كل حزب .
١ –
٢ –
٣ –

تعدد الشطب والكشط فى محاضر فرز مراكز بنى سويف وخلا معظمها من توقيعات أعضاء النيابة .. وتم فيها زيادة أعداد الناخبين وتعديل أصواتهم .. لصالح الحزب الوطنى طبعا ! !



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٨٧

انتخابات بنى سويف

مزورة وهذا هو الدليل ..

١٦ كشطا وتعديلا

فى محاضر اللجان الانتخابية بمحافظة واحدة!

فكم يبلغ عدد وقائع التزوير فى محافظات مصر؟



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ أبريل ١٩٨٧



أكدت المؤشرات القادمة من كل محافظات مصر أن عمليات الفرز لم تتم فى معظم الأحيان تحت سيطرة رجال القضاء

تحقيق
ميرفت السيد

رئيس اللجنة العامة للانتخابات

يثبت تحفظاته على التلاعب فى عدد أصوات الناخبين

مسلسل	قائمة حزب	عدد الأصوات التى حصلت عليها
١	الحزب الوطنى الديمقراطى	٤٦٢٧
٢	حزب العمل	٣٤٥٢
٣	حزب الوفد الجديد	٣١٨٦
٤	حزب الأمة	١٤٩
٥	حزب التجمع	١٢٢
٦		
٧		
٨		



مسلسل	قائمة حزب	عدد الأصوات التي حصلت عليها
١	الوطني الديمقراطي	١٩٤٩٠
٢	العمل	٤٣٤٢
٣	الوفد الجديد	٤٣٤٦
٤	الأمة	٣٣٥
٥	التجمع	١٨٢
٦		
٧		
٨		
٩		
١٠	مجموع الأصوات الصحيحة	٢٥٦٩٣

وتوقيع من اللجنة عليهما وسلمت السيد مدير الأمن بالمحافظة ومعها أوراق الانتخاب

مسلسل	قائمة حزب	عدد الأصوات التي حصلت عليها
١	الوطني	٤٢٨٦٢
٢	الوفد	٨١٧٩
٣	العمل	٧٦٠
٤	تجمع	٦٠٢
٥	الأمة	٤٥
٦		
١٠		

وتوقيع من اللجنة عليهما وسلمت السيد مدير الأمن بالمحافظة ومعها أوراق الانتخاب



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ أبريل ١٩٨٧

والى جانب هذه الاحكام الدامغة التى تدين ممارسات الاجهزة عن اجراء الانتخابات واعلان نتائجها .. هناك مشاهدات الناخبين انفسهم ، وماتعرضوا له عند توجههم الى اللجان من تجارب اقتصر بعضها على صرفهم الى بيوتهم بالحسنى ، حيث قابلهم من يقول لهم : خلاص ياجماعة .. احنا عملنا اللازم ! وبعضها تعدى حدود اللين ، واستخدمت فيه الهراوات واحيانا المسدسات !

والنتيجة الحتمية هى فقدان المواطن كل ثقة فى صدق هذا الذى يجرى يوم الانتخابات ، والضمانات التى تطالب بها المعارضة ليست ضربا من المعجزات التى يستحيل تحقيقها .. المعارضون يطالبون ، فقط ، بان توضع العملية الانتخابية فى يد رجال القضاء ، منذ بداية القيد فى الجداول حتى اعلان النتائج .. وترد الحكومة على هذا المطلب بالقول بان العملية الانتخابية فعلا فى يد القضاة ورجال الهيئات القضائية بينما الحقيقة انهم لايتواجدون فعلا الا فى اللجان الرئيسية التى تتولى الفرز ، والانتخابات ليست فرزا فقط ، فالصناديق تاتى الى هذه اللجان الرئيسية جاهزة .. بعد ان يكون المطلوب قد تم تنفيذه ، وليس على لجنة الفرز الا ان تقر ماحدث من قبل ، وان تعد فى عملية احصائية بحتة عدد البطاقات ، والاصوات الصحيحة والباطلة ، وكم منها لهذا وكم لذاك .. اما كيف تم الادلاء بهذه الاصوات ، وماذا حدث لتلك الصناديق قبل ان توضع امام اللجنة .. فهذا مالادخل للقضاء ورجاله به ، ولايمكن ان يكونوا مسئولين عنه !

ولدينا الدليل على صحة هذا القول ، من محاضر لجان الانتخابات فى بنى سويف .. محضر اللجنة الرئيسية نظيف ، ليس به كشط او شطب .. ارقامه واضحة وخطوطه مستقيمة .. ولكن هذا المحضر الرئيسى تم تحريره بناء على المحاضر الواردة من اللجان الفرعية ، وهى حافلة بادلة كثيرة تثبت التزوير وتؤكده ، معظم الارقام منها اما مكشوطة ومكتوب فوقها ، واما ان الارقام الاصلية طمست بارقام جديدة اقحمت عليها قسرا ، وبعض هذه الارقام الجديدة لايقبله المنطق ولايستقيم مع واقع العملية الانتخابية من حيث الزيادة والنقص اللذين طرا عليها ، بل ولاتتفق - احيانا - مع عدد المرشحين المقيدين فى جدول الانتخاب امام اللجنة التى قامت بتحرير المحضر .. ولم يفت المستشار رئيس اللجنة ان يبدى هذه الملاحظة ، وان يؤشر امام الارقام المكشوطة بهذه التاشيرة الواضحة الدلالة : « ورد على هذا النحو » .. اى ان الرقم ورد اليه مكشوطا ، او مطموسا ، وحين تمت هذه العملية لم يكن احد من رجال القضاء حاضرا .. فكيف يدعى اصحاب الكمبيوتر انهم وضعوا العملية الانتخابية بين يدى القضاء التى لايرقى الى نظافتها ونزاهتها ادنى ظل من الشك ؟ .. من الواضح ان هذه التغييرات تمت فى مراحل سابقة على بدء اللجنة الرئيسية فى ممارسة عملها ..

الارقام تكذب المزورين

ويوضح محضر اجراءات فرز اللجنة بمركز الفشن بمحافظة بنى سويف ، ان مجموع الاصوات الباطلة فى جميع لجان

تاشيرة المستشار رئيس اللجان واضحة وتؤكد تبرئته لذمته من التعديل بجملة « ورد على هذا النحو » .

مركز الفشن ، بلغت ٢٢٩٤٩ وتم تعديله بخط واضح الى ٢٩٤٩ وبالنسبة لقائمة العمل ، فان عدد اصوات الناخبين كانت ٥٣٤٣ وتم تعديلها الى ١٣٤٣ وحدث تعديل اخر فى اصوات الوفد فهى كما تبدو فى المحضر ٤٣٤٢ وقد حدث التعديل فى رقم (٤) الاخير ، بحيث اصبح من الصعب معرفة ماذا كانت هناك اضافة ام نقص ،

وفى كل مرة تم فيها التعديل كانت هناك تاشيرة من المستشار رئيس اللجنة يثبت فيها ان الرقم « ورد على هذا النحو » ؟!

ففى مركز سمسطا ببنى سويف ، كان هناك تعديل فى جملة عدد الناخبين فاصل الرقم ٤٤٧٦٦ وتم تغييره الى ١٤٧٦٦ !

كما لم يذكر ترتيب قوائم اسماء الاحزاب مثلما ذكرت فى محض مركز الفشن

وتركت الورقة بيضاء . لماذا ؟ ! كما لم يذكر باقى اعضاء القضاء ،فتركت احدى الخانات خالية دون ذكر اسم القاضى وهو ما حدث فى اغلب المحاضر .. !

وكان عدد الاصوات التى حصل عليها الحزب الوطنى فى مركز ببا بالمحافظة ١٩٦٣٧ ولكن تمت اضافة ارقام وتعديل ارقام اخرى حيث عدل رقم ١٩ الى ٢٤

ليصبح الرقم ٢٤٦٣٧ ، وأيضا لم يسلم حزب العمل ، حيث كان الرقم الاصلى لعدد

تعديل الأرقام .. مستمر

اصوات الناخبين ٨٤٥٢ فتم تعديله الى ٣٤٥٢ .

اكثر من تعديل مما يثير الريبة والشك فمثلا .. حدث تعديل بالنسبة لجملة عدد الناخبين المدعوين للانتخاب امام اللجان الفرعية فذكر انه ٧٥٨٤٥ وذلك بعد ان كان ٧٥٨٤٤ وقد تم وضع الرقم الاخير بين قوسين ، اما عدد الاصوات التى حصل عليها الحزب الوطنى والمقروءة امامنا ، فهى ٢٨٣٨٤ وبتدقيق النظر فيها ، نجد انها ٢٥٢٥١ وتم التاشير امامها بالعبارة السابقة الذكر ، وايضا حزب بالنسبة لحزب العمل فإن الرقم الذى امامنا هو ، ٢٢٥٧ وبالتدقيق الجيد يلاحظ انه ٤٢٥٤ ، وقد خلت اماكن توقيع بعض اعضاء القضاء من توقيعات أصحابها ومن ناحية اخرى لم تدرج اسماء القوائم ، كما حدث فى المحضر الاول .

وتتوالى الاخطاء والتعديلات التى وقعت جميعها (مصادفة) . فيأتى التعديل الاول - بمركز الواسطى - فى جملة عدد الناخبين المدعوين للانتخاب ، حيث كان الرقم الاول ٨٢٣٧ وتم تعديله الى ٨٣٤٣٣ ، ثم تعديل اخر فى مجموع بطاقات الراى التى اعطيت فى هذه اللجان فكان رقمها ٨٢٣٧٠ قبل ان يتم تعديله الى ٤٣٥٢٣ ثم تعديل اخير فى مجموع البطاقات الباطلة فى جميع اللجان حيث كان مجموعها ٢٧٦٠ وتم تعديله الى ٦٥٢٢ ... ولكثرة التعديلات المتلاحقة الواحدة تلو الاخرى .. وقع المستشار بهذه العبارة ، تم التصويب بمعرفتنا ! .

والتلاعب بتغيير الارقام

● اما القوائم فى نفس الدائرة فشملها تغيير كبير حيث كان عدد الاصوات التى حصل عليها الحزب الوطنى ٢٠٧٩٨ فتم تعديله الى ٣٠٧٩٨ والاصوات التى حصل عليها حزب العمل كانت ٧٠٦٨ تم تعديلها الى ٣٠٦٨ ، وايضا تركت الاسماء دون ترتيبها تنازليا كما حدث فى المحضر الاول ! !

اما المحضر الخاص بمركز ناصر فسلم من اى تعديل ولكن لم ترتب الاسماء فى قوائم الاحزاب

محاولات التزوير مستمرة

وفى مركز بنى سويف كانت هناك محاولات واضحة لمحاولة التزوير وتعديل النتيجة اكثر من مرة ، فمن الواضح ان قائمة الحزب الوطنى حصلت فى بادىء الامر على ٢٥٧٧٠ وتم تعديلها الى ٢٧٧٧٠ مع الاعادة اكثر من مرة على بعض الارقام حتى شوهت وصار من الصعب تمييزها وحدث نفس الشىء بالنسبة لحزب العمل فكان من الواضح ان الاصوات التى سجلت اصلا هى ٩٢٣٢ ، وقد تم تغييرها الى ٥٢٣٢ كما خلت اماكن توقيع القضاه واعضاء النيابة من توقيعاتهم فى ستة مواضع كما تركت اسماء قوائم الاحزاب خالية .. !

وبذلك تم اجراء سته عشر تعديلا فى محاضر لجان محافظة بنى سويف فاذا كان هناك ستة عشر تعديلا فى محافظة واحدة ، فكم تعديلا حظيت به نتيجة الانتخابات على مستوى الجمهورية ؟

إن ماحدث لابد ان يخلق مجالاً للشك والريبة ويؤكد ان هناك وقائع عديدة للتزوير ؟ ! !

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٨٧

أحزاب المعارضة تتحدى الحزب الحاكم في معركة المحليات

قررت احزاب المعارضة ان تلقى بثقلها فى انتخابات المحليات المقرر اجراؤها فى نوفمبر القادم ، حتى لا تترك الساحة خالية للحزب الوطنى .. وتوارت فكرة المقاطعة حتى كادت ان تختفى تماما ، نظرا للاهمية التى تمثلها المجالس المحلية كقواعد شعبية متغلغلة بين الجماهير.. ولا يعنى دخول الانتخابات - من وجهة نظر تيارات المعارضة على اختلاف اتجاهاتها - قبول نظام الانتخابات بالقائمة المطلقة، او اقرار الممارسات المرفوضة التى، ادت الى تزوير انتخابات مجلس الشعب.. ومعنى هذا - ببساطة - ان الاحزاب تدخل معركة المحليات من منطلق واقعى لا قانونى، فالاسس مرفوضة، ولكن تواجدها بين الجماهير وعلى الساحة ، السياسية مطلوب، ولذلك تسعى الى تكثيفه وتدعيمه ، متحدية القوائم المطلقة، واحتمالات التدخل.. وفى السطور التالية نقدم بانوراما حزبية، توضح الافكار السائدة على المسرح السياسى تجاه انتخابات المحليات .

صرحت مصادر مسئولة فى حزب الوفد، بانه يجرى الاعداد حاليا لجولة تقوم بها قيادات الحزب فى المحافظات، استعدادا لانتخابات المحليات القادمة، التى يعتزم الوفد خوضها ، حتى اذا تمسكت الحكومة باجرائها طبقا لنظام القائمة المطلقة . وسيتم تنسيق هذه الجولة، وبحث الترتيبات الاخرى، فى اجتماع مشترك يضم الهيئتين : العليا والبرلمانية للحزب .

وهذا الموقف لا يعنى موافقة الوفد على نظام القائمة بصورتيه: المطلقة والنسبية، حيث اكد الدكتور وحيد رافت نائب رئيس الوفد، على رفض نظام القائمة المطلقة المقرر تطبيقه فى انتخابات المحليات، وصفه بانه اسوا نظام للانتخابات، اذ يكفى صوت انتخابى واحد فقط لترجيح كفة حزب فيحصل على كل المقاعد، وتخسر الاحزاب الاخرى كلية !!

وكان موقف الوفد من نظام القوائم، قد اتضح من خلال مشروع القانون الذى تقدم به المرحوم المستشار ممتاز نصار، لتعديل قانون الانتخابات الى نظام الانتخاب الفردى .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٨٧

عدم مقاطعة الانتخابات لا يعنى الموافقة على قانون القوائم

قائمة موحدة .. ام قوائم متعددة ؟

وتتجه كافة احزاب المعارضة ـ عدا التجمع ـ الى خوض معركة المحليات، بغض النظر عن الظروف او القانون الذى يطبق عليها، حيث اكد عبد الحميد بركات امين التنظيم بحزب العمل، ان الحزب بدأ استعداداته لمعركة المحليات منذ فترة زمنية سابقة على انتخابات مجلس الشعب، والمتغير الوحيد الذى طرأ على الساحة السياسية فى رايه ـ هو تحالف العمل والاحرار مع الاخوان المسلمين، واكد ان هذا التحالف سيستمر، وسيخوض ـ بنفس عناصره الحالية ـ انتخابات المحليات.. بينما دعا احمد مجاهد ـ نائب رئيس حزب العمل ـ الى قائمة انتخابية موحدة تضم مرشحى جميع احزاب المعارضة ـ الوفد والعمل والتجمع والامة ـ والقوى السياسية التى لم تتمكن من تشكيل احزاب تعبر عنها، كالاخوان والناصريين.

اما موقف حزب الاحرار، فيعلنه عبد الله الغرابى ـ السكرتير العام المساعد للحزب ـ حيث يقول ان الامانة العامة للحزب، ومكتبه السياسى، انتهيا إلى قرار بخوض انتخابات المحليات، ويجرى الآن اعداد قوائم المرشحين على جميع المستويات المحلية، ومهما كانت فرصة الفوز فان الساحة يجب الا تترك خالية للحزب الوطنى. اما القائمة الموحدة لجميع قوى المعارضة ـ حزبية وغير حزبية ـ فيحمل لواء الدعوة اليها عبد الفتاح الشوربجى ـ السكرتير العام لحزب الاحرار.

واعلن عزت عطش، امين مساعد حزب الامة، موقف حزبه الذى يسعى الى تعزيز تواجده بين الجماهير، وهذا هو الهدف الذى يسعى اليه بقرار دخول انتخابات المحليات..

يبقى موقف حزب التجمع، الذى عقدت امانته العامة اجتماعا استمر خمسة ايام، فى اعقاب اعلان نتائج انتخابات مجلس الشعب، لبحث ودراسة هذه النتائج، والمواقف والاحداث التى لابست العملية الانتخابية. ورغم طول مدة الاجتماع الا ان امانة التجمع لم تتعرض لمناقشة موقف الحزب من انتخابات المحليات. وكان التجمع قد قرر ـ قبل ذلك ـ خوض انتخابات المجالس المحلية ـ لانها ـ فى تقديره ـ مجالس خدمات فى المقام الاول، وليست مجالس سياسية، الا ان مصدرا مسئولا فى حزب التجمع، صرح مؤخرا بانه على ضوء اعمال التزوير التى ارتكبتها الحكومة فى انتخابات مجلس الشعب، فان الحزب سيعيد النظر فى قرار دخول انتخابات المحليات.

تيارات سياسية بلا احزاب

وإلى هنا تكون المواقف الحزبية ـ على صعيد المعارضة ـ قد اتضحت، ويبقى التعرف على موقف القوى السياسية التى لا احزاب بها، وابرزها: الاخوان والشيوعيون والناصريون.. وبعض هذه القوى اثبت وجوده، بدرجات مختلفة، فى انتخابات مجلس الشعب .. والامر بالنسبة لها لا يختلف اذا أرادت خوض معركة المحليات، فلابد لكل منها ان يتحالف مع حزب قائم، يدخل المعركة من خلاله، لانه لا فرصة للمستقلين فى نظام القوائم الحزبية المطلقة..

قال المأمون الهضيبى، احد قادة الاخوان المسلمين، ان قيادة الجماعة لم تتعرض بعد لبحث هذا الموضوع، وبالتالى لم يتحدد بعد ما اذا كان الاخوان سيدخلون انتخابات المحليات ام لا. وما يقوله المأمون الهضيبى لا يبدو متفقا تماما مع ما تعلنه دوائر حزب العمل، من ان التحالف الثلاثى الذى خاض انتخابات مجلس الشعب سيستمر بنفس صورته وعناصره فى انتخابات المحليات.

اما الناصريون فليسوا تيارا واحدا، بل هم فصائل متعددة، بعضها يتحرك تحت لواء التجمع وسبق أن خاض على قوائمه انتخابات ٨٤، ٨٧ لمجلس الشعب، وهؤلاء سيلتزمون بموقف التجمع، أما الحزب العربى الاشتراكى الناصرى الذى يتزعمه فريد عبد الكريم، فقد اعلن على لسان وكيل المؤسسين، رفضه ومقاطعته لانتخابات المحليات.. لأن الحزب يركز اهتمامه على اكتساب الشرعية وليس على التحالف مع احزاب اخرى.. بينما اعلن عبد العظيم مناف ـ احد قادة الحزب العربى الاشتراكى ـ ان الموقف لم يتضح بعد، اذ لم يتم بحثه فى الامانة العامة للحزب. واخيرا هناك كمال ناصر الذى يتزعم تيارا يتبنى فكرة تحالف قوى الشعب العاملة، وهو لم يتضح موقفه بعد، كما لم يتضح ايضا موقف الشيوعيين.

وهذه القوى السياسية تقف فى مواجهة خيارين: ان تقاطع انتخابات المحليات وتتجه ـ بكل جهودها ـ الى محاولة اكتساب الشرعية القانونية، لتكون احزابا خاصة بها، او أن تدخل فى تحالف مع احد الاحزاب القائمة، وكل الدلائل تشير الى ان الاخوان سيواصلون تواجدهم السياسى ـ فى المرحلة الحالية ـ فى اطار التحالف الثلاثى، وان غالبية الناصريين والشيوعيين سيدخلون الانتخابات على قوائم التجمع فى حالة عدوله عن المقاطعة.

آراء .. ومواقف

واذا كنا قد انتهينا ـ حتى الآن ـ من عرض المواقف الحزبية، فانه مما يكمل الصورة، ان نتعرف على عدد من آراء السياسيين الخاصة، التى يعرضون فيها وجهات نظرهم الشخصية، حول المقاطعة او المشاركة، وحول القائمة الموحدة او قائمة كل حزب على حدة، واخيرا حول الضمانات التى يرونها كافية لضمان حيدة ونزاهة انتخابات المحليات.



المصدر : الــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أبريل ١٩٨٧

إعداد

القسم السياسى

يرى الدكتور وحيد رافت، نائب رئيس حزب الوفد، عدم دخول احزاب المعارضة انتخابات المحليات الا اذا توافرت شروط اساسية :

اولا: تخلى الرئيس مبارك عن رئاسته للحزب الوطنى ، ثانيا: العودة الى النظام الفردى والغاء نظام الانتخابات بالقوائم سواء كانت مطلقة او نسبيسة مشروطة ، ثالثا: ابعاد وزارة الداخلية عن الاشراف على الانتخابات، وضمان عدم تدخل رجال الشرطة للتاثير على الناخبين ، او طرد مندوبى المعارضة من اللجان الانتخابية كما حدث فى انتخابات مجلس الشعب .. رابعا: ايجاد جهاز مستقل للاشراف على عملية الانتخابات كما هو موجود فى الهند .. وفى حالة توافر هذه الشروط والضمانات الاربعة ندخل الانتخابات .

تحـــت ايـة ظـــروف !

● المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل : لابد ان ندخل انتخابات المحليات وفى ظل اى قانون وتحت اى ظرف من الظروف، فمقاطعة الانتخابات اثبتت انها لا تجدى ، وتبيح للحكومة الانفراد بالمحليات وهى القاعدة الاساسية والجماهيرية للاحزاب ولهذا قررنا فى حزب العمل دخول انتخابات المحليات فى كافة المستويات .

لا.. للديكورات الديمقراطية

● فريد عبد الكريم، وكيل مؤسسى الحزب الناصرى تحت التاسيس :

ـ لن نشارك فى الديمقراطية الصورية الحالية. ولم نتحالف مع الناصريين او اية قوة سياسية اخرى، لانا نمارس عملا حرا مشروعا لا عملا اجراميا نخفيه بالتستر وراء الآخرين . الشروط المجحفة التى يضعها الحزب الحاكم فى طريق القـوى السياسيـة التى تبحث عن الشرعية، تمثل قيودا وعوائق يجب ان تزول أولا، لاننا نريد ديمقراطية حقيقية لا ديكورا ديمقراطيا !

قائمة موحدة للاحزاب

● عبد الفتاح الشوربجى السكرتير العام لحزب الاحرار :

لابد ان تدخل احزاب المعـارضة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٨٧

هل تستمر التحالفات الحالية .. أم تظهر تحالفات جديدة فى انتخابات نوفمبر ؟

انتخابات المجالس الشعبية المحلية.. واطالب بان تنسق احزاب المعارضة فيما بينها منذ الان لدخول انتخابات المحليات بقائمة واحدة مشتركة فى كل المحافظات تحت اسم حزب من احزاب المعارضة، لان انتخابات المحليات تجرى بنظام القائمة المطلقة فليست هناك مشكلة فى ترتيب الاسماء فى كل قائمة.. فاذا نجحت القائمة ستنجح كلها وبذلك يسمح لجميع الاحزاب بالتمثيل فى المجالس المحلية .

وإذا استعصت على احزاب المعارضة فكرة القائمة الموحدة فى جميع المحافظات فلابد من قائمة موحدة فى كل محافظة فمثلا حزب الوفد يخوض انتخابات المحليات فى القاهرة وقائمة العمل فى الاسكندرية والاحرار فى الشرقية.. الخ .. اما مقاطعة الانتخابات فى المحليات فان هذا الامر كان مطروحا فى مؤتمر المعارضة الذى عقد فى الاسكندرية فى ١٧ يوليو ١٩٨٦ والذى قرر مقاطعة انتخابات مجلس الشورى .

نطالب بالغاء نظام القوائم

● ياسين سراج الدين رئيس لجنة الوفد العامة بالقاهرة :

الافضل ان تتم انتخابات المجالس الشعبية المحلية فى ظل النظام الفردى بدلا من نظام القائمة المطلقة ، وانتخابات مجلس الشعب فى ظل القائم النسبية المشروطة جعلت جميع الاحزاب تفكر اكثر من مرة قبل دخول الانتخابات فى ظل نظام القوائم.. لابد من موقف جديد لاحزاب المعارضة من نظام القوائم ومن اول الاشياء التى سنطالب بها، كمعارضة، داخل البرلمان الجديد الغاء نظام القوائم .

● الدكتور محمود السقا : لابد ان تدخل احزاب المعارضة انتخابات المحليات لتؤكد وجودها فى المدن والقرى والنجوع، ولقد وجدنا صعوبات كثيرة فى انتخابات مجلس الشعب بسبب سيطرة الحزب الوطنى وانفراده بالمجالس المحلية وتسخير اعضاء هذه المجالس للتزوير لصالح الحزب الحاكم ونقطة انطلاق الاحزاب لابد ان تكون الكفور والنجوع والمدن لا المحافظات الكبرى والعاصمة.. ولهذا يجب على كل حزب ان يبدا بعمل اللجان الفرعية فى الاقاليم، وتنشيط العضوية فى الارياف بصفة خاصة ، والالتحام مع الجماهير فى المناطق النائية وتبنى مشكلاتها مثل مشكلات التموين والتسويق التعاون .

ويعارض الدكتور محمود السقا فكرة التحالف بين احزاب المعارضة او بين حزبين فى الانتخابات قائلا : انا التحالف باية صورة من الصور، لاكثر من سبب، أولها من ضد ناحية حزب الوفد، ان الحزب له وجود فى الشارع المصرى ، وله قاعدته العريضة وليس بحاجة إلى معونة من اى حزب اخر ، وحزب الوفد بطبيعة تكوينه يضم كافة الاتجاهات .

رفعت السعيد



مامون الهضيبى



فريد عبد الكريم



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ أبريل ١٩٨٧

اذا كانت انتخابات المحليات ، تمثل للمعارضة ضرورة للتواجد بالمجالس المحلية حرصا على مصالح الجماهير.. فإنها بالنسبة للحزب الحاكم مسالة حياة أو موت، حيث يستغل اعضاؤه اموال المحليات ومغانمها من حديد تسليح وقطن تنجيد واذونات أسمنت وخلافه لتحقيق الثراء السريع !!

اجماع في دوائر المعارضة: رغم قانون القائمة المطلقة وممارسات التزوير لن نترك الساحة خالية للحزب الوطني

طاهر حزين

محمود السقا

● لطفى واكد عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع : حزب التجمع اخذ قرارا بدخول انتخابات المحليات قبل حل مجلس الشعب السابق ولكن بعد الاحداث الجسيمة التي وقعت اثناء انتخابات مجلس الشعب سوف يبحث الحزب هذا القرار من جديد ..

لابد أولا من الضمانات الكافية لكى تدخل احزاب المعارضة ابة انتخابات

● رفعت السعيد احد قيادات حزب التجمع وعضو اللجنة المركزية للحزب: رفضنا دخول انتخابات المحليات ١٩٨٣ لانها اجريت بنظام القائمة المطلقة ولكن الآن لم يتحدد بعد موقفنا خاصة بعد انتخابات مجلس الشعب .

● طاهر حزين النائب الوفدى السابق : في ضوء ما رايته من تزوير فاضح من رجال الحزب الوطني في انتخابات مجلس الشعب الاخيرة، ارى من الاصلح مقاطعة القوى السياسية واحزاب المعارضة لاية انتخابات تجريها السلطة الحاكمة، لان النتيجة النهائية في هذه الانتخابات معروفة مسبقا .

وفساد المحليات يرجع الى ان اعضاء المجالس الشعبية الآن معينون من قبل المحافظ نفسه على الرغم ان القانون الخاص بالمحليات اعطى اعضاء المجالس المحلية سلطات الرقابة على المحافظ ورئيس المركز ورئيس مجلس المدينة .

ونصوص قانون المحليات الآن معطلة فكل موارد المحليات يستولى عليها المحافظ ويضعها تحت تصرفه، فاموال صناديق الخدمات بالقرى والمدن يأخذها المحافظ لبناء وتشييد المشروعات في العاصمة ولا تستفيد منها القرية .

أطالب اولا بالعودة الى نظام الانتخاب الفردى وإلغاء نظام الانتخابات بالقائمة

● احمد الصباحي رئيس حزب الامة : دخلنا انتخابات المحليات في نوفمبر ١٩٨٣ في دائرة شبرا فقط وقد استطاع حزب الامة ان يفوز في هذه الدائرة وكانت هذه نقطة انطلاق للحزب، المحليات مهمة لنا كحزب يهدف للانتشار وهي عملية اثبات وجود للحزب .



ديمقراطيــة التزوير - وتزوير الديمقراطيــة

ان حقيقة ما جرى في انتخابات مجلس الشعب في السادس والثالث عشر من ابريل سنة ١٩٨٧ - يمثل مسرحية هزلية لها عميق الأثر في نفوس شعبنا المصرى الأصيل - حال كونها وصمة عار على جبين الديمقراطية المزيفة بصفة عامة - حين خلت من ؟ ما يمت للأمانة والنزاهة والديمقراطية الحقة بادنى صلة . ذلك ان الديمقراطية الحقة - هي ان يتساوى الناس في الحقوق والواجبات ، وان يكون لكل منهم في المجتمع الواحد - نصيب متساو في كل ما هو ضرورى في الحياة ، ومن اهم سماتها ان يتحرر الفرد في المجتمع من الظلم والخوف ، وان يعبر عن رغباته وهو آمن فيما من شانه تحقيق المصلحة العليا للبلاد . فالتعبير عن الرغبة وابداء الراى في جو يشبه الخوف او التخوف - من شانه ان يضيق الناس ذرعا بهذه الديمقراطية التى لا يرون فيها سوى تزييف ارادتهم ، وتكبيلهم بالسلاسل والاغلال ، والقهر والاذلال ، اذا ما اجترأ جرىء على اختيار من يمثله في البرلمان بمقاييس ومعايير موضوعية لا شخصية - اللهم الا اذا كان ذلك سرا لا علانية حتى وهذا الاختيار السرى كان طيف خيال يراود القاعدة العريضة لجماهير الشعب بمختلف طبقاته وطوائفه .. هذا ما حدث في الانتخابات .

واذ كان ذلك .. فان الاثر المترتب على تزييف ارادة الشعب في الانتخابات لصالح الحزب الحاكم - هو فقد الثقة والاعتبار في حكومة هذا الحزب .. وفي حزب هذه الحكومة - وكلاهما ولد لقيطا لأب غير شرعي - دون اسمه في السجل البرلماني او الوزارى بشهادة ميلاد مزورة - شواهد التزوير فيها هي ذلك القانون الانتخابى المطعون عليه من يوم ولادته - بعدم الدستورية والشرعية .

ومن شواهد التزوير كذلك - ما ترتب على هذا القانون من نتيجة الانتخابات بفوز الحزب الحاكم بثلاثمائة وثمانية واربعين مقعدا - وما صاحب ذلك من جرائم التزوير المادى والمعنوى اثناء التصويت والفرز واعداد النتيجة .. وما شهدته هذه المراحل من صور البلطجة والبطش والارهاب والتعسف والانحراف بالسلطة الى حد القاء القبض على المواطنين وايداعهم السجون والمعتقلات وغرف الحجز بمقار اقسام الشرطة والجهات (الامنية) على مستوياتها المختلفة - جزاء وفاقا لما اقترفوه من اثم من مختلف مواقعهم في المعركة الانتخابية - ناخبين كانوا او مندوبين عن قوائم احزاب المعارضة او افرادها المرشحين المستقلين ، او من العاملين باللجان الفرعية من الموظفين المنتدبين للقيام باعمال سكرتاريتها ورئاستها - حين ارادوا التمسك بفضيلة الشرف والامانة والنزاهة والموضوعية - فذاقوا وبال امرهم ونكل بهم والنوهم عن عزائمهم حتى اعدوا معظمهم لممارسة الرذيلة الانتخابية التى ارادوها لهم واجبروهم عليها واستبقوا الباقين منهم ممن اصروا على موقفهم في النزاهة والامانة - رهناء التحقيقات عن جرائم ملفقة - بالسجون والمعتقلات . لنحيا بعد ذلك في كنف الديمقراطية التى نعيشها ، وسنعيشها بهؤلاء ! انها ديمقراطية التزييف والتضليل والتزوير .. بل هي تزييف وتزوير الديمقراطية وتضليلها لتكون بمنأى عن جادة الصواب - اذ هي بعينها الديمقراطية الطاغية التى يسجل التاريخ من خلالها لاجيالنا القادمة ان الطغيان كان اعرق اساليب الحكم في اعرق عصور الهمجية .. وبهذا المنطق - منطق ديمقراطية العصر لهذا الشعب يتعين على حزبها الحاكم ان يعمل على اضطراب المعيشة للشعب للعمل على تفتيت وحدته وتفكك اواصره بمختلف طبقاته وطوائفه . فتتخاذل فيه الهمم ، وتفقد النخوة ، فيستمر في الصعود الى الهاوية ، وبالتالى يستمر طغيان الحكم ويزداد حيث الضعف والحاجة الماسة الى الوصاية .. ويكون قد طبق بذلك قاعدة ، الغاية تبرر الوسيلة ،

غير ان هذا الشعب واصالته ووعيه - يراقب هذا الخطر الاحمق الزاحف اليه فيرفضه ويلفظه بشجاعة عظيمة وتصميم جبار على انقاذ مصر الكنانة بالتضحية والفداء .. فمادامت الروح تحيا والقلب يخفق - لا نجد بيننا مكانا لطيف اليأس القاتل .. فيستطيع الشعب بذلك - القضاء على ديمقراطية هذا العصر - ديمقراطية التزوير .

انها الديمقراطية التى جاءت سببا ونتيجة للقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ الذى جرت في ظله مسرحية انتخابات ١٩٨٧ لمجلس الشعب المصرى .. انتخابات قانون الحزب الحاكم الذى اختار لهذا القانون ما لذ وطاب من المواد الشهية التى تم تصنيفها وطبخها وتقديمها بيد طباخ بارع - اوقد لها نارا حامية سرعان ما اسبكتها لتقدم على (السفرة) في الموعد المناسب للمدعوين من رجالات الحزب والسلطة - حيث اكل الجميع بشراهة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الانتخابات في مصر بل وفي العالم ...

انها الانتخابات التى جاء بها القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ - وكان لهذا القانون شرف الاستناد الى الدستور في المادة ٨٧ منه فيما نصت عليه من انه ، يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تقسم اليها الدولة وعدد اعضاء مجلس الشعب المنتخبين على الا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام .. ويبين هذا القانون تعريف العامل والفلاح ، ا.

انه القانون الذى سمح - من خلال مواده ونصوصه - بتزييف ارادة امة - بالتزوير المعنوى من جهة - بواسطة من صنع وطبخ خصيصا لهم ، وبالتزوير المادى من جهة اخرى اثناء وبسبب ممارسة الشعب لحقوقه السياسية في الادلاء بصوته في الانتخابات وما ترتب عليها من عبث العابثين وتطويق ارادة الناخبين ، وامتداد يد الآثمين الغاشمة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٨٧

انه القانون المقدم للمحاكمة منذ ولادته - والذى قدمت طعنا على نتائجه الانتخابية والمترتبة على تطبيقه - خمسة واربعون طعنا حتى الآن - امام القضاء الادارى بمجلس الدولة ليقول كلمة القضاء فيها .

ان هذا القانون وما اعتوره من البطلان وما شابه من التعسف الى جانب ما صاحبه من ممارسات السلطة والحزب الحاكم اثناء العملية الانتخابية - هو للاسف - الذى يرجى منه ان يحقق ممارسة الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ويتولى سلطة التشريع .. ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة وفق ما جاء بالمادة ٨٦ من الدستور !؟ هيهات هيهات .. وانها لاضغاث احلام تلك هى الديمقراطية التى نتشدق بها - ديمقراطية التزوير .. وهذا ما حدث واستبان فى الانتخابات من تزوير مادى ومعنوى .. انه تزوير الديمقراطية فى اهم صورها ومعانيها .

فهل يغير الله ما بنا ؟ انه لن يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم ..

وكلمة حق اقولها فى ختام هذا المقال هى ان الشعوب هى الباقية والمنتصرة دائما مهما ساد الظلم وطغى الطغاة .. فدولة الظلم ساعة ودولة العدل الى قيام الساعة .. وصدق الله العظيم اذ يقول « كلما اوقدوا نارا للحرب اطفاها الله ويسعون فى الارض فسادا والله لا يحب المفسدين » . صدق الله العظيم .

عبدالعال العريان المحامى



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٨٧

من ملف التجربة المريرة

ويوم الفضيحة في مراكز وقرى محافظة دمياط

قبل أن أدخل في تفاصيل هذا اليوم المشهود — يوم الانتخاب — أشهد الله على كلمة في هذا المقال، فهو القائل، قل أى شىء أكبر شهادة. قل الله شهيد بينى وبينكم».

وهو القائل سبحانه وتعالى، ولقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال».

وهو الذى لايخفى عليه شىء فى الأرض ولا فى السماء .. وهو الذى سيجرى كل نفس بما كسبت إن لم يكن عاجلا فآجلا ..

والله جل شأنه هو القائل أيضا، ولاتحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون»، والقائل، وهو القاهر فوق عبادة وهو الحكيم الخبير».. صدق الله العظيم حقا ..

ويعجب الناس ويتساءلون ؟ لماذا كل هذا الضياع الذى يعيشه شبابنا ؟! لماذا هذا المعدل المرتفع للجريمة فى أوساط الشباب والمراهقين ؟! لماذا أخروجهم عن المألوف .. لماذا عصاباتهم المنحرفة .. ولماذا لم يعودوا يدينون للكبار بأى احترام أو تقدير .. للآباء أو للمعلمين ؟

لماذا العنف والتطرف فى سلوكهم، والغش والتحايل فى معاملاتهم .. بل وأهم من ذلك كله عدم الانتماء والولاء للوطن عند أكثرهم ؟؟..

المهندس
محمد حسن درة

وأين قدوتهم الصالحة ؟

أقولها لكم بكل المرارة والصدق .. السبب أنتم ! أى والله أنتم سبب الكارثة لقد فقدوا فيكم القدوة والمثال .. فقدوها فى الكبار اللامعين ذوى المناصب والنفوذ والمواقع .. هؤلاء الذين يتمثلونهم ويقلدونهم، فقدوا فيهم كل معانى الصدق والحق والالتزام بالقانون والدين والأخلاق.

لقد شهد عليكم الله سبحانه وتعالى .. وأقولها وأنا جد حزين وأسف .. لقد شاهد جرائمكم وآثامكم النكراء ملايين الشباب الأخضر اليانع .. تلاميذ الإعدادى والثانوى فى معظم أنحاء قرى ومراكز محافظات مصر .. من أقصاها إلى أدناها، شاهدوا يوم الفضيحة أو ما سمى بانتخابات ابريل ١٩٨٧.

أرجوكم لاتمثلوا الالتزام برداء الفضيلة بعد هذا اليوم الحزين .. لاتبرروا فعلتكم النكراء .. كفى فضيحة !!

لاتعقدوا الندوات النفسية والعلمية لتحليل نفسيات الشباب وسلوكهم، فالأمر واضح لايحتاج الى تحليل أو ندوات .. لاتكذبوا على الناس بعد أن كذبتم على أنفسكم كفى خديعة !!

وأقولها كلمة لله وللتاريخ .. إن ما سمى بانتخابات ٦ ابريل ١٩٨٧ فى مراكز وقرى محافظة دمياط، والتى شهدتها بنفسى، كانت وصمة عار فى جبين مصر، وكانت بحق أسوأ انتخابات شهدتها مصر خلال تاريخها الحديث ..

لقد استغل رئيس مجلس الشعب المنحل، والذى أعيد انتخابه رئيسا للمجلس الجديد ومعه وزير حالى ووزير مجلس الشعب سلطاتهم الحكومية الدنيوية الزائلة عندما لمسوا نبض الجماهير الكاسح مع حزب العمل وتحالفه .. أقول لقد استغل هؤلاء سلطاتهم بأن استخدموا كل أساليب البطش والتنكيل والتخويف، واستغلال النفوذ .. اعتقلوا ٥٨ من مؤيدى التحالف قبل بدء الانتخابات بأربع وعشرين ساعة .. نقلوا بعضهم الى محافظات نائية .. منعوا مندوبى الحزب من دخول اللجان .. اعتدوا على بعض رؤساء اللجان والقضاة حتى يتم التصويت لصالحهم .. قام بلطجيتهم بتقفيل معظم الصناديق لحسابهم بالقوة .. انحاز رجال الأمن اليهم .. حتى إن بعض صناديق القرى قد تم تقفيلها بنسبة ١٠٠ ٪ من أصوات جداول الانتخاب متجاهلين ما بها من موتى أو من العاملين فى الخارج ..

ان يوم الفضيحة ملىء بالأمثلة الصاخبة أسوق بعضها مما حدث فى مراكز وقرى محافظة دمياط ..

* منع عدد كبير من مندوبى حزب العمل وأحزاب المعارضة والمستقلين من دخول اللجان وكان حوالى ٨٠ ٪ منها خالية الا من مندوبى الحزب الحاكم، وذلك ثابت فى محاضر وبلاغات عديدة، وقد استجاب رئيس اللجنة العامة بمركز دمياط لهذه البلاغات وأمر بادخال بعض المندوبين فى حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا ولكن تم طردهم بالضرب وتقطيع الملابس بعد دقائق ..

* تم تقفيل صناديق لجان مدينة الزرقا ومعظم لجان مركزها، وجميع لجان مركز وبندر فارسكور وبندر ومركز كفر سعد لحساب الحزب الحاكم قبل ظهر يوم الفضيحة مما سجل لهم عشرات الألوف من الأصوات مقابل بضع



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عشرات من الأصوات لأحزاب المعارضة .

* إرهاب المواطنين في القرى المؤيدة لحزب العمل باعداد غفيرة من قوات الأمن ولحماية بلطجية الحزب الحاكم في اثناء تسنيدهم البطاقات لصالح الحزب الوطني .. وقد أدى ذلك الى فوضى شاملة داخل اللجان فمعظم بطاقات الانتخاب وجدت مفرودة داخل الصناديق والبعض الآخر في لفافات يتعذر وضعها بالصناديق إلا بعد فتحها ..

* وحادثة مخجلة وفردية حدثت لأحد قضاتنا الاجلاء .. أسوقها كمثل من عديد الأمثلة على مذبحة العدالة في هذا اليوم الحزين .. الاستاذ جاد حلمي قاضي محكمة فارسكور الجزئية (الدائرة الثانية) .. كان يحاول ممارسة عملية الاشراف في حيدة وأمانة .. لم يرض رجال الحزب الوطني عن سلوكه الملتزم المحايد .. سلطوا عليه أحد بلطجيتهم ويدعى مصباح عبد العليم التلباني - عربجي بفارسكور ويعمل في مصنع لمرشح بقائمة الحزب الوطني ، فاعتدى مع آخرين على القاضي وتم القبض عليه وأودع السجن ، لكن السادة المرشحون على رأس قائمة الحزب الوطني حضروا وأخلوا سبيله متحدين رجل القضاء الذي احتج على هذا العمل السافر غير المشروع ورفض الاستمرار في مباشرة عمله بالانتخابات .

* هذا بجانب مخالفات عديدة تقدر بالمئات في قوائم أصحاب الأصوات من المتوفية والعاملين بالخارج والمجندين بالقوات المسلحة والطلبة خارج المحافظة ، وقد سندت بطاقاتهم لصالح الحزب الوطني ، وتحت يدي الدليل القاطع على بطلان عملية الانتخاب والغاء نتيجتها بالمحافظة بمستندات رسمية رفعت بعضها الى السيد / المستشار رئيس اللجنة الرئيسية للانتخابات بمحافظة دمياط .

* ازاء هذه الأحداث وغيرها مما لايحصى ولايعد .. آثرت الالتزام بالاساليب القانونية وحدها .. بالاسلوب الشرعي وحده .. وأنا أعرف مقدما عدم جدواها .. لكنها الأساليب التي تتواءم مع سلوكي وترضي ضميري .. حملت مسئولية هذه الأحداث لرجال الأمن التنفيذية أمام الله والتاريخ ، وضمنتها برقية الى رئيس الجمهورية والى صحفنا القومية والمعارضة ، والى محافظ دمياط أيضا محذرا ومنبها بان الخاسر أولا وأخيرا هو مصرنا العزيزة .. وأبناء أجيالنا الحاضرة والمقبلة .

لقد عبرت النتيجة النهائية للانتخابات في محافظة دمياط أصدق تعبير عن وقائع واحداث التزوير بما لايدع مجالا لأى شك أو تبرير ، فبينما كانت النتيجة ١٠٠ ٪ (مائة في المائة) بالتزوير لصالح الحزب الوطني تقريبا في مراكز وقرى المحافظة ، كانت النتيجة الحقيقية الصادقة في بندر دمياط التي لم تمتد إليها يد المؤامرة الدنيئة الآثمة ..

ففي بندر دمياط العاصمة .. كانت النتيجة ستة آلاف صوت لصالح حزب العمل مقابل ثلاثة آلاف للحزب الوطني ومؤيدية .. أى الضعف تماما .. ولولا ما صنعته هذه الايدى الآثمة غير المسئولة لكانت النتيجة النهائية هي حصول حزب العمل بتحالفه على ضعف مقاعد الحزب الحاكم ..

ولا أجد في ختام مقالي إلا أن أذكر من اشتركوا في هذه الماساة بقوله تعالى « قل إن الذين يفترون على الله الكذب لايفلحون » صدق الله العظيم .



● إلى الاستاذ ابراهيم نافع

حتى لاتتكرر الشكوى من تزوير الانتخابات

يشكو الاستاذ ابراهيم نافع فى اهرام ١٠/٤/١٩٨٧ من اسراف البعض فى استعمال سلاح الاتهام بالتزوير ضد الحكومة والتشكيك فى ذمة وطهارة الاجهزة الادارية التى تولت عملية الانتخابات ، وطالب بان توضع هذه القضية موضع البحث والدراسة والتقييم ، لنتوصل جميعا الى صيغة تسمح للكل أن يعبر عن معتقداته بغير أن يتعرض لهذا الارهاب الفكرى وبغير أن يتهم فى ذمته واخلاصه وعقيدته أو وطنيته ، وتساءل سيادته ، هل نطرح هذه القضية للبحث والدراسة أم نكتفى بالشكوى منها وتاجيل بحثها . وأكد أن الاجابة على هذا السؤال (وغيره من الاسئلة التى اشار اليها) يحتاج الى مواجهة شجاعة مع النفس والى دراسة موضوعية والى تقييم يتناولها بمنطق البحث المجرد .

بقلم
توفيق الشاوى

انني أشارك الاستاذ ابراهيم نافع فى ضرورة الدراسة الموضوعية لأن اشغال الرأى العام بالجدال والخصام حول نزاهة الانتخابات يؤدى الى تشويه صورة مصر فى العالم ، كما أن فيها اهدارا لطاقات يجب أن تستثمر لبناء مستقبلنا وعلاج مشكلاتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ثم انها تخلق جوا من انعدام الثقة والخصومات وتغرس بذور الفتن والاحقاد والاضطرابات والمعارك الداخلية التى تضر بالاستقرار والامن الاجتماعى فى مصر .

لكنى لا اشارك الذين يتشائمون من المستقبل بحجة أن التشكيك فى نزاهة الانتخابات والخصام حولها ليس جديدا ، بل هو قديم فى مصر حتى اصبح فى نظر البعض مرضا اجتماعيا مزمنا يصعب الخلاص منه . بل انني ارى الوقت قد حان للتفكير الجدى فى عمل ايجابى يخرجنا من هذا الوضع الخطير الذى يضر بمجتمعنا ووطننا .

انني اقترح على الحكومة والحزب الذى يمثله وعلى الصحافة القومية أن تبادر بالدعوة لوضع ميثاق له صفة دستورية لانشاء مؤسسة مستقلة لها صفة قضائية تتولى الاشراف على جميع اجراءات الانتخابات بطريقة تسد الباب على الشكاوى التى نسمعها من مدة طويلة .

لقد قال الأمين العام للحزب الحاكم بمصر لمجلة الشرق الاوسط أن تهمة تزوير الانتخابات « نكتة قديمة » ، كما قال ان اشراف السلطة القضائية ستظل دائما ضمانة نزاهة الانتخابات وحريتها ، ونحن جميعا نعلم أن هذه « النكتة القديمة » لم تكن بدون مبرر فى تجارب انتخابية سابقة ولايشك أحد فى أن الانتخابات التى اجراها زيور وصدقى كانت بعيدة عن النزاهة ، ثم انه فى ظل نظام الحزب الواحد الذى قام عليه النظام السياسى منذ عام ١٩٥٦ م لم يكن هناك محل للبحث فى نزاهة اجراءات الانتخابات او عدم نزاهتها لانها كانت اقرب الى أن تكون تعيينات يجريها الحزب الواحد وليس للناخبين حق الاختيار بين عدد من المرشحين بل عليهم أن يؤيدوا أو يمتنعوا عن التصويت — الذى كان تعبيرا عن رفض هذه التعيينات — ان كتابنا الذين يشكون من قلة عدد المصوتين فى الانتخابات الاخيرة كان بعضهم يتساءل عن السبب فى عدم تحمس المواطنين للقيام بأداء واجبهم الانتخابى والسبب هو رواسب نظام الحزب الواحد — اذ أن كثيرا من الأفراد مازالوا يعتبرون ان الانتخابات ليس الغرض منها أن يختار الناخبون ممثليهم اختيارا حرا — ومازال كثيرون يعتبرون الامتناع عن التصويت أبلغ صورة من صور المعارضة واوضح تعبير عن الرفض — فسلبية المواطنين فى الانتخابات هى من بقايا سيكلوجية الرفض فى ظل نظام الحزب الواحد الذى يختار المرشحين وحده ويحرم الناخبين من ترشيح غيرهم — وبالتالى يحرمهم من أن يختاروا غير مرشحى الحكومة .

لاشك أننا قد بدأنا منذ عام ١٩٨٤ خطوات للخروج من نظام الحزب الواحد وسرنا نحو تعدد الأحزاب ولكن هذا السير كان ومازال خطوا وئيدا — لأن حرية انشاء الاحزاب مازالت مقيدة بنصوص معينة فى قانون الاحزاب كما أن حق الترشيح كان محتكرا للعدد من الاحزاب الرسمية المقننة وبالتالى كان الأفراد محرومين من حق ترشيح أنفسهم اذا لم ترشحهم الحكومة وحزبها أو الاحزاب التى تعترف بها الحكومة .

صحيح اننا حصلنا على جرعة ثانية وسرنا خطوة الى الامام نحو فتح باب الترشيح للمستقلين — ومن هم خارج الاحزاب — ولكننا نعرف جميعا أن هذه الجرعة كانت مقيدة ومقننة بكل دقة ، وذلك بقلة عدد الدوائر المسموح بها للمستقلين ثم لانها فصلت فى احجام كبيرة يعلم الجميع أنها تؤدى الى عجز اى مرشح فرد على النجاح فيها اذا لم يكن وراءه الحكومة ، أو حزب أو عدد من الاحزاب .

كل هذا يدل على أننا فى مرحلة انتقالية أخرجتنا من نظام الحزب الواحد الى نظام الأحزاب المتعددة ، ولكنها لم تصل بنا الى حرية الترشيح لجميع المواطنين ولم الى المساواة بينهم فى حق الترشيح والانتخاب دون احتكار — ولم نصل الى حرية الاختيار تبعا لذلك — نظرا للقيود التى فرضها قانون الاحزاب وقانون الانتخاب — الذى توجد مطالبة ملحة بتعديله لازالة جميع القيود التى تخل بالمساواة بين المواطنين فى ممارسة حق الترشيح وحرية الاختيار :

مع ذلك فنحن متفائلون لاننا نخطو نحو هذا الهدف ونرجو الا تتعثر خطواتنا وأن نتقدم خطوات أخرى نحو هذه المساواة التى نص عليها الدستور ويحميها القضاء . أما ماهى الجرعة التالية ، أو الخطوة القادمة — فان البعض يطالب بالغاء نسبة الثمانية بالمائة — والبعض يطالب بحرية تكوين الاحزاب . ولكن الخطوة المهمة التى نرجو أن نبدأ بها هى انشاء هيئة مستقلة للاشراف على اجراءات الانتخابات — وتوفير اكبر قدر من الضمانات تجعلها محل ثقة المتنافسين فى الترشيح وانصارهم .

ان ابتعاد الحكومة وأجهزتها الادارية عن التدخل فى اجراءات وعمليات الانتخاب ستريح الجميع ، وتسد الباب امام الظنون والشكوك التى تثير المرشحين المنافسين للزب الذى يمارس سلطة الحكم — لانهم يعتبرون كل اجراء تتخذه موجها ضد من لاترضى عنهم من المرشحين وأنصارهم وناخبيهم .

انني ارجو من الاستاذ ابراهيم نافع أن تتبنى هذا الاقتراح ويدعو له ويؤيده حتى نخطو خطوة جدية لعلاج الظاهرة التى يشكو منها الجميع .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٨٧

الجهاد الاكبر

انتهت المعركة الانتخابية ولم ينقشع بعد غبارها ولايزال يثار من هنا وهناك قول متضارب وفكر يدعو الى التيه والبلبلة وحق على من اخذوا انفسهم بالمنهج الاسلامي أن يتذرعوا بالصبر والمصابرة والا يالوا جهدا للايضاح والتبين وان يقفوا بعين يقظة امام المكائد ولعله لم يكن محببا الى نفوسهم ان يكون بين ابناء الأمة الواحدة معركة أو معارك يشرع فيها اى فريق للآخر مالديه من سلاح ويستحل فيها دمه وعرضه وماله ، فالاسلام يعرف التسابق والتنافس ولايعرف العماك والخصومة وهو يتسع للاختلاف ولكنه لايقبل الخلاف والنزال .

مستشار
محمد فؤاد عزب

ولقد كان من الممكن لو اننا فى مجتمع ياخذ حقيقة باسباب الاستقرار (وهو الشعار الذى كان يحمله الحزب الحاكم) ان يتنافس فيه المتنافسون فى ساحات الخير بغير ماتجريح او تمزيق لعرى المودات التى كفلها الاسلام لبنى الانسان .. على انه وقد فرض على ابناء امتنا ماجرى فقد أصبح لزاما على الملتزمين بالمنهج الاسلامى ان يضعوا دائما امام اعينهم ان النصر والتوفيق من عند الله وانهم – مشكورين – قد اخذوا بالاسباب وعمل كل منهم قدر استطاعته بعد ان تهيأ قلبه وتهيات جوارحه للمضي فى طريق ارتضاه الله لخلقه كى تتم لهم السعادة فى الدنيا والآخره وان يتمثلوا دائما قول القائل :

اذا لم يكن عون من الله للفتى فاول مايجنى عليه اجتهاده .

وان يضعوا نصب أعينهم ان ماهياه الله لهم انما هم فيه موضع ابتلاء واختبار فلا تاخذهم العزة بالاثم انما العزة لله جميعا .. وان يكون اعتزازهم بدينهم وثباتهم على طريقه فلا تزحزحهم المصائب ولا تحركهم عن اهدافهم اية غنائم .

وانا لا احمل على بعض من ابناء وطنى ان يرجف فيه المرجفون ويبدو من بعض كتاباتهم العزة من انبثاق فجر الحركة الاسلامية ذلك انهم فى حقيقة الامر منساقون لمقولات اتت من الغرب او من الشرق ومافتئ هؤلاء وهؤلاء الاتشويه الحقائق الناصعة وبلبلة الخواطر البيضاء فما كان الاسلام يوما دين ارهاب أو تفزيعا للآمنين وماكان سبيله الا الرحمة واللين والاخذ باسباب الحكمة والموعظة الحسنة وماشرع الاسلام سيوفا ليفرض بها فكرة ورؤاه وانما شرعها ردا لعدوان او ازاحة لطواغيت جثمت على صدر الانسان فحالت بينه وبين حريته فى الفكر والعقيدة والسلوك ، ثم انه فى غنى عن ان يفرض رأيه بالسيف والقهر لانه مذخور فى الفطرة التى خلقها الله .

ولكننى اعيب عليهم ان يشيعوا بيننا الياس والقنوط من رحمة الله فان الذى خلق ابا بكر وعمرا وعثمان وعليا وتلك النخبة الطاهرة من صحابة رسول الله لقادر على ان يخلق مثلهم مادام بين ظهرانيهم كتاب الله وسنة رسولة ومسيرة المهديين من صحابته واتباعه ولعلنى لا اكون مبالغا اذا اقول اننا قد وجدنا فى زماننا هذا من ضحى بالنفس والمال فى سبيل الله مثلما كان عليه صحابة رسول الله وفينا من عذب عذابا لم يكن على عهد اهل الجاهلية الأولى

واعود فاذكر المتخوفين من سلطان الاسلام انه ما أتى الى الناس الى بما يخرجهم من الضيق الى السعة ومن العسر الى اليسر ومن الاستبداد الى الحرية ومن الخضوع لمتاهات الجهالة والتخبط الى السمو بالنفس فى افاق الفضيلة والطهر والاستقامة ومن الاثرة الى الايثار الامر الذى ينعكس على حياتهم الدنيا بالسعة والرخاء والنماء والازدهار فلايكون بينهم حقد أو صراع .. وعندئذ فقط وبعد مايصنعه بهم من توعية وتربية يقف ليحرس مجتمعهم بالحدود والعقاب .

ولعل هذا هو مايحمله الداعون الى المنهج الاسلامى بالفعل قبل القول وبالقدوة قبل الكلمة ماضين فى طريقهم الذى رسمه الله لهم ، وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولاتتبعوا السبل تتفرق بكم عن سبيله ، ضاربين صفحا عن المهاترات ودون التفات الى ماقد يصدر من صغار حتى لاتتبدد جهودهم بغير طائل وهو مايقصده بعض الحاقدين وبعيون يقظة لما يمكن ان يكون من كيد ومكر فقد اشرأبت الاعناق الحاقدة وبدت على الوجوه البغضاء وان يشددوا قبضهم معتصمين بحبل الله وان يكون سبيلهم دائما الحكمة واللين والموعظة الحسنة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٨٧

وسط اللبس وعدم الدقة التى احاطت بالنتيجة حاول البعض ان يحدث وقيعة بين حزبى العمل والوفد زاعما ان الاعضاء الوفديين هم الذين لم يعطوا اصواتهم لشكرى بل انهم تمادوا فى تحليلهم الى انهم قد اعطوا اصواتهم للمحجوب ، وهو نفس ما فعلته ايضا جريدة الاخبار عندما نشرت فى عنوانها الرئيسى ان الوفديين صوتوا لصالح المحجوب ثم تراجعت فى طبعتها الثانية ! !

كيف حصل زعيم المعارضة على ٥٤ صوتا فقط فى انتخابات رئاسة مجلس الشعب ؟

غاب فؤاد سراج الدين فغاب التنسيق بين التحالف وحزب الوفد

حتى اصوات نواب الشعب لم يرحمها الحزب الحاكم ، وقام بالتلاعب فيها لصالح الدكتور رفعت المحجوب عند انتخاب رئيس المجلس يوم الاربعاء الماضى وهذا يفسر عدم حصول منافسة زعيم المعارضة الا على ٥٤ صوتا فقط ، مع ان المعارضة لها ما يقرب من تسعين مقعدا داخل البرلمان . اتهام الحزب الحاكم بالتلاعب فى أصوات نواب المعارضة امر اجمع عليه كل ممثلى قياداتها الاساسية داخل البرلمان . سبب آخر يبرر قلة الاصوات التى حصل عليها ابراهيم شكرى وهى غياب التنسيق بين التحالف وحزب الوفد بعد سفر رئيسه فؤاد سراج الدين وغيابه عن القاهرة .

تحقيق : نجوى عبد الحميد

مخالفات صارخة

■ يقول زعيم المعارضة الأستاذ ابراهيم شكري عن مهزلة انتخابات رئاسة المجلس ، ان الاصوات الضخمة التى حصل عليها الدكتور رفعت المحجوب دليل أدانة لعملية فرز الاصوات كلها ، قبل ان تكون دليلا على الثقة بالمحجوب . يشرح وجهة نظره قائلا ان عدد النواب الذين حضروا انتخابات رئاسة المجلس كما جاء فى نتيجة فرز الاصوات ٤٥٤ نائبا ، بينما كان عددهم عند انتخاب الوكيلين بعد ذلك ٤٤٠ صوتا فقط اى ان هناك اربعة عشر نائبا اختفوا فجاة ! ! مع ان انتخاب الوكيلين تم فى نفس الجلسة ، وبعد انتخاب رئيس المجلس مباشرة .

ويقول يس سراج الدين ان بعض نواب الوفد وضعوا اوراقهم بيضاء عند انتخاب رئيس المجلس ، وهذا خطا لانه اعطى للجنة التى كانت تقوم بفرز الاصوات ، وكلها موالية للمحجوب ، فرصة التلاعب فيها لصالحه ، والا كيف تفسر هذا اللغز ، وحصول المحجوب عل هذا العدد الضخم من الاصوات ؟

ويذكر رئيس حزب العمل مخالفات عديدة وقعت اثناء التصويت فالدستور ينص على أن التصويت يكون بالمناداة بالاسم ، حيث يتسلم كل نائب بطاقته ، وأن يتم التصويت بطريقة سرية ، وكل هذا لم يحدث ولكن حصلت مرحلة . .

قام عدد من الموظفين باعطاء جميع النواب بطاقاتهم فى وقت واحد وأختلط الحابل بالنابل ، ولم يكن هناك اى ضمان لسير العملية الأنتخابية بطريقة سليمة .

جبهتنا سليمة

ويقول زعيم المعارضة الاستاذ ابراهيم شكرى انه ليس نادما على ترشيح نفسه لرئاسة المجلس لم يكن يتصور اصلا ان يقوم نواب الحزب الوطنى باعطائه اصواتهم ، ولكنه اراد ان يرسى تقاليد برلمانية تنهى عصر المرشح الأوحد . وتؤكد الديمقراطية . وما احزن ابراهيم شكرى حقيقة كما يقول هو الفوضى التى سادت عملية الأنتخابات .

ويعترف رئيس حزب العمل انه فى البداية كان مترددا فى ترشيح نفسه وطلب منه الدكتور حلمى مراد العزوف عن ذلك على اساس انه رمز للحزب فلا يجوز تعريض نفسه للخسارة ، ولكن الأغلبية البرلمانية للتحالف رأت عكس هذا الرأى ، منزل على ارادتها .

ويؤكد ابراهيم شكرى ان جبهة التحالف فى هذا الأختبار نجحت نجاحا كبيرا ؛ وكانت كلها صفا واحدا متماسكا . والجدير بالذكر انه كان هناك عدد ضئيل النواب الغائبين بسبب سفرهم الى الخارج مثل مختار نوح وكان فى الكويت ، ومجدى حسين فى الجزائر .

ويقول الدكتور عصام العريان من قيادات الاخوان الشابة انه لا يشك لحظة فى ان كل الاخوان داخل مجلس الشعب اعطوا اصواتهم للمهندس ابراهيم شكرى ، وهو يميل الى الرأى القائل بانه قد حدث تلاعب اثناء



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التصويت على رئاسة المجلس بسبب الفوضى التى سادتها ، وحتى تسىء الحكومة الى العلاقة بين التحالف وحزب الوفد ، ويبدو الأخير فى منظر من وقف الى جانب مرشح الحكومة الذى اذاقه الامرين من قبل مرشح المعارضة المهندس ابراهيم شكرى ..

■ يقول المهندس ابراهيم شكرى : « زرت مع المستشار مأمون الهضيبى من قادة الاخوان ، ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ، فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوف فى منزله ، وبحثنا ترشيح واحد من المعارضة لرئاسة مجلس الشعب فى مواجهة مرشح الحكومة ، وتم الاتفاق على شخص بصفة مبدئية ، وكنت على استعداد لتايد اى مرشح وفدى ، ولكن فؤاد سراج الدين رفض ذلك ، وقال انه من الطبيعى والمنطقى ان ارشح نفسى باعتبارى رئيسا لحزب العمل . وسافر رئيس الوفد عقب ذلك الى الاسكندرية بعد ان طلب منى الاتصال بابراهيم فرج ، ولكننى لم اتمكن من الاتصال به .

اجتماع الهيئة البرلمانية الوفدية

□ انتهى كلام المهندس ابراهيم شكرى .. ننتقل الآن الى كواليس الوفد .. نجد ان اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب ، عقد . قبيل بدء اعمال البرلمان ، فى غيبة فؤاد سراج الدين مما ادى الى ارتباك الاجتماع كله ، فرئيس حزب الوفد هو عندهم بمثابة القلب من الجسد ، وزاد الطين بلة عدم وجود رئيس للمجموعة البرلمانية الوفدية ، خلفا للمرحوم ممتاز نصار . ندع الدكتور وجيه رأفت الذى رأس هذا الاجتماع مع ابراهيم فرج بصفته .. يقول : « فى البداية طرحت فكة تاييد المهندس ابراهيم شكرى عند ترشيحه لرئاسة المجلس ، الاتجاه اشولى ذهب الى تاييده ولكن الاغلبية رأت عكس ذلك حتى يثبت الحزب شخصيته وذاتيته خاصة بعد ان انتقلت زعامة المعارضة الى التحالف ، كما رأى بعض الاعفاء ان ابراهيم شكرى يسارى وحزب الوفد يعبر عن اليمين ! !

ويقول الدكتور وحيد رأفت ايضا ، ان حدة العداء للدكتور رفعت المحجوب قد خفت الى حد كبير لانه لم يصبح معينا بل منتجا ، وطالب بعض الاعضاء بفتح صفحة جديدة معه ، الا ان الاغلبية رأت الوقوف على الحياد .. لا معه

ولا ضده فى انتخابات رئاسة المجلس ، ووضع الورقة الخاصة بانتخاب رئيس المجلس بيضاء فى الصندوق المخصص لذلك .

ويؤكد الدكتور وجيه رأفت انه لم ينتخب حتى الآن رئيس للمجموعة البرلمانية الوفدية وان الهيئة العليا للحزب هى التى ستقوم بذلك فى اول اجتماع قادم لها ، بينما تقوم الهيئة البرلمانية باختيار نائبين له واربعة مراقبين . ويؤكد ايضا ان حزب الوفد سيطلب تخصيص حجرة له بالبرلمان يمارس منها اعماله وتكون مقرا لاعضائه رغم اعترافه بزعامة ابراهيم شكرى للمعارضة ، ولكن ليس معنى ذلك الا يكون له كيان برلمانى منفصل .

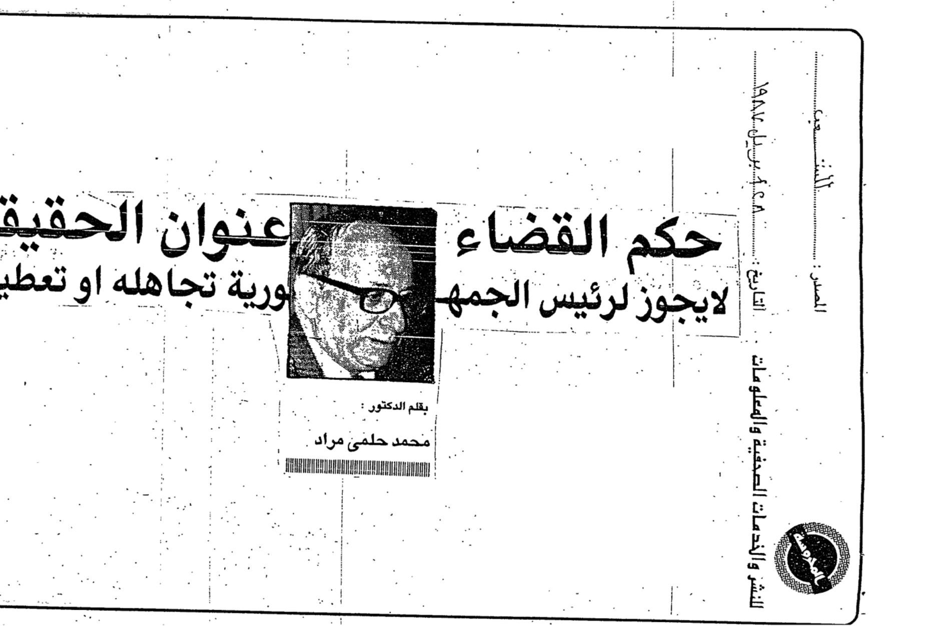
رواية اخرى

□ ويقول يس سراج الدين : انا رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية ، اختارنى زملائى لكى اعبر عنهم تحت قبة البرلمان ، ودخلت فعلا اللجنة العامة بمجلس الشعب . ويضيف : اتصل بى المهندس ابراهيم شكرى يوم جلسة انتخاب رئيس المجلس ، واخبرنى بعزمه النهائى على ترشيح نفسه ، فاتصلت برئيس الحزب فؤاد سراج الدين بالاسكندرية فاعرب عن تاييده له ، وطلب من نواب الوفد ان يقوموا بتاييده ، ولكن الوقت كان متاخرا ، فبذلت جهدى فى اخبار اكبر عدد ممكن منهم ، وفعلا قام معظمهم بتاييده ، ولكن لو كان الاتفاق النهائى بين الوفد والتحالف فى هذا الشان قد تم قبل اجتماع الهيئة البرلمانية الوفية لظهر التعاون واضحا بينهما ، ولاصبحت الصورة احسن ولكن هذا لا ينفى أنه حدث تلاعب فى اصوات نواب المعارضة لصالح المحجوب .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٨٧



حكم القضاء عنوان الحقيقة

لايجوز لرئيس الجمهورية تجاهله او تعطيله

بقلم الدكتور :

محمد حلمى مراد



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٨٧

أصدرت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة برئاسة المستشار محمد عبد المجيد نائب رئيس المجلس يوم ٢١ أبريل ١٩٨٧ حكما تاريخيا فى الدعوى رقم ٣٣٨٩٥ سنة ٤١ قضائية المقامة من المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكى وعدد من السادة المرشحين على قوائمه الانتخابية الذين لم يعلن فوزهم ضد الداخلية فى الشق المستعجل منها بوقف تنفيذ قراره باعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب التى تمت فى ٦/٤/١٩٨٧ فيما تضمنه من عدم اعلان فوز حزب العمل بمقعد واحد عن كل دائرة من الدوائر المشار اليها فى حيثيات الحكم ، وفيما تضمنه من استكمال نسبة العمال والفلاحين من قائمة حزب العمل بكل دائرة من الدوائر التى جرى فيها الاستكمال ، مع مايترتب على ذلك من اثار ، وأمرت بتنفيذ الحكم بمسودته وبدون اعلان ، واحالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتقديم تقرير بالرأى القانونى فى طلب الالغاء .

كما أصدرت حكما مماثلا بالنسبة للطعون المقدمة من حزب الوفد . .

استشكال وهمى لعقد مجلس الشعب ولو بصورة غير شرعية

وقد بادرت هيئة قضايا الدولة الى رفع استشكال وهمى باسم وزارة الداخلية فى هذا الحكم أمام محكمة غير مختصة وهى محكمة الامور الوقتية بالقضاء المدنى ، فى حين أنه من المسلم به فقها وقضاء أن هذا الاستشكال مرفوض ، اذ تنص المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة على اختصاص محكمة « دون غيرها » بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية .

كما رسم المشرع طريقا للطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أمام المحكمة الادارية العليا خلال ستين يوما ، وان كان نص فى المادة ٥٠ من القانون المذكور على أنه لايترتب على هذا الطعن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

وعلى ذلك ، فإن طريق الطعن فى الحكم الصادر واضح بينى وسبيل طلب وقف تنفيذه بالطريق القانونى المشروع جلى ظاهرة .. ولكن لم ترد الحكومة وهيئة قضايا الدولة التزام الطريق القانونى السليم ولجأت الى طريق مرفوض أصلا لمجرد التوصل الى الاعلان عن تحديد جلسة لنظر استشكال فى الحكم ولو كان ذلك أمام محكمة غير مختصة لمجرد الزعم بأن تحديد هذه الجلسة لنظر الاستشكال يوقف تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى ... وهو نوع من الخداع والتحايل غير لائق وغير مقبول من جانب الدولة .

ويظنون ان الادعاء بأن الحكم موقوف تنفيذه لهذا الاستشكال بناء على خطأ متعمد يمكن أولى الأمر من عقد مجلس الشعب فى اليوم التالى لصدور الحكم - وهو الموعد لاجتماعه لجلسة اجراءات يؤدى فيها الأعضاء اليمين الدستورية وينتخب المجلس رئيسه ووكيليه ، وبذلك يتحصن الأعضاء المستبعدون بموجب الحكم القضائى ويصبح الفصل فى صحة عضويتهم من اختصاص مجلس الشعب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور .

ولكن هذا الظن بعيد عما يأخذ به القانون الذى يرفض الخداع والتحايل وتعمد الخطأ بهدف اهدار الأحكام القضائية وافقادها قيمتها وقدسيتها .

فقد أصدر القضاء حكمه الواجب الاحترام - قبل انعقاد مجلس الشعب ، بفوز نواب عن الشعب حرموا من عضوية مجلس الشعب لتعمد تطبيق أحكام قانونية بطريقة غير سليمة توصلا لانجاح غيرهم كما حدث بالنسبة لرفض توزيع مقاعد على أحزاب المعارضة عند توزيع المتبقى منها على الأصوات المتبقية للقوائم بعد التوزيع الأول لانها لم تحصل على أية مقعد فى هذا التوزيع السابق ... وكما حدث عندما عمدوا بتعليمات وزارة الداخلية المكتوبة استكمال نسبة العمال والفلاحين فى الدائرة من قوائم الحزب الحاصل على أقل الأصوات رغم ان المتسبب فى عدم استكمال النسبة هو الحزب الحاكم لانه بدأ قوائمه بمرشح الفئات وليس من العمال أو الفلاحين أو لان مرشحه الناجح فى المقعد الفردى من الفئات ! !

ودخل بدلا من هؤلاء - نواب اخرون ليسوا هم أصحاب الحق فى المقاعد التى يجلسون عليها كما حكم بذلك القضاء ، ولا يحق لهم أن يدخلوا الى مجلس الشعب أو أن يؤدوا اليمين الدستورية ... ولا يصح وضعهم الخاطىء واغتصابهم للمقاعد التى يجلسون عليها بدون وجه حق أن يتمكنوا بمساعدة القوة الجبرية من التسلل الى مجلس الشعب واداء اليمين لانها يمين باطلة .

وبالتالى ، فإن اجتماع مجلس الشعب يوم ٢٢/٤/١٩٨٧ يعتبر اجتماعا باطلا لحضور من ليس لهم حق حضوره ومشاركتهم فى أعماله ومنع من لهم حق حضوره بحكم قضائى واجب النفاذ والاحترام من دخوله والمشاركة فيه ، وهو مايؤثر على صحة انتخاب رئيس مجلس الشعب ووكيليه .

وكم كانت حركة رمزية رائعة تلك التى قام بها بعض أعضاء مجلس الشعب المحكوم لهم قضائيا بأحقيتهم فى الفوز بعضويته عندما حملوا صورا تنفيذية من الحكم الصادر لصالحهم ضد وزير الداخلية ، وذهبوا بها الى مجلس الشعب يوم انعقاده لحضور جلسته الاجرائية فحال بينهم وبين دخولهم حرس مجلس الشعب ! ! ... وهكذا تتدخل القوة الرسمية لمنع تنفيذ الاحكام بدلا من المساعدة على تنفيذها ... فالى أين يذهب ، ولمن يتظلم المحكوم لهم بأحكام واجبة التنفيذ بأحقيتهم فى دخول مجلس الشعب .. !

تفرض ارادة الحزب الحاكم فوق الجميع !

وقد كان غريبا حقا أن يبدأ مجلس الشعب الجديد عهده بهذه الصورة الاستفزازية .. وكان من الممكن أن يلجأ أولو الامر الى حل وسط يحول دون تأجيل موعد انعقاد المجلس من ناحية وهو مايحرصون عليه ، ويظهر الاحترام اللازم نحو الحكم الصادر من ناحية أخرى وهو مايجب أن يدخل فى دائرة حساباتهم ! !

وهذا الحل أشار اليه الاستاذ احمد بهاء الدين فى « يومياته » بجريدة الاهرام يوم ٢٣/٤/١٩٨٧ اذا قال : « لو كان لى الامر لنصحت بأن نعقد المجلس دون أن يدخله الاعضاء الذين شككت المحكمة فى عضويتهم حتى ولو دخلوا بعد ذلك ، وهذا هو الأسلم قانونا ، والاصوب سياسيا . فهو يهدىء أعصاب الجميع ، وهو مكسب للحزب الحاكم يبق عنه صورة العزم المطلق على انفاذ ارادته دون الاهتمام بحساسيات الرأى العام .. ويخلق الطقس السياسى الصالح للحوار وليس للتناحر وهو أهم من عشرين مقعدا بالنقص أو الزيادة فى مجلس أغلبيته ساحقة لحزب حاكم » .

ولكن يبدو أنه يراد اشعار الجميع ان ارادة الحزب الحاكم فوق الجميع وفوق كل شىء ... فليحكم القضاء بما

يشاء ولكن ما قرره الحزب الحاكم عن طريق وزير داخليته يجب أن ينفذ ... ويجب أن تعود هيئة مكتب المجلس كما كانت .. نفس الرئيس ونفس الوكيلين بلا تغيير ... وحتى الوزارة التي جرى العرف في كل الدول الديمقراطية ان تستقيل عند اجراء انتخابات عامة للمجلس النيابي ولو أعيد تشكيلها كما هي ، اعلانا للاحترام للارادة الشعبية لم تستقل لاول مرة. خلافا لما جرى عليه العمل وبقيت على حالها وهو مانبهت اليه في مقالي الأسبوع الماضي ... وفي نفس المعنى الأخير كتب الاستاذ مصطفى أمين معلقا في « أخبار اليوم » الصادرة يوم السبت الماضي مايلي :

جرت التقاليد في كل البلاد الديموقراطية أن تستقيل الوزارة عقب ظهور الانتخابات حتى ولو حصل الحزب الحاكم على الأغلبية ... ولكن الوزارة لم تقدم استقالتها حتى اليوم وكنا نتمنى ان نفعل ماتفعله الدول الديمقراطية ، حتى ولو كانت الوزارة سوف تقدم استقالتها في شهر اكتوبر القادم بعد انتخابات رئيس الجمهورية ... نحن نريد عصرا جديدا ينهي الزمن الرديء ، تكون الكلمة العليا للشعب ، تحترم ارادته وتنفذ مشيئته .. تختار له الرجال الذين يثق بهم ، ولا تفرض عليهم شخصيات مكروهة أو أسماء مشبوهة .. فنحن اذا احترمنا الشعب احترمنا الشعب ، واذا توهمنا اننا نضحك عليه ، فالواقع اننا نضحك على أنفسنا .. هذا الشعب زكي لماح ، قادر على أن يفرق بين الحق والضلال وبين الديمقراطية الحقيقية ، والديموقراطية الملوثة بأشعة الدكتاتورية .

الحكم القضائي يدمغ الانتخابات بالتلاعب في ارقامه .. والخطأ في تطبيق القانون عليها

على أن ماهو أخطر مما حكم فيه حكم محكمة القضائي الاداري من الخطأ في تطبيق القانون والانحراف في تفسيره الذي تجلى في أمرين هما حرمان أحزاب المعارضة الممثلة في مجلس الشعب من المشاركة في الحصول على المقاعد المتبقية — بعد التوزيع — في الدوائر التي لم يصل فيها الحزب الى حد المتوسط الانتخابي وبغض النظر عن حصوله على أكثر من نصف المتوسط المشار اليه خلافا لما تقضي به المادة ٣٦ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ .. وهو ما أعطى حزب العمل الحق في سبعة مقاعد باعتبار مقعد واحد في كل من الدائرة الثانية بالاسكندرية ومحافظة بورسعيد والدائرة الثانية بالمنوفية ، ومحافظة الاسماعيلية ، والدائرة الثانية بسوهاج والدائرة الثانية بقنا ، ومحافظة أسوان .. كما أعطى حزب الوفد الحق في عشرة مقاعد ... وهذه المقاعد جميعا استولى عليها الحزب الوطني دون وجه حق وعلى خلاف القانون .

(٢) واستكمال نسبة العمال والفلاحين على حساب القوائم الاقل عددا في الاصوات رغم تعديل هذا الحكم ، الامر الذي يتعين معه التغيير في صفات العديد من الفائزين بقوائم احزاب المعارضة بالتزام الترتيب الوارد بها .

فان الاخطر هو ما أشار اليه الحكم عما لاحظه الحاضرون عن الطاعن (رئيس حزب العمل الاشتراكي) عند اطلاعهم على محاضر لجان الانتخاب العامة والرئيسية للدوائر الانتخابية التي أمرت المحكمة وزارة الداخلية بضمها للقضية من وجود تغييرات مادية فيها بانقاص عدد الاصوات الحاصل عليها حزب العمل في الكثير من اللجان ، وبزيادة نفس القدر في عدد الاصوات الحاصل عليها الحزب الوطني مع بقاء المجموع الكلي للاصوات كما هو ... وهذه التغييرات ظاهرة للعين المجردة .. مما يثبت حصول تزوير في هذه المحاضر الرسمية ! ! .... وقررت المحكمة في حيثيات حكمها ان المحكمة وان كانت تلاحظ ماجاء ببعض صور محاضر اللجان من تعديل وتغيير واضحين سواء في عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة بعض الاحزاب ، أو في جملة الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها الاحزاب ، الا أنها وهي بصدد الطلب المستعجل من خلال مايكشفه ظاهر الاوراق والمستندات رأت طرحها ماتعاه الطاعنون في هذه الخصوصية ... وان كان لابد من العودة الى هذا التلاعب عند نظر الموضوع أمام نفس المحكمة ، — من ناحية — وعن قيام النيابة العامة بالتحقيق فيه باعتباره يشكل جنايات تزوير في أوراق رسمية من ناحية أخرى بعد ابلاغها عنه .

هل بعد ذلك يصح الحديث عن اعلان دستوري رائع لصوت الشعب

وهنا يثور سؤال يطرح نفسه وهو : هل يجوز بعد صدور هذا الحكم القضائي الخطير الذي يوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة مجلس الشعب التي تمت في ٦/٤/١٩٨٧ فيما يتعلق بتوزيع المقاعد المتبقية السبعة عشر التي أعطيت للحزب الوطني بدون وجه حق وهي من حق حزبي العمل والوفد ، وفيما يتعلق بتغير الفائزين حسب الصفات بحجة استكمال نسبة العمال والفلاحين استبعادا لاشخاص بعينهم ، والذي يشير الى التغيير الواضح في أرقام بمحاضر لجان الانتخاب .. أقول هل يجوز للسيد رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك ان يقف في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة أمام مجلسي الشعب والشورى في ٢٣/٤/١٩٨٧ مشيدا بهذه الانتخابات في قوله :

(أهلا بكم في هذه المقاعد حملتكم اليها ارادة الجماهير في انتخابات حرة نزيهة لم يدنسها باطل مزعوم ، ولم ينحرف بها هوى مخطط أو مرسوم — بل كانت اعلانا دستوريا رائعا لصوت الشعب الذي لايعلو عليه صوت) .

أن هذه المعاني تتعارض مع حكم القضاء الصادر قبل القائها بيوم واحد .. ولابد أن أحيط رئيس الجمهورية علما به وبما تضمنه اذ أن هذا الحكم يعلن ان هذه الانتخابات دنسها باطل مزعوم في تفسير خاطيء للقوانين اضرارا باحزاب المعارضة ، وانحرف بها هوى مخطط ومرسوم يراد به تمكن الحزب الوطني الحاكم من حصوله على مقاعد ليست من حقه ، فضلا عن شبهة التزوير والتلاعب في أرقام الأصوات الحاصلة عليها قوائم الاحزاب في محاضر اللجان الانتخابية .... ومن هنا كيف تكون نتيجة هذه الانتخابات اعلانا دستوريا رائعا لصوت الشعب في حين أنه شابها ماحدا بالقضاء لوقف تنفيذ قرار اعلانها في بعض ماشملت عليه بصفة مستعجلة ، فضلا عما سيتمخض عنه نظر القضية موضوعيا بعد ذلك

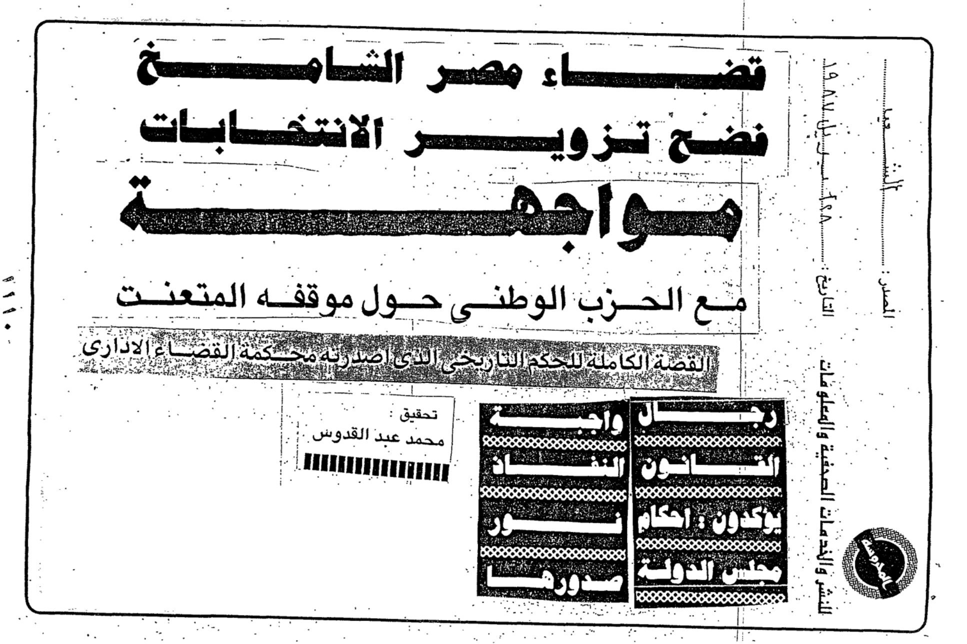
أن تجاهل حكم القضاء في قضية من القضايا التاريخية الخطيرة وهو ، عنوان الحقيقة ، التي يجب أن يسلم بها الكافة في الى أن يعدل أو يلغى أن كان موضوعا لطعن يعتبر أمرا جللا ... وتنص المادة ٧٢ من الدستور على أن تصدر الاحكام وتنفذ باسم

الشعب . ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين جريمة يعاقب عليها القانون .

وإذا كانت هيئة قضايا الدولة قد لجأت اخيرا الى اتخاذ الطريق القانوني السليم بالطعن في الحاكم أمام المحكمة الادارية العليا ، ألم يكن من الواجب عدم الاشارة بقرار اعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب وهي محل نظر أمام المحاكم حتى لايعتبر ذلك نوعا من التدخل أو التأثير في القضايا أو شئون العدالة مما تحرمه المادة ١٦٦ من الدستور .

وإذا كان وزير الداخلية عطل تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار إعلان نتيجة الانتخابات فيما ذكره الحكم ، الامر الذي يعطي للمحكوم لهم الحق في رفع الدعاوى الجنائية عليه مباشرة بالتطبيق للمادة ٧٢ فقرة أخيرة من الدستور ، الا تعتبر الاشادة بالاعلان الدستوري الرائع لنتيجة الانتخابات شهادة يمكن أن ينظر اليها باعتبارها توجيه أو ابداء رغبة في تبرئة الوزير المشكو .

ان الموقف دقيق وحساس ، ولايجوز أن يستمع فيه الرئيس حسني مبارك الى مايوسوس به المتورطون في هذه الازمات الدستورية والسياسية والمتسببون فيها والراغبون في الاستفادة منها حتى لايدفعوه علنا الى مواقف سنتحبة بلا مقتضى .



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضاء مصر الشامخ فضح تزوير الانتخابات

مواجهة

مع الحزب الوطني حول موقفه المتعنت

القصة الكاملة للحكم التاريخي الذى اصدرته محكمة القضاء الادارى

رجال القانون يؤكدون : احكام مجلس الدولة واجبة النفاذ فور صدورها

تحقيق :
محمد عبد القدوس

الف مبروك مرتين .. مرة لمصر كلها على قضائها الشامخ الذى اثبت من جديد انه حض كل مظلوم ، ومرة اخرى للمعارضة كلها ، لقد اثبتت محكمة القضاء الادارى مارددته المعارضة مرارا بان الانتخابات كانت مزورة ، ترجم القضاء ذلك عمليا وامر باضافة ١٧ مقعدا جديدا للمعارضة ، وايقاف قرار وزير الداخلية بعدم اعلان فوز المعارض فيها ومن هذه المقاعد عشرة للوفد ليرتفع بذلك عدد مقاعده فى البرلمان الى ٤٥ مقعدا ، وسبعة للتحالف ليرتفع عدد نوابه الى ٦٣ نائبا بالاضافة الى ثلاثة مستقلين وبذلك يتجاوز مجموع نواب المعارضة داخل مجلس الشعب ١١١ نائبا ، تحديدا ، بحكم القضاء :

نصر جديد

وقد حققت المعارضة نصرا جديدا فى ساحة القضاء امام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة قضت ايضا بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية فيما تضمنه من قائمة استكمال نسبة العمال والفلاحين من احزاب المعارضة (١١ تحالف) و (و١٢ وفد) .

وبهذا الحكم التاريخى يدخل الى مجلس الشعب عدد من ابرز قيادات حزب العمل والاخوان المسلمين وهم محمد حسن درة من دمياط واحمد مجاهد نائب رئيس حزب العمل من دكرنس بالدقهلية ، والدكتور السيد محمد عبد السلام امين حزب العمل بابو كبير شرقية ، وجمال مطاريد وهو طبيب من المنيا وكلهم من قيادات العمل وحسن جودة من بنى سويف وصالح ابو رفيق من الدائرة الثانية بحيرة والدكتور لطفى شهوان من الزقازيق من قيادات الاخوان المسلمين وكل هؤلاء لم يدخلوا مجلس الشعب رغم فوزهم بسبب استبعادهم بحكاية العمال والفلاحين !!

اسقطهم الكمبيوتر وانصفهم القضاء

اما الذين أسقطهم كمبيوتر وزارة الداخلية ، وانصفهم القضاء بعد ان فضح تزوير زكى بدر فهم : محمد المراغى من الدائرة الثانية بالاسكندرية وكان عضو مجلس الشعب السابق وعادل المصرى امين حزب الاحرار ببورسعيد وهو مهندس زراعى ، والدكتور محمد حسن حامد امين حزب العمل فى الاسماعيلية وهو طبيب وابراهيم أبو على وهو عضو قديم فى الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل وكان زميلا لفتحى رضوان وهو من اشمون بالمنوفية وعثمان ابراهيم من قيادات الاخوان بسوهاج ، وعامر رسلان وصلاح ابو المجد من اسوان وهو عضو مجلس امة سابق وكان رئيسا للنقابة العامة لعمال الزراعة .

وقد أصدر هذه الاحكام التاريخية المستشار محمد عبد المجيد رئيس محكمة القضاء الادارى ونائب رئيس مجلس الدولة وعضوية المستشارين محمد حمدى مصطفى ، وادوارد غالب سيفين وعبد الرحيم احمد جودة واحمد كمال الدين محمد فؤاد ، وعادل صليب ، وسمير ابراهيم بسيونى تعالوا نتعرف على قصة هذه الاحكام من اولها واخر تطوراتها كما يرويها لنا المستشار حسنى عبد الحميد وكيل رئيس حزب العمل فى الدعوى

الحكاية من أولها

يقول المستشار حسنى عبد الحميد :

بعد ان اعلن السيد وزير الداخلية قراره بنتيجة انتخابات مجلس الشعب والتى جرت يوم ٦ ابريل الماضى واشترك فيما مرشحون من احزاب الوطنى ، والعمل والوفد والتجمع والامة عن طريق القوائم النسبية مما اشترك فيها مرشحون مستقلون فى ظل نظام الانتخاب الفردى الذى أجيز مؤخرا ليكون نظام الانتخابات مزدوجا ... النظام الفردى فيه جنبا الى جنب مع القائمة النسبية رات أحزاب المعارضة التى أصبح من حقها التمثيل بمرشحها فى مجلس الشعب وهى حزب العمل والوفد أن قرار وزير الداخلية الخاص بالانتخابات هو قرار ادارى يختص مجلس الدولة وحده بمراقبة بمشروعته دون غيره من جهات القضاء الاخرى او غير القضاء . . .

وقد تمثل عيب قرار وزير الداخلية فى نظر حزبى المعارضة فى مواقع ثلاث :

- النقل غير الصحيح للنتيجة الفعلية للانتخابات وهو مايسمى بتغير الحقيقة او التزوير وهذا العيب لاتحتمله اجراءات الطلب المستعجل اى طلب وقف التنفيذ انما موقعه ومجاله هو الطلب الموضوعى اى طلب الالغاء .
- مخالفة القانون اى اساءة تطبيقة نتيجة للخطا فى فهمه وتاويله وتفسيره او العمد فى ذلك
- اساءة استعمال السلطة والانحراف بها ، بمعنى ان جهة الادارة وهى وزارة الداخلية لم تحسن استخدام السلطات والصلاحية المتاحة لها وانما انحرفت بها عن طريق الصواب وجادته

المحكمة تستجيب

استجابت محكمة القضاء الإدارى الى الشق المستعجل فى الطعون التى اقامتها احزاب المعارضة ، فقضت بوقف تنفيذ قرار السيد وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات فى الدوائر محل الاعتراض وهى اربعين وقد تمثلت تلك الاستجابة ليس فقط فيما صدر عنها من قضاء ولكن وضحت ايضا فى اجراءات نظر الطعون ، فقد حرصت المحكمة على ان تنتهى من نظرها باسرع وقت ممكن فلم يستغرق نظرها ، والاطلاع على المستندات المقدمة فيها ، وتقديم مذكرات الدفاع من اطراف الدعوى ثم صدور الحكم فيها لم يتفرق - اكثر من سبعة ايام ، وفى موعد يسبق من حيث الزمن افتتاح وانعقاد مجلس الشعب حتى يجرى تنفيذ الحكم ويصبح تشكيل المجلس بمقتضى هذ التنفيذ قبل انعقاده .

وتحقيقا لهذا الغرض امرت المحكمة بان يجرى تنفيذ الحكم بمسودته الاصلية ، اى دون انتظار لنسخه ، واستصدار صور منه وحرصت المحكمة ايضا ان يكون التنفيذ دون اعلان للحكم حتى لا يتاثر التنفيذ باجراءات الاعلان ومواعدها .

ويقول المستشار حسنى عبد الحميد : ان الترجمة العملية لتنفيذ ذلك الحكم لها محاور ثلاثة .. أولها ان يدخل البرلمان مرشحون جدد من مرشحى احزاب المعارضة التى طعنت فى قرار وزير الداخلية وقبلت المحكمة طعنها ويستبدل ثانيا اعضاء من ذات تلك الاحزاب باعضاء منها لتغير صفاتهم ، ويستبعد ثالثا من مرشحى الحزب الوطنى أعدادا تقابل أعداد الاعضاء الجدد من احزاب المعارضة .

ويستبدل أعضاء من مرشحى



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٨٧

الحزب الحاكم باعضاء ممن أعلن نجاحهم بسبب تغير الصفات .

آخر التطورات

قامت أحزاب المعارضة بتسليم صور مسودة الاحكام التى صدرت من محكمة القضاء الادارى ؛ الى الادارة المختصة بتنفيذها فى وزارة الداخلية ، فرأت الوزارة أن تستشكل فى تنفيذ الحكم ، واتجهت باشكالا تها الى القضاء المدنى ، وهو قضاء الامور المستعجلة تطلب اليه الحكم بوقف تنفيذ أحكام محكمة القضاء الادارى ، ثم أتبعت تلك الاشكالات بطعن على تلك الاحكام امام المحكمة الادارية العليا ، وطلبت اليها ايضا أن تقضى بوقف تنفيذها .

وفى المقابل أقامت أحزاب المعارضة ، اشكالات امام المحكمة التى أصدرت الاحكام ، تطلب اليها فيها ، أن تقضى بالاستمرار فى تنفيذها ، بعد أن وضعت وزارة الداخلية ، امام هذا التنفيذ عقبات تمثلت فيما اقامته من أشكالات امام القضاء المدنى وهو قضاء غير مختص بالحكم بوقف تنفيذ أحكام محكمة القضاء الادارى ، التى يختص بوقفها ذات المحكمة التى اصدرتها .

الحكومة تطلب التقاط انفاسها

وقد نظرت بالفعل اشكالات المعارضة امام محكمة القضاء الادارى يوم الخميس الماضى وطلب السيد المستشار نائب رئيس هيئة قضايا الدولة الذى قام بتمثيل وزارة الداخلية ان تعطى الحكومة مهلة للرد على اشكالات المعارضة ، ووصف ذلك بعبارة التقاط الأنفاس ، وذكر أن الأحكام المستشكل فيها من شانها الاساءة الى الموقف الاقتصادى للبلاد ! ! وقد أجابته المحكمة الى طلبه ، وقامت بتاجيل نظر الاشكالات الى جلسة اليوم ..

مواجهة قانونية

واجهت المستشار احمد موسى وكيل مجلس الشعب ، وهو من قيادات الحزب الوطنى ،والجدير بالذكر أنه ممن اضيروا من الحكم التاريخى الذى أصدرته محكمة القضاء الادارى اذ يعنى تنفيذ الحكم خروجه من مجلس الشعب .

قلت له ، مع احترامنا للقضاء فهو غير مختص بنظر هذا الموضوع ! ! ذلك أن الاحكام التى تمس صحة العضوية من الامور التى يختص مجلس الشعب بالفصل فيها طبقا للمادة ٩٥ من الدستور ، كما أن الحكومة طعنت فى هذه الاحكام امام المحكمة الادارية العليا ، وطلبت وقف تنفيذها بصفة مستعجلة لحين الفصل فى موضوع الطعن ، وقدمت استشكالات فى الاحكام الصادرة امام محكمة القاهرة للامور المستعجلة ، ومجرد اقامة هذه الاستشكالات يوقف تنفيذ الحكم ، يصبح كان لم يكن الى حين الفصل فى الاستشكال ، فالنزاع أذن لم ينته .

× × × ×

عرضت أراء عضو الحزب الوطنى على المستشار حسنى عبد الحميد ..

فى البداية أكد لى أنه ليس محاميا عن التحالف ، بل هو محامى الحق حيثما كان .. ولخص رده على المستشار أحمد موسى فى عدة نقاط :

- لامجال للحديث هنا عن صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب ، أنما المطروح على الساحة قرار ادارى شابه ما يشوب القرارات الادارية عامة من عيوب ، ومن ثم أنعقدت الولاية لمحكمة القضاء الادارى لنظر الطعن فيه .
- اذا كان الاشكال فى تنفيذ الحكم من شانه وقف التنفيذ حتى يفصل فى الاشكال ، فالذى لا شك فيه أيضا ، أن الاشكال بطلب الاستمرار فى التنفيذ والحكم فيه من شانه أن يلزم كل الجهات بتنفيذ الحكم ..
- من الواضح أن الحكومة عندما لجأت الى القضاء المدنى ، بدلا من القضاء الادارى كانت تقصد مجرد عرقلة التنفيذ وتضييع الوقت ، عندما رفعت دعوتها أمام جهة قضائية لا تختص ولائيا بنظرها .
- واخيرا فإنه لا يصلح لوقف تنفيذ الأحكام لا الاحكام التى تصدر بوقف تنفيذها ، امام الاراء والاجتهادات الشخصية فلا تصلح سببا ولا مبررا ، ولا موجبا لوقف تنفيذ الاحكام التاريخية التى اصدرتها محكمة القضاء الادارى .

اراء جريئة

يقول المستشار محمود عبد الحميد غراب بمحكمة أستئناف القاهرة تعليقا على اصرار الحزب الوطنى على أن يضرب باحكام القضاء الادارى عرض الحائط ياسيدى هذه دولة بوليسية ، القانون هو آخر شىء يمكن أحترامه ، السيادة الآن للطوارىء والاحكام العرفية ومباحث وزارة الداخلية ، وهذا الحكم كارثة بالنسبة لحزب الحكومة لانه لا يهمه أحترام القانون بل الحفاظ على الاشخاص رغم أنهم جميعا هالكون ولذلك أسرع حزب الحكومة بعقد البرلمان بدلا من تاجيله ، والغريب أن أحد وكلاء مجلس الشعب المعينين من الذين قرر القضاء بعدم أحقيته فى عضوية المجلس .. ولكنها وقاحة ! ! ولا شك أن الرئيس مبارك يتحمل جزءا كبيرا من المسئولية ، لانه أثبت فى هذا الموقف أنه رئيس للحزب الحاكم فقط ، بدلا من أن يكون رئيسا لكل المصريين .

ويقول الدكتور محمد عصفور من كبار خبراء القانون الادارى تعليقا على موقف حزب الحكومة ، انه موقف يتسم بالصلافة والتبجح وازدراء القانون . والامر واضح فمنذ سنتين عرضت قضية مشابهة تتعلق بتوزيع المقاعد واستبعاد الفئات ، ووضع العمال مكانهم ، وكانت خاصة بابراهيم عوارة وحامد الازهرى وعبد الحليم مندور من حزب الوفد ..

وقد ألغت المحكمة الادارية العليا الحكم الذى أصدرته محكمة القضاء الادارى فى هذا الشان وقبلت الطعن من هؤلاء فى القرار الصادر من وزير الداخلية فى حدود اختصاصه بالنسبة لاعلان النتائج ، ورأت أنه لا يتصل



بالطعن الانتخابى بل ومجرد قرار أدارى ،كما أن القضاء المدنى حكم بعدم اختصاصه بنظر الاستشكال الذى أقامته الحكومة امامه .

وشاهد شاهد من أهلها

□ المستشار الدكتور أحمد ثابت عويضة رئيس مجلس الدولة السابق قال فى جريدة الأخبار أن المادة ١٣ من قانون السلطة القضائية تمنع على القاضى العادى غير مختص بنظر الاشكالات فى تنفيذ أحكام القضاء الادارى ، وبالنسبة لوقف تنفيذ أحكام القضاء الادارى فهو من أختصاص المحكمة الادارية العليا فقط .

□ المستشار محمد العجانى رئيس المكتب الفنى للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع صرح بانه طبقا للقانون الخاص بمجلس الدولة ، لا يجوز وقف تنفيذ أحكام محكمة القضاء الادارى الا اذا أمرت بذلك دائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا . ولا يملك القضاء العادى وقف تنفيذ هذه الأحكام .

والقانون يجعل من احكام القضاء الادارى واجبة النفاذ فور صدورها واضاف أن تنفيذ الحكم بمسودته وبغير أعلان ؛ يقتضى ألتزام الحكومة والجهات الادارية بتنفيذه حتى طلب منها ذلك ولو باستخدام القوة الجبرية .

الأسلام هو الحل ! !

□ قابلت واحدا من الفائزين بمقتضى حكم مجلس الدولة ، أنه المهندس محمد حسن درة أحد قيادات حزب العمل .. قال لى : لا أتصور أبدا أن يحترم من قاموا بتزوير الانتخابات أحكام القضاء الادارى ، أخلاقهم تمنعهم من ذلك ، أننى مقتنع أكثر من أى وقت مضى بان الاسلام هو الحل لمشاكلنا ، لاننا نعانى من ازمة أخلاق وضمير قبل أن نعانى من الأزمة الاقتصادية ، والايام لن تدوم للمزورين ، فالله أكبر منهم ، وهو قادر على فضحهم (ولاتحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون) وسادخل مجلس الشعب باذن الله بارادته سبحانه وتعالى ، رغم أنف الظالمين والمزورين .

□ ويقول المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل أن التحالف سيعمل فى أتجاهات ثلاثة لادخال نوابه الفائزين بحكم القضاء الى مجلس الشعب ، الاتجاه الاول السير الى النهاية فى الاتجاه القانونى ، وإثارة هذا الموضوع فى مجلس الشعب عندما يحين الوقت المناسب لذلك ، وتعبئة الرأى العام ليكون نصيرا للنواب الذين انصفهم القضاء بعد أن ظلمهم كمبيوتر وزارة الداخلية ! !

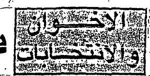
تحذير الى حزب الحكومة

يقول المستشار حسنى عبد الحميد ان أصرار الحزب الحاكم على موقفه ، والامتناع عن تنفيذ احكام محكمة القضاء الادارى جريمة يعاقب عليها القانون بنص خاص فى قانون العقوبات ، وهذا النص يقضى بحبس المسئول عن عدم تنفيذ الحكم وعزله من وظيفته ، والحصانة البرلمانية لا تفيد كثيرا فى هذا الصدد ، أنها لا تسقط العقوبة ، بل تؤجلها فقط .. فحذار ياقادة الحزب الوطنى من المصير الذى ينتظركم ، حصانتكم لن تدوم الى الابد بل الدائم هو وجه الله ثم سيادة القانون ، واحذروا قبل ذلك من غضب الشعب ، وسخط الله سبحانه وتعالى ، قبل هذا وذاك إن أخذه أليم شديد .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ... التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٨٧



داخل المجلس

لقد دمغ القضاء الخلل فى جهاز كمبيوتر وزارة الداخلية لتغييره النتائج فى ٢٢ دائرة من ٤٨ دائرة وذلك بالحكم الذى صدر يوم الثلاثاء ٢١ / ٤ ولكن ما أيسر التحايل على وقف تنفيذ مثل هذه الاحكام بما يسمونه استشكال ورحم الله المنزلة العالية التى كان يحتلها القضاء المصرى فى العهد البائد قبل ٢٣ يوليو ولا نملك الا ان « نقول انا لله وانا اليه راجعون » ..

نعود فنقول لنطو هذه الصفحة وما تخللها من سلبيات لنواجه المستقبل وما يلقيه على كاهل اعضاء مجلس الشعب من مسئوليات ، وقد وجهت فى مقال سابق حديثى الى الاخوه النواب الذين فازوا فى التحالف وغيرهم ممن يطلقون عليهم اسم نواب المعارضة ، وأوجه حديثى هذه المرة الى الاخوة نواب الحزب الوطنى الديمقراطى فاقول لهم :

ايها الاخوة الفضلاء نواب الحزب الوطنى الديمقراطى .. تعالوا نتناس فترة الدعاية الانتخابية وما صاحبها من سلبيات وتجاوزات ومعلوم من الذين تعرضوا للعنت والاذى ــ ومع ذلك فقد تعودنا نحن الاخوان ان نصبر على ما يصيبنا من أذى ونحتسبه عند الله ، وكان الامام الشهيد يوصينا ويقول كونوا مع الناس كالشجر يرمونه بالحجر ويرد عليهم بالثمر ..

تعالوا نبدأ صفحة جديدة كلها تفهم وتعاون صادق فى العمل لصالح هذا الوطن ، تعرفوا على اخوانكم النواب من غير الحزب الوطنى واتصلوا بهم عن قرب فلن تجدوا منهم الا كل كلمة طيبة وعاطفة نبيلة وخلق حسن وجانب لين لأن هذا ما يوجبه عليهم اسلامهم الذى يدعو الله وهو نفس اسلامكم الذى تنسبون اليه ارجو الا تنظروا اليهم من بعد ومن خلال منظار اسود قاتم ، ألبسكم اياه بعض الكتاب الذين لايريدون للاسلام أن ينظم حياتنا ويحل مشاكلنا فالاسلام يدعوكم أن تتبينوا حقيقة ما تسمعون او تقرأون خشية ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ..

أيها الاخوة الفضلاء نواب الحزب الوطنى الديمقراطى .. احب أن انبه حضراتكم الى بعض المعانى : أولها الا تظنوا لكونكم نواب الحزب الحاكم وأن السيد الرئيس هو رئيس حزبكم ، انكم وحدكم المسئولون عن رسم سياسة هذا الوطن الغالى ، والحقيقة أن نواب الاحزاب الاخرى هم ايضا ابناء هذا الوطن ويشغلهم مصير ومستقبل هذا الوطن ، ولا أكون مغاليا اذا قلت ان قضايا هذا الوطن ومستقبل أجياله لايهمنا فقط بل يؤرقنا ، ويشغل من تفكيرنا حيزا كبيرا . نعلم أنكم تمثلون الاغلبية فى المجلس وهذا يعنى أنكم الذين تتحكمون فى اتخاذ القرار فى أية قضية . فلتستشعروا اذن مسئوليتكم أمام الله ثم أمام هذا الشعب الذى انتخبكم لتعبروا عن رغباته .

كما نريد أن يسود المجلس هذه الدورة



بقلم :
مصطفى مشهور

الجو الهادىء الذى يثرى الحوار والنقاش للوصول الى الاصلح فى كل أمر يطرح للنظر فيه ، ولنتجنب الصخب والاسلوب الغوغائى الذى يضيع الحق فى ثناياه ، فاذا لو أحسن النواب جميعا الظن ببعضهم البعض ، افسحوا صدورهم لسماع الآراء من الغير ، وتخلوا عن التعصب لرأى معين ورفض غيره .

لقد سبق ان قلت لاخوانى نواب التحالف إننا لا نستسيغ لفظ المعارضة لاننا لا نعارض لمجرد المعارضة ، ولكننا نؤيد ما هو حق وصواب مهما كان مصدره ونعارض ماهو باطل ولو كان صادرا من أحد نوابنا ..

ايها الاخوة الفضلاء نواب الحزب الوطنى الديمقراطى ، ان اسم الحزب الذى تمثلونه يملى عليكم أن تعطوا الصورة الصادقة المخلصة للوطنية ، والصورة السليمة الصحيحة للديموقراطية ، حتى لا يكون اسم حزبكم من أسماء الاضداد ..

إن الوطنية الحقة تقتضى من كل نائب أيا كان حزبه ، أن يتفاعل مع قضايا هذا الوطن وأن يتعاون مع اخوانه النواب فى التعرف على الطريق الصحيح والحل السليم لهذه القضايا ثم الدعوة لتضافر الجهود لتنفيذ هذا الحل . ان الاسلام الذى هو دين الدولة ودين الاغلبية يدعونا جميعا الى حب الوطن والسهر على تحقيق العدل والامن والتكافل بين أبنائه والحرص على الوحدة بين أبناء الوطن وحمايته من كل اسباب الفرقة التى يحاول أعداء الوطن اثارتها .

ان الوطنية الحقة تحتم عليكم أن تكونوا موصلا جيدا لنبض الشعب ورفع مطالبه الى المجلس والى المسئولين والا تكونوا كالطبقة العازلة بين جماهير الشعب ومؤسساته التشريعية وحكامه . انى أطالب كل نائب ايا كان انتماؤه الحزبى ان يتصل على الدوام بابناء دائرته وأن يستطلع رأيهم فى قضايا الوطن الرئيسية التى تطرح على المجلس ، وان يشارك فى ابداء الرأى والا يبقى صامتا هكذا طوال مدة نيابته لا نريد ، أبا الهول ، ولا نريد لاى نائب ان تذوب شخصيته داخل حزبه يوافق على كل ما يطلبه منه حزبه ولو كان فى اغضاب لله او جور على حقوق الشعب وانتقاص من حريته ..

أطالب كل نائب أن يقوم فى دائرته بعمل استفتاء محلى بين أبناء الدائرة حول القضايا الهامة مثل تطبيق الشريعة الاسلامية ، والغاء قانون الطوارىء وغيره من القوانين المقيدة للحريات ، ثم ينقل نتيجة هذا الاستفتاء بكل الصدق الى المجلس ويقف بجانب هذه النتيجة اننا لانرضى لنائب يمثل الالاف او الملايين أن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٨٧

يكون كل دوره التصفيق ورفع يده بالتصويت الذى يطلبه منه حزبه ..

كما أن الديمقراطية الحقة هى ان تتحقق الحرية لافراد الشعب وأن ترفع كل القيود التى تنال من تلك الحرية ، إن الدعوة الى الاستقرار والانتاج لايمكن ان تتحقق فى ظل تلك القيود وفى ظل قانون الطوارىء الذى يتعرض المواطن به الى الاعتقال فى أى وقت دون محاكمة بل حتى لو افرجت عنه النيابه كيف تنطلق المواهب فى الانتاج والابداع فى ظل هذا الشعور بعدم الامن ..

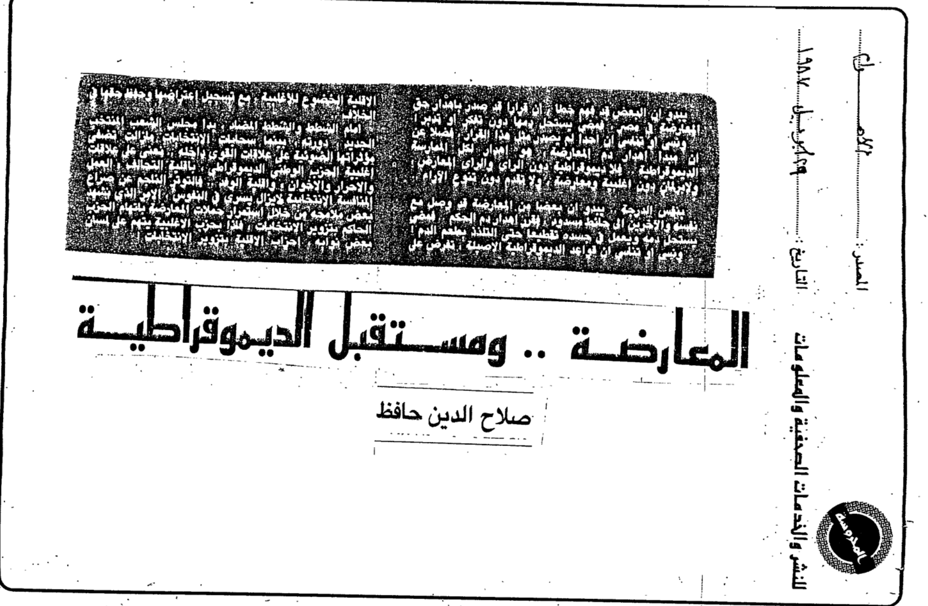
الديمقراطية تستوجب أن يسمح لفئات الشعب وتجمعاته وهيئاته أن يكون لها وجود قانونى لتمارس من خلاله نشاطها فى وضوح ..

الوطنية والديمقراطية توجبان الالتزام بمادتى الدستور بأن الدين الرسمى للدولة هو الاسلام وان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع .

نحن لسنا فمن يرون التطبيق الفورى لكل قوانين الشريعة دفعة بما فيها الحدود ، ولكن نريد الاتفاق على تطبيق الشريعة بتكاملها فى كل مرافق الدولة ضمن خطة يتفق فيها على الاولويات والتوقيت المناسب لها . أما أن يغلق باب المناقشة بمثل الصورة التى حدثت فى المجلس السابق ويوقع نواب من الحزب الوطنى على اقتراح قفل باب المناقشة ويصوت نواب الحزب بالموافقة فهذا امر غريب وشاذ ويصم الحزب والحكومة بتهمة الاصرار على عدم تطبيق الشريعة وفى ذلك جلب لسخط الله ولن يصلح الله لنا عملا بعد ذلك ، أما اذا شرح الله الصدور وتمت الموافقة على اقرار تطبيق الشريعة ، فنستطيع ان نؤكد ان الله سيتداركنا برحمته ويعمنا بفضله ، وينقذنا من هذه التبعية للغير بسبب حاجتنا الماسة للمواد التموينية وخاصة رغيف الخبز ، فالله تعالى يقول « ولو أن أهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض » وحينما نضع خطة اقتصادية للتخلص من الربا سنعفى أنفسنا من حرب الله ورسوله لنا التى نص عليها القرآن لمن يتعاملون بالربا .

ايها الاخوة الفضلاء نواب الحزب الوطنى الديمقراطى معنى أخير أنبه حضراتكم اليه ، وأنتم نواب الاغلبية التى بيدها القرار . ليعلم كل نائب منكم انه حينما يعطى صوته بالموافقة على قانون فيه جور أو ظلم او يعطى صوته بعدم الموافقة على رفع قانون فيه جور أو ظلم ؛ فإنه سيشارك فى حمل الاوزار التى يترتبها أى جور او ظلم يقع على أى مواطن من جراء هذه القوانين ما بقيت تلك القوانين حتى ولو انتهت عضوية النائب بل حتى ولو لقى الله فسيظل يحمل وزر موافقته على تلك القوانين . فانتبهوا واعلموا انكم مسئولون امام الله ولن يغنى عنكم احد من الله شيئا . الا هل بلغت اللهم فاشهد ...

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٨٧



المعارضة .. ومستقبل الديموقراطية

صلاح الدين حافظ

يبدو أن البعض قد فهم خطأ، أن قرارا قد صدر بإهدار حق المعارضة في مصر، فمضى يستحل دمها دون تفكر أو تدبر! ونسي أو تناسى أن أحدا لم يصدر مثل هذا القرار، فضلا عن أن مبدأ إهدار دم المعارضة، هو إهدار لكل الممارسة الديموقراطية. فلا ديموقراطية دون الرأي والرأي المعارض! ولا برلمان دون أغلبية ومعارضة، ولا تقدم دون تنوع الآراء!

وبنفس الدرجة، يبدو أن بعضا من المعارضة قد وصل مع نفسه والآخرين إلى حائط مسدود، فقرر إهدار دم الحكم، فمضى يستحل دمه ويعمل في جسده تقطيعا حتى التلذذ بطعم الدم! ونسي أو تناسى أن قواعد الديموقراطية الأصيلة، تفرض على الأقلية الخضوع للأغلبية، مع تسجيل إعتراضها وحفظ حقها في الخلاف.

أمام الشطط والشطط المضاد، بدأ مجلس الشعب المنتخب الجديد دورته، بينما سحابات الانتخابات مازالت تضفي مؤثراتها الصوتية على علاقات القوى داخله، فنعني على علاقات أغلبية الحزب الوطني الديموقراطي، بأقلية التحالف: العمل والأحرار والأخوان، وأقلية الوفد، بالتوتر الناجم عن صراع المنافسة الإنتخابية لايزال يسري في النفوس، الأمر الذي نشهد بعض ملامحه من خلال استمرار حملات المعارضة باتهام الحزب الحاكم بتزوير الانتخابات، فإذا بحزب الأغلبية يتهم على لسان بعض نوابه، أحزاب الأقلية بتزوير الانتخابات!



إذا كانت احكام القضاء قد صدرت لصالح المعارضة، فقد جاءت في وقت ضيق قاتل، سبق فيه السيف العزل، حين قال المفسرون ان الفصل في صحة العضوية اصبح حقا من حقوق مجلس الشعب نفسه وليس القضاء، بعد ان ادى النواب اليمين القانونية تحت قبة البرلمان .. لكن احكام القضاء في النهاية جاءت لتشكل دفعة نفسية لقوة المعارضة داخل المجلس الجديد، الذى انفرد عن كل البرلمانات المصرية السابقة « ٢٨ برلمانا، على مدى نحو قرن وربع، بانه اكثرها اتساعا لعدد نواب المعارضة وتنوع انتماءاتهم الفكرية والسياسية .

ففى حين قرانا عن مجالس نيابية لم تتسع إلا لنائب معارض واحد، او حتى لعشرة نواب فقط، في فترة ماقبل ثورة يوليو ١٩٥٢، نرى ان المجلس الحالى يضم نحو مائة نائب ينتمون لثلاثة احزاب هى العمل والاحرار والوفد والى جماعة الاخوان المسلمين، التى لم تعرف طوال تاريخها الانخراط في العمل السياسى العلنى بهذا الثقل والاقتحام .

●●●

ويبدو ان الذين يهدرون حقوق الآخرين ويستحلون دماءهم، مازالوا يعانون من « عقدة الماضى »، بل مازالو اسرى سوءات الماضى، دون ايجابياته .. يبدو انهم لايزالون يستمدون زادهم السياسى من ممارسة الاربعينات والخمسينات، حين كان سلاح الاهدار السياسى هو السيد السائد في علاقات الاحزاب المتنافسة .. عندما كانت الخطوة الاولى التى يتخذها الحزب فور وصوله للسلطة، هى فصل جميع مناصرى واعضاء الحزب المنافس من الوظائف العامة .. ليس عقابا شخصيا لهؤلاء فحسب، لكنه في الاساس اجراء سياسى لحرمان الحزب المنافس من كل مراكز قوته وتاثيره في المسرح السياسى وداخل السلطة التنفيذية .. اى إهدار حقه بالكامل ..

هكذا كان الوفد مثلا، يفصل كل السعديين، ابتداء من خفير القرية والعمدة وصولا للوزير ووكيل الوزارة .. وهكذا كان الحزب السعدى وباقى احزاب الاقلية، تفعل مع اعضاء الوفد فور توليها السلطة !!

ونحسب ان مصر، بعد قرن وربع من خبرة الدساتير ومعرفة البرلمانات والحكومات - السياسية والحزبية والفنية - وبعد تعقد مشاكلها وتداخل ازماتها بدرجة تدعو اول ماتدعو الى استقرار التقاليد واحترام القانون، بعد كل ذلك لم يعد فيها مجال لاهدار الحقوق .. سواء كانت حقوقا سياسية او دينية .. حقوق اغلبية حاكمة او اقلية معارضة .. فثمة وطن واحد يتسع للجميع، بشرط ان يخلص له الجميع حتى يستعيد عافيته المنقوصة، وازدهاره الضائع تحت ضغط الازمات .

ولقد اتسع الوطن اخيرا، لمساحة من العمل الديموقراطى، اتت باقل قليلا من ربع مجلس الشعب الحالى من صفوف المعارضة لاول مرة، رغم كل الاتهامات بالتزوير، ورغم ادعاء احزاب المعارضة بانها تستحق مقاعد اكثر من هذا العدد .. إلا ان النتيجة الواقعية القائمة هى ان صوت المعارضة سيكون اعلى من ذى قبل، وانه سيكون بالضرورة صوتا مسموعا عند المستوى الاعلى لصناعة القرار، وفي قلب الشارع الذى ينوء بالمتاعب .

●●●

ومن هنا فان مستقبل الازدهار الحقيقى والكامل للديموقراطية في مصر، الذى يجب ان يتخلص من كل الشوائب والعوائق القانونية والادارية المتبقية، يتوقف صراحة على « خطاب المعارضة » ونوعية سلوكها وجودة اسلوبها وارتقائها بالخلاف فوق الخصومة الشخصية .. وبالعبارة الموضوعية فوق الصغائر ..

ولايحسبن احد انى القى بالعبء كله على اقلية المعارضة، فاحملها مالاطاقة لها به، فتصبح كبش الفداء .. انما هنا اوضح موقفى الذى طالما عبرت عنه مرارا، وهو ان الاغلبية بحكم اغلبيتها اولا، وبحكم امساكها بدفة الحكم ثانيا، تتحمل العبء الرئيسى .. سياسيا وحزبيا وفكريا واخلاقيا .. فاذا ماطالبت المعارضة بالعمل الايجابى، فعليها هى ان تبدا بنفسها فتعطى القدوة الصالحة والنموذج الطيب .. في كل شىء وفي كل مجال ..

ولكن لان المعارضة متهمة باحداث ضجيج اجوف وباثارة صخب سلبى، ولان المعارضة الحالية لديها بحكم تمثيلها النسبى الكبير في مجلس الشعب، فرصة نادرة لتدعيم مواقفها وترسيخ تاثيرها .. فاننا نبدا بها ..

●●●

يمكن القول بان الخريطة السياسية في مصر، قد تبلورت، بعد التغيير الذى احدثته ثورة يوليو في ظل عبدالناصر، داخل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الاصلاح الزراعى - التاميمات - التمصير - التوسع الصناعى - حقوق العمال والفلاحين » .. ثم بعد التغيير الذى احدثته مرحلة الانفتاح الاقتصادى غير المخطط في ظل السادات .. تبلورت سياسيا الى يمين ويسار ووسط، طبقا للمقاييس التقليدية المعروفة .. او الى مليونيرات وكادحين فقراء ومن هم بين بين .. طبقا للظواهر الواقعية الملموسة في عقد السبعينات .

ونزعم ان الوسط السياسى الذى كان يمثل في عقدى الخمسينات والستينات، الطبقة الوسطى التى استقطبت هوامش واسعة من الاغنياء ومن الفقراء، قد ضاق الان، بعد الاثراء المفاجىء والمريب الذى استغلته قلة فتحولت الى ربع في المائة من المليونيرات، وحولت الملايين الى



فقراء ..

فوق هذه الارضية الاجتماعية الاقتصادية المبسطة .. تقف الان القوى السياسية فى مصر .. سواء تلك الممثلة داخل مجلس الشعب او التى مازالت خارجه لأسباب منوعة .

●● الحزب الوطنى الديموقراطى على سبيل المثال ، يقول انه يمثل الوسط سياسيا واجتماعيا .. وفى هذا جانب من الصحة ، اما الجانب الآخر فيدل على ان « مساحة الوسط » قد تاكلت ، وان هوامش الاثرياء داخله قد ازدادت ، فضعفت تاثيرات الفقراء الذين تطلعوا الى احزاب او قنوات سياسية اخرى قد تكون اكثر تعبيرا عنهم .. اى ان المعارضة سحبت من رصيد الحزب الوطنى بفعل متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة ..

●● وحين نتحدث عن المعارضة التى اكتسبت الشرعية فى البرلمان الحالى نجد الآتى :

١ ـ الوفد .. بنى رصيده الشعبى القديم على انه حزب الفقراء اصحاب الجلاليب الزرقاء .. لكن مسيرته تحولت عبر سراديب السياسة ، فاذا به قبيل الثورة حزب الباشوات وتحالف الاقطاع خاصة بعد صعود نجم التحالف العائلى الثلاثى ـ البدراوى وسراج الدين والوكيل ـ ونحسب انه اليوم فى موقف صعب ، فلم يعد حزبا للفقراء ولا حزبا للاقطاعيين ولاحزبا للطبقة الوسطى وان كانت هذه الاخيرة هى الاقرب الى مبادئه .. هو يتحرك داخل شرعية ضيقة منها بحكم ماتبقى له من مبادىء ليبرالية ، ينازعه فيها حزب الاغلبية وباقى احزاب المعارضة سواء بسواء ..

ومالم يطور « الوفد » من فلسفته الفكرية وتوجهاته السياسية ، ليستطيع ان يدق جذوره من جديد داخل الطبقة المتوسطة ، فسيجد رصيده وقد رهن إما لصالح الاثرياء الكبار الذين غزوه مؤخرا ، وإما لصالح احزاب اخرى تلتقى مع التغييرات الاجتماعية فى الشارع المصرى فتتجاوب معها بينما الوفد « محلك سر » !!

٢ ـ تحالف العمل والاحرار والاخوان .. ولقد نجح هذا التحالف السياسى « ٦٠ نائبا ـ تحت شعاره العام « الاسلام هو الحل » .. مستثمرا حالة الغضب فى الشارع المصرى نتيجة الضائقة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية ، ومستثمرا رد فعل ذلك على التوجه الدينى الغلاب فى قلوب المؤمنين ومستثمرا القدرات التنظيمية والمالية للاخوان المسلمين .

واذا ماستمرت صيغة التحالف قائمة ، فاننا نعتقد ان معارضة التحالف داخل البرلمان ، ستطرح نفسها كمعارضة ، راديكالية تختلف عمن سبقها وعمن معها الان ، وتفرض تغييرا مهما فى مفهوم المعارضة من ناحية ، وفى رد فعل حزب الاغلبية والحكومة من ناحية اخرى .. ذلك انها سحبت كثيرا من رصيد كل الاحزاب من اليمين الى اليسار مرورا بالوسط ، لأسباب قد نعود لها فى المستقبل .. ولانها كذلك تطرح نفسها بديلا للآخرين ، عبر افكار وآراء جديدة ، تثير الجدل والخلاف .. لكنها قد تجد الصدى فى الشارع المنهك .

●●●

يبقى اخيرا ان نرصد فى عجالة عدة ملاحظات .. وبلاتعليق ..

●● ستبقى الخريطة السياسية فى مصر متغيرة متحركة ، طالما ظلت الازمة الاقتصادية والاجتماعية خانقة .. ولذلك فصراع الاحزاب على اجتذاب الانصار سيزداد حدة والاغراءات ستزداد شدة ..

●● ربما كان حزب اليسار ـ التجمع ـ هو اكثر الاحزاب المصرية حاجة لاعادة تقويم مواقفه بعد حصوله على ٢ر٢ ٪ فقط من اصوات الناخبين فى الانتخابات الاخيرة .. لانه مواجه بتحد : هل هى ازمة اليسار ام ازمة اليساريين ؟

●● نجحت قوة المال فى اختراق قوة العقيدة ، داخل جميع الاحزاب المصرية .. الممولون الكبار لعبوا باموالهم ادوارا مؤثرة وظاهرة ..

●● ظلت الجبهة الديموقراطية العريضة التى تضم المثقفين والمستنيرين فى حالة صمت مطبق وصيام عن نزول الساحة ، بالقدر الذى يعيد كثيرا من التوازن المفقود ..

والديموقراطية الراسخة لن تتحقق ، بلا استعادة هذا التوازن المفقود .. بين قوة الفكر وقوة المال .. بين القوة المستنيرة والقوة الغاشمة .. بين منطق العقل وحماقة الجهل □



المصدر: الاعتصام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: أبريل ١٩٨٧

لماذا اقتحم الإخوان المسلمون الانتخابات ولماذا يواصلون التجربة مرة أخرى؟!

نواب الشعب من الإخوان المسلمين في المجلس الفائت يتحدثون إلى "الاعتصام" عن تجربتهم داخل المجلس



المصدر : الاعتصام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أبريل ١٩٨٧

من مبادئ الإخوان :

○ جماعة الإخوان ليست جمعية خيرية، ولا حزبًا سياسيًا ولا هيئة محدودة المقاصد.. ولكنها روح جديد يسرى فى قلب هذه الأمة فيحييه بالقرآن.. ونور جديد يشرق فيبدد ظلام المادة بمعرفة الله عز وجل دون سواه..

والله أكبر ولله الحمد

القوة التنفيذية جزء من تعاليم الإسلام العظيم.. وهى تدخل فى نطاقه.. وتندرج تحت أحكامه.. والحرية السياسية والعزة الإسلامية ركن من أركانه وفريضة من فرائضه.. ومازالت حريتنا بحاجة إلى استكمال وبهذا لم نخرج عن الدعوة إلى الإسلام والله أكبر ولله الحمد

« أن الزمان سيتمخض عن كثير من الحوادث الجسام وأن الفرص ستسنح للأعمال العظيمة .. وأن العالم ينتظر دعوتكم .. دعوة الهداية والفوز والسلام ليتخلص مما هو فيه من آلام .. وأن الدور عليكم فى قيادة الأمم وسيادة الشعوب .. «وتلك الأيام نداولها بين الناس».. «وترجون من الله مالايرجون».. فاستعدوا، واعملوا اليوم.. فقد تعجزون عن العمل غداً .. لقد خاطبت المتحمسين منكم أن يتريثوا وينتظروا، دورة الزمان .. وإنى لأخاطب المتقاعدين أن ينهضوا ويعملوا .. فليس مع الجهاد راحة .. «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ، وإن الله لمع المحسنين» وإلى الأمام دائما ، والله أكبر ولله الحمد .

حسن البنا



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أبريل ١٩٨٧

دخل « الإخوان المسلمون » انتخابات مجلس الشعب السابق على قوائم حزب الوفد بخمسة عشر مرشحاً فقط .. نجح منهم تسعة ، وكانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ الجماعة أن يدخل بعض أفرادها فى مجلس الشعب .. واليوم يخوض « الإخوان المسلمون » معركة الانتخابات على قوائم حزب العمل بعدد أكبر من المرشحين .

ولكن ما غاية « الإخوان المسلمون » من دخول المجلس التشريعى ، والمشاركة فى الحياة النيابية ؟ ولماذا دخلوا الانتخابات السابقة ؟ وماذا استفادوا منها ؟ ثم لماذا يدخلون الانتخابات هذه المرة على قوائم حزب العمل ؟

كل هذه أسئلة نحاول بمشيئة الله .. الإجابة عنها فى هذا التحقيق

نواب الإخوان يقولون

• • لقد حاولنا جاهدين فى مجلس الشعب التصدى للمشكلات التى عانينا ويعانى منها من وكلونا عنهم .. ولا سبيل غير تكرار التجربة .

حسنى عبد الباق

• • نواب الإخوان فى المجلس النيابى تقدموا بأكثر من مائتى سؤال واستجواب وطلب إحاطة حول كثير من المشاكل فى كل الميادين وصاحب الدعوة الذى جند نفسه لها يجب أن يملأ الفراغ فى كل مكان ليقوم بدوره فى تبليغ دعوته مهما كلفه ذلك من أمر

محمد المراغى

• • لا بد من بذل قصارى الجهد لإيقاظ مشاعر الإيمان والانتماء للدين حتى يصل إلى المجلس من يقيم الشورى .. والعقلية التى مارست الأسلوب الشمولى فى الحكم لا يمكن أن تسمح من الديمقراطية إلا بالقدر الذى يمسخها .

حسن جودة

• • نواب الإخوان داخل البرلمان يعطون الصورة الحقيقية لنوعية الفرد المسلم الذى ينتمى لهذه الجماعة

محمد الشيتانى

• • مهمتنا الأولى داخل البرلمان هى المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية ونحن لا ننتظر النتائج فهى على الله وليست علينا.

حسن الجمل

• • دخول الإخوان المسلمين الانتخابات فريضة إسلامية وسياسية واجتماعية لأن الرأى الشخصى فى مجلس الشعب يصول ويجول ولو على حساب الإسلام . صلاح أبو إسماعيل

• •نحن لم ننضم إلى حزب الوفد حتى نتركه .. فلنا مبادؤنا وتوجهاتنا .

مأمون الهضيبى

• • صيحة واحدة فى مجلس الشعب من فرد يؤمن برسالته السامية كفيلة بفرار عشرات اللصوص ، وتوفير عشرات الملايين من الجنيهات .

سيف الإسلام حسن البنا

• • دخلنا مجلس الشعب ليرتفع صوت الدعوة من داخل الهيئة التشريعية ولنجعل تطبيق شرع الله يأخذ مجراه الطبيعى إلى التنفيذ الفعلى .

عمر التلمسانى

• • الإسلام العظيم لا يكتفى من المسلم الداعية بالوعظ والإرشاد فقط .. ولكنه يحدو به دائماً إلى الكفاح والجهاد .

حسن البنا



تحقيق يقدمه: صلاح عبد المقصود

[غاية الاخوان]

فى البداية نوضح الغاية التى يسعى إليها الإخوان المسلمون فى كلام مؤسس الجماعة الإمام الشهيد حسن البنا ..

يقول رحمه الله :

« وأما غاية الإخوان الأساسية فهو إصلاح شامل تتعاون عليه قوى الأمة جميعاً ، وتتجه نحوه الأمة جميعاً ، ويتناول كل الأوضاع القائمة بالتغير والتبديل ..

« يا قومنا .. إننا نناديكم والقرآن فى يميننا ، والسنة فى شمالنا ، وعمل السلف الصالح من أبناء هذه الأمة قدوتنا ، وندعوكم إلى الإسلام ، وأحكام الإسلام ، وهدى الإسلام .. فإن كان هذا من السياسة عندكم فهذه سياستنا ، وإن كان من يدعوكم إلى هذه المبادىء سياسياً فنحن أعرق الناس والحمد لله فى السياسة .



المصدر : الاعتصام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أبريل ١٩٨٧

لماذا اقتحم الإخوان المسلمون الانتخابات ؟!

يعلو مردداً دعوة الرسول ﷺ .. ومن الحق الذى لا علوّ فيه أن تشعروا أنكم تحملون هذا العبء بعد أن تخلّى عنه الناس .

« إذا قيل لكم : إلام تدعون ؟ فقولوا : ندعو إلى الإسلام الذى جاء به محمد ﷺ ، والحكومة جزء منه ، والحرية فريضة من فرائضه .. فإن قيل لكم هذه سياسة !

« وأما « سياسيون » بمعنى أننا نهتم بشؤن أمتنا ، ونعتقد أن القوة التنفيذية جزء من تعاليم الإسلام تدخل فى نطاقه ، وتندرج تحت أحكامه ، وأن الحرية السياسية والعزة الإسلامية ركن من أركانه ، وفريضة من فرائضه ، وأننا نعمل جاهدين لاستكمال الحرية ، ولإصلاح الأداة التنفيذية فنحن كذلك .. ونعتقد أننا لم نأت فيه بشىء جديد .. فهذا هو المعروف عند كل مسلم درس الإسلام دراسة صحيحة .. ونحن لا نعلم دعوتنا ، ولا نتصور معنى لوجودنا إلا بتحقيق هذه الأهداف ، ولم نخرج بذلك قيد شعرة عن الدعوة إلى الإسلام .

« والإسلام لا يكتفى من المسلم بالوعظ والإرشاد .. ولكنه يحدو به دائماً إلى الكفاح والجهاد « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ، وإن الله لمع المحسنين » .

ولقد حدد الإمام الشهيد حسن البنا تعريفه لدعوة الإخوان المسلمين فى قوله :

« أيها الإخوان .. أنتم لستم جمعية خيرية ، ولا حزباً سياسياً ، ولا هيئة موضوعة لأغراض محدودة المقاصد .. ولكنكم روح جديد يسرى فى قلب هذه الأمة فيحييه بالقرآن ، ونور جديد يشرق فيبدد ظلام المادة بمعرفة الله ، وصوت داوٍ

فقولوا : هذا هو الإسلام .. ونحن لا نعرف هذه الأقسام .. وإن قيل لكم : أنتم دعاة ثورة ، فقولوا : نحن دعاة حق وسلام نعتقده ونعتز به .. فإن ثرتم علينا ، ووقفتم فى طريق دعوتنا فقد أذن الله أن ندفع عن أنفسنا وكنتم الثائرين الظالمين .. وإن قيل لكم إنكم تستعينون بالأشخاص والهيئات فقولوا : آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنتم به مشركين .. فإن لجوا فى عدوانهم فقولوا : « سلام عليكم لا نبتغى الجاهلين » .

[لماذا دخل الإخوان البرلمان ؟]

أما السؤال الثانى : لماذا دخل الإخوان مجلس الشعب فيجيب عليه الأستاذ عمر التلمسانى ـــ المرشد العام الثالث للجماعة ـــ رحمه الله فى اثنتى عشرة نقطة نوجزها فيما يلى :

• • ليرتفع صوت الدعوة من داخل الهيئة التشريعية .. فلم تكن العضوية مقصودة لذاتها .

• • لنحاول إلغاء كل القوانين الاستثنائية ، ومعوّقات الحرية .

• • لنجعل تطبيق شرع الله يأخذ مجراه الطبيعى إلى التنفيذ الفعلى .

• • لضمان أمن المواطنين ، وتأمين حرية الكلمة والدعوة ، ووضع حد للتجاوزات فى ذلك .

• • لنقيم فى الهيئة التشريعية معارضة لم يكن لها بها عهد من قبل .. أى نقول للحكومة أياً كان حزبها : أحسنتِ إن أحسنتْ ، وأسأتِ إن أساءتْ .. فلم تكن مضايقة الحكومات هدفاً .

• • لنكون حائلاً دون الانحراف ، على وجه له فاعليته .



المصدر : الاعتصام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : أبريل ١٩٨٧

• • لنصلح كل أجهزة الإعلام عن طريق السلطة التشريعية إصلاحاً له أثره الفعال فى التقويم والإصلاح .

• • ليعلم الناس جميعاً أننا أحرص على نشر الدعوة عن طريق القنوات الشرعية .

• • لنحول دون استغلال النفوذ ، وقضاء مصالح الضعفاء بمقابل أو رشوة .. فالأمر تكليف وليس تشريفاً .

• • ليقوم نواب الشعب بمهمتهم الحقيقية التى من أجلها أقيمت مجالس النواب .. فيحاسبوا المسئولين ، ولا يجرون وراءهم بالمطالب الشخصية التى تجعل الوزراء يستهينون بالنواب .. فالعضوية : إعادة الحق لأصحابه .

• • نثبت أن النائب الذى ينتخبه الشعب رغم كل المحاولات الظاهرة والخفية هو النائب الذى يستحق هذا اللقب عن جدارة ، وهو النائب الذى يعمل له الوزراء ألف حساب وحساب .. فالعضوية للرجولة والأمانة والوفاء .

• • نريد أن يأخذ مجلس الشعب دوره الحقيقى فى الإشراف الفعلى على كل مقدرات الدولة .

[ماذا فعل نواب الإخوان ؟]

أما ماذا فعل نواب الإخوان داخل مجلس الشعب ، وماذا استفادت الدعوة الإسلامية من دخول ممثلين لها ، وما هو تقييم التجربة السابقة ؟ فكل هذه تساؤلات يجيب عنها نواب الإخوان أنفسهم .. وقد عرضناها على سبعة من نواب الإخوان . ومجلس الشعب .. وهم الحاج حسنى عبد الباقى ، والأستاذ محمد المراغى ، والأستاذ حسن جودة ، والأستاذ محمد محمد الشتياني ، والحاج حسن الجمل ، والشيخ صلاح أبو إسماعيل ، والأستاذ محمد محفوظ حلمى .. وكانت هذه إجاباتهم ..

[ليتهم فعلوا]

• • فى البداية يقول الحاج حسنى عبد الباقى أحد أقطاب الإخوان وعضو مجلس الشعب :

لماذا اقتحم الإخوان المسلمون الانتخابات ؟!

« إن تجربة دخول الإخوان البرلمان كان لا بد منها .. لأنها السبيل لإيجاد ما يسمونه بالشرعية ، والوجود على الساحة الشعبية .. حيث إن القوانين الآن لا تسمح بمزاولة العمل السياسى إلا من خلال الأحزاب .. لذا رأى الإخوان أن تكون لهم الشرعية لينشروا الوعى بين الشعب المصرى .. ولو قومنا التجربة السابقة لوجدنا أنها لم تحقق الهدف الذى دخلنا من أجله البرلمان .. وهو إبعاد القوانين الوضعية ، وإحلال قوانين الشريعة الإسلامية .. ولكن هذا لا يعنى عدم تكرار التجربة .. إذ لا سبيل غيرها لتغير الأوضاع ، وتصحيح الأخطاء » .

ويقول أيضاً :

« لقد حاولنا جاهدين فى هذه الفترة التصدى للمشاكل التى يعانى منها الشعب بالأسئلة ، وطلبات الإحاطة ، ومشاريع القوانين ، وحاولنا عرض قوانين الشريعة الإسلامية التى قننت قبل ذلك .. ولكن رأى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـرام

التاريخ : أبريل ١٩٨٧

المجلس تسانده الأغلبية البدء فى تنقية القوانين الوضعية بدلاً من الموافقة على قوانين الشريعة الإسلامية التى بذل فى سبيل تنقيتها الكثير من الوقت والجهد .. وليتهم فعلوا !!! » .

[خطوة موفقة]

ويرى الأستاذ محمد المراغى أن دخول الإخوان مجلس الشعب كان خطوة موفقة .. لأن الإخوان أصحاب دعوة .. وصاحب الدعوة يجب أن يكون له وجود فى كل مكان ليقوم بدوره فى تبليغ دعوته .. لقد أصبح الكثير الآن يفخر بأنه ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين .. حتى إن كثيراً من المسئولين فى الحزب الحاكم يفخرون بأنهم تربوا فى أحضان جماعة الإخوان المسلمين .. وهذا نتيجة جهد أعضاء الجماعة بالمجلس فى شرح قضية الجماعة بين أعضاء الحزب الوطنى والمسئولين .. وأصبح يُنادى لأول مرة من تحت قبة البرلمان باعادة جماعة الاخوان المسلمين .. كذلك فإن نواب الإخوان قد اكتسبوا خبرة فى العمل البرلمانى ، وأصبحت هناك كوادر تستطيع أن تقوم بدورها فى مجلس الشعب .

وعن أعمال نواب الإخوان داخل المجلس يقول الأستاذ المراغى :

لقد تقدم الإخوان بأكثر من ٢٠٠ سؤال وطلب إحاطة واستجواب بخصوص المشاكل التى تهم الجماهير بمختلف انتماءاتها .. ولكن لعدم وجود جريدة يومية أو حتى أسبوعية خاصة بالتيار الإسلامى لم يظهر نشاط الإخوان الفعلى لكل الناس .. وكل ما كتب عن هذا النشاط قليل .. قليل .. حيث أن هناك تعتيماً إعلامياً مفروضاً علينا !!

وفى رأى الأستاذ المراغى أنه لو أتيحت الفرصة للتيار الإسلامى فى الانتخابات القادمة ، وأجريت هذه الانتخابات بحرية ونزاهة لفاز بالأغلبية الساحقة ، وأن السبب الرئيسى فى عدم إجراء الانتخابات بالنظام الفردى هو خوف الحكومات المتعاقبة من التيار الإسلامى أن يكتسح كل الاتجاهات الأخرى فى الانتخابات .

[ديمقراطية مصطنعة]

ويقول الأستاذ حسن جودة :

« إن تجربة دخول البرلمان كانت لازمة لنعرف كيف تمارس هذه الديمقراطية المصطنعة ، وكيف تمرّر مشروعات القوانين ، وكيف تحصر المناقشات فى شخصيات معينة ، وكيف يضيق على الإسلاميين داخل القاعة ، وكيف يحجر على الرأى والفكر فى وقت يدّعون فيه الحرية .. لقد أفادنا دخولنا البرلمان فى معرفة أسباب مشاكلنا .. وهى أن العقلية التى مارست الأسلوب الشمولى فى الحكم لا يمكن أن تسمح من الديمقراطية إلا بالقدر الذى يمسخها .. ومن المعروف أن أنصاف الحلول لا تجدى .

وعن أعمال الأستاذ حسن جودة داخل البرلمان فإنه يقول :

لقد قمت بتقديم العديد من الأسئلة للسادة الوزراء عن قضايا محلية مثل تصدع مصنع نسيج بنى سويف وغيرها ، وقضايا عامة كالإعلام ، وما أعددناه من برامج لتهيئة الشعب ليقبل شريعة الله تعالى ، وكذلك التربية والتعليم ، والتعليم العالى ، والأوقاف ، و ... و ...

ويختم كلامه بقوله :



المصدر : الاعتصام

التاريخ : أبريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا بد للحركة الإسلامية أن تستيقن ألا سبيل للإصلاح إلا بالتجرد الكامل للدعوة ، وبذل قصارى الجهد لوقف مشاعر الإيمان ، والانتماء للدين حتى يصل لهذا المجلس من يقيم الشورى المنبثقة عن وعى إسلامى صحيح .

[الصورة الحقيقية]

وفى رأى الأستاذ محمد محمد الشيتانى أن

تجربة دخول الإخوان فى البرلمان تجربة ناجحة ، وأنها ستكرر بعدد أكبر بمشيئة الله تعالى فى الانتخابات القادمة .. لأنها أثبتت وجود الإخوان على الساحة ، وتعلّم الإخوان منها الكثير .. لأن دخولهم البرلمان أطلعهم على أشياء كثيرة ، وأعطاهم خبرة طويلة فى الحياة السياسية .. ثم إنهم داخل البرلمان يعطون ــ بفضل الله تعالى ــ الصورة الحقيقية لنوعية الفرد المسلم الذى ينتمى لهذه الجماعة .. هذه الصورة التى طالما شوّهت من قبل .

ويضيف الأستاذ الشيتانى بقوله :

لقد اطمــأن الإسلاميــون فى الداخل والخارج ــ بعد دخول الإخوان البرلمان ــ على أن للإسلام جماعة وجنوداً يعملون لهذه الجماعة .. إن نواب الإخوان داخل البرلمان طريقهم صعب ، وهم يحتسبون ما يلاقونه فى هذا الطريق لوجه الله عز وجل .

[دور كبير داخل المجلس]

ويرى الأستاذ حسن الجمل أن للإخوان دوراً كبيراً داخل مجلس الشعب .. وهم يحاولون إثبات وجودهم داخل المجلس التشريعى ، وعرضوا الكثير من القضايا التى يعانى منها شعبنا المصرى رغم ضغوط رئيس المجلس المتكررة ، وتضيقه عليهم .

وأضاف :

إن مهمتنا الأولى داخل البرلمان هى المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية .. ونحن لا ننتظر النتيجة .. فهى على الله وليست علينا .. إن عليك إلا البلاغ ..

على المرء أن يسعى إلى الخير جهده
وليس عليه أن تتم المطالب

ويقول أيضاً :

لقد قام نواب الإخوان بمجهودات كبيرة داخل البرلمان .. لكن كثيراً من الناس لم يعرفها .. لأنه ليس لدينا صحف أو مجلات منتظمة ، ولا إذاعة تعبّر عنا ، فجريدة الإخوان اليومية حوربت حتى أغلقت أبوابها ، وكذلك مجلة الإخوان الأسبوعية وما زالت مجلة الدعوة محجوبة عن الصدور إلى الآن .. أما الصحافة الإسلامية التى تناصر حركة الإخوان فهى تعانى من التضييق المالى .. فلا دعم ولا إعلانات ، ولا تشجيع .. والتلفزيون موجّه ، ولا يعبر عن الاتجاه الإسلامى بالذات.. وإنما يظهر الحزب الحاكم يعبر عن وجهة نظره ، وكذلك الصحف المسماة بالقومية لا تكتب عنا .. ولا تتاول قضايانا .. وصحف المعارضة تأخذ البعض وتترك البعض .. لذا نجد أن هناك تعتيماً إعلامياً علينا وعلى دورنا فى المجلس .

[فريضة إسلامية]

ويقول الشيخ صلاح أبو إسماعيل : إن مبدأ دخول الإخوان المسلمين الانتخابات رغبة فى عضوية السلطة التشريعية ، وتمثيل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاعتصام

التاريخ : أبريل ١٩٨٧

الشعب المصرى المسلم .. دفاعاً عن أمله فى إعلاء كلمة الله ، وتطبيق شريعته .. فريضة إسلامية وسياسية واجتماعية بكل مقاييس الواجب المحتم .. ذلك بالنسبة لما يجب وجوده من الصوت الإسلامى تحت قبة البرلمان ، وفى إطار السلطة التشريعية .. وهو أيضاً فريضة من حيث وضع أفراد الدعاة المسلمين .. إذ يتمتعون بالحصانة البرلمانية التى تمكنهم من واجب التشريع والرقابة والنشاط فى خدمة الدعوة .. دون أن يتعرضوا لمحاسبات ومضايقات ومكدرات !!

ويضيف :

لقد بذل نواب الإخوان قصارى جهدهم ، وغاية طاقتهم حينا طالبوا بفتح باب المناقشة فى قضية الشريعة الإسلامية ، وحينا قدموا على وجه الاستعجال مشروعات القوانين الإسلامية التى وأدها رفعت المحجوب .. وقد أدى نواب الإخوان واجبهم فى اللجان المتعددة التى اشتركوا فيها . ولكن الرأى الشخصى فى مجلس الشعب يصول ويجول ولو على حساب الإسلام !! والالتزام الحزبى يغلب الالتزام الشرعى !! وليت الالتزام الحزبى يكون ارتباطاً بمناهج الأحزاب وبرامجها .. فكل المناهج والبرامج أشادت بالإسلام

[أداء الرسالة]

ويرى الأستاذ محمد محفوظ حلمى أن دخول نواب الإخوان لمجلس الشعب ليس إلا أداء للرسالة التى فرضت علينا ، وأن دخول النائب ليمثل دائرته داخل البرلمان هو محنة لا منحة .. لأنه سيحاسب على كل نفس يقضيه داخل هذا المجلس ، وعن كل كلمة قالها ، وهل كانت لله عز وجل أم لغير الله .

وعن أعمال نواب الإخوان داخل المجلس فإنه يقول : إننى هنا لا أتحدث عن نفسى وعن إخوانى .. ولكن ما فعله النواب مسجل فى مضابط المجلس ولم تُخرِجْ منه صحفنا المسماه بالقومية أو التليفزيون شيئاً كى يعرف الشعب ماذا قال نوابه !

[ماذا عليهم]

وعن أعمال نواب الإخوان داخل البرلمان يقول الأستاذ سيف الإسلام حسن البنا نجل الإمام الشهيد : إن نواب الإخوان المسلمين داخل مجلس الشعب قد أدوا ما عليهم.. بالرغم من أن الفرصة لم تتح لهم كما أتيحت لغيرهم .. فقد كانت طريقة إدارة المناقشات داخل المجلس تتسم بالدكتاتورية البحتة .. ولكن على المسلم أن يقول كلمته ويقيم الحجة .. ولقد تميز النواب بالجدية ، وإبلاغ دعوة الحق دون رغبة فى الإثارة أو الجدل الذى لا جدوى من ورائه ، وابتعدوا عن المظهرية ، ولم تظهر الكثير من أعمالهم للناس بسبب التعتيم الإعلامى الذى فرض عليهم .. ولكن ماذا عليهم وقد وقفت الأغلبية فى الحزب الحاكم ضدهم ؟!

[التحالف مع العمل]

ثم نأتى إلى السؤال الأخير .. وهو لماذا اختار الإخوان التحالف مع حزب العمل وحزب الأحرار لخوض الانتخابات هذه المرة ؟

ويجيب على هذا السؤال المستشار مأمون الهضيبى أحد قادة الإخوان المسلمين بقوله :

إن الأمر يرجع إلى أن الإخوان ليس لهم قناة معترف بها قانوناً ويستطيعون من خلالها



المصدر : الاعتصام

التاريخ : أبريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التقدم للترشيح لمجلس الشعب فى قائمة تخصهم .. ولذلك اتفقوا مع الوفد فى انتخابات عام ١٩٨٤ على دخول الانتخابات على قوائمه .

أما هذه المرة فقد وجد الإخوان أن أنسب الفرص المتاحة لهم هى الدخول على قوائم حزب العمل .. وقد اتفق الإخوان مع حزب العمل على ضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، وإطلاق الحريات العامة ، وإلغاء حالة الطوارىء ، وأن يكون انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه انتخاباً مباشراً وشعبياً ، وأن تكون سلطات مجلس الشعب ذات فعالية حقيقية .. خاصة فيما يتعلق بالاعتمادات المالية والميزانية ، والمطالبة بإلغاء كل القوانين التى تقيد الأحزاب والجماعات ، أو التى تعرقل إصدار الصحف والمجلات ، أو تقيد الحريات الشخصية العامة .



المصدر : الاعتصام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : أبريل ١٩٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الإسلام هو الحل

الإخوان المسلمون يخوضون الانتخابات

■ فى ظل ظروف اقتصادية وسياسية بالغة الصعوبة تمر بها بلادنا الحبيبة تأتى انتخابات مجلس الشعب لتجدد الفرصة لكى تخطو — من جديد — خطوات نحو الإصلاح المنشود والذى لن يتم إلا بالعودة للإسلام منهاجاً ونظاماً للمجتمع .

﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾

إن « **الإخوان المسلمون** » وهم يخوضون الانتخابات القادمة ليكونوا نواباً عن شعب مصر العظيم فى تحقيق رغبته الجارفة بتطبيق الشريعة الإسلامية لرفع المعاناة عن كاهل المواطن المصرى المطحون ... ليؤدوا واجباً ألقى على عواتقهم منذ ستين عاماً حينما رفع لواء هذه الدعوة الإمام الشهيد **حسن البنا** متميزة عن كل الدعوات منزهة عن كل الأغراض ... شعارها : الله غايتنا .. والرسول زعيمنا .. والقرآن دستورنا .. والجهاد سبيلنا .. والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا .

■ ولقد كان اجماع الشعب المصرى بمختلف فئاته وقطاعاته على تأكيد الثقة لمرشحى « **الإخوان المسلمون** » فى جميع الانتخابات السابقة وتوليتهم المسئولية فى النقابات المهنية (الأطباء — المهندسين — المحامين — الصيادلة — الصحفيين) ، وفى الاتحادات الطلابية وفى الأندية والجمعيات ... دليلاً قاطعاً برغبة هذا الشعب المخلص فى عودة مصر إلى الإسلام ، وفى نصرة أهل الحق .

ولقد شهدت مصر كلها نواب « **الإخوان المسلمون** » فى مجلس الشعب يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية ويدافعون عن حريات الشعب بمختلف اتجاهاته ويسعون لتنفيذ المنهج الإسلامى لحل أزماتنا الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة .

وما عرفت مصر فى ممثلى « **الإخوان المسلمون** » إلا الصدق والتجرد والتضحية والثبات **﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إن أجرى إلا على الله﴾** .

فبعون الله وتوفيقه يخوض مرشحو « **الإخوان المسلمون** » انتخابات مجلس الشعب القادمة على قائمة حزب العمل ... واثقين فى نصر الله مؤيدين بحب الشعب .. والله أكبر ولله الحمد .

« الإخوان المسلمون »

قائمة حزب العمل



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : أبريـل ١٩٨٧

الله أكبر.. ولله الحمد

مخطط الاغتيالات تجري على مدى القرن الأخير!

بقلم
جابر رزق



المصدر : الاعتصام

التاريخ : أبريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الذين يراقبون الشارع السياسي المصرى هذه الأيام يستطيعون أن يتبينوا جيداً الاتجاه الحقيقى لرأى جماهير الشعب المصرى .. وعندما أقول الشارع السياسى المصرى إنما أعنى به الرأى العام فى كل مدن مصر .. وكل قراها وكل نجوعها .. وكل كفورها ..

فكم هو عظيم هذا الشعب المصرى .. وكم هو أصيل ؟!! فرغم كل الكيدوالمؤامرات .. ورغم كل المخططات المعادية له والتى استهدفته واستهدفت بشكل خاص محاولة تفريغه من « إسلامه » وطمس هويته « الإسلامية »ومحاولة إفقاده ذاتيته المتميزة .. ورغم كل الجهود التى بذلت لتخريبه على مدى أكثر من قرن من الزمان .. منذ الغزو الفرنسى الصليبى الذى استطاع جهاد الشعب المصرى أن يرغم الغزاة على الرحيل.. ثم خلفهم جنود الاحتلال البريطانى الذى جثم على صدر الشعب المصرى أكثر من سبعين عاماً خرّبوا فيها التعليم وفرغوه من مضمونه الإسلامى ، واصطنعوا لهم عدداً من المفكرين والكتاب والصحفيين المعادين للإسلام ، وأطلقوهم – بعد أن مكنوهم – سهاماً مسمومة للنيل من الإسلام ونظمه ، ومناهجه وشرائعه ، وقيمه ومفاهيمه وتصوراته .. ورغم تسلط الحكم العسكرى بالقهر على رقاب الشعب المصرى لأكثر من ربع قرن من الزمان أذاقوه خلاله الويلات ، وسحقوا كرامته وأهدروا إنسانيته وأذلوه واستباحوه ، وفرضوا عليه بالحديد والنار الفكر الماركسى الإلحادى تحت مسمى « الاشتراكية العلمية » ليقيموا – فى زعمهم – مجتمع الكفاية والعدل !! ولفقوا له ما يسمى « بالميثاق » الذى أرادوا أن يجعلوه بديلاً عن « القرآن » وظنوا – وخاب ظنهم – أنهم يستطيعون أن يحققوا ما فشل فيه قدوتهم ومثلهم الأعلى العميل الخائن « مصطفى كمال أتاتورك » فيقتلعون شجرة الإسلام فى مصر من جذورها .. بضرب الحركة الإسلامية الأم ضربات متوالية .. رغم كل هذا الكيد .. والمكر والخداع .. والكذب فقد استطاع هذا الشعب العظيم أن يحتفظ فى أعماقه بعقيدته الإسلامية الصحيحة ، وإيمانه العميق ، وأن يحافظ على هويته الأصلية وذاتيته المتميزة .

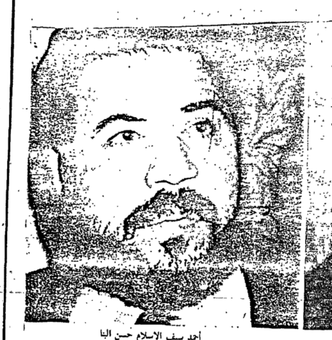
● لقد نادى الإمام الشهيد حسن البنا منذ عام ١٩٢٨ بأن الإسلام دين ودولة .. والإسلام عبادة وقيادة .. والإسلام ثقافة وقانون حكم وقضاء بعدما نادى الاستعمار وصنائعه من الحكام والكتاب والمفكرين والصحفيين بفصل الدين عن الدولة وأنه لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين فافتروا على الله وحرفوا الكلم عن مواضعه .



المصدر : الاعتصام

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : أبريل ١٩٨٧

● لأول مرة على مدى هذه الحقبة الطويلة يخوض الانتخابات النيابية هذا العدد من رموز الحركة الإسلامية المعاصرة يتصدرهم مرشحو « الإخوان المسلمين » الذين جاهدوا ستين عاماً فى سبيل إقامة حكم إسلامى فى البلاد وتعتبر هذه الصورة التى تجرى عليها الانتخابات ثمرة من ثمرات جهاد الإخوان على مدى نصف القرن الأخير



أحمد سيف الإسلام حسن البنا

مأمون حسن الهضيبى

اثنان من حراس العقيدة فى مصر الإسلامية .. تربوا فى أحضان الدعوة .. ولاقوا من العنت والإضطهاد فى سجون ناصر ما لم تحتمله الجبال الرواسى .. فلم يتقاعسا ولم يتخاذلا .. وهاهما يواصلان المسيرة من جديد على طريق الدعوة فى محاولة لاعتلاء منبر المجلس النيابى فى مصر .. والله أكبر ولله الحمد .



المصدر : الاعتصام

التاريخ : أبريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● لقد كان التزوير هو السمة الشائعة في معظم الانتخابات التي أجريت في الماضي بابتداع أساليب لم نألفها من قبل والتي يحمل وزرها طاغية العصر جمال عبد الناصر.

● معركة الانتخابات الراهنة هي اليوم معركة الصراع الدائر بين الذين يريدون حكم الإسلام وشريعة الله.. وبين الذين أصدروا قرار إحالة الشريعة الإسلامية إلى الاستيداع.

● فلنذهب جميعا إلى صناديق الانتخابات حتى لا نرى مرة أخرى وجوه المنافقين والانتهازيين والوصوليين الذين صنعوا لنا مأساتنا على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.

لقد استطاعت الحكومات المتعاقبة طوال هذا القرن أن تزيف إرادة هذا الشعب العظيم وتحول بينه وبين الاختيار الحقيقي لممثليه في المجالس النيابية المتعاقبة التي جاءت قبل الانقلاب ثم كان الانقلاب وجاء الحكم العسكري الفردي فزاد الأمر سوءا ، فقتلوا في الشعب إرادته الحرة ، وحالوا بينه وبين الاختيار الحقيقي لممثليه ، وأفرزت هذه الحقبة السوداء طبقة من المنافقين والانتهازيين ، والوصوليين والمنتفعين ، ولم يكونوا سوى مصفقين للطواغيت ، ومهللين ومسبحين بحمد الظالمين ، هاتفين بفدائهم بأرواحهم ودمائهم . وهم والطواغيت أنفسهم يعلمون أنهم كاذبون حتى وصل الأمر عشية هزيمة الخيانة التي يحمل وزرها طاغية العصر جمال عبد الناصر إلى أن رقص أعضاء مجلس الشعب عندما عاد الطاغية إلى الحكم بعد أن أعلن استقالته التمثيلية المعروفة !! .

مهازل الانتخابات !!

وتفنن الحكومات الطاغوتية في استخدام وسائل تزييف إرادة الشعب .. وإن كان التزوير المباشر لإرادة الناخبين هو الوسيلة الشائعة في معظم الانتخابات التي أجريت في الماضي بابتداع أساليب انتخابية لم يألفها الشعب المصري من قبل .. ولعل قانون الانتخابات الذي أجريت الانتخابات السابقة على أساسه ، وحمل وزرها رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محي الدين الذي لم يهنأ بثمرة جهده فيها .. لعل هذا القانون كان أحدث



المصدر : الاعتصام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ابريل ١٩٨٧

صيحة في وسائل تزييف إرادة الشعب المصري .. أعني نظام الانتخابات بالقوائم النسبية التي لم يعرفها شعب من الشعوب بهذا القدر من التعنت والتجبر من الحزب الحاكم تجاه الأحزاب السياسية المختلفة !!

وبعد أن فضح قانون الانتخابات الذي جرت على أساسه الانتخابات السابقة وظهرت سوءاته وانتهاكه حقاً أصيلاً من حقوق الشعب المصري سارع الحزب الحاكم بتلفيق القانون الجديد الذي أدخل على النظام القديم السماح للمستقلين بالترشيح في ٤٨ مقعداً فردياً ولم يكن السماح للمستقلين بالترشيح في الدوائر الفردية إلا ذرّاً للرّماد في العيون .. ولا يزال القانون الجديد يحمل نفس سوءات القانون القديم .. ويعتقد المراقبون أن المجلس الجديد الذي ستأتي به هذه الانتخابات لن يكمل دورته البرلمانية وأنه سوف يُحَلّ مثل سابقه !!

المفاجأة !!

ورغم أن اللعبة الانتخابية بسوءاتها المفضوحة التي يمارسها الحزب الحاكم وحكومته وأجهزتها المختلفة .. فإن هذه الانتخابات ليست كمثيلاتها من الانتخابات الماضية .. فلأول مرة على مدى القرن الأخير يخوض الانتخابات النيابية هذا العدد من رموز الحركة الإسلامية المعاصرة يتصدرهم مرشحو « الإخوان المسلمين » الذين جاهدوا ستين عاماً في سبيل إقامة حكم إسلامي .. وتعتبر الصورة التي تجرى عليها هذه الانتخابات ثمرة من ثمرات جهاد الإخوان طوال نصف القرن الأخير .. لقد نادى الإمام الشهيد حسن البنا عام ١٩٢٨ م بأن الإسلام دين ودولة .. عبادة وقيادة .. ثقافة وقانون حكم وقضاء .. وكان الاستعمار وصنائعه من الحكام والكتاب والمفكرين والصحفيين ينادون بفصل الدين عن الدولة ، وأن لا دين في السياسة .. ولا سياسة في الدين .. وألفوا الكتب يفترون فيها على الله الكذب ، ويحرفون الكلم عن مواضعه ﴿ يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ... ﴾ .. ولم تضعف إرادة الإمام الشهيد حسن البنا .. بل ظل إيمانه العميق بأن يوماً قريباً سيأتي يظهر فيه الحق ، ويزهق الباطل ، ويلوى الحق أعناق الطواغيت فيحنون له رءوسهم ، ويعترفون بشمولية الإسلام ،وأنه دين ودولة .. وحكم وقضاء ..

وهانحن نرى اليوم الصراع يدور بين الذين يريدون حكم الإسلام ، وشريعة الإسلام ، وبين الذين لا يريدون لهذه الشريعة أن تحكم وتسود حتى يعود للأمة الأمن والأمان ، والطمأنينة والحرية والرخاء ، وتخرج بالشعب من المأزق الحرج الذي يعاني منه طوال القرن الأخير .. أو العقود الثلاثة الأخيرة على وجه الخصوص ..

إن جميع أعداء الإسلام في داخل مصر وخارجها ترتعد فرائصهم ، ويضعون أيديهم على قلوبهم مخافة أن يفوز هذا العدد الضخم من الإخوان المسلمين خاصة .. ومن الإسلاميين عامة في هذه الانتخابات .. لأن هذا معناه إحداث تغيير جذري في مسيرة الشعب المصري نحو الحصول على حقوقه المهدرة ، وحرياته المقيدة ، وخروجه من التبعية النكدة التي تتحكم في إرادته ، وترهق اقتصادياته ، وتثقل كاهله ، وتعوق تقدمه ، وتستنزف ثرواته وجهود أبنائه !!

هذه الانتخابات ..هي أخطرها !!

إن هذه الانتخابات هي أخطر انتخابات تجرى على مدى القرن الأخير ، وإنها امتحان صعب للجميع .. للناخبين قبل المرشحين .. ولن يكون مقبولاً من أحد من أبناء هذا الشعب أن يقف هذا الموقف السلبي الذي اعتاده في الانتخابات السابقة .. لأن الناخبين في هذه الانتخابات هم الذين يستطيعون أن يختاروا الصالحين من المرشحين الذين يريدون إعلاء كلمة الله ، وتحكيم شريعته ، ويحدثون هذا التغيير الجذري في مسيرة هذا الشعب ، ويسهمون في



المصدر : الاعتصام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أبريل ١٩٨٧

صناعة المستقبل الذى يظلله الإسلام القادر وحده على إعادة بناء الإنسان وصياغته صياغة جديدة ، وصبغه بالصبغة الربانية ﴿ صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون ﴾ .. هذا الإنسان المسلم هو المفتاح لحل كل المشاكل التى تأخذ بخناق الشعب المصرى التى كان سببها الرئيسى هو غيبة الإسلام عن الساحة .. وعن الحكم وعلى وجه الخصوص هذه الحقيقة يجب أن نعيها جميعاً ونُوعى بها كل جماهير شعبنا العظيم حتى تخرج من خندق السلبية الذى ألقتها النظم الطاغوتية فيه ، وحتى لا نشارك الظالمين ظلمهم فى صناعة المستقبل والإبقاء على استمرار ما فى الحاضر من الفساد .

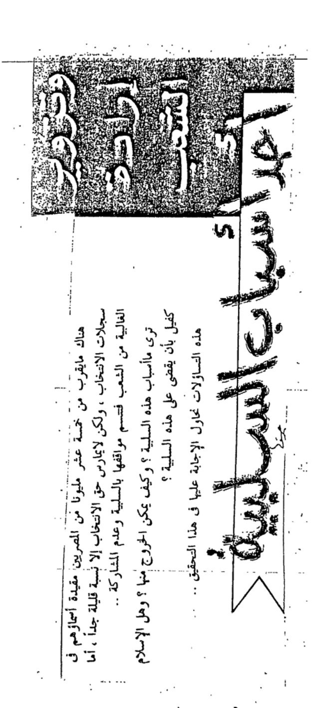
إننا يجب أن نذهب جميعاً إلى صناديق الانتخابات لنعطى أصواتنا للصالحين من المرشحين الذين ينصرون الله ورسوله ، ويجاهدون فى سبيل تحكيم شرع الله .. فنكون بذلك قد أسهمنا فى إبعاد هذه الفئة من المنافقين والمنتفعين والانتهازيين والوصوليين المفسدين الذين يصنعون للشعب المصرى مأساته على مدى العقود الثلاثة الأخيرة .

كلمة أخيرة أقولها .. وهى أننا تساورنا الشكوك فى أن هذه الانتخابات بالذات لن تتوفر لها النزاهة الكاملة التى نريدها .. ولن يمكن الشعب من التعبير الحر عن إرادته .. ولن تحترم بالقدر المطلوب هذه الإرادة .. وساعتها يتحمل الحزب الحاكم وحكومته وأجهزته ورموزه الوزر الكامل .. وكفى بالله شهيداً .. وكفى بالله حسيباً .. وكفى بالله وكيلاً .. جابر رزق



المصدر : لــــواء الاســــلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أبريل ١٩٨٧



أحد أسباب السلبية

وتزوير إرادة الشعب

هناك مايقرب من خمسة عشر مليونا من المصريين مقيدة أسماؤهم فى سجلات الانتخاب ، ولكن لايمارس حق الانتخاب إلا نسبة قليلة جداً ، أما الغالبية من الشعب فتتسم مواقفها بالسلبية وعدم المشاركة ..

ترى ماأسباب هذه السلبية ؟ وكيف يمكن الخروج منها ؟ وهل الإسلام كفيل بأن يقضى على هذه السلبية ؟

هذه التساؤلات نحاول الإجابة عليها فى هذا التحقيق ..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : لواء الإسلام
التاريخ : أبريل ١٩٨٧

النتائج الفاضحة .. والسلبية الصامتة

إن الاستفتاءات الصورية والتى تم فيهاتزوير إرادة الشعب المصرى منذ حركة يوليو ١٩٥٢ م ، وحتى وقتنا الحاضر — تعد من أقوى أسباب سلبية الشعب تجاه ممارسة الحق الانتخابى ، حيث أدرك الشعب تمام الإدراك أنه لافائدة من الذهاب إلى صناديق الانتخاب للإدلاء ، حيث إن النتيجة معروفة سلفا بالموافقة (الساحقة) التى عرفت عند رجل الشارع المصرى (بالخمس تسعات) .

فعلى سبيل المثال كانت نتيجة الاستفتاء على الدستور وانتخاب عبدالناصر رئيسا (فى يونيو ٥٦ ، ٩٩,٨٤ ٪) .

وكانت نتيجة الاستفتاء على إقامة الوحدة وانتخاب عبدالناصر رئيساً (فى فبراير ١٩٥٨ ٩٩,٩٩ ٪) .

وكانت نتيجة الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس (فى مارس ١٩٦٨) هى ٩٩,٩٨٩ ٪ .

ونتيجة الاستفتاء على ماسمى بورقة أكتوبر (فى مايو ١٩٧٤ م) كانت ٩٩,٩٥ ٪ ونتيجة الاستفتاء على معاهدة السلام مع اليهود — المرفوضة — والذى أجرى فى (إبريل ١٩٧٩) كانت ٩٩,٩٠ ٪ .

والاستفتاء على انتخاب الرئيس حسنى مبارك رئيسا للجمهورية (فى أكتوبر ١٩٨١) كانت نتيجته ٩٨,٤٦ ٪ .

فإذا كانت هذه هى النتيجة أدلى الناس بأصواتهم أم لم يدلوا ، أليس من حق الناس أن تحجم عن المشاركة بالرأى وتقف هذا الموقف السلبى طالما أن النتيجة معروفة سلفا والحمد لله ؟!!

الحكم الشمولى

يقول المفكر الإسلامى الدكتور محمد سليم العوا : إن أسباب السلبية ترجع إلى أكثر من ثلاثين سنة عاشها الشعب فى ظل حكم شمولى لايقيم وزنا إلا لإرادة الحاكم الفرد وحزبه أو بطانة المتنفعين ، ويسيطر على كل مقدرات البلاد بحيث لايشغل الناس إلا بقضية الطعام والشراب والحاجات الضرورية ، ومن ثم فقد عزف المصريون عن المشاركة فى العمل السياسى العام وعن المشاركة فى الانتخابات بوجه خاص ظنا منهم أن الأمر مستمر على النحو نفسه الذى مضى عليه فى العهدين السابقين .

تزوير الكلمة

ويرى المستشار محمود غراب رئيس محكمة بنى سويف أن سلبية الشعب المصرى تجاه الانتخابات ترجع إلى أن الشعب لم يجد قناة طبيعية يمكن له من خلالها أن يقول كلمة الحق ، وإلا فثمة تساؤل : ماالذى يجعل الشعب المصرى يقول كلمة حق طالما أن الباطل مساوله فى مصر ، وأن النتيجة واحدة للباطل مع الحق . فكيف يكون للناس كلمة قادرة ومسموعة ولها صدى طالما أن هذه الكلمة ستزوّر ؟!

ويضيف المستشار غراب قائلاً : إن من يقول الحق مهضوم ومظلوم ، ومن ينافق أو يطأطىء الرأس هو الذى ينال الحظوة ويرفل فى النعيم !! .

وإذا كانت الموازين بهذا الأمر فى مصر فكيف لايكون الناس سلبيين لايقولون رأيهم فى إدارة البلاد .

فقدان الثقة

ويرجع الأستاذ مختار نوح عضو مجلس نقابة المحامين أسباب السلبية إلى فقدان الثقة ، إذ أن الحركة لاتأتى إلا بقدر الأمل ، وعند انعدام



المصدر : لـــواء الاســلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أبـــريل ١٩٨٧

د. محمد سليم العوا :

● أسباب السلبية ترجع إلى أكثر من ثلاثين سنة عاشها الشعب فى ظل حكم شمولى !

المستشار محمود غراب :

● كيف يكون للناس كلمة لها صدى طالما أن هذه الكلمة ستزور ؟ !

الأستاذ مختار نوح :

● إرادة الشعب تحتضر ولابد من الإنقاذ

الأمل فى التعبير لسبب يرجع إلى إرادة غير إرادة الشعب تفتر هذه الإرادة تدريجيا حتى تصل إلى الموت عند البعض . وبقدر مامرت به مصر من ظروف أثرت فى الإرادة الشعبية طوال أكثر من ثلاثين عاما فهى تحتاج إلى مدة مماثلة أو أكثر لانقاذ هذه الإرادة من الاحتضار .

ولا أدل على ذلك من تلك النسبة العالية التى حظيت بها نقابة الأطباء فى الحضور أمام صناديق الانتخابات بالنسبة إلى الانتخابات السابقة لها ، بمجرد أن شعرت مجموعة من الأطباء باحتمالية التغيير .

ويقول : لقد استطاع الحكم الاستبدادى على مدى ثلاثين عاما أن يقتل الأمل !!

كيف الخروج ؟

ولكن كيف يمكن الخروج من هذه السلبية ؟

يقول المفكر الإسلامى الدكتور محمد سليم العوا : إذا كنا نشعر اليوم ببعض الحرية وبقدرة على التعبير عن الرأى بلا رقابة طاغية ، فإننا نحتاج إلى فترة من الزمن حتى ينتقل هذا الشعور من المشتغلين بالعمل العام والمتهمين به إلى جمهور الأمة وإلى عامة الشعب ليقتنعوا بأداء دورهم فى اختيار ممثليهم .

ويرتبط بذلك أن يتحول دور مجلس الشعب إلى دور فاعل بحق يشعر الناس بأثره فى حياتهم وينتهى الأداء المعيب لبعض أعضائه وقياداته التى



المصدر : لـــواء الإســـلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : أبريل ١٩٨٧

طالما انتقدته القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها وانتماءاتها .

ويرى المستشار محمود غراب أن لاخروج من هذه السلبية إلا بأن يكون الحكم كله لله ، وهذا لايتأتى إلا بجعل الرجل المناسب فى المكان المناسب ، وأن يعدل الدستور فيكون مصدر السلطات فيه هو شرع الله لا القوانين الوضعية .

وأن يكون الدين مادة أساسية فى المدارس ، وأن تكون الشريعة الإسلامية هى المصدر الوحيد للتشريع .

ولا يكون هناك نسبة لخمسين بالمائة للعمال أو الفلاحين فى مجلس التشريع . وينبغى أن يلغى قانون تكميم الأفواه ، وأن تعطى حصانة لأئمة المساجد وخطبائها ، وألا يكون تنصيب شيخ الأزهر والمفتى عن طريق التعين بل بالانتخاب .

ويقول الأستاذ مختار نوح المحامى إنه يمكن الخروج من هذه السلبية عن طريق واحد وهو عودة الحياة النيابية السليمة ، ولا يتأتى ذلك إلا بأن يؤمن القائمون على الحكم بحق الشعب فى أن يحكم نفسه بإرادته ، ولا يتأتى هذا الإيمان بقرار إدارى ، وإنما يتأتى من خلال قناعة عامة يؤمن بها النظام بأكمله ، ويبرز الدليل عليها على هيئة اجراءات نشهد أننا لم نلمسها حتى الآن .

الإسلام هو الحل !

ونأتى إلى التساؤل الأخير فى هذا التحقيق وهو :

هل الإسلام كفيل بأن يقضى على هذه السلبية ؟

يجيب الدكتور محمد سليم العوا بقوله : إن الإسلام كفيل بأن يقضى على كل مثالب المجتمع وعيوبه وقادر على أن يحول المجتمع المتخاذل الذى يخلد إلى الدعة إلى مجتمع يموج بالحركة ويزخر بالفاعلية وليس هذا تنبوأ أو ادعاء وإنما هو شهادة التاريخ فى كل بقاع الأرض على مدى القرون الأربعة عشر التى عاشها الإسلام .

ويضيف الدكتور العوا : إن الإسلام يضع ذلك كلما اتخذ منه أبناؤه عقيدة يؤمنون بها حقا وشريعة يسعون لتحكيمها فى الأرض ومنهج حياة يلتزمون فى أمورهم الخاصة والعامة .

ويجيب المستشار محمود غراب بقوله : إن الإسلام كمنهج كفيل تماما بأن يخلق من الجبان الرعديد رجلا يقول الحق ويبسطه دون خوف ولا وجل إلا من الله . ذلك لأن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر .

وطالما أن السلطان لايمكن لشخص أن يلتقى به أو يحادثه أو يناقشه أو يساجله فإن الأمور ستظل (محلك سر) دون تقدم على وجه الإطلاق .

ويضيف : بالإسلام يمكن أن تحل جميع المشاكل ليس فقط أن الناس يستطيعون أن يتحدثوا وأن يبدوا آراءهم ولكن يمكن أن يأكل الناس — بتطبيق الإسلام منهجا — من فوقهم ومن تحت أرجلهم وهذا وعد الله ومنهج الإسلام لايتغير .

ويقول الأستاذ مختار نوح المحامى : نعم الإسلام يعنى الرغبة فى التغيير إلى الأفضل ، وهو المفهوم المستنتج من قاعدة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والأفضل هو ماأمر الله به ، بل هو الأفضل مطلقا .

وما من شك فى أن الحرية أفضل من العبودية (يولد الناس أحراراً) ، وأن الفطرة أفضل من الزيف (يولد الناس على الفطرة) وأن الشجاعة والتضحية من أجل إبداء الرأى أفضل من الخوف والكتمان ﴿ اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ﴾ .

وإن التعبير عن الرأى ولو كلف المرء الكثير أفضل من الصمت فى مواجهة المتاعب ، الساكت عن الحق شيطان أخرس .



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مايو ١٩٨٧



الابعاد الاجتماعية والاقتصادية لوعى المواطن المصرى على ضوء نتائج المعركة الانتخابية

ماذا قدم الاف المرشحين في المعركة الانتخابية الأخيرة للشعب المصرى من برامج لحل مشاكله ، وما الفرق بين اعضاء المجلس المنحل واعضاء المجلس الجديد على ضوء برامجهم ومؤتمراتهم الجماهيرية هذه هى الاسئلة التى طرحها بحث جامعى وحاول الاجابة عليها تحت اشراف د . عادل الهوارى رئيس قسم الاجتماع بجامعة بنها ومساهمة د . هدى زكريا المدرس بكلية الآداب جامعة الزقازيق وعدد من الباحثين العاملين في مركز البحوث العربية تحت التاسيس من بينهم عزة رشاد واحمد نبيل ويسرى مصطفى واشرف احمد حسين وعصام فوزى .

محاور الصراع

تكشف النظرة الاولى لآليات المعركة الانتخابية عن صراعات ظاهرة بين كافة الاحزاب والقوى السياسية وسرعان ماينكشف الحجم الفعلى لتلك الصراعات إذا ماتتبعنا الكامن والحقيقى في سلوك المرشحين وارائهم .

فالصراع الظاهر بين مرشحى الحزب الوطنى والوفد لم ينطو على تناقضات جوهرية كما يبدو في إجابات مرشحى الحزب الوطنى الذين اجاب ٤٣ ٪ منهم على اسئلة الاستبيان بانهم لايستشعرون اختلافا جوهريا بين برامج الحزبين (الوطنى والوفد) بينما ترى باقى العينة من مرشحى الوطنى (٥٧ ٪) انه مجرد اختلاف على الكيفية التى تتناول بها مشكلات الجماهير .

وبمتابعة مواقف مرشحى الحزب الوطنى من الوفد لاحظنا في خطب المؤتمرات المختلفة للحزب الوطنى بعض مواقف التهكم على رمز النخلة (رمز الوفد) والتلميح بان اخطاء الحزب الوطنى لاتتساوى باخطاء المرحلة السابقة على ثورة يوليو (الوفد القديم) مؤتمر الحزب الوطنى بشارع فاروق الزقازيق (ليلى حسن، أحمد عمر هاشم ورفعت الهجرسى) ثم استعراض مواقف الوفد الجديد في مجلس الشعب بعد انتخابات ١٩٨٤ باعتبارة المسئول عن إلغاء القوى العاملة ، لانها مصدر البطالة المقنعة ولما لغيناها طالبوا بتعيين الخريجين ، ولما بدأنا في تعيين الخريجين قالوا ، بترشوا الشعب فماذا يريد هؤلاء بالضبط ، (مؤتمر الحزب الوطنى بالصيادين في ٢٨ / ٣ ٧ مساء) ولقد اقتصر موقف الوطنى من التحالف على مواقف الدفاع عن النفس ضد الاتهام بالفساد والتكفير من قبل التحالف .

اما مع حزب التجمع فقد أتخذ الصراع صورة صارخة فلم يتوقف الامر على مجرد رفض الاتهام او الدفاع كما حدث إزاء التحالف ر" ص ، وإنما هاجم مرشحو الحزب الوطنى حزب التجمع : « نحن لا نريد الانحراف يمينا ولا يسارا .. وكلنا عارفين عيوب اليسار !! دون ان يذكر هذه العيوب .

(مؤتمر الحزب الوطنى بقسم حسن صالح ٣ / ٤ / ٨٧) وتحمل نبرة الحديث عن اليسار طابعا تهديديا .

شعارات كاذبة وكلمات براقة ولكنها فارغة واليسار واضح أمامكم لما تشيكوسلوفاكيا حاولت تشم نفسها دخلوها ودكوها » (مؤتمر الحزب الوطنى بالصيادين في ٢٨ / ٣ ٧ مساء) وظهرت مجلة هلال الشرقية والتى وزعت في فترة الانتخابات وبها هجوم على التجمع بعنوان « يقولون ولا يفعلون »

فاذا انتقلنا إلى استعراض سلوك الوفد إزاء الاحزاب والقوى السياسية الاخرى لاحظنا أن الوفد قد ركز في هجومة على الحزب الوطنى على غياب الحريات وقانون الطوارىء وقضية الديمقراطية والدستور حيث رأى ٨٢ ٪ من عينة مرشحى الوفد أن الوفد يتميز عن الحزب الوطنى بالنزاهة وإطلاق الحريات . بينما تؤكد النظرة الفاحصة لمؤتمرات الوفد ان نظرة مرشحى الوفد لم تختلف كثيرا عن نظرة الحزب الوطنى تجاه المسالة الاقتصادية ، حل الازمة الاقتصادية يكون عن طريق زيادة



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مايو ١٩٨٧

الانتاج وتشجيع المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال وتقديم التسهيلات لهم وتصفية القطاعات الخاسرة في القطاع العام » (مؤتمر حزب الوفد بنايوس ٣ / ٤)

أما المشكلات في رأى مرشحي الوفد فهي « الانهيار الذى حدث في عهد الرئيس مبارك حيث تضاعفت قيمة الدولار بمعدل عشرة أضعاف في السنة .. وأن الدفاع عن القطاع العام لايراد به الدفاع عن قطاع خاسر وبسؤال مرشحي الوفد عن المشكلات الأساسية للمجتمع المصرى يجيب مايزيد عن ٦٠ ٪ بانها مشكلات دعم الاستثمار والقطاع الخاص » .

وبرغم خروج الوفد من التحالف مع الاخوان المسلمين إلا أن موقفه من التحالف لا يحمل طابع صراع فعلى بقدر ما يحمل طابع التخفف قليلا ومن لغة رجال الدين ومع ذلك فان الهتافات للوفد اشارت الى الانتماء الاسلامى « اسلامية .. اسلامية .. حزب الوفد ميه الميه » .

الموقف من الجماهير

مثلت الجماهير بالنسبة للقوى السياسية المتصارعة على اختلافها موضوعا اساسيا باعتبارها العامل الحاسم في حسم تلك الصراعات وإن جاءت معالجة قضية الجماهير مرتبطة بما تحتله الجماهير من مكانة لدى كل حزب وما يمتلكه مرشحو كل حزب من وعيٍ بهموم تلك الجماهير وصدق في حلها .

فقد تميز سلوك الحزب الوطنى إزاء الجماهير بما يمتلكه الحزب من هيمنة على وسائل الاعلام ومالديه من صلاحيات اصدار القرار بفرص لم تتح لحزب أخر في اجتذاب اهتمام الجماهير والتاثير عليها . وذلك ابتداء من اختيار الهلال لما له من مكانة مقدسة ترتبط بمشاعر دينية فياضة لدى الجماهير المسلمة « فالذين ينتمون للهلال هم الذين سيضيئون ظلام المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى . اذكر الهلال رمز الحزب الوطنى كلما نظرت إلى السماء ودعوت الله .. (مؤتمر الحزب الوطنى بكفر النحال : ماهر اباظة ـ ليلى حسن ـ رفعت الهجرسى)

كما سعى مرشحو الحزب الوطنى الى استخدام تعبيرات « دور الاب » مؤكدا أن الحزب يمارس هذا ، وان الديمقراطية لم تعد حكم الشعب لنفسه وبنفسه ، وإنما هى المشاركة في الراى دون ان « يشطح » أحد برأيه أو يتطاول الابن على والده (مؤتمر الحزب الوطنى بقسم حسن صالح ٣ / ٤ / ٨٧) ثم يأخذ المرشحون في شرح الكيفية التى يمكن بها التصويت لصالح الحزب الوطنى .

وفى نفس الوقت حشد الحزب الوطنى مرشحيه الذين يمثلون مناصب الدولة المؤثرة ليحدثوا الجماهير عن إنجازات الحزب السابقة ويعدونهم بما سيتم تنفيذه في حالة نجاح الحزب في الانتخابات . فحدثهم ماهر اباظة عن الكهرباء وإنارة القرى ويعد بتلبية طلبات الانارة كلها (كان الحاضرون يتقدمون بكثرة فياخذها ويضعها في جيبه ليقول : في الخطة القادمة لن يكون هناك متر واحد مظلم في مصر !! ثم تحدث وزير القوى العاملة عن إنجازات الحزب الوطنى في الخطة الخمسية الحالية (٢٧ مليون جنية للقطاع العام والخاص) وعن الخطة الخمسية القادمة (٦٤ مليون للعام ٣٦ للخاص) .

مؤتمر الحزب الوطنى بمجمع العمال ٢ / ٤ ١١ صباحا

وإزاء مجموعة من التهم التى وجهت لبعض المرشحين دافع المرشح عن نفسه باعتبارة أحد ابناء ثورة يوليو المدافع عن اهدافها حيث انتمى قديما للاتحاد الاشتراكى وحفر باظافره الصخر كى يطور مصر .. وان حزبه (الوطنى) الوحيد الذى يتبنى الثورة ثم تحدث المرشح عن حزبة باعتباره مصريا ولم يعلن اى مؤتمر من مؤتمرات الحزب الوطنى عن برنامج حزبى او خطة اللهم إلا انجازات الحزب منذ قامت ثورة يوليو !! . وفى محاولتنا التعرف على اى برنامج حزبى لمرشحى الوطنى جاءتنا الاجابة برنامجنا هو برنامج الرئيس مبارك (٥٨ ٪) وحل مشاكل الناس وخدمة ابناء الحى (٣٣ ٪) واجاب (٩ ٪) منهم انه لايوجد لديهم برنامج .

وقد اتسمت العلاقة بين مرشحى الحزب الوطنى والجماهير في تلك المؤتمرات « بالمونولوج » اى الحديث من طرف واحد فلم يكن هناك موضوع للمناقشة وإنما اخذ الحديث صورة « التعليمات الأدارية » بحكم انتماء معظم مرشحى الحزب إلى وظائف إدارية عليا في جهاز الدولة . مع بعض التسامح الذى بدا في السماح للجماهير بالتقدم « بعرضحالات الدمغة » والشكاوى إلى المسئولين اثناء انعقاد المؤتمر وقيام بعض هؤلاء المسئولين بالتاشير بالموافقة دون اى فحص لمدى المشروعية القانونية لتلك الموافقات .

مشكلات المجتمع المصرى

وفى محاولتنا التعرف على وجهة نظر مرشحى الحزب الوطنى في مشكلات المجتمع المصرى أجاب ٦١ ٪ منهم أنها مشكلة الديون ونقص الانتاج اى مشكلات جهاز الدولة واجاب ٣٦ ٪ منهم انه لاتوجد مشكلات عند الشعب المصرى !!!

فاذا ما انتقلنا لخطاب المرشح الوفدى للجماهير لاحظنا أنه سعى لاجتذاب الجماهير لقضايا الحرية السياسية والشخصية ومشكلات الديموقراطية وقانون الطوارىء كما يبدو في ملصقاته « الوفد .. دعوة لله وللحرية الوفد ديموقراطية بلا حدود الوفد .. الحرية لجميع العقائد والاتجاهات » وما اصطدم الوفد ببعض المناقشات من قبل الجماهير حول برنامجه الخاص بمصالح الاقلية مقارنا بانجازات ثورة يوليو حتى استطاع إسكات المناقشين بشكل ديماجوجى انسحب المناقش بعده بينما استشعر رجال الوفد خطر الحديث المعادى لانجازات ثورة يوليو ، فسحب المرشح تصريحاته قائلا « إننا لم نتعرض لثورة يوليو .. » ثم اسرع بالاستفادة من الموقف بقوله « لم نذكر ما حدث من اعتقالات للاخوان في عهد عبد الناصر وبالعزل السياسى لكبار قادة الوفد واتهامهم بافساد الحياة السياسية قبل الثورة وتقديمهم للمحاكمة ثم لم تستطع المحكمة أن تمسك ضدهم اى شىء » مؤتمر الوفد بنايوس ٣ / ٤ / ٨٧ ولم يجد المرشح الوفدى باسا من أن يؤكد أن انجازات ثورة يوليو هى انجازات الوفد فهو الذى تقدم بقانون



المصدر : الأهالى

التاريخ : ٦ مايو ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاصلاح الزراعى قبل الثورة .

وخاطب الوفد جماهير الفلاحين من خلال الزيارات الخاصة للعائلات الكبيرة ليخاطب فيها النزعة القبلية والعرقية مؤكدا نجاح هذه السياسة فى اجتذاب الجماهير أكثر من المؤتمرات التى تحدث فيها تلك المواجهات المحرجة

ذلك فضلا عن المسيرات الضخمة بقوافل السيارات الفخمة التى أثارت مشاعر الانبهار

وحنق جماهير الفقراء الذى ظهر فى تعليقات من نوع « يعنى حترخصوا اللحمة » ، « حقهم يدونا شقة » ، « إقطاعى » ، « حرامى » .. الخ .

اما التحالف فقد ركز الخطاب الجماهيرى لمرشحيه على أمجاد الاسلام السابقة والاستمساك بالدين كحل لجميع الازمات وتعليل الأزمات بالابتعاد عن الله واستنكار محاولات الحزب الحاكم فى اتهام الأخوان بالتسبب فى الفتنة الطائفية (مؤتمر التحالف بالابراهيمية ٢٩/ ٣ ٧ مساء)

وطالب التحالف الجماهير بالسعى الى فهم الاسلام على حقيقته فالاسلاميون لايغلقون التليفزيون وانما سيوجهون السينما والمسرح والتليفزيون لخدمة القيم الاسلامية . ورد المرشح على فكرة وجود برنامج للتحالف بقوله « برنامجنا هو لا إله إلا الله محمد رسول الله » فاين برامج الاحزاب الاخرى (مؤتمر التحالف منيا القمح ٣١/ ٣) .

وبالرغم من إعلان المرشحين الاسلاميين بضرورة تطبيق الشريعة طريقا لرضاء الله وبابا للرزق إلا أن الصورة التى سيتم تطبيق الشريعة بها لاتخلو من مغزى طبقى حيث « لاينبغى ان نترك للراسمالى سن القوانين لان ذلك سيكون على حساب الفقير ولصالح الغنى أما الشيوعى فانه سيفقر الغنى ويزيد الفقير فقرا »

مؤتمر التحالف منيا القمح ٣١/ ٣) .

وكما يبدو بوضوح فى الاعلان « القرآن دستورنا ومحمد نبينا والاسلام ديننا » فانهم يستخلصون منها أن دور الجماهير هنا محدود بكونهم اتباعا مؤمنين .

هذا بينما سعى حزب التجمع من خلال مرشحيه إلى التوجه من خلال برنامجه الحزبى المعلن والذى ينحاز فيه بوضوح لمطالب الغالبية دون الدخول فى التفاصيل والذى سعى مرشحوه إلى دعمه ببرامج محلية تتناسب والظروف الخاصة لكل دائرة على حدة .

ومما يذكر فى تقارير البحث أن حزب التجمع لم يسع لممارسة أى ضغوط على افراد الشعب فى العملية الانتخابية وإنما سعى لمناشدة الافراد ليستخدموا حقوقهم السياسية

(مؤتمر حزب التجمع بمحافظة الشرقية مركز منيا القمح)

يخاطب مرشح التجمع فى الزقازيق الجماهير لتوعيتها سياسيا « انا باوجه نظركم إنكم لما ييجى لكم اى مرشح آخر تسالوه عن برنامجه ولا تغتروا بمسالة الوعود الانتخابية بتقديم الخدمات للبلدة لان الخدمات من حقكم لانها من الضرائب التى تسددونها .. كما رفض المرشح استجداء الاصوات ودعا الى إدارة حوار حول السياسة الزراعية التى تتبعها الحكومة لمصلحة المصدرين »(مؤتمر العباسية مركز منيا القمح)

ويبدو واضحا أن الحوار الذى أثاره مرشح التجمع مع الجمهور قد كشف عن قلق الفلاحين من الشيوعية والالحاد اللذين سعت الدعاية المناهضة لاستنفارهما فى نفوس الجماهير الامر الذى دفع بالمرشح إلى تحدى المناقشين بان يظهروا فى برنامج حزب التجمع ما يخالف الشريعة الاسلامية مستشهدا بالآيات والاحاديث النبوية .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ مايو ١٩٨٧

القانون اصبح فى خبر كان . الحكومة منحته اجازة اجبارية مفتوحة . وقررت ان تتولى بنفسها القيام بدوره .

والحكومة تتهمة بانه مشاكس ومنحرف

والقانون من جانب يقسم باغلظ الايمانات انه لم يرتكب جريمة ، ولكنه كشف عن اكبر عملية نصب فى العالم . أثبت بالصوت والصورة قيام الحزب الوطنى بسرقة الالاف من اصوات المعارضة ، وزورها لنفسه ثم اضافها الى حساباته . ولذلك قررت ان تعاقبة بهذه الاجازة الطويلة .

وترفض ، عندافيه ، تنفيذ اية احكام يصدرها قضاته ، وتصر على ان الاصوات المسروقة ملكها ، ثم ذهبت الى تكية مجلس الشعب وحصلت بها على ١٧ مقعدا بخلاف تزوير صفات ٢٢ أخرين .

الحكومة فى كل مناسبة تؤكد أنها تحترم القانون ولكن الواقع يكذبها ويؤكد عكس ذلك .

وهذا الظلم جعل القانون يهيم على وجهة فى المحاكم يحكي لكل من يقابله من القضاه أو رجال النيابة أو المحامين قصتة الحزينة لعل احدا يقف الى جوارة ضد ظلم الحكومة ويسترد له حقه الضائع .

والحكاية باختصار كما يرويها بنفسه .

تصدع دستورى خطير !!

رجال القانون : عدم احترام القانون سيعود بنا الى شريعة الغاب

فتحى رضوان : على القضاة ان يضربوا ان ارادوا لاحكامهم ان تحترم

الشافعى بشير : مبارك هو الحكم وعليه ان يتدخل فورا لفرض احكام القضاء

احمد الكنانى



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٨٧

بدأت المشكلة تحديدا منذ يوم الثلاثاء ٢١ ابرايل عندما رفضت وزارة الداخلية تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية فيما تضمنه من عدم اعلان فوز حزب العمل الاشتراكى بحقه فى سبعة دوائر ... الثانية بالاسكندرية ، وبورسعيد ، والثانية بالمنوفية ، والاسماعيلية ، والثانية بسوهاج ، والثانية بقنا ، أسوان ، ورفضت الداخلية تصحيح الامر قبل الانعقاد الأول لمجلس الشعب مما اضفى حصانة برلمانيه على اعضاء الوطنى المطلوب استبعادهم وكذلك على الاعضاء المطلوب تصحيح عضويتهم وبذلك خلقت الداخلية مأزقا دستوريا جديدا يكاد يهدد شرعية الحكم

□ وما سبب هذا الحكم وخلفياته ؟

ـ هذا الحكم جاء للفصل فى الدعوى التى اقامها حزب العمل ضد وزير الداخلية زكى بدر للاعتراض على ماجاء بالنتيجة التى اعلنها بشأن الانتخابات التى جرت يوم الاثنين ٦ ابريل ... الوزير أعلن فى بيانه أن حزب العمل الاشتراكى حصل على ٥٦ مقعدا من مقاعد مجلس الشعب وبلغت أصواته مليونا ومائة وثلاثة وستين ألفا وخمسمائة وعشرون صوتا من جملة الاصوات الصحيحة ، وكان قرار الوزير مليئا بالعيوب ، ومخالفا للقانون ، حيث كانت الارقام التى اعلنتها وزارة الداخلية تقل عن الاصوات الحقيقية التى حصل عليها الحزب بحوالى ٦٠ الف صوت ، طبقا لما أعلنه رؤساء اللجان العامة فى المراكز والاقسام ورؤساء اللجان الرئيسية فى الدوائر .

وكان أول طعن

فقام حزب العمل الاشتراكى على الفور بتقديم أول طعن امام المحكمة الادارية وأودع يوم ١٢ ابريل ١٩٨٧ عريضة الدعوى طالب فيها بوقف قرار وزير الداخلية باعلان نتائج الانتخابات التى جرت يوم ٦ ابريل والغاء مايترتب على ذلك من آثار والتصريح بتنفيذ الحكم بمسودته الاصلية ، وبدون اعلان مع مايترتب على ذلك من اثار والزام وزارة الداخلية بدفع مصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماه .

● وكشفت عريضة الدعوى حالات تؤكد التزوير وتؤكد التلاعب فى النتائج حيث ان التلاعب فى الاصوات ، كان مقترنا أيضا بالتلاعب فى توزيع المقاعد ففى كثير من الدوائر كنا نستحق الحصول على مقعدين سرق الوطنى مقعدا منهما :

ووقع ذلك فى الدوائر الاولى والثانية بالدقهلية ، وفى الاولى والثانية والثالثة بالشرقية ، وفى الاولى بالقليوبية ، والثانية والثالثة بالغربية ، وفى الدوائر الثالثة الجيزة ، والثانية بالمنيا ، والاولى بسوهاج ، والاولى بقنا ، وفى دوائر محافظات كفر الشيخ ، والفيوم ، وبنى سويف .

وفى دوائر ثانية اهدر حقنا تماما فى الحصول على مقعد وكان ذلك فى اسوان ، والدائرة الثالثة بالاسكندرية .

وفى دوائر أخرى مثل بورسعيد ، والاسماعيلية ، والثانية بالمنوفية والثانية باسيوط والثانية بسوهاج والثانية بقنا أهدر حق حزب العمل فى الحصول على مقعد بكل من هذه الدوائر بالتلاعب بالمتوسط الانتخابى .

وأضافت عريضة الدعوى ان وزارة الداخلية عمدت الى مخالفة القانون وأحكامة فى استيفاء صفات العمال والفلاحين بقوائم الحزب الوطنى على حساب حزب العمل بدعوى ان قوائم العمل حصلت على عدد من الاصوات يقل عن عدد أصوات الأولى ، وجرى تطبيق ذلك فى الدوائر الثانية بالبحيرة ، والثالثة بالدقهلية ، والاولى بقنا ، والاولى والثانية بالشرقية ، والاولى بالمنيا ، والاولى بالمنوفية والثانية بالغربية ، وفى محافظة الفيوم .

المحكمة تستجيب لحزب العمل

ونظرا الاهمية الدعوى واهمية سرعة الفصل فيها قبل الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب والتى كان مقررا عقدها يوم ٢٣ ابريل ، حددت المحكمة الادارية برئاسة المستشار محمد عبد المجيد جلسة عاجلة يوم الثلاثاء ١٤ ابريل موعدا لنظر القضية .

□ وماذا حدث فى قاعة المحكمة ؟

فى بداية الجلسة حضر جمع كبير من محامى الحزب وعلى رأسهم الدكتور محمد حلمى مراد الامين العام للحزب وشوقى خالد الامين العام المساعد والمستشار حسنى عبد الحميد الموكل من جانب المهندس ابراهيم شكرى ، وأحمد حسن أمين مساعد الحزب بالاسماعيلية ، واحمد عبد العزيز ابو عبد الله امين الحزب بالبحيرة ، وعاطف لبيب النجمى من لجنة الاقصر .

وازدحمت القاعة بالمواطنين عن أخرها حيث قدم المواطنون العاديون ممن يشتاقون الى العدل وكذلك اقارب المرشحين الذين وقع عليهم ظلم الداخلية . وكان الوفد قد تقدم أيضا الى المحكمة بطعن محتذيا بحزب العمل الاشتراكى وضاقت قاعة المحكمة على اتساعها بالحاضرين .

وبمجرد بدء الجلسة أعلن ٣٥ مرشحا تدخلهم فى القضية مع المهندس ابراهيم شكرى .

وعندما بدأت المرافعة طلب المستشار حسنى عبد الحميد الموكل عن رئيس حزب العمل الاشتراكى من المحكمة اصدار قرارها بضم جميع محاضر اللجان العامة والرئيسية المتعلقة بالدوائر موضوع الطعن ، وقوائم الافراد ، وكذلك قرار وزير الداخلية الذى أعلن به نتائج الانتخابات .

وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة الاستجابة لطلبات المستشار حسنى عبد الحميد والزمت محامى وزارة الداخلية بالتنفيذ وأجلت الجلسة الى يوم السبت ١٨ ابريل

● وهل استجابت الداخلية لطلب المحكمة ؟

نعم وفى صباح السبت أحضرت الأوراق وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة الثلاثاء ٢١ ابريل مع تقديم المذكرات من كل من الطرفين فى موعد غايته الساعة العاشرة من صباح الاحد ١٩ ابريل .

وكان الهدف من حجز القضية للحكم فى هذا اليوم ، هو ان تصدر المحكمة حكمها قبل انعقاد مجلس الشعب بجلسته الاولى ، ليتمكن المحكوم لصالحهم من تنفيذ الحكم ـ اذا ما جاء لصالحهم ـ قبل ان يكتسب المطعون ضدهم حصانة برلمانية ، مما يوقع فى ازمة دستورية جديدة بعدما تمكن من تجاوز الازمة بحل مجلس الشعب للتاثير على المحكمة الدستورية .

وحكمت المحكمة لصالحن

□ وبماذا حكمت المحكمة ؟

وبعد البحث والدراسة والمقارنة انتهت المحكمة الى رفض الاسباب التى تقدمت بها وزارة الداخلية وأصدرت حكما تاريخيا كان يجب معه ان تنزل الحكومة برمتها ، هذا اذا كانت فى مصر حكومة .

ـ حكمت المحكمة بوقف تنفيذ قرار وزير



الداخلية فيما تضمنه من عدم اعلان فوز حزب العمل الاشتراكى بمقعد فى الدوائر الثانية بالاسكندرية ، وبورسعيد ، والثانية بالمنوفية ، والاسماعيلية ، والثانية بسوهاج ، والثانية بقنا ، وأسوان وأضافت المحكمة فى حكمها بضرورة

تصحيح العضوية فيما يتعلق بنسبة العمال والفلاحين ، وبذلك اضافت المحكمة سبعة مقاعد جدد للحزب

وفى نفس الجلسة حكمت بعشرة مقاعد جديدة للوفد ، وكان اجمالى عدد المقاعد المطلوب تصحيحها بشأن العمال

والفلاحين ٢٣ مقعدا وترتب على الحكم بطلان عضوية ٧٨ نائبا بمجلس الشعب .

وكانت اسباب الحكم وحيثياته ادانة ايضا للحكومة . قالت المحكمة ، انها لاحظت ما ببعض صور محاضر بعض اللجان من تعديل وتغيير واضحين سواء فى عدد الاصوات التى حصلت عليها قوائم الحزب او من جملة عدد الاصوات الصحيحة .

وكان فى ذلك اشارة واضحة وصريحة الى تزوير الانتخابات .

واكدت المحكمة فى حكمها الصادر برئاسة المستشار محمد عبد المجيد وأمانة سر سعيد المراكبى على ضرورة تنفيذ الحكم بمسودته الاصلية وبدون اعلان ، وعلى الفور توجه المحكوم لصالحهم الى وزارة الداخلية وأبلغوها بالحكم فى نفس اليوم اى قبل انعقاد مجلس الشعب بيوم ونصف ، مما كان يتعين معه – طبقا للقانون – وقف الانعقاد وتصحيح الاخطاء واستبعاد من حكم ضدهم .

ولكن الداخلية رفضت تنفيذ الحكم وجاء المجلس الجديد مشوها حاملا لكل امراض وميكروبات المجلس المرحوم .

الاصرار على الخطا

وتعمدت الحكومة ايضا تعقيد الموقف فقدمت اشكالا امام المحكمة الادارية العليا امعانا منها فى تعطيل تنفيذ الحكم ، مما جعل حزب العمل ومعه الوفد يقيمون دعوى جديدة امام المحكمة الادارية يطالبون فيها بالحكم لصالحهم بتنفيذ الحكم . وبالفعل فى جلسة الثلاثاء الماضى ١٢ مايو حكمت المحكمة لصالحهم بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر فى ٢١ ابريل ورغم ذلك لم تنفذ الحكومة الحكم مخالفة بذلك نص المادة ٧٢ من الدستور الذى يعتبر الامتناع عن تنفيذ الاحكام جريمة يعاقب عليها القانون .

ومن ناحية ثانية أقامت اشكالا امام المحكمة الادارية العليا للطعن على حكم المحكمة الادارية كمحاولة منها لتعطيل التنفيذ ، ولما كانت المحكمة برئاسة الدكتور احمد يسرى رئيس مجلس الدولة متهمة غير محايدة فقد تقدم عدد من المحامين بطلب رد لها بعد رفضها التنحى عن نظر القضية . ومازال طلب الرد منظورا لم يبت فيه .

□ هذا امر مؤسف .. ولكن ما هو تفسيرك لتمسك الحكومة بعدم تنفيذ الحكم ؟

– اسأل رجال القانون .

وبالفعل حاولنا البحث عن اجابة لهذا السؤال .

– يقول الاستاذ فتحى رضوان : انها مسألة حزبية بحته وليست قانونية ، فالحكومة لا تريد ان تخرج من يدها اية سلطة ، ولو كانت سلطة القانون وهذا امر خطير يؤدى الى انهيار الدولة حيث يرسخ مبدأ قيام كل مؤسسة فى الدولة بانتزاع احكام القضاء على هواها دون الاهتمام بالقانون والمبادىء .

– شوقى خالد : الحكومة تهدف الى شغل الرأى العام بقضية تحول انظاره عن التنازلات التى تقدمت بها الحكومة الى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، حيث سيترتب على ذلك غلاء فاحش ، وبالتالى فمطلوب قضية مهمه تشغل الناس عن الغلاء القادم .

الدكتور الشافعى بشير : سبب ذلك ان الحكومة تدخلت فى الانتخابات بطرق غير شرعية ، وتوصلت الى نتائج لا تريد الانتقاص منها – ومن هنا فهى تتحدى احكام القضاء ، انها مسألة العزة بالاثم .

مخاطر كثيرة

□ وما خطورة هذا المسلك مستقبلا ؟

– الاستاذ فتحى رضوان : الحكومة أولا فى حاجة الى اثبات ان ما ترددة من شعارات هو فى الواقع يمثل اقتناعها وعقيدتها ، فالقول بالخضوع لسيادة القانون يحتاج الى مثل يضرب للشعب ، ولكن المثل الذى تضربه الحكومة يأتى عكس ما تقوله ، ولذلك فتاثيره على الأمة وعلى الشعب أنه يقودها الى التمرد على حكم القانون ، وهو مثال سىء يجب على الحكومة ومجلس الشعب تعليم الناس احترام القانون وليس اهانته وتحقيره .

– الدكتور الشافعى بشير : انها دعوة الى الفوضى ، ودعوة للناس الى الاستهانه والاستخفاف وبالشرعية ، وان يأخذ كل مواطن القانون فى يده مثلما تفعل الحكومة

انه منعطف خطير للدولة يعنى أنها تضرب بالقانون عرض الحائط ، وربما تكون هذه مقدمة لانهيارات كثيرة فى البلاد

– شوقى خالد : سوف يؤدى بالمواطن الى عدم احترام احكام القضاء وسيعطى هذا الفرصة لكل متقاض لان يلجأ الى اساليب متنوعة لتعطيل تنفيذ احكام القضاء ، سواء كانت هذه الاساليب مشروعة أم غير مشروعة ، مستهديا فى ذلك بحكومتنا الرشيده

مبارك يمتلك الحل .. والا

□ اذن كيف يمكن حل هذه الازمة ؟

– شوقى خالد : لابد من احترام مبدأ الفصل بين السلطات وعلى مجلس الشعب والحكومة احترام احكام القضاء فالقضاء هو صمام الامن فى المجتمع ولو خدش هذا الصمام فقل على البلاد السلام .

– الدكتور الشافعى بشير : لا شك أنه توجد أزمة دستورية ، وحل المشكلة يكمن فى يد الحكم بين السلطات الثلاث والمفروض ان رئيس الجمهورية هو الحكم الذى يفصل فى الازمات الناشئة بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، فله ان يتدخل لصيانة الدستور الذى أقسم على احترامه وتنفيذه . ويجب ان يكون تدخل رئيس الجمهورية هنا ليس بوصفه رئيسا للحزب الوطنى ، وانما بوصفه ورئيسا للامة المصرية ، وحارس الشرعية ، والمسئول عن حماية الدستور .

اننا نعتبره المسئول الاول فى حل هذه الازمة أو تفاقمها .

– الاستاذ فتحى رضوان : أنا أدعو القضاء ان يعلن احتجاجه على هذا الموقف بالاضراب عن العمل داخل المحاكم ولو لمدة ساعة واحدة ، فى يوم من الايام يتفق عليه ، وتشارك فيه الهيئات الشبيهة العاملة فى مجال القانون مثل نقابة المحامين .

وهذا تصرف قانونى جدا ويتفق مع قدسية القضاء ، وهو فى حدود القانون فحسب ، لانه يحتج لان حكمه لم ينفذ ، كما ان الابواب جميعها مسدودة ، فليست هناك ابواب أخرى يمكن للشعب ان يلجأ اليها . لارغام الحكومة على الالتزام بحكم القضاء .

□ ما رأيك أيها القانون فى هذا الحل الاخير ؟

– نعم الاضراب هو الحل .



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يتعرض زكي بدر للحبس والعزل من وظيفته !
بسبب عدم تنفيذ حكم المحكمة الادارية

شوقي خالد « الشعب »



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٨٧

جاء حكم محكمة القضاء الادارى يوم الثلاثاء الماضى باستمرار تنفيذ الحكم الذى اصدرته المحكمة من قبل لصالح حزبى العمل الاشتراكى والوفد والذى يقضى ببطلان عضوية ٧٨ نائبا بمجلس الشعب لطمة اخرى قوية على وجه الحزب الحاكم ! !

شوقى خالد المحامى والامين المساعد لحزب العمل الاشتراكى احد الذين تابعوا القضية من بدايتها ..

□ عن تفاصيل القضية يقول شوقى خالد فور اعلان وزير الداخلية لبيانه الأول ! ! عن نتيجة انتخابات مجلس الشعب بعد منتصف ليلة الخميس « ١٠ ابريل الماضى ، قام حزب العمل الاشتراكى برفع دعوى رقم ٣٣٨٥ يطلب فيها بصفة مستعجلة وقف تنفيذ قرار باعلان نتيجة مجلس الشعب التى أجريت فى « ٦ ابريل الماضى ، وفى الموضوع بالغائه فيما تضمنه من :

□ حرمان حزب العمل الاشتراكى من ٢٦ مقعدا وتحميل حزب العمل استكمال نسبة العمال والفلاحين بالمخالفة للقانون « عدد الناجحين من حزب العمل ٥٦ عضوا منهم ٤١ عاملا وفلاحا » ! ! !

ويستكمل حديثه قائلا فى ١٤ ابريل الماضى نظرت محكمة القضاء الادارى الدعوى وألزمت فيها وزارة الداخلية بتقديم المحاضر العامة والرئيسية للجان الانتخابات على مستوى الجمهورية فى خلال ثلاثة ايام وتم حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢١ ابريل الماضى قبل انعقاد مجلس الشعب بـ « ٢٤ ساعة » ، وقضت المحكمة بأحقية حزب العمل الاشتراكى بالفوز بسبعة مقاعد جدد اغتصبها الحزب الحاكم ! ! وهذه المقاعد فازبها كل من :

- صلاح ابو المجد اسوان .
- محمد عادل المصرى بورسعيد
- ابراهيم جميل ابو على الدائرة الثانية منوفية
- محمد المراغى الدائرة الثانية اسكندرية
- عامر ثابت رسلان الدائرة الثانية قنا
- د . محمد حسن حامد الاسماعيلية
- ابراهيم عثمان الدائرة الثانية سوهاج .
- كما قضت المحكمة ايضا بتغيير الصفات الانتخابية من عمال الى فئات فى « ١١ مقعدا » ، وبذلك يكون الفائزون هم .
- الاستاذ احمد مجاهد الدائرة الثالثة دقهلية
- المهندس محمد حسن دره دائرة دمياط
- د . مصطفى احمد الهرميل الدائرة الثانية غربية
- الاستاذ احمد عبد العزيز عبد الله دائرة كفر الدوار

سمير شرباش

- الاستاذ محمد عبد السلام شاهين دائرة ثالثة شرقية
- الاستاذ حسن جوده دائرة بنى سويف
- الاستاذ جمال مطاريد دائرة اولى المنيا
- الشيخ عبد التواب عمر دائرة الفيوم
- الاستاذ محمد لطفى شهوان دائرة اولى شرقية
- الاستاذ صالح ابو رقيق الدائرة الثالثة بحيرة ..

١٧ مقعدا للعمل

وقد احالت المحكمة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتقرير الرأى حول استحقاق حزب العمل الاشتراكى لعدد « ١٧ مقعدا » اخرى فى الدوائر ..

« الأولى سوهاج - الفيوم - اولى بحيرة الثانية المنيا - الأولى والثانية بالاسكندرية الثانية والثالثة بالدقهلية - الثانية اسيوط - كفر الشيخ - الثالثة بالغربية - بنى سويف - الأولى قنا - الأولى قليوبية - الثالثة شرقية - الثالثة جيزة .. »

هذا على ضوء ما قدمته الحكومة من مستندات اثبت الدفاع الموكل من حزب العمل ان بها تلاعبا ايدته وأكدته المحكمة فى أسباب حكمها .

□ ويستطرد شوقى خالد قائلا كان التلاعب الذى اجرته وزارة الداخلية فى محاضر اللجان الرئيسية قد أدى الى حرمان حزب العمل الاشتراكى من ٨٣ ألفا و ٣٠٠ صوت حصل عليها فى الدوائر الآتية :

- ○ الدائرة الأولى سوهاج ١١ ألف صوت
- ○ دائرة الفيوم ٣ الاف صوت
- ○ الدائرة الأولى بحيرة ١٠ الاف صوت
- ○ الدائرة الثانية المنيا ألف صوت
- ○ الدائرة الأولى اسكندرية الفى صوت
- ○ الدائرة الثانية اسكندرية ٣ الاف صوت
- ○ الدائرة الثانية دقهلية ٣ الاف صوت
- ○ الدائرة الثالثة دقهلية ٣ الاف صوت
- ○ دائرة كفر الشيخ ٥ آلاف صوت
- ○ الدائرة الثالثة غربية ألف صوت .
- ○ دائرة بنى سويف ٢٤ ألف صوت
- ○ الدائرة الأولى قنا ٥ الاف صوت
- ○ الدائرة الأولى قليوبية ٧ الاف صوت
- ○ الدائرة الثالثة شرقية ٣ الاف صوت
- ● الدائرة الثالثة جيزة ٢٣٠٠ صوت تم اضافتها جميعا الى اصوات الحزب الحاكم فى محاولة لتحسين صورته « القبيحة ! ! » بما ادى الى عدم حصول قوائم حزب العمل على هذه المقاعد فى الدوائر المذكورة سلفا .

الغريب ان « زكى بدر ! ! » ورجاله استخدموا فى ذلك قاعدة « نصف المتوسط الانتخابى ! ! » بصورة « مكشوفة » فعلى سبيل المثال فان حزب العمال الاشتراكى حال دون فوزه بمقعد فى الدائرة الثانية بالمنيا « ١٢ صوتا ! ! » فقط وفى الدائرة الثالثة شرقية « ٤ أصوات ! ! » كل ذلك بعد ان استولى زكى بدر على الأصوات المشار اليها لصالح الحزب الوطنى .

□ ويضيف شوقى خالد الداخلية تماطل للكسب الوقت كان يجب على وزير الداخلية تنفيذ الاحكام فور صدورها بدلا من اللف والدوران وأقحام ادارة قضايا الدولة وهى هيئة قضائية مستقلة لها احترامها وتقديرها ان تلجأ الى استخدام اساليب يعييون على المحامين استخدامها فيلجاون الى رفع دعاوى باستشكالات تنفيذ امام محكمة عابدين وهى محكمة غير مختصة .. كل هذا لمحاولة كسب الوقت تصورا ان المحكمة الادارية العليا سوف تقوم بالغاء الحكم بعد الطعن عليه ! ! الأمر الذى حدا بالحزب الى اقامة اشكال ايجابى امام ذات الدائرة التى اصدرت الحكم برئاسة المستشار محمد عبد المجيد بطلب استمرار تنفيذ الحكم السابق .. وقد جندت الحكومة كل جهاز ادارة قضايا الدولة واحد اعضاء مجلس الشعب « حزب وطنى » للدفاع عن وزارة الداخلية مستخدمين كل الصور



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٨٧

والأساليب لتعطيل الفصل فى الاستشكال حتى تفصل فيه المحكمة الادارية العليا وتقضى بوقف التنفيذ بناء على تصور الحكومة !

وجاء حكم محكمة القضاء الادارى فى جلسة ٨٧/٥/١٢ مخيبا لآمال وزير الداخلية « زكى بدر » وحكومته ! ! حيث امرت المحكمة باستمرار تنفيذ الحكم لصالح حزب العمل .

□ وعن كيفية تنفيذ الحكم فى صورته الاخيرة قال المحامى : اصبح الحكم مؤكد التنفيذ حيث اكدت المحكمة بحكمها الاخير ضرورة تنفيذه وامتناع وزير الداخلية « زكى بدر » عن التنفيذ يعرضه للحبس والعزل من الوظيفة ومعه كل الجهاز المسئول فى وزارة الداخلية عن تنفيذ هذا الحكم بناء على المادة ١٢٣ من قانون العقوبات وعن الاجراءات التى اتخذها حزب العمل فى حالة امتناع « زكى بدر » عن تنفيذ الحكم

قال : اننا حصلنا على شهادة رسمية من المحكمة بتنفيذ الحكم الاخير وسيتم تسليمها لوارة الداخلية وبعدها سوف يتم اتخاذ اجراءات التقاضى فى حالة عدم التنفيذ والمقصود بالتقاضى هو اللجوء الى محكمة الجنح المختصة .

لا مجال لوقف التنفيذ

قلت له هل يمكن للداخلية ان تحتج بأن هناك طعنا امام المحكمة الادارية العليا مازال منظورا وبذلك تماطل فى التنفيذ . ؟

قال : الأصل كما قلت ان الاحكام ينبغى تنفيذها فور صدورها ولا يمنع الطعن عليها وقف التنفيذ طالما ان المحكمة الادارية العليا لم تحكم بوقف التنفيذ

هل يمكن عرض الامر كما تردد على المحكمة الدستورية العليا لعرقلة تنفيذ الحكم ؟

□ قال : حاولت الحكومة فى دفاعها امام المحكمة عند نظر الاستشكال ان تدعى ان هناك منازعة دستورية قدم بشأنها طعن للمحكمة الدستورية العليا الا ان محكمة القضاء الادارى ولها الحق فى ذلك قد رأت ان هذه المنازعة غير « جبرية » والهدف منها تعطيل تنفيذ الحكم وأمرت بالاستمرار فى تنفيذه .

فى سؤال اخير قلت له ما هى الخطورة من عدم تنفيذ الحكم قال :

الخطورة أن كل الاجراءات التى يتخذها مجلس الشعب والقوانين التى سوف يصدرها بما فيها انتخاب رئيس الجمهورية مشوبه بالبطلان لأنه جرى مناقشتها والتصويت عليها من اعضاء محكوم بعدم صحة عضويتهم لمجلس الشعب والخطورة هنا تكمن فى عدم الثقة التى سوف تتولد لدى الناس فى اى اجراء او عمل يصدر من مجلس الشعب ! ! ط



المصدر : الشـعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ مايو ١٩٨٧

استفزازات سلطوية فى كل الاتجاهات ! !

● وزير الداخلية يعتقل المحامين ويقتحم الجنازات
● مجلس الشعب يعطل تنفيذ احكام القضاء
● وزير البحث العلمي يعرقل نشاط العلميين

بقلم الدكتور :

محمد حلمى مراد

فى الوقت الذى أطلق فيه تحديد سعر الدولار وغيره من العملات الاجنبية لعوامل العرض والطلب(فيما عدا قدرا محدودا من السلع الاساسية لفترة زمنية محددة) مما سيؤدى بالضرورة لارتفاع اسعار السلع المستوردة من سلع استهلاكية ومستلزمات الانتاج بعد فترة قصيرة من الوقت وهو ما يشكل عبئا جديدا على ذوى الدخول المحدودة وأصحاب الأسر الكثيرة العدد ، فضلا عما ينتظر أن تتمخض عنه الاتفاقية التى عقدت مع صندوق النقد الدولى من ارتفاع اسعار بعض السلع والخدمات مما سنتناوله فى مقال قادم ان شاء الله .

وفى الوقت الذى لا يزال المواطنون يواجهون فيه أزمة الاسكان المستحكمة ، واختناقات النقل العام ، ومتاعب قضاء المعاملات مع الأجهزة الحكومية ، وسوء حالة بعض المرافق والخدمات العامة ، وانتشار القلق الناجم عن التلوث الاشعاعى لبعض السلع الغذائية المستوردة وتفشى الحمى القلاعية فى الماشية والاغنام الى غير ذلك من أسباب التوتر والمعاناة التى لا حصر لها فى مجتمعنا .

وفى الوقت الذى تشعر فيه بعض فئات المجتمع وطبقاته بالظلم الاجتماعى ومجابهة صنوف الصعاب المعيشية والمتاعب اليومية بينما يرون فئات اخرى ومواطنين غيرهم يحصلون على الاموال الطائلة من مصادر خفية دون أن يسهموا فى الاعباء العامة بل يزيدونها تعقيدا عن طريق السفه والتبذير فى الانفاق مما يزيد الاسعار اشتعالا ويخلق اسباب الحقد ويزرع روح الضغينة والحسد بين ابناء البلد الواحد مما يهدد سلامة المجتمع ولا يرضى عنه عقل أو دين .

فى هذا المناخ غير المواتى ، الملبد بعوامل الضيق والاثارة تعمد بعض سلطات الدولة الى اتخاذ قرارات او اتيان تصرفات تستفز المشاعر وكانها مدفوعة لحساب عدو لدود لتدمير هذا البلد الآمن وتقويض اركانه .. متصورين انهم يحققون بذلك الاستقرار الذى لا يفهمونه الا ببقائهم فى مقاعد السلطة ، ولو أدت تصرفاتهم الخرقاء الى هدم المعبد على من فيه جميعا ! ! ، ولنأخذ اليوم ، عينة ، من هذه التصرفات :

فلا يكتفى وزير الداخلية بما حدث خلال المعركة الانتخابية والتدخل فى اعلان نتائجها التى زيفت ارادة الامة محاولا أن يضمد جراحها ويعالج ردود افعالها الوخيمة ، بل يستمر فى سياسته الاستفزازية بالاعتقالات العشوائية الواسعة ، والقبض على بعض المحامين المدافعين عن المتهمين فى قضايا الرأى واقتحام الجنازات .

ويعمد مجلس الشعب الى تعطيل تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة فى شان اعلان نتيجة الانتخابات العامة مما يثير المرشحين المحكوم لهم وانصارهم ، والاحزاب السياسية ، ورجال القضاء والقانون ، والمدافعين عن الحريات العامة وحقوق الانسان ، ويضعف الثقة فى الديموقراطية وسيادة القانون .

ويعمل وزير البحث العلمى على اثارة العلميين نتيجة رغبته فى فرض سيطرته على اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بعد ان عين وزيرا متفرغا على عجل فى وزارة ليس بها سوى هذه الاكاديمية !

اخرى !!

لم يكتف اللواء زكى بدر وزير الداخلية بانه استفز المواطنين جميعا بتدخله السافر بطريقة غير مسبوقة فى المعركة الانتخابية مما يعتبر استهانة بكرامة الشعب وعدوانا على الحريات وتقويضا للديمقراطية ، بقصد مساندة الحزب الحاكم وفرض نتيجة الانتخابات على الوجه الذى يبتغيه ولو اقتضى الامر التزوير المادى فى محاضر لجان الانتخابات كما تشهد على ذلك صور المحاضر المقدمة من وزارة الداخلية فى القضية المرفوعة ضد النتيجة المعلنة امام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، والتى تجرى النيابة العامة التحقيق فيها حاليا باعتباره يشكل جنايات تزوير فى اوراق رسمية .

بل استمر معتقلا بسلطة قانون الطوارىء عددا من مناصرى أحزاب المعارضة بعد انتهاء الانتخابات غير مبال بمشاعر السخط والكراهية التى يولدها استمرارهم فى السجون لدى أهلهم وذويهم وجميع من يلوذون بهم ، ولدى المرشحين الذين اعتقل هؤلاء المواطنون بسببهم ، لدى الأحزاب السياسية التى ينتمون اليها .. فى حين أن حسن السياسة كانت تقتضيه المسارعة الى معالجة الجراح الناشئة عن المعركة الانتخابية ، والسعى الى اعادة السكينة الى النفوس الثائرة .. فلمصلحة من إذن تأجيج المراجل والعمل على دوام الاحساس بالقهر والتنكيل ؟

وانتهز فرصة حادث اطلاق الرصاص على وزير الداخلية الاسبق اللواء حسن ابو باشا لاتخاذها ذريعة للقبض العشوائى على المئات الذين جاوزوا الالفين من المواطنين المتدينين والملتحين والمنتمين الى جماعة اسلامية دون أن يكون ذلك صلة واضحة بالتحقيق الجارى فى الحادث من حيث عرضهم على شهوده ، ومضاهاة بصماتهم على البصمات الموجودة بمحل الحادث ثم اطلاق سراح من يثبت عدم وجود شبهة صلة لهم به .. إذ



فيما نعلم لم يفرج عن أحد ممن قبض عليهم فى أية محافظة منذ وقوع الحادث .فالداخل مفقود .. لا يعرف مكانه الا بعد بحث واستقصاء ..ولا سبيل لقريب أو محام لمقابلته والاطمئنان عليه مما يسمح بانتشار الشائعات حول حدوث تعذيب داخل السجون وانه لا يراد الكشف عن ذلك عن طريق الزيارات او الاتصالات حتى تزول آثاره ! !

ان عدم الاهتمام برضاء الرأى العام وطمأنينة الشعب خطيرة النتائج ،والحكم عن طريق ترويع الناس واشاعة الفزع بينهم لا يحقق استقرارا أو أمانا .

ولعل الاخطر من ذلك أن يستغل حادث الاعتداء المذكور لمحاولة الانتقام من خصوم السلطة او اتباعها .. فالقبض على عدد من المحامين الذين حضروا مع المجنى عليهم فى قضايا التعذيب المتهم فيها بعض ضباط الشرطة أو الذين كانت لهم مواقف فى الحضور للدفاع عن المتهمين فى القضايا الخاصة بالجماعات الاسلامية يعتبر تصرفا خطيرا كل الخطورة لانه يشكل تهديدا للمحامين لحملهم على الامتناع عن أداء واجبهم فى الدفاع عن المتهمين من خصوم الحكام أو معارضيهم أو فى الحضور ضد الخارجين على القانون من رجال السلطة العامة أو الشرطة وهو وضع يتنافى مع العدالة والاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وعلى نقابة المحامين أن تتخذ موقفا حازما لحماية مهنة المحاماة من العدوان عليها حتى لا تهتز موازين الحق والعدل فى هذا البلد .. فلا تكفى المطالبة بالافراج الفورى عن المحامين المعتقلين بلا سبب فهذا حق لكل مواطن برىء ،ولكن يجب أن يحاط المحامى بما يكفل عدم تعرضه للايذاء او الاضرار به لقيامه باداء رسالته فى الدفاع عن متهمين أيا كانت التهمة الموجهة اليهم .

ولا جدال فى أن اعتقال جميع المحامين بلا سبب واضح ومحدد ومعلن عنه من شأنه أنه يثير ثائرة جميع المحامين على اختلاف انتماءاتهم السياسية أو الحزبية ،ويعتبر عملا شائنا إذا ثبت عدم وجود تهمة محددة وثابتة ضد كل منهم تبرر الاقدام على اعتقالهم ... وكان متعينا على وزارة الداخلية اذا كانت حريصة على صورتها امام الرأى العام الا تقدم على هذا التصرف دون أن تعلن ما لديها ضدهم ـ اذا وجد شىء من ذلك ـ نظرا لمواقفهم فى القضايا التى حضروا فيها كمحامين وخاصة قضية تعذيب المودعين بالسجون .

ولم تقتصر التحركات الاستفزازية لوزارة الداخلية ضد المعارضين فى حياتهم بل انها تمتد الى ما بعد مماتهم ... فقد أصبحت من البدع الجديدة فى عهد اللواء زكى بدر أن تقتحم فرق الكاراتية ذات الزى المدنى جنازات المتوفين من كبار المعارضين دون الاكتفاء بوجود فرق بوليسية عن قرب لمنع سير مظاهرات بعد انتهاء مراسم تشييع الجنازة ..

ففى يوم تشييع جنازة المرحوم ممتاز نصار اقتحمت فرق الكاراتية صفوف المشيعين وعزلت النعش عن أفراد الأسرة والمعزين ونقلته بالسيارة محاطة بسيارات الأمن المركزى إلى المطار لتنقله الطائرة الى اسيوط .

وفى يوم جنازة المرحوم الدكتور وحيد رأفت قسم أفراد الكاراتية التابع للأمن المركزى الجنازة الى قسمين ، عازلة كبار الرسميين من المشيعين عن غيرهم ، مما أثار ثائرة الموجودين بلا مقتض ... ولكنه التفنن فى استفزاز المشاعر بكافة الوسائل ! !

● الامتناع عن تنفيذ أحكام القضاء يعتبر عدوانا عليه واهدار السيادة القانون ،

ويعتبر من التصرفات الاستفزازية ما تعمد اليه رئاسة مجلس الشعب من عدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى الطعن فى قرار وزير الداخلية الصادر باعلان نتيجة انتخاب مجلس الشعب بحجة انه المختص طبقا للمادة ٩٣ من الدستور بالفصل فى صحة عضوية اعضائه ... فى حين أن هذا الحكم صادر قبل انعقاد مجلس الشعب وقبل أن يحلفوا اليمين الدستورية من ناحية ،وأنه لا يتناول وقائع تتعلق بصحة العملية الانتخابية بل اشتمل على تفسير نصين قانونيين أحدهما خاص باستكمال نسبة العمال والفلاحين والآخر خاص بتوزيع المقعد أو المقاعد المتبقية بعد التوزيع الاول لمقاعد الدائرة على القوائم الحزبية بحسب الاصوات الحاصلة عليها من ناحية أخرى ..ومن المتفق عليه أن اختصاص التطبيق القانونى فى هذا الشان ينعقد للقضاء وليس لمجلس الشعب ....

ولجأت الدولة فى سبيل تعطيل تنفيذ هذا الحكم الى ما يلجأ اليه الخصوم فى الدعاوى القضائية العادية من مناورات تعطيل صدور الاحكام ووقف تنفيذ مقتضاها ، وهو ما كان يجب أن تترفع عنه ..بل تقدمت بطلب الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى تنازع بين جهتين قضائيتين وفقا للمادة ٢٥ من قانونها وهو ما لا يوجد الا ، اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين قضائيتين ولم تتخل احداهما عن نظرها او تخلت كلتاهما عنها ، .. اى يجب ان يكون صدر حكمان بالفعل بالتنازع على الاختصاص ايجابا او سلبا ... اما مجرد رفع استشكال فى الحكم أمام القضاء العادى للأمور المستعجلة ، ورفع استشكال اخر أمام محكمة القضاء الادارى بطلب الاستمرار فى التنفيذ ، فلا تعتبر ان حالة التنازع قد وجدت ... ومن هنا فان الطلب المرفوع للمحكمة الدستورية العليا يعتبر سابقا لأوانه ! !

وبالرغم من صدور حكم محكمة القضاء الادارى بتاكيد اختصاصها والامر بالاستمرار فى التنفيذ ، فإن الحكم لم ينفذ حتى الآن ...ولا يمنع من تنفيذه انه مطعون فيه امام المحكمة الادارية العليا وهذا التعطيل لحكم القضاء ، والمناورات المتخذة والسابق الاشارة اليها فى مقال سابق ، من شأنها ان تفقد الأحكام القضائية جلالها وهيبتها بل وجدواها . وهو ما يعتبر عدوانا على السلطة القضائية التى نص الدستور على استقلالها .

المحروسة

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مايو ١٩٨٧

فلمصلحة من اثارة الهيئات القضائية ، واشعار المواطنين بعدم فاعلية الالتجاء الى للقضاء نتيجة عدم التزام الدولة بتنفيذ احكامه وهو هدم لما كان يتغنى بـه المسئولون وعلى رأسهم الرئيس حسنى مبارك ؟ ! ... وهل يـؤدى هـذا الـوضع الجديد للاستقرار الذى طالما تحدثوا عنه ؟ !

من يفك الاشتباك بين الوزير والاكاديمية ؟

ولم يسلم مجتمع العلميين وهم من أبعد الفئات من حيث عملهم عـن الشئـون السياسية ــ من استفزازهم ، وشل حركة البحث العلمى الذى يعتبر عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... وقد أمسكنا عن التعرض لهذا الموضوع حتى لا يعتبره البعض قضية حزبية او قضية معارضة فيتعقد حله بحكم العناد والمكابرة ولـكن بعد ان تفاقمت المشكلة وأصبحت محـل حديث المنتديات والاوساط العلمية والجامعية ، ونشرت بشـأنه المقالات والأعمدة فى بعض الصحف المسماة بالقومية دون تدخل حاسم لصالح هـذه القضية القومية ، فقد اصبح متعينا علينا ان نشارك فى القـاء الأضـواء على هـذه المشكلة التى خلقها الحزب الحاكم وكأن مصر تنقصها المشاكل التى يجب التوافر على حلها ! فقـد استقر رأى المجتمع العلمى والدولة فى مصر على ضوء التجارب المتنوعة الخاصة بـالجهاز الـذى انشىء لتعهد العلم والتكنولوجيا ، كجهاز قـومى يمثل المجتمع العلمى والمستفيدين مـن خدماته ، ويحل محل وزارة البحث العلمى فى جميـع أختصـاصها بحـكم القـرار الجمهورى رقـم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ ، بالاضافة الى قيامها بتنسيق الجهد العلمى على مستوى الدولة بين جهـات البحـث العلمى المختلفة فى مراكز البحث العلمـى والجامعات والوزارات ... ولذا فقد تبعت الاكاديمية لرئيس مجلس الوزراء بموجب قرار انشائها واعتبرت هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ..وهذا هـو الـوضع المعمول به فى البلاد المتقدمة او الآخذة فى النمو حيث تتبع المؤسسة الرئيسية للعلم والتكنولوجيا لرئاسة الـدولة او رئـاسة مجلس الـوزراء مباشرة (المـؤسسة القومية الامريكية للعلـوم ، الاكاديميـة السوفيتية للعلـوم ، المجلس القـومى للبحث العلمى فى الهند) .

وحدث بعد ذلك ان اتبعت الاكاديميـة لوزير التعليـم العـالى ــ وذلك لمجـرد المساءلة عنها سياسيا امام مجلس الشعب دون ان تكون له سلطات تنفيذية عليها ... واحترم كل من تـولى هـذه المسئـولية الاكاديمية وتبعيتها السياسية فقط لـوزير تنفيذى فى ظل وجود رئيس للاكاديمية لـه سلطات الـوزير المختص فيمـا يتعلـق بشئونها .

ولكن حـدث عنـد تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى ان ثارت مشكلة البحث عن وزارة يتولاها الدكتور عادل عز رئيس اكاديمية الســادات للعلـوم الادارية ... ويبدو ان هذا الاتجاه قصد به تحقيق امنية للـدكتور عـادل عـز كمكافأة له على ما يبذله من وضع جهوده وجهود اكاديمية العلوم الادارية التى يرأسها فى خدمة دورات اعداد الـكوادر والقيـادات للحـزب الـوطنى الـديمقراطى الحـاكم فى المقـر المخصص لهـذا الغـرض بمـدينة السلام ... وانتهى المطاف فى آخـر لحظة بان تفصل تبعية البحث العلمى من وزارة التعليم ، وتعيينـه وزيـر « دولة » للبحث العلمى .. وتسـاءل العلميون وقتئـذ مـا عـلاقة وزيـر تخصصه فى مجال التامينات بـالبحث العلمـى الـذى يقـوم على العلـوم الاساسية وتطبيقاتها فى مجال الغـذاء والزراعة والهندسة والصناعة والطب والبيئة ؟ .. وما حدود مهمة « وزيـر الدولة » ويقصد بهذه التسمية انـه لا يتولى امورا تنفيذية مع وجود اكاديمية البحث العلمى والتـكنولوجيا التـى يتمتع رئيسها (والمفروض ان يـكون عالما كبيرا وله قدرة ودرايـة بـادارة البحث العلمـى) بسـلطات الـوزير المختص فيهـا بشئـون الاكاديميـة ومجـالسها ومعـاهدها ومـراكزها العلمية ؟

وكان المنتظر والمتوقع بعد تعيين وزير متفرغ لشئون جهاز وحيد يتمتع رئيسه بسلطة الوزير المختص فيمـا يختص بشؤونه ، وهو ما خلق حـالة ازدواج فى السلطة ، ان يـؤدى الى اختلال الاوضاع فى هـذه المـؤسسة العلمية الكبرى مما يحد من فـاعليتها وانطلاق العلماء العاملين بها فى تادية وظائفهم .

فـاذا اضـفنا الى ذلك ان أسـلوب الممارسة للسلطة الذى يتبعه وزير الدولة للبحث العمى ــ كما يتناقلونه على ألسـنة العلميـيـن ــ لا يتمشى مـع المبـادىء والتقـاليد المتعـارف عليهـا فى ادارة المؤسسات العلمية والبحثية ، بـل ادى اصراره على تعيين شـخص بـالذات فى منصب رئيسى بالاكاديمية ــ دون اعتبـار لرأى رئيس الاكاديمية وبالرغم مما جـاء بتقـارير اجهـزة الـدولة المختصـة بالمعلومات ــ الى تعمده تعطيل اصـدار القرارات التنفيـذية بتشـكيل مجـالس الاكاديمية المتخصصة فى كافـة فـروع العلوم والتـطبيقات وعـددها اثنـا عشر مجلسا لاكثر من شهر ونصـف كوسيلة للضغط مما نجم عـن ذلك شـل العمـل بالاكاديمية ــ فانه يصبح من حقنا وحـق كل مواطن ان يتساءل : هل من اجل الرغبة فى تعيين شخص معين وزيرا ، ان تنشأ له وزارة فى تعجل ودون دراسة بحيث يضـار الصالح العام ، وتصاب القدرة العلميـة والتكنولوجية للبلاد بحالة من الشلل ؟ !

وكنت بين المصـدق والمـكذب لمـا يبلغنى عن الدكتور عادل عز وزير الـدولة للبحث العلمى وذلك للصلة الجامعية التى تربطنى به حتى طالعت حديثه الذى اجرته معه الصحفية العلمية الدكتورة عـواطف عبد الجليل والمنشور بجريدة الجمهورية يوم ١٩٨٧/٥/٧ ، فقد قال عن نفسه انه الف كتاب « رياضيات التأمينات العامة » وهو الفرع الذى لم يتناوله احد من قبله ولا من بعده وذلك ردا على سؤال عن عـلاقته بالعلميين ... وهو رد يتنافى مع التـواضع الذى يتسم به العلماء ... وقـال ردا على السؤال عـن أسـلوبه لحـل مشـكلة العلميين .. انه انتهى من وضـع مشروع صندوق قـومى لـلاستثمارات الفنيـة والتكنولوجية بحيث يمـكن الاستعانة بالاساتذه والعلماء ليكونوا بيـوت خبـره وطنية ، فى حين انه يوجد حاليا فى مـراكز وأكاديميـة البحـث العلمـى عشرات الصناديق المنشأة بقرارات جمهورية .. فهل يرغب وزير « الدولة » للبحث العلمى انشاء صناديق جديدة للبحث العلمى مما يحمل خزانة الدولة باعباء وظيفية ومـالية جديدة فى وزارة غير تنفيذية ، وهل هذا هو الحل الاوحد للنهوض بـالبحث العلمـى والتكنولوجيا فى مصر ؟

وعندما سئل عن فشل تجربة وزارة دولة للبحث العلمى فى عام ١٩٧٧ لازدواجها مع اكاديمية البحث العلمـى والتـكنولوجيا بحيث الغيت بعد عام واحد ، اجاب بـأن ذلك يرجع الى ان الدكتور عبـد المعبـود الجبيلى ــ الذى كان وزير دولـة للبحـث العلمى وقتئذ ــ كان رجلا طيبا ومسـالما ولن اسمح بتكرار الفشل ! ! ... وهو قول أثار العلميين باعتبار ان ادارتهم تحتاج الى الشدة والقتال فضلا عن انها اساءة فى حق عالم مصرى كبير فى الطبيعة النووية انتقل الى رحمة الله .

واضاف الوزير فى حديثه ان الاكاديمية جهاز ادارى وليست مؤسسة علمية ، وانها جهاز للوزير للتخطيط والمتابعة .. وهو ما يعتبرونه اساءة لاكبر مـؤسسة للبحـث العلمى فى مصر يستظل بهـا العلميـون ، وانها انشئت لتكون على غرار الاكاديميات ومؤسسات البحث العلمـى المـركزية فى العالم شرقا وغربا ، فضلا عن ان الدستور المصرى فرض فى المادة ١٨ منه على الدولة ان تكفل استقلال مراكز البحث العلمـى والجامعات .

وقد عبرت الصـحفية الـدكتورة عواطف عبد الجليل فى العدد الصـادر يوم ١٩٨٧/٥/١٤ من الجمهورية عـن البلبلة الواسعة التـى سـببها هـذا الحديث ، وعلقت عليه بقولها ان الكل ابدى الاستياء الشـديد لـلاضطراب والفوضى الواضحة منـذ قيـام وزارة للبحـث العلمـى . وان الازدواج فى الاختصاصات يحير العلميين ويوقف نمو الباحثين ، وبدأ الزمن يفلت مـن بين اصابعنا مثل حبـات الـزئبق .. وانهت تعليقها بان الـوضع الحـالى يبعث على الخوف لان مسيرة بلدنا وبذل العلماء وجهدهم امانة فى اعنـاقهم وفى اعناق اولئك المسئولين الكبار اصحاب القرار .

فماذا ينتظر رئيس الحـكومة ؟ ... وماذا ينتظر رئيس الجمهورية ؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٨٧

صعود الاخوان المسلمون للبرلمان ..

والعائلات الثمانية عشر التى تحكم الاقتصاد



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٨٧

انتهت معركة الانتخابات البرلمانية فى ابريل ١٩٨٧ ولم تنحسر بعد سحابات الغبار التى اثارتها ، فى الساحة المصرية السياسية . ويحدث الغبار نفس الاثر الذى يوجده الضباب حيث تصعب الرؤية ، ويصبح من الضرورى الاستعانة بمصابيح كاشفة لتوسيع مجال الرؤية وتدقيقها.



احمد عبد الحميد شرف

وقد جاءت بعض مقالات صفحة الرأى « الأهالى » فى عدد ١٣ مايو لتقدم رؤى ضبابية فى بعض القضايا . فيعتبر البعض ان الصراع الرئيسى يدور حول امكانية استمرار الحكم المدنى بصوره المختلفة ام تسليمه الى حكومة دينية تدخل هى ذاتها فى صراع فقهى دموى لايعلم الا الله مداه ،

ويعتبر البعض الآخر ، ان هناك موجبات تدعو لالتقاء حزب التجمع وقوى اليسار مع الحزب الحاكم تقوم على نقاط اتفاق اهمها : « حماية الدستور والقانون ضد مايسمى التيار الاسلامى السياسى الذى تقوى اخيرا بفضل عجز الحزب الحاكم عن حل مشاكل البلاد الاساسية ووقوع احزاب المعارضة جميعا فى خطا مهادنته ، بل الدعوة لذلك التيار احيانا ،

ولاشك ان اكبر سحابات الغبار التى لم تنقشع بعد الانتخابات تلك السحابة التى اثارتها عملية الصعود البرلمانى القوى والمؤثر لجماعة الاخوان المسلمين وحلفائها من « الجماعة الاسلامية وجماعة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر مفردات لأحد اجنحة التيار الاسلامى السلفى . والذى يضم جناحا ثانيا يتكون من الجهاد بفرقة ، جناحا ثالثا يمثل الجماعة الإسلامية او جماعة المسلمين وهى ما اصطلح بتسميتها حركة التكفير والهجرة ، بفرقها المتعددة . وبالطبع يتمز التيار السلفى عن المؤسسة الرسمية الدينية من جانب وعن تيار الاسلام المستنير من جانب ثالث . وهذه كلها تيارات طليعية تتميز عن التيار الشعبى الايمانى العام الذى يسود فيه مايسمى بايمان العوام وهو تيار جماهيرى غير متفلسف ويلعب الجميع على استقطابه

وإذا طرحنا الاسئلة الاتية نكون كمن يهتدى بالانوار الكاشفة لتبريد إثار الغبار والضباب وهى : ماسر هذا الصعود البرلمانى للاخوان المسلمين وعلام يدل ؟ وهل يغير من طبيعة الخطر الرئيسى الذى يواجه المجتمع المصرى ؟ وهل يتطلب اعادة تغيير التحالفات للتجمع وقوى اليسار ؟

تغير الطبيعة الطبقية للاخوان المسلمين

من يتابع تاريخ وواقع الاخوان المسلمين لن يجد احمد سيف الاسلام ابن حسن البناء أعلم من أبية ، ولا اكثر حنكة سياسية وفقهية منه وليس مامون الهضيبى بمتفوق على حسن الهضيبى وليس عدد او نفوذ جماعة الاخوان المسلمين الاجتماعى فى عام ١٩٨٧ ، اكبر واقوى من عددهم ونفوذهم فى نهاية الاربعنيات وبداية الخمسينيات وليست ديمقراطية التزوير وقوانين الطوارىء والقوانين الشاذة التى تنظم مباشرة الحقوق السياسية افضل من ديمقراطية الاعيان والباشوات والقصر والانجليز فى الاربعينات وليس وعى الشعب المصرى الان بالرغم مما يتعرض له من محاولات تزييف جبارة باقل من وعيه فى اربعينيات هذا القرن . ومع كل ذلك فشل الاخوان المسلمون ان تطىء قدم ابرز زعمائهم بل مؤسسى جماعتهم ارضية البرلمان قبل سنه ١٩٥٢ فى اكثر من محاولة ولكنهم دخلوا برلمان ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ زرافا وجماعات .

ويكمن السبب الاساسى لصعود الاخوان المسلمين البرلمانى ، فى تقدمهم الى مصاف الطبقات المسيطرة والمتحكمة فى اقتصاد ومصالح مصر الجالية .. وتشير احدى الدراسات الجادة التى ترصد عملية اعادة تحول الراسمالية المصرية الى النمط العائلى الى أن عدد العائلات المصرية التى تمسك بمفاتيح الاقتصاد المصرى الراهن تصل الى حوالى ١٨ عائلة فقط ويتحدد فيها ثقل العائلات التى تنتمى الى الاخوان المسلمين بحوالى ثمانية عائلات من اهمها الشريف والنجار والسعد والريان .. الخ وتعنى هذه الارقام ان الاخوان المسلمين وحلفاءهم السلفيين يشكلون الان حوالى ٤٠ ٪ من حلف القوى الاجتماعية المتحكمة فى مجتمعنا المصرى الراهن . اى حلف الطفيلية والرأسمالية التابعة وكبار الملاك العقاريين . وتمتد الدراسات لترصد ان بعض عائلات الاخوان المسلمين ذات الحول والطول الاقتصادى ، تنسج بجدية علاقات تبعية الاقتصاد المصرى ليس فقط بدوائر الاقتصاد الرأسمالى الامبريالى لامريكا واوربا الغربية ، ولكن بدوائر الاقتصاد الصهيونى الاسرائيلى وتلعب دورا ملحوظا فى هذا الصدد .

ومما لاشك فيه ان هذه الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية حولت جماعة الاخوان المسلمين من جماعة رأى الى جماعة مصالح وحولتهم من دعاة الى ورثة وجباه . ولاينطبق هذا الامر بالضرورة على باقى اجنحة التيار الاسلامى السلفى فمازالت القوى الاجتماعية الاساسية التى تنتمى لاجنحة الجهاد والتكفير والهجرة تعتمد على البورجوازية الصغيرة . وعلى الرغم من ان عملية القيادة والاستيعاب من جانب الاخوان المسلمين ، والانقياد والانضواء من جانب اجنحة التيار السلفى عملية متصورة الحدوث ويشهد على ذلك تاريخ الاخوان المسلمين ذاتهم فى



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٨٧

ثلاثينيات واربعينات هذا القرن حيث كانت الجماعة تعتمد على البورجوازية الصغيرة فقد تماست مصالح بعض قادتها ، مع مصالح القوى المهيمنة على المجتمع المصرى انذاك ، مما جعلها فى اكثر من حالة رصيدا للقوى التحكم والرجعية الا ان عملية الانضواء والانقياد ليست عملية سهلة او تلقائية ، وهذا مايفسر اختلاف رؤية القوى السلفية فى قضايا محددة كقضايا الارهاب الفردى ، والموقف من الحكم ، والموقف من القوى السياسية المختلفة .

الحلف المسيطر يتوحد سياسيا بعدما تدعم اقتصاديا

بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٦ انفردت الراسمالية الطفيلية بقيادة الحلف الاجتماعى المسيطر والذى يتالف من كبار الملاك العقاريين وملاك الارض ، والرأسمالية الكبيرة التابعة الكبيرة الطفيلية والبيروقراطية . وارس المال العربى والاجنبى . ومنذ ذلك الحين برز الطابع المهيمن للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى على الاقتصاد المصرى واصدرت الحكومة المصرية خطابات النوايا السرية . ومنذ ذلك التاريخ ايضا لم تستوعب البرلمانات المصرية ولا الاجراءات الانتخابية التى افرزتها ، ممثلى اى قوة اجتماعية اخرى خارج اطار القوى الاجتماعية المشكلة للحلف المسيطر وجاءت برلمانات ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ لتؤكد هذه الحقيقة السياسية الواضحة .فلقد توحدت قوى الحلف الاجتماعى المسيطر سواء من يلبسون البدلة والملابس الافرنجية ، او من يلبسون الطرابيش او من يلبسون الجبة والقفطان والعمامة . ويعنى هذا واقعيا ان احزاب التاييد هى فقط المسموح لها بدخول برلمان هذه الفترة سواء كانت فى السلطة التنفيذية اى تاييد التاييد ، او خارج السلطة التنفيذية اى تاييد المعارضة وهكذا تكتمل دورة المصالح والحكم ودورة الاقتصاد والسياسة .

ولاتعنى هذه الحقائق غياب مسئولية طلائع قوى الحلف الاجتماعى المحكوم والمسيطر عليه والذى يضم العمال والفلاحين والراسمالية الوطنية التى تعمل فى اطار الانتاج الوطنى وتزويد العمال والفلاحين والراسمالية الوطنية ، التى تعمل فى اطار الانتاج الوطنى ، وتزويد القيم المضافة له ، وتعمل على استقلال السوق الداخلى والتى تتكون اساسا من صغار الراسماليين وبعض متوسطيهم فى الصناعة والزراعة والتجارة

ان هذه الطلائع كلها مدعوة لايجاد الصيغة الملائمة لتوحيد جهودهم السياسية وبناء جبهتهم من اجل انقاذ مصر من الفساد والطفيلية والتبعية ولقد اثبتت تجارب الانتخابات السابقة عدم توحدهم ، وقصر بل وفشل اساليب عملهم التى تؤمن عملية تحولهم الى قوى تغيير ديمقراطى حقيقى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاعتصام

التاريخ : مايو ١٩٨٧

الإخوان المسلمون

يقودون المعارضة في مجلس الشعب

إعداد
صلاح عبد المقصود



المصدر : الاعتصام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : مايو ١٩٨٧

انتهت انتخابات مجلس الشعب على الصورة التى شهدها وسمعها العالم من ضغط وإرهاب واعتقال وتزوير !! وسبقها اعتقال ١٢٢١ من مندوبى مرشحى التحالف الإسلامى قبل الانتخابات بثلاثة أيام ، واحتجازهم لمدة ثلاثة أسابيع !!

وعاصر يومها طرد مندوبى ووكلاء مرشحى التحالف من اللجان بعد ضربهم على مسمع ومرأى رؤساء اللجان ، واعتقال الآلاف منهم من الصباح حتى المساء .. يشهد بذلك على سبيل المثال معسكر « مرغم » للأمن المركزى بالإسكندرية ، الذى استضاف آلاف الشباب ، والذين كانوا مندوبين عن التحالف .. حيث اعتقلهم رجال الأمن قبل بدء الاقتراع ، وأودعوا داخل هذا المعسكر قائلين لهم : « صلّوا واقرأوا قرآناً كما تشاءون حتى الخامسة مساءً » وبالفعل أفرج عنهم فى الثامنة مساء بعد أن تم الانتخاب كما أرادوا له !!

واتهمت أحزاب المعارضة حزب الحكومة بممارسة التزوير ، وأثبته بوقائع مادية ، وطعنت فى نتائج الانتخابات التى ظهرت على مراحل .. وكانت نتيجة التحالف التى نشرتها الصحف بناء على أرقام جهاز « الكمبيوتر الغبى » الذى لا يثبت على رأى ٨٥ نائباً ، نزلت فى بيان وزير الداخلية إلى ٥٦ نائباً !!

وسجل القضاء المصرى صفحة فى تاريخه .. إذ حكم بوقف قرار وزير الداخلية الخاص بإعلان « نتائج الانتخابات » وأسقط عضوية ٧٨ نائباً من نواب الحزب الوطنى ، وحكم لعدد جديد من نواب المعارضة بدخول المجلس .. إلا أن الحكومة لم تنفذ حكم القضاء الذى تدعى احترامه ، واستشكلت فيه وسيصدر حكم آخر .

ثم هناك قضية « التزوير فى الانتخابات » والتى سينظرها القضاء الآن .

ورغم كل ما حدث فقد استطاع التحالف الإسلامى الذى يضم « الإخوان المسلمون » وحزبى العمل والأحرار أن ينتزع ستين مقعداً !!

ومن المعروف أن المقاعد لا تهم الإخوان المسلمين .. إلا أنهم مُثلوا فى هذا المجلس بسبعة وثلاثين نائباً ، وأصبحوا بطبيعة الحال أكبر هيئة برلمانية معارضة .. وبذا فهم يقودون المعارضة داخل المجلس الآن !!

وهنا تثور عدة تساؤلات :

هل سيقدم الإخوان المسلمون نوعاً جديداً من المعارضة وكيف ؟

وما القضايا التى سيبدأ الإخوان بتفجيرها داخل المجلس التشريعى ؟

ثم ما دلالات تمثيل الإخوان داخل البرلمان بهذا العدد .. وإن كان أقل من الواقع ؟

تلك تساؤلات طرحتها الاعتصام على عشرة من نوابها الإخوان داخل البرلمان .. فكانت هذه الإجابة :

معارضتنا

● يقول المستشار مأمون الهضيبى :

إننى أعتقد أننا سنقدم نوعاً جديداً من المعارضة .. باعتبار أن معارضتنا ترتكز أساساً على فهمنا للشريعة الإسلامية ، وسيكون وزن الأمور كلها من خلال التزامنا بالإسلام .

إلا أن وضعنا بالمعارضة لا نستسيغه كما قال الأخ الأستاذ مصطفى مشهور فى أحد مقالاته ، ولا ينطبق هذا الوصف علينا تماماً .. حيث أن المسلم لا يقف موقف المعارضة على طول الخط ، وليست هذه وظيفته .. وإنما ما وافق الحق أردناه وقبلناه ، وما خالف الحق قمنا حياله بالتصحيح والتنبيه إلى ما نراه صواباً .

ويضيف المستشار مأمون الهضيبى :

إن شعورنا نحو عطاء أعضاء مجلس الشعب الآخرين هو شعور الأخ نحو أخيه والمسلم نحو المسلم .

ومن هذا المنطلق وهذا الإحساس أعتقد أن

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاعتصام

التاريخ : مايو ١٩٨٧

التعاون سهل وميسور سواء مع أعضاء الحزب الوطني أو مع الوفد أو مع الحكومة !!

وطبقاً للبرنامج الانتخابي الذي أعلناه أثناء المعركة الانتخابية فإننا سنركز في المطالبة على عدة أمور أولها : قضية تطبيق الشريعة الإسلامية . ثم قضايا الحريات العامة مثل « قانون الانتخابات » . و« إلغاء قانون الطوارئ » . و« القوانين المقيدة لتشكيل الأحزاب والجماعات » . و« حق إصدار الصحف والمجلات » . وغيرها من القضايا ..

وعن نتيجة الانتخابات التي أسفرت عن دخول هذا العدد من الإسلاميين يقول المستشار الهضيبي : والله لو ترك الشارع المصري ليعبر بإرادة حرة عن رغبته وإرادته لجاء التمثيل للتحالف الإسلامي أضعاف هذا العدد .. ولكن على أي حال فهذا العدد يمثل بعض إرادة الشعب ، ورغبته نحو تطبيق الشريعة الإسلامية .

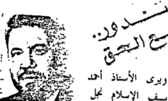
● ويرى الأستاذ محمد مهدي عاكف عضو مجلس الشعب .. وهو أحد الإخوان الذين حكم عليهم عبد الناصر في عام ١٩٥٤ بالإعدام ، ثم خفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وقضى أكثر من عشرين عاماً داخل سجون الطغاة .. يرى أن معارضة الإخوان المسلمين داخل المجلس ليست معارضة .. وإنما هي الوصول بالرأي إلى أنضج ما يمكن ، وما يحقق مصلحة الشعب ابتغاء مرضاة الله .

ويضيف : نحن نقول للصواب هذا صواب ونزكيه ، ونقول للخطأ : هذا خطأ ونقدم التصحيح .. ومهمتنا الأولى داخل المجلس أن نقدس الحرية التي وهبها الله لكل إنسان ، وكل قيد على الحرية التي أمر الله بها نسعى جاهدين لإلغائه ابتغاء مرضاة الله .. وهي حرية يرضى عنها الله ورسوله .

أما ما يختص بالشريعة الإسلامية فنعرض كل قوانين الحياة على الإسلام ، وما أجازه الإسلام منها ، وما لم يجزه صححناه إلى ما يجيزه الإسلام .. وذلك في هدوء وموضوعية .. ومعنى هذا أننا نعمل العقل البشري في كل ما لم يرد فيه نص لتحقيق مصلحة الشعب .

ويقول الأستاذ محمد عاكف :

إن التفاف الشعب المصري المبارك صاحب النظرة السليمة حول « الإخوان المسلمين » يدل على أنه يريد الإسلام بشموله وسماحته ، وأخلاقياته وتشريعاته .. ومن الأمور التي تشرح الصدر وتستحق الإعجاب روح الشباب التي التفت حول الإخوان بعد غيابهم عن الساحة أكثر من ثلاثة وثلاثين عاماً .. وهو أمر يبشر بالخير . ويدل على أن الدين محفوظ من عند الله عز وجل . والمستقبل له بإذن الله .



ويرى الأستاذ أحمد سيف الإسلام نجل « الإمام الشهيد حسن البنا مؤسس دعوة الإخوان المسلمين . ومجدد دين الأمة في هذا القرن » أن معارضة الإخوان المسلمين تنطلق من أخلاقياتهم . وأنها تدور مع الحق حيثما دار ، بلا غرض ولا هوى .. فآفة الرأي الهوى ، وإن هدف الإخوان المسلمين هو أن يعم الخير والسلام أرجاء الوطن ، وأن تحكم شريعة الله .. ولا يهمنا من يحكم .. وإنما الذي يهمنا بماذا نحكم .

ويضيف الأستاذ سيف الإسلام :

إن معارضة الإخوان -- إذا استلزم الأمر المعارضة -- ستنطلق من دراسات دقيقة ومستفيضة ، وإنها تبتغي وجه الله أولاً ، ثم مصلحة شعبنا ووطننا ، وإن أخلاقيات الإسلام وآدابه هي التي ستحكم سلوك وتصرفات الإخوان داخل المجلس . وأنهم سيقولون الحق ولن يخشوا في الله لومة لائم مهما كلفهم الأمر .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٧

دعوة إلى الخير

● ويقول الأستاذ محمد حسين عضو مجلس الشعب (اسكندرية) :

إن الإخوان المسلمين يمثلون الفكرة الإسلامية ، ويحرصون على استئناف الحياة فى ظل شريعة الله .. ومن أجل ذلك فهم يدعون إلى الخير للناس جميعاً ، ويعارضون كل شر !!

وهم فى داخل المجلس بوسائلهم المشروعة والمعروفة بالحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتى هى أحسن سيؤكدون دعوتهم ويطالبون كمطلب عام بإصلاح الأنظمة والقوانين لتطابق مع شرع الله بالتدريج ، مع مراعاة الواقع .

من أجل ذلك فهم لا يمثلون المعارضة التقليدية المعتادة فى البرلمانات .. ولكنهم مع كل خير يتعاونون .. والحكمة ضالة المؤمن ينشدها .. فأنى وجدها فهو أحق الناس بها كما قال رسول الله ﷺ .

ويضيف الأستاذ محمد حسين :

إن الإخوان المسلمين قبل غيرهم أحرص الناس على الاستقرار والأمن ، والحرية والرخاء لكل المواطنين .. ومن أجل ذلك فلابد أن يتصدوا ، ويتحملوا عبء رفع العناء الذى وقع فيه شعبنا ويعانيه .. رغم أنهم لم يشاركوا فى ما وصل إليه المجتمع من هذه المعاناة .

وإن تقديم الشعب للإخوان المسلمين كممثلين للمطالبة بحلول مشاكله لدليل على أن الشعب قد أيقن بفكرة الإخوان بأن الإسلام هو الحل .. وإن كان العدد الذى أذن الله أن يدخل المجلس من الإخوان لا يمثل فى الحقيقة ما عند الناس من الثقة والرغبة فى تمثيل الإخوان المسلمين .

معارضة إخوانية

● ويقول الشيخ مصطفى رمضان محجوب عضو مجلس الشعب (قنا) إنه يسبق إلى الأذهان بحكم العادة أن المعارضة مجرد معارضة للمصلحة أو لغير المصلحة .. وهذا المفهوم مرفوض من المعارضة الإخوانية الإسلامية .. لأن مفهوم المعارضة عندها أنها للمصلحة دائماً .. فكل ما فيه خير الأمة مقبول ومؤيد .. سواء كان من المعارضة أو غيرها .. وكل ما فيه ضرر الأمة مرفوض .. سواء كان من المعارضة أو غيرها .

والمعارضة الإسلامية دائماً فى إطار قوله تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ .

ويضيف الشيخ مصطفى رمضان قائلا :

إن دخول هذا العدد من الإخوان مع قلته تعبير أصيل عن مشاعر الشعب المسلم ، ورغبة فى تحقيق استظلاله بظل الشريعة الإسلامية ، بعد أن يئس من كل التشريعات غير الإسلامية بما جنى بسببها من متاعب ومشاق ، وإيماناً بقوله تعالى : ﴿ فمن تبع هداى فلا يضل ولا يشقى . ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ﴾ ، وصدق الله العظيم .. فإن واقع الحال تفسير عملى لمدلول الآية .

معارضتنا ليست ديكورًا

● ويقول الدكتور عصام العريان أصغر أعضاء



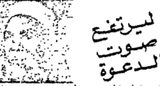
المصدر : الاعتصام

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... مايو ١٩٨٧

مجلس الشعب سناً : إن معارضتنا ملتزمة بأدب الإسلام .. وهى ليست معارضة لمجرد المعارضة ، وليست ديكوراً داخل المجلس .. وإنما سنتصدى لإحياء مشروعات القوانين التى انتهى المجلس من صياغتها ، والرقابة على أعمال الحكومة فى كافة المواقع السياسية الداخلية والخارجية ، وتتبع الفساد ، وإصلاح مواطن الخلل فى كل مرافق الدولة ، وأنها ستعمل على المزيد من الالتحام بالشعب عن طريق الزيارات المتكررة للبلاد ، والقرى ومواقع العمل .

ويضيف الدكتور عصام قائلاً : إن العدد الذى دخل من الإخوان للمجلس لا يمثل ما نستحقه .. ومع ذلك فالفضل يرجع لله عز وجل أولاً وثانياً وثالثاً وأخيراً ثم لشعب مصر المسلم الذى استجاب لشعار : « الإسلام هو الحل » ويبقى أن نترجم هذا الشعار فى نفوس الناس إلى واقع عمل قبل أن نقدمه إلى برامج تقدم للحكومة .



ليرتفع صوت الدعوة

● ويقول الحاج بسيونى إبراهيم عضو مجلس الشعب (اسكندرية) :

دخلنا مجلس الشعب ليرتفع صوت الدعوة من داخل الهيئة التشريعية .. فلم تكن العضوية مقصودة لذاتها .. ولكن لنحاول إلغاء كل القوانين الاستثنائية ، ومعوقات الحرية ، ولنجعل تطبيق شرع الله يأخذ مجراه الطبيعى إلى التنفيذ الفعلى بضمان أمن المواطنين ، وتأمين حرية الكلمة والدعوة ، ووضع حد للتجاوزات والمهاترات ، ولنقيم فى هذه الهيئة التشريعية معارضة خاصة لم يكن لها بها عهد من قبل .. أى نقول للحكومة أياً كانت : أحسنت إن أحسنت فعلاً وأسأت إن أساءت حقاً .

ويضيف الحاج بسيونى قائلاً : إن الإسلام يعيش فى كنفه كل بنى الإنسان .. فلا فرق بين مسلم وغير مسلم .. فالكل يعيش فى كنف الإسلام سواء ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا ..

الشباب يحمل الدعوة

● ويرى الأستاذ محمد على الديب عضو مجلس الشعب (البحيرة) أن المستقبل بمشيئة الله تعالى سيضاعف من عدد نواب الإخوان داخل المجلس .. لأن الظاهرة التى لم يعد ينكرها أحد هى أن الشعب بدأ يفهم أن هناك علاقة وطيدة بين ما يئن تحته من ضغوط وبين بُعْدِه عن شريعة الله .. وهو فى هذا السبيل يحاول يوماً بعد يوم أن يقترب من دعاة الإسلام .. وهاأنت ترى الشباب فى كل مكان وقد بدأوا يحملون راية الدعوة ، ويستمسكون بمعالم الإسلام ، ولا يرضون عنها بديلاً .. لذلك فإنى أرى أن المستقبل فى مصرنا العزيزة للإسلام ، وأن الجماهير بدأت تتصل بالدعاة من الإخوان المسلمين ، ويرون فى ذلك أمل الغد .

معارضة لتمثيل الشعب

● ويرى الأستاذ مختار نوح المحامى وعضو مجلس الشعب أن المعارضة الإسلامية الإخوانية ليست كغيرها من المعارضات الحزبية .. لأنها أصل وتراث وحقيقة ، وأن المعارضة الإسلامية بالمجلس تمثل غالبية مقهورة ، وتعبر عن أصالة



. المصدر : الاعتصام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : مايو ١٩٨٧

ما يقرب من خمسين مليون مسلم مصرى ..ثم هى فى النهاية حل فى صورة مبدأ يعنى أول ما يعنى أن الفرد وتكوينه الإسلامى هو السبيل إلى الحل لكافة المشاكل .

نسعى لخير الناس

● ويقول الشيخ عبد الرحمن الرصد عضو مجلس الشعب (الشرقية) إن الإخوان المسلمين يسعون إلى خير الناس دائماً .. وخاصة الطبقات الفقيرة من صغار العمال والفلاحين والموظفين .. وتلك الفئات وغيرها مظلومة كادحة مسلوبة الحقوق .. فنحن نسعى لإيصال الخير لهم ما استطعنا إلى ذلك سبيلا .. وذلك ضمن مهمتنا داخل المجلس .

ويقول : لقد دخلنا المجلس لتحقيق أمل راود الملايين من أبناء أمتنا عن طريق تطبيق الشريعة الإسلامية .. لأنهم كما يقولون فى القوانين الوضعية : إن كل قانون له ضحايا .. ولكن ليس لقوانين الإسلام ضحايا .. وقد آن الأوان لنصرة الإسلام .

ويقول الشيخ عبد الرحمن الرصد : إن دخول هذا العدد من الإخوان .. رغم قلته يدل على الصحوة الكبرى .. وسنة الله تعالى لا تتخلف ولا تتبدل .. فالأمل معقود على الله عز وجل .. وما تعسر أمر أنت طالبه بربك .. وما تيسر أمر أنت طالبه بنفسك .. وقول الله عز وجل فيه الكفاية ، والأمل والنصرة : ﴿ إنه لا يفلح الظالمون ﴾ ، ﴿ إن الله لا يهدى كيد الخائنين ﴾ ، ﴿ إن الله لا يصلح عمل المفسدين ﴾ ، ﴿ والعاقبة للمتقين ﴾ ، ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ .

والله يقول الحق وهو يهدى إلى سواء السبيل .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاعتصام

التاريخ : مايو ١٩٨٧

بقلم :
محمد أنور الجندي

وعاد إلينا أبو الهول مرة أخرى

في صوره المتعددة بين العمال والفلاحين



انتهت انتخابات مجلس الشعب كما هو مخطط لها .. وقد أجمعت مصادر متعددة على أن هذه الانتخابات وما نتج عنها لم يكن يمثل كل قطاعات الشعب تمثيلاً حقيقياً .. فقد عاد إلينا مرة أخرى (أبو الهول) فى صوره المتعددة بين العمال والفلاحين .. أما الفئات فكان من بينها شخصيات مارست العمل السياسى من قبل ولم تكن لتقدم أو تؤخر أو حتى تهمس بكلمة إلا فيما ندر !!

وقد انطلقت أقلام كثيرة عبر « عواجيز الصحافة » إلى مهاجمة شباب الإسلام وهو يتقدم بخطى ثابتة إلى مواقعه الحقيقية فمنهم من أثار مسائل تافهة تعجب لها .. وهى ضرورة الوقوف بجانب الكبار (أى العواجيز من جمعية أصدقاء أبو الهول) تجاه الصغار (وهم شباب الإسلام) وهو ينسى أن حقوق الترشيح مكفولة بحكم الدستور لأى مواطن يجد فى نفسه الكفاءة لخدمة وطنه وأمته .

ومن هؤلاء الصحافيين من أتاحت له الصحافة القومية مساحات شاسعة ليتقيأ كلاماً مقززاً عن الشيوعية والنضال الوهمى تحت راية (هنرى كوريل) اليهودى الشيوعى .. هذا النضال الذى لم نسمع به ولا نعرفه .. يقولون نضال الأربعينات فى خدمة العمال .. ونقول لهم إن نضال الأربعينات الحقيقى كان فى مواجهة الاحتلال الإنجليزى ، وفى مواجهة إقامة المستوطنات الإسرائيلية .. فمن منهم قام بالنضال الحقيقى فى تلك الأيام الغابرة ؟ وأين كانوا ؟ ولعله لو أتيح لكاتب منصف منهم أن يتكلم بالحقيقة والأرقام أو حتى يتكلم بالتاريخ المادى الذى لا نؤمن به عن هذه الفترة لاكتشف أن هناك رجالاً آمنوا بربهم ، وجاهدوا وصابروا ، وقاتلوا اليهود فى تل أبيب ووقفوا تجاه الإنجليز على القناة فى حرب فدائية لم يسبق لها مثيل .. وكانت المهزلة الحقيقية التى انتهت بالقبض على المجاهدين عقاباً على فدائيتهم ثم إيداعهم السجون .. ومنهم من لقى ربه راضياً وشهيداً فى سبيله .. بينما مناضلو الوهم والذين اتخذوا الإلحاد منهجاً كانوا وراء المكاتب الوثيرة يصيحون ويضجون .. بل ويذبحون المنشورات الشيوعية فى مصر والعراق وغيرها بقبول الاستيطان الصهيونى .. وما أشبه الليلة بالبارحة مع اختلاف الأسماء !!

أما أولئك العلمانيون القدامى والجدد ، وما يؤمنون به من عزل الدين ،وحصار المساجد ، وعدم إدخال الدين فى السياسة ، والسماح بدخول السياسة فى الدين فإنهم يخطئون كثيراً عندما يشبهون دين الإسلام بغيره من الأديان .. إن ديننا العظيم يقوم على العقيدة والشريعة والأخلاق .. وهو منهج حياة كامل ودائم بإذن الله تعالى .. وهذا ما نؤمن به فى سرّنا وعلانيتنا .. وذلك العزل المستهدف إنما هو مخطط قديم لم يكن لينفذ إلا من خلال ثغرات معروفة بتبعيتها للخارج .. وهذه التبعية تستلزم إمكانيات كبيرة وأموالاً بل ومكاتب استشارية فخمة فى أرقى الأماكن جزاء هذه العمالة ، كما لابد وأن تحاط بهالة إعلامية كبيرة يصحبها ضجيج الأضواء ويغطيها ذلك الحديث الممجوج عن الديمقراطية ، وإذا طالبت بالحوار والرأى لم يتم ذلك إلا من خلال الـ (!!!) ومـا أدراك ما المعتقل ؟!!

إن تقيم هذه الانتخابات أصبح فى نفوس الشعب .. وهم يعرفون النتيجة الحقيقية بين ما أظهره كمبيوتر وزارة الداخلية والأمن المركزى وبين الحقائق الساطعة مثل ضياء الشمس الذى يبدأ بصيص الفجر بعد ليل طويل .. ولم تكن تلك الجبهة التى تعمل سراً وعلانية ضد الإسلام بخافية على أحد .. هذه الجبهة التى تحمل أعلاماً ورايات (غربية وشرقية) أى غريبة عن مجتمعنا وأمتنا الإسلامية .. فهناك من يحمل رايات الشيوعية والإلحاد .. وهناك العلمانيون القدامى والجدد .. وهناك من يندس بين الصفوف فى أشكال مختلفة إبتغاء الفتنة والتجسس .. وكل ذلك فى سبيل متاع قليل زائل .

لقد أوضحت الانتخابات كثيراً من النتائج .. ورغم الاتهامات المتعددة لها بالتزوير فى دوائر كثيرة .. إلا أن شباب الإسلام استطاع أن يكسب الثقة ويكتسح بعد أن فشلت قيادات كثيرة فى الحصول على شىء من النجاح .. مما جعلها تتهاوى ، وتترنح !!

إن ذلك التحالف الذى رفع راية الإسلام طريقاً ومنهجاً يستحق التأييد .. وكل من يرفع هذه الراية الخضراء التى تقيم شعائر الدين .. ومن بينها الجهاد لرفع كلمة الله لتكون العليا سوف يلقى التأييد .. ودعنا من تلك المصطلحات المستهلكة حول العنف والإرهاب ، والتشدد والتزمت والتعصب .. فما كان لهذا الشعب الواعى أن يلتف حول أناس مزيفين .. بل يلتف حول قيادات شابة تقرن الإيمان بالعمل الصالح ، معدة للعطاء والبذل لوطنها فى كل المواقع .. قيادات مباركة لها برامج عملية لرفع كفاءة العمال ، وزيادة مساحاة الأرض المزروعة ،، ووقف الغزو الفكرى الإعلامى الخبيث الذى يستهدف تدمير الأسر ، وإزالة المناعة الأصلية فيها !!

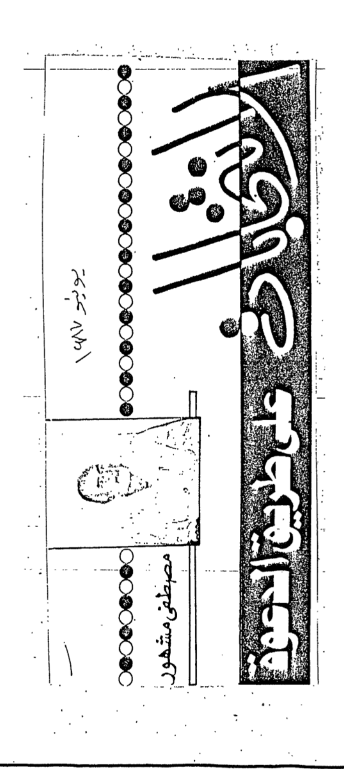
إن يد الله مع الجماعة .. فهيا نلتف بلا صراع ولا ضجيج حول خدمة الوطن . وهيا نجرب التعامل مع الله .. فالدين لله .. والوطن لله .. وعمل الفرد المواطن لله .. هيا إلى تنمية حقيقية فى كل موقع .. هيا إلى عمل كثير وكلام قليل .

إننا فى حاجة لتقيم أنفسنا بمعيار الإسلام حتى نعرف مدى الارتباط به . قال تعالى : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ... ﴾ (الأعراف ٩٦) وقال تعالى : ﴿ وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً لنفتنهم فيه ومن يعرض عن ذكر ربه يسلكه عذاباً صعداً ﴾



المصدر : لـــواء الإســلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيــو ١٩٨٧



المصدر : لـــواء الإســلام
التاريخ : يونيـــو ١٩٨٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الانتخابات التى تمت أخيرا لمجلس الشعب فى مصر كانت حدثا هاما فى الحياة السياسية بمصر وفى حياة الحركة الإسلامية أيضا ، وقد أثارت ولا تزال اهتمام الكثيرين من أعداء الحركة ومن أصدقائها ومن بين أبنائها ، وتولد عن هذا الاهتمام تساؤلات تحتاج إلى إجابة ومن هذه التساؤلات : هل الانتخابات حدث جديد على طريق الدعوة ؟ .

ما الهدف من دخول الانتخابات ؟ وما مكانها فى مراحل السير على الطريق ؟ وهل يمكن أن يكون لها تأثير على منهج العمل ؟ وما أثرها على قضية التربية ؟ وما هو التقويم الحقيقى للمعركة الانتخابية ؟ وما هى الدروس المستفادة من الانتخابات ؟

وقبل أن نبدأ فى الاجابة على هذه التساؤلات وغيرها نحب أن نوضح أننا حينما نسعى لتطبيق شريعة الله لا يعنى أننا نقر أخذ رأى أعضاء مجلس الشعب على شريعة الله وعلى مدى صلاحيتها للتطبيق ، ولا يجوز أن يدور ذلك بخلد أحد من الناس ، إذ لايجوز فى حق الله أن نأخذ رأى خلقه فى شرعه على الإطلاق لأننا نعتقد أن شريعة الله جاءت لتطبق والحاكم عليه أن يلتزم بها وأهل الرأى أو الشورى يحاسبون الحاكم على تطبيقها على الوجه الصحيح ، وإذا كان ثمة حوار أو رأى فيكون حول طريقة التطبيق وما يستلزمه من إجراءات أو مؤسسات . كما أننا لا نقر أن من حق مجلس الشعب أن يقرر قوانين تخالف الأصول الشرعية أو أن يشرع بجانب تشريع الله . ولا يعنى أيضا دخولنا مجلس الشعب موافقتنا على كل مواد الدستور وعلى كل القوانين القائمة ولكننا نرفض كل مادة فى الدستور تخالف شرع الله ولا نقر أى قانون مخالف لشريعة الله . ونسعى لإلغاء كل هذه المواد والقوانين المخالفة لتحل الشريعة كاملة محلها .

أما عن التساؤل الذى يقول هل دخول الانتخابات حدث جديد على طريق الدعوة ؟

فالإجابة عليه واضحة وأنه ليس بجديد فقد رشح الإمام الشهيد حسن البنا نفسه لمجلس النواب فى دائرة الاسماعيلية وكذا بعض الإخوان فى عهده فى دوائر أخرى ، وضغط الانجليز على الحكومات القائمة لتحول دون نجاحهم وحدث التزوير ولم يتم نجاح أحد من الإخوان .

وقد شارك الإخوان فى انتخابات فى عهد السادات ونجح بعضهم وحل السادات ذلك المجلس للتخلص منهم وحينما أعيدت الانتخابات حيل بين دخول الإخوان مجلس الشعب بالتزوير .

أما عن التساؤل الذى يقول ما الهدف من دخول الانتخابات ؟ فنقول هو الاستفادة من فترة الدعاية الانتخابية أولا فى تبليغ دعوة الله إلى الناس وإفهام المسلمين شمولية الإسلام وأنه منهاج كامل لحياة الناس لصالح دنياهم وأخراهم ، وإزالة ما رسب فى أذهانهم من حصر الإسلام فى طقوس وعبادات وإبعاده عن تنظيم كل جوانب حياة الناس وتعريفهم أنه نظام محكم دقيق بديع لأنه من عند الله الحكيم الخبير .

نريد من خلال المنبر المسموع الكلمة ومن خلال الحصانة الممنوحة لأعضائه أن نوضح معنى أن الإسلام هو الحل وأن يتحقق الاقتناع بذلك على كل المستويات وأن نلاحق الأفكار الخاطئة التى جلها المبشرون والمستشرقون والعلمانيون إلى بلادنا ومعاهدنا التعليمية والتى تمسخ صورة هذا الدين الحق وتحاول أن تنال منه ، وأن نتصدى للفلول الباقية من هذه النوعيات الغريبة وما يبثونه من سموم كتاباتهم . ونحن مطمئنون أنهم لن يصمدوا أمام الحق الذى جاء به ديننا الإسلام وقد قلنا لهم ونقول لا تقاوموا التيار ولا تحطموا رؤسكم على صخرة الحق .

هكذا نهدف إلى الدعوة إلى الله وإلى شريعة الله ونأمر بالمعروف وننهى عن المنكر ونعمل على تغيير المنكرات السائدة فى هذا المجتمع عن طريق هذا المنبر وما يتاح لنا من صحف أو مجلات وابراز آثارها التدميرية على أبناء الوطن وأسره وعلى المجتمع كله .

ونحدث التحول الكامل فى أذهان الجميع بالتوجه إلى الله وإلى شريعة الله ونبذ ما عداه من مبادىء وتشريعات . هذا التغيير الجذرى فى النفوس أمر لازم لكى يتحقق التطبيق الصحيح للشريعة . وإذا أضفنا أنه قد سدت أمامنا معظم النوافذ التى كنا نطل منها على الجماهير فكان فى دخولنا الانتخابات تعويض لا بأس به .

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : لـــواء الإسـلام
التاريخ : يونيــو ١٩٨٧

وفى المجلس يقوم نوابنا بمحاسبة الحكومة عن تصرفاتها وسياستها وترشيدها لما فيه خير الوطن والمواطنين فى ضوء التشريع والنظام الإسلامى ما أمكن ، ونحن نعلم أنه طالما الأغلبية للحزب الحاكم فستكون الاستجابة لمطالبنا محدودة ، ولكن هذا لا يمنعنا من إعلانها والإعذار بها أمام الله ثم أمام الشعب ، فإن إستجابت الحكومة فذلك خير وإن رفضت فسيكون ذلك رصيدا لنا عند الجماهير بما يترك ذلك من انطباعات إيجابية نحو نوابنا وعكسها عند نواب الحزب الحاكم .

معلوم أن من مراحل العمل على طريق الدعوة إعداد الفرد المسلم والبيت المسلم والمجتمع المسلم ، والانتخابات بكل ما يتصل بها خارج وداخل المجلس تؤدى دورا رئيسيا بالنسبة لمرحلة المجتمع المسلم المطلوب ، بأن يتهيأ المجتمع ويتوحد حول التمسك بدين الله والإصرار على تطبيق شريعة الله ، حيث يقوم النواب بتوعية أبناء دوائرهم ودعوتهم إلى الالتزام بتعاليم الإسلام فى أنفسهم وفى بيوتهم ، ويوضحوا لهم أنه لا حل لكل مشاكلهم ومتاعبهم بكل أنواعها إلا بالإسلام وتطبيق شريعة الله .

وحينما تتم التوعية بصورة جيدة على مستوى جماهير الشعب فسيتحقق بعد ذلك تطبيق شرع الله بإذن الله .

وتساؤل آخر وهو : هل يكون للانتخابات تأثير على قضية التربية ؟ فأقول إن المشاركة فى الانتخابات والدعاية المصاحبة لها هى لون من ألوان التربية والاعداد لابناء الحركة حيث يتمرسون على تبليغ الدعوة إلى كل طوائف الشعب وفئاته واكتساب خبرة فى مجال نشر الدعوة وترويض النفس على الحلم وسعة الصدر ولين الجانب مع كل النوعيات التى نواجهها فى الانتخابات حتى من يجهلون علينا ويعرضون لنا بالأذى . فنتمرس كيف نقابل جهلهم علينا بالحلم والصبر ، كذلك التمرس على دعوة الأميين بعد أن تمرس الكثير منا على دعوة المثقفين

وما تعرض له بعض شبابنا من اعتقال أثناء الانتخابات فإن هذا الاعتقال له أثره التربوى الهام فى النفوس ، ففيه ترويض للنفس على الصبر والتحمل والرضا بقضاء الله فالسجن مدرسة لها دروسها التربوية الخاصة والتى لا يسهل الحصول عليها فى غيره .

والانتخابات لا يجوز أن تشغل عن التربية الروحية التى تعتبر بمثابة الزاد على الطريق ، فأداء العبادات وتلاوة القرآن وقيام الليل وذكر الله وغير ذلك من وسائل التربية يجب المحافظة والمداومة عليها فى كل أحوالنا ولا يشغلنا عنها شاغل مهما كان هاما .

وتساؤل آخر وهو : ما هو التقويم الصحيح لقضية الانتخابات والدروس المستفادة منها ؟

إن مشاركة التيار الإسلامى فى هذه الانتخابات تحت لائحة التحالف الإسلامى كانت مشاركة جيدة وفعالة وواضحة المعالم تحت شعار « الإسلام هو الحل » .

وكانت بمثابة استفتاء شعبى عام على تجاوب الشعب مع شعار التحالف وهو « الإسلام هو الحل » . ونعتبر التحالف قد فاز فى المعركة حتى قبل يوم ٦ إبريل يوم إعطاء الأصوات رغم ما حدث أثناء الحملة الانتخابية من تجاوزات وتضييقات واعتقالات ثم إن نجاح هذا العدد الطيب من نواب التحالف رغم ذلك كله فيه دلالة واضحة عن النتيجة وماذا يمكن أن تكون لو لم تحدث هذه التجاوزات والاعتقالات وما حدث يوم الانتخابات من تزوير ثم ما حدث بعد ذلك من تغيير واضح للنتائج ألغته القضاء .

ومن الدروس التى يجب أن نستفيد منها هو الاطمئنان إلى أصالة التدين فى الشعب المصرى وأنه رغم المخططات الرهيبة التى تآمر أعداء الإسلام فى الخارج والداخل للنيل من هذا التدين ومحاولة صرف الشعب المصرى عن جوهر دينه



بكل ألوان الحرب والغزو ولكنه حينا دعى إلى الالتفاف حول الإسلام كحل شامل لكل مشاكله وكواجب دينى عليه أن يؤديه بمناصرة العاملين للإسلام والمطالبين بتطبيق شريعة الله ، إذا به يلبى النداء ويقبل فى إصرار وعزم صادق .

فالواجب علينا أن نقدر ذلك ونقدم لهذا الشعب المسلم الكريم الدليل العملى على إخلاص التيار الإسلامى لهذا الشعب وحرصه الشديد على تقديم الخير له ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وأن نزيل كل آثار التشويه والتهم الباطلة التى ألصقت بالإخوان والعاملين للإسلام من قبل الأنظمة الطاغية .تبريرا لبطشهم ومحاولاتهم الفاشلة للحد من هذا المد الإسلامى والقضاء عليه .

ويجب أن نستفيد من الانتخابات تجربة الممارسة وما فيها من خبرات تفيدنا فى المستقبل فالانتخابات فن له قواعده وأصوله وخبراته ومتطلباته . علينا أن ندفع أفراد الشعب الذين قد داخلهم شىء من اليأس فى إصلاح أحوال هذا الوطن ، ندفعهم إلى التخلص من السلبية وندعوهم إلى الإيجابية ومن منهم لم يقيد نفسه فى جدول الانتخابات فعليه أن يسارع إلى تقييد نفسه عندما يفتح الباب لذلك فى شهر ديسمبر القادم بإذن الله .

ومن الدروس المستفادة من المعركة الانتخابية أنها كشفت لنا الجهات والعناصر المعادية للإسلام ومن بدت البغضاء من أفواههم وأقلامهم وما يخفون فى صدورهم من غيظ وحقد أكبر ، وظهر لنا أن أسلوبهم فى هجومهم على التيار الإسلامى لا يقوم على منطق سليم ولكن على مغالطات وأضاليل لم تعد تنطلى على الرأى العام الذى صار من الوعى الذى يجعله يرفض هذا الأسلوب .

ومن الدروس المستفادة أيضا أن المعركة الانتخابية كشفت لنا عن أقلام مؤمنة صادقة تدافع عن الإسلام وأبنائه العاملين وتفند أباطيل أعدائه ومن أفزعهم بروز التيار الإسلامى وتجاوب الشعب معه ، أكثر الله من أمثالهم .


Bibliotheca Alexandrina
0490947